INDEPENDENT عربية

2000

ربع قرن

2025

من التحولات الكبرى

جمع وإعداد فريق تحرير "إندبندنت عربية"

مجموعة مقالات وتحقيقات لأبرز كتاب «اندبندنت عربية»

مقدمة

ربع قرن من التحولات

في ربع قرن من الزمان، تبدل العالم على نحو لم تعرفه حقبة سابقة بالسرعة نفسها، فمنذ مطلع الألفية الجديدة تتابعت أحداث كبرى، أعادت رسم خرائط السياسة والاقتصاد، وغيرت شكل الحروب ومعنى الأمن، وأعادت تعريف المجتمع والهوية والثقافة، ودفعت البشرية إلى أسئلة جديدة عن المعرفة والسلطة والحرية والمستقبل.

هذا الكتاب هو محاولة لالتقاط «روح الزمن»، كل هذه المتغيرات التي جرت في الأعوام الـ25 الأولى من القرن الـ21. وهو يلتقطها ليس بوصفها سرداً خطياً للأحداث، بل قراءة في التحولات التي صنعت ما نحن فيه اليوم، وفتحت أبواب ما سيأتي غداً في مقبل الزمان.

يجمع هذا الإصدار الضخم المتعدد الأبواب والأنساق مختارات من أبرز مقالات وتحقيقات محرري ومراسلي «اندبندنت عربية» التي كتبت خصيصاً لهذا الغرض، وكانت أكثر من 50 موضوعاً نشرت أولاً بالموقع الإلكتروني، ومن ثم جمعت هنا في هذا الكتاب الذي يمثل سجلاً مهماً لهذه الحقبة.

وقد وُضعت المقالات ضمن أبواب تُقارب السياسة والحروب، والاقتصاد والتحولات العالمية، والمجتمع والثقافة والعلوم، والصحة والكوارث والمناخ، والتقنية والذكاء الاصطناعي، ثم الاستشراف والمفاهيم الكبرى، وصولاً إلى مساحة للرأي لكتاب عرب وغربيين. والغاية ليست تقديم «خلاصة نهائية»، بل رسم مشهد بانورامي يتيح للقارئ أن يرى كيف تداخلت الأزمات مع الفرص، وكيف تواطأت التكنولوجيا مع السياسة، وكيف صار الاقتصاد لغة نفوذ، وكيف تحولت المعرفة نفسها إلى ساحة تنافس.

«ربع قرن من التحولات الكبرى» هو باختصار سجل صحافي ومعرفي، تحليلي لمرحلة كثيفة ومعقدة، تختبر فيها البشرية حدود النظام الدولي، وتعيد فيها المجتمعات تعريف علاقتها بالإعلام والسلطة، وتدخل فيها التقنية قلب الحياة اليومية حتى باتت تشكل وعينا بقدر ما نستخدمها.

وإذا كانت البشرية ما زالت تعيش صدمة إثر أخرى، منذ مطلع القرن، فهذه المخاضات المتسارعة وصلت أفقها اليوم مع ثورة الذكاء الاصطناعي، التي تتشابك مع محيط من غيوم الأسئلة المربكة في شأن مستقبل الإنسان والعالم. إننا نضع أمام القارئ هنا أسئلة اللحظة: ماذا تغير فعلاً؟ وما الذي ظل ثابتاً؟ ونسير به إلى سؤال القادم: أي مستقبل يتشكل الآن؟

هذا العمل ثمرة فريق تحرير «اندبندنت عربية»، نقدمه بوصفه وثيقة قراءة وتأمل، ونافذة على عصر لم يهدأ بعد، وبوصلة تساعد على فهم ربع القرن الأول... قبل أن يبدأ ربع القرن التالي باختباراته الكبرى.

فريق اندبندنت عربية

فهرس المحتوى

الفصل الأول: السياسة والحروب

الدولة التي أعادت تموضعها بهدوء... قراءة في التحول السعودي المعاصر
مي الشريف 9

11 سبتمبر: فاتحة القرن ولعنته مصطفى الأنصاري 22

25 عاما من مطاردة الإرهاب: هل صنعت أميركا أعداءها؟ جوزيان رحمة 39

الربيع العربي من الآمال إلى الإخفاقات ماذا تحقق وماذا ضاع؟ منى عبد الفتاح 52

باب عودة «داعش» لا يزال مفتوحا أمينة خيري 60

كيف تحول «الإسلام السياسي» إلى ظاهرة «مأزومة»؟ أحمد عبد الحكيم 79

هذا ما فعلته الحروب في بؤر الصراعات العربية توفيق الشنواح 97

كيف غيرت الحرب الأوكرانية وجه النظام الدولي؟ سعيد طانيوس 114

إيران في مصير موزع بين تراكمات داخلية وخسارات إقليمية حسن فحص 135

الديمقراطية في العالم... سؤال القرن الـ21 إبراهيم مصطفى 149

«الترمبية»... عقيدة السلطة والشعبوية في السياسة الأميركية محمد غرسان 160

هل نجحت الإصلاحات في إحداث تغيير داخل المنطقة العربية؟ صغير الحيدري 172

تحولات فلسطينية: القضية والمقاومة... من التنظيم الشعبي إلى العسكري
خليل موسى 181

روسيا... من تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي إلى عرين بوتين علي شرف الدين 188

أشهر التسريبات التي هزت دولا وأسقطت حكومات أيمن الغبيوي 198

الفصل الثاني: الاقتصاد والتحولات العالمية

فقاعات التكنولوجيا: كيف بدأ المشهد وأين يقف اليوم؟ أحمد مصطفى 209

«أزمة 2008»... انهيار الرأسمالية «المعولمة» محمود الجمل 216

من فخ الديون إلى «مبادرة الحزام»... الصين تحارب الغرب بلا رصاص محمد مختار 224

أسواق الطاقة: تحولات جذرية في الألفية الجديدة غالب درويش 232

هل يشهد العالم ولادة نماذج اقتصادية هجينة؟ كفاية أولير 242

الصدمات وسياسات ترمب تخنق العولمة الاقتصادية صلاح لبن 253

العولمة وسلاسل الإمداد في ظل عدم اليقين أحمد مصطفى 261

الأجيال القادمة في انتظار سوق عمل يحركه الذكاء الاصطناعي سامي خليفة 269

الفصل الثالث: المجتمع والثقافة والعلوم

الهاتف الذكي يغير قواعد المجتمعات ويفرض ثقافته سنا الشامي 278

وسائل التواصل الاجتماعي... بوصلة لعالم جديد نيرمين علي 286

كتب غيرت النقاشات الفكرية في الربع الأول من القرن حميدة أبو هميلة 294

الفلسفة وأسئلة ما بعد الإنسان وتحول الذات مارلين كنعان 305

الموضة وأنماط الحياة... من العولمة إلى الفردانية القصوى كارين اليان ضاهر 314

النسوية في قرن جديد: من الحقوق الأساسية إلى معارك الهوية إنجي مجدي 322
بين الرقمي والتقليدي... صراع الإعلام على غرف الأخبار فيديل سبيتي..... 332
عندما أصبح كل مواطن «صحافياً»: قصة التحول في تاريخ الإعلام سنا الشامي 339
كيف تغيرت الطموحات البشرية نحو الفضاء منذ مطلع الألفية؟ هشام اليتيم..... 347

الفصل الرابع: الصحة والكوارث والبيئة والمناخ
جوائح وأمراض لا تُرى... لكنها أعادت رسم الخرائط والمجتمعات هلا الخطيب كريّم..... 356
كورونا... جائحة عابرة وندبة باقية في الوعي الإنساني غادة الطليحي..... 378
المناخ يختبر الشرعية السياسية ويغير خرائط الاقتصاد العالمي غادة الجبيري 387
تاريخ جديد للطب وفجوة «صحية» تتسع رغم التقدم رضاب نهار..... 396

الفصل الخامس: التقنية والذكاء الاصطناعي
من الواقع إلى الشاشات... تحول رقمي وحياة «افتراضية» مي ابراهيم..... 409
ثورة الذكاء الاصطناعي أو الإنسان في مواجهة «أسطورة الكمال» عماد البليك 421
حرب التكنولوجيا: من يكتب قواعد اللعبة أميركا أم الصين؟ إيليانا داغر..... 429
التحول الرقمي في الألفية الثالثة... العالم أذكى وأسرع وأكثر عزلة رؤى عقل..... 443

الفصل السادس: الاستشراف والمفاهيم الكبرى
لماذا ارتبطت العولمة بصعود أميركا... وهل تنتهي بأفولها؟ اندبندنت عربية..... 453
الإرهاب والتقنية حاملا حروب الألفية الجديدة بهاء العوام 467
انهيار الصدقية... هل أصبح أفول النموذج الغربي حتميا؟ أحمد الدعدر..... 477
حروب خارج السيطرة في عصر التنافس العسكري والتقني جمال عبد القادر البدوي 497
مواعيد الربع الثاني: فلنضبط ساعاتنا على توقيتات الصين والذكاء الاصطناعي
عادل علي 506

الفصل السابع: آراء
تعدد أقطاب بلا نظام تنافس وغلبة لا توازن رفيق خوري 516
هل ستعيدنا التكنولوجيا الذكية للثقافة الشفوية البدائية؟ أمين الزاوي 524
محاولة في التفكير الأخلاقي بعد ربع قرن من الأزمات سامي الكاف 532
الكتابة في زمن الذكاء الاصطناعي عادل الحربي..... 539
مواءمة الإرادة السياسية مع الثورة العلمية لرسم المستقبل طوني فرنسيس 546
الإقليم العربي بين قرنين مصطفى الفقي..... 553
دونالد ترمب رجل أم حركة ؟ لوك نيكتر 564
رهانات أميركا الكبرى في الشرق الأوسط جون بولتون 572

الفصل الأول:
السياسة والحروب

الدولة التي أعادت تموضعها بهدوء...

قراءة في التحول السعودي المعاصر

ملخص

يرصد التقرير مسار التحول السعودي من التأسيس إلى الرؤية، مع صعود محمد بن سلمان، وكيف انعكس التحديث الداخلي على سياسة دبلوماسية عالمية أعادت تموضع الدولة إقليمياً ودولياً.

مي الشريف

من الداخل إلى الخارج كيف أسست رؤية الأمير محمد بن سلمان لسياسة دبلوماسية اقتصادية عالمية مختلفة

قبل 80 عاماً التقطت مجلة «لايف» الأميركية صورة عرَّفت العالم بالملك عبدالعزيز. كانت تلك اللحظة عام 1943، أول خروج سعودي نحو مسرح السياسة الدولية. وقف المؤسس أمام عدسة لم تعرف من الشرق سوى الحكايات الاستشراقية، وقدم نفسه بوضوح وبساطة رجل دولة يدرك موقعه في زمن مضطرب.

تحدث عن فلسطين ووحدة العرب ومعنى العدالة، وتطرق إلى كيفية إدخال التغيير والحداثة في مجتمع شديد التحفظ، وكأنه يدرك أن الكلمات التي ينطق بها ستتجاوز زمن الحرب العالمية إلى زمن آخر لم يُولد بعد.

ملامح التحول

لم يكن ذلك اللقاء مجرد مقابلة صحافية، بل لحظة ميلاد الرواية السعودية الأولى أمام العالم، اللحظة التي كسرت فيها السعودية عزلتها الإعلامية وقدمت نفسها كما تريد أن ترى، لا كما يكتبها الآخرون.

واليوم، وبعد ثمانية عقود من إعلان الملك عبدالعزيز هوية الدولة الناشئة، عبرت البلاد عهداً بعد آخر قاده أبناء المؤسس الذين راكموا ملامح الدولة الحديثة، من زمن سعود، حيث اتسعت مؤسسات الحكم، إلى عهد فيصل الذي ترسخ فيه الحضور الخارجي ورسمت فيه السياسة النفطية، ثم مرحلة خالد التي استقر فيها البناء الداخلي، وصولاً إلى نهضة البنية الإدارية والاقتصادية في زمن فهد، فسنوات عبدالله التي شهدت إصلاحات اجتماعية وتعليمية وتحولات إقليمية عميقة.

ومع تولي الملك سلمان دخلت البلاد طوراً جديداً من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لبناء مرحلة مختلفة من الدولة العصرية، برز فيها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بوصفه «مهندس التحول» عبر رؤية 2030، لتأخذ السعودية إلى مداها الأوسع، من المدن الذكية إلى اقتصاد الابتكار، ومن حضور إقليمي ثابت إلى دور دولي فاعل، مستنداً إلى إرث المؤسس الذي قدم هوية الدولة، ليقدم هو اليوم ملامح مستقبلها.

وإذا كان لقاء «لايف» مع الملك عبدالعزيز قدم للعالم صورة الدولة السعودية في لحظة تأسيسها، فإن العقد الأخير يرسم صورة أخرى للبلد النفطي وهو يدخل مرحلة إعادة اكتشاف ذاته، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

السعودية في العقد الأخير

ظهرت نتائج التحول في السعودية بوضوح على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، عبر تغييرات عملية أعادت تشكيل طريقة عمل الدولة وموقعها في الداخل والخارج. ولم يعد هذا التحول يقرأ بوصفه استجابة ظرفية، بل مساراً متكاملاً يعكس إعادة صياغة عميقة لدور الدولة السعودية في محيطها الإقليمي والدولي.

يرى عضو هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز، إياد الرفاعي، أن ما تشهده السعودية يتجاوز تحسين الصورة أو إدارة الأزمات، ليصل إلى إعادة بناء جذرية للهوية السياسية السعودية. ويقول لـ«اندبندنت عربية» إن هذا المسار يعكس رؤية استراتيجية تقودها قيادة حازمة، أعادت رسم موقع السعودية داخل معادلات القوة الإقليمية والعالمية.

ويلفت الرفاعي إلى أن صعود ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى قلب صنع القرار عام 7102 شكل نقطة تحول مفصلية، نقلت البلاد من نموذج محافظ يعتمد أساساً على النفط والتحالفات التقليدية مع الغرب، إلى لاعب أكثر جرأة وتأثيراً في الساحة الدولية. ويوضح أن هذا التحول لم يكن عفوياً، بل نتاج استراتيجية مدروسة جمعت بين الحزم في التعامل مع التحديات الإقليمية، خصوصاً في مرحلة ما بعد الربيع العربي، والانفتاح على شراكات دولية جديدة مع الصين وروسيا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

على الصعيد الإقليمي، يؤكد الرفاعي أن السياسة الخارجية السعودية شهدت تحولاً نوعياً، انتقلت فيه من منطق المواجهة إلى التهدئة الدبلوماسية. ويستشهد باتفاق استئناف العلاقات مع إيران بوساطة صينية في مارس

2023، بعد قطيعة استمرت سبع سنوات، وهو ما أسهم في خفض مستوى التوتر على رغم استمرار أزمات معقدة في غزة واليمن. وامتد هذا النهج إلى إنهاء الأزمة مع قطر عام 2021، وتعزيز الشراكات مع تركيا بين عامي 2023 و2025 في ملفات الاستقرار الإقليمي والتعاون الاقتصادي.

وبحلول عام 2025، بحسب الرفاعي، أكدت الرياض وطهران التزامهما بالاتفاق، مع دور سعودي في تسهيل مسارات الحوار، بما في ذلك المحادثات النووية الإيرانية – الأميركية، ضمن دبلوماسية مرنة تسعى إلى إدارة الصراعات بدلاً من تأجيجها. ويضيف أن هذا الدور توازى مع استمرار الجهود السعودية في مكافحة الإرهاب، ودعم مسارات السلام في السودان واليمن، مع الحفاظ على موقف واضح تجاه القضية الفلسطينية وحق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

داخلياً، يشير الرفاعي إلى أن الإصلاحات الاجتماعية شكلت أحد أكثر أوجه التحول وضوحاً، وفي مقدمها توسيع حقوق المرأة منذ عام 2019 في مجالات العمل والتنقل، ووصولها إلى مواقع قيادية في القطاعين العام والخاص. ويرى أن هذه التحولات أسهمت في تغيير الصورة النمطية عن المملكة، ونقلت النظرة الدولية إليها من دولة محافظة تقليدية إلى دولة حديثة تعيد صياغة بنيتها الاجتماعية بما يتوافق مع اقتصاد أكثر انفتاحاً وتنوعاً.

وتزامن هذا المسار مع تحولات ثقافية لافتة، شملت عودة دور السينما، وتنظيم مواسم فنية وترفيهية كبرى، واستضافة فعاليات عالمية مثل سباقات «فورمولا 1» ومهرجان البحر الأحمر السينمائي. ويؤكد الرفاعي أن هذه التغييرات لم تكن تحديثاً شكلياً، بل جزءاً من إعادة بناء شاملة للعلاقة بين المجتمع والاقتصاد والدولة.

ويعتبر الرفاعي أن الدبلوماسية الاقتصادية أدت دوراً مكملاً لهذا التحول، من خلال استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في قطاعات التقنية والرياضة والترفيه، مما عزز موقع السعودية كشريك اقتصادي فاعل داخل

مجموعة العشرين، ورسخ نموذجاً تنموياً يوازن بين الحزم السياسي والانفتاح الاقتصادي، ويقلص الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل.

ويأتي التحول الأعمق، وفق قراءة الرفاعي، مع رؤية 0302 التي أعادت منذ إطلاقها عام 6102 تعريف موقع السعودية في الاقتصاد العالمي، عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة والسياحة والتقنية، وتعزيز دور الاقتصاد غير النفطي. وعلى الصعيد البيئي، أسهمت مبادرات مثل «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الخضراء» في ترسيخ مسار الاستدامة وخفض الانبعاثات، بما يعكس تحولاً في دور السعودية من مجرد منتج للطاقة إلى فاعل في صياغة سياسات المناخ العالمية.

التعامل مع التحديات

وعلى رغم اتساع مسار التحول، لم تكن التجربة السعودية بمنأى عن التحديات، إذ واجهت السعودية انتقادات غربية. ويقرأ بعض المحللين هذه الحملات في سياق تغير موازين القوة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، يرى الرفاعي أن تراجع اعتماد السعودية على الغرب وتوسع استثماراتها في آسيا وأفريقيا أسهما في تقليص نفوذ أطراف تقليدية، مما انعكس في تصاعد خطاب نقدي يستند في كثير من الأحيان إلى صور نمطية قديمة عن السعودية. ويضيف أن هذه السرديات تتجاهل التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتسارعة، وتعكس أحياناً محاولات لفرض معايير خارجية على سياق مختلف.

وأكد المتخصص في مجال العلوم السياسية بالقول إن الخطاب الغربي بدأ خلال عام 5202 يميل تدريجاً إلى الاعتراف بحجم التغيير الجاري في السعودية، في وقت يواصل فيه الإعلام السعودي، التقليدي والحديث، تفكيك هذه الصور النمطية عبر إبراز منجزات تحققت في زمن قياسي.

وختم حديثه عن مستقبل السعودية قائلاً إن المرحلة المقبلة مرشحة لتعزيز نموذج «القوة المستقلة المؤثرة» عبر دبلوماسية عالمية متعددة الأقطاب، تتجاوز منطق التحالفات التقليدية، مع توسيع الأدوار القيادية للسعودية في الشرق الأوسط. وأضاف أنه إذا واصلت السعودية هذا النهج المرن والمنفتح، المدعوم بالحزم السياسي والواقعية الأمنية، فإنها تسير بثبات نحو التحول إلى محور للاستقرار الإقليمي وقطب أوسط صاعد في السياسة العالمية.

بناء الضبط والتغيير

إعادة هندسة مجتمع واقتصاد بهذا الحجم تحتاج إلى وقت لاستيعاب التحولات وتجاوز العقبات الطبيعية المرتبطة بتغيير أنماط راسخة. ومع ذلك تؤكد تجربة السنوات الأخيرة أن رؤية 0302 لم تكن مجرد خطة تنموية، بل مشروعاً واسعاً لإعادة صياغة شكل الدولة الحديثة في الجزيرة العربية، وإعادة تعريف علاقة السعودية بالعالم، ووضع البلاد على مسار يصعب الرجوع عنه.

وقد وصف عدد من الباحثين هذا المسار بأنه من التجارب اللافتة في التحديث العربي المعاصر.

ومن زاوية إدارة التغيير الاجتماعي يبرز نهج يقوم على الإقناع حيناً، وعلى إحداث صدمة محسوبة حيناً آخر، في مقاربة تستحضر مقارنة لافتة بين جيلين مختلفين من القيادة. فالملك عبدالعزيز أدرك مبكراً أن التحديث لا يمر عبر الفرض أو الصدام، بل من خلال تطويع الحساسية الاجتماعية وطمأنة المتوجسين من كل جديد.

وتأتي قصة الراديو، الواردة في مقابلة مجلة «لايف»، مثالاً دالاً على هذا النهج، حين واجه المؤسس اعتراضاً واسعاً من بعض العلماء. ولتفادي التصادم، طلب بث تلاوة قرآنية عبر الجهاز، فكان الصوت الديني نفسه جسراً أنهى الشكوك وفتح الباب أمام اندماج التقنية في المجتمع الناشئ. لم تكن تلك خطوة تقنية فحسب، بل درساً مبكراً في بناء القبول الاجتماعي لتغييرات عميقة من دون كسر البنية المحافظة.

وفي زمن الحفيد، تتكرر الفكرة بمنطق العصر نفسه، إصلاحات واسعة تُدار بقراءة دقيقة للمجتمع، وبمسارين متوازيين، الإقناع من جهة، والصدمة المحسوبة من جهة أخرى.

فبعد قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، كتبت «نيويورك تايمز» عام 7102 أن قرارات من هذا النوع جاءت «بعد نقاش داخلي طويل، ومرت بسلاسة لأنها لم تصطدم بالبنية التقليدية للمجتمع».

وذهبت «واشنطن بوست» بعد ذلك بعامين إلى أن ولي العهد «أعاد تعريف دور المؤسسة الدينية لتكون جزءاً من الإصلاح لا عائقاً أمامه»، مضيفة أن «ولي العهد قلص نفوذ المؤسسة التقليدية، لكنه جعلها شريكاً ضمن إطار جديد يفتح الباب للإصلاح».

وعلى رغم التعقيدات التي يفرضها تسارع التحول، وتقلبات البيئة الإقليمية، والضغوط الاقتصادية العالمية، يظل المشروع الإصلاحي الذي يقوده الأمير محمد بن سلمان من أكثر مشاريع التغيير إلهاماً في المنطقة. فالتحديث، بطبيعته، يتطلب قدرة دائمة على المراجعة وإعادة التقييم، وهي سمة باتت واضحة في النهج السعودي الذي يوازن بين الطموح وإدارة الأخطار، ويختار تعديل المسار عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك، من دون التخلي عن الهدف الأكبر.

وقد عبر ولي العهد بوضوح عن هذه المرونة الاستراتيجية حين قال «الاقتصاد السعودي يتقدم، ولا تردد في تعديل أي برنامج لا يخدم المصلحة العامة»، مؤكداً أن نجاح الرؤية لا يقوم على الجمود، بل على القدرة المستمرة على التصحيح وإعادة الضبط.

وفي السياق نفسه، كشف تصريح وزير المالية محمد الجدعان، خلال مؤتمر الموازنة لعام 6202، جانباً مهماً من النضج المؤسسي الذي بات يميز عملية صنع القرار، حين أكد أن السعودية لا تتردد في مراجعة بعض المشاريع أو حتى إلغائها إذا اقتضت الظروف، قائلاً: «ليس لدينا أي غرور... إطلاقاً ليس هناك

غرور. إذا أعلنا شيئاً ونحتاج إلى تعديله أو تسريعه أو جعله أولوية، أو تأجيله أو إلغائه، سنفعل ذلك من دون تردد».

ويعكس هذا التوجه، في نظر عدد من المراقبين، إدراكاً متقدماً بأن التنمية الحديثة لا تقوم على قرارات جامدة، بل على قدرة مستمرة على المراجعة والتكيف، بما يضمن استدامة التحول وحماية مكاسبه في مواجهة المتغيرات. وعلى رغم أن بعض الأطراف قد تفسر هذه المراجعات بوصفها تراجعاً، فإنها تقرأ في سياق أوسع كجزء من نهج واقعي يضع المصلحة العامة فوق الاعتبارات الشكلية.

كيف يقرأ الغرب رؤية 2030

يوضح الرئيس الإقليمي للمركز الأوروبي للدراسات الدولية والاستراتيجية CERIS، علي صالح الضريبي، أن الغرب أعاد قراءة المشهد السعودي بمنطق مختلف. فوفق رؤيته، لم تعد التحولات السعودية تفهم كتحديثات سطحية أو خطوات تكتيكية، بل كمسار استراتيجي يعيد تعريف دور الدولة واقتصادها وموقعها في النظام الدولي. ويشير إلى أن الرؤية انتقلت سريعاً من خانة «النية السياسية» إلى «مشروع الدولة» لأنها قدمت بخطط تنفيذ واضحة وقياسات دقيقة تتابعها المؤسسات الغربية باهتمام.

وفي قراءة الضريبي لتقييمات مراكز الفكر الأوروبية، يتضح أن ثلاثة ملفات شكلت جوهر التحول السعودي. فهو يرى أن التحول الاقتصادي العميق أعاد بناء العلاقة بين الدولة والسوق وفتح قطاعات نوعية غير مسبوقة. ويضيف أن التحول الاجتماعي المنضبط وسع المشاركة الاقتصادية وفتح الباب لتمكين المرأة بطريقة غير مسبوقة مع الحفاظ على الاستقرار. أما الملف الثالث، وفق الضريبي، فيتعلق بالسياسة الخارجية الجديدة التي باتت أكثر براغماتية وأشد ارتباطاً بالمصالح الاستراتيجية.

ويؤكد المحاضر في السياسة الدولية أن الدراسات الصادرة عن ECFR و House Chatham والمجلس الألماني للعلاقات الخارجية DGAP ربطت بين هذا

التحول وبين أسلوب القيادة لدى ولي العهد، الذي تعتبره هذه المؤسسات صاحب رؤية واضحة وقدرة تنفيذية لافتة، وهو ما يمنح مشروع التحديث السعودي قوة دفع نادرة في المنطقة.

ويمضي الضريبي إلى القول إن ما يجري ليس تغييراً داخلياً فحسب، بل إعادة تشكيل للمشهد الخليجي كله. فالسعودية، كما يصف، ترفع سقف الطموح الإقليمي وتدفع الدول المجاورة إلى مراجعة نماذجها التنموية، مستندة إلى اقتصاد ضخم، وسرعة قرار، واستثمار استراتيجي في الجغرافيا وربط التنمية بالتموضع الدولي.

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع أوروبا، يشرح الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط للمركز الأوروبي للدراسات الدولية والاستراتيجية SIREC ببروكسل، أنها تشهد إعادة صياغة جوهرية. ولم تعد العلاقة محصورة في التعاون التقليدي، بل تطورت إلى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد تشمل الطاقة التقليدية، والهيدروجين الأخضر، والصناعات المتقدمة. ويشير إلى أن مسار «الكتلة مع الكتلة» CCG-UE تعزز بعد قمة بروكسل عام 4202، مع تحضير لقمة خليجية أوروبية في السعودية عام 6202. ويرى الضريبي أن هذا التقارب يعكس إدراكاً أوروبياً بأن السعودية أصبحت شريكاً أساساً في الملفات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستقبلية.

ويوضح الباحث البحريني أن المؤسسات الغربية باتت تنظر إلى ولي العهد السعودي بوصفه لاعباً مركزياً يصعب تجاوزه في ملفات الطاقة والاستثمار والجغرافيا السياسية. ويشير إلى أن الأمير نجح في مخاطبة الغرب بلغته السياسية المعتادة: الواقعية الذكية، أو ما يسميه «msilaeR laedI»، وهو منهج يدرك الغرب منطقه ويمنحه ثقته.

وفي قراءته للسياسة الخارجية السعودية الجديدة يرى الضريبي أنها أصبحت أكثر استقلالية من دون أن تبتعد عن شركائها التقليديين أو تدخل في قطيعة معهم. ويصف هذا التوازن بأنه توجه يفهمه الأوروبيون ويقدرونه، لأنه يجعل السعودية دولة واضحة الأولويات وقابلة للتنبؤ في سلوكها الدبلوماسي.

أما على مستوى الصورة الذهنية فيشير الضريبي إلى أن مشاريع مثل نيوم والبحر الأحمر لم تعد تقرأ غربياً كمشاريع سياحية فحسب، بل كأدوات لإعادة تموضع جيو اقتصادي على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، إذ تتحول الجغرافيا إلى نفوذ، وتتحول التنمية إلى استراتيجية مكان.

ويشرح الضريبي أن الغرب، على رغم تقديره لمسار التغيير، لا يتجاهل التحديات التي تنتظر السعودية، وأبرزها، استدامة التنفيذ، بناء المهارات الوطنية، جذب الاستثمارات التقنية المتقدمة، وإدارة الصورة الدولية، لكنه يؤكد أن التقييم السائد في المؤسسات الأوروبية يشير إلى قناعة بأن القيادة السعودية الحالية تمتلك الإرادة والقدرة على تحويل هذه التحديات إلى مراحل إنجاز جديدة.

ويستعيد الضريبي نقاشاً دار داخل SIREC حين طرح سؤالاً محورياً: كيف يستمر الغرب في تصنيف السعودية كـ«قوة متوسطة»، بينما مؤشرات الطاقة والاقتصاد والجغرافيا تضعها عملياً في خانة «القوة العظمى»؟ ويؤكد أن المشاركين في النقاش اتفقوا على وجود تناقض واضح بين التصنيف التقليدي والواقع المتغير. وما يجري اليوم، بحسب الضريبي، هو محاولة سعودية واعية لإعادة تعريف موقعها العالمي كما هو، لا كما اعتادت الأدبيات القديمة أن تصفه.

ما بين "لايف" و "فوكس نيوز"

وعند المقارنة بين صورتين إعلاميتين تفصل بينهما ثمانية عقود، تتضح الطريقة التي تغير بها الخطاب الغربي تجاه السعودية. ففي عام 3491، قدمت مجلة «لايف» واحدة من أولى الإطلالات الأميركية على السعودية عبر مقابلة مع الملك عبدالعزيز، ورسمت فيها صورة لبلد يتشكل في قلب الصحراء.

وخصصت المجلة حيزاً لافتاً لوصف مكة، معتبرة إياها «أقدس مدن الإسلام» و«قلب الجزيرة العربية وروح العالم الإسلامي»، وأشارت إلى أنها مدينة لا

يدخلها غير المسلمين، وأن قدسيتها تمنح السعودية مكانتها الروحية الفريدة.

ورأت المجلة في الملك المؤسس «شخصية غامضة بالنسبة إلى الغرباء، لكنها مركز قوة يعيد تشكيل الجزيرة».

وفي المقابل قدمت «فوكس نيوز» عام 3202 صورة توضح التطور في البلاد. فقد خصصت القناة تغطية موسعة امتدت ليومين داخل السعودية، تخللتها مقابلة مع عدة مسؤولين ووزراء إضافة مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

خلال الحوار قال المذيع الأميركي بريت باير: «لقد أصبحتم بالفعل لاعباً كبيراً على المسرح العالمي».

وفي توصيفه للمشهد العمراني، قدم باير صورة مكثفة: مدن تبنى من الصفر، مشاريع عملاق يمتد أثرها من الساحل إلى الصحراء، وحركة تطوير لا تهدأ، قبل أن يختصر ذلك بالقول إن «هذا البلد يضم أكبر عدد من الرافعات في العالم».

وباستخدام لغة وصفية تذكر بنبرة «لايف» القديمة، ولكن في سياق مغاير، تحدث باير عن السعودية بوصفها دولة تتسارع فيها مشاريع البناء والتحول، قائلاً إنها «من أكبر منتجي النفط، وأصل الإسلام، وتضم أكبر صحراء رملية وأكبر واحة وأكبر مطار في العالم»، مضيفاً أنها «سياسياً واحد من أهم الأماكن على الكوكب، كمركز ثقافي للعرب والمسلمين، وبسبب موقعها الاستراتيجي المحوري».

وبين مقابلة «لايف» مع الملك عبدالعزيز ومقابلة «فوكس» مع ولي العهد، تتبدل زاوية النظر الأميركية، من دولة ترى كامتداد للعالم القديم تكتشف للمرة الأولى، إلى دولة تقرأ اليوم باعتبارها قوة صاعدة تعيد صياغة ملامح الاقتصاد والسياسة في المنطقة والعالم.

المؤسس والحفيد

ما فعله الملك عبدالعزيز حين فتح أبواب الرياض لـ«لايف» عام 3491 يشبه في جوهره ما يفعله الأمير محمد بن سلمان اليوم، كلاهما أراد أن يعرف العالم بالسعودية من خلال الرواية السعودية نفسها.

الأول قدم نفسه وهو يبني الدولة من الصفر، والثاني يقدم البلاد وهي تخوض عملية إعادة صياغة مستقبلها. وبين الرجلين مسافة زمنية طويلة، لكنهما يشتركان في روحٍ واحدة، روح القائد الذي يواجه العالم بلا خوف، ويكتب مسار بلاده بدلاً من انتظار أن يكتبه الآخرون.

وفيما يتعلق بشخصية ولي العهد ودوره المستقبلي، تشير كارين إليوت هاوس في كتابها الجديد «الرجل الذي سيصبح ملكاً: محمد بن سلمان وتحول السعودية» إلى أن الأمير محمد بن سلمان مرشح لأن يكون أحد أكثر القادة تأثيراً في الساحة الدولية خلال العقود المقبلة.

وترى هاوس، وهي الصحافية الأميركية الحائزة جائزة «بوليتزر» والرئيسة السابقة لصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن ولي العهد يقود مشروعاً تحويلياً غير مسبوق، ومن المتوقع أن يترك أثراً اقتصادياً وسياسياً واسعاً يتجاوز حدود المنطقة.

وتوضح هاوس في تحليلاتها أن الأمير محمد بن سلمان يتصرف كزعيم عالمي الطموح يمتلك رؤية واضحة لموقع السعودية في النظام الدولي الجديد، مشيرة إلى أن حضوره المتصاعد في ملفات الاقتصاد والطاقة والاستثمار يؤكد أنه لا يميل إلى التباطؤ، بل يتجه نحو دور قيادي أكبر في رسم ملامح المرحلة المقبلة.

11 سبتمبر

فاتحة القرن ولعنته

ملخص

حولت هجمات 11 سبتمبر مطلع القرن الـ21 إلى لعنة مفتوحة، إذ أطلقت «الحرب على الإرهاب» التي استنزفت أميركا، وعمّقت الكراهية للإسلام، وخلقت جماعات أشد تطرفاً فيما بقيت فلسطين جرحاً مركزياً ومبرراً دائماً للعنف. وبينما فشل مشروع بن لادن وأخطأت واشنطن وحلفاؤها الحساب، برزت مراجعات خليجية ومغاربية لمواجهة التطرف بالتنمية والانفتاح، لكن المنطقة لا تزال عالقة في دوامة حروب لا تنتهي، من بغداد إلى غزة.

مصطفى الأنصاري

إذا كان أميركيون يعتقدون بعد 25 عاماً أن بن لادن "ربح الحرب" فمن الذي خسرها واشنطن أم العالم الإسلامي؟

يوم هوى برجا منهاتن صبيحة الـ11 من سبتمبر (أيلول) 2001، وتحول البيت الأبيض والكونغرس والبنتاغون إلى أهداف في قلب أميركا، لم يكن قط المشهد مجرد هجوم إرهابي، بل كان إعلاناً صاخباً بأن القرن الـ21 استهل صارخاً على وقع الدم والدخان، لا على وعود العولمة والسلام بعد نهاية الحرب الباردة.

كان ذلك اليوم الذي استدعى سريعاً واقعة «بيرل هاربرد» والأهوال العظام التي أعقبتها، فاتحة للقرن ولعنته في آنٍ واحد: لحظة تدشين «الحرب على الإرهاب»، أو إن شئت فقل الحرب العالمية الثالثة، أو بصورة أدق «الحروب الصليبية» في نسختها الجديدة، طبقاً لما قيل وخطط وكتب حينها، وتبع ذلك اليوم من غزو واحتلال وصدامات هوية غيرت مسار العلاقات الدولية وأعادت صياغة نظرة الغرب إلى الإسلام والمسلمين، حتى إن الصحافي والمستشرق الأميركي ويليام ريو بولك ربط بين «الصليبية والجهاد» في كتاب بهذا الاسم، اعتبر فيه قذائف الطائرات الانتحارية، حلقة جديدة في سلسلة الحروب الصليبية، التي هيأ الغرب المناخ المناسب لها قبل يوم تلك الهجمات، وسعى لها الغاضبون الإسلامويون بكل صفاقة!

وصف كثر من المؤرخين والسياسيين الهجوم بأنه الحدث الذي قطع العقد الأخير من القرن الـ20 عن العقد الأول من القرن الجديد.

قبل الهجمات كانت واشنطن منشغلة بتثبيت زعامتها في عالم أحادي القطبية، فيما بدا «النظام الدولي الجديد» مهيأً للتوسع الاقتصادي أكثر من الانتظام العسكري، لكن فجأة، تحول المشهد: أميركا في قلب الاستهداف، وحلف «الناتو» في حال استنفار، والعالم كله مدعو للانتظام في حرب عابرة للقارات، «من ليس معها فهو ضدها».

لاحقاً كتب المحلل السياسي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» أن أحداً لم يكن مستعداً لفهم أن «هجمات الطائرات يمكن أن تغير جوهر السياسة الأميركية الخارجية في غضون دقائق، وأن تؤسس لعصر جديد من

الحـروب المفتوحـة».

الرهان على إشعال "الفتنة الكبرى"

بالنسـبة إلـى أسـامة بـن لادن، لـم يكـن الهجـوم عمليـة عسـكرية جريئـة للفـت الأنظـار، بـل لحظـة مصممـة لفتـح مواجهـة شـاملة مـع «العـدو البعيـد». ففـي خطاباتـه بعـد الهجمـات قـال «نحـن مسـتعدون للقتـال حتـى يذعنـوا ويتركـوا بلادنـا وشـعوبنا في سـلام»، مؤكـداً أن الهـدف هـو إخـراج الأميركيين مـن جزيـرة العـرب وإضعـاف هيمنتهـم علـى العالـم الإسـلامـي، والانتقـام لأرامـل فلسـطين!

حسـاباته تجـاوزت حـدود الصـراع العسـكري، إذ اعتقـد أن الـرد الأميركي الغاضب سـيقلب الولايـات المتحـدة مـن «قـوة محـررة» في نظـر بعـض شـعوب المنطقـة إلـى «قـوة محتلـة»، وهـو مـا حصـل لاحقـاً في العـراق وأفغانسـتان.

وكمـا وثـق الصحـافي الأميركـي لارنـس رايـت في كتابـه «البـروج المشـيدة: القاعـدة والطريـق إلـى 11 سـبتمبر» فـإن بـن لادن «لـم يسـعَ فقـط إلـى ضـرب الأهـداف الماديـة، بـل إلـى هـز ثقـة الأميركيين في دولتهـم وإضعـاف هيبتهـا الدوليـة»، وأبعـد مـن ذلـك باسـتنزافها، وتوريـط حلفائهـا العـرب في حـرب ضـروس معهـا، يمنـي النفـس أن ضربـات رجالـه الانتحاريـة تجعلهـا «أمـر واقـع».

ويقـر الباحـث الأميركـي المتخصـص في شـؤون المنطقـة بولـك بـأن مسـألة الإرهـاب والظواهـر المصاحبـة لـه بين الثقافـة الغربيـة والإسـلامية، لا يمكـن فهمهـا بمعـزل عـن «حـروب الألـف عـام» التـي سـادت بين العالمين، وتجـددت في صـور عـدة تاليـاً مثل الاسـتشـراق والاسـتعمار، والهيمنـة والحـرب علـى الإرهـاب.

جـاء ذلـك في سـياق كتابـه الحديـث «الصليبيـة والجهـاد» الواقـع في 582 صفحـة حـاول فيهـا اسـتقراء أحـداث الماضـي منـذ الحـروب الصليبيـة بين «الشـمال العالمـي» الـذي وصفـه بأنـه «أصبـح منـذ القـرن الـ15 متقدمـاً علميـاً وقويـاً عسـكرياً، و«الجنـوب العالمـي» الـذي يـرى أنـه «كان متقدمـاً ومتحضـراً بصـورة

عامة قبل أن ينحدر في ظلام التخلف والجهل والضعف والخضوع للقوى الإمبريالية الشمالية».

ويستهدف المؤلف من ذلك، وهو أستاذ سابق للأدب العربي في جامعتي هارفرد وشيكاغو، إيجاد صيغة من شأنها أن تفضي إلى فهم الصراع الذي كانت هجمات سبتمبر عنوانه الأبرز، حاملاً معه آلاف الأسئلة والعناوين بما فيها تفسير الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ما حدث بالقول «هجم علينا الإرهابيون الجبناء لأنهم يحسدوننا على حريتنا وديمقراطيتنا». وهو ما علق عليه الكاتب بالقول «أتذكر استغراب بعض الصحافيين من هذا التفسير الغريب، حين اعترض أحدهم بالقول، هل تعتقد فعلاً أنهم جبناء؟ ولم يصدق أحد فكرة الحسد أيضاً».

سببان خلف العداء المتبادل

وخلص إلى أن أسباباً عدة جعلت الشمال والجنوب يشعر بـ«انعدام الأمن بعدما أصبح العنف هو الطبيعي» في تقديره المتشائم، إلا أن اثنين منها يطغيا على ما سواهما. وقال «السبب الأول لخطورة انعدام الأمن الذي نشعر به هذه الأيام هو تاريخ الإمبريالية الطويل. قرن كامل أو أكثر من الغزو والاحتلال والإذلال والإبادة الجماعية، تركت آثارها ندبات وجروحاً لم تندمل حتى الآن، ولا يمكن أن تشفى إذا أعيد فتحها باستمرار». وهو ما قال إنه حدث بالفعل «بالغزو الأميركي لأفغانستان والعراق وليبيا والصومال، الذي مزق هذه المجتمعات أشلاءً»، في سياسة يجزم بأنها إن حققت أي شيء، فهو ليس «تأمين السلام أو الاستقرار»، ولا سيما في العراق الذي اعتبره أسوأ المغامرات، إذ «كانت النتيجة المباشرة لحملتنا هناك هو تشكيل الدولة الإسلامية 'داعش' وإذا استمر الأمر كما نفعل الآن فإن طريق قمع التمرد سيقود إلى حرب بلا نهاية». أما السبب الثاني في ميلاد الخطر القائم في نظره، فهو «طرد إسرائيل للفلسطينيين من وطنهم، وهو نتيجة مباشرة لمعاداة السامية في أوروبا التي حركت أحداثاً أدت إلى «المشكلة الفلسطينية».

وفي تحليله الذي ختم به كتابه لفت إلى أن الفلسطينيين والإسرائيليين ضحايا لما سماه الإمبريالية، «فقد أدى الطرد والمحرقة إلى بؤس أناس أبرياء وظهور خطر العنف في أيامنا»، إذ كانت النتيجة النهائية «مليون فلسطيني طردوا من وطنهم ودفعوا الثمن النهائي لما فعله الشمال العالمي باليهود».

لكن الباحث السعودي فهد الشقيران لدى استعراضه كتاباً جديداً لكاتب أميركي آخر هو توماس هيغهمر، لفته أن الأخير انتبه إلى مركزية فلسطين في قتال الجهاديين حتى وهم يواجهون الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وضرب مثلاً بعبدالله عزام، الذي تناوله هيغهمر بأنه كان في دفاعه عمن يتساءل لماذا أفغانستان وليس فلسطين «يحاجج بأن الظروف منعته من القتال في فلسطين لأن المقاومة تم اختطافها من اليساريين، والعداوة مع منظمة التحرير سمة رئيسة في المنتج الأيديولوجي لعبدالله عزام، إذ يحمل اليساريين في فلسطين وزر فشل النضال». أما تلميذه بن لادن، فكان يحاجج في قتال أميركا بأنها «رأس الأفعى» واستهدافها يؤدي إلى إضعاف إسرائيل تلقائياً!

وأكد الشقيران أن قضية فلسطين ما هي إلا الغطاء، فقد ظل استعمالها عند الأصوليين «محل امتعاض كأنهم يقومون باستغباء الناس. كل الخطابات للزعامات المتطرفة تحاول استعمال القدس بغية الحشد وتسول المشروعية، وتعزيز التجنيد. ولم يخلُ خطاب زعيم لجماعة إرهابية من وعد بتحرير فلسطين، من عبدالله عزام إلى أسامة بن لادن وصولاً إلى حسن نصرالله وقاسم سليماني ونعيم قاسم وغيرهم». ونافسهم على ذلك حتى التيار اليساري، مثل صدام والأسد وغيرهما.

من الصدمة إلى "الحرب الشاملة"

وجدت إدارة جورج بوش الابن نفسها أمام لحظة غير مسبوقة: أكبر هجوم على الأراضي الأميركية منذ بيرل هاربر، لكن هذه المرة على قلبها الاقتصادي والسياسي.

وفي غضون أيام وضعت معالم «الحرب على الإرهاب» كإطار جامع يشرع التدخلات الخارجية ويعيد تعريف الأمن القومي الأميركي. أنشئت «وزارة الأمن الداخلي»، وأقر «قانون باتريوت»، لتصبح مكافحة الإرهاب هاجساً يبرر توسيع صلاحيات الدولة في المراقبة، ويضع الجاليات المسلمة تحت مجهر دائم.

أتاح القانون توسيع صلاحيات أجهزة الأمن في مراقبة الاتصالات، والتحقيقات المالية، والاحتجاز الوقائي، وجمع المعلومات الاستخباراتية من دون قيود واسعة، وهو ما أثار جدلاً كبيراً حول التضحية بالحريات المدنية من أجل الأمن، وسمح بملاحقة الأفراد والجماعات المشتبه في صلتهم بالإرهاب داخل وخارج الولايات المتحدة، ليصبح إطاراً قانونياً يبرر التدخلات الداخلية والخارجية في سياق «الحرب على الإرهاب».

في الخارج، كان الغزو المزدوج لأفغانستان ثم العراق تجسيداً لهذه العقيدة الجديدة.

واشنطن لم تكتف بمطاردة القاعدة، بل انتظمت في مشروع لإعادة هندسة الشرق الأوسط سياسياً وأمنياً، في مشهد أقرب لما خطط له بن لادن بالضبط، لكأن الإدارة تأتمر بأمره، إلا أنه كان يتوقع أن يتزامن مع ضرب أفغانستان شن غارات على السعودية مركز العالم الإسلامي، حيث أتى معظم مختطفي الطائرات، والحليف التاريخي الأوثق للولايات المتحدة في المنطقة.

ووفقاً لتقرير مجلس العلاقات الخارجية عام 2021، فإن «الحرب التي تم خوضها لإزالة خطر القاعدة خلقت جماعات أشد تطرفاً، وزعزعت استقرار الشرق الأوسط وأضعفت التحالفات الأميركية»، لكن الاعتراف بذلك جاء متأخراً، لافتاً إلى أن خبراء في واشنطن بينهم الجنرال السابق ديفيد بتريوس عندما قادت «حماس» هجمات السابع من أكتوبر 2023 التي ذكرت بهجمات سبتمبر، حذروا إسرائيل من تكرار أخطائها في الذهاب للانتقام من دون تفكير. وقالوا في مقالة مطولة نشرتها «فورين فيرز» إن إسرائيل تعيد «ارتكاب عدد من هذه الأخطاء الجسيمة نفسها، بما في ذلك بعض تلك التي ارتكبتها الولايات المتحدة في السنوات الأولى من حرب العراق. ومثلما فعلت الولايات

المتحدة في العراق عام 2003، بدأت إسرائيل حربها من دون خطة لإنشاء هيكل حكم يحل مكان (حماس)، ولم تظهر أي خطة واضحة حتى بعد أشهر من القتال».

ومضت تشير إلى أنه على غرار المراحل الأولى من حروب واشنطن بعد الـ11 من سبتمبر، تحركت إسرائيل بصورة حاسمة وبكلفة بشرية كبيرة من أجل تطهير الأراضي من الإرهابيين، لتراهم يعيدون تنظيم صفوفهم بمجرد مغادرة القوات، وهو نهج خاطئ أطلق عليه ضباط الجيش الأميركي اسم «تطهير ومغادرة» (clear and leave) وبسبب الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن العمليات الإسرائيلية، تعرضت إسرائيل لانتقادات دولية أشد بكثير مما تعرضت له الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق.

لكن بتريوس وفريقه يعتقدون أنه مثلما كررت إسرائيل أخطاء الولايات المتحدة، يمكنها أيضاً أن تستخلص دروساً من بعض النجاحات التي حققتها الحملات الأميركية، وبخاصة تلك المتعلقة باستراتيجية «الزيادة المفاجئة» [أي زيادة عدد القوات الأميركية] التي تبنتها واشنطن في العراق ابتداءً من عام 2007.

الإرث من بوش إلى أوباما وترمب

حين وقف جورج بوش الابن في الكونغرس بعد أسبوع من الهجمات قائلاً: «هذه الحرب لن تنتهي حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية ذات امتداد عالمي وإيقافها وهزيمتها»، بدا وكأن الولايات المتحدة تدشن حرباً بلا أفق زمني محدد.

مع أوباما، الذي انتخب عام 2008 على وعد بإنهاء «الحروب الأبدية»، بدت اللحظة مواتية لتصفية الحساب مع ذلك الإرث. وبالفعل، أمر بالانسحاب من العراق، وأطلق عملية قتل أسامة بن لادن في أبوت آباد عام 2011، مؤكداً أن «العدالة تحققت»، لكن سرعان ما تبين أن غياب بن لادن لم ينه «القاعدة»، بل مهد لصعود «داعش»، الذي استثمر الفراغ العراقي والسوري ليعيد مشهد الرعب بأبشع صوره، وهو الفراغ الذي كانت أميركا أول المتهمين بصناعته حين أسقطت النظام في العراق من دون وضع المستقبل في الحسبان، وسط

منطقة شديدة التعقيد، استغلت فيها إيران أخطاء البيت الأبيض، وأغرتها بالهيمنة على دول المشرق العربي مجتمعة: العراق، وسوريا، ولبنان، ولاحقاً اليمن.

ثم جاء دونالد ترمب ليضع بصمته الخاصة، مهاجماً علناً سياسات أسلافه، ومؤكداً أن أميركا «دفعت تريليونات الدولارات في حروب لم تجلب سوى الخراب». ومع ذلك لم يخرج عن السياق العام الذي رسمته الـ11 من سبتمبر، إذ وسع عمليات الطائرات المسيرة، وكرس مناخ الشك تجاه المسلمين والمهاجرين عبر حظر السفر على بعض الدول ذات الغالبية المسلمة. إلا أن خطواته في مواجهة الإرهاب في شقه الشيعي وليس فقط السني، بخلاف سلفه أوباما، خفض من تسارع وتيرة الانهيارات في المنطقة، جراء أخطاء بلاده المتراكمة.

من تصدير القيم إلى صناعة الخوف

لم تكن الولايات المتحدة وحدها التي اهتزت بعد الهجمات، بل أوروبا أيضاً، إذ سرعان ما تبنت قوانين صارمة لمكافحة الإرهاب، من مراقبة المساجد والجمعيات الإسلامية إلى تقنين الاحتجاز الوقائي. في بريطانيا، ظهر «قانون منع الإرهاب 2001» الذي سمح باحتجاز الأجانب بلا محاكمة لفترات طويلة. وفي فرنسا، تعززت الرقابة على المسلمين، وانتهى الأمر لاحقاً بحظر الحجاب في المدارس عام 2004، تحت شعار حماية «الهوية العلمانية».

أما أميركا، فقد تخلت تدريجاً عن الصورة التي بنتها لذاتها كحامية للحريات. قانون «باتريوت» فتح الباب أمام مراقبة واسعة النطاق، و«غوانتانامو» صار رمزاً للتعذيب خارج القانون.

الصحافة الأميركية، التي كانت تصف بلادها بأنها منارة الديمقراطية، بدأت تكتب عن التناقض الفاضح بين ما ترفعه واشنطن من شعارات وما تمارسه عملياً. نعوم تشومسكي مثلاً علق قائلاً: «حين تتذرع دولة الحرية بمبررات الأمن لانتهاك الحرية، فهي عملياً تحقق أهداف الإرهابيين أكثر مما تقاومهم».

مراجعات متأخرة

بعد مرور أكثر من 20 عاماً على الهجمات، لم يعد ينظر إلى الـ11 من سبتمبر فقط كحدث أمني، بل كزلزال سياسي وفكري غير مسار القرن الـ21. مراكز أبحاث أميركية مثل «راند» و«بروكنغز» باتت تراجع تلك المرحلة وتصف «الحرب على الإرهاب» بأنها حرب مفتوحة بلا نهاية، استنزفت أميركا مالياً وعسكرياً، وأضعفت صورتها الأخلاقية في العالم.

هكذا صار الأميركيون أنفسهم مدركين لأخطاء حكوماتهم، مما خفف أحياناً من وطأة بعض تداعيات انتهاكات الحكومة المركزية.

وكان لافتاً في هذا الصدد مبادرة إحدى الجمعيات الأميركية المهتمة بضحايا «سبتمبر» بتقديم مشاريع تعليمية وإغاثية لضحايا الغارات الأميركية من المدنيين الأفغان. وفي هذا الصدد دونت «مؤسسة متحف ونصب الـ11 من سبتمبر التذكاري» قصصاً في موقعها على الويب أبرزت خلالها كيف غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مسار حياة كثيرين نحو خدمة الآخرين.

من ذلك باتي كويغلي، أرملة أحد ضحايا الطائرات المخطوفة، التي حولت حزنها إلى التزام إنساني من خلال دعم الأرامل الأفغانيات المتأثرات بالحرب والإرهاب. وتشير إلى أنها رأت في محنة النساء في أفغانستان امتداداً لمعاناتها الخاصة، لكنها لاحظت الفجوة الكبيرة بين الدعم الذي تلقته هي ونظيراتها في الولايات المتحدة، وبين ما واجهته النساء في كابول والقرى الفقيرة. من هنا أنشأت عام 2003 مؤسسة «ما وراء الحادي عشر» لدعم الأرامل الأفغانيات، ثم تعاونت مع الناشطة الراحلة رازيا جان لتأسيس «مؤسسة شعاع الأمل» ومدرسة «زابولي» للبنات، في خطوة رمزية رأت فيها وسيلة لإعادة بناء الحياة بعد الحرب.

ويكمن مغزى القصة كما يروي القائمون على المتحف والناشطون المشاركون، في أن مأساة الـ11 من سبتمبر لم تولد فقط ردوداً عسكرية، بل أيضاً مبادرات للتعليم والنهضة في أماكن بعيدة مثل أفغانستان. فقد تحول الفقد الشخصي إلى طاقة لبناء مستقبل أفضل، كما عبر منظمو الفعالية بالقول إن تلك

القصص «تربط بين التضحية الفردية والإرث الإنساني الذي ما زال يلهم حتى اليوم».

لكن تلك الآثار لم تقتصر على الجوانب الإيجابية وحسب، ففي أميركا نفسها تروي الكاتبة في «نيويورك تايمز» مهر أحمد «صعوبة أن تكون مسلماً صالحاً» في واشنطن بعد تلك الهجمات، في سياق تعليقها على الشيطنة المتزايدة لعمدة نيويورك زهران ممداني حين ترشح للمنصب، فقط لأنه مسلم، مما أعاد الكثيرين من الأقلية إلى تلك المرحلة المشؤومة من تاريخ بلاد «العم سام»، التي يرون أن البلاد لم تستطع بعد التحرر من أغلالها.

"محمد الصغير" يظهر المفارقة

تصف الكاتبة حال المسلمين في أميركا اليوم بأنه مزيج من التقدم والخذلان، فبينما أصبحت عبارات مثل «إن شاء الله» جزءاً من اللغة اليومية وتزايدت مظاهر الحضور الإسلامي في الحياة العامة، لا تزال ظلال الكراهية تلاحقهم بعد أكثر من عقدين على هجمات الـ11 من سبتمبر.

يتجدد هذا العداء بحسب رأيها «كلما برز مسلم في موقع مؤثر»، كما حدث مع السياسي ممداني الذي ووجه بحملة تشويه تصفه بـ«محمد الصغير» وتتهمه بالتطرف. وتشير إلى أن أخطر أشكال الإسلاموفوبيا اليوم ليست تلك التي تصدر عن اليمين المتطرف فحسب، بل أيضاً تلك التي تتسلل إلى المؤسسات الليبرالية تحت ذرائع جديدة منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023، مما يجعل المسلمين في أميركا عالقين بين اعتراف رمزي بهم وخوف متجذر منهم.

تجربة ممداني مع المجتمع الأميركي تجسد إرث الشك الذي خلفته هجمات الـ11 من سبتمبر في نفوس المسلمين الأميركيين. فكما تروي الكاتبة، عاش السياسي الصاعد طفولته وهو يشعر بثقل التهمة غير المنطوقة، إذ كان ينظر إليه وإلى من يشبهونه كأنهم غرباء في وطنهم.

وتروي مهر أنها مثل ممداني وآخرين في نيويورك، الذي تعلم منذ الصغر كيف

يتعايش مع واقع التفتيش في المطارات والنظرات المتوجسة في المدارس، وكيف شكل ذلك وعيه بالعالم. فبالنسبة إلى ممداني، «كانت تلك التجربة المبكرة بمثابة تدريب قاسٍ على خوض المعترك السياسي، إذ تحول الشك القديم إلى اختبار متكرر في كل مناظرة أو مقابلة عامة». خلال حملته الانتخابية، كان يواجه الأسئلة ذاتها التي لم تغادر المخيلة الأميركية منذ عقدين: عن الإسلام، وعن فلسطين، وعن «إدانة الإرهاب»، في مشهد يعيد تدوير خوف لم يندثر بعد.

وعندما سألت ممداني إن كان يرى في هويته الإسلامية سبباً وراء استجوابه المستمر حول مواقفه من إسرائيل، أجاب قائلاً: «أعتقد أنها جزء من الأمر. وأعتقد أيضاً أن دفاعي عن حقوق الفلسطينيين طوال مسيرتي السياسية جزء آخر من الأمر».

نشأ ممداني في بيت فكري وإنساني منفتح كما تقول الصحيفة الأميركية، فوالدته المخرجة ميرا ناير ووالده الأكاديمي محمود ممداني ربياه على قيم العدالة والتحرر، وسط صداقات جمعت العائلة بمثقفين كبار مثل إدوارد سعيد ورشيد الخالدي. لذلك، يرى أن انخراطه في الدفاع عن فلسطين ليس موقفاً سياسياً طارئاً، بل استمرار طبيعي لتكوينه الثقافي والإنساني، ومحاولة لتوسيع معنى المواطنة الأميركية لتشمل من عاشوا طويلاً تحت ظلال الشك.

التناقض الأكبر ليس في السلوك الأميركي وحسب، بل في مشروع بن لادن كذلك، فحين ظهر كان يزعم أنه يقاتل «دفاعاً عن المظلومين في فلسطين وسائر الدول الإسلامية»، فإذا بنتائج أفعاله تجلب على تلك الشعوب قدراً أعظم من الانتهاكات والمعاناة، فضلاً عن توجيه رجاله البنادق إلى المسلمين أنفسهم، كما في حربه الضروس داخل السعودية ابتداء بمايو (أيار) 2003، يوم زرع الرعب في البلاد، وقوض ما كان يحظى به من صدقية بين التيار المحافظ.

تقارير أممية تشير إلى أن أكثر من 85 في المئة من ضحايا العمليات الإرهابية المرتبطة بـ«القاعدة» أو الجماعات المنبثقة عنها هم من المسلمين أنفسهم. وبذلك، أطلق بن لادن وتياره الجهادي الرصاصة على من زعموا أنهم يدافعون

عنهم، ليكونوا - عملياً - أولى ضحاياه.

الأخطر أن تلك الحرب غيرت علاقة أميركا بذاتها وبقيمها. فبدلاً من أن تكون حامية الحريات، صارت تنتقد بسبب السجون السرية والتعذيب والتمييز ضد المسلمين. وهنا تتجلى «لعنة القرن» كما بدأت، فالهجوم الذي نفذه تنظيم متطرف يقوده رجل مارق، جعل قوة عظمى تنحرف عن مبادئها وتستنزف في صراعات لا تنتهي.

دوافع لم يكن تجاوزها سهلاً

اختار أسامة بن لادن غالبية منفذي هجمات الـ11 من سبتمبر من السعوديين، مع الحرص على تمثيل باقي الدول العربية المؤثرة مثل مصر واليمن ولبنان والإمارات، ليظهر أن الهجوم ليس عملاً فردياً، بل كان مشروعاً «عربياً موحداً» ضد الولايات المتحدة.

جاءت هذه الاستراتيجية بهدف الاستفادة من الولاءات القومية والدينية للمجموعة، وإضفاء صفة التمثيل الإقليمي على العملية، ما يضفي عليها بعداً سياسياً ورمزياً أكبر.

تميز التخطيط بالدقة العالية، إذ استغرق سنوات عدة، شمل تدريبات جوية في الولايات المتحدة، وتنسيقاً داخلياً بين المتدربين، وإخفاء هوياتهم الحقيقية، لضمان قدرة العمليات على النجاح من دون كشف مسبق، مما يجعل الهجوم نموذجاً صارخاً للعمليات الإرهابية متعددة المراحل، والتي تمثل فهماً عميقاً للضعف الأمني الأميركي آنذاك.

من بين دوافع أسامة بن لادن الرئيسة أيضاً كانت محاولة هز الثقة بين الولايات المتحدة والسعودية، بوصفها قبلة المسلمين، لإشعال حرب كونية وصليبية في هذا القرن.

أشار بعض المحللين بعد الهجمات إلى هذا الهدف الرمزي والاستراتيجي، إذ كتب الباحث الأميركي ستيفن كوك: «بن لادن أراد أن يحول العلاقة التاريخية

بين واشنطن والرياض إلى صراع مفتوح، يضع العالم الإسلامي كله على خط النار»، فيما وصفه المحلل الأميركي توماس فريدمان بأنه «محاولة لتفكيك شراكة استراتيجية كانت تشكل استقرار المنطقة».

على رغم التحديات التي هزت الثقة بين البلدين، فإن حكمة الرياض وواشنطن، وحاجتهما المتبادلة للتحالف ضد تهديدات إقليمية أخرى، سمحت لهما بالسيطرة على التوتر واستيعابه، بما حال دون حدوث انقسام استراتيجي.

مع ذلك يبقى السؤال التاريخي الافتراضي: ماذا لو نجح بن لادن في تحقيق هدفه وضربت أميركا السعودية بدلاً من أفغانستان؟ كيف كان سيعاد رسم التحالفات الإقليمية والدولية، وكيف ستكون تبعاته على استقرار المنطقة والعالم؟ هذه الفرضية تكشف مدى هشاشة الموازين حين يحاول إرهابي استغلال الرمزية الدينية والسياسية لأكبر دولة إسلامية في مواجهة القوة العظمى.

إرث بن لادن في الإرهاب الممتد

أسامة بن لادن لم يقتصر تأثيره في هجمات الـ11 من سبتمبر، بل أسس نموذجاً للمتطرفين يعتمد على عمليات مفاجئة وعنيفة تتجاهل العواقب على المدنيين.

هذا الأسلوب تجلى في عمليات «قاعدة العراق» في شخص قائدها الدموي أبو مصعب الزرقاوي، ثم لاحقاً في محاولات «داعش» المنبثقة عنها احتلال أجزاء من العراق وإعلان «دولة الخلافة»، مما دفع المجتمع الدولي لتشكيل تحالف واسع لإجهاض المشروع.

وكما أشار الباحث مايكل نايتس: «أسلوب بن لادن علم الجهاديين أن العنف المفرط ضد المدنيين وسيلة لإرهاب الحكومات وليس أداة لتحقيق أي مشروع سياسي حقيقي»، مثلما قرر في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

حصيلة مخيبة

في الخلاصة يرى ديفيد بريفر، وهو ضابط استخبارات ومحلل سياسي أميركي أن بلاده «حققت هدفاً رئيساً بعد الـ11 من سبتمبر فلم تقع أية معركة مماثلة بعدها في أميركا، وألقت القبض على الفاعلين وقتلت جميع قادة تنظيم (القاعدة) المسؤولين عن العملية الإرهابية»، لكنه بدا حذراً أثناء تقييمه ربع قرن من مطاردة «القاعدة» ضمن شهادته في مسلسل «مطاردة أميركية»، فهو على رغم كل المجهود الحربي يخشى أن يكون «بن لادن قد فاز بالحرب»، فهو يرى زعيم «القاعدة»، «أضعف الولايات المتحدة الأميركية، فقد أنفقنا تريليونات الدولارات على مكافحة الإرهاب، وخضنا حرباً طويلة في أفغانستان، كما أن الحرب على العراق قسمت الأميركيين، وما زالت آثار ذلك واضحة حتى اليوم».

لكن الجماعة الإرهابية هي الأخرى لم تربح المعركة، فالهجمات التي بررتها بالدفاع عن فلسطين والشعوب الإسلامية، لم تزد تلك الشعوب إلا تدميراً، والقوى الدولية الغازية والمحتلة، مثل إسرائيل وروسيا وأميركا إلا بطشاً بتلك الشعوب، مثلما أن الأميركيين الذين أرادوا إخراجهم من الخليج، أحوجتهم للعودة للمنطقة بكثافة أكبر.

في الوقت نفسه لا تزال واشنطن غير مبالية بالذرائع التي باتت محل إجماع في المنطقة حتى بين القوى والحكومات المعتدلة، وليس فقط بين المتطرفين، بدعمها إسرائيل، المستشرية في البطش واحتلال فلسطين، التي ظلت تمنح تيارات الجهاد واليسار كل المبررات منذ عقود من جماعة «كارلوس» إلى بن لادن وداعش، وحتى «حماس»، يوم نفذت هجمات السابع من أكتوبر 2023، وهي الهجمات التي اعتبرت على نطاق واسع نسخة أحدث من «11 سبتمبر»، لولا أنها أقل إثارة للسخط الدولي، بوصفها وجهت ضد دولة محتلة، على رغم ما جر ذلك على شعب المنفذين من دمار وسحق متوقع، بسبب التفاوت الكبير في ميزان القوى، وشخصية تل أبيب المتوحشة منذ حين.

إذا كان بن لادن استفتح القرن بالإرهاب، فإن أميركا وقوى عدة، ساعدت في تعميق تلك الجراح، التي تحولت إلى لعنة، لا تكاد ينتهي منها فصل حتى

يستهل فصل آخر أدهى وأظلم، إن لم يكن على يد روسيا فبإيعاز إيران وحلفائها، أو «القاعدة» وأخواتها، أو إسرائيل وذرائعها. ولا ينبئك مثل ركام غزة بشراً وعمارات وبنية تحتية.

مع كل ذلك، فإن الجانب المضيء في كل المعركة ظل حاضراً، في مراجعة بلدان واسعة في الخليج والمغرب أيديولوجيات الإرهاب، وتجفيف منابعه، ومحاربته بالفلسفة والأمل والترفيه، والدفع بالتنمية والاستقرار والتهدئة، عوضاً عن نقيضها السائد بين دول الإقليم.

على رغم ذلك لم تكف إسرائيل من جهة والتيارات المتطرفة سنية وشيعية من جهة أخرى في خلق أزمات، صارت معها المنطقة في مهمة إطفاء لا تنقطع، ولا تعرف غير استراحة المحاربين، هنا أو هناك.

تلك لعنة الربع الأول من القرن، فهل يمحوها الربع الثاني كما كان مرجواً قبل السابع من أكتوبر، أم تظل حليمة على عادتها المستمرة لعقود؟

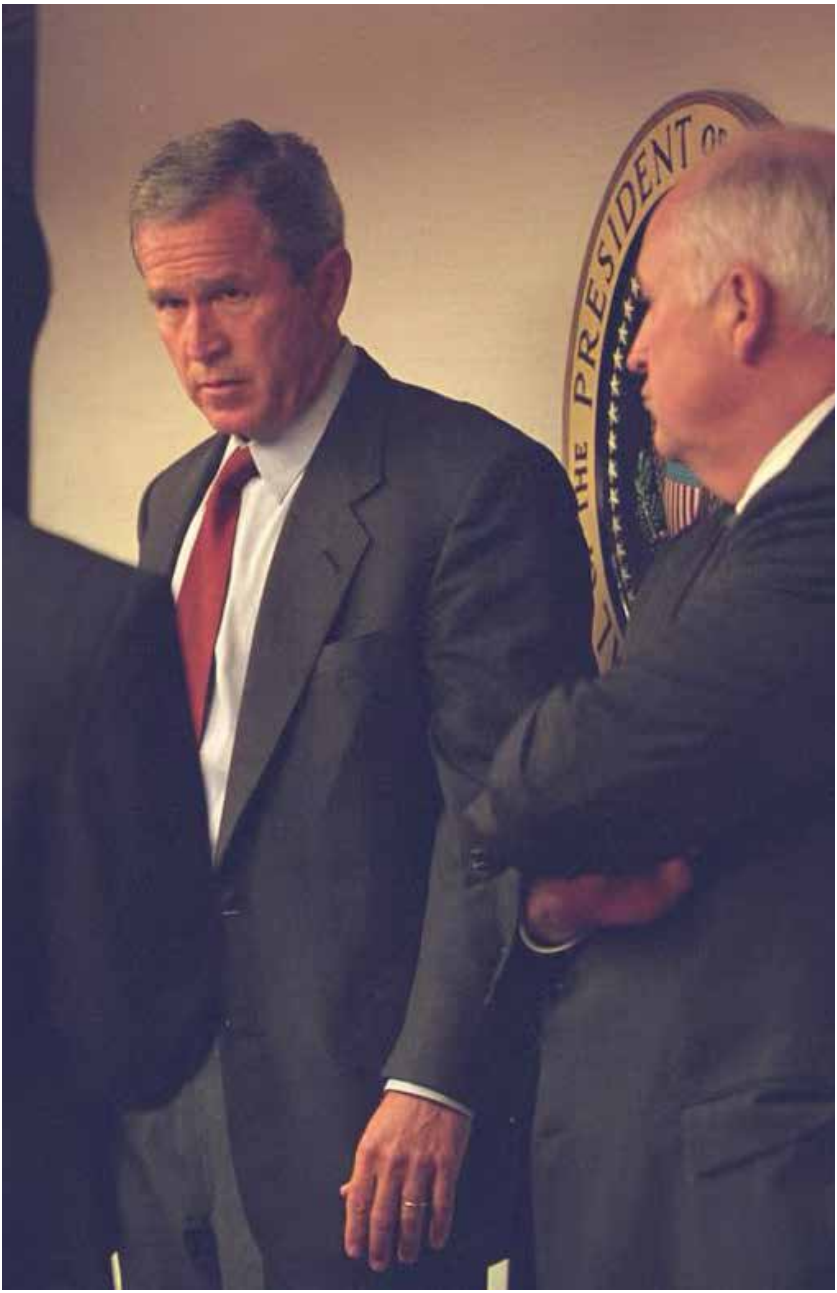
THE PRESIDENT

25 عاما من مطاردة الإرهاب:

هل صنعت أميركا أعداءها؟

ملخص

بعد مرور ما يقارب 25 عاماً على هجمات الـ11 من سبتمبر 2001، تتجلى المفارقة التاريخية بوضوح: فالحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة تحت راية «مكافحة الإرهاب» كانت في الواقع البوابة التي فتحت الطريق أمام تمدده وتوسعه عالمياً. فبدلاً من القضاء على تنظيم «القاعدة»، أدى غزو أفغانستان عام 2001 ثم العراق عام 2003 إلى تفكيك مؤسسات الدولة وإشعال فراغات أمنية وسياسية ضخمة، استغلتها الجماعات المتشددة لتعيد تشكيل نفسها، وتتحول من حركات محلية محدودة إلى شبكات عابرة للحدود قادرة على التمدد والتجنيد والضرب في أكثر من قارة.

جوزيان رحمة

هل كانت الأحداث في بداية الألفية الجديدة وما تلاها من تطورات أمنية وسياسية في كل من العراق وأفغانستان نقطة التحول لنمو الفكر المتطرف وتوسع تنظيماته؟

مع اقتراب العالم من طي أول ربع قرن من القرن الـ21، تبدو واحدة من أبرز المفارقات التاريخية ماثلة أمامنا بوضوح: الحرب التي شنت باسم القضاء على الإرهاب كانت نفسها الشرارة التي أطلقت أخطر مراحله وأكثرها عولمة.

فمنذ هجمات الـ11 من سبتمبر (أيلول) عام 2001، التي طاولت برجي التجارة العالميين في نيويورك وأدت إلى سقوط الآلاف بين قتلى وجرحى، وأطلقت بعدها الولايات المتحدة الأميركية ما سمته «الحرب على الإرهاب»، مر المشهد الدولي بتحولات جذرية أعادت رسم خرائط القوة والنفوذ، ليس فقط بين الدول بل أيضاً بين الدول والجماعات المسلحة وبخاصة تلك المتطرفة.

وفي السياق يقرأ المحللون غزو أفغانستان (2001) ومن بعده العراق (2003) على أنهما المحوران الأساسيان في هذا التحول، إذ مهدا الطريق لصعود الحركات «الجهادية» العابرة للحدود وتحولها من مجموعات محدودة التأثير إلى شبكات عالمية ذات قدرة غير مسبوقة على التنظيم والانتشار واستقطاب الأعضاء.

كانت الولايات المتحدة، ومعها حلفاؤها، يسعون إلى القضاء على تنظيم «القاعدة» ومنع تكرار هجمات مماثلة على أراضيها، غير أن إسقاط نظام «طالبان» في أفغانستان وتفكيك الدولة العراقية بعيد إطاحة نظام صدام حسين، لم يؤديا إلى إنهاء الإرهاب كما كان مأمولاً، بل أوجدا فراغات أمنية وسياسية هائلة تحولت إلى بيئات خصبة لنمو الفكر الجهادي وتوسع التنظيمات المتطرفة.

ومع دخولنا العقد الثالث من هذا القرن، باتت نتائج تلك الحرب أكثر تعقيداً وخطورة مما كان يتصور قبل 20 عاماً، إذ أصبح الإرهاب عابراً للحدود والقارات، وشبكاته أكثر مرونة وتكيفاً من أي وقت مضى.

فهل كانت فعلاً تلك الأحداث في بداية الألفية الجديدة وما تلاها من تطورات أمنية وسياسية في كل من العراق وأفغانستان نقطة التحول لنمو الفكر المتطرف وتوسع التنظيمات المتطرفة؟ هل أخفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها في وضع

خطط لإدارة مرحلة ما بعد الغزو، وكيف استفادت الجماعات الإرهابية من ذلك؟ وأخيراً ما الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربتي أفغانستان والعراق في التعامل مع الإرهاب اليوم؟

ما قبل الغزوين

قبل 2001 كان المشهد «الجهادي» العالمي محدود الانتشار نسبياً. تنظيم «القاعدة» الذي أسسه أسامة بن لادن في أواخر الثمانينيات نشأ في سياق الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي السابق، ثم وجه سلاحه نحو «العدو البعيد» ممثلاً في الولايات المتحدة، ومع ذلك بقي نشاطه متركزاً في أفغانستان ومناطق محدودة من الشرق الأوسط.

أما العراق فكان يعيش قبل الغزو تحت قبضة نظام الرئيس السابق صدام حسين المركزية، التي منعت ظهور جماعات مسلحة ذات طابع متطرف، فيما كانت أفغانستان تعيش تحت حكم «طالبان» الذي وفر ملاذاً آمناً للقاعدة، لكنه ظل محصوراً داخل الحدود الأفغانية.

أتت هجمات الـ11 من سبتمبر لتشكل نقطة تحول حاسمة، وقد ردت الولايات المتحدة عليها بإسقاط نظام «طالبان» في أكتوبر (تشرين الأول) 2001 بعد عملية عسكرية مشتركة مع بريطانيا حملت اسم عملية «الحرية الدائمة»، معتبرة ذلك خطوة ضرورية لتفكيك «القاعدة» وإسقاط نظام «طالبان» الذي رفض تسليم بن لادن، فتم الأمر في ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه، وسقطت الحكومة في كابول.

بعدها في مارس (آذار) 2003 جاء الغزو الأميركي للعراق في عهد الرئيس جورج بوش الابن بذريعة امتلاك بغداد أسلحة الدمار الشامل، فسقط نظام صدام حسين مما خلق واقعاً سياسياً وأمنياً جديداً تماماً، تميز بفراغ هائل في السلطة وبروز انقسامات طائفية وعرقية استغلتها التنظيمات المتطرفة لصالحها.

عودة إلى عام 1967

يرى الكاتب والباحث في شؤون الجماعات الإسلامية حسن أبو هنية أنه قبل هجمات الـ11 من سبتمبر كان المشهد الأمني و«الجهادي» في العالم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الجيوسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، فقبل عام 2001 شهد العالم سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككت المنظومة الاشتراكية، مما أنهى النظام الثنائي القطبية وأدى إلى بروز نظام أحادي القطبية تهيمن فيه واشنطن، وفي تلك الفترة كانت الحركات المتطرفة تتركز في أفغانستان منذ عام 1979، حيث كان هناك تعاون بين المجاهدين وأميركا نفسها وبعض الأنظمة العربية في مواجهة موسكو، باعتبارها عدواً مشتركاً، لذلك لم تكن تلك الحركات تعادي الغرب أو الولايات المتحدة بصورة مباشرة.

ويعود أبو هنية إلى حرب 1967 مع إسرائيل، معتبراً أنه حينها بدأت تتشكل حال من الإسلام السياسي الذي خرجت من رحمه التيارات المتطرفة، وبعد الثورة الإيرانية عام 1979 ظهرت حركات إسلامية متطرفة في بعض الدول العربية، لكن طبيعتها كانت محلية، ولم تكن لها أهداف عالمية، لذا لم يكن هناك بعد ما يسمى «الإرهاب الجهادي العالمي»، ويضيف أنه بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان عام 1989 بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة وهذه الحركات المتطرفة تتبدل، وظهرت أطروحات فكرية تتحدث عن تبدل الصراعات العالمية وهويتها، مثل «صدام الحضارات» لصامويل هنتنغتون و«نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما.

ومن هنا بدأت سياسات عدائية تجاه ما يعرف بـ«الإسلام السياسي»، ومع صعود المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، تشكلت فكرة «الحرب على الإرهاب».

وبذلك تغير منظور الحركات المتطرفة لاحقاً، فانتقلت من التركيز على «العدو القريب» أي الأنظمة المحلية، إلى «العدو البعيد» المتمثل في الولايات المتحدة وإسرائيل، وفق الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية، وهذا ما تبنته «القاعدة» بقيادة أسامة بن لادن في أواخر التسعينيات، فأتت هجمات الـ11 من

سبتمبر عام 2001، التي جعلت من «الحرب على الإرهاب» المحرك الأساس للعلاقات الدولية.

إعادة تنشيط عالمية

بعدها أتى غزو أفغانستان وسقط حكم «طالبان» فتحول تنظيم «القاعدة» من تنظيم مركزي إلى شبكة لا مركزية امتدت إلى العراق والمغرب واليمن وغيرها، وفي عام 2004 ظهرت فروع جديدة مثل «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«القاعدة في جزيرة العرب»، فتحولت «القاعدة» إلى شبكة عالمية مترامية الأطراف.

يتوقف أبو هنية عند غزو العراق، الذي وفق تعبيره أسهم في إعادة تنشيط التطرف العالمي، فشهد العالم هجمات في العاصمة الإسبانية مدريد عام 2004 وبعدها العاصمة البريطانية لندن عام 2005، وانتشرت الخلايا المتطرفة في مناطق عدة.

وبعد أعوام أدى حل الجيش العراقي والمحاصصة الطائفية في بغداد إلى خلق فراغ استغلته الجماعات المتطرفة، مما مهد لظهور فصائل جديدة في العراق ثم في سوريا بعد عام 2011.

وبذلك تحولت الحركات المتطرفة من مجموعات محدودة إلى ظاهرة عالمية انقسمت إلى تنظيمات عدة، مثل تنظيم «القاعدة» وتنظيم الدولة «داعش» و«طالبان»، وفروعها المنتشرة في أفريقيا واليمن والصومال والساحل.

ويختم بالقول إنه مع تراجع أولوية «الحرب على الإرهاب» منذ عام 2018 وعودة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وجدت الحركات المتطرفة مساحة أوسع للتحرك، وهكذا، تحولت هذه الحرب الغربية من وسيلة لمكافحة التطرف إلى أداة للهيمنة السياسية والعسكرية، والنتيجة أنها أسهمت في انتشار هذه الحركات وتوسعها بدل القضاء عليها، حتى أصبحت أكثر تنوعاً وتشعباً وراديكالية مما كانت عليه قبل الـ11 من سبتمبر 2001.

شبكة مرنة عابرة للحدود

تجمع غالبية المحللين على أنه في أفغانستان أزاح الغزو الأميركي «طالبان» لكنه لم ينجح في بناء دولة مستقرة، ناهيك بأن ضعف الحكومة المركزية وانعدام السيطرة على الأطراف مكنا «القاعدة» من إعادة تشكيل نفسها كشبكة مرنة عابرة للحدود، تعمل من خلال فروع محلية في اليمن والمغرب العربي والصومال وغيرها.

أما في العراق فكانت النتائج أكثر كارثية. قرارات الاحتلال الأميركي مثل حل الجيش وتسريح مئات الآلاف من موظفي الدولة خلقت جيشاً من المهمشين والساخطين، كثير منهم لجأ إلى حمل السلاح والانضمام إلى الجماعات المتطرفة، كذلك فإن الانتهاكات الواسعة في السجون، وبخاصة سجن «أبو غريب»، غذت مشاعر الانتقام ومنحت خطاب «الجهاد ضد الاحتلال» زخماً غير مسبوق.

وهنا من رحم الفوضى العراقية ظهرت «القاعدة في بلاد الرافدين» بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، التي شكلت لاحقاً نواة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق»، ومع اندلاع الأحداث السورية عام 2011 وبعدها الحرب، وجد التنظيم فرصة للتوسع عبر الحدود، معلناً نفسه «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش).

تحول «داعش» خلال أعوام قليلة إلى أخطر تنظيم إرهابي عابر للحدود في العصر الحديث، معلناً «الخلافة» وجاذباً أكثر من 30 ألف مقاتل أجنبي من أكثر من 80 دولة.

نسأل الكاتب والأكاديمي رضوان السيد «كيف تحولت القاعدة من تنظيم مركزي إلى شبكة لا مركزية بعد 2001؟»، فيجيب بأنه «بسبب ملاحقة الأميركيين لقيادة التنظيم بالقتل أو بالقبض والسجن، اضطرت إلى توزيع عناصرها وكوادرها وطلبت من البعض التوجه إلى أفريقيا، والبعض الآخر إلى شرق آسيا، وألا يبقى أحد في أفغانستان، وهناك من يذهب إلى أن قسماً

معتبراً من 'القاعدة' ذهب إلى إيران، وربما صار هذا المقر هو الرئيس إلى أن تصاعدت المراكز الفرعية الأخرى المؤسسة».

ويتابع أن الاحتلال الأميركي أسهم في نشأة «داعش» أكثر من «القاعدة»، فالأخير يضم عناصر من أفغانستان وأخرى من سوريا والأردن، بينما أصول «داعش» عراقية في الغالب. وفي حين أدى النزاع الطائفي إلى التقليل من عناصر «القاعدة»، فإن «داعش» ظل ينمو، بل ويهتم بالتغلغل باتجاه سوريا وعبر القرى والبلدات الحدودية مع العراق.

وعن تأثير الغزوين (أفغانستان والعراق) في الخطاب المتطرف وأساليب التجنيد، يقول السيد إن التنظيمات المتطرفة استفادت من إقبال الشبان عليهما في مواجهة أميركا، لكن في حين ما عادت «القاعدة» تملك داراً للاستقرار فلجأت إلى أفريقيا إلى جانب جيوب في سوريا، فإن «داعش» استطاع بعد أعوام امتلاك دار نمت وامتدت في سوريا والعراق، ثم صارت دويلة وسلطة في العراق منذ عام 2014، ويتابع «بسبب الافتقار إلى الدار المستقرة انتشرت 'القاعدة' أو التنظيمات التي أعلنت ولاءها لها في دول الساحل والصحراء في أفريقيا، وصارت تشن عمليات مثل ميليشيات الكر والفر، أما 'داعش' بعد الهزيمة فتحول لجماعات شديدة الصغر ومختبئة ومستعدة لهجمات مفاجئة»، ويضيف «ما عاد التنظيمان جذابين، وقد فقدا جاذبيتهما الأيديولوجية والتنظيمية، وحتى القاعديون الأفارقة هم جماعات جريمة، مثل 'بوكو حرام' التي يصفها بأنها تعبير عن الهشاشة والتفكك الاجتماعي والسياسي في المجتمعات القبلية، وما عادت تنظيمات أيديولوجية لها شعارات «السلفية الجهادية»، ليختم «استفاد التنظيمان من الدول والغزاة كثيراً وبأساليب مختلفة مباشرة أو غير مباشرة، وهم ينتهون الآن، لكن الميليشيات المسلحة لا تزال واسعة الانتشار وأحياناً باسم الإسلام، إنما من دون أصول 'داعش' و'القاعدة' وإن اعتبرتها نموذجاً».

بين 2001 واليوم: أربع مراحل أساسية

في قراءة لمراحل تطور الإرهاب العابر للحدود، نرى أن العالم ومنذ عام 2001 شهد تحولات جذرية سواء من جهة التنظيمات الفاعلة أو الأهداف والأساليب

المستخدمة. يمكن تقسيم هذا التطور إلى أربع مراحل رئيسة متتابعة، تعكس التغير في البيئة السياسية والأمنية الدولية بعد الحربين في أفغانستان والعراق.

المرحلة الأولى بين 2001 و2005، وقد تميزت بانطلاق موجة الانتقام من الولايات المتحدة وحلفائها بعد غزو أفغانستان والعراق.

كان تنظيم «القاعدة» فيها هو اللاعب المركزي، إذ قاد عمليات ضخمة مثل تفجيرات بالي ومدريد ولندن، مستهدفاً المدنيين والمؤسسات الغربية لإيصال رسائل رمزية حول «الثأر من الغرب» ورفض الاحتلال.

ثم أتت المرحلة الثانية بين 2006 و2010، وتحديداً بعد مقتل قادة «القاعدة» وتشتت عناصرها بعد الضربات الأميركية، وخلالها تحولت الحركة «الجهادية» إلى نمط لا مركزي.

وبرزت تنظيمات فرعية مثل «القاعدة في العراق» بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، و«القاعدة في جزيرة العرب» في اليمن، اللتين أصبحتا أكثر نشاطاً واستقلالية.

في هذه المرحلة بدأت ظاهرة «الذئاب المنفردة» بالظهور تدريجاً، مما جعل الإرهاب أكثر انتشاراً وأصعب في التتبع.

المرحلة الثالثة بين 2011 و2017، وهي أتت بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق واندلاع الحرب السورية، حينها ظهر تنظيم «داعش»، وتحول الإرهاب إلى ظاهرة عابرة للقارات، بفضل التجنيد الإلكتروني، واندفاع آلاف المقاتلين الأجانب نحو العراق وسوريا.

ونفذ التنظيم وفروعه هجمات مروعة في أوروبا (باريس، بروكسل)، وآسيا (جاكرتا، مانيلا)، وأفريقيا، مما مثل أوج العولمة التطرفية.

فيما يمكن القول إن المرحلة الرابعة هي منذ 2018 وصولاً إلى اليوم، إذ مع انهيار «خلافة داعش» في العراق وسوريا، تفرعت التنظيمات إلى مناطق جديدة، بخاصة في أفريقيا وآسيا الوسطى.

وقد برزت فروع مثل «داعش خراسان» في أفغانستان، و«القاعدة في بلاد الساحل» في غرب أفريقيا، إلى جانب حركة «الشباب» في الصومال.

تركزت الهجمات على أهداف محلية وإقليمية أكثر من استهداف الغرب مباشرة، مما يشير إلى إعادة تموضع الحركات المتطرفة ضمن بيئات هشة أمنياً وسياسياً.

المقاربة الأميركية لنتيجة "الحرب على الإرهاب"

في الجزء الآخر من الأرض، تحديداً أميركا، كان هناك موقف حازم تجاه الإرهاب العابر للحدود، إذ اعتبرته الإدارة الأميركية تهديداً وجودياً للأمن القومي وللنظام العالمي.

غير أن نهج واشنطن في هذه الحرب واجه انتقادات واسعة بسبب اتساع نطاق الحرب وتداعياتها الإنسانية والسياسية، بخاصة بعدما أدت هذه السياسات إلى تفكك دول وصعود تنظيمات جديدة أكثر عنفاً.

يرى مدير «مركز الدراسات الأمنية» و«برنامج الدراسات الأمنية» في جامعة جورج تاون الأميركية البروفيسور بروس هوفمان أن المشكلة في استجابة الولايات المتحدة لهجمات الـ11 من سبتمبر، أنها لم تضع خطة لليوم التالي سواء في الغزو الأميركي أو في ما سمي «تحرير أفغانستان»، وتابع أن إدارة جورج بوش الابن كانت ترفض مبدأ «بناء الدول»، لكن هذا بالضبط ما وجدت الولايات المتحدة نفسها تقوم به في أفغانستان، كذلك الأمر في العراق إذ لم تكن هناك خطة لما بعد الغزو، ويقول «لقد غزت الولايات المتحدة بلداً لم تكن تملك عنه معرفة حقيقية، نتيجة نقص الاستخبارات والموارد... دخلنا غزو العراق ونحن شبه عميان، كانت النظرة الأميركية ضيقة، إذ رأت أن الانقسامات محصورة بين السنة والشيعة والأكراد، من دون إدراك عمق وتنوع المجتمع العراقي».

حينها كان البروفيسور هوفمان ضمن «سلطة الائتلاف الموقتة» عام 2004، وكانت له زيارات عدة إلى العراق في تلك المرحلة، ويكشف «تلقينا إحاطات في

يناير (كانون الثاني) 2003 من مسؤولين كبار في مجلس الأمن القومي، صوروا الغزو المرتقب للعراق على أنه سيكون 'نزهة سهلة'، وأن العراقيين سيرحبون بالولايات المتحدة كمحررين كما حدث في الحرب العالمية الثانية، وأنه لن تكون هناك حاجة إلى احتلال طويل»، ويضيف أن «الخطيئة الأصلية» التي أفقدت «الحرب على الإرهاب» معناها وأدخلت العالم في هشاشته الحالية هي غزو العراق، بينما يمكن القول إن حرب أفغانستان كانت مبررة بدرجة أكبر لأنها استهدفت «القاعدة» بعد الهجمات.

الحرب الأميركية على الإرهاب: مضللة

عن عودة «طالبان» إلى الحكم في أفغانستان عام 2021، يقول «لم أكن لأتخيل أن 'طالبان' ستعود إلى حكم أفغانستان، لكن ما حدث في صيف 2021 أثبت تماماً كم كانت الحرب الأميركية على الإرهاب حرباً مضللة وغير مدروسة... والمشكلة كانت في المفهوم ذاته، إذ إن الإرهاب ليس عدواً ملموساً بل هو شعور أو إحساس بالخوف، وهذا المفهوم الواسع قاد إلى توسع غير محدود للحرب، تجاوز ملاحقة أسامة بن لادن وتدمير 'القاعدة' وتحرير أفغانستان، ليصبح مشروعاً مفتوحاً طويل الأمد».

نسأله «ما الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربتي أفغانستان والعراق في مواجهة الإرهاب اليوم؟ فيجيب «الـ80 عاماً الماضية تمثل تاريخاً متكرراً لجيوش غربية متفوقة تكنولوجياً وعددياً تحقق الانتصارات في ميادين القتال، لكنها تخسر الحروب سياسياً، ويرجع ذلك، في رأيي، إلى أن الاهتمام المفرط يوجه نحو العمل العسكري المباشر، من دون التركيز الكافي على الجوانب المهمة الأخرى، مثل الدبلوماسية العامة وإدارة المعلومات وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي الحقيقي في الدول التي تعاني دورات متكررة من العنف والإرهاب».

في ما يتعلق باستمرار تهديد الإرهاب العابر للحدود العالم وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، يعتبر هوفمان أن التهديدات لم تختف، وصحيح أن «الحرب على الإرهاب» التي قادتها الولايات المتحدة نجحت بدرجة كبيرة في حماية الأراضي الأميركية، إذ لم تقع هجمات كبرى مثل الـ11 من سبتمبر مجدداً،

لكن لا أحد يمكنه ضمان استمرار ذلك إلى الأبد، بخاصة في وقت جرى فيه خفض أولوية مكافحة الإرهاب الدولي ضمن سياسات الأمن القومي، فالحركات الإرهابية لا تزال موجودة، واليوم هناك عدد أكبر من الجماعات الإرهابية المعادية للولايات المتحدة مقارنة بما كانت عليه الحال قبل عام 2001، ومن ثم التهديد قائم بلا شك، وإلى جانب الدوافع السياسية أو الدينية أو الأيديولوجية هناك الآن دافع إضافي قوي، وهو الرغبة في الانتقام، لقد قتلت الولايات المتحدة آباءهم وإخوتهم وأقاربهم وجيرانهم، ونشأ جيل جديد يحمل شعوراً بالثأر.

مراكز الإرهاب العابر للحدود راهناً

رداً على سؤال «بعد سقوط 'داعش' في العراق وسوريا، أين ترى اليوم مراكز الإرهاب العابر للحدود؟»، يقول الكاتب الأميركي «لا أعتقد أن التنظيمات الإرهابية غادرت العراق أو سوريا، والعراق يعد الآن قصة نجاح نسبياً مقارنة بأفغانستان، إذ تمكن من إجراء انتخابات عام 2005، ولا يزال يحتفظ بصورة من صور الحكم الديمقراطي، على رغم ضعف الدولة واستمرار تهديدات الميليشيات الشيعية والنفوذ الإيراني، أما سوريا فتبقى مسألة مفتوحة بخاصة أن التنظيم لا يزال موجوداً فيها».

ويتابع أنه من المهم أن نلاحظ أن «القاعدة» و«داعش»، تحت الضغط، تبنتا الاستراتيجية نفسها للبقاء «تفويض السلطة من القيادة المركزية إلى الفروع، وقد أصبحت الفروع في بعض الأحيان أقوى وأكثر تهديداً من التنظيم الأم، لذلك، يمكن القول إن أقوى مناطق نشاط التنظيمين اليوم هي أفريقيا جنوب الصحراء، بل وحتى وسط أفريقيا، لكن على رغم ذلك، تبقى أفريقيا أقل أهمية استراتيجياً مقارنة بالشرق الأوسط، الذي يعد ملتقى الشرق والغرب.

نختم بسؤاله «هل تعتقد أن العالم بات أقرب إلى فهم أسباب الإرهاب العالمي الحقيقية؟ أم أننا لا نزال نكرر الأخطاء نفسها؟»، فيقول إن هناك فشلاً هائلاً في استخلاص الدروس من التجارب السابقة، ليس هذا الفشل مقتصراً على الولايات المتحدة فحسب، بل هو سمة عامة لدى كثير من الدول التي تكرر الأخطاء نفسها مراراً، وعلى رغم أن العالم شن أعنف حملتين في التاريخ ضد

الإرهاب (الأولى على 'القاعدة'، والثانية ضد 'داعش') فإن كلا التنظيمين ما زال موجوداً حتى اليوم. وبالمثل بعد كل ما حدث في غزة من دمار وعنف، ما زالت حركة «حماس» قائمة، وهذا يبرز مدى قصور فهمنا للإرهاب، وعجزنا عن إيجاد وسيلة فعالة للتصدي له حتى الآن.

الربيع العربي من الآمال إلى الإخفاقات

ماذا تحقق وماذا ضاع؟

ملخص

سقوط الأنظمة السلطوية لم يتبعه ظهور نخب قادرة على إدارة التحول أو مؤسسات تمتلك الكفاءة لضمان الاستقرار، فكان أن تلاشت آمال الديمقراطية في بيئة إقليمية مثقلة بالتجاذبات، بحيث اصطدمت الرغبة في الحرية بجدار التاريخ.

منى عبد الفتاح

تبدو احتمالية عودة موجة ثانية رهينة بتفاعل معقد بين وعي بالتغيير وتجارب لم تسفر عن تعلم شيء

GAME
OVER

في عام 2010، اجتاحت العالم العربي موجة من الاحتجاجات غير المسبوقة، خرجت من رحم الإحباطات العميقة والاختناقات السياسية والاقتصادية التي راكمتها عقود من الاستبداد. في مشهد بدا وكأنه عودة للتاريخ إلى نقطة مفصلية جديدة، انفجرت الجماهير في تونس ثم مصر وليبيا وسوريا واليمن، حاملة شعارات الحرية والعدالة والكرامة. كان ذلك، كما وصفه صموئيل هنتنغتون، لحظة «عدوى التحول الديمقراطي»، لكنها كانت اندفاعة عاطفية أكثر منها مشروعاً مؤسسياً مكتمل الأركان، فسرعان ما تلاشت نشوة الانفجار في متاهات السلطة والسلاح والمصالح المتضاربة.

يرى مارك لينش، الذي صاغ مصطلح «الربيع العربي»، أن هذه الحركات شكلت أوسع موجة احتجاج جماعي ضد الأنظمة السلطوية في التاريخ الحديث للمنطقة، وأنها أطلقت ديناميات اجتماعية وسياسية غير قابلة للعكس، حتى وإن فشلت في بناء الديمقراطية المنشودة، لكن وكما لاحظ هنري كيسنجر، فإن التاريخ لا يسير بخط مستقيم نحو الحرية، بل يتعرج بين مثالية الشعوب وبراغماتية السلطة، وهو ما ظهر جلياً حين اصطدمت موجة التغيير بالأنظمة العميقة، وبشبكات المصالح الإقليمية والدولية التي رأت في الفوضى تهديداً أخطر من الاستبداد ذاته.

مثلت الانتفاضات محاولة لإعادة توزيع الثروة والسلطة في مجتمعات اختنقت بالفساد، لكنها افتقدت البنية المؤسسية التي تضمن انتقالاً آمناً للسلطة، كذلك كشفت عن عمق الانقسامات الأيديولوجية والقبلية والطائفية التي كانت مستترة تحت سطح القمع. فعلى رغم الحفاوة العالمية التي قوبلت بها التحولات السياسية التي أطلقها ما يسمى «الربيع العربي» بوصفها انتصارات تاريخية لإرادة الشعوب، فإنها سرعان ما كشفت عن هشاشتها البنيوية وافتقارها إلى الأسس المؤسسية الراسخة، فقد كانت تلك الانتفاضات أول حراك جماهيري عابر للحدود تشعل شرارته وسائط التواصل الاجتماعي، مستدرة تعاطفاً عالمياً غامراً، لكنها وضعت الحكومات وقادة العالم أمام مأزق بين واقع المصالح الصلبة وضغوط الرأي العام المتحمس للتغيير.

وفي حين اكتفى المجتمع الدولي بتقديم دعم معنوي وإعلامي للموجة الثورية، ظل المشهد الداخلي أكثر تعقيداً وتشابكاً، إذ إن سقوط الأنظمة السلطوية

لـم يتبعـه ظهـور نخـب قـادرة علـى إدارة التحـول أو مؤسسـات تمتلـك الكفـاءة لضمـان الاسـتقرار، فـكان أن تلاشـت آمـال الديمقراطيـة في بيئـة إقليميـة مثقلـة بالتجاذبـات، بحيـث اصطدمـت الرغبـة في الحريـة بجـدار التاريـخ.

وقود الشعارات

في ديسـمبر (كانـون الأول) 2010، أضـرم الشـاب التونسـي محمـد البوعزيـزي النـار في جسـده، فاشـتعلت معـه جـذوة الغضـب العربـي الكامـن تحـت رمـاد القهـر الطويـل. خـلال أيـام قليلـة، تحولـت حادثـة فرديـة في مدينـة هامشـية إلـى لحظـة مفصليـة غيـرت مجـرى التاريـخ العربـي الحديـث. انتقلـت عـدوى الغضـب مـن تونـس إلـى ميادين القاهـرة، وطرابلـس، وصنعـاء، ودمشـق، لتتحـول المطالـب المحليـة إلـى ثـورة إقليميـة عارمـة ضـد أنظمـة اسـتبدادية حكمـت لعقـود طويلـة بلا مسـاءلة ولا تجديـد. في تلـك اللحظـة الفارقـة، بـدت الشـعوب العربيـة كأنهـا تسـتعيد صوتهـا المسـلوب وتعيـد اكتشـاف ذاتهـا السياسـية بعـد سـبات امتـد نصـف قـرن.

كانـت الشـعارات الأولـى، الحريـة، والكرامـة، والعدالـة الاجتماعيـة، أكثـر مـن مجـرد صيحـات احتجـاج، كانـت ترجمـة مكثفـة لمأزق تاريخـي طويـل بين الدولـة والمجتمـع، وبين السـلطة والإنسـان. فالحريـة لـم تكـن مطلبـاً سياسـياً بقـدر مـا كانـت محاولـة لاسـتعادة حـق الوجـود في فضـاء عـام مغلـق، والكرامـة لـم تكـن ترفـاً أخلاقيـاً بـل رداً علـى امتهـان يومـي متجـذر في البيروقراطيـة والاسـتبداد، أمـا العدالـة الاجتماعيـة فكانـت الحلـم المؤجـل لشـعوب اختنقـت تحـت تركـز الثـروة والفـرص في يـد قلـة. كانـت تلـك الشـعارات، في جوهرهـا، إعلانـاً عـن لحظـة وعـي جمعـي نـادرة، تحركـت فيهـا الجماهيـر بدافـع الشـعور بالمظلوميـة أكثـر مـن الأيديولوجيـا.

ومـع سـقوط الأنظمـة الواحـد تلـو الآخـر، بـدا وكأن صفحـة جديـدة تفتـح في التاريـخ العربـي، إذ تهـاوت ركائـز سـلطوية ظُـن أنهـا خالـدة، وتقـدم جيـل رقمـي جديـد بوصفـه فاعـلاً سياسـياً للمـرة الأولـى. غيـر أن الحلـم لـم يلبـث أن اصطـدم بحـدود الواقـع الصلبـة. فغيـاب المؤسسـات، وتنـازع القـوى، وتدافـع المصالـح الإقليميـة والدوليـة، حـول الاندفاعـة الثوريـة إلـى مسـرح للفوضـى والتشـظي. ومـع

مرور السنوات، اتضح أن إسقاط النظام لا يعني بالضرورة سقوط البنية التي أنجبته، وأن الدولة العربية الحديثة، بكل ما تحمله من تكلس وهشاشة، لم تكن قادرة على ولادة نظام ديمقراطي مستقر.

في تونس، بدا المشهد في بداياته أقرب إلى ميلاد ديمقراطي جديد، سرعان ما ألهم المصريين للخروج في 25 يناير (كانون الثاني)، ليتحقق ما كان يعد مستحيلاً بسقوط مبارك في فبراير (شباط) 2011. وفي ليبيا واليمن وسوريا، تحولت الشعارات ذاتها إلى وقود لحروب أهلية وصراعات إقليمية تجاوزت في عنفها حدود الخيال. بدا المشهد حينها وكأن المنطقة تعيش لحظة تحول كبرى، تنهي قرناً من السلطوية وتفتح أفقاً جديداً للنهضة، غير أن وهج الثورة سرعان ما انطفأ تحت رماد الواقع.

صراع عميق

«الربيع العربي» مصطلح مستعار من تعبير أوروبي قديم هو «ربيع الشعوب»، الذي أطلق على ثورات عام 1848 التي اجتاحت أوروبا، حين خرجت الجماهير مطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وكما بشر «ربيع الشعوب» بولادة زمن جديد من الوعي السياسي في القارة العجوز، حمل «الربيع العربي» آمالاً مشابهة بإحياء المجال العام في الشرق الأوسط، وتفكيك بنى الاستبداد الراسخة. غير أن المسار العربي، بخلاف نظيره الأوروبي، ارتطم بجدران من الصراع بين الدولة العميقة ومجتمع متعطش للتحرر، فتحول الربيع إلى فصل سياسي مضطرب تتناوب فيه موجات الانتعاش والانتكاس، من دون أن يستقر بعد على ملامح نظام جديد.

منذ انبثاق موجة «الربيع العربي»، بدا واضحاً أن الثورات لم تواجه فقط أنظمة حاكمة مترهلة، بل واجهت بنية سلطوية مركبة تمتد جذورها في عمق الدولة نفسها. تلك التي تعرف اصطلاحاً بـ«الدولة العميقة»، جهاز متشابك من المصالح الأمنية والعسكرية والبيروقراطية والمالية، حافظ على بقائه على رغم سقوط الوجوه السياسية التي كانت تتصدر المشهد. أدركت هذه البنى أن البقاء لا يتطلب المواجهة المباشرة، بل امتصاص الصدمة، وإعادة إنتاج الذات بوسائل جديدة. فحينما ارتفعت أصوات الشعوب مطالبة بالحرية والكرامة

والعدالة، استجابت الدولة العميقة بلغة مختلفة، وعود بالإصلاح، وانفتاح محسوب، ثم انقضاض ناعم على الثورة باسم «الاستقرار».

ووصفت هذه الظاهرة بأن «الثورات في الشرق الأوسط تسقط الحكام لا الدول»، في إشارة دقيقة إلى أن البنية العميقة ظلت بمنأى عن التغيير، بل ازدادت صلابة مع انهيار الواجهة السياسية. فبينما بدت الجماهير منشغلة بتغيير الأشخاص، كانت المؤسسات الأمنية والاقتصادية تعيد ترتيب مواقعها داخل الظل، لتخرج في نهاية المطاف أكثر رسوخاً وقدرة على التحكم.

حصاد السراب

لم يثمر «الربيع العربي» كما بشر به الحالمون الأوائل، ولم تتحقق وعود الحرية والعدالة التي رفعتها الجماهير في لحظة من النشوة الثورية. فبعد انطلاق شرارته، تحول المشهد من أهازيج التغيير إلى فصول من العنف والانقسام، وكأن التاريخ يعيد كتابة درس قاس مفاده أن الثورة ليست حدثاً عاطفياً، بل مسار طويل يعيد هندسة المجتمع من جذوره.

في تونس، التي كانت مهد الانتفاضة، نجحت البلاد نسبياً في إنجاز انتقال ديمقراطي عبر انتخابات تأسيسية عام 2011 وصياغة دستور توافقي عام 2014، غير أن التجربة سرعان ما تعثرت مع تجميد الرئيس قيس سعيد البرلمان عام 2021 وإعلانه الحكم بالمراسيم، في خطوة أعادت الجدل حول مستقبل الديمقراطية في البلاد. أما في مصر، فقد بدت الثورة في يناير 2011 بداية عهد جديد حين أجبر الرئيس حسني مبارك على التنحي، لكن صعود الرئيس محمد مرسي كان يمهد لسلطوية الإخوان، فوضع حد لها عام 2013.

وفي ليبيا، فتحت الانتفاضة عام 2011 وإسقاط نظام معمر القذافي، الباب أمام فوضى الميليشيات، حيث انقسمت البلاد بين حكومتين متنافستين في طرابلس وبنغازي، ودخلت في حرب أهلية ممتدة. أما اليمن، فقد انزلقت احتجاجاته إلى حرب أهلية معقدة بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء عام 2014، وتحولت البلاد إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. وفي سوريا، تحولت تظاهرات درعا في مارس (آذار) 2011 إلى حرب مدمرة، بعد

أن تدخلت روسيا وإيران عسكرياً لدعم نظام بشار الأسد في مواجهة فصائل مدعومة من تركيا ودول غربية.

بعد 15 عاماً على اندلاع احتجاجات «الربيع العربي»، تكشفت ملامح حصاد متناقض بين ما تحقق وما ضاع، فقد كسرت هيبة الأنظمة المستبدة، وتحرر وعي الشعوب من خوف كان متجذراً لعقود، لكن في المقابل تهاوت مفاهيم الاستقرار والتنمية، وتبدد حلم الدولة الديمقراطية في ضجيج الصراعات. كان «الربيع العربي» بمثابة اختبار شامل لمتانة البنى السياسية العربية، ففضح هشاشتها، وكشف عمق الفجوة بين الدولة والمجتمع.

يلاحظ أن غالبية المشاركين في الثورات لم يخرجوا من أجل الديمقراطية فحسب، بل بدافع من الأزمات المعيشية والفساد البنيوي والبطالة، فقد قادت المطالب الاجتماعية إلى تحولات سياسية كبرى، لكن سرعان ما أعادت السلطة إنتاج نفسها بآليات جديدة. وتراجعت مؤشرات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في معظم الدول التي شهدت انتفاضات، فقد أصبحت حرية الصحافة أسوأ مما كانت عليه قبل عام 2011.

موجة ثانية

تبدو احتمالية عودة موجة ثانية من «الربيع العربي» رهينة بتفاعل معقد بين وعي بالتغيير، وتجارب لم تسفر عن تعلم شيء. فالعوامل البنيوية التي أطلقت شرارة 2011 لا تزال قائمة، بل ازدادت تجذراً، من تدهور اقتصادي مزمن، إلى فساد مستشر في مؤسسات الدولة، وتفاوت اجتماعي صارخ بين نخب محصنة وجماهير مسحوقة، فضلاً عن انسداد سياسي يعيد إنتاج السلطوية تحت أقنعة جديدة، ما تعيشه المنطقة اليوم ليس استقراراً، بل سكوناً هشاً يخفي تحت رماده نيراناً مؤجلة نتاج تلك الأحداث وما قبلها.

غير أن السؤال الجوهري ليس ما إذا كانت الموجة الثانية مقبلة، بل ما إذا كانت أكثر وعياً من سابقتها، فالثورات الأولى أجهضت لأنها انطلقت من عاطفة متقدة أكثر مما انبثقت من مشروع مؤسسي. أفرزت الشوارع أصواتاً حرة، لكنها لم تنتج بنى قادرة على صيانة الحرية. ومع انحسار الزخم

الشعبي، استعادت الدولة العميقة أنفاسها، فعادت السلطة لتتجدد بأشكال أكثر براعة في احتواء الوعي وإرباكه.

تواجه المجتمعات العربية اليوم تحدياً مزدوجاً، تجاوز صدمة الإخفاق من جهة، وإعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة من جهة أخرى. فالتحول السياسي لا يمكن أن يبنى على الغضب وحده، بل على عقد اجتماعي جديد يعيد التوازن بين الحرية والنظام، وبين العدالة والاستقرار. وهذا العقد لن يولد إلا من رحم وعي نقدي ناضج يتجاوز الشعارات إلى إدراك عميق لمفهوم الدولة ومسؤولية شعبها. وعلى رغم الإخفاقات، يبقى الوعي هو المكسب الأعمق، لكن الخطر الأكبر اليوم لا يكمن في غياب الوعي، بل في تشويشه، فيبدو أمامنا وعي ممزق بين توق للحرية وخوف من الفوضى، وبين رفض للسلطة واستسلام لها في آن واحد.

باب عودة «داعش»

لا يزال مفتوحا

ملخص

دماء «داعش» وأوكسجينها لم ينضبا. وإذا كان تمويل التنظيم يبقى محل شد وجذب، وخلاف واتفاق، وفي الأغلب تمويه أو تجهيل من أو ماذا مول «داعش» لتتمكن من الانطلاق واحتراف أدواتها القتالية والتقنية والمعيشية والتوسعية، وذلك إضافة للمصادر الثانوية مثل الاستيلاء على النفط وبيعه، وعمليات الخطف وطلب الفدية، والعملات الرقمية والمشفرة، والتبرعات «الخيرية» من الداعمين والمؤيدين وغيرها، فإن وجهاً آخر من وجوه التمويل الذي يضمن الاستمرار هو الأفكار.

أمينة خيري

التنظيم اكتسب قوة وشهرة لدرجة توالي البيعات له من جماعات دينية تنتهج العنف وآخرين من دول من مشارق الأرض ومغاربها

لا اله الا الله
الله
رسول
محمد

تظل الدهشة الصفة اللصيقة بتنظيم «داعش» منذ باغت العالم بظهوره العلني الزاعق، مروراً بتوسعاته المذهلة وانتصاراته الفكرية والمادية الصادمة، وحتى الإعلان عن القضاء عليه، وإن بقي قوس التنظيم مفتوحاً.

في أشهر وربما أسابيع معدودة نجح التنظيم في أن يكون ملء سمع القرن الـ21 وبصره. آلات التنظيم الإعلامية أبدعت في ضخ كم مذهل من المحتوى سواء التعريفي أو التهديدي أو الإخباري على منصات السوشيال ميديا، وهو المحتوى الذي عرف طريقه منها إلى كل وسائل الإعلام المسموع والمرئي والمقروء إرضاء لشهية مليارات المتلقين في أنحاء العالم، وذلك بحثاً عن أخبار «دولة الخلافة» كما أحب قادة التنظيم أن يلقب به.

رحلة التنظيم من الصعود المفاجئ، للتمدد السريع العابر للحدود، متعدد الجنسيات، مليارى التمويل، مدهش التسليح، متشابك العلاقات، إلى الكمون الحالي، ربما استعداداً لمعاودة الظهور بحسب الحاجة والتمويل والتوجيه، أو لتغيير الجلد ومعه الشعار والغاية، وربما تبديل السروال الداعشي والقميص الأفغاني ببدلة أنيقة وربطة عنق بهيجة، هي رحلة ميلودرامية من الطراز الأول.

مشاعر عارمة وأحداث مثيرة وحوادث ساخنة وصراعات أخلاقية ونهايات في الأغلب غير متوقعة مقارنة بالبدايات.

اللافت أن كماً مذهلاً من الكتب والبحوث والدراسات والندوات جرى إنجازها ولا تزال حول نشأة «داعش» ونموه وتفرعه وأيديولوجيته وصولاً إلى مرحلة الكمون. الغريب وربما المتوقع في ضوء التراشق الكوني باتهامات تخليق التنظيم ودعمه وتمويله وتسليحه وتمهيد الطريق أمام تمدده هو أن كثيراً من جهود التوثيق تأتي متضاربة، أو على الأقل غير متطابق. ويضاف إلى ذلك أن جزءاً من التوثيق ملون بألوان أيديولوجية أو سياسية تسلب التوثيق جزءاً من الموضوعية.

"الجماعة" دائماً وأبداً

التوثيق المؤكد لـ«داعش» وغيره من تنظيمات، نشأ في القرن الـ21 أو الـ20، يعيد الجميع إلى جماعة الإخوان المسلمين، أم الجماعات ومصدر التنظيمات والأم الروحية للغالبية المطلقة من جماعات وجمعيات وتيارات ومنظمات الإسلام السياسي، ما بدا أنه مسالم منه، وما أثبت أنه لا يؤمن إلا بالعنف وسيلة لتدشين ما يعده «الحكم الإسلامي».

جماعة الإخوان المسلمين، لمؤسسها حسن البنا، التي جرى تدشينها في مصر عام 1928، هي نبراس التنظيمات ودليل الجماعات، حتى لو انحرفت عنها قليلاً باجتهادات أكثر دموية، أو ابتكارات تجعلها تبدو وكأنها مواكبة للزمان والمكان. الجماعة هي الأكثر تأثيراً على أغلب إن لم يكن كل تيارات الإسلام السياسي. تقترب منها كثيراً، أو تبعد عنها قليلاً، لكن «الظفر لا يطلع من اللحم» كما يؤكد المثل الشائع.

نجاح إسلاميين تكفيريين من أعضاء «حركة الجهاد الإسلامي» أو «جماعة الجهاد» في اغتيال الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في عام 1981، وتعرض جماعات وكيانات الإسلام السياسي في مصر إلى الملاحقات الأمنية، دفع بأعداد منهم للهرب إلى أفغانستان، التي كانت في ذلك الوقت «جنة المجاهدين» ضد الاتحاد السوفياتي السابق. تواتر «المقاتلين» من الإسلاميين من دول عدة باركته قوى غربية بطرق غير مباشرة، وذلك كوسيلة آمنة لها، لدحض خطر وقوة الاتحاد السوفياتي، والنظام الشيوعي في أفغانستان.

في هذه الأجواء، ظهر تنظيم «القاعدة» من معسكرات «المجاهدين» المقاتلين ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان في أواخر الثمانينيات، لينطلق في آفاق العالمية، ليكون أول تنظيم تكفيري مسلح عابر للحدود والجنسيات. وفي أعوام معدودة، أصبح أشبه بالشركات المتعددة الجنسيات، لها مراكز رئيسة وأفرع ومصدر إلهام لتأسيس مزيد منها، وهو ما يسيمه البعض نظرية الانشطار.

الكاتب الصحافي والباحث في الإسلام السياسي عمار علي حسن يعد في مقال عنوانه «التوالد والانشطار لدى جماعات الإسلام السياسي» (2023) موجات صعود وهبوط جماعات وتنظيمات الإسلام السياسي سمة وصفة لصيقة بها، واصفاً ذلك بـ«ميل إلى الانشطار، ثم الاندماج أو التوافق الظاهري بغية تحقيق مصالح موقتة، وبعدها التفرق من جديد». ولم يشذ أي منها عن القاعدة، قاعدة الانشطار، بدءاً بانشقاق «شباب محمد» عن «الإخوان المسلمين» وحتى خروج «داعش» من رحم «القاعدة».

مع كل نشأة، ثم اندماج، يعقبه انشطار، تبقى الآثار. وآثار «داعش» هي الأعتى والأقوى في الربع الأول من القرن الـ21، وإن تضارب الخبراء في شأن انتماءاته وعلاقاته، واحتار الباحثون في حقيقة تمويله، واختلف المؤرخون حول مساراته وتحولاته.

ما اتفق عليه المؤرخون هو عودة جذور التنظيم إلى «جماعة التوحيد والجهاد» التي أسسها «الجهادي» الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق عام 2004، الذي كان يلقب بـ«الشيخ الذباح»، وذلك عقب الاحتلال الأميركي في 2003.

في العام التالي، بايع الزرقاوي زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، وتحول اسم التنظيم إلى «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين». وفي عام 2006، استهدفت غارة جوية أميركية منزله في محافظة ديالى في العراق. رحل الزرقاوي، لكن الأفكار لا ترحل مع رحيل الأفراد، سواء الزرقاوي أو أي من الرجال الذين ارتبطت أسماؤهم بفكر التنظيم الأخطر والأكثر إثارة في القرن الـ 21.

في العام نفسه، أعلن التنظيم قيام «الدولة الإسلامية في العراق»، وهي التي أصبحت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في ما بعد. وفي عام 2010 تعاظم حجم التنظيم وتأثيره، وذلك في أعقاب نجاح القوات الأميركية والعراقية في قتل أمير «الدولة الإسلامية في العراق» أبو عمر البغدادي وآخرين. وقوع الاختيار على أبو بكر البغدادي ليكون خليفة لـ«أبو عمر».

البغدادي المولود في مدينة سامراء شمال بغداد كان ينتمي إلى أسرة سنية متوسطة الحال. انتقل إلى بغداد في عمر الـ 18 سنة، وحصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية، ثم الماجستير والدكتوراه في الدراسات القرآنية. ويعتقد أنه اقترب من الجماعات السلفية المتشددة المتبنية العنف في عام 2000.

وشأنه شأن مؤسسي جماعات العنف الديني، أسهم في تأسيس جماعة «جيش أهل السنة والجماعة» المسلحة في أعقاب الغزو الأميركي للعراق، لكن القوات الأميركية اعتقلته في الفالوجة في عام 2004، وبقي في معسكر «بوكا» الذي يتم تشبيهه بالجامعة التي تخرج فيها قادة «داعش» الذين أمضوا معاً أشهراً طويلة يتبادلون الأفكار المتشددة، ويتشاركون القيم والمبادئ المغرقة في العنف.

ويحكى أن البغدادي كان يؤم الصلاة، ويلقي خطبة الجمعة، ويعطي دروساً دينية طيلة الأشهر الـ10 التي كان محبوساً خلالها. كما أنه تمتع بقدرة فائقة على عمل علاقات مع مسجونين ينتمون إلى جماعات مختلفة، بمن فيهم مؤيدون لنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. وظل على صلته بهم بعد ما جرى إطلاق سراحه في نهاية عام 2004، وذلك لأن أميركا عدته «مصدر تهديد منخفض».

وانتهى الحال بـ«مصدر التهديد المنخفض» إلى أن أصبح أحد «أغلى» الرؤوس المطلوبة في قائمة الإرهاب التي وضعتها أميركا. في عام 2011، أعلنته وزارة الخارجية الأميركية «إرهابياً عالمياً»، ورصدت 10 ملايين دولار أميركي لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه. وفي عام 2016 رفعت المكافأة إلى 25 مليون دولار.

وكان ذلك بعد عامين من إعلان التنظيم قيام «الخلافة الإسلامية»، وتنصيب أبو بكر البغدادي خليفة، ونجاحه في السيطرة على عديد من المدن في العراق وسوريا، أبرزها الموصل وتكريت والرمادي وتكريت وكوباني ونينوى ودير الزور ومناطق في ريف حمص وحماة والحسكة وغيرها.

ولاءات وتمددات

يشير الكاتب والباحث المتخصص في الحركات الأيديولوجية والإسلام السياسي هاني نسيرة في كتابه «من بو عزيزي إلى داعش: إخفاقات الوعي والربيع العربي» (2015) إلى ولاء البغدادي وبيعته لزعيم «القاعدة» أسامة بن لادن، الذي قتل في عملية عسكرية أميركية في عام 2011. وتمكن من استعادة نشاط «القاعدة» بقوة، وتمدد في سوريا. وبعد مقتل بن لادن، لم يسارع بموالاة خليفته أيمن الظواهري، وتم فك الارتباط بين التنظيمين في عام 2014، وذلك بعدما انتاب مقاتلي «داعش» وقياداته أن تنظيمهم هو الأولى بالقيادة. اتسعت الفجوة بينهما، وتعمقت الفرقة.

الطريف أن «القاعدة» دأبت بعد ذلك على انتقاد «داعش» بسبب «غلوها وشططها وتطرفها»، لكن واقع حال هذه الأعوام المفصلية يشير إلى «نجاح» «داعش» في إثبات سطوته في الدول التي «خربها»، والتي ساعدت أنظمتها «القمعية» على مدار عقود في تمهيد الطريق أمام «داعش» وإخوته وأبناء عمومه في الإجهاز عليها، أو على بعض مناطقها.

واقع الحال في العراق ثم سوريا، وهي الحال التي امتدت إلى مناطق أخرى، وإن بدرجات أقل نسبياً، يشير إلى أن التنظيم اكتسب قوة وشهرة، لدرجة توالي البيعات له من مجموعات جهادية وجماعات دينية تنتهج العنف وآخرين من دول من مشارق الأرض ومغاربها.

وهنا بزغت الشبكة العنكبوتية، وتحديداً الـ«سوشيال ميديا» لاعباً رئيساً في نشر الأفكار وتسهيل التجنيد ونشر الأخبار. نشر الأفكار هو الوجه الآخر لتجنيد العناصر، والعكس صحيح، وكلاهما «أحسن» ويمكن القول «برع» في استخدام التكنولوجيا الرقمية، وطوعها لمصلحته.

الباحثة في «المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية» هاجر أيمن رصدت قدرات التنظيم الفائقة في استخدام الشبكة العنكبوتية. تقول في ورقة عنوانها «ماذا تغير في الخطاب الإعلامي لداعش؟» (2023)، إن «داعش» من أكثر التنظيمات «الإرهابية» استغلالاً لوسائل الإعلام الحديثة، ورغم أنه ليس أول

تنظيم «إرهابي» يلجأ إلى الإعلام، فإنه استخدمه ببراعة. مواقع إلكترونية، مجلات رقمية، منصات تواصل اجتماعي، تقنيات اتصال حديثة، وجميعها تم استخدامه لا للإعلام والتجنيد فقط، بل كجهاز استخباراتي لتحقيق أهدافه.

وتشير هاجر أيمن إلى أن هذه الاستراتيجية الإعلامية لم تكن وليدة الصدفة أو اللحظة، بل هي سياسة إعلامية مركبة، خطط لها جهاز إعلامي مؤسس على نظام فعال، يتبع استراتيجيات مدروسة بدقة، هدفها تثبيت فكرة «الخلافة الإسلامية»، ومقاليدها في يد التنظيم.

ويبدو أن أحد أسباب «نجاح» استراتيجية «داعش» الإعلامية هو افتراضيتها. لم يكن لها كيان حقيقي يسهل استهدافه، أو يستنزف أموال التنظيم رغم وفرتها. وتشير المعلومات إلى أن زعيم التنظيم (قبل اغتياله) أبو بكر البغدادي خصص نحو مليون دولار أميركي ميزانية لهذه الأداة الإعلامية الافتراضية. كانت على مدار أعوام بوق التنظيم المقروء والمسموع والمرئي، وكذلك التجنيدي. احترفت استخدام تقنيات الإعلام الجديد، وبنت له استراتيجية، وأتقنت أدواته، وأبدعت في تنوع مواده المصورة والصوتية والمكتوبة. وقد أدى ذلك إلى التعريف بأفكار التنظيم (على الأقل المعلنة)، ونشرها في شتى أرجاء الأرض، إضافة إلى جذب الشباب والمراهقين من دول عدة، وهم من شكّلوا المقاتلين متعددي الجنسيات، الذين كونوا أسراً داعشية، وأنجبوا آلاف الأطفال بلا هوية سوى الهوية الداعشية.

دعاية إرهاب محترفة

يشير الباحث في العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة محمد العربي في دراسة عنوانها «دعاية الإرهاب: إعلام تنظيم داعش واستراتيجية عمله» التي نشرها «مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية» (2016) إلى الاستفادة القصوى التي حققها التنظيم من التطور الرقمي، وقدرة المنتج على الأثير في الوجدان البشري، وذلك على رغم من «الحمولة الفكرية المتطرفة للتنظيم النابعة من فقه التكفير والانغلاق الأيديولوجي».

امتلك «داعش» شبكة من المؤسسات والمراكز الإعلامية، إضافة إلى عديد من المؤسسات الداعمة للتنظيم، التي تطوعت أو تبرعت بدعمه بمواد إعلامية. هذه المؤسسات لم يكن لها مواقع على شبكة الإنترنت يسهل تتبعها وإغلاقها، بل اعتمدت على بث المواد عبر حسابات الأفراد على منصات الـ«سوشيال ميديا». وهنا، يبزغ دور مهم للإعلام المعاصر، حيث تلاشت الخيوط الفاصلة بين الإعلام الجماهيري القائم على نقل رسائل محددة لجمهور لا يملك حق التواصل وصناعة المحتوى أو تغييره، وإعلام تفاعلي يكون فيه المتلقي مرسلاً أيضاً.

مؤسسات مثل «الفرقان» و«الاعتصام» و«أجناد»، ومجلات مثل «دابق» يصفها العربي بـ«مانيفستو» شهري للتنظيم باللغة الإنجليزية، يحتوي على بياناته وأبرز عملياته مدعومة بصور عالية الجودة. كما كان يوزع ورقياً في سوريا والعراق)، و«دار الإسلام» بالفرنسية، وقناة «الخلافة»، وإذاعة «البيان» (واكتُشف أنها كانت تبث من ليبيا)، ناهيك عن قنوات عدة على «يوتيوب» لكن كان التنظيم يستخدمها بصورة غير مباشرة عن طريق آخرين، وذلك تجنباً لحذف المحتوى.

وهنا يمكن طرح سؤال حول أسباب استمرار وجود وازدهار وانتشار وتوسع محتوى التنظيم على منصات أخرى مثل «إكس» (تويتر) حينئذ من دون تعقب أو حذف أو إلغاء، لا سيما أن عديداً من التدوينات والفيديوهات والتغريدات كان يتم حذفه لأسباب تتعلق بـ«خطاب كراهية» أو «يحض على عنف» أو «تنمر» أو غيرها، لمجرد إبلاغ مستخدمين آخرين عنه.

يبقى السؤال مفتوحاً ينتظر الإجابة، لكن إجابات أخرى متاحة حول أسباب قدرة التنظيم مثلاً على اجتذاب جنسيات من مشارق الأرض ومغاربها، لدرجة صناعة محتوى باللغة الإيغورية والروسية، وذلك عبر إتاحة محتوى بلغات للجميع أو جذب المراهقين والشباب عبر محتوى «منهم وإليهم»، على دراية باحتياجاتهم وأولوياتهم ولغتهم الخاصة بجيلهم، وكذلك مخاطبة المسلمين التواقين لقيمة يظنون أنها مفقودة أو مكانة يعتقدون أنها مهلهلة، وكذلك غير المسلمين عبر محتوى يتأرجح بين الترهيب والترويع من جهة، واستعراض

العضلات والأفكار من جهة أخرى. بمعنى آخر، لكل فئة خطاب، ولكل قطاع محتوى.

وعلى رغم من أسماء المجلات والقنوات والإصدارات الغارقة في التاريخ، لا سيما العسكري والقتالي، حتى المؤسسات «الصديقة» والداعمة مثل «البتار» و«غرباء» وغيرهما، يشير الباحث محمد العربي إلى ما يسميه «التقنيات الهوليوودية» للتنظيم.

إخراج متقن، تصوير ممتد، اختيار حريص جداً للقطات وللزوايا، علاج المادة بالمؤثرات البصرية والخلفيات الصوتية تشكل جوانب من الاستخدام الهوليوودي الماهر لمحتوى «داعش» الإعلامي/ الاستقطابي، بحسب ما يشرح العربي. واتخذ التنظيم من الفيديوهات الشهيرة التي تظهر «جلاد التنظيم» «الجهادي جون» مثلاً، بينما جثمان الضحية مسجى أمامه، وهو يقدم خطاباً تحذيرياً موجهاً، تتخلله لقطات استرجاعية على خلفية معالجة، وألوان متعارضة مثالاً لتوليفة «إعلامية» متفردة. كما لجأ التنظيم لتصوير بعض أفلامه «التوثيقية» لطائرات من دون طيار. مثل هذه التقنيات المبهرة والمحتوى المفزع نجحا في خلق قاعدة جماهيرية عريضة كانت تنتظر الإصدارات الداعشية الجديدة، سواء المحتوى المشتمل على ذبح أو من دون.

"دابق" و"إنسباير"

ورأى الباحث فروقاً شتى بين مجلة «دابق» التي كان يصدرها التنظيم، ومجلة «إنسباير» التي كان يصدرها تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، سواء على مستوى الإخراج الفني أو المحتوى أو الرؤية. بينما كانت «إنسباير» دليلاً للعمليات «الإرهابية» ضد الأهداف الغربية، قدمت «دابق» رؤية، في نظر الباحث، أكثر عمقاً وشمولية، وهدفت إلى تأسيس رؤية «دينية» عن أنشطة التنظيم ومعاركه وقضية الخلافة. ويكلل كل ذلك، باسم المجلة الدال «دابق»، وهي قرية قرب مدينة حلب السورية، وورد ذكرها في أحاديث نبوية مروية عن نهاية العالم، والحرب الكبرى بين المسلمين والروم، ووعد فيها المسلمون بالانتصار على الروم.

أحد الفروق الجوهرية التي يحددها الباحث بين «إنسباير» (القاعدة) و«دابق» (داعش)، وكلاهما كانت تصدر بالإنجليزية، هو أن «إنسباير» كانت تهدف إلى تعريف غير المتحدثين بالعربية بعمليات «القاعدة» في الغرب. أما «دابق» فكان تجنيد المتحدثين بغير العربية ضمن أهدافها، إضافة إلى استعراض القوة، والتأكيد على قدرة التنظيم على القتال والاستمرار وفرض قواعد «الدولة الإسلامية أو الطوفان»، وهو بالمناسبة كان عنوان أحد الأعداد.

في الوقت نفسه، يشبه الإخراج الفني لـ«دابق» وقدرتها في التأثير على الجمهور المستهدف مما يتطابق مع القدرات الإعلامية المحترفة لمجلة في مكانة «تايم» الأميركية. الجوانب الفنية محترفة وكاملة ومدروسة بعناية فائقة، اللغة إنجليزية سليمة، وطريقة الخطاب مناسبة تماماً للجمهور المستهدف.

عقيدة «داعش» الإعلامية قامت على أساس التنوع في مخاطبة الجمهور، كل بحسب ما يناسبه من خطاب ومنصة ومحتوى، وإن بقي الأخير لا يخرج عن إطار القتل باسم الدين، وسفك الدماء باسم الشريعة، وكراهية الآخر ورفضه باسم اللّه، واعتبار كل من اختلف معهم، من دون شرط العداء، إما مرتدين أو كفاراً، وكل ما سبق من أجل ترسيخ دعائم «الخلافة الإسلامية».

وأبدعت الآلة أو بالأحرى الآلات الإعلامية الداعشية في توسيع دائرة الفزع العالمي، وكذلك التعريف بأيديولوجيتها «الجهادية»، وأهدافها (على الأقل المعلنة). وحققت نجاحاً باهراً في جذب مراهقين وشباب وكبار من الجنسين من بقاع العالم المختلفة بحثاً عن فرصة «الجهاد» والقتال أو الزواج والإنجاب، أو بحثاً عن مغامرة، وجدها البعض غير محسوبة، ولكن بعد فوات الأوان.

قصص وحكايات لا يشيب لها الولدان، بل يصدمون ويفجعون لمجرد سماعها. واحدة من آلاف القصص لثلاث فتيات بريطانيات هن «قديرة» و«أميرة» و«شميمة»، والأخيرة أشهرهن إعلامياً.

في عام 2015، غادرت الفتيات الثلاث لندن، وكن في الـ15 من عمرهن، إلى تركيا ومنها إلى سوريا، حيث لحقن بـ«الأخوات» من الأطفال والمراهقين

والشباب والكبار من الجنسين من قاعدة «داعش» متعددة الجنسيات متراوحة الأعمار.

وهناك أصبحن عرائس داعشيات كغيرهن من آلاف الإناث اللاتي شددن الرحال إلى دولة الخلافة، وتزوجن «مقاتلين»، وكون أسراً داعشية من ألفها إلى يائها.

شميمة، التي هاجر أبواها من بنغلاديش إلى بريطانيا، كانت طالبة في المرحلة الثانوية حين بدأت تبحث عن «داعش» وأخبار التنظيم وما يهدف إليه عبر شبكة الإنترنت. تطور البحث إلى تواصل، وتم إمدادها بتعليمات واضحة ومفصلة حول كيفية الانضمام للتنظيم في سوريا. قالت بنفسها في ما بعد، إن أشخاصاً من التنظيم كانوا يعطونهن تعليمات وإرشادات حول ما يجب عليهن عمله أو تجنبه. وقبل السفر، تم تزويدها بقائمة كبيرة من التعليمات، بينها قصة يجب عليها سردها إن اكتشف أحدهم أمرها. والتقت وطالبتان في مثل عمرها، هما أميرة وخديجة، للسفر إلى تركيا ومنها إلى الرقة.

تفاصيل كثيرة عرفت بعضها متضارب، وأعلن بعضها في ما بعد، مثل استقبال «عميل للاستخبارات الكندية»، وفي قول آخر «كان عميلاً للاستخبارات الكندية»، الفتيات الثلاث في محطة حافلات في إسطنبول، وتسهيل سفرهن إلى مناطق سيطرة التنظيم في شمال سوريا، وتحفظ كل من بريطانيا وكندا في الرد على ذلك، باستثناء تصريحات لأشخاص «رفضوا ذكر أسمائهم» بأن «العميل» كان يمد الاستخبارات الكندية بمعلومات عن التنظيم الجهادي أثناء تهريب المجندين والمجندات إلى داخل معقل التنظيم في سوريا.

كما دار موضوع كتاب عنوانه «التاريخ السري للعيون الخمس: القصة التي لم تحكَ عن شبكة الجاسوسية الدولية» لريتشارد كيرباج، تطرق فيه إلى أن المراهقة شيمة تم تهريبها من خلال «جاسوس» كندي، وأن الأجهزة الأمنية الكندية علمت بما جرى وتسترت عليه. وذكر أيضاً أن الاستخبارات الكندية لم تعلم بشأن تجنيد شميمة إلا بعد أربعة أيام من مغادرتها بريطانيا، وكانت عبرت بالفعل الحدود إلى سوريا.

رئيس الوزراء الكندي في ذلك الوقت جاستن ترودو قال معلقاً على هذه «الأقاويل»، إن هناك حاجة لأن تكون الأجهزة الاستخباراتية «مرنة ومبدعة»، مع الالتزام في الوقت نفسه بقواعد صارمة. وقال إن كندا ستعمل على متابعة ما يدور من أسئلة حول «حوادث وعمليات معينة في الماضي»!

يشار إلى أن «العيون الخمسة» هو تحالف استخباراتي لتبادل المعلومات بين بريطانيا وكندا وأميركا وأستراليا ونيوزيلندا.

في تلك الأثناء، استقرت شميمة في الرقة، وتزوجت «أخاً» هولندياً، وأنجبا ثلاثة أطفال، ماتوا جميعاً في سن صغيرة جداً.

اليوم، تبلغ بيغوم من العمر 25 سنة، ويعتقد أنها لا تزال في مخيم «الروج»، توقف تعليمها عند المرحلة الثانوية، من دون جنسية بعدما جردتها منها بريطانيا، ورفضت المحكمة العليا في بريطانيا استئناف قرار سحب الجنسية منها. كما لم تعد تحمل الجنسية البنغالية.

شميمة بيغوم قصة من بين آلاف القصص بين صفوف «داعش». آخر ما ورد من أخبار عن «مخيم الروج» حيث يعتقد أنها تقيم، هو أنه يحوي نحو 2600 شخص، بينهم نحو 900 امرأة أجنبية من 50 جنسية غربية وعربية، و65 في المئة من المقيمين في المخيم أطفال دون سن الـ14. وبين النساء المقيمات في المخيم أمهات لنحو 800 طفل من الذكور يعيشون معزولين عنهن في مراكز تدريب كانت تشرف عليها «قسد» (قوات سوريا الديمقراطية)، وكانت حملات عدة من قبل «قسد» قد جرى شنها على المخيم وغيره بعد معلومات عن محاولات لتدريب الأطفال والمراهقين لتجهيزهم للقتال، وتدريب المحتجزين والمحتجزات، وضخ دماء جديدة في التنظيم.

دماء جديدة، وأخرى أريقت، وثالثة قديمة، تطرح تساؤلات حول قدرة التنظيم الأشهر في الربع الأول من القرن الـ21 على جذب هذه الأعداد ذات الجنسيات والأعراق والثقافات المختلفة من شتى الأعمار، لا سيما المراهقين والشباب من ربوع الأرض.

أستاذة الإعلام المنتسبة في جامعة واشنطن سارة شعبان رصدت جوانب مهمة لأثر السوشيال ميديا في تجنيد المقاتلين والمتطوعين من الجنسين، لا سيما الإناث في دراسة منشورة بالإنجليزية في «المجلة الدولية للاتصالات» (2020).

تشير في الدراسة وعنوانها «المراهقون والإرهاب والهلع التكنولوجي: كيف صوّرت الصحف البريطانية المجندات في داعش كضحايا لوسائل التواصل الاجتماعي؟» أن تنظيم «داعش» أطلق في يونيو (حزيران) عام 2014 حملة تجنيد عالمية عبر وسائل السوشيال ميديا، تستهدف الرجال والنساء والمراهقين، وأن أعداداً غير مسبوقة من الشباب والشابات من الدول الغربية مثل أميركا وبريطانيا وأستراليا استجابت لهذه الحملات الرقمية. حاول هؤلاء السفر إلى سوريا والانضمام إلى مقاتلي «داعش»، ونجح كثيرون في ذلك.

وتقول إن الحضور الإعلامي المتطور والمتميز للتنظيم لفت الانتباه، لا سيما على «تويتر» (إكس حالياً). في عام 2014، تم رصد بين 46 و90 ألف حساب نشط لأفراد أو جهات متصلة بالتنظيم على «تويتر». جزء كبير من هذه الحملة استهدف المراهقين والشباب من الجنسين في الدول الغربية، باعتبارهم جهاديي المستقبل. وبرع التنظيم في استخدام الأدوات الرقمية، سواء المنصات أو الهاشتاغات الرائجة، ومقارنة التجربة الجهادية بلعبة فيديو اسمها «نداء الواجب»، إضافة إلى الدق على وتر العدالة الاجتماعية الرائج من خلال رسائله الدعائية. هذه الاستراتيجيات الدعائية خاطبت بكفاءة الحاجة لدى هؤلاء المراهقين والشباب إلى التعلق بهوية. كما روجت لـ «اليوتوبيا الإسلامية».

وتشرح شعبان كيف أن الأفكار السلفية التي روجها تنظيم «داعش» عن النساء لم تكتف فقط بالأدوار المساعدة والداعمة للجهاد، ولكن اشتملت كذلك على الأدوار القيادية التي يمكن للنساء أن تلعبها. مثلاً منصة «مهاجرات» إذ كانت تحتوي على مدونات وتغريدات ومقاطع فيديو تتضمن سرديات رومانسية عن «يوتوبيا إسلامية». وتضيف أن الرسائل الموجهة لـ«مجاهدات» قدمت لهن رسائل عامرة بوعود المعنى والهدف والقيمة والهوية، إضافة إلى إمكانية ما سمته «الهروب من تحرر الغرب».

"داعش" ومهارات التواصل

وتشير سارة شعبان إلى أن نجاح التنظيم في التجنيد عبر السوشيال ميديا لم يتضمن فقط كفاءة الرسائل ومعرفتها برغبات وعوامل جذب الجمهور المستهدف، لكن قدرتها على التواصل الآني والمباشر مع الجمهور المستهدف، والاستجابة الفورية، وإتاحة فرص التواصل بين الأشخاص والتواصل العابر للحدود والجنسيات والهويات، وجميعها كان يعد من أبرز وأهم فوائد الإنترنت، لكن اتضح في ما بعد أن «فوائد الإنترنت» تحمل كذلك فوائد تتيح للتنظيمات والشبكات «الإرهابية» التوسع والتمدد والتجنيد وإدارة العمليات عن بعد.

في السياق العنكبوتي ذاته، يضيف محمد العربي في ورقته عن «دعاية الإرهاب» إلى «فائدة» أو استغلال آخر تفننت فيه أدوات وأذرع التنظيم الإعلامية، ألا وهو الحرب النفسية التي شنها على المشككين والمعارضين والمتحالفين من أجل مواجهته والقضاء عليه.

يقول العربي إن إعلام التنظيم عبر السوشيال ميديا هدف إلى نشر الفزع والترويع، وهو الأثر الذي تضاعف في ضوء طبيعة وقدرة المنصات المستخدمة على إعادة التدوير بسرعة كبيرة، وقلة ضوابط الاستخدام، ومركزية التحكم، على نحو يجعلها أسهل استخداماً، وأكثر ولوجاً للمستخدم العادي.

كما اتبع التنظيم تكتيكاً رقمياً آخر ساعده كثيراً، وهو التعامل باحترافية في عمليات اختراق البريد الإلكتروني والحسابات الشخصية للأفراد، وتتبعها، وذلك لدراسة توجهات الأشخاص الأكثر ميلاً إلى التطرف تمهيداً لتجنيدهم.

ويبدو وكأن التنظيم استخدم خبرات ومعارف وأدوات تسويقية لا تتوافر عادة إلا لأعتى الأحزاب السياسية، وربما الدول الكبرى. تمكنت «داعش»، ومن دعمها، من أدوات التسويق السياسي والأيديولوجي، وقبلهما التسويق الترويعي، ولكن بمحتوى يضمن أعلى درجات الفزع للمتابعين بغرض التخويف، وأعلى درجات الجذب للفئات المستهدفة بغرض التجنيد.

يشير محمد العربي في دراسته إلى «تفصيل الرسائل بحسب تنوعات الجمهور»، وذلك عبر عمليات تسويق منظمة. فمثلاً، الرسائل الموجهة إلى الذكور ركزت على بث صور الفرسان والسيوف المستعارة من أفلام هوليوود عن عصر الإسلام الأول بشكل يضمن بث الحماسة، وبشكل يخاطب رغبتهم في القتال والإثارة. أما الرسائل الموجهة للنساء والفتيات، فمالت إلى شكل أكثر نعومة، ومنها مثلاً الصور التي تحوي هاشتاغ «#cats_ISIL»، وكذلك استخدام موقع «تامبلر» بصورة أكبر، حيث الإناث أكثر تصفحاً له من الذكور. وكان للنساء والفتيات الباحثات عن القوة والسيطرة أيضاً نصيب في عمليات التسويق، عبر صور ومقاطع النساء المقاتلات في «لواء الخنساء». وفيها يظهرن وهن يتدربن على القتال، والدفاع العنيف عن النفس، «وذلك خلاف صورة المرأة العربي المضطهدة في الدول العربية، أو المستغلة جنسياً في الدول الغربية».

وتجدر الإشارة إلى أن الساحة الرقمية إحدى أبرز ساحات التواصل والتعبير والتسويق والتغيير في الربع الأول من القرن الـ21 تحولت بفعل «داعش» إلى ساحة جامعة للمتناقضات تحت مظلة «داعش»، جانب منها برعايتها، وجوانب أخرى برعاية آخرين.

فبين مواقع وصفحات وحسابات صنعتها «داعش»، وأخرى صنعها مؤيدون للتنظيم حباً أو ولاء، أو بإيعاز منه، وثالثة ادعى أصحابها أنهم داعمون، وهم مراقبون أو راصدون أو معادون لها، وبينهم أفراد وكيانات ودول وأجهزة استخبارات، وهذه الأخيرة يبدو أنها شكلت جانباً من الصراع الافتراضي على الواقع الرقمي، بحثاً عن معلومات أو بثاً لما تود بثه من محتوى، وجدت الملايين نفسها في ربع القرن الفائت نفسها غارقة في إما مشاركة أو متابعة للصراع الافتراضي.

ووصلت احترافية أذرع وأدوات وإمكانات «داعش» لدرجة إطلاق التنظيم تطبيقاً على أجهزة «أندرويد» حمل اسم «فجر البشائر»، بغرض توسيع قاعدة المتابعين والمتأثرين والمعجبين والخائفين من أنشطتها وأفكارها وعملياتها.

نجح التنظيم، بفضل الإنترنت ومنصات السوشيال ميديا، في الإيحاء بأنه يمتلك قوة بشرية ومادية أكثر مما يملك فعلياً، بمساعدة كتابات وصور وفيديوهات مروعة، تضمن آثاراً نفسية رهيبة. وهنا يمكن القول إن واحداً من أعظم ابتكارات واختراعات القرنين الـ20 والـ21)، ألا وهو الإنترنت، وواحداً من أعظم ابتكارات واختراعات القرن الـ21، ألا وهو الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز، أمدا التنظيم الأخطر في القرن الـ21 بدماء البقاء وأكسجين الانتشار.

دماء «داعش» وأوكسجينها لم ينضبا. وإذا كان تمويل التنظيم يبقى محل شد وجذب، وخلاف واتفاق، وفي الأغلب تمويه أو تجهيل من أو ماذا مول «داعش» لتتمكم من الانطلاق واحتراف أدواتها القتالية والتقنية والمعيشية والتوسعية، وذلك إضافة للمصادر الثانوية مثل الاستيلاء على النفط وبيعه، وعمليات الخطف وطلب الفدية، والعملات الرقمية والمشفرة، والتبرعات «الخيرية» من الداعمين والمؤيدين وغيرها، فإن وجهاً آخر من وجوه التمويل الذي يضمن الاستمرار هو الأفكار.

هل هُزِم حقاً؟

وعلى رغم من «هزيمة داعش»، ونجاح التحالف الدولي ضد التنظيم في انتزاع الأراضي التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق، فإن ما يمكن الحديث عنه واقعياً هو تراجع قدرات التنظيم على التخطيط للاعتداءات، وجذب المقاتلين الأجانب، والحصول على تمويل.

ومن أجل مزيد من الواقعية، يمكن الحديث عن تراجع قدرات التنظيم لحين استعادة القدرات أو عودة الرغبة في إعادته إلى الحياة، وتراجع قدرته على جذب المقاتلين الأجانب، لكن تراجع القدرة لا يعني انعدامها، كما أن القدرة على جذب مقاتلين «غير أجانب» لا تزال قائمة، والحصول على تمويل ربما توقف أو قارب على النضوب حالياً، لكن المستقبل يحمل كل الاحتمالات.

احتمالات ما تسفر عنه «حمولة» المخيمات التي تؤوي أسر الدواعش لم تحسم بعد. هالة أو حالة من الغموض أو الانشغال أو التشاغل تميز التعامل

الدولي مع مخيمات «داعش» هذه الآونة، لا سيما الأطراف التي يفترض أن هذه المخيمات بحمولتها من العائلات الداعشية مسؤوليتها.

ويعتقد البعض أن خلفية الرئيس السوري الحالي أحمد الشرع الأيديولوجية والقتالية قد تيسران حلحلة الأوضاع الخطرة والمتجمدة في مخيمات مقاتلي وعائلات التنظيم في سوريا.

يشار إلى أن قائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر دعا قبل أيام الدول إلى إعادة مواطنيها المقيمين في المخيمات وأماكن الاحتجاز المخصصة لعناصر «داعش» في شمال شرقي سوريا، لا سيما مخيمي الهول وروج.

وأعلن كوبر في المؤتمر رفيع المستوى حول «إعادة الأفراد من مخيم الهول والمخيمات والمراكز المحيطة»، الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عن خطط لإنشاء آلية تنسيق مشتركة جديدة في هذا الشأن، وهو ما تم تفسيره بانضمام «النظام الجديد» أو «الحكومة الانتقالية» في سوريا لهذه الآلية. وأشار أن مخيمي «الهول» و«روج» كانا يضمان في عام 2019 نحو 70 ألف شخص، وأن العدد انخفض حالياً إلى أقل من 30 ألفاً.

ومن احتمالات مفتوحة في المخيمات إلى أخرى مؤكدة في دول ومناطق غير سوريا والعراق. وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف حذر في فبراير (شباط) 2025 من استمرار التهديد الذي يمثله «داعش - خراسان» لأفغانستان والمنطقة وبقية العالم، مشيراً إلى دعوة أممية متكررة بتوحيد الصفوف لمنع أفغانستان من أن تصبح «مرتعاً للأنشطة الإرهابية مرة أخرى».

تنظيم «داعش» أيضاً حي يرزق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويتواصل مع الجماعات التابعة له، وقاعدة سيطرته الإقليمية تتوسع. من بوركينا فاسو إلى مالي والنيجر، وكذلك الصومال الذي نجح التنظيم هناك في تجنيد أجانب للانضمام إليه، وتوسع عمليات التنظيم كذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقوس مفتوح.

هزيمة «داعش» في موطنه الأصلي، سوريا والعراق، لا تعني موته. وحتى في حال موت التنظيم، من حيث استهداف القيادات، وإغلاق صنابير التمويل، فإن الأفكار لا تموت. قد تظهر غداً تحت مسمى آخر، لكنها تظل أفكاراً لا تضاهيها أو تقهرها سوى أفكار مثلها. خرج «داعش» من ضلع «القاعدة»، وقد تخرج عشرات التنظيمات والحركات من ضلع «داعش».

وحين تكون البيئة في بداية الربع الثاني من القرن الـ21 مهيأة لإعادة ضخ «داعش» أو أي من أبناء عمومته من جديد، فإن المسألة تكون في حاجة إلى فعل المزيد. البيئة بالفعل مهيأة. توليفة متفردة من العوامل متوافرة: حرب غزة وتديين القضية الفلسطينية يثيران نيراناً تحت بركان «داعش»، فرض منطق القوة على حساب العدل، ورفع راية الجبروت رغم أنف دساتير ومواثيق حقوق الإنسان، وانهيار الثقة في منظومة القوانين الدولية والمنظمات الأممية في ضوء حرب القطاع والتأكد من عدم قدرتها (أو رغبتها) على تطبيق بديهيات القانون والعدل، ناهيك بشيوع كثير من أوجه انعدام العدالة الاجتماعية والأوجاع المعيشية والمصاعب الاقتصادية في عدد من الدول العربية القادرة بحكم ديموغرافيتها على تصدير أجيال جديدة من «المقاتلين» الحالمين، وسيطرة الماضي السحيق وروعة المسلمين الأوائل على عقول وقلوب فئة غير قليلة من المسلمين وقدرة أي تنظيم منشطر عن «داعش» أو «داعش» نفسه على استغلال الحلم بدغدغة المشاعر، واستمرار بعض الأنظمة في رفع راية «داوها بالتي كانت هي الداء» حيث استخدام سلاح الدين لسلب جماعات الإسلام السياسي من جمهورها، جميعها يمثل حزمة واحدة ضمن حزم عدة تبقي على باب «داعش» وأبناء عمومته مفتوحاً.

كيف تحول «الإسلام السياسي»

إلى ظاهرة «مأزومة»؟

ملخص

يتفق الباحثون والمعنيون على أن تيارات الإسلام السياسي باتت أمام سؤال الحقيقة في ما يتعلق «بالبقاء والوجود»، بعدما تآكلت جماهيريتها، وظهر مدى تهافت مشروعها للحكم، وهي إن لم تندثر كلياً إلا أنها باتت مأزومة، تعاني انقسامات وتصدعات غير مسبوقة غير قادرة على التعافي منها بعد.

أحمد عبد الحكيم

على مدى عقدين ونيف تأرجحت تيارات الحركة الإسلامية وعلى رأسها "الإخوان المسلمون" بين منحدرات الصعود والهبوط قبل أن تنقسم على ذاتها وتفقد نفوذها ومستقبلها تصوغه القدرة على التكيف والتخلي عن الصدام

لـم تكـن ظاهـرة «الإسـلام السياسـي» بتعقيـدات حركاتهـا وتياراتهـا وتشـابكها وتناقضها في آن معاً عابرة أو على هامش المشـهد خلال العقدين ونيف الماضيين، فبقـدر زخـم الأحـداث وتسـارع ديناميكيتهـا صعـوداً وهبوطاً كانـت تلـك الظاهـرة بمفاعيلهـا وتحولاتهـا حاضـرة في قلـب المشـهد عالميـاً وإقليميـاً، تحـاول صياغـة الأحـداث وتوظفهـا وفـق تفسـيراتها الدينيـة بمـا يخـدم مصالحهـا وأهدافهـا «حصـراً»، متأرجحـة بين «تأصيـل العنـف» حينـاً والتـواري خلـف السياسـة أحيانـاً.

وعلـى رغـم أن ظاهـرة التيـارات الإسـلاميـة تعـود بجذورهـا وفـق البعـض إلـى أعـوام مـا بعـد الحـرب العالميـة الأولـى وتبعاتهـا، أو أبعـد مـن ذلـك وفـق آخريـن، فـإن مـن يتتبـع تلـك المحطـات الفاصلـة خـلال ربـع القـرن الأخيـر، التـي توصـف في أدبيـات السياسـة بـ«القطيعـة التاريخيـة» أي «تغيـرات مفاجئـة وانقطـاع كبيـر في اسـتمرارية التاريـخ» يتحـول معـه المشـهد بصـورة جذريـة وتحـدث تغيـرات كبيـرة قـد تمتـد بآثارهـا خـارج حـدود الدولـة والإقليـم، نجـد أن الأحـداث الكبـرى التـي شـهدها العالـم والإقليـم خيمـت بين ثناياهـا «تيـارات الإسـلام السياسـي»، بـدءاً مـن هجمـات الـ11 مـن سـبتمبر (أيلـول) 2001 علـى الولايـات المتحـدة، التـي كانـت بمثابـة نقطـة تحـول مفصليـة في علاقـة هـذه التيـارات بمجتمعاتهـا وحكوماتهـا والعالـم الخارجـي معـاً، مـروراً بمـا يعـرف بـ«الربيـع العربـي» حيـث تحـولات أكثـر دراماتيكيـة، فتحـت معهـا الأبـواب علـى مصراعيهـا نحـو صعـود غيـر مسـبوق لحـركات الإسـلام السياسـي، وفي مقدمهـا جماعـة الإخـوان المسـلمين التـي وصلـت إلـى السـلطة في أكثـر مـن بلـد عربـي، وذلـك قبـل أن «تتكشـف» التجربـة وتسـقط سـريعاً في «متاهـات الفشـل والإخفـاق» ممـا اسـتدعى معهـا رفضـاً شـعبياً ودوليـاً وإقليميـاً قـاد إلـى تراجعهـا وخروجهـا مـن الحكـم، لنواجـه بعدهـا صعـود تيـارات مضـادة أكثـر تشـدداً مثـل «داعـش» بـإعلان «دولـة خلافـة» تتجـاوز بغاياتهـا «الجغرافيـا والتاريـخ».

وأمـام ذلـك المسـار المليء بالمفارقـات والتشـابك، إذ تدحرجـت تيـارات الإسـلام السياسـي بين منحـدرات الصعـود والهبـوط، والتحـول مـن فاعـل رئيـس في المشـهد إلـى «ظاهـرة مأزومـة»، متأرجحـة بين محـاولات التكيـف السياسـي والانسـداد الفكـري، وبين فقـدان النفـوذ داخليـاً وتراجـع الحضـور عالميـاً، يجـد الباحثـون والمعنيـون بالظاهـرة أنفسـهم أمـام مشـهد بالـغ التعقيـد والتداخـل، تتفاعـل فيـه الديناميـات المحليـة مـع التحـولات الإقليميـة والدوليـة، وتتشـابك فيـه العقيـدة مـع

السياسة، والهوية مع الصراع على السلطة، والشعارات مع ضغوط الواقع، مما يدفعنا إلى إعادة محاولة قراءة الظاهرة وأبرز حركاتها لا سيما جماعة «الإخوان المسلمين» وما يعرف بـ«حركات السلفية الجهادية»، لفهم ما إذا كانت قد تبدلت أدواتها أو تحولت أهدافها خلال ربع القرن الماضي.

جذور وسياقات "الإسلام السياسي"

يجمع كثير من المفكرين والمعنيين بظاهرة حركات الإسلام السياسي على أن جذورها نشأتها تعود بالأساس إلى الربع الثاني من القرن الماضي كنتاج تراكمي لمزيج من التحولات الدينية والاجتماعية والسياسية التي عرفها العالم الإسلامي منذ أواخر القرن الـ19، إذ نشأت هذه الحركات في سياق شعور «عميق بالأزمة الحضارية» بعد تفكك الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ونهاية خلافتها عام 1924.

وأمام تزايد موجات الاستعمار بصورته الكلاسيكية في المنطقة ارتبطت تلك الحركات بصورة رئيسة بسؤال مركزي، مفاده «كيفية استعادة قوة الأمة الإسلامية ومكانتها في مواجهة الغرب»، وعليه تبلورت البذور الأولى لـ«الإسلام السياسي» كمشروع يهدف إلى تفعيل الإسلام كمرجعية شاملة تنظم شؤون الدولة والمجتمع، وليس فقط كعقيدة فردية أو شعائرية.

وعلى رغم أن هذا الهدف أو المسعى كان مسار محاولات إصلاحية من رموز إسلامية طرحوا مشاريعهم الفكرية خلال القرن الـ19، أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم، فإن ما يعرف بتيارات الإسلام السياسي انتقلت «بغاياتها وأهدافها» بعد انهيار الدولة العثمانية في عشرينيات القرن الماضي التي كانت نقطة فاصلة في تاريخ تلك الحركات، من حال «الفكر الإصلاحي» إلى «الممارسة التنظيمية» أي خلق وتأسيس جماعات سياسية منظمة ذات أهداف «معلنة وسرية»، وهو ما تجلى سريعاً في حال تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر عام 1928 على يد حسن البنا، حيث محاولات «إحياء مجد ضائع قديم في الدولة الإسلامية والخلافة».

لكن وأمام تنوع وتعدد تلك التيارات بدأ ما يعرف بمصطلح «الإسلام السياسي» في التشكل، لا سيما في فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين بدأ المستشرقون مثل ماكسيم رودنسون باستخدام المصطلح لدراسة الحركات التي تسعى إلى الجمع بين «الإسلام والسياسة»، وذلك حين ناقش في كتابه «الإسلام والسياسة» في سبعينيات القرن الماضي العلاقة بين الإسلام والسلطة السياسية، مشيراً إلى أن الحركات الإسلامية «تسعى إلى إحياء الماضي الإسلامي المجيد في مواجهة الحداثة والاستعمار».

وعليه يشير مصطلح «الإسلام السياسي» بصورة رئيسة، وفق ما أجمع عليه غالب الباحثين والمؤرخين، إلى توصيف تلك الحركات التي تؤمن بالإسلام باعتباره «نظاماً سياسياً للحكم»، وأنه «ليس عبارة عن ديانة فحسب، وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة»، معتبرين أن هدف كثير من تلك الحركات هو الوصول إلى إقامة نوع من «النظام السياسي الإسلامي» يصبح أداة لإعادة النهضة والريادة الإسلامية وإعادة إحياء مجد الماضي وفق نظرتهم، إلا أنه نحو الوصول إلى تلك الغاية تختلف هذه الحركات باختلاف الرؤى والاتجاهات، إذ إن بعضها يسعى إلى إقامة «الخلافة الإسلامية» بصورة عالمية مثل «حزب التحرير»، وبعضها إقليمي يهدف إلى إقامة دولة إسلامية تتجاوز القطرية العربية كما هي الحال بالنسبة إلى «الإخوان المسلمين»، وأخيراً حركات ذات طابع محلي ينحصر عملها في إطار دولة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى الحركات الإسلامية في غزة وأفغانستان.

أما بحسب عالم السياسة والمتخصص في الشؤون الإسلامية الفرنسي أوليفييه روا، الذي ألف كتاب «فشل الإسلام السياسي» والمنشور في أوائل تسعينيات القرن الماضي، فقط ترسخ مصطلح الإسلام السياسي إبان الثورة الإيرانية عام 1979، وبات واسع الانتشار على نطاق واسع في العالمين العربي والإسلامي، مشيراً إلى أن المصطلح يشير إلى «وجود حركات سياسية يترأسها علماء مسلمون متعلمون يدعون إلى إعادة أسلمة البلدان ذات الغالبية المسلمة والمجتمعات الإسلامية في أماكن أخرى، التي توقفت، في نظرهم، عن أن تكون إسلامية بما فيه الكفاية. وروجت هذه الحركات للشريعة الإسلامية من خلال

الأشكال الحديثة للتعبئة الشعبية، واعتمدت هيكلاً تنظيمياً مختلطاً، في نقطة تقاطع بين الأخوية الصوفية التقليدية، التي يمر فيها الأعضاء بخطوات مختلفة من الارتقاء، والحزب السياسي الحديث».

ومن أجل هذا، عمل «الإسلاميون» وفق روا، على مسارين هما «تعزيز حركة اجتماعية يمكن أن تتشارك مع المنظمات المجتمعية والجمعيات الخيرية، وإنشاء حركة سياسية تتنافس في الانتخابات وتقوم بدفع أعضائها إلى داخل بيروقراطية الدولة»، مشيراً إلى أن جماعة الإخوان المسلمين، الممثل الأبرز والأول لظاهرة الإسلام السياسي السني، وقد تمكنت لاحقاً من تأسيس فروع لها في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي، موضحاً أن ظاهرة الثورة الإيرانية التي ينتمي علماؤها إلى الفضاء الإسلامي الشيعي «أغرت الإسلام السياسي السني بإمكان استنساخ التجربة بالسيطرة على الدولة وأسلمتها، مما أدى إلى اجتهادات قادت إلى انشقاقات الإسلام السياسي حول طرائق الهيمنة والسيطرة، فبرزت توجهات راديكالية تؤمن بالقوة المسلحة والعنف في التغيير، وظهرت توجهات محافظة سلمية تتموضع في إطار الدولة الوطنية وتعمل من خلال أنظمتها ومؤسساتها وتستثمر فضاءات الديمقراطية ومناخات الحرية».

من جانبه ووفق رؤية الباحث مقتدر خان، وهو أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة ديلاوير، زميل معهد السياسة الاجتماعية والتفاهم، لما يسمى «الإسلام السياسي» في مجلة «العلاقات الدولية»، فإنه على رغم ربط «الإسلام السياسي» ببعض الأسماء بعينها مثل حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين وتنظيمه، فإن للمصطلح تاريخاً أبعد من ذلك يقوم على رثاء مجد ضائع قديم، موضحاً «كان كثير من المفكرين والعلماء المسلمين منذ بداية الحقبة الاستعمارية وبداية هيمنة الغرب على الدول الإسلامية في رثاء وندب لضياع الإمبراطورية الإسلامية وقوة ومجد الإسلام، وكانت اللحظة الرئيسة التي تبلور فيها الشعور بتراجع السلطة الإسلامية عندما اختفت الإمبراطورية العثمانية تماماً عام 1924، على رغم ما كان فيها من أزمات وتدهور، وعليه ظهر كثير من الحركات الإسلامية التي تحمل هدفاً واضحاً يتمثل في إحياء الأمة الإسلامية وإصلاح المجتمعات المسلمة واستعادة مجدها السابق».

ويتابع مقتدر خان، قائلاً «لا يوجد إجماع تام حول السبب الرئيس لهذا التخلف والتراجع بعدما كانت الأمة الإسلامية تتسيد العالم، غير أن الجميع يتفق على أن هذا التراجع قد بدأ منذ قرون، حتى إن بعض المفكرين قالوا إن السبب في فقدان المسلمين قوتهم وسطوتهم هو أنهم هجروا شريعتهم الإسلامية، القانون الإلهي الذي يقتضي الدين باتباعه، وهم يفترضون أنه إذا اتبع المسلمون الشريعة الحقيقية فإنهم سيحظون بالمجد مرة أخرى مثل أسلافهم المسلمين، لذا فإن أفضل طريقة لتنظيم المجتمع، بحسب رؤيتهم، هي وفقاً للشريعة الإلهية، ولأن المسلمين قد هجروا هذا المسار الإلهي للنجاح تخلفوا عن باقي الحضارات، وهذه هي الفرضية الأساس وراء الحركات التي يتم تعريفها بصورة عامة تحت عنوان الإسلام السياسي، مثل الجماعة الإسلامية في جنوب آسيا والإخوان المسلمين في العالم العربي». ويمضي قائلاً «ينتشر كثير من حركات إحياء الدين في العالمين الإسلامي والعربي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية في الغرب، إلا أن هذه الحركات لا تدخل تحت اسم الإسلام السياسي، إذ ترتكز على الجانب الديني والاجتماعي بصورة كبيرة وحصرية، وحدها تلك الجماعات التي تعتقد أن الإسلام نظام سياسي شامل يدمج الدين بالحكم وأن كل المسلمين يجب عليهم اتباعه وجوباً عقائدياً هي من تدخل تحت اسم الإسلام السياسي».

وبينما تعرف الموسوعة البريطانية «الإسلام السياسي» نقلاً عن وزارة الخارجية الإنجليزية بأنها تلك الحركات الساعية إلى «تطبيق القيم الإسلامية في الحكومات الحديثة، من خلال المشاركة في العملية السياسية، وفي بعض الحالات تكون هذه المشاركة تكتيكية، وليست مستمدة من إيمان أو التزام القيم والعمليات الديمقراطية، ويمكن أن يشمل مفهوم الإسلام السياسي جماعات متطرفة ومعارضة للديمقراطية، أو معادية للغرب والليبرالية».

يحصر المفكر الأميركي وعالم الاجتماع آصف بيات في كتابه «ما بعد الإسلاموية: الأوجه المتغيرة للإسلام السياسي» غايات حركات الإسلام السياسي الرئيسة في «بناء مجتمع أيديولوجي نقي تتحقق فيه مُثل الإسلام وأن سعيهم تاريخياً إلى السيطرة على الدولة وأسلمتها هي الطريق الرئيس لتحقيق هذه الغاية، لأنهم يعدون الدولة هي المؤسسة الأقوى والأقدر على إقامة الخير ومحو الشر من مجتمع المسلمين».

إلى ذلك يقول سونر جاغابتاي زميل أقدم في برنامج «بايير فاميلي» ومدير «برنامج الأبحاث التركية» في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إن «الإسلام لا يعني الإسلام السياسي، بل إن الإسلام هو الإيمان، والإسلام السياسي هو أيديولوجية متطرفة وعنيفة أحياناً وغير تاريخية تسعى إلى كسب شرعيتها عبر الإسلام وتركز جهود التجنيد التي تقوم بها على المسلمين، ويهدف الإسلام السياسي إلى خلق نظام عالمي غير ليبرالي جديد يأخذ تبريره من الماضي المتخيل والصارم».

ويوضح جاغابتاي في دراسة له نشرها بمعهد واشنطن في مايو (أيار) 2015 تحت عنوان «هل المسلمون إسلاميون» أن «العلاقة بين الإسلام والإسلام السياسي هي أقرب إلى العلاقة بين الطبقة العاملة والشيوعية في الحرب الباردة، فقد حاولت الأيديولوجية الشيوعية استخلاص شرعيتها من الطبقة العاملة وسعت إلى التحدث باسمهم، ويحاول الإسلام السياسي أن يفعل الشيء نفسه، ومع ذلك فبما أن الشيوعية لم تمثل الملايين من الطبقة العاملة من الرجال والنساء الذين لم يتعاطفوا مع الشيوعيين فإن الإسلام السياسي لا يمثل المسلمين في أيامنا هذه»، وتابع «تشمل المظاهر الحالية للإسلام مجموعة متنوعة من الحركات الإسلامية، مثل جماعة 'الإخوان المسلمين'، وتنظيمي 'القاعدة' والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وعلى رغم أن هذه الجماعات تستخدم تكتيكات مختلفة، فإن ما يجمعها في الأساس هو أيديولوجية مشتركة لا تحترم القيم العالمية ولا تتبناها».

ربع قرن من الأحداث بين "الصعود والانحدار"

كان ربع القرن الأول من الألفية الثالثة مسرحاً لتحولات كبرى في مسار ما يعرف بتيارات «الإسلام السياسي»، إذ شكلت الأحداث التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط محطات مفصلية في مسيرة تلك التيارات، وذلك بدءاً من هجمات الـ11 من سبتمبر 2001 وصعود الجماعات الجهادية المتطرفة، مروراً بتعزيز حضور تيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين بعد ثورات «الربيع العربي» 2011، حين وجدت الفرصة للمشاركة السياسية والوصول إلى السلطة في أكثر من بلد عربي عبر صناديق الاقتراع، لكن سرعان ما اصطدمت هذه التجارب بتناقض تلك الجماعات بين شعاراتها

وأهدافها مع المجتمع، وذلك قبل أن تظهر على وقع انحسار وانحدار جماعة الإخوان، تنظيمات أكثر تشدداً مثل «داعش» وغيرها، في وقت أعادت التحولات الإقليمية والدولية تشكيل موازين القوى.

من يتتبع مسار حركات الإسلام السياسي، سواء ما كان يصف نفسه في وقت ما بـ«المعتدل» أو النسخ الأشد تطرفاً منها كما في حال تنظيمي «داعش والقاعدة» وغيرها من حركات «السلفية الجهادية»، يجد أن خلال ربع القرن الماضي مرت تلك الحركات بمحطات صعود وهبوط وتحول من فاعل «ملاحق» إلى «مروض» إلى آخر «متصدر» المشهد، قبل أن يعود إلى خانة المطاردة والحصار تسعى كثير من الحكومات والمجتمعات إلى ملاحقته «درءاً لمفاسده وأفكاره»، مما جعل القائمين عليها أو المنضوين تحت رايتها يتأرجحون بين محاولات التكيف السياسي والانسداد الفكري، وبين فقدان النفوذ داخلياً وتراجع الحضور عالمياً، لتتحول الظاهرة برمتها إلى «حالة التأزم» وفق توصيف كثير من الباحثين.

ولفهم أسباب الصعود والانحدار السريع لجماعات الإسلام السياسي ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين التي باتت تصنف في كثير من الدول العربية والغربية بـ«الإرهابية»، فضلاً عن حركات «السلفية الجهادية»، تقلب «اندبندنت عربية» بين صفحات كثير من الكتب والأبحاث، بحثاً عن إعادة قراءة تلك الظاهرة بعد ربع قرن مما يصفه البعض «زخم الحضور» والانكشاف، مع الرجوع قليلاً بالتاريخ إلى ما قبل ربع القرن الأخير، لا سيما أن جذور الظاهرة تعود بالأساس لعقود كثيرة سابقة.

ففي كتابه «جهاد... انتشار وانحسار الإسلام السياسي»، الذي يعد أبرز الكتب التي ناقشت ظاهرة الإسلام السياسي على المستوى الغربي، يرجع الباحث الفرنسي جيل كيبل، ازدهار ظاهرة الإسلام السياسي في البلدان العربية إلى فشل ما يعرف بـ«الأفكار القومية»، معتبراً أنها «انتعشت على أنقاض الفكرة القومية، التي شغلت المنطقة منذ العدوان الثلاثي على مصر 1956 وازدهرت في الستينيات بقيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وفي الثمانينيات اكتشف عدد من الكتاب ومفكري اليسار والقوميين العرب أن الإسلام السياسي يمتلك جاذبية جماهيرية وشعبية، بينما عانت أفكارهم عزلة وتهميشاً حقيقياً، ومن

هنا راح عدد منهم يغازلون التيار الجديد، وتصور بعضهم أن هذا التيار يمكن أن يوصلهم إلى الجماهير، وتطرف بعض هؤلاء القوميين واعتنقوا أفكار الإسلام السياسي، مما شكل الظاهرة التي باتت تعرف في الأدبيات العربية باسم تحولات الكتاب والمفكرين».

من جانبه ناقش النائب السابق لرئيس المجلس القومي للاستعلامات في الاستخبارات الأميركية جراهام فوللر، في كتابه «مستقبل الإسلام السياسي»، مسألة «هل ظاهرة الإسلام السياسي مجرد حال انتقالية لمرحلة حرجة في تاريخ العالم الإسلامي أم أنها بداية تحول وتغيير حقيقيين؟»، معتبراً أن «الربط بين الدين والسياسة هو بمثابة جمع بين اثنين من أكثر مواطن الاهتمام البشري حيوية، وقد يأتي هذا الاقتران للأفضل أو للأسوأ: فكل من الدين والسياسة لهما تاريخ طويل ضارب في أعماق التاريخ من محاولات كل منهما استغلال الآخر، وما يحتم هذه العلاقة التي تجمع بينهما استحالة أن تتجاهل السياسة قوة دافعة قوية مثل الدين، وكذلك استحالة أن يغض الدين، بما له من رؤية لمكان الوجود البشري في النظام الأوسع للأشياء، الطرف عن شكل وتعبير وتوجه المجتمع البشري وسياساته».

وعلى رغم إقرار فوللر أن العلاقة التي تنامت بين الإسلام والسياسة المعاصرة خلال القرن الـ20 ترجع إلى التجاوب مع عوامل داخلية وخارجية، إضافة إلى الميراث الاستعماري وفشل السياسات العلمانية في ترسيخ الحرية أو الرخاء في الحقبة الحديثة، فإنه يعود لشرح طبيعة صعود وهبوط تلك الظاهرة عبر رصد أبرز محطاتها منذ سبعينيات القرن الماضي، قائلاً إنه «في تلك الفترة انتشرت الحركات الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي، ومتمتعة بصور متفاوتة من الوضعية القانونية ضمن الأنظمة السياسية التي نشأت فيها»، مشيراً إلى الثورة الإيرانية عام 1979 وإنشاء أول دولة إسلامية في التاريخ، وهو «مفهوم حديث يخلو التاريخ من أي سابقة له، وطرح مجموعة من التساؤلات حول ما يفترض في الواقع أن تكون عليه أي دولة إسلامية وما يفترض أن تفعله»، وقد تبعها نشوء دول إسلامية في السودان وأفغانستان في الأعوام التالية.

وبحسب فوللر، فقد جاء ما يعرف بـ«مرحلة الجهاد الإسلامي» ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان لكي يشكل علامة على ما يطلق عليه كثير من الإسلاميين اسم «أول هزيمة لقوة عظمى من خلال الجهاد الإسلامي المسلح»، وهو حدث كان له تأثيره الكبير في أيديولوجيات كوادر العمل الإسلامي في كفاحها ضد الاضطهاد القادم سواء من الداخل أو الخارج، معتبراً أن الإسلام السياسي «استطاع بسهولة أن يتبنى الوسائل التكنولوجية في نشر أفكاره، ومنها مشاركاته على الإنترنت التي تضمنت مجادلات تحريضية جديدة بآفاق عالمية».

وأوضح فوللر أن تصدر «الإرهاب كوسيلة سياسية استخدمتها بعض الجماعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة الساحة الإعلامية العالمية بسبب فاعليته كوسيلة في أيدي الجماعات والبلدان الضعيفة في مقاومة القوة الغربية، وقد استخدم الإرهاب بشكل قوي ضد ما اعتبره الإرهابيون أعداءً في الداخل والخارج في بلدان مثل الجزائر ومصر ولبنان وباكستان والهند وإيران والصومال واليمن والشيشان وأوزباكستان»، متابعاً «أدى استخدام الإرهاب ضد الولايات المتحدة إلى تدشين حرب أميركية عالمية ضد الإرهاب ذات أصداء جيو- سياسية».

من جانبه، ناقش عالم السياسة والمتخصص في الشؤون الإسلامية الفرنسي أوليفييه روا، في كتابه «فشل الإسلام السياسي»، أوجه القصور التي شابت تجربته مما أفرغها من مضمونها، وجعلها تياراتها تتحول إلى «سلفية جديدة» لا يشغلها سوى تطبيق الشريعة، وهو أمر أفضى إلى ولادة مصطلح «ما بعد الإسلام السياسي»، موضحاً أن «الحركات الإسلامية فشلت عندما تواجهت مع الواقع، في تحقيق هدفها في نهاية المطاف المتعلق بإنشاء دولة إسلامية بسبب التناقضات الداخلية. وبدءاً من نهاية الثمانينيات شهد العالم بدايات عصر جديد لما بعد الأسلمة للعالم المسلم المتسم باللجوء إلى الإسلام القومي أو القومية الإسلامية، أي اعتماد الدولة لإعادة أسلمة المجتمع وخسارة الإسلاميين احتكار الخطاب الديني».

تعقيدات الواقع وإخفاقات التجربة تحدث عنها مركز «ويلسون» للأبحاث السياسية في واشنطن، بالقول إنه «بعد نصف قرن من الزمن أصبحت

الإسلاموية (كناية عن تيار الإسلام السياسي) القوة المنفردة الأكثر تخريباً – سياسياً وعسكرياً – في الشرق الأوسط»، مشيراً إلى أن بداية ازدهار تيارات الإسلام السياسي التي تطورت من خلايا من الناشطين السياسيين في السبعينيات إلى حركات جماهيرية، وللمرة الأولى، كقوة حاكمة في أواخر القرن الـ20 وأصبح شعار «الإسلام هو الحل» لازمة شائعة ترددها حركات عدة، وفي الوقت نفسه تحولت الحركات المسلحة المتنوعة – من المغرب إلى مصر، ومن لبنان عبر الخليج – إلى احتجاز الرهائن والتفجيرات الانتحارية ضد أهداف دبلوماسية وعسكرية ومدنية لتعزيز تأثيرها.

ووفق مركز «ويلسون» فبينما توسعت تيارات الإسلام السياسي في القرن الـ21 وفازت الأحزاب الممثلة لها في انتخابات ديمقراطية في المغرب وتونس ومصر والعراق وتركيا وغزة، أصبح المسلحون الذين ينتمون لهذه الظاهرة «أكثر وقاحة»، مهما كانت الخسائر الفادحة في الأرواح بين أتباعهم أو الدمار الهائل، مشيراً إلى أن خريطة الشرق الأوسط تغيرت بعد استيلاء «داعش» على مساحات كبيرة من الأراضي في العراق وسوريا لإنشاء أول خلافة حديثة، كذلك تسببت بعض الجماعات المسلحة المنضوية تحت راياتها في حروب طاحنة خلال الأعوام الأخيرة.

وطوال العقود الماضية شهدت حركات الإسلام السياسي مراحل عدة من الانتشار الإقليمي والعالمي، وتحولات فكرية واستراتيجية فرضتها المتغيرات السياسية والدولية، بخاصة بعد أحداث بعينها مثل «الثورة الإيرانية» 1979، ونهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي، مروراً بأحداث الـ11 من سبتمبر 2001، والربيع العربي 2011، وحتى صعود ما يسمى «الإسلاموفوبيا»، كذلك دفعت تلك الأحداث تيارات الإسلام السياسي نحو تقلبات في الرؤية والمنهج والأهداف، وإعادة بعضها مراجعة مقولاته التأسيسية، وطرح أسئلة جديدة حول مفاهيم «الدولة الإسلامية» و«الشريعة والحكم».

ولفهم مساحة الانتشار المتسارعة التي أوجدتها تيارات الإسلام السياسي منذ بدايات ظهورها مروراً بمحطات الصعود والهبوط طوال عقود القرن الـ20، يفسر لنا فيلسوف الأخلاقية الأميركي الشهير إريك هوفر في كتابه الشهير

«المؤمن الصادق: أفكار حول طبيعة الحركات الجماهيرية»، حين ناقش في مطلع خمسينيات القرن الماضي جذور وطبيعة الحركات الجماهيرية والدينية والسياسية، مشككاً في مدى عمق استيعاب أتباع تلك الحركات الجماهيرية حقيقة أهدافها وأفكارها، قائلاً «عندما تعتقد أعداد كبيرة من الناس أن حياتهم الفردية لا قيمة لها وأن العالم الحديث فاسد لا يمكن إصلاحه يكمن الأمل الوحيد فقط في الانضمام إلى مجموعة (شمولية) أكبر تهدف إلى تغييرات جذرية، إذ تعد الرسائل البسيطة والقوية والرموز الجماهيرية أدوات فعالة لتوحيد الأفراد وتعزيز شعورهم بالانتماء، وعلى رغم أن هذه الأدوات قد تكون تلاعبية، فإنها تعمل بصورة فعالة لتلبية الحاجات العاطفية والنفسية للأفراد».

ووفق هوفر فإن «الحركات الجماهيرية قد تسبب ضرراً بالجماهير التي تجذبها، ويمكن أن تكون مصدراً للتلاعب والتحريض على العنف، وقد تؤدي إلى التطرف والانقسامات الاجتماعية، وهذا يشير إلى أن الأفراد الذين يشعرون بالإحباط والاضطراب يجب أن يكونوا حذرين عند الانضمام إليها، ويعدوا الأثر الذي قد يكون لها في حياتهم ومجتمعاتهم»، مشيراً إلى أن «تقدير الذات والشعور بالرضا تجاه الحياة من أهم وسائل الشعور بالمعافاة النفسية»، وأن «الحركة الجماهيرية يخطط لها رجال الكلمة، ويظهرها إلى حيز الوجود المتطرفون، ويحافظ على بقائها الرجال العمليون».

هل انتهت ظاهرة "الإسلام السياسي"؟

على وقع حال الانحدار والتشظي غير المسبوقة التي تواجه غالب تيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، يجادل البعض في ما إذا كانت تلك الظاهرة قد أوشكت على نهايتها، أم أن العالم والمنطقة لا يزالان أمام مرحلة كمون من تلك التيارات تحاول خلالها لملمة أوراقها وإعادة التكيف مع الواقع والمتغيرات الجديدة لتحين الفرصة للعودة بصورة مغايرة.

وأياً كانت الصورة المستقبلية، التي لا تزال شائكة بالنسبة إلى كثر، إلا أن غالب الباحثين والمعنيين يتفقون على أن تيارات الإسلام السياسي باتت أمام سؤال الحقيقة في ما يتعلق «بالبقاء والوجود»، بعدما تآكلت جماهيريتها، وظهر مدى

تهافت مشروعها للحكم، وهي إن لم تندثر كلياً إلا أنها باتت مأزومة، تعاني انقسامات وتصدعات غير مسبوقة غير قادرة على التعافي منها بعد.

في دراسته المعنونة «مأساة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة»، يقول طارق عثمان مؤلف كتابي «مصر على الحافة» و«الإسلاموية: تاريخ الإسلام السياسي»، إن صعود الإسلاميين في أعقاب الربيع العربي أثار حالاً من الاستقطاب المجتمعي في كثير من الدول، وما زاد من تأزم الظاهرة هو «تصدر الجهاديين مشهد حركات الإسلام السياسي بعدما استخدموا العنف الشديد في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي»، في إشارة إلى تنظيم «داعش».

واعتبر عثمان في دراسته المنشورة عام 2016 بالجامعة الأميركية بالقاهرة أن «الإسلام السياسي في مأزق، فالإخوان المسلمون في مصر، أقدم وأكبر منظمة إسلامية تعمل في العالم العربي، قد أصبحت محظورة وصنفت منظمة إرهابية في عدد من الدول العربية الأكثر نفوذاً، كذلك خسرت حركة النهضة التونسية، التي يمكن القول إنها الحركة الإسلامية الأكثر تطوراً في الفكر السياسي في المنطقة، تموضعها في الساحة التونسية، واضطرت مراراً وتكراراً إلى أن تنأى بنفسها عن المتشددين الإسلاميين الذين يهددون تونس»، بعدما تصدرت الجماعات الإسلامية المستويات العليا من السلطة في كثير من البلدان قبل أكثر من عقد من الزمان، كما حدث في مصر والكويت والمغرب وتونس وليبيا بدرجة أقل.

ويرجع عثمان فشل الإسلاميين في ذلك الوقت إلى حال الاستقطاب العميقة التي أحدثها صعودهم في العالم العربي، موضحاً «صار لدى قطاعات واسعة من المجتمع تخوف من مشروع ينظر إليه باعتباره مشروع أسلمة، خشي كثر - خصوصاً في الدول ذات التراث العلماني الكبير مثل مصر والمغرب وتونس - أن ما سيحدثه صعود الإسلاميين ليس تغييرات تدريجية في الهياكل السياسية والاقتصادية فحسب، بل تحولاً تاماً في الهويات والديناميات الاجتماعية، أي، باختصار، انقلاباً في شكل المجتمعات وجوهرها. وتصاعدت المخاوف بظهور جماعات متشددة ومهمشة لم تمارس السياسة من قبل، مثل السلفيين، باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية لا يستهان بها»، مضيفاً «لم تزد المخاوف إلا

تأججاً بعد الانتشار الصادم للجماعات الجهادية العنيفة في المنطقة، جماعات تذكرنا بتنظيم 'القاعدة'، إذ تبنت هذه الجماعات أيديولوجية الجهاديين المتشددين في العقود القليلة الماضية»، مشيراً إلى أنه بعد أعوام من الربيع العربي «عاد الإسلام السياسي في المنطقة كما بدأ: مهمشاً، ومضطهداً، وملاحقاً، ولا يحظى بالثقة، على رغم نشوة امتلاك السلطة التي لم تستمر طويلاً، ومن ثم فقد ضاعت فرصة ثمينة لتحقيق مصالحة بين الإسلام والحداثة العلمانية».

ووفق عثمان فإن الفترة الأخيرة من التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم العربي «يبدو أن الإسلام السياسي في العصر الحديث قد أنهى دورة كاملة، فعاد إلى ما كان عليه في القرن الـ19. بعض الإسلاميين ينظرون إلى الوراء باحثين عن تعاليم الدين الرشيد ليحاولوا دمجها مع الحداثة والانفتاح على التغيير، وتفسيرات على درجة عالية من المرونة لتحديد معنى الإطار المرجعي الإسلامي. البعض الآخر ينظر إلى الماضي في غضب، فيرفض الحداثة، وينظر إلى العلمانية باعتبارها تهديداً بتدمير التراث الإسلامي، ويصر على عقيدة الإسلام القتالي التي ترفض المضي قدماً، وترفض الآخر».

من جانبها تناقش الباحثة المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والحركات الإسلامية أليسون بارجتر، في كتابها «العودة إلى الخفاء: جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة منذ الربيع العربي»، التقلبات الدراماتيكية الذي شهدها تيار «الإسلام السياسي» عقب إطاحة جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر بعد الـ30 من يونيو (حزيران) 2013، وضعفها في ليبيا عقب محاولتها الفاشلة لتأمين مكانتها في النظام السياسي في مرحلة ما بعد «القذافي»، وتضرر صدقية حركة «النهضة» وتراجع شعبيتها في تونس، مرجعة بالأساس أسباب فشل جماعة «الإخوان المسلمين» في عدد من الدول التي صعدت فيها عقب «الربيع العربي»، إلى أسباب سياسية أكثر منها دينية، نتيجة نقص الخبرة السياسية، وقصور فهمها الواقع السياسي المتغير، إذ كشفت المشكلات التنظيمية عن ضعفها وافتقارها إلى الرؤية السياسية الواضحة، كذلك أدى سوء قراءة الوضع السياسي، وتركيزها على الهيمنة السياسية بصورة سريعة، إلى وقوعها في مجموعة من الأخطاء التكتيكية.

ومن بين أسباب الفشل كذلك، تمثلت بحسب بارجتر، في الفكر والأيديولوجية، حين اتسم صعود الجماعة إلى السلطة بالضحالة الفكرية والأيديولوجية وسطحية المبادئ الأساسية التي ترسخت في عقيدتها منذ إنشائها، والنهج «الانتهازي» والرغبة الشديدة في التضحية بأيديولوجيتها من أجل نصر سياسي قصير المدى، كذلك فإنها افتقرت إلى القدرة على المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات في الواقع السياسي، مشيرة إلى أن قطاعات جماهيرية عريضة اكتشفت الهوة الواسعة بين خطابهم الديني وتصرفاتهم الواقعية بعد توليهم السلطة.

وفي قراءاتها مستقبل الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان، جادلت بارجتر، بأن تراجع وانحدار شعبية الجماعة وتيارات الإسلام السياسي لا يعني بالضرورة «نهاية الظاهرة»، قائلة «حتى الآن لا يزال من السابق لأوانه الجزم بذلك، لأن 'الإخوان المسلمين' قد تولوا الحكم في مصر في مرحلة انتقالية فوضوية ومفاجئة في منطقة كانت تتميز بالاستقرار عقوداً»، معتبرة أن «الإخفاقات التي تمر بها جماعة الإخوان المسلمين في عدد من الدول بعد فترة من الصعود القصير، لا تعني نهايتها، لأن الإسلاميين عموماً، والإخوان خصوصاً، هم أولاً وقبل كل شيء حركة اجتماعية، إذ تبنت التغيير الاجتماعي أساساً للتغيير السياسي وشرطاً له، وأن قوتهم قد تجذرت اجتماعياً قبل أن تتجذر سياسياً، مما يجعل نهاية تيار الإسلام السياسي أمراً مستحيلاً».

تلك السردية أيدها فيها، الباحث مارك لينش، في دراسته التحليلية لقسم العلوم السياسية بجامعة «جورج واشنطن» الأميركية، تحت عنوان «مستقبل الإسلاميين في ضوء تجارب الماضي القريب»، قائلاً إنه «على رغم ما تمر به حركات الإسلام السياسي اليوم من أصعب الظروف منذ عقود، فإنها ليست المرة الأولى التي يواجهون فيها مثل هذه الظروف الكارثية، ومع ذلك أثبتت المنظمات الإسلامية تاريخياً أنها مرنة وقادرة على العودة إلى الحياة العامة».

لينش أوضح في الدراسة المنشورة قبل نحو عامين في قسم الأديان بموقع مؤسسة «أم بي دي أي» السويسرية، أن «على المدى القريب يبدو من المرجح

أن الحركات الإسلامية ستستمر في الانحسار في التأثير الثقافي والسياسي والمجتمعي، ومع ذلك فإن انسحابها من المجال العام قد يؤدي إلى استنتاجات مضللة حول جدواها السياسية على المدى الطويل، لا سيما أمام بقاء معظم مجتمعات الشرق الأوسط محافظة ثقافياً، مع احتفاظ الرموز الدينية بقوة وصدى كبيرين»، مضيفاً «تجعل الظروف السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة تكرار أشكال مختلفة من التعبئة السياسية وعدم الاستقرار أمراً لا مفر منه تقريباً. هذه حقبة شعبوية، والحركات الإسلامية هي تقليدياً في وضع جيد لمثل هذه السياقات السياسية».

ويستند لينش في طرحه إلى تجارب الحركات الإسلامية في أوقات سابقة خلال القرن الماضي بين «الانحسار والعودة»، في إشارة إلى مرحلة الصدام بين الإخوان المسلمين ونظام حكم الرئيس جمال عبدالناصر في مصر خمسينيات القرن الماضي، قبل أن يعودوا مرة أخرى في عهد الرئيس أنور السادات، وهو الأمر ذاته الذي حدث مع حركة النهضة التونسية عندما «دمرت إلى حد بعيد» في عهد الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي خلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الـ21.

وإجمالاً وعلى وقع تراجع تأثير تيارات الإسلام السياسي بتنوعاتها المختلفة، يتجادل الباحثون في مآلات محتملة لمستقبل تلك الظاهرة، يأتي أبرزها احتمال انزلاقها نحو مزيد من التمزق والانقسام التنظيمي ينتج منه تراجع الوزن السياسي للحركات مع بقاء النشاط المجتمعي والدعوي في الظل، فضلاً عن خروج تيارات أكثر تشدداً ترتكن إلى العمل السري بصورة كلية، فيما يتمثل الاحتمال الثاني في التحول نحو الانكفاء والتطرف العنيف نتيجة الإقصاء المستمر، إذ يرجح البعض احتمال اتجاه بعض الشرائح الشبابية نحو العنف، أو الانضمام إلى «جماعات جهادية بديلة».

في المقابل يتجادل آخرون، في شأن احتمالية تحول بعض حركات الإسلام السياسي لا سيما جماعة الإخوان المسلمين وأذرعها، نحو ما يعرف بـ«ما بعد الإسلام السياسي»، أي إعادة إنتاج الحركة نفسها ومراجعة بعض أفكارها

وأطروحاتها المتشددة، على غرار ما يعرف اصطلاحاً بـ«مراجعات الجماعة الإسلامية» في مصر خلال فترة تسعينيات القرن الماضي، بعدما كانت تراهن على الوصول إلى السلطة من خلال ممارسة العنف. كذلك يرجح البعض وإن كان مستبعداً جراء الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، احتمال بقاء تلك الحركات لا سيما الأقل عنفاً والأكثر قابلية للإصلاح في المشهد وإن بـ«صورة متوارية» عبر «تسوية» مع السلطات الحاكمة، إلا أن مثل هذا السيناريو يعتمد على تقبل الحركات الإسلامية «الحضور المشروط والمحدود ضمن سياقات يعاد فيها تعريف العلاقة بين الدين والسياسة».

هذا ما فعلته الحروب

في بؤر الصراعات العربية

توفيق الشنواح

في اليمن وسوريا والسودان وغزة... قصة الصراعات والتعافي المستحيل

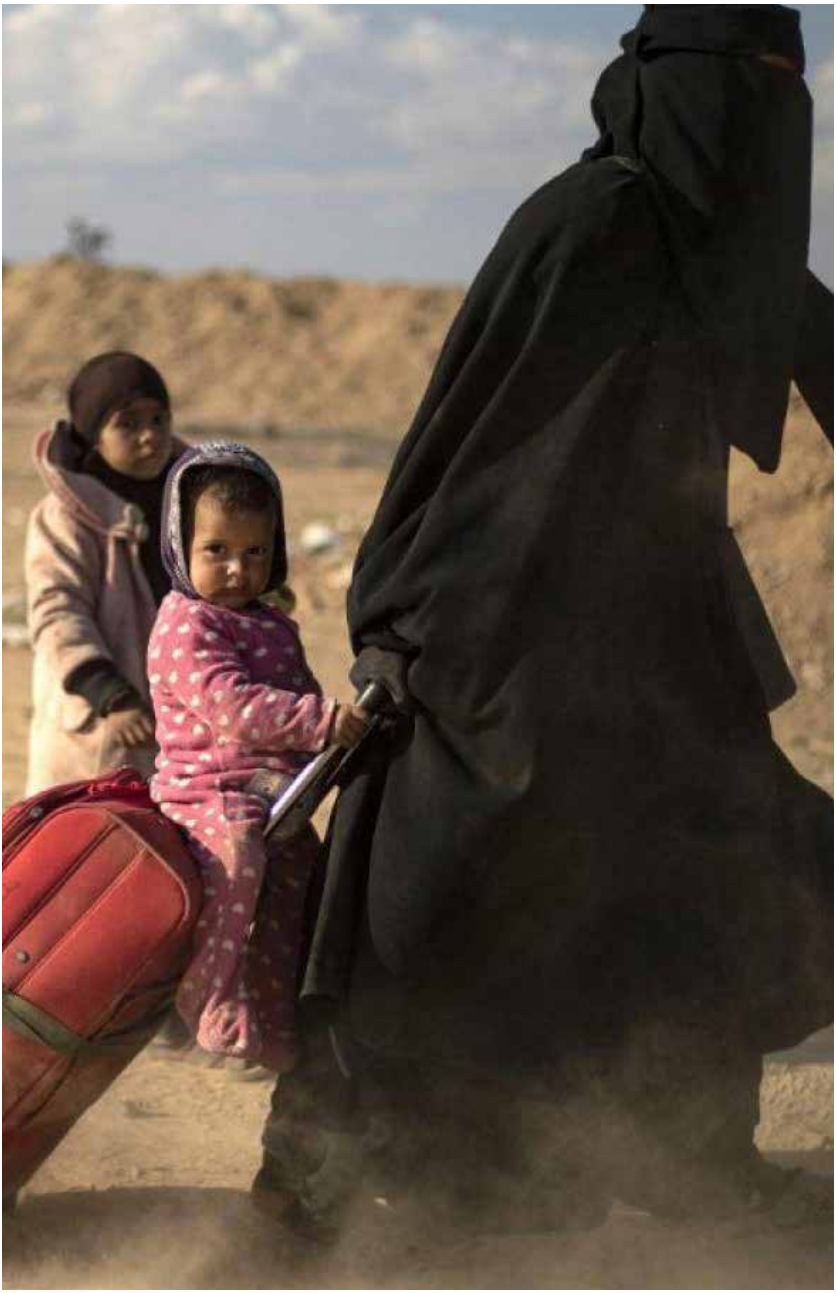

خلال ربع القرن الماضي، اشتعلت المنطقة العربية بحروب متزامنة ومعقدة تداخل فيها المطلب الأهلي ببعد النفوذ الدولي، مما عقد طبيعة الصراع وخلف تركة ثقيلة في جردة النتائج اليومية والمستقبل المجهول.

ولأن للحرب قناعاتها التي تفرضها بسطوة من نار توشم بها خرائط البلدان، وتترك آثار آلياتها في وجوه الناس وتراب الشواطئ والحدود، شهدت كل من سوريا واليمن والسودان تداعيات دامية أدخلتها نفقاً مظلماً لا يعلم لمداه منتهى نتيجة لما عرف حينها بأحداث «الربيع العربي» عام 2011 وما أعقب «أحلام التغيير» من كوابيس الدماء والدمار، بعدما تحولت جموع المتدافعين من مشروع «إسقاط النظام» إلى صراع أهلي راح ينهش جسد الدولة الهشة واتخذ أبعاداً دولية ضمن سباق النفوذ الجيوسياسي، لا تزال اعتمالاته ماثلة باستثناء حال التعافي التي تشهدها سوريا اليوم بعيد سقوط نظام الأسد في ديسمبر (كانون الأول) 2024 الذي طوى عهد واحدة من أعنف الحروب وأشدها وحشية، لتضيف مأساة غزة قبل عامين، صوراً أخرى إلى مشهد الواقع العربي المعقد بروزنامة الأزمات والأولويات وترفع منسوب التوقعات باتساع الصراع العربي- الإسرائيلي.

وباستثناء غزة، تشابهت في هذه الدول عوامل الصراع كما تشابهت مآلاته التي بدأت بدعاوى إسقاط النظام لتحل آلة الحرب الخشنة مكان المطالب السلمية الناعمة، فارضة لنفسها واقعاً مغايراً أخذ بالتطور والاتساع وكان التعصب الطائفي والفرز اللاوطني من أبرز مؤججات أواره، ناهيك عن عوامل أخرى كالتدخل الخارجي الذي تعامل مع هذه الملفات من منطلق المصلحة الدولية من دون فرض مقاربات موضوعية توقف نزف الدماء وتضع حداً لهدر المقدرات.

ولأن «السلام أصعب من الحرب»، أدت هذه المعارك، وفقاً لمقتضيات السياسة ولاعبيها، إلى تأزم الواقع العربي وتعقيد ومراكمة الإشكالات في فاتورة مستقبل صراع النفوذ، فمصالح اللاعبين الدوليين التي تتقاطع في ملف ما، تختلف في آخر، لينسحب الأمر على باقي القضايا، بالتالي تعقيد الرؤيا المشتركة للأزمات وترحيلها.

ثابت ومشترك

في اليمن وسوريا كما هي الحال في لبنان سابقاً وقبله العراق، تحولت الثورة إلى حروب متعددة الأوجه، متباينة الأهداف، وعلى غير ما كان متوقعاً أخذ الطابع الطائفي والتحشيد العرقي يضفي بصبغته وجه الصراع وبث في روافده وقود التعصب المتطرف، كشفت عن أهواله للعالم تلك الصور الموثقة للمقابر الجماعية والمعتقلات الرهيبة، فيما دخل السودان مرحلة الانهيار مع عودة الحرب الأهلية منتصف أبريل (نيسان) عام 2023 واقتتال فصيلي القوات المسلحة ممثلة بالجيش الرسمي وقوات «الدعم السريع»، الموازية له، كنتيجة لحال العداء الدفين الذي بينت جزءاً منه تلك الصور المريعة الواردة أخيراً من مدينة الفاشر في ولاية دارفور، كاشفة عن مستوى الانتقام الذي كان المدنيون في مقدمة ضحاياه وبلغت حد تعرضهم لتصفيات جماعية روعت العالم.

وتلتقي الحرب اليمنية والسورية في مشتركات عدة من بينها التأثر بعاصفة «الربيع العربي» ودعوات إسقاط منظومة الحكم التي ضاق بها الناس ذرعاً عقب عقود في السلطة، وانزلاق الثورات السلمية الى قتال دام بعدما واجهت آلة القمع وكانت التدخلات الخارجية وفق البعد الجيوسياسي والنفوذ السياسي لكل طرف من أبرز معززات استمراره بحسب ظروف كل بلد وطبيعته.

وعلى رغم أن علاقة الطوائف والمذاهب ذابت في وعاء التعايش التاريخي المشترك في تلك البلدان، فإن التدخلات الدولية كما هي الحال في إيران، شكلت العامل المشترك الثابت في صميم النفوذ المؤجج عبر إنشاء ورعاية أذرع متقدمة تابعة لها في كل من اليمن وسوريا كشفت الأحداث عن تبعيتها المطلقة خدمة لنظام طهران وفق مستوى مرسوم لكل مرحلة.

وفي اليمن مثل انقلاب الحوثي التجلي الأكبر لحال انهيار الدولة المتتابع الذي بدأ باحتجاجات أطاحت بعلي عبدالله صالح (1942 - 2017) وفق «المبادرة الخليجية» في الـ23 من نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2011، واضعة خريطة طريق لمرحلة انتقالية يقودها نائبه، عبد ربه منصور هادي الذي تولى السلطة في فبراير (شباط) عام 2012، كأول رئيس جنوبي يحكم البلاد.

وفي لحظة انشغال القوى السياسية اليمنية بالصراع على تركة الزعيم الذي حكم لأطول فترة في تاريخ البلاد (33 عاماً)، كانت الميليشيات الآتية من الهضبة الشمالية وعمقها الفكري والبشري التاريخي في محافظة صعدة (شمال) تحث الخطى للتقدم والانتشار بعناصر انتحارية بتنسيق مسبق مع فئات سلالية موالية لها في المجتمع بشرت بعودة «آل بيت النبي» للحكم و «تحرير القدس»، وفقاً لمبدأ «الولاية والاصطفاء» و«الحق الإلهي في الحكم»، سعياً إلى «السيطرة على البلاد وتكريس التجربة الإيرانية في اليمن»، وفقاً للرئيس هادي الذي واجه الانقلاب الحوثي بلا حيلة وبلا نفوذ في القوات المسلحة.

فالقيادات التاريخية للبلاد سياسية وقبلية تحكم قبضتها على مفاصل الجيش والسلطة، فيما وجهت الاتهامات للرئيس السابق صالح بدعم الحوثيين وتسليمهم معسكرات «الحرس الجمهوري»، ذراعه العسكرية الأقوى طوال فترة حكمه، وهو اتهام لم يكُن صالح يستنكف تفنيده أو نفيه.

وعام 2012 حذر هادي من «مخطط إيراني للسيطرة على مضيق باب المندب» بواسطة ميليشيات الحوثي ويتردد أنه طرح مخاوفه على عدد من القادة العرب والرئيس الأميركي باراك أوباما وقال خلال لقاء متلفز «من يسيطر على باب المندب لا يحتاج إلى برنامج نووي»، في إشارة إلى المساعي الإيرانية.

ووفق واقع الحال سعى الجنرال هادي المتخرج في أكاديمية «ساندهيرست» العسكرية الملكية البريطانية عام 1966، إلى إيجاد إسناد دولي لبلاده أمام المساعي الحوثية الحثيثة للتوسع كذراع إيرانية مغروسة في المنطقة باتت تنشط عسكرياً بمحاذاة الحدود السعودية بعدما وجد نفسه على رأس دولة شبه مفلسة يتهددها الانقسام والتفكك، وجيش لا يدين له بالولاء، فعلي صالح و«الإخوان المسلمون»، الحلفاء السابقون وأعداء اليوم، يتقاسمون النفوذ التاريخي في البلاد ولا ينصاعون إلا بما يخدم مصالحهم.

وكانت تحذيراته تتواتر مع كل شحنة أسلحة تضبطها قوات خفر السواحل في طريقها للحوثيين، إضافة إلى ما ذكر حينها عن وثائق وجدت في المستشفى الإيراني بصنعاء تكشف عن مستور مخطط السيطرة الذي تحقق لاحقاً بعد

أن انشغلت القوى السياسية بصراعات الإزاحة الأخيرة وسعي كل منها إلى استمالة القوة الحوثية الصاعدة لمصلحتها، ناهيك عن المشكلات التاريخية المتراكمة عبر عقود من الأزمات وفي مقدمتها جنوب البلاد الذي بات يرفع مطالب «استعادة الدولة» التي دخلت في وحدة مع الشمال عام 1990.

ودفع التدخل الإيراني الداعم للانقلاب الحوثي في سبتمبر (أيلول) عام 2014 إلى إشعال فتيل الحرب عندما وجد اليمنيون أنفسهم في مواجهة حتمية مع جماعة أصولية تنتهج كل وسيلة لتكريس فرض نهجها الطائفي الطاغي بأدوات العنف والترغيب، لتنطلق عمليات عسكرية جوية من ائتلاف مكون من دول عربية عدو عرف بـ«التحالف العربي» بقيادة السعودية استجابة لطلب من هادي (حكم ما بين أعوام 2012 و2022) بدأت بتنفيذ ضربات جوية على الحوثيين في الـ25 من مارس (آذار) 2015 تحت مسمى عملية «عاصفة الحزم» وتساند «المقاومة الشعبية» التي بدأت تتشكل للتو من جموع الشعب اليمني الذين واجهوا الحوثيين بسلاحهم الشخصي البسيط ومثلوا النواة الأولى لإنشاء فصائل عسكرية موالية للحكومة الشرعية.

وعقب أكثر من 11 عاماً من الاقتتال استعادت الشرعية أجزاء واسعة من المناطق بما فيها عدن الساحلية التي اتخذتها عاصمة موقتة للبلاد لحين استعادة صنعاء التي يحكم الحوثيون قبضتهم عليها ومعها عدد من المحافظات الشمالية.

وبموازاة الصراع الداخلي، استهدفت الميليشيات الحوثية عبر الصواريخ والطائرات المسيّرة منشآت استراتيجية في السعودية والإمارات، بما فيها مطارات وحقول نفط وأهداف مدنية.

و في المجمل يواجه اليمن مرحلة معقدة في ظل سلسلة من التحولات التي فرضها الانقسام السياسي والجغرافي والاقتصادي بين سلطتي الحكومة الشرعية في العاصمة الموقتة عدن والحوثي في العاصمة صنعاء، وحاول الأخير تكريس هيمنته كسلطة أمر واقع وتعزيز مفهوم الولاية الدينية وفق نهج الاصطفاء عبر سلسلة من الإجراءات من بينها إقامة اقتصاد موازٍ والسيطرة على التعليم والإعلام والقضاء من خلال استمرار تبعيته لطهران كأداة بيدها

في معادلة الردع الإقليمي، فيما تحاول الشرعية استعادة ثقة الشعب والدعم الإقليمي والدولي.

ولعل أكثر الإشكالات التي تتهدد استقرار البلاد إقحامها في معادلة الحرب التي شهدتها غزة من خلال السلوك الحوثي في البحر الأحمر بشن غارات تستهدف سفن التجارة الدولية وبعض الصواريخ غير المؤثرة التي تطلق من الأراضي اليمنية وتتبناها الجماعة «نصرة لفلسطين»، فيما يراها مراقبون مناورات إيرانية ضد تل أبيب وتعريض البلاد لضربات انتقامية إسرائيلية عملت على إخراج مطار صنعاء وميناء الحديدة من الخدمة ودمرت عدداً من المواقع والمنشآت الحيوية المهمة.

التركة الأثقل

يلتقي اليمن وسوريا في إشكال تركة الصراع ونتائجه التي فرضت واقعاً جديداً له ما بعده وفي مقدمها الفصائل المسلحة، ولعل أبرز التحديات أمام مهمة اليمنيين والسوريين استعادة دولتيهما، حال الانقسام الحاد التي أفرزتها دورات العنف وباتت تهدد بمزيد من التشظي والانقسام بعد أن أنتجت المقاومة للمشروع الإيراني في البلدين فصائل مسلحة أضحى كل واحد منها يحكم قبضته على المنطقة التي سيطر عليها كما في اليمن الذي على رغم التقاء القوى الفاعلة على مبدأ العداء المشترك للحوثي، فإنها لا تزال تتصارع بينياً استناداً إلى خلفياتها السياسية التي لم تفلح فكرة السلطة الائتلافية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي في احتوائه. والحال ذاتها في سوريا التي مع زوال النظام «الأسدي»، بقي مستقبل الفصائل المسلحة كابوساً مؤرقاً على مستقبل البلاد وسلمها الأهلي ونهجها السياسي الوطني حذر منه قادة وخبراء سوريين على نحو متواتر، خصوصاً القوى التي يراد لها أن تحل محل مؤسسة الجيش النظامي السابق.

ومنذ عام 2022 يعيش اليمن حال لا حرب ولا سلم بفعل تهدئة أممية وتفاهمات دولية غير معلنة، أنتجت سلسلة طويلة من التعقيدات كانت «المأساة الإنسانية الأسوأ على مستوى العالم» وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة العنوان الأبرز لكارثة الصراع. وحتى نهاية عام 2021، بلغ عدد الضحايا نحو

377 ألفاً، بحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قال إن طفلاً يمنياً دون سن الخامسة يموت كل تسع دقائق، فيما لا يزال نحو 10 ملايين طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. ونزح نحو 4.5 مليون شخص، أي ما يعادل 14 في المئة من السكان وفقاً لتقديرات حديثة من الأمم المتحدة و«يونيسيف».

لكن الكاتب في «اندبندنت عربية» حسن فحص رأى أن ضعف إيران الفاعل الأكبر في تأجيج الصراع، وسعيها إلى الاستثمار في الموقف السعودي الداعم للتفاوض والتوصل إلى حلول واضحة في الأزمة النووية، قد يدفعان إلى تسوية.

وبرر ذلك بأن «القيادة الإيرانية باتت تدرك بوضوح أن أي اتفاق أو تفاهم بينها وواشنطن لا يأخذ في الاعتبار المصالح السعودية في الإقليم، سيكون صعباً ولن يساعد في إعادة دمج إيران في محيطها أو يسهم في تعزيز الثقة بها وبطموحاتها في الإقليم، كما خلال عهد أوباما الذي ترك لها الباب مفتوحاً لتوسيع نفوذها ودورها على حساب مصالح دول المنطقة».

صراع النفوذ الأخير

ولم يكُن السودان بعيداً من حال الصراع وتقاسم النفوذ العسكري والسياسي العربي، كواقع القوى المتسيّدة التي ترفض مشاركة الآخر ثم تخلق من داخلها خصماً جديداً للتفرد عقب أعوام من المداراة السياسية والتقاسم بين رأسي القوات المسلحة التي يقودها كل من رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان، وقوات «الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» انتهت بالصدام الدامي الذي لم تفلح معه محاولات الترقيع للتوفيق بين القوتين المتوازيتين داخل الدولة بدءاً من إزاحة الرئيس السابق عمر البشير وتركته التي كوّنها خلال فترة حكمه، مروراً بتشكيل مجلس السيادة الانتقالي وانقلاب الجنرالين المتشاكسين على رئيس الوزراء التكنوقراطي عبدالله حمدوك الذي بدأ السودان يستعيد شيئاً من أنفاسه معه.

وبدأ الطرفان مساعي التفرد المطلق مع اتهامات متبادلة بالضلوع في شبكات مصالح شخصية بمعزل عن مصلحة الشعب السوداني ومصير مستقبله،

ليندلع الاقتتال الأهلي في الـ15 من أبريل (نيسان) عام 2023، معلناً عن واحدة من أعنف الحروب في تاريخ البلاد بدءاً من العاصمة الخرطوم ثم إلى باقي ولايات الجزيرة وسنار وشمال النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق، ثم تراجع نحو ولايات شمال كردفان وغربها وجنوبها وإقليم دارفور، بدأ بهجمات لقوات «الدعم السريع» على مواقع حكومية رئيسة في العاصمة ورد قوات الجيش الرسمي لتدور معارك عنيفة في شوارع الخرطوم في الأسبوع الأول الذي تبادل فيه الطرفان الاتهامات بالخيانة وتلقي دعم خارجي، بالتزامن مع سباقهما للسيطرة على كثير من المواقع الحكومية الرئيسة بما فيها القصر الرئاسي ومطار الخرطوم الدولي والتلفزيون الرسمي ومواقع أخرى، ولكن واقع الحال يؤكد أن المعركة ظلت تراوح أسلوب الشد والجذب من دون رجوح كفة طرف على الآخر، مما ينذر بتفاقم الصراع لأمد أطول.

وداخل مسرح العمليات انقسم ميدان النفوذ، فالغرب دان لـ«حميدتي» والشرق سيطر عليه الجيش وتفوق الأخير عقب استعادة سيطرته على العاصمة الخرطوم وهو التقاسم الذي يعقد المشهد السياسي والمواقف الدولية واقتراحات الحل السياسي.

وفي التاسع من سبتمبر (أيلول) عام 2024، أفادت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بأن قوات «الدعم السريع» حصلت على أسلحة ومعدات عسكرية متقدمة من صنع أجنبي.

وادعى مسؤولون من الولايات المتحدة والدول الأوروبية والأفريقية بأن الإمارات كانت تدعم قوات «الدعم السريع» في الحرب، فيما تقول أبو ظبي أن عمليتها كانت إنسانية بحتة، وبالتزامن تمدد القتال الذي غلبت عليه نزعة الانتقام الشرس من دون الاكتراث بسلامة السكان المدنيين من الخرطوم إلى ولايات الجزيرة وسنار وشمال النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق، ثم تراجع نحو ولايات شمال كردفان وغربها وجنوبها وإقليم دارفور مخلفاً أرقاماً مخيفة في فاتورة الحال الإنساني الآخذ في التعقيد مع فشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التوصل إلى هدنة تسمح بوصول المساعدات الإنسانية للمتضررين بعدما بلغ عدد الضحايا 150 ألف شخص، وفقاً للجنة الإنقاذ الدولية وهو رقم أعلى من الحصيلة المعلنة للأمم المتحدة التي تراوح حول 20 ألف قتيل،

فيما بات أكثر من 25 مليون إنسان بحاجة إلى مساعدة غذائية طارئة، بينهم 18 مليوناً مهددين مباشرة بالجوع الحاد، وفاقم من المأساة انقطاع مناطق كاملة مثل دارفور والجزيرة وغرب كردفان وشرق النيل عن الإغاثة بسبب القتال أو الحصار، فيما يكابد نحو 5 ملايين طفل سوء تغذية قاتل.

ولعل أشد الصور بشاعة تلك التي تدفقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لمشاهد إعدام وتنكيل ميداني ضمن الانتهاكات المنسوبة إلى قوات «الدعم السريع» في حق أهل مدينة الفاشر عقب سقوطها في أيدي عناصرها نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2025، مع تزايد التساؤلات عن مصير مئات الآلاف من سكانها وسط غياب التدخل الدولي الفاعل على رغم تواتر بيانات الإدانة والتنديد للعمليات المستمرة التي تسببت إجمالاً بنزوح أكثر من 10 ملايين نسمة داخلياً في ظل ما يعانيه اقتصاد البلاد، ولا سيما أن لديه أزمات مركبة خلال العقود الماضية، أبرزها العجز منذ انفصال الجنوب عام 2011 بموارده البترولية.

ويخلص المدير التنفيذي لمؤسسة السلام العالمي أليكس دي وال إلى أن ما يشهده السودان اليوم ليس معزولاً عن تاريخ البلاد المرير، فعلى مدى 40 عاماً من دراسته السودان والعمل في هذا البلد، قال «رأيت المذابح والإبادة الجماعية وهي تغدو استراتيجية دورية في ساحة القتال».

وأضاف أن «مقاتلي الميليشيات وضباط الاستخبارات العسكرية الذين أرسلوا إلى جنوب السودان في الثمانينيات لقمع التمردات، ارتكبوا مجازر ضد المدنيين وتسببوا في انتشار المجاعة. وقيل لهؤلاء المقاتلين 'افعلوا ما عليكم فعله ولا تبلغوا عن ذلك'. وقد جرت المذابح والمجاعة في سرية تامة. واضطر المحللون الخارجيون إلى الاعتماد على التقارير الشفوية التي جمعها الصحافيون والعاملون في مجال الإغاثة، ومعظمهم من السودانيين».

ويعتقد بأن المأساة المتجددة في البلاد لا يمكن أن تنقضي من دون تدخل البيت الأبيض «فمهما كانت الحرب والمجاعة الناتجة منها في السودان اليوم مروعة، فإنها لا تزال تنطوي على احتمال أن تتدهور أكثر فأكثر».

من درعا إلى كل الشام

لم يعلم صغار مدينة درعا (جنوب سوريا) أن كلمات كتبوها على جدران مدرستهم في مارس عام 2011 ستغير وجه تاريخ بلادهم وستعلن فصلاً دامياً بعد أن أرسلت حروفها مطالب سلمية إلى نظام الرئيس بشار الأسد تنادي بالديمقراطية والحريات، كانت بالنسبة إلى النظام تعدياً على الخطوط الحمراء التي ضاق بها الناس ذرعاً، لتتصاعد ردود الفعل المتبادلة وتواجه تلك الاحتجاجات بالقمع المميت. وأدت هذه الاستجابة العنيفة إلى توسع الغليان الشعبي الى حمص وحماة فدمشق.

وكانت شرارات الغضب تتطاير وتكبر كلما فتح الأمن نار القمع، لتتحول المطالب البسيطة إلى مطالب بإسقاط نظام بشار الأسد برمته بالتزامن مع تشكيل مجموعات مسلحة كونها منشقون عن الجيش، أبرزها ما سمي «الجيش السوري الحر» الذي أعلن عزمه مواجهة النظام والسعي إلى إسقاطه بالقوة والدفاع عن تظاهرات الشارع.

وأخذت صور الانفلات تتكشف في كنف المشهد المشتعل ومعه انزلقت حاضرة الشام إلى حرب أهلية دامية جرحت خدها المتورد وتسببت بأبشع الحروب وحشية في القرن الـ21 بالنظر إلى لجوء النظام للعنف القاتل وبصورة عشوائية طاول المدنيين ومن أشدها بشاعة الإغارات التي تقذف على السكان في ما عرف بـ«البراميل المتفجرة» والتصفيات الجماعية الميدانية ومحاكم التفتيش العنيفة والمعتقلات الرهيبة ومن بينها سجن صيدنايا سيئ الصيت.

وشمل الصراع تدخلات إقليمية ودولية مباشرة زادت من تعقيد الأزمة ودمويتها، فسارعت إيران من خلال «حزب الله» اللبناني إلى تزويد حليفها الأسد بالدعم الكامل من خلال فرق الميليشيات المقاتلة التي بلغ قوامها البشري نحو 100 ألف مقاتل وفقاً للأمين العام للحزب الراحل حسن نصرالله، فضلاً عن الدعم المسلح واللوجستي المتواصل، إضافة إلى روسيا التي بدأت تدخلها في سبتمبر (أيلول) عام 2015 بالسيطرة على الأجواء السورية بمقاتلات الـ«سوخوي-25» ومثيلاتها مزودة بأنظمة دفاع جوي، بينما تشكل في جانب المعارضة تحالف فضفاض يضم خليطاً من جماعات المعارضة المسلحة الجيش السوري الحر

في طليعتها، إضافة إلى جماعات سلفية جهادية مثل «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش» و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) ذات الغالبية الكردية.

وأخذت أذرع التدخل الدولي بالتغول تارة بالمشاركة العسكرية المباشرة، وتارة بتقديم الدعم للفصائل المسلحة، وبمرور الوقت أخذ كل فصيل يتبنى رؤيته الخاصة وفق خلفياته الأيديولوجية والسياسية التي استند إليها، وتخلت بعض الفصائل عن توجهاتها المعتدلة مثل «جبهة النصرة».

وكلما علت أصوات المدفعية، تلاشى الحديث عن إصلاح منظومة الحكم وبناء سوريا وتمايز صوت الغلبة المسلحة برؤى إسلامية متشددة كل منها يجر مناطق سوريا في جهة.

في المقابل شدد نظام بشار الأسد من وطأة القمع الجماعي ووثقت فرق التقصي التابعة للأمم المتحدة استخدام قواته التي تصفها المعارضة بـ«الشبيحة» وتعني الأفراد أو العصابات الخارجة عن القانون، لأسلحة كيماوية من بينها غاز السارين في الهجمات التي خلفت خسائر في الأرواح وأدت إلى إثارة رد فعل دولي، ولا سيما تلك التي وقعت في الغوطة عام 2013، وفي أغسطس (آب) 2016 ألقى تقرير سري صادر عن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية باللائمة صراحة على الجيش السوري لبشار الأسد لإلقائه الأسلحة الكيماوية (قنابل الكلور) على مدينتي تلمنس في أبريل (نيسان) 2014، وسرمين في مارس (آذار) 2015، وتنظيم «داعش» لاستخدام غاز الخردل في بلدة مارع في أغسطس 2015.

وقدرت الأمم المتحدة عدد ضحايا الحرب الأهلية بنحو 600 ألف شخص نصفهم من المدنيين بينهم عشرات آلاف القتلى من الأطفال والنساء.

كما تسببت الحرب في موجة نزوح قسري لملايين السكان هاموا في بقاع العالم إلى مصائر مجهولة بعضهم تقطعت به السبل وخذلته رحلة الفرصة الأخيرة عن الوصول إلى بر الأمان المنتظر بعيداً من نار الحرب، وقدر عددهم بنحو 13.5 مليون شخص توزعوا بين النزوح الداخلي والخارجي في ظروف إنسانية صعبة.

وأخيراً قدر لهذا البلد أن يستعيد شيئاً من أنفاسه المقطوعة في ديسمبر عام 2024، على وقع التقدم الحثيث لقوات المعارضة السورية وبآلية مفاجئة ومتسارعة عندما لم يجد الرئيس الأسد بداً من الهرب إلى حليفته موسكو، والوصول إلى دمشق والإعلان عن سقوط نظامه الذي طوى صفحة العامل الرئيس في استمرار الصراع وتشكيل حكومة جديدة خلال فترة لمع فيها نجم قائد المعارضة الشاب أحمد الشرع الذي انتقل إلى منصب الرئاسة بطريقة أثارت انتباه العالم بالنظر إلى خلفيته الفكرية والقتالية، مع بقاء الصراع وبوادره في مناطق مختلفة تنتشر فيها جيوب وثكنات فصائل مسلحة تدين بالولاء للخارج، لا تزال تشكل عوامل قلق كبيرة على مستقبل البلاد في مقدمتها القوات الموالية لتركيا التي ضلعت بصورة كبيرة في تلك التطورات، وهي معطيات تطرح تساؤلات عدة حول مصير بلاد الشام وشكل الدولة المستقبلي، ناهيك عن الضغوط الإسرائيلية التي هدأت عقب سلسلة محادثات مباشرة مع الإدارة السورية الجديدة التي تواجه أيضاً تحديات اقتصادية هائلة.

غزة... الإبادة الأعنف

وفي الحرب المدمرة التي شهدتها غزة خلال العامين الماضيين، عادت القضية الفلسطينية لواجهة الأحداث بعد حال من مساعي التهدئة على أمل التوصل إلى إبرام اتفاقات أمنية وسياسية تقرب الطريق نحو إقامة علاقات إسرائيلية- عربية مقابل اعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 برعاية أميركية، لتأتي عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023 التي شنتها حركة «حماس»، معلنة عن فصل جديد في مشهد الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، امتدت تداعياته إلى خارج القطاع الذي تعرض لإبادة كاملة شملت الإنسان والبنيان وتسببت بجرح عميق إنساني تفاعل لأجله العالم بأسره كأزمة مستمرة في الشرق الأوسط.

تفاجأ العالم في ذلك اليوم بالهجوم الأكثر إيلاماً لإسرائيل بالنظر إلى حجم الاختراق وعدد القتلى والأسرى، عندما استطاع مسلحو «حماس» اختراق الحاجز بين غزة وإسرائيل وسيطروا على سلسلة من المواقع العسكرية قتلوا خلالها قرابة 1195 إسرائيلياً وأجنبياً بينهم 797 مدنياً وأسروا نحو 251 آخرين واقتادوهم إلى مخابئ تتبع «حماس» لترد إسرائيل بهجوم استعاد المستوطنات

التي سيطرت عليها «حماس» قبل أن تعلن عقب مرور 20 يوماً حرباً هستيرية شاملة برية وجوية مع فرض حصار خانق على القطاع في حرب كانت الأكثر دموية بالنسبة إلى الفلسطينيين في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي.

وبينما لم يكف العالم عن التعبير عن قلقه مما يجري وتواتر حديث القادة والزعماء عن أهمية التوصل إلى حل جذري لمشكلة الصراع التاريخي في تلك البقعة الدامية، كانت إسرائيل تتحدث عن هدف معلن تكرس له كل قوتها وهو القضاء على القدرات العسكرية لـ«حماس» واستعادة الأسرى، وفي سبيل ذلك شنت واحدة من أعنف حملات القصف الجوي دموية وتدميراً في التاريخ الحديث، وكانت مقاتلات «أف-35» تمهد الطريق للجيش على الأرض في عملية اجتياح عنيفة، إضافة إلى ما تقذفه دبابات «ميركافا» على مدى الساعة من دون اكتراث بالمدنيين كباراً وصغاراً ليسجل الهجوم سلسلة من المجازر التي صدمت العالم من بينها استهداف مستشفى المعمداني، ودوار النابلسي التي سميت «مجزرة الدقيق» ومخيم تل السلطان، إضافة إلى عملية مقتل الطفلة هند رجب ذات الخمس سنوات وحالات قتل مماثلة لعشرات الأطفال.

ولم تكتف آلة الحرب الإسرائيلية بتدمير ما يعترضها، بل راحت تفرض حصاراً مُشدداً من المنافذ كافة، أدى إلى قطع الضروريات الأساسية من الغذاء والمياه والكهرباء والوقود والأدوية، مما تسبب في تفشي موجات مجاعة مميتة راح ضحيتها عشرات الأطفال وكبار السن، فضلاً عن التدمير الكامل للبنية التحتية والفوقية وانهيار الرعاية الصحية وتفاقم الأزمة الإنسانية. وجرى الإبلاغ عن مقتل نحو 50 ألف فلسطيني غالبيتهم من النساء والأطفال، ووصل عدد الضحايا من النساء إلى أكثر من 12 ألفاً وأكثر من 17 ألف طفل وجرح نحو 114 ألفاً، إضافة إلى أكثر من 10 آلاف آخرين في عداد المفقودين تحت الأنقاض.

وإزاء ذلك أدرجت الأمم المتحدة إسرائيل في القائمة السوداء للدول التي تقتل الأطفال، فضلاً عما كشفته المنظمة عن المأساة التي خلفها نزوح السكان الفلسطينيين في قطاع غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة داخلياً في ظل ظروف إنسانية صعبة للغاية وسط إصرار إسرائيل على دفعهم بالنار والحصار إلى إخلاء شمال غزة للجانب المصري في سيناء، مما رفضته القاهرة بصورة

قاطعة وعدته تهجيراً قسرياً من شأنه أن يرقى إلى جريمة حرب، فيما دعت الأمم المتحدة وعدداً من الدول إلى وقف فوري لإطلاق النار وحملات التطهير العرقي الجماعي للشعب الفلسطيني.

هذا الواقع المريع خلف تداعيات دولية كبيرة عبرت عنها صور الاحتجاجات الغاضبة التي اجتاحت العالم، مطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. أما على الصعيد الإجرائي الدولي، فبدأت جنوب أفريقيا في ديسمبر عام 2023، بإجراءات أمام محكمة العدل الدولية تتهم فيها إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة.

وصرّح ساسة وخبراء ومنظمات حقوق الإنسان بأن إسرائيل و«حماس» ارتكبتا جرائم حرب، واصفين الأحداث في غزة بـ«إبادة جماعية»، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق قادة إسرائيل منهم بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت والقائد في «حماس» محمد الضيف.

ولم يكُن في حسبان المتابعين التنبؤ بمدى تداعيات هذا الحدث، ليطاول المنطقة والعالم بأسره على المستويات السياسية والقانونية والاقتصادية، مع تباين عربي ودولي في الموقف من «حماس» التي تتهم بتنفيذ أجندة تخدم كيانها السياسي وداعميها من دون اكتراث بفارق القوة الهائل مع إسرائيل وتعريض الأبرياء الفلسطينيين للقتل وتأزيم الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للقضية.

وكانت الاتهامات تتجه نحو إيران التي تتحدث علانية عن تقديم الدعم المسلح لـ«حماس» في إطار ما اعتبره مراقبون مساعي إيرانية لاستخدام ملف غزة و«القدس» كورقة سياسية لمصلحة مفاوضاتها مع الغرب، قبل أن ترتد تداعيات تلك الأحداث بصورة عميقة على طهران التي تعرضت لموجة قصف إسرائيلي بدأت في الـ13 من يونيو (حزيران) 2025 بضربات جوية واسعة النطاق وغير مسبوقة شملت أهدافاً عسكرية ونووية وقادة عسكريين وعلماء نوويين أتبعته الولايات المتحدة فجر الـ 22 من الشهر ذاته بتدمير مفاعلاتها النووية ضمن عملية عسكرية سمتها «مطرقة منتصف الليل» واستهدفت منشأة فوردو لتخصيب اليورانيوم ومنشأتي نطنز وأصفهان بالتنسيق مع إسرائيل.

وفي جانب هذه التداعيات، امتدت الحرب الإسرائيلية في المنطقة لتشمل لبنان وسوريا والعراق واليمن وإيران وقطر في إطار مساعيها لتفكيك «محور المقاومة» الإيراني المكون من أذرع ميليشياوية تابعة لطهران ظلت لأعوام تستثمر كثيراً من الموارد لتسليحها وتدريبها وتقدمها كمنقذ للأمة تحت ظل حكم «المرشد الأعلى» علي خامنئي.

وظل المحور يتلوى من الألم في تلك البلدان قبل أن تأتي الضربة القاصمة ممثلة بسقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024 الذي عده مراقبون الضربة المميتة لإيران للأهمية التي يمثلها كممر بين لبنان وسوريا وباقي الأذرع في العراق واليمن.

لكن مع ذلك ترى مجلة «فورين فيرز» الأميركية أن واشنطن أصبحت تمتلك «فرصة نادرة لإعادة تشكيل أمن الشرق الأوسط بفضل إضعاف القدرات العسكرية لإيران ووكلائها وتمكين الشركاء الخليجيين، على رغم استياء دول الخليج من إسرائيل».

ورجحت تبعاً لذلك أنه يمكن لأميركا وحلفائها، بالاستناد إلى الضمانات الأمنية، أن تضفي الطابع الرسمي على اتفاقات دفاعية متعددة الأطراف بين دول الخليج (وربما إسرائيل)، أو توسع نطاق «اتفاقات أبراهام» لتشمل الاستثمار والتكامل الاقتصادي.

وتأتي هذه الفرصة في نظر المجلة بعد فترات سابقة (1974 و1991) أتيحت فيها لواشنطن قيادة تحالفات لهزيمة مسببي النزاعات، لكن حكومات المنطقة فشلت في ترسيخ سلام دائم، «لذا، يجب على واشنطن وشركائها اليوم محاولة تجنب تكرار تلك الإخفاقات وتحويل الاستقرار الحالي إلى وضع طبيعي جديد ومستدام».

وفي جانب هذه التداعيات، امتدت الحرب الإسرائيلية في المنطقة لتشمل لبنان وسوريا والعراق واليمن وإيران وقطر في إطار مساعيها لتفكيك «محور المقاومة» الإيراني المكون من أذرع ميليشياوية تابعة لطهران ظلت لأعوام تستثمر كثيراً من الموارد لتسليحها وتدريبها وتقدمها كمنقذ للأمة تحت ظل حكم «المرشد الأعلى» علي خامنئي.

وظل المحور يتلوى من الألم في تلك البلدان قبل أن تأتي الضربة القاصمة ممثلة بسقوط نظام بشار الأسد في سوريا عام 2024 الذي عده مراقبون الضربة المميتة لإيران للأهمية التي يمثلها كممر بين لبنان وسوريا وباقي الأذرع في العراق واليمن.

لكن مع ذلك ترى مجلة «فورين فيرز» الأميركية أن واشنطن أصبحت تمتلك «فرصة نادرة لإعادة تشكيل أمن الشرق الأوسط بفضل إضعاف القدرات العسكرية لإيران ووكلائها وتمكين الشركاء الخليجيين، على رغم استياء دول الخليج من إسرائيل».

ورجحت تبعاً لذلك أنه يمكن لأميركا وحلفائها، بالاستناد إلى الضمانات الأمنية، أن تضفي الطابع الرسمي على اتفاقات دفاعية متعددة الأطراف بين دول الخليج (وربما إسرائيل)، أو توسع نطاق «اتفاقات أبراهام» لتشمل الاستثمار والتكامل الاقتصادي.

وتأتي هذه الفرصة في نظر المجلة بعد فترات سابقة (1974 و1991) أتيحت فيها لواشنطن قيادة تحالفات لهزيمة مسببي النزاعات، لكن حكومات المنطقة فشلت في ترسيخ سلام دائم، «لذا، يجب على واشنطن وشركائها اليوم محاولة تجنب تكرار تلك الإخفاقات وتحويل الاستقرار الحالي إلى وضع طبيعي جديد ومستدام».

كيف غيرت الحرب الأوكرانية وجه

النظام الدولي؟

ملخص

قد يُحفّز السلام المنشود في أوكرانيا تغييرات جوهرية في النظام الدولي، لكن مدى هذه التغييرات سيعتمد على شروط اتفاقية السلام، ومستوى التزام الأطراف، وردود فعل الأطراف العالمية الأخرى.

سعيد طانيوس

ذلك العالم الذي يولد من رحم المعركة يتسم بعدم وجود قوة واحدة مهيمنة في غياب قواعد نهائية ثابتة ومتفق عليها

تشكل الحرب الأوكرانية أحد أكبر وأهم الأحداث الرئيسة التي غيرت وجه وسمات النظام العالمي القائم، وأظهرت حجم هشاشته في الربع الأول من القرن الـ21، حيث أدت إلى إعادة التفكير في العلاقات الدولية وموقع الأمم المتحدة وتأثيرها فيها، ومدى دور حلف شمال الأطلسي (ناتو) واشتراكه في حروب بالوكالة تتجاوز حدود القارة الأوروبية، وقد أسفرت عن تشكيل تحالفات جيوسياسية جديدة، وتغيير في العلاقات الاقتصادية العالمية.

كذلك أدت هذه الحرب الأكثر دموية وشمولاً في القارة العجوز منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تفاقم الخلافات الجيوسياسية، وكشفت عن ضعف النظام الدولي القائم على القواعد الغربية والاتفاقيات التي أبرمت بعيد انتهاء الحرب الباردة، وأثارت أيضاً أكبر أزمة هجرة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

الحرب والنظام العالمي

شكّلت الحرب الروسية- الأوكرانية، التي انطلقت شراراتها الأولى عام 2014 وتصاعدت لتنفجر حرباً دموية مباشرة وعنيفة في 24 فبراير (شباط) 2022 بين روسيا وحلفائها من جهة، والغرب الجماعي بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية، حافزاً لتغييرات جذرية في النظام العالمي. فقد سرعت وتيرة التغييرات الهيكلية، وقوّضت أسس النظام الدولي ذي القطب الواحد الأوحد الذي نشأ بعيد انتهاء الحرب الباردة.

نتائج هذه الحرب، أي النصر أو الهزيمة فيها، لا يتحددان بشكل كلاسيكي على غرار الحروب الأخرى بين أية دولتين أخريين في العالم، فالنصر فيها لا يقاس بالمساحة الجغرافية التي يستولي عليها هذا الطرف أو يخسرها الطرف المقابل، بل بمدى قدرة النتائج النهائية لهذه الحرب على فرض الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، يحل محل العالم الذي يهيمن عليه قطب واحد يملي شروطه وقواعده وقيمه واعتباراته الجيوسياسية على كل العالم، بما في ذلك الحلفاء والأصدقاء.

ويمكن إيجاز واختصار الإشارات الأولى للانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب بالظواهر الجيوسياسية التالية التي يزداد بروزها يوماً بعد يوم، على النحو التالي

– ضعف الهيمنة الغربية: كشفت الحرب الدائرة على الأراضي الأوكرانية عن حدود النفوذ الغربي، وعززت التوجهات نحو لا مركزية السلطة والنفوذ الدوليين. ودفعت دول ما يُسمى بالجنوب العالمي، بما فيها الصين والهند، إلى تعزيز مواقعها، مقدمة بديلاً للنظام العالمي المتمركز حول الغرب.

– التقارب المتنامي بين روسيا والصين: لقد عزز الصراع المحتدم بين روسيا والغرب الجماعي على الأراضي الأوكرانية الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين ودفعهما أيضاً إلى التعاون مع دول أخرى في معارضة التحالف عبر الأطلسي، ومنها دول «بريكس» والدول المنضوية في «معاهدة شنغهاي».

– الاستقطاب والمواجهة الأيديولوجية بين ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية الغربية في مواجهة الاستبداد الشرقي، إذ فاقمت هذه الحرب من حدة الصراع الأيديولوجي بين الديمقراطيات الغربية والاستبداد، حيث تصور الولايات المتحدة وحلفاؤها الصراع على أنه دفاع عن القيم الديمقراطية في وجه العدوان الاستبدادي، بينما تروج روسيا وأنصارها لفكرة نظام عالمي «ما بعد هيمنة الغرب».

– أدت الحرب إلى تقسيم المجتمع الدولي إلى مجموعات مختلفة من البلدان التي تدعم أو تعارض تصرفات روسيا، مما أدى إلى توترات عالمية جديدة ونظام دولي منقسم ومشتت.

– في ظل تغير السياسة الأميركية من داعم مطلق لأوكرانيا، إلى وسيط يحاول تلمس وإيجاد حلول وسط تنهي الحرب في أوكرانيا، يفتقر الأوروبيون إلى الثقة بالنفس وموقف مشترك تجاه عديد من القضايا. كذلك هناك نقص في الإيمان بأن أوروبا لا تزال حقاً اتحاداً للقوى العالمية.

- تقارب الجنوب العالمي: على رغم التوجه العام، لا يزال عديد من دول الجنوب العالمي يتخذ موقف المحايد. فهو لا يتفق مع الرؤية الثنائية للغرب، ويركز على تقارب مصالحه الاقتصادية والسياسية، ويحاول الإفلات من نير الإملاءات الغربية.

- اضطراب سلاسل التوريد: تسببت الحرب والعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا في اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، وبخاصة في قطاعي الغذاء والطاقة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الضغوط التضخمية، مما أبطأ تعافي الاقتصاد العالمي من النتائج السلبية لعمليات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا.

- تغييرات هيكلية في النظام المالي: دفعت العقوبات المفروضة على روسيا، بما في ذلك فصلها عن نظام «سويفت» للتحويلات المالية الدولية بين البنوك، عديداً من الدول إلى البحث عن أنظمة دفع بديلة مستقلة عن الولايات المتحدة وأوروبا، فأنشأت روسيا نظام «مير» للمدفوعات. وهذا أضعف وسيُضعف هيمنة الغرب على النظام المالي الدولي.

نظام الأمن الدولي

أدى رد فعل الغرب الجماعي على الحرب الروسية في أوكرانيا إلى إنقاذ حلف شمال الأطلسي (ناتو) من حال الموت السريري التي كان يعاني منها، بحسب وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وإحياء التحالف وتوسيع نطاقه ليشمل فنلندا والسويد. كذلك أدت الحرب إلى إحياء الاهتمام بحلف الأطلسي وتوسيعه واعتباره ركناً أساسياً في حماية القارة العجوز من هجوم روسي مزعوم، مما أدى إلى تغيير المشهد الجيوسياسي في أوروبا. وهذا يُظهر استمرار «غريزة» التوحد والتضامن في أوروبا كلما استشعر الأوروبيون ضرورة مواجهة ما يصفونه تاريخياً ومنذ عهد نابوليون بونابرت بـ«خطر» العدوان الروسي.

هـذا الاسـتهاض الأوروبـي أدى إلـى إعـادة النظـر في النهـج الاسـتراتيجي ليـس لحلـف «الناتـو» وحـده، بـل وللـدول التـي يتشـكل منهـا هـذا التحالـف، فتحـت ذريعـة احتـدام الصـراع في أوكرانيـا، بـدأت هـذه الـدول الاسـتعداد لصراعـات طويلـة الأمـد وواسـعة النطـاق، ورفعـت بـإلحاح مـن الرئيـس الأميركـي دونالـد ترمـب موازناتهـا العسـكرية لتصـل إلـى 5 في المئـة مـن ناتجهـا القومـي في غضـون السـنوات القليلـة المقبلـة، وهـو مـا مـن شـأنه أن يُقـوّض جهـود الحـد مـن الأسـلحة النوويـة، ويُؤجـج المخاوف مـن سـباق تسـلح تقليـدي ونـووي في المسـتقبل المنظـور.

فـخلال قمـة الاتحـاد الأوروبـي الأخيـرة في لنـدن، تعالـت الدعـوات في أوروبـا للدخـول في سـباق تسـلح مـع روسـيا. وأكـد رئيـس وزراء بولنـدا دونالـد توسـك علـى سـبيل المثـال، أن بلاده تبـذل قصـارى جهدهـا لتحقيـق ذلـك، بمـا في ذلـك دراسـة تطبيـق تدريـب عسـكري شـامل. علاوة علـى ذلـك، أكـد التزامـه بضمـان حصـول البـلاد علـى الأسـلحة النوويـة. ووفقـاً لتوسـك، سـتستخدم بولنـدا كل مـا مـن شـأنه تعزيـز قدراتهـا الدفاعيـة.

وأسـفرت الحـرب الدائـرة في أوكرانيـا ليـس فقـط عـن زعزعـة الاسـتقرار في أوروبـا والعالـم مـن خلفهـا، بـل وعـن تقويـض المؤسسـات الدوليـة التـي نشـأت بعيـد انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة. وقـد أثـارت هـذه الحـرب تسـاؤلات حـول فعاليـة المنظمـات الدوليـة، بمـا فيهـا الأمـم المتحـدة، في ضمـان السـلام والأمـن. وكشـفت الأصـوات المتباينـة في الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة عـن انقسـامات عميقـة داخـل المجتمـع الدولـي.

علاوة علـى ذلـك، أثـار الهجـوم علـى أوكرانيـا تسـاؤلات حـول شـرعية المعاهـدات الدوليـة مثـل «مذكـرة بودابسـت» و«اتفاقيـات مينسـك» ومـدى الالتـزام بهـا، ممـا اسـتلزم مراجعـة الإطـار القانونـي الحالـي والمعاهـدات الدوليـة، لا سـيما بعـد اعتـراف المستشـارة الألمانيـة السـابقة أنجيـلا ميـركل والرئيـس الفرنسـي السـابق فرانسـوا هولانـد، بـأن رعايتهمـا لـ«اتفاقيـات مينسـك» كان هدفهـا منـح أوكرانيـا الوقـت الـكافي للتسـلح والاسـتعداد لخـوض غمـار الحـرب مـع روسـيا.

وخلق الصراع بين روسيا والغرب الجماعي في أوكرانيا، فترة انتقالية اتسمت بتزايد زعزعة الاستقرار الدولي وعدم القدرة على التنبؤ بمسارات الأحداث. لذلك تهيمن على جنين هذا العالم المتعدد الأقطاب الذي يولد من رحم هذه الحرب، سمة عدم وجود قوة واحدة مهيمنة، ويترافق ذلك مع غياب قواعد نهائية ثابتة ومتفق عليها عموماً.

الموقف الحالي للاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة فرض عقوبات على روسيا، وقد أقر للتو الحزمة الـ19 من العقوبات ضد موسكو. علاوة على ذلك، أصبحت الدول الأوروبية مهتمة بإنشاء اتحاد طاقة مشترك لمواجهة روسيا. ويعتقد معظم قادة أوروبا الحاليين أن روسيا لا تزال تُمثل «مشكلة أوروبا الاستراتيجية». ويعتبرون أن فلاديمير بوتين لا يسعى فقط إلى استعادة الأراضي السوفياتية أو أراضي الإمبراطورية الروسية الغابرة، بل يجهد لإضعاف الاتحاد الأوروبي عمداً.

الواقع اليوم هو أن موسكو لا تُراجع ولا تخفف مطالبها المتمثلة برفض انضمام أوكرانيا لـ«الناتو» ونزع سلاحها والقضاء على النزعات الفاشية والنازية فيها والاعتراف باللغة الروسية كلغة ثانية لمواطنيها. وفي مقابل ذلك، تخلت الولايات المتحدة تحت رئاسة ترمب عن قيادة المواجهة مع موسكو، وأوروبا أضعف من أن تُوقف بوتين. لكن الأخير، مهما أجبر كييف على التوقيع فلن يُحقق أوكرانيا «صديقة». تكتيكياً، قد ينتصر كلا الجانبين، لكن استراتيجياً لا يمكن أن يكون هناك فائزون.

العواقب الإنسانية

أسفرت الحرب عن أزمة هجرة وتهجير، وأدت إلى أكبر تدفق للاجئين إلى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، مما فرض عبئاً كبيراً على الدول المضيفة واستلزم جهوداً إنسانية منسقة. وتزامن تدفق اللاجئين مع زعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، إذ أدت الحرب إلى تعطيل سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما تسبب في موجة تضخم عالمي وعدم استقرار الاقتصادي.

لقد خلقت الحرب في أوكرانيا أزمة طاقة في البلدان الأوروبية جعلت السكان والمصانع يشعرون بها ويتحسسون نتائجها المضنية، خصوصاً في فصل الشتاء البارد نسبياً، وهذا ما دفع غالبية البلدان الأوروبية لإعادة توجيه أسواق الطاقة، وأجبرها على بذل الجهود لتقليص اعتمادها على الطاقة الروسية، مما أدى إلى بحث هذه البلدان عن موردين جدد بغية إحداث تغيير جذري ملموس بأسواق الطاقة العالمية.

أصبحت أوكرانيا بسبب الحرب الدائرة على أراضيها بين روسيا والغرب الجماعي بالوكالة، نقطة جيوسياسية مهمة، إذ يمكن أن تحدد نتائج الحرب وما ستسفر عنه من تغييرات التطور المستقبلي للنظام العالمي الذي يمكن أن يولد من أتونها.

فدور أوكرانيا في ضمان الأمن الدولي أصبح مركزياً بالنسبة إلى أوروبا، إذ تلعب أوكرانيا دوراً رئيساً في ضمان الأمن في أوروبا، حيث إن قتالها ضد الجيش الروسي لا يحمي سيادتها فحسب، بل والنظام الدولي والأوروبي أيضاً، بحسب ما أعلن عدد من القادة الأوروبيين مراراً وتكراراً.

لقد أثارت القمة بين دونالد ترمب وفلاديمير بوتين في ألاسكا خلال أغسطس 2025، والاجتماع الذي تلاها بين الرئيس الأميركي وقادة أوروبيين في واشنطن من بينهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، موجة أمل جديدة في إنهاء سريع للحرب الروسية- الأوكرانية. وللمرة الأولى منذ سنوات بدأ الطرفان مناقشة المعايير العملية للتسوية، لكن التطورات الميدانية المتلاحقة وتصلب المواقف ذهب ببصيص الأمل هذا أدراج الرياح وجعله أثراً بعد عين.

كان بعض القادة الأوروبيين يعلّقون آمالاً جديدة على القمة الموعودة التي كان من المفترض أن تنعقد بين ترمب وبوتين في بودابست خلال نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، لكن الرئيس الأميركي تراجع عن المشاركة في هذه القمة تحت حجة أنه «تكوّن لدي انطباع بأننا لن نصل إلى الهدف المرجو» .

وبموازاة هذا التراجع عن المشاركة في قمة بودابست وإلغائها، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية عن فرض مزيد من العقوبات على قطاع الطاقة الروسي مستهدفاً شركتي «لوك أويل» و«روسنفت». وقال الرئيس الأميركي إنه يأمل بألا تستمر العقوبات الجديدة التي فرضتها بلاده ضد روسيا لفترة طويلة. مضيفاً «شعرت أن الوقت قد حان لفرض العقوبات، وقد انتظرنا طويلاً». ومع ذلك أفاد في تصريحاته بأنه «ما زال يشعر بأن بوتين مستعد للسلام».

في الواقع، لم يتغير كثير في آفاق المفاوضات على المدى الطويل. فبينما يحق للمشاركين ادعاء تحقيق بعض النجاحات التكتيكية، إلا أن الخسائر الاستراتيجية ما زالت تلوح في الأفق حتى إشعار آخر.

من ألاسكا إلى واشنطن

أظهرت القمة غير المتوقعة التي انعقدت في ألاسكا أنه لا روسيا ولا الولايات المتحدة مستعدتان للوصول إلى مستوى جديد من المواجهة. وقد أقر ترمب نفسه بأنه لا يعتقد أن العقوبات ستجبر موسكو على إنهاء حرب لا يريد أن يرثها. من جانبه، حاول بوتين الحفاظ على التواصل مع ترمب، لأنه الزعيم الغربي الوحيد الذي يعتقد أن من الممكن الحوار معه.

صحيح أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق واضح خلال هذه القمة، لكن بوتين تمكن من تحقيق تحول كبير في المفاوضات نحو رؤية روسيا لإنهاء الحرب. تجلى هذا في لحظتين حاسمتين: أولاً، اقتنع ترمب بأن روسيا كقوة نووية لا يمكن هزيمتها في ساحة المعركة، مما يعني أن أوكرانيا لا تملك حلاً عسكرياً. ثانياً، تخلت القيادة الأميركية عن مطلب وقف إطلاق النار وقبلت بحجة بوتين الرئيسة بضرورة مناقشة الطرفين فوراً مسألة السلام الطويل الأمد.

ولم يكن شكل القمة وموقف ترمب مُهيئين لأي شيء آخر. فعلى رغم التطرق إلى تطبيع العلاقات الروسية- الأميركية والتعاون الاقتصادي، فإنهما لم يصبحا موضوعين أساسيين في الاجتماع بسبب تردد الجانب الأميركي وعدم

رغبته في مناقشتهما قبل انتهاء هذه الحرب التي تشكل إحراجاً للرئيس الأميركي، بعدما وعد خلال حملته الانتخابية بإنهائها خلال 24 ساعة.

لذلك أسفرت قمة ألاسكا عن نوع من زواج المصلحة: لا يوجد حب مفقود، ولكن هناك تفاهم على أن المواجهة غير مُجدية لكلا الجانبين. يُشكل هذا إطاراً للتفاعل اللاحق، الذي لن يدعمه نهج مشترك تجاه التسوية الأوكرانية (حيث لا تزال الخلافات كبيرة)، بل إحجام متبادل عن الانزلاق إلى الصراع. على رغم الآمال الأوروبية في أن يُصاب ترمب بخيبة أمل من بوتين، ولكن هذا الاحتمال يتلاشى بشكل متزايد كلما شعر الرئيس الروسي بأن صبر نظيره الأميركي بدأ ينفد.

هذه النتيجة تناسب الكرملين تماماً. إذ يبدو أن بوتين أدرك عجزه عن إقناع ترمب بفهم «الأسباب الجذرية للصراع» فهماً صحيحاً، فعلق محاولاته للتفاوض على نظام عالمي جديد مع واشنطن. لذلك، لم تكن موسكو بحاجة إلا لموافقة أميركية لإجراء مفاوضات مباشرة مع كييف في شأن مذكرة التفاهم المقترحة. وهذا ما حدث تحديداً عندما قرر ترمب النأي بنفسه عن مناقشة تفاصيل الاتفاق.

واتضح أن الإطار الناتج كان عاماً للغاية، وتضمن ثلاث نقاط غامضة: تبادل الأراضي، وعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وضمانات أمنية لأوكرانيا. إن اختلاف وجهات نظر الطرفين تجاه هذه النقاط اختلافاً جذرياً لا يمنع البيت الأبيض من مواصلة دعم صيغة «التسوية» الجديدة هذه.

وكان الحدث التالي الذي رسّخ صيغة التفاوض الجديدة هو اجتماع ترمب مع زيلينسكي والقادة الأوروبيين في واشنطن. بعد ستة أشهر من رئاسة ترمب أدرك الأوروبيون جيداً أن الرئيس الأميركي يستحق الثناء والامتنان اللامتناهي. كذلك استخلص زيلينسكي درساً مما واجهه داخل أروقة البيت الأبيض في فبراير 2025، إذ وصل إلى اجتماع البيت الأبيض مرتدياً بدلة سوداء، متجنباً بحرص أخطاء الاجتماع السابق الذي انتهى بكارثة.

مع ذلك، باءت محاولة ممارسة ضغط جماعي على الرئيس الأميركي وتحييد نتائج اجتماع ألاسكا بالفشل. استمر الحديث بين ترمب وزيلينسكي 28 دقيقة، وكان الاجتماع المغلق بين ترمب ومجموعة الدعم الأوروبية في البيت الأبيض قصيراً أيضاً، تخللته استراحة لمدة 40 دقيقة لإجراء مكالمة هاتفية مع بوتين.

لم يتم التوصل إلى أية اتفاقات جوهرية. بل على العكس، شدد ترمب على ضرورة العمل من أجل اتفاق سلام شامل وليس وقف إطلاق النار، وحاول طمأنة بوتين باستعداده للقاء زيلينسكي ومناقشة جميع الخلافات مباشرة.

الضمانات والاجتماعات

أوضحت البيانات التي أعقبت القمتين سريعاً مدى التباعد في مواقف الجانبين، على رغم الحديث عن إحراز تقدم. وفي ما يتعلق بالقضية الرئيسة المتمثلة في الضمانات الأمنية لأوكرانيا، لم يتغير موقف موسكو تقريباً عما ناقشته مع كييف في إسطنبول ربيع عام 2022.

ووفقاً للكرملين، ينبغي أن توقع الدول الضامنة أيضاً على اتفاقية السلام بين روسيا وأوكرانيا. ويشير هذا في المقام الأول إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك روسيا نفسها، إضافة إلى دول أخرى- على سبيل المثال بيلاروسيا (اقترحتها موسكو)، أو تركيا (اقترحتها كييف)- بالتالي، في حال حدوث تصعيد جديد سيكون لكل دولة ضامنة حق النقض (الفيتو) على القرارات.

تسمح هذه الصيغة الوسطية بإرسال قوة محدودة من قوات حفظ السلام من الدول الضامنة إلى أوكرانيا، مع مشاركة إلزامية من دول غير أعضاء في حلف «الناتو» . لكن الأهم من ذلك كله أن كل هذا يجب أن يصاحبه تقليص جذري للجيش الأوكراني، وهذا تحديداً ما تعتبره موسكو الدفاع الأكثر موثوقية ضد إعادة تسليح أوكرانيا في سنوات ما بعد الحرب ومحاولة استعادة ما خسرته.

لكن للأوروبيين وكييف رؤية مختلفة تماماً للضمانات. أولاً وقبل كل شيء، يعني هذا وجود وحدة عسكرية من دول «الناتو» في أوكرانيا، وإن كانت محدودة

العدد وبعيدة من خط المواجهة، ولن تُستخدم هذه القوات لمحاربة روسيا، لذلك اعتمدوا حتى مصطلح «قوات الطمأنينة» الضعيف نوعاً ما، والذي يبدو أقرب إلى دعم معنوي لكييف منه إلى رادع لموسكو.

النقطة الأساسية هنا هي مدى التدخل الأميركي. فقد صرّح كل من ترمب والمسؤولين الأميركيين المعنيين بالأمر صراحةً بأن تدخل واشنطن سيكون محدوداً، وأنه لن تكون هناك قوات أميركية على الأراضي الأوكرانية. ومن المرجح تقديم دعم جوي، لكن الولايات المتحدة ستطلب دفعات إضافية من الأوروبيين، الذين يتحملون بالفعل كامل الدعم العسكري لأوكرانيا.

رفضت روسيا مراراً وتكراراً مثل هذه الضمانات وما زالت ترفضها، وأكدت ذلك بعد قمة ألاسكا. فقد صرحت وزارة الخارجية الروسية بأنه لا يمكن لأي قوات تابعة لحلف «الناتو» التواجد على الأراضي الأوكرانية من دون مشاركة روسيا.

كل هذا يُلقي بظلال من الشك على الإنجاز الثاني للقمتين، ألا وهو مناقشة التحضير للقاء بين بوتين وزيلينسكي. يبدو أن هذا الموضوع نشأ عن سوء فهم من الجانب الأميركي، فالكرملين لم يرفض علناً مثل هذا اللقاء، بل اشترط دائماً التحضير له بدقة. ومن المرجح أن بوتين كرر هذا الموقف، والذي فُسِّر على أنه استعداد للقاء في المستقبل القريب. كذلك وافقت موسكو على رفع مستوى الوفد في محادثات إسطنبول، وهو ما يُمكن اعتباره تأكيداً على استعداد بوتين للقاء نظيره الأوكراني.

واضطر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى التوضيح مجدداً: أولاً، يُنظَّم عمل مجموعات الخبراء، ثم تُرفع الوثائق إلى مستويات أعلى، وبعد ذلك فقط يُعقد اجتماع للقادة كمرحلة نهائية. يبدو أن موسكو تحاول إقناع واشنطن بضرورة بدء كييف نقاشاً موضوعياً حول شروط روسيا، مُصوّرةً هذه العملية على أنها تحضيرٌ للقاء بين بوتين وزيلينسكي.

ويبدو أن البيت الأبيض قد قبل هذا. فقد صرّح نائب الرئيس جيه. دي. فانس بالفعل بأن الولايات المتحدة تُوافق على إمكانية الاتفاق على التفاصيل

الرئيسة لتسوية سلمية، بما في ذلك الضمانات الأمنية والقضايا الإقليمية، قبل لقاء بوتين وزيلينسكي.

لا رابح ولا منتصر

نتيجة لذلك، تجُرّ القيادة الأوكرانية الآن إلى صيغة تفاوضية يمُكن تسميتها موقتاً «إسطنبول- 2». المطالب نفسها من دون احتساب المطالبات الإقليمية الجديدة، والموقع نفسه، والوجوه- في الأقل من الجانب الروسي- مع ذلك، وخلافاً لما كانت عليه الحال عام 2022، أصبحت أوكرانيا الآن في وضع أكثر خطورة، مع احتمال خسارة دونباس أمام هجوم روسي آخر في ربيع العام المقبل.

دور أوروبا في هذه الصيغة شكلي إلى حد كبير. فهي تفتقر إلى الموارد العسكرية والمالية اللازمة لتغيير الوضع في ساحة المعركة بسرعة، وحليفها الاستراتيجي الرئيسي، الولايات المتحدة، يُطالب الآن بالتفاوض على اتفاق بناء على المدخلات الروسية- أي في إطار حوار مباشر بين روسيا وأوكرانيا.

كل هذا قد يُلزم كييف بخوض مفاوضات صعبة لأشهر عدة مع موسكو في إسطنبول، والتي ستُجرى على خلفية الهجوم العسكري الروسي المستمر. بعد أشهر، قد تُسفر هذه المفاوضات بالفعل عن نتيجة تتمثل في صيغة ما للتسوية. لكن من المرجح أن يُحكم عليها بمصير «اتفاقيات مينسك» نفسه.

وهناك مشكلتان في الأقل هنا: الأولى هي أن بوتين يرفض رفضاً قاطعاً إدراك أن الغرب ليس هو من يمنع أوكرانيا من أن تصبح «صديقة»، بل إن المجتمع الأوكراني والنخبة نفسها لن يقبلا أبداً شروط الاستسلام التي تحاول موسكو فرضها عليهما. وبصرف النظر عن البنود التي يُدرجها الكرملين في الاتفاقيات الموقعة بعد مفاوضات شاقة، فإنها لا تزال غير قابلة للتطبيق في الواقع الأوكراني.

المشكلة الثانية هي أن الغرب، في بحثه عن صيغة لضمانات أمنية لأوكرانيا، يسعى جاهداً لإيجاد صيغة سياسية تردع روسيا، التي يفهم جيداً أنه لا

يمكن هزيمتها عسكرياً بسبب أسلحتها النووية. وإذا رفض الغرب بوضوح محاربة روسيا مباشرة إلى جانب أوكرانيا اليوم، فلا يوجد سبب للاعتقاد بأنه سيُظهر فجأة مثل هذا الاستعداد في حال حدوث تصعيد جديد بعد توقف الحرب الحالية. لذلك، لا يمكن تقديم أية ضمانات توقف روسيا فعلياً عند حدها.

الواقع اليوم هو أن موسكو غير مستعدة للتراجع عن تحقيق أهدافها من الحرب في أوكرانيا، والولايات المتحدة لا تريد الدخول في مواجهة مع موسكو، وبذلك تكون أوروبا عاجزة وحدها عن التلويح بعصا «الناتو» لبوتين. لذا يمكن لبوتين أن يجبر كييف على التوقيع على اتفاق يتضمن الحد الأدنى من الأهداف الروسية، لكن هذا لن يعيد أوكرانيا إلى الحضن الروسي. وبذلك لن يكون هناك منتصر استراتيجياً في هذه الحرب، حتى لو بدا الأمر على غير هذه الصورة تكتيكياً.

انطلاقاً من ذلك، يبدو الصراع في أوكرانيا وتصرفات الأطراف الغربية المتمركزة حول كييف الآن في حال من الفوضى العارمة والضجيج. ولعل حال المراوحة والجمود خير مثال على ذلك.

يُزعم أن الولايات المتحدة تريد السلام، والاتحاد الأوروبي يريد القتال حتى آخر أوكراني، ولندن تريد تحويل ما تبقى من أوكرانيا إلى مستعمرة بحكم الأمر الواقع. للوهلة الأولى، يبدو من المستحيل تماماً استيعاب كل ذلك. فلا عجب أن عديداً من الخبراء المطلعين يترددون حالياً، بينما يُفضل الأكثر صراحة العاطفة على التحليل.

في الواقع، تعد المشاعر المُفرطة هي المشكلة الرئيسة التي تمنع من فهم ما يحدث. تطغى الضوضاء على كل شيء. ولكن، حتى لو تم استبعادها فلن تتنقح الصورة كاملة إلا إذا غير الغرب الجماعي نظرته وموقعه ودوره في هذا الصراع المفتوح.

إن الحرب الشاملة، الاقتصادية والهجينة والمعلوماتية، المصحوبة بصراع عسكري محدود في أوكرانيا، لا تُشن من أجل أوكرانيا، أو السيطرة على جزء

منها، أو «موارد» وهمية. إن الرهان الحقيقي اليوم هو إعادة تقسيم أوروبا، حرب من أجل «إرث» الاتحاد الأوروبي. والمرحلة الثانية تلوح في الأفق بالفعل: صراع من أجل إعادة تقسيم العالم وإقامة هيمنة جديدة، وهو ما لا تزال الولايات المتحدة تأمل في تجنبه. ولكنها ستكون قصة مختلفة تماماً.

التطلع إلى الأمام

أوكرانيا كدولة ليست جائزة، بل مجرد ساحة معركة. أوكرانيا كدولة محكومة من نظام هجين موال للغرب، مستعد للقتال من أجل أهداف خارجية مقابل المال. أوكرانيا وشعبها، في هذا الصراع، لا يهمان إلا روسيا.

ليس لدى الولايات المتحدة أية مصلحة في إنهاء الصراع على المدى القريب، بل على العكس فإن شركات صناعة السلاح وآلات الدمار والموت مستفيدة من حماسة الأوروبيين لدفع مزيد من المال ثمن الأسلحة الأميركية التي يشترونها من الولايات المتحدة لمصلحة أوكرانيا. الهدف الرئيسي للرئيس الـ47 دونالد ترمب هو إخراج الولايات المتحدة من هذه الأزمة، ومنع تحول التقارب الروسي- الصيني إلى تحالف يضع نصب عينيه هدف إزاحة أميركا عن عرش قيادة العالم، وزعزعة هيمنة الدولار الأميركي على التجارة العالمية والاحتياطات النقدية الدولية.

والنخبة في بروكسل تُناضل من أجل البقاء، ولا تزال تأمل في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن، مُقنعة إياها بأنَها تستفيد أكثر من دعم كييف، لا من خلال استنزاف موارد أوروبا، بل بالعمل معاً لمحاربة روسيا والصين وغيرهما من المعارضين. لكنَ هذه الحجج لا تقنع الرئيس الأميركي الباحث عن صفقة جديدة خلف الكواليس، والطامح لأن ينهي ولايته الرئاسية الثانية بصورة صانع السلام في العالم.

لندن، تماشياً مع التقاليد البريطانية العريقة في الدهاء السياسي، تستغل الوضع الراهن، وتأمل في جني كل ربح ممكن بينما يتناحر حلفاؤها، بروكسل وواشنطن. مع ذلك، فإن القيادة البريطانية اليوم أقل شأناً بما لا يقاس

من مستوى ونستون تشرشل، الذي أسهم في رسم صورة وخريطة العالم الجيوسياسية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن العلاقات التاريخية المعقدة بين روسيا وأوروبا تجعل القوة الناتجة من كافة اتجاهات السياسة الغربية في حلف «الناتو» وامتداداتها، حتى لو بدت فوضوية أحياناً، فإنها تتجه بوضوح إلى هدف الحفاظ على المواجهة والصراع مع روسيا في أوكرانيا، على رغم معرفة دول «الناتو» المسبقة باستحالة تحقيق نصر عسكري على «الدب» الروسي الذي يحاول استرجاع دوره ونفوذه المفقودين، في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار حلف «وارسو» ومؤسسه ومرشده الاتحاد السوفياتي.

لذلك من غير المرجح أن يتم رفع العقوبات الغربية والأميركية المفروضة على روسيا في المستقبل المنظور، لا بل سيتم فرض مزيد منها وتشديدها في سبيل توجيه ضربة موجعة لموسكو في خاصرتها الرخوة.

لا تعتقد أوروبا أن ترمب يريد حقاً تحقيق السلام في أوكرانيا. فهو يستفيد من عرض صفقة تدعمها موسكو، لكن كييف وبروكسل، بدعم من لندن، ترفضانها بشدة. ويرى الأوروبيون أن هذا سمح لواشنطن بالانسحاب، بشكل مبرر، من الرعاية الرسمية المكلفة للجيش الأوكراني بينما يستمر القتال، وأصبح عبء دعم أوكرانيا بالكامل واقعاً على عاتق أوروبا التي تضطر لشراء أسلحة أميركية من أجل تزويد كييف بها. لكن الأمر الحاسم والأكيد هو أن الولايات المتحدة ما زالت تحتفظ بالسيطرة الكاملة على الصراع، وتمارس هذه السيطرة من خلال حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكذلك عبر تحكمها بتدفق الأسلحة وطبيعتها ومدياتها وقوة فتكها إلى أوروبا ومنها إلى أوكرانيا.

انسحاب ترمب رسمياً من قيادة قاطرة دعم الولايات المتحدة لكييف، أدى، أولاً، إلى حماية الولايات المتحدة بشكل شبه كامل من تصعيد الصراع، بما في ذلك احتمال نشوب حرب نووية. ثانياً، سمح هذا لواشنطن بفتح الباب لمفاوضة روسيا بشكل انتقائي على استعادة الوصول إلى أهم مواردها الحيوية، وهو أمر لن يحظى به «شركاؤها» الأوروبيون. ثالثاً، وفر ذلك على

الخزينة الأميركية كلف الإمدادات العسكرية لكييف، وفي الوقت نفسه «يُسوّق» ترمب نهاية المساعدات العسكرية للناخبين من أجل الحصول على أصواتهم في الانتخابات النصفية المقبلة للكونغرس، وبهدف اكتساب نفوذ سياسي في العلاقات مع دول الجنوب العالمي من خلال لعب دور «صانع السلام».

والأهم من ذلك، أن التوترات الاقتصادية في أوروبا الناجمة عن دعم الصراع الأوكراني ستتصاعد، مما يقوّض الاقتصاد الأوروبي، بالتالي يقوّض قدرته على منافسة الولايات المتحدة، ويحفّز تدفق رؤوس الأموال والكوادر، بل وحتى شركات وصناعات بأكملها، من أوروبا إلى الولايات المتحدة. وسيتفاقم هذا الوضع مع استمرار فرض العقوبات الأوروبية على روسيا، التي حرمت أوروبا بالفعل من الوصول إلى الموارد ورؤوس الأموال الروسية. في الواقع، ربطت عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا، وستظل تربط، الدول الأوروبية بالولايات المتحدة بشكل أوثق بكثير من أية تدابير تجارية أو رسوم جمركية.

هدف واحد وشعارات عدة

من المهم أن نفهم أن شعار ترمب الداعي لاستعادة عظمة أميركا مرة أخرى، هو نفسه مفهوم الهيمنة الأميركية العالمية، ولكن من زاوية مختلفة.

أمضت الولايات المتحدة عقوداً في رعاية النخب الفكرية والسياسية والاقتصادية في كل دولة تقع ضمن نطاق نفوذها. وهذه النخب هي التي تسيطر الآن على السلطة في كل مكان تقريباً في أوروبا. كذلك سهلت الولايات المتحدة تقدم أتباعها، بما في ذلك من خلال الثورات الملونة، مع أن ذلك كان يتحقق في أغلب الأحيان سلمياً وبتكتم. وتحققت الهيمنة الاقتصادية من خلال نظام مالي قائم على الدولار، وامتيازات في الوصول إلى أية موارد تحتاجها الولايات المتحدة بفضل سيطرة النخب المحلية. وقد اكتمل النظام برمته من خلال الإسقاط المتعمد لعدم الاستقرار والفوضى على المناطق التي قد تتعرض فيها المصالح الأميركية للتهديد.

مشكلة واشنطن أنه لأكثر من عقد تتشكل عاصفة عاتية داخل هذا الهيكل: فالنظام المالي المقوم بالدولار يعاني من فرط التضخم ومن تحديات خلق عملة بديلة تقودها مجموعة «بريكس»، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على تصدير تضخمها إلى العالم الخارجي بالسرعة الكافية، مما يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى انفجار أزمة الدين القومي الأميركي، الذي يسفر عن إغلاقات حكومية متتالية. ويترافق هذا مع تزايد تعقيد النفوذ الأميركي وآليات القوة الناعمة. مع ذلك، في الواقع، لا يمثل هذا سوى جزء صغير من إنفاق الولايات المتحدة على «ترسيخ» مفهومها للهيمنة الأيديولوجية.

من ناحية أخرى، ثبت أن فعالية النخبة ذات التوجه الأميركي في الدول الحليفة للولايات المتحدة ضعيفة. وكما يحدث غالباً، حل الولاء والديماغوجية محل الكفاءة، لذلك تفتقد الدول الأوروبية عامة ودول حلف «الناتو» بخاصة لزعماء بارزين ذوي قدرات كاريزمية واضحة، من أمثال ونستون تشرشل وشارل ديغول وفرانسوا ميتران وجاك شيراك وهلموت كول وغيرهم.

لقد أصبح الصراع الأوكراني ببساطة نقطة انقسام وسبباً لفقدان التوازن في نظام الحكم العالمي، وهي الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى واشنطن، لهذه المعضلة حالياً حلان واضحان: الأول هو نهج جو بايدن «التطوري»، الذي يسعى للحفاظ على النظام الحالي بكل الوسائل اللازمة من خلال تعديلات مستهدفة، مع السعي الحثيث في الوقت نفسه إلى إثارة الفوضى في العالم لإبطاء وعرقلة تنمية دول ومناطق أخرى مقارنة بالولايات المتحدة. أو النهج «التجاري» لدونالد ترمب، الذي يهدف إلى هدم الجزء الأكثر كلفة من البنية الفوقية الأيديولوجية، بما في ذلك فسادها، إضافة إلى مؤسسات هذا النظام ووكلائه المعارضين لزعامته، مع الحفاظ فقط على الآليات الاقتصادية والمالية للهيمنة الأميركية، وفي مقدمتها النظام المالي القائم على الدولار. ثم، السعي، في أسرع وقت ممكن، إلى استعادة الهيمنة التجارية والصناعية والتكنولوجية الأميركية إلى مستوى يضاهي مكانتها في فترة ما بعد الحرب في القرن الـ20، عندما انتزعت الولايات المتحدة حرفياً عصا الهيمنة العالمية.

على المدى الطويل

قد تستمر الحرب في أوكرانيا لسنوات، وتتحول إلى صراع طويل الأمد يشبه الحرب الكورية، مع قتال مستمر وتغيرات على خطوط المواجهة.

ويبدو من غير المرجح أن يحقق أي من الجانبين نصراً حاسماً في ظل الظروف الحالية ما لم تحدث تغييرات كبيرة في ميزان القوى العسكرية، مثل ظهور أسلحة جديدة أو تغييرات في الاستراتيجية.

السيناريو الأكثر ترجيحاً، في ظل الظروف الراهنة، هو اتفاق سلام موقت. في هذا السيناريو، وبالنظر إلى المتغيرات الحالية، ثمة احتمال لاتفاق سلام محدود تحتفظ فيه روسيا ببعض الأراضي التي استولت عليها، وتحصل أوكرانيا على بعض التنازلات.

لكن السيناريو الأكثر احتمالاً لعواقب السلام في أوكرانيا، والذي يؤثر في نظام النظام الدولي ودور القوى فيه، يتضمن المكونات التالية

1- تغيير النظام الدولي

قد يشكل السلام في أوكرانيا نقطة تحول مهمة في السياسة العالمية. إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، فقد يخفف ذلك التوترات بين الغرب وروسيا بشكل كبير، ولكن من المرجح أن يبقى انعدام الثقة بين الجانبين قائماً.

في حال نجاح الاتفاق، يُمكن تقليص الوجود العسكري الأميركي في أوروبا الشرقية، لكن هذا يعتمد على شروط الاتفاق والتزام روسيا به. إذا اعتُبر اتفاق السلام عادلاً فقد يُؤدي إلى تعاون متعدد الأطراف أعمق، أما إذا اعتبر أحد الطرفين نفسه فائزاً أو خاسراً، فقد يعمق ذلك التناقضات في العلاقات بين الغرب وروسيا.

2- العواقب على أوروبا

لقد أصبح الصراع في أوكرانيا بمثابة إشارة مهمة لأوروبا بضرورة تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة في أمنها. وحتى في حال تحقيق السلام، فمن المرجح أن يواصل الاتحاد الأوروبي زيادة استثماراته في دفاعه وقواته المسلحة.

كان من أهم نتائج الحرب انخفاض اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية. وبعد اتفاق سلام محتمل، يرجَح أن تُعيد أوروبا النظر في سياستها المتعلقة بالطاقة، لكن العودة إلى أوضاع ما قبل الحرب تبدو مستبعدة. ومن المرجح أن تضطلع أوروبا بدور قيادي في إعادة إعمار أوكرانيا، لكن مدى مشاركتها سيعتمد على نوع اتفاق السلام ومستوى مشاركة الأطراف العالمية الأخرى.

3- التأثير على روسيا

إذا حققت روسيا تقدماً في الحرب، فقد تواصل تعزيز دورها الإقليمي والدولي. ومع ذلك، إذا تحقق السلام من خلال الضغط الاقتصادي والعسكري، فمن المرجح أن تعيد موسكو النظر في سياستها الخارجية.

فرضت العقوبات الغربية ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد الروسي. ورهناً بشروط اتفاقية السلام، قد تتمكن روسيا من ضمان تخفيف العقوبات جزئياً، لكن من المرجح أن يستمر اعتمادها على الصين وغيرها من القوى غير الغربية.

كان أحد الأسباب الرئيسة للصراع هو منع توسع النفوذ الغربي في المناطق القريبة من روسيا. وبعد تحقيق سلام محتمل، من المرجح أن تركز موسكو جهودها على تعزيز وجودها في دول أخرى في المنطقة.

4- موقف الولايات المتحدة

حتى لو تم التوصل إلى سلام، فمن المرجح أن تواصل الولايات المتحدة سياستها في احتواء روسيا، ولكن أساليب هذه السياسة قد تتغير. مع انحسار التوترات في أوكرانيا، قد تُحوّل الولايات المتحدة تركيزها إلى مواجهة النفوذ الصيني

المتنامي، مما سيؤثر في سياسات واشنطن في كل من آسيا وأوروبا.

بشكل عام، قد يُحفّز السلام في أوكرانيا تغييرات جوهرية في النظام الدولي، إلا أن مدى هذه التغييرات سيعتمد على شروط اتفاقية السلام، ومستوى التزام الأطراف، وردود فعل الأطراف العالمية الأخرى. من المرجح أن تحاول أوروبا لعب دور أكثر استقلالية في الأمن والاقتصاد العالميين، وسيتعين على روسيا إعادة النظر في استراتيجياتها، وقد تُركز الولايات المتحدة على تحديات جديدة، مثل المنافسة مع الصين.

لذلك فإن مستقبل النظام الدولي وشكله العتيد، سوف يعتمد على قدرة اللاعبين العالميين الرئيسين على التعامل مع فترة ما بعد الحرب وتحدياتها ورافعاتها الاقتصادية والسياسية، وليس على ما كان قبلها.

إيران في مصير موزع

بين تراكمات داخلية وخسارات إقليمية

ملخص

إيران الساعية اليوم إلى إعادة تعريف دورها في الإقليم، ستكون مشغولة أيضاً بإعادة تعريف العلاقات الإستراتيجية التي تربطها بالحلفين الشرقيين الروسي والصيني، وضرورة أن تدرك بأن هذه الدول لن تقدم مصالح إيران على مصالحها الأولوية، مع إمكان أن تدخل هذه الدول في صفقات على حسابها تجعل منها ورقة مساومة في صراع المصالح بينها وبين واشنطن.

حسن فحص

ما شهدته الجبهة اللبنانية وسقوط نظام الأسد فتحا الطريق أمام الهدف الإسرائيلي - الأميركي الأساس والمشترك بتوجيه ضربة لرأس المشروع الإقليمي في طهران

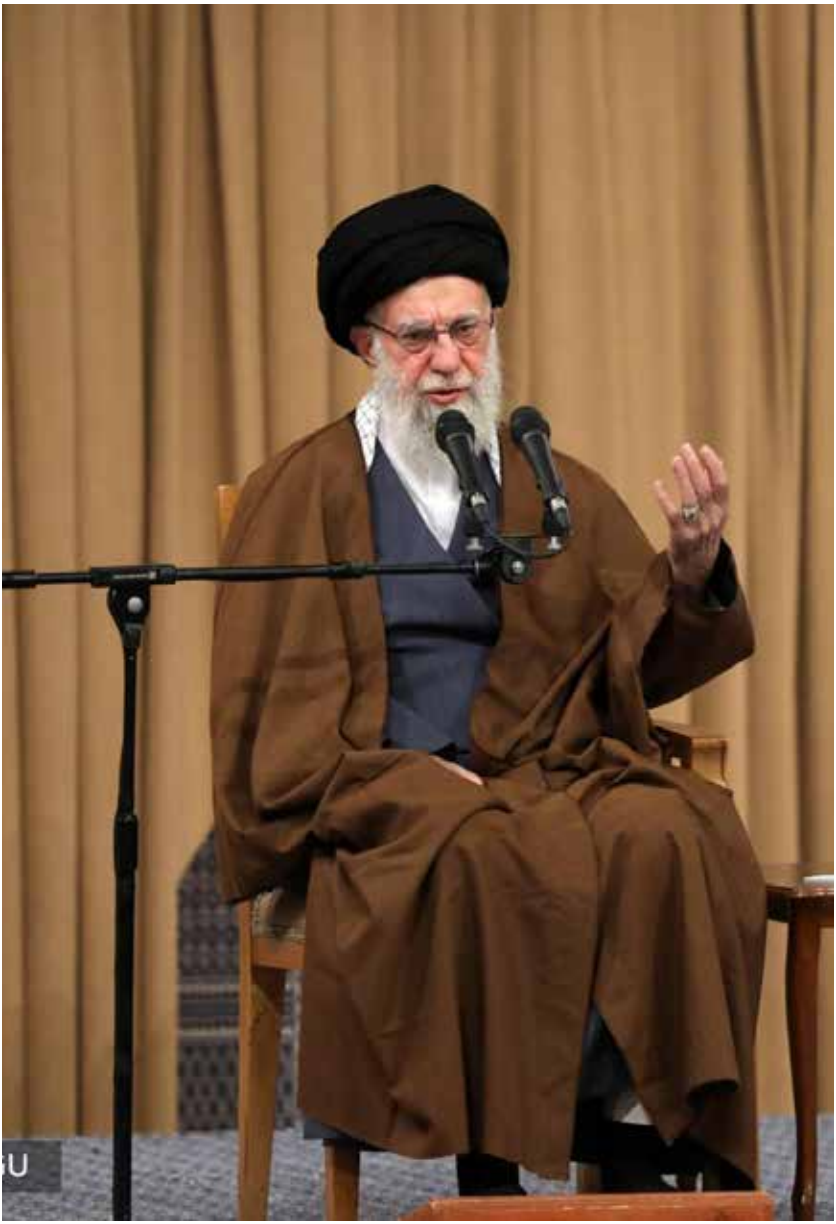

لطالما بنى النظام الإسلامي في إيران سلطته خلال العقود الثلاثة الماضية على تخادم بين عاملين مكملين لبعضهما، الأول ينطلق من تثبيت إسلامية النظام وضمان استمراره في يد الجماعة الحاكمة، وهذا البعد الأيديولوجي هو الذي يوفر له الغطاء والمدخل العقائدي لرفع شعارات وتبنى قضايا ذات طابع إسلامي وإقليمي من خارج القضايا الداخلية، والعامل الثاني هو النفوذ الإقليمي الذي تراكم على مدى هذه الأعوام وجعل منه أحد اللاعبين الأساس في المعادلات الإقليمية وحتى الدولية، من خلال شبكة الحلفاء والأذرع التي نسجها مع قوى وعواصم إقليمية، مستفيداً ومستغلاً الأزمات الداخلية التي سمحت له بسد الفراغ السياسي والعسكري نتيجة تراجع الدولة وسلطتها في هذه العواصم والدول.

راهن النظام الإسلامي وقيادته ومنظومة السلطة في إيران على أن يلعب هذا التخادم بين العاملين دوراً إيجابياً في تعزيز وتكريس مفهوم العمق الإستراتيجي للنظام، ولذلك دخل في صراعات مفتوحة مع العواصم الدولية والإقليمية، وتحديداً الدول العربية في الإقليم، التي رفضت هذه الطموحات التي تشكل تهديداً لمصالحها واستقرارها وسيادتها ودورها وموقعها في المنطقة والمعادلات الدولية، إلا أن هذا التخادم جاء على عكس التوقعات بعيدة المدى أو الإستراتيجية، بعد أن فرط بالفرصة التي شكلها وصول محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية عام 1997، والذي استطاع أن يخرج إيران ونظامها من العزلة الدولية التي كانا يعيشانها نتيجة الاتهامات الدولية بضلوعهما في دعم العمليات الإرهابية في كثير من العواصم الغربية، خصوصاً في الأرجنتين وتفجير الكنيس اليهودي في بيونس أيريس، و«عملية ميكونوس» في برلين الألمانية، إضافة إلى دعمه الحروب التي خاضها «حزب الله» اللبناني عامي 1993 و1996 مع إسرائيل، والتي وظفها النظام للدخول على المعادلات الإقليمية التي استبعد منها بعد «مؤتمر مدريد للسلام» وإعلان «اتفاق أوسلو» بين إسرائيل و«منظمة التحرير الفلسطينية».

وصول خاتمي بخطاب إصلاحي إلى قيادة السلطة التنفيذية شكل صدمة لمنظومة السلطة والجماعات المحافظة المسكة والقابضة على النظام والدولة، إضافة إلى التحدي العقائدي والأيديولوجي الذي وجدته الجماعات الراديكالية

التي كانت تنتظر الفرصة المناسبة للانقضاض على مفهوم الجمهورية والتأسيس لحكومة إسلامية، على غرار حكومة «طالبان» حينها، ولم يجد رئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي حرجاً خلال خطبة الجمعة في جامعة طهران من المقارنة بـ «طالبان» الأفغانية وأن النظام لا ينقصه أي شيء لتشكيل حكومة وسلطة مماثلة وشبيهة في إيران.

وفي موازاة التحدي الذي جاء به الخطاب الإصلاحي، وبتعبير أدق يتناسب مع أدبيات تلك المرحلة وهو «اليسار الإسلامي»، والاستنفار الذي دخلت فيه منظومة السلطة الدينية لمواجهته، بدأت مرحلة جديدة من الإستراتيجية الخارجية للنظام مع تولي قاسم سليماني قيادة «قوة القدس» في «حرس الثورة السلامية» عام 1997، من خلال تصعيد النشاط على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وبناء منظومة نفوذ عسكري تعتمد على تعزيز وتعميق العلاقة مع «حزب الله» في لبنان وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين، وانتقلت هذه الجهود إلى مرحلة متقدمة ومتطورة مع التغيير الذي حصل في رأس السلطة السورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد ووصول ابنه بشار إلى السلطة، وتحولت معه سوريا من حاجة إيرانية إلى حديقة خلفية ورأس جسر لنفوذ الإيراني، مما سمح لطهران بالتأسيس لما يسمى «حلقة النار» حول إسرائيل، تهدف بالدرجة الأولى إلى تثبيت أركان المشروع الإقليمي لإيران في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وإن كان الشعار الأيديولوجي المرفوع من قبل الجماعات المتحالفة قد ذهب إلى «العمل من أجل إزالة الكيان» من المنطقة.

الاحتلال الأميركي للعراق وانهيار الدولة في هذا البلد وصعود قوى جديدة كانت في معظمها متحالفة أو تدور في الفلك الإيراني، شكلت مدخلاً وفرصة لتعزيز النفوذ الإقليمي لإيران، وهو ما عرقل الإدارة الأميركية عن تركيب نظام جديد ينسجم مع أهدافها ورؤيتها ومشروعها في المنطقة، فأُجبرت على الذهاب إلى سياسة التقاسم في النفوذ مع طهران والتي تكرست مع إدارة الرئيس باراك أوباما الذي أضاف إلى هذه المعادلة الساحة اليمنية مع استيلاء الجماعة الحوثية على اليمن، والساحة السورية التي شهدت انتفاضة شعبية قبل أن تتحول إلى حرب بين النظام وإيران وحلفائها من جهة، والجماعات الإرهابية من جهة ثانية، وهو ما سمح لطهران بالادعاء بسيطرتها على أربع

عواصم عربية، واعتبار القوى التابعة لها في هذه الدول والساحات جزءاً من «قوة القدس» وجنوداً في خدمة النظام الإسلامي وأهدافه على الساحتين الإقليمية والدولية.

هذا التوسع الإيراني في الإقليم، وعلى رغم أنه يصب في رؤيتها لمصالحها وعمقها الإستراتيجي، فإنه يشكل باباً للاستنزاف الاقتصادي، وعلى حساب الوضع الداخلي الذي يشكل البعد الأخطر والأبرز في مفهوم هذا العمق، فعلى رغم العنوان المعلن لقرارات مجلس الأمن وهو الأنشطة النووية وتخصيب اليورانيوم والمخاوف من تصنيع سلاح نووي، والتي فرضت عقوبات اقتصادية خانقة على إيران واقتصادها، لكن التوسع الإقليمي والتهديد الذي بات يشكله النفوذ الإيراني في الإقليم يعتبران من أهم وأبرز الخلفيات لهذه القرارات والعقوبات.

وضع إيران تحت العقوبات الدولية والأميركية وتحول الملف الإيراني إلى أزمة دولية تشغل اهتمام عواصم القرار الدولية وواشنطن ومعهم مجلس الأمن، تزامن مع وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية، والذي كان نتيجة مسار طويل من عمل دؤوب قامت به منظومة السلطة والجماعات المحافظة والمتشددة في محاصرة الخطاب الإصلاحي التغييري من أجل استعادة المبادرة والإطباق مجدداً على مراكز القرار في الدولة ومؤسسات الدولة، وإعادتها لتكون في خدمة الرؤية الأيديولوجية والعقائدية للسلطة والنظام الإسلامي، وبعد سياسة محاصرة قاسية مارستها أجهزة النظام ضد القوى والأحزاب التي أسست لخطاب معارض، ومارست إرهاباً إعلامياً وسياسياً عليها عندما أقفلت المنابر والصحف الإعلامية ولاحقت الناشطين وزجت بهم في السجون، وسهلت سفر من أراد منهم إلى الخارج ليسهل عليها تصنيفهم أعداء للثورة والنظام، وعملاء للخارج وأجهزة الاستخبارات.

وصول أحمدي نجاد إلى السلطة أدخل إيران في حال من الإحباط الاجتماعي والسياسي وحتى الاقتصادي، وبدأت ملامح الأزمات السياسية والاقتصادية بالظهور وانعكست بصورة واضحة على الوضع المعيشي للمواطن الإيراني واقتصاده، بخاصة أن أحمدي نجاد حول الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد ريعي

مستفيداً من المخزون المالي الذي تركه الرئيس السابق خاتمي وبلغ أكثر من 700 مليار دولار، وأيضاً من ارتفاع أسعار النفط الذي لم يكن بعد قد دخل في العقوبات الدولية، إذ بلغت الواردات الإيرانية في عهده أكثر من 600 مليار دولار، صرفت كلها من خلال التوزيع المباشر والقروض الضخمة التي هربت إلى الخارج من خلال منظومة الامتيازات التي منحها لبعض الموالين له ولمنظومة السلطة، سواء المؤسسة العسكرية أو القوى السياسية والجماعات المحافظة ومؤسساتهم الخاصة، إذ تحولت قوات حرس الثورة إلى شريك اقتصادي ضخم وعملاق للقطاعين العام والخاص، واستحوذت على أكثر من 40 في المئة من الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية ومؤسساتها التي من المفترض أن تكون منتجة، وتسببت هذه السياسات في تراجع النمو الذي وصل إلى ما تحت الصفر بعد أن وصل في عهد خاتمي إلى نحو 12 في المئة، وارتفاع مستوى التضخم الذي وصل إلى أكثر من 49 في المئة بعد أن سلمه خاتمي أقل من 10 في المئة، وإضافة إلى سياسة كم الأفواه والتطهير العقائدي في الإدارات والمؤسسات التعليمية والسياسية والاجتماعية، فقد جاءت انتخابات عام 2008 التي أعادت منظومة السلطة إنتاج أحمدي نجاد لدورة رئاسية جديدة، على حساب المرشح هاشمي رفسنجاني الذي يعتبر أحد أبرز أقطاب الثورة والنظام، وأحد رافعات سلطة المرشد والداعمين له تاريخياً، لتؤكد أن النظام لن يتساهل في التعامل بقسوة مع أية محاولة لإضعافه أو فرض شراكة معه، وهو ما وضعه أمام انقسام سياسي واضح بين القوى المحافظة، وبخاصة المرشد وفريقه في الدولة العميقة، وبين القوى السياسية التي رفعت شعار التغيير والإصلاح والانفتاح، وهو ما أنتج ما يسمى «الثورة الخضراء» التي سقط فيها أكثر من 300 قتيل مع اعتقال آلاف من المتظاهرين، إضافة إلى سجن غالبية القيادات السياسية والإعلامية في التيار الإصلاحي وأحزابه، وعطلت البلاد أكثر من ستة أشهر نتيجة التظاهرات المعترضة على نتيجة الانتخابات والمطالبة بإزاحة أحمدي نجاد لمصلحة مرشحها مير حسين موسوي الذي لا يزال خاضعاً لقرار الإقامة الجبرية منذ ذلك الحين، وهي المرحلة أو الحقبة التي أسست لتنامي وجرأة الجماعات الداعية إلى إنهاء مفهوم الجمهورية في تركيبة وتسمية النظام، والانتقال إلى الحكم الديني المحض الذي يؤسس لمفهوم ومبدأ الحكومة الإسلامية برعاية روحية من رجل الدين المتشدد والراديكالي محمد تقي مصباح يزدي.

هذه الانتفاضة السياسية هزت أركان السلطة والنظام إلا أنه كان قادراً على تجاوزها من خلال استخدام العنف «المقدس» المغطى بالأيديولوجيا والشرعية الدينية باعتباره دفاعاً عن الدين والنظام الإسلامي في مواجهة أعداء الثورة وعملاء أجهزة الاستخبارات، واستطاع العبور من هذه المرحلة محملاً بكثير من الجراح التي فرضت عليه البحث عن آلية لإعادة ترميم أوضاعه وتنفيس الاحتقان الشعبي والاعتراض السياسي، إضافة إلى ترميم التصدعات التي أصابت جسده المحافظ بعد التمرد الذي مارسه أحمدي نجاد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من رئاسته الثانية، وأجبر المرشد والدولة العميقة على التعامل ببراغماتية معه بانتظار انتهاء رئاسته، وبالتالي لم يكن أمام هذه المنظومة سوى القبول بوصول حسن روحاني إلى الرئاسة لقطع الطريق على عودة رفسنجاني الذي بات على الضفة الأخرى من النظام.

وصول حسن روحاني إلى الرئاسة عام 2013 كان تحت شعار المفتاح الذي لم يكن يعني سوى الاستعداد للحوار مع الإدارة الأميركية، وما يشكله من بوابة للخروج من دائرة العقوبات الاقتصادية التي باتت تهدد بوضوح قدرة النظام على الاستقرار والاستمرار، حين باتت الأزمات الاقتصادية تشكل هاجساً وتهديداً بانفجار داخل بدأ يتبلور بين شرائح المجتمع الإيراني بجميع طبقاته.

نجح روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف في التوصل إلى اتفاق مع «السداسية الدولية» وخصوصاً إدارة الرئيس الأميركي أوباما ووزير خارجيته جون كيري، ووضع خريطة طريق لحل أزمة البرنامج النووي وأنشطة التخصيب، من دون أن يقارب الطموحات الإقليمية الإيرانية ونفوذها في المنطقة، وإذا ما كان روحاني قد استطاع خلال العامين الباقيين من رئاسة أوباما أن يحقق نقلة في الاقتصاد الإيراني ويعيد الحيوية لدورة الإنتاج والتجارة الدولية والعائدات المالية، لكن النفوذ الإقليمي تحول إلى مادة للصراع بينه وبين الدولة العميقة، وتحديداً «حرس الثورة» و«قوة القدس»، عندما رفض الموافقة على حجم الاستنزاف الذي يشكله هذا النفوذ والعمليات العسكرية التي يقوم بها سليماني داخل الإقليم، سواء في الحرب السورية أو الدعم الذي يقدمه لـ «حزب الله» مالياً وعسكرياً، إضافة إلى ما شكلته الساحة العراقية وفصائلها الموالية لـ «حرس الثورة» من باب آخر لمصروفات كبيرة، أو ما شكلته الساحة اليمنية من أعباء مالية جديدة.

روحاني أعطى الأولوية للأوضاع الداخلية الاقتصادية التي تمس الحياة اليومية للمواطن الإيراني ومصالح الحياتية على أي أعباء تذهب إلى دعم الجماعات والقوى الإقليمية، وفرض أن يكون الدعم المالي الذي يخرج من خزانة الدولة الإيرانية إلى النظام السوري بمثابة ديون على دمشق عبر فتح خطوط اعتماد وصلت قيمتها عند سقوط نظام بشار الأسد إلى نحو 30 مليار دولار، أما المصروفات المالية الأخرى التي كانت تصل إلى الساحات والقوى التابعة فكان يجري تأمينها من خلال آليات خاصة يقوم بها مكتب المرشد و«جماعة الحرس» في الدولة العميقة، باعتبار الحفاظ عليها جزءاً من المصالح الإستراتيجية والقومية للنظام وموقعه في المعادلات الإقليمية والدولية، وعلى رغم هذه الإجراءات والمواقف التي اتخذها روحاني فإن ذلك لم يمنع تصاعد الأزمات الاقتصادية، بخاصة أواخر عام 2018 بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب خلال رئاسته الأولى الانسحاب من الاتفاق النووي والعودة لسياسة العقوبات المشددة والخانقة التي حرمت إيران كثيراً من عائداتها المالية من بيع النفط والتجارة الدولية، وهي ضغوط لم تكن منفصلة عن ضغوط داخلية مارستها الجماعات المتشددة والمحافظة التي حاولت محاسبته على إنجازه في الاتفاق النووي، وقطع طريق العودة لطاولة التفاوض وما يمكن أن يؤدي إليه من حل للأزمة مع الإدارة الأميركية، وبالتالي قد يعرقل أي حل مشروع عودة هذه الجماعات لقيادة السلطة التنفيذية، فكان أن انفجرت تظاهرات شعبية من مدينة مشهد شرق إيران على خلفية انهيارات مالية لمؤسسات اعتبارية، وضياع مدخرات صغار المودعين، وما لبثت أن اتسعت لتشمل غالبية المدن الكبيرة وتحولت إلى ما يشبه الثورة الشعبية ضد الأوضاع الاقتصادية، مما دفع النظام للتدخل واستخدام العنف والقتل لإعادة فرض سيطرته ومنع اتساعها، وأدى إلى سقوط مئات القتلى وآلاف الاعتقالات، وهذا التحرك قتل نحو 350 شخصاً باعتراف وزير الداخلية حينها عبدالرضا رحماني فضلي.

مكابرة النظام ورفض الاعتراف بأنه وصل إلى أزمة حقيقية في ترميم شرعيته الداخلية وضعته وجهاً لوجه مع حقيقة أن مستوى الرفض الداخلي له وصل إلى مراحل متقدمة، وهي المرحلة التي لم يعد فيها الاعتراض ناتجاً من أزمات سياسية أو اقتصادية ومطلبية وأزمات معيشية، بل بات ثقافياً وفكرياً من جهة ثنائية التشدد والراديكالية الدينية الأيديولوجية وبين

الحريات الشخصية والسياسية والاجتماعية، ومن جهة أخرى بين منظومة سلطة قائمة على العقائدية وموقف يرى فشل السلطة الدينية ووصولها إلى نهايات تجربتها في السلطة والإدارة، بخاصة بعد اتهام السلطة القائمة بإعطاء الاولوية للشعارات الأيديولوجية والمصالح الخارجية على المطالب الداخلية، وحاجات الاجتماع الإيراني الاقتصادية والسياسية والحريات والتعددية بعيداً من سلطة الدين واستخدامه أداة لقمع المختلفين وعدم الاعتراف بحقوقهم، بخاصة بعد أن حاولت المنظومة استعادة سيطرتها وترميم خسائرها من خلال انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً للجمهورية والسلطة التنفيذية، فشكل مقتل الفتاة مهسا أميني في الـ 16 من سبتمبر (أيلول) 2022 على يد شرطة الأخلاق الشرارة التي فجرت بركان الغضب والرفض الشعبي، وتحولت شوارع المدن الإيرانية إلى ساحات سيطر عليها الجيل الشباب الذي لم يتأثر بكل الخطاب الأيديولوجي والديني الرسمي وغير الرسمي، واختبأت وراءه الأجيال الأقدم حتى من الذين أسهموا في الثورة وتثبيت النظام، في تعبير واضح على الانقسام العمودي الثقافي والفكري، فرفعوا شعار «المرأة والحياة والحرية»، وتطايرت معه كل القيود المفروضة رسمياً من السلطة في الحجاب والستر، وأجبرت النظام ومنظومته على التراجع بعد أن عجزت عن إعادة فرض قراءتها للسلوكيات الاجتماعية، ووقفت حكومة الرئيس الجديد مسعود بزشكيان إلى جانب المطالب الرافضة إقرار «قانون الحجاب» الجديد من منطلق إدراكها ما وصل إليه الاحتقان الاجتماعي، وأيضاً خوفاً من حصول انفجار قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن تقدير مآلاتها، وهو موقف جاء مدعوماً من تقديرات «المجلس الأعلى للأمن القومي» الذي لا تصدر قراراته من دون مواقف واطلاع المرشد الأعلى.

هذه التطورات الداخلية وارتفاع حدة الأزمات الاقتصادية والانقسام العمودي ثقافياً وفكرياً وسياسياً تلاقت مع انفجار المواجهة بين حركة «حماس» وإسرائيل في علمية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) 2023 التي فاجأت القيادة الإيرانية التي وجدت نفسها في موقف يفرض عليها الاصطفاف إلى جانب «حماس»، بخاصة مع دخول «حزب الله» و«جماعة الحوثي» و«الحشد الشعبي» معركة الإسناد، مع قناعة بصعوبة التعامل مع هذا الحدث في ظل غياب قاسم سليماني، العقل المدبر لإدارة هذه الساحات، والذي اغتالته واشنطن مطلع عام 2020 في العراق.

حاول المرشد الإيراني قيادة التطورات بكثير من الحذر المدرك لعمق الأهداف والتداعيات التي ستنتج من هذه الحرب، وأن خطر خسارة كل الاستثمارات التي راكمها خلال العقود الثلاثة الماضية باتت في دائرة الخطر، فحاول ضبط إيقاع المعركة كي لا تتحول إلى حرب إقليمية شاملة ويكون قادراً على الالتزام بموقفه وشعاراته التي أسس عليها نفوذه الإقليمي وبنى قدرات حلفائه العسكرية في المنطقة من أجل المعركة الفاصلة التي يكون قادراً فيها على إنهاء إسرائيل ثانياً، والدفاع عن استمرار بقاء نظامه الذي يشكل جوهر هذا النفوذ الذي يضمن له دوراً في المعادلات الإقليمية.

وإذا ما كانت خسارة سليماني قد وجهت ضربة لرأس المشروع الإقليمي للنظام في طهران وأنهت طموحاته في إعادة ترميم أوضاعه الداخلية عندما كانت كل الأنظار تتجه لسليماني، باعتباره الرئيس الذي يعمل المرشد على رعايته، فإن عملية اغتيال الأمين العام لـ «حزب الله» في لبنان حسن نص الله كانت أشد قسوة على المرشد ومشروعه الإقليمي الذي أسس له تحت عنوان «محور المقاومة» أو «بناء الهلال الشيعي»، فقد خسر درة تاج المحور والشخص الأقدر على إدارة الأوراق الإقليمية للنظام بعد سليماني، لأن مقتله أسس لكل التطورات التي أصابت المحور وطهران، فالضربة القاسية التي تعرض لها «حزب الله» عسكرياً ونفسياً لم تقتصر ارتداداتها على قدرات الحزب في الساحة اللبنانية، بل ظهرت نتائجها في هرب الرئيس السوري ليلاً من دمشق بعد أيام من توقيع «اتفاق وقف الأعمال العدائية» بين لبنان وإسرائيل، وكان أحد الأسباب التي أقنعت بشار الأسد بمغادرة دمشق هو مقتل نصرالله وانعدام الوزن الذي وصل إليه الحزب، وبالتالي النفوذ الإيراني في الإقليم، وأنه فقد الجهة التي من المفترض أنها قادرة على مساندته واستمرار نظامه وسلطته، وما شهدته الجبهة اللبنانية وسقوط نظام الأسد فتحا الطريق أمام الهدف الإسرائيلي – الأميركي الأساس والمشترك بتوجيه ضربة لرأس المشروع الإقليمي في طهران، وقد أدركت القيادة الإيرانية أن الضربة التي تعرضت لها في الـ 13 من يونيو (حزيران) 2025 لم يكن هدفها التأديب بل القضاء على النظام وإنهائه، بعد أن وصل إلى مستوى من الضعف نتيجة خساراته الإقليمية وما يعانيه من أخطار نتيجة سيره على حافة الانفجار، بعد الحصار الاقتصادي الذي عاد ليشد الخناق حول رقبة المجتمع الإيراني والحكومة على السواء.

وبعد الخسارات التي لحقت بالمحور الذي تقوده طهران وتداعيات الضربة التي استهدفت قدراتها النووية والعسكرية، لم يعد النظام صاحب مشروع أنتجته أعوام من الردع والمقاومة والقدرة على إدارة الملفات السياسية، وتحول إلى واحد من اللاعبين في المعادلات الإقليمية بعد أن كان مؤثراً وصانعاً لها أو شريكاً في ترتيبها، وباتت كل استثماراته الهادفة إلى تخفيف النفوذ الأميركي والغربي في الإقليم أو إنهائه، عبر التفاوض أو صفقة سياسية بعيدة المنال، لأن الوجود الأميركي وبقاءه في الإقليم بات ضرورة للدفاع عن مصالحه ومصالح حلفائه، بخاصة أن حرب بين إسرائيل و«حماس»، إضافة إلى الحرب مع «حزب الله» وما أظهرته طهران من قدرة على الرد المؤلم، أعادت تكريس الدور الوظيفي لإسرائيل بعد أن كان طموح قادتها بدور الشريك الذي يتولى مهمة الحفاظ على المصالح الأميركية، وليس أدل على هذا الدور الوظيفي مما قاله أخيراً نائب الرئيس الأميركي دي فانس عن أولوية المصالح الأميركية حتى على المصالح الإسرائيلية، من دون أن يكون ذلك تخلياً عن العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين.

وعلى رغم رفض القيادة الإيرانية لما يقال عن أن معركة النظام الآن هي من أجل البقاء، بعد أن خسر ما كان يتمتع به من قدرات، وبعد أن دمر برنامجها النووي الذي شكل أبرز أوراق قوتها، بخاصة أن إعادة تشغيله أو ترميم المنشآت التي دمرت قد يستغرق أعواماً عدة، فإن المتغيرات التي حصلت في الإقليم وبخاصة ما تعرض له المحور الذي تقوده إيران، ومدى الانكشاف الأمني والاستخباراتي وحتى العسكري الذي ظهر نتيجة الهجوم الإسرائيلي، وهشاشة القدرات الدفاعية التي انهارت في الساعات الأولى، يؤكد أن النظام الإيراني يواجه تحدياً وجودياً، سواء على المستوى الداخلي، أو على مستوى الجهود التي يبذلها لإعادة ترميم ما بقي من نفوذ إقليمي، فالالتفاف الداخلي الذي ظهر بين أبناء الإيرانية لم يكن من أجل النظام وإنما من أجل إيران، وقد كان الرئيس السابق محمد خاتمي واضحاً في تأكيد هذه النقطة، بأن الإيرانيين التفوا حول إيران وليس النظام الإسلامي، وأن ما ظهر من مواقف وطنية في خطابات المسؤولين والمرشد الأعلى قد لا يكون كافياً خلال المرحلة المقبلة للحفاظ على إيران واستقرارها ووحدتها، ولا بد من خطوات أكثر جرأة تأخذ بعين الاعتبار المطالب الشعبية في الاقتصاد والانفتاح والحوار والاعتراف بالتعددية السياسية والقومية والإثنية، إضافة إلى التخلي

عن السياسات التقليدية في استعداء القوى الخارجية والتعايش مع الشروط العالمية والدولية، وخوض معارك لا طائل منها.

والنظام الذي يسعى إلى ترميم نفوذه الإقليمي، بناء على منطلقات جديدة لم يعد فيها مكان للطموحات الكبيرة، بل أصبحت محكومة بضرورة الحفاظ على هذا النفوذ واستمرار قدرة الحلفاء والموالين للبقاء ضمن المعادلات السياسية في أوطانهم، خصوصاً في لبنان والعراق، يقترب داخلياً من حافة الانفجار نتيجة التأثيرات السلبية للعزلة الدولية وتراجع مؤشرات حصول تسوية مع واشنطن بعيداً من الشروط والشروط المقابلة، وما يعنيه ذلك من ارتفاع مستوى التأثيرات السلبية للعقوبات الاقتصادية، وأيضاً نتيجة تصاعد حدة الصراعات الداخلية التي يحاول فيها التيار الراديكالي المتشدد في «المحافظين» استعداد المبادرة ومحاصرة الحكومة وتعطيل مشاريعها من خلال الضرب على وتر ترميم الوجه الإسلامي والديني للنظام، عبر إجبار الحكومة على تطبيق «قانون الحجاب»، بغض النظر عن تقدير المصلحة والأخطار الذي اعتمده «المجلس الأعلى للأمن القومي»، إضافة إلى اختراع معارك سياسية وهمية على خلفية الدفاع عن المصالح الإستراتيجية للنظام في علاقاته مع روسيا التي باتت تشكل العمق الإستراتيجي للنظام مع الصين، انطلاقاً من الهجوم على المواقف التي صدرت عن الوزير ظريف والتي تحدث فيها عن دور نظيره الروسي سيرغي لافروف في إقرار مبدأ «آلية الزناد» في الاتفاق النووي.

ولا تقتصر جهود الترميم على الحفاظ على ما بقي من قدرات «محور المقاومة» أو «هلال النفوذ الإيراني»، بل تشمل أيضاً الانشغال بترميم القدرات الدفاعية التي تهاوت في أول اختبار لها لتكون قادرة على التقليل من الآثار السلبية للهجمات الجوية على عمقها بالحد الأدنى، في حال نشوب حرب جديدة، إضافة إلى إعادة تأهيل قدراتها الصاروخية التي تمثل خط الدفاع الردعي الأول والأخير، مع تراجع قدرات المحور على مساندتها.

وإيران الساعية اليوم إلى إعادة تعريف دورها في الإقليم ستكون مشغولة أيضاً في إعادة تعريف العلاقات الإستراتيجية التي تربطها بالحلفين الشرقيين الروسي والصيني، وضرورة أن تدرك بأن هذه الدول لن تقدم مصالح إيران

على مصالحها الأولوية، مع إمكان أن تدخل هذه الدول في صفقات على حسابها تجعل من طهران ورقة مساومة في صراع المصالح بينها وبين واشنطن.

وإذا ما كانت سلوكيات النظام الإيراني على الساحتين الإقليمية والدولية تشكل محل اهتمام للإدارة الأميركية، فإن موقع إيران في المعادلة الروسية لا يخرج عن إطارٍ إستراتيجية واضحة لا ترغب في أن تتحول إلى قوة مؤثرة حتى لا تشكل تهديداً لها، وألا تضعف بحيث تندفع باتجاه الحضن الغربي، وعلى هذه المنطلقات جاءت كل السياسيات الروسية وحتى الصينية من طموحات إيران النووية وعدم رغبتهما في مساعدتها لتحقيق هذا الهدف، وما الدعم الروسي والصيني لإيران في مرحلة ما بعد الضربة الإسرائيلية – الأميركية سوى نتيجة الخوف من سقوطها وسقوط نظامها الذي قد يتحول إلى مصدر زعزعة في منطقة غرب آسيا لا تصب في مصالحهما الإستراتيجية، بخاصة أنها قد لا ترى في إطار الدفاع عن مصالحها حاجة إلى تكريس شريك لها في حال أقر المجتمع الدولي نهاية الأحادية القطبية والذهاب نحو أقطاب عدة على المستويين الدولي أو مناطق النفوذ الإقليمي للقوى الأخرى.

رهانات النظام ما بعد التطورات الشرق أوسطية وما تعرض له من ضربات، تقوم أو تسعى في أقصى طموحتها إلى بناء منظومة مصالح مشتركة مع روسيا والصين، أو اتحاد وتحالف اقتصادي أوراسي (في منطقة أورآسيا) يساعده في إعادة توازنه ضمن المعادلات الإقليمية، وتوافر له إمكان التعامل مع التأثيرات السلبية للعقوبات الاقتصادية، وقد يكون على القيادة في طهران الاستثمار في تعزيز الثقة والانفتاح على محطيها العربي وطمأنته، لأنه الأقدر على لعب دور إيجابي في التخفيف من الضغوط الأميركية، وإبعاد شبح الحرب وتأمين النظام من السقوط، انطلاقاً من مصلحة إستراتيجية وأمن قومي، لما لسقوطه من تداعيات على المنطقة بأكملها، وأن تذهب القيادة الإيرانية إلى الواقعية البعيدة من الغرق والاستمرار في الشعارات القديمة في قراءتها للتطورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة، وما صارت عليه أوضاع قوى المحور الذي تتزعمه، وليس بالضرورة أن يستدعي ذلك التخلي عن الموقف العقائدي والأيديولوجي الذي يقف عند حدود العداء مع إسرائيل، والمتوافق مع عدم تبني النظام منذ تأسيسه لإستراتيجية القضاء عليها، وهو ما قد يشكل بداية جديدة لها تساعد في إخراج طهران وإبعادها من دائرة الخطر،

لتتحول إلى عامل استقرار في المنطقة، بخاصة أن خطابات ومواقف المرشد الإيراني بعد ديسمبر (كانون الأول) 2024 وسقوط سوريا وضربة «حزب الله» لم تعد تتحدث عن العمق الإستراتيجي لإيران، وأن هدفها هو فرض الانسحاب الأميركي من منطقة غرب آسيا، بل تحولت إلى مواقف ارتفع فيها منسوب الوطنية والقومية، مما يجعل التركيز على الداخل باعتباره العمق الإستراتيجي الأهم، وأن الحفاظ عليه أحد أهم أسباب التمدد في الإقليم، والمحرك والمتحكم في المواقف والسياسات الإيرانية خلال المرحلة المقبلة، بخاصة إذا ما استطاعت هذه المنظومة مع حكومة بزشكيان تجاوز الفخاخ التي بدأ نصبها التيار الراديكالي المنزعج من التوجهات الجديدة للنظام على صعيد السياسات الداخلية والنظرة إلى آلية الحكم، والمخاوف من أن تؤسس لمرحلة جديدة ومغايرة في طبيعة النظام والسلطة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة التي قد لا يكون لهؤلاء الراديكاليين مكان فيها، بخاصة أن وجودهم في السلطة جاء نتيجة المقاطعة الشعبية للانتخابات وحصولهم على نسبة أربعة في المئة من أصوات 55 مليون ناخب إيراني.

الديمقراطية في العالم

سؤال القرن الـ21

ملخص

على رغم تباين «إحداثيات» الوصول إلى الديمقراطية، إلا أنه بدخول القرن الـ21 ارتفعت الآمال بتزايد النزوع نحو الديمقراطية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفياتي وتهيئة المشهد الدولي لصالح المعسكر الغربي الذي دائماً ينادي بنشر قيم الديمقراطية.

إبراهيم مصطفى

التفاؤل بانفتاح إصلاحي قابله تصاعد الشعبوية وتقويض سيادة القانون

République Française

ظل نظام الحكم سؤالاً ملحاً في العالم طوال القرن الـ20، لكن «الديمقراطية» فرضت نفسها على أدبيات معظم دول العالم بحلول نهاية ذلك القرن، إذ أصبحت تلك الدول تقول إنها تطبق قواعد الديمقراطية، لكن ظل مفهوم تلك الكلمة التي يرجعها بعضهم إلى عصر الإغريق مختلفاً عليه، كل يراه بعين ثقافته وتاريخه وأحياناً مصلحته، إذ يراها بعضهم مفهوماً شاملاً لتداول السلطة وتطبيق حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، بينما تركز بعض الدول على حقوق الإنسان في الجانب الاقتصادي وتغض الطرف عن تداول حقيقي للسلطة، فيما دول أخرى تتداول فيها السلطة لكن تتراجع فيها الحريات.

وعلى رغم تباين «إحداثيات» الوصول إلى الديمقراطية، إلا أنه بدخول القرن الـ21 ارتفعت الآمال بتزايد النزوع نحو الديمقراطية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفياتي وتهيئة المشهد الدولي لصالح المعسكر الغربي الذي دائماً ينادي بنشر قيم الديمقراطية.

العرب بين محاولة إصلاح داخلي وتدخل خارجي

المنطقة العربية استقبلت الألفية الثالثة بنظرة مختلطة تجاه الديمقراطية، فمن ناحية كان الزعماء الرئيسون يسيطرون على الحكم من دون أفق لتداول السلطة، مثل حسني مبارك في مصر وصدام حسين في العراق ومعمر القذافي في ليبيا، ومن ناحية أخرى كان تولي الملك عبدالله في الأردن والملك محمد السادس في المغرب إيذاناً بجيل جديد من القادة العرب، وتبعهم بشار الأسد في سوريا، الذي بدأ عهده بمؤشرات إيجابية عن الديمقراطية التي كانت مفهوماً غائباً تحت حكم أبيه لثلاثة عقود، إلا أن الأسد الابن أطلق العنان لآمال التغيير بحديثه عن أن «الديمقراطية واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن تكون حقاً لنا»، وفق تعبيره في خطاب تولي الرئاسة في يوليو (تموز) عام 2000، مما كان إيذاناً بانفتاح سياسي وحراك حقوقي أطلق عليه «ربيع دمشق» لكنه لم يدم سوى بضعة أشهر، انتهى بإلقاء الأمن القبض على سياسيين.

محاولة التغيير من الداخل انقلبت إلى فرض للديمقراطية بالقوة، باحتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، بهدف إسقاط نظام صدام حسين، في حرب بررها الرئيس الأميركي في ذلك الوقت جورج بوش الابن بأنها «لتحرير الشعب العراقي»، واستخدمت حجة «نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط» كمسوغ للاحتلال، لكن بعد نحو 20 عاماً من إسقاط نظام صدام كتب الأكاديمي الأميركي فرانسيس فوكوياما في مقالة بمجلة «Journal of democracy» عام 2021 أن غزو العراق كان «خطأ سياسياً هائلاً» أضعف صدقية نشر الديمقراطية عالمياً، مؤكداً أن القوة العسكرية الأميركية في العراق وأفغانستان أدت إلى انتشار جماعات الإرهاب مثل داعش وتعزيز نفوذ إيران، كما أيد الرأي القائل إنه لا يمكن «تصدير» الديمقراطية، من دون بناء قدرات الدولة أولاً.

جدل أسبقية بناء الدولة أم نشر الديمقراطية، اعتبر فيه عراق ما بعد صدام نموذجاً واضحاً، على رغم تداول السلطة مرات عدة منذ 2003، ففي بحث أجراه الباحثان بالجامعة المستنصرية في العراق حميد نفل البداوي وصبا حميد التميمي، خلصا إلى أن سياسات الولايات المتحدة بعد الغزو أضعفت مؤسسات الدولة العراقية، وبالتالي لم تكن قادرة على إرساء ديمقراطية بعيداً من المحاصصة والطائفية.

ويشير تقرير صادر عن مؤسسة «راند» للأبحاث عام 2010 إلى أنه على رغم ترويج واشنطن لنشر الديمقراطية باعتباره أحد دوافع غزو العراق، إلا أن تداعيات الحرب غيرت أو أوقفت الضغوط الأميركية الهادفة لما يسمى بالإصلاح السياسي في الدول العربية، وجعلته يتأخر في قائمة أولويات السياسة الأميركية بالمنطقة لصالح قضايا أخرى مثل مواجهة النفوذ الإيراني.

وينبه التقرير إلى ما يراه استفادة للنظم السياسية العربية التقليدية من احتلال العراق بصورة غير مباشرة، بتخفيف وطأة الضغوط الأميركية لإحداث إصلاح ديمقراطي حقيقي، إذ اكتفت معظم النظم العربية بتغييرات شكلية، وأقصت أية معارضة بحجة حفظ السلم ومواجهة الإرهاب.

الربيع العربي

أما التحول الأبرز نحو الديمقراطية في العالم العربي فكان باندلاع الثورات التي سميت بالربيع العربي، انطلاقاً من تونس في نهاية 2010، مما أسفر عن سقوط رؤساء تونس ومصر وليبيا في غضون بضعة أشهر، ولاحقاً اليمن، فيما استمرت تداعيات الثورة السورية إلى أن سقط بشار الأسد في عام 2024.

وعلى رغم تباين المطالب باختلاف الدول فإن الهتاف الأشهر في الثورة المصرية «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» يمثل ملخصاً لأهداف الثورات العربية، إذ عد معظم المشاركين في استطلاع أجراه «البارومتر العربي»، وهو هيئة بحثية مستقلة، عام 2011، الوضع الاقتصادي هو السبب الأول للثورات، كما اعتبر المشاركون في ثمان من أصل 10 دول عربية أن الديمقراطية أفضل نظام للحكم.

إلا أن الوضع تغير بعد الابتعاد من لحظة «الحالة الثورية»، ففي استطلاع مماثل عام 2019–2018، قال المشاركون من سبع دول من أصل 12 دولة أن الديمقراطية الطريقة المثلى للحكم، على رغم تشابه المصاعب الاقتصادية مع الفترة التي سبقت «الربيع العربي»، وهو ما يرجعه الباحثان في البارومتر العربي أماني جمال ومايكل روبنز، إلى استيعاب الشعوب العربية أن الديمقراطية لا تنتج بالضرورة تحسناً اقتصادياً، وأشارا إلى ثلاث دول عربية تتداول فيها السلطة بصورة منتظمة، وهي لبنان وتونس والعراق، وعلى رغم ذلك فشلت حكوماتها في تشكيل اقتصاد قوي.

وبحسب مؤشر الديمقراطية العالمي الذي تصدره وحدة الأبحاث التابعة لمجموعة «إيكونوميست» البريطانية للإعلام، تتذيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التصنيف، بعدما سجلت 3.12 درجة في عام 2024 مقارنة بـ2.23 عام 2023 على مقياس الديمقراطية المؤلف من 10 درجات، ويعتمد على قياس التزام الدول ببعض المعايير مثل العملية الانتخابية والتعددية والكفاءة الحكومية والمشاركة السياسية والحريات المدنية. وتفوقت على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى دول أفريقيا جنوب الصحراء التي سجلت معدل أربع درجات.

ويعدد الأكاديميان في جامعة بنغازي الليبية شكري عاشور السويدي وإيهاب عطية الفارسي عوائق الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، في دراسة نشرت في عام 2024 بعنوان «التحول الديمقراطي في الوطن العربي المحددات والمعوقات»، ومن أبرزها استمرار البنى التقليدية على مستوى المجتمع والسلطة السياسية معاً واعتماد المواطن العربي على الدولة في كل مناحي الحياة تقريباً، «مما يضعفه أمام السلطة ويقصيه عن المشاركة بها ويقلل من فعله السياسي العام»، كما أشارا إلى غياب الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يحول العملية الانتخابية أحياناً إلى عملية لشراء الأصوات، مؤكدين أنه من الصعب تطوير أي مجتمع سياسياً من دون النظر للعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وإلا ستصبح الأحزاب مجرد غطاء لشخصيات قبلية أو ذوي النفوذ.

ترمب وقيم الديمقراطية

الولايات المتحدة التي تعتبر نفسها حاملة راية الديمقراطية في العالم يرى عدد من الخبراء أن قيم الديمقراطية لديها في تراجع، خلال السنوات الـ10 الأخيرة التي صبغت بصورة الرئيس دونالد ترمب، الذي جاء بعملية انتخابية ديمقراطية، لكنه على رغم ذلك منذ بداية ولايته الأولى (2017–2021) شكل تهديداً للديمقراطية، بحسب ورقة بحثية للأكاديمي بجامعة «باسيفيك» بولاية كاليفورنيا مايكل فيتيلو، إذ رأى أن ترمب عمل على تغيير «الأعراف السياسية الأميركية» من خلال مهاجمة الإعلام وترويج إدارته لما يسمى بـ«الحقائق البديلة»، والضغط على مسؤولي القضاء والاستخبارات، وأدى ذلك إلى تآكل الثقة العامة في الإعلام ومؤسسات الدولة.

كذلك، حذر الباحث ويليام جالستون من تكرار استخدام ترمب صلاحية الأمر التنفيذي لتجاوز السلطة التشريعية (الكونغرس)، إضافة إلى مهاجمته القضاء من خلال وصف القضاة الذين أصدروا أحكاماً ضده بالناشطين اليساريين، بما يقوض صورة القضاء، مشيراً في مقالة بموقع مركز بروكنجز للدراسات إلى أن تراكم السلطات في يد شخص واحد قد يعد «تعريفاً للاستبداد»، وهو ما يصفه بالكابوس على الديمقراطية الدستورية.

وخلال أول 100 يوم فقط من ولايته الثانية، وقع الرئيس الأميركي أكثر من 100 أمر تنفيذي، عدد كبير منها لإلغاء قرارات كان قد أصدرها سلفه جو بايدن.

الانتخابات الشفافة التي تعد أحد ركائز الديمقراطية التي تباهي بها الولايات المتحدة تعرضت إلى هزة ثقة في العقد الأخير، فبعد انتخابات عام 2016 بين ترمب ومنافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون ظهرت شكوك حول تدخل روسي في توجيه الرأي العام الأميركي، أثبت لاحقاً بتقرير للاستخبارات الأميركية. أما انتخابات 2020 بين ترمب وبايدن فقد شهدت حملة تشكيك واسعة النطاق في النتائج قادها الخاسر حينها، الرئيس ترمب نفسه وأنصاره، بلغت حد اقتحام مبنى الكابيتول في محاولة لمنع التصديق على النتائج، مما شكل صدمة لصورة الديمقراطية الأميركية، ولا يزال ترمب يشكك في نتائج ذلك التصويت.

وحدد الباحثان اريك اوربي وجوناثان كاتز، في مقالة بمركز بروكنجز، أخطاراً تهدد ثلاث ركائز أساسية للديمقراطية الأميركية في ولاية ترمب الثانية، وهي نزاهة الانتخابات من خلال قرارات تنفيذية تعمق انعدام الثقة في النظام الانتخابي، وتقويض سيادة القانون بالعفو أو تخفيف العقوبة على 1500 من أنصاره المتهمين في أحداث الكابيتول، إضافة إلى غياب مكافحة الفساد، وهو ما ظهر في منح الملياردير إيلون ماسك، الذي لدى شركاته عقود تجارية مع الحكومة سلطة مطلقة لمراقبة دولاب العمل الحكومي. واستقال ماسك لاحقاً، بعد خلاف مع ترمب في شأن الموازنة الحكومية.

ويخلص الباحثان إلى أن الحفاظ على الديمقراطية ليست فقط مسؤولية الحكومة، بل يعتبر من واجب المواطنين والمجتمع المدني والحكومات المحلية ووسائل الإعلام العمل على مواجهة أي قرارات تهدد القيم الديمقراطية للولايات المتحدة من جانب إدارة ترمب.

أوروبا صعود وهبوط

الديمقراطية الأوروبية مرت بمراحل من الصعود والهبوط خلال الربع قرن الأخير، فقد بدأت الألفية بتقدم ملاحظ عبر توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً لضم دول كانت ضمن ما يسمى بالمعسكر الشرقي وبعضها كانت تشكل جزءاً من أراضي الاتحاد السوفياتي، ففي عام 2004 ضم الاتحاد 10 دول جديدة هي التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطا، ثم بلغاريا ورومانيا في 2007، وفق معايير كوبنهاجن التي تشترط وجود نظام ديمقراطي يضمن الحق في المشاركة السياسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وأسهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز المعايير الديمقراطية بالدول المنضمة حديثاً من خلال دعم المجتمع المدني ومشاركة المواطنين، وفق دراسة أجريت عام 2021 من جانب مشروع بحثي أوروبي بعنوان «إعادة الاتصال» وهو اختصار لـ«التوفيق بين أوروبا ومواطنيها من خلال الديمقراطية وسيادة القانون»، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وأشارت الدراسة إلى أنه على رغم التوقعات المتفائلة في بداية توسع الاتحاد الأوروبي بدأت المشكلات تظهر في البنية الديمقراطية لعدد من الدول، إذ سجلت خروقات لسيادة القانون في المجر وبولندا للسيطرة على الإعلام والتدخل في شؤون القضاء ووضع قيود على المنظمات غير الحكومية.

وتظل الشعبوية هي التحدي الأكبر أمام الديمقراطية الأوروبية في الربع الأول من القرن الحالي، إذ تضاعفت الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الشعبوية ثلاث مرات بين 1998 و2018، مما منح الشعبويين مناصب حكومية في 11 دولة أوروبية. كما ارتفع عدد ممثلي اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي من 37 عام 2009 إلى 52 عام 2014، بحسب كتاب «صعود اليمين الشعبوي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية» للأكاديمي العراقي مهند حميد مهيدي.

وتصاعدت الشعبوية الأوروبية تحديداً منذ عام 2016، الذي شهد حدثين مهمين هما التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترمب. ولتفسير ذلك التصاعد، يشير الأكاديمي الهولندي في علم الاجتماع السياسي ماتياس روديجن في مقالة بصحيفة «الغارديان» البريطانية إلى أنه لا يوجد تفسير محدد، لكنه يلفت إلى شعور كثير من المواطنين الأوروبيين بالخيانة أو الإهمال بسبب النخب السياسية التقليدية، إضافة إلى تزايد النزعة الفردية في المجتمع بما يبعد كثيرين من الأحزاب التقليدية ويجعلهم يتوجهون نحو السياسيين الشعبويين. ويضيف روديجين عنصراً آخر وهو تقارب أفكار الأحزاب الرئيسة بما يترك مساحة أيديولوجية كبيرة فارغة، وبالتالي تميل إلى عدم الاستجابة لمخاوف المواطنين الأكثر تطرفاً، فضلاً عن الأزمات المالية التي تمر بها كثير من دول أوروبا، مما يجعل بعضهم يلقي اللائمة على «النخبة الفاسدة» من السياسيين.

ويرى أستاذ العلوم السياسية السويسري هانزبيتر كريسي أنه بصورة عامة هناك ما يدعو إلى القلق في شأن تأثير الشعبوية في أوروبا، ولكن لا داعي للمبالغة، إذ تشير الاتجاهات طويلة المدى إلى توسع الديمقراطية، ولا يزال دعم المواطنين للديمقراطية هائلاً في أوروبا بحسب تعبيره في مجلة العلوم السياسية الفصلية الصادرة باللغة الألمانية في مارس (آذار) عام 2020. وأكد أنه حتى لو وصل الشعبويون إلى السلطة، فإنهم سيواجهون عدداً كبيراً من القيود التي ترسخ الديمقراطية.

الإصلاح الصيني المتوازي

الصين التي تقدم نفسها بديلاً للفكر الغربي، شهدت منذ تولي الرئيس شي جين بينج عام 2012 إشارات متضاربة على الإصلاح السياسي، فالزعيم الشيوعي الذي كان ينظر إليه في السابق كإصلاحي داخل الحزب الحاكم، بدأ عهده بحملة ضارية ضد الفساد وتضارب المصالح، داعياً إلى «إغضاب بضعة آلاف بدلاً من خذلان 1.4 مليار صيني» بحسب ما ذكرت وكالة «شينخوا» الصينية، لكن بعض الخبراء الغربيين عزوا تلك الحملة إلى رغبة شي في إقصاء منافسيه داخل الحزب الشيوعي.

على عكس التقدم في مكافحة الفساد، حد شي من تداول السلطة، بعدما أقدم البرلمان الصيني على إلغاء تحديد فترات بقاء الرئيس في السلطة عام 2018. وقال الباحث في الشأن الصيني المقيم بالولايات المتحدة تنج بياو إن الزعيم الصيني خيب آمال الدول الغربية التي كانت تتوقع أن تحقق بكين تقدماً ديمقراطياً بصورة تدريجية بعد الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، بحسب تصريحات سابقة لشبكة «دويتشه فيلا» الألمانية.

بعين صينية، يوضح الباحث مينج شياوجي أن عملية الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الصين على مدار العقود الماضية تحمل في طياتها إصلاحاً سياسياً واسعاً، إذ لا تفصل العقلية الصينية بين الملامح الاقتصادية والسياسية في عمل الحزب الشيوعي وهو القاطرة التي تحرك الدولة. واعتبر شياوجي في دراسته «التنمية السياسية في الصين» المنشورة عام 2008، أن عمق واتساع الإصلاح السياسي في الصين أكبر بكثير مما يعرفه العالم الخارجي.

أما في روسيا التي استقبلت الساعات الأولى من الألفية الجديدة بخطاب من رئيس الوزراء في ذلك الوقت فلاديمير بوتين يعلن استقالة الرئيس بوريس يلتسن، فقد شهدت خلال 25 عاماً حكماً يتركز على شخص بوتين سواء كرئيس أم رئيس للحكومة، مما أدى إلى انتقادات غربية كثيرة لسجل موسكو الحقوقي.

ويرى بعض المحللين أن بوتين نجح في الحفاظ على وحدة بلاده وتحقيق معدلات نمو اقتصادي واستعادة قدرة مؤسسات الدولة، فيما يرى آخرون أن تلك الإصلاحات لم تنجح في القضاء على التفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية.

السفير الأميركي السابق لدى موسكو مايكل ماكفول ذكر في مقالة بموقع «جريدة الديمقراطية» أن جهود الزعيم السوفياتي الأخير ميخائيل جورباتشوف

لترسيخ الديمقراطية في روسيا جرى تقويضها لاحقاً خاصة على يد بوتين، وأضاف «بينما قد يتأثر الروس بالإرث التاريخي، أو المعايير الثقافية الثابتة، أو المؤسسات الجامدة، فإنهم ليسوا أسرى لها إلى الأبد. إذا اتخذ بعض الروس في الماضي قرارات أدت إلى ظهور الاستبداد، فقد يتخذ آخرون في المستقبل خيارات تؤدي إلى ظهور الديمقراطية».

«الترمبية»

عقيدة السلطة والشعبوية في السياسة الأميركية

ملخص

«الترمبية» ظاهرة سياسية واجتماعية تمزج بين الشعبوية اليمينية والقومية الأميركية ونزعة سلطوية، نشأت مع صعود دونالد ترمب لكنها تمتد فكرياً إلى تيارات «المحافظة القديمة» في تاريخ أميركا.

محمد غرسان

ظاهرة أصبحت مصطلحاً ضمن العلوم السياسية ولها أتباع داخل الولايات المتحدة والعالم

شهد العالم خلال الربع الأول من القرن الـ21 واحدة من أكثر الظواهر السياسية إثارة للجدل في التاريخ الحديث، ومنذ صعود الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى المشهد السياسي بدأ يتبلور تيار جديد حمل أفكاره وشعاراته، ثم تجاوز شخصه ليصبح حركة فكرية واجتماعية تعبر عن مزيج من الشعبوية والقومية الأميركية، بات يعرف اليوم باسم «الترمبية».

ومع أن الظاهرة ارتبطت بترمب شخصياً إلا أن جذورها تمتد إلى قرون أبعد، إذ تتقاطع مع أفكار أميركية قديمة تعود إلى الرئيس الأميركي السابع أندرو جاكسون خلال القرن الـ19 الميلادي، الذي دعا إلى تقليص التدخلات الخارجية والتركيز على المصالح الوطنية، وهي الفكرة ذاتها التي أعاد ترمب لاحقاً بعثها في شعاره الأشهر «أميركا أولاً»، الذي مثل جوهر مشروعه السياسي.

ومع اتساع الفجوة في الداخل الأميركي الغاضب، تحولت «الترمبية» إلى أسلوب في الحكم أكثر من كونها برنامجاً سياسياً، وإلى مدرسة جديدة في فهم العلاقة بين القائد والشعب تقوم على المواجهة المباشرة وتحتفي بالاضطراب كوسيلة للتغيير.

وثمة ركائز أساس تقوم عليها «الترمبية» تمثلت في أسلوبها السياسي والإعلامي، أبرزها المواجهة مع الإعلام التقليدي ومزيج من الشعبوية والقومية والسياسة الحمائية المتعلقة بحماية المصالح الاقتصادية الأميركية، والانعزالية السياسية التي انبثقت لتغليب المصلحة القومية والرغبة في ألا تتحمل الولايات المتحدة أية كلفة جراء مشاركتها في أية أعمال عسكرية خارج حدود البلاد، ومنطق الصفقات التي تميز ترمب وتتصدر عقيدته السياسية في إدارة الدولة.

ما هي "الترمبية"؟

تعرف «الترمبية» بأنها ظاهرة سياسية واجتماعية نشأت مع صعود ترمب عام 2015، حين أعلن ترشحه بخطاب صادم هاجم فيه المهاجرين واتهم المكسيك بإرسال «مجرمين ومغتصبين»، واضعاً أول لبنة لمشروع سياسي يتحدى القواعد الليبرالية الراسخة.

وسرعان ما تجاوز هذا الخطاب حدوده الإعلامية إلى حراك شعبي واسع، وجد في ترمب تجسيداً لغضب الأميركيين من العولمة والهجرة والنخب الليبرالية.

وظهرت «الترمبية» ضمن سياق أزمة ثقة عميقة داخل المجتمع الأميركي، ترافقت مع تراجع الطبقة الوسطى الصناعية واتساع الهوة بين المراكز المالية في الساحلين الشرقي والغربي وبين مدن الداخل الأميركي.

ونشرت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية تقريراً مطولاً للباحث والمؤرخ الأميركي ديفيد غرينبرغ بعنوان «التاريخ الفكري للترمبية»، تناول فيه الجذور العميقة للتيار الذي ارتبط باسم دونالد ترمب، وذكر فيه أن ما يعرف اليوم بـ«الترمبية» ليس مجرد نزعة شخصية أو انفعال سياسي عابر، بل امتداد لأيديولوجيا متجذرة في التاريخ الأميركي تقوم على مزيج من الشعبوية والقومية والنزعة السلطوية.

ويرى غرينبرغ أن ترمب نجح في إعادة إحياء تيار فكري ظل كامناً لعقود، هو ما يعرف بـ«المحافظة القديمة»، التي ظهرت مطلع القرن الـ20 كرد فعل على العولمة والتحولات الاجتماعية والثقافية في أميركا. ويشير الكاتب إلى أن أفكار هذا التيار التي تمزج بين الهوية البيضاء والانغلاق القومي والحمائية الاقتصادية، عادت لتجد صداها ضمن خطاب ترمب، بعدما كانت تراجعت إثر الحرب العالمية الثانية وصعود «الصفقة الجديدة» لفرانكلين روزفلت.

ويقول غرينبرغ إن اليمين الشعبوي الحديث الذي حمل ترمب إلى البيت الأبيض هو الامتداد المباشر لتلك النزعة القديمة التي قاومت التمدن والانفتاح والتعددية. فكما غذت المخاوف من فقدان الهوية الأميركية صعود الحركات اليمينية خلال عشرينيات القرن الماضي، أعادت الأزمات المعاصرة من حرب العراق إلى أزمة عام 2008 الاقتصادية ثم انتخاب الرئيس الأميركي من أصل أفريقي، باراك أوباما، إحياء الحس القومي بين فئات من الأميركيين البيض الذين شعروا بأن بلادهم لم تعد تعكس صورتهم ولا مصالحهم.

ويضيف الكاتب أن «الترمبية» تمثل اليوم تحولاً جوهرياً داخل الحزب الجمهوري، إذ دفعت به إلى أقصى اليمين في قضايا العرق والهجرة، ودفعت بشعارات مثل «أميركا أولاً» إلى صدارة المشهد السياسي. وخلال الوقت نفسه، حملت معها ميلاً نحو الانعزالية في السياسة الخارجية والتراجع عن الالتزام الأميركي بالتعددية والليبرالية الدولية.

وبحسب التقرير، فإن صعود ترمب أعاد إلى الحياة تياراً فكرياً ظل مهمشاً منذ الحرب العالمية الثانية، وأعطاه للمرة الأولى سلطة تنفيذية كاملة من داخل البيت الأبيض. ويخلص غرينبرغ إلى أن «الترمبية» بما تحمله من نزعات قومية وشعبوية، تمثل قطيعة مع القيم التي شكلت العمود الفقري للنظام الأميركي بعد الحرب وتؤدي إلى إعادة تشكيل مفهوم الديمقراطية الأميركية نفسها، لتتحول من نموذج عالمي منفتح إلى تجربة منغلقة على ذاتها تبحث عن مجدٍ ماضٍ في عالم متغير.

امتداد الظاهرة "الترمبية"

وفق قاموس جامعة كامبريدج، فإن «Trumpism» تعني سياسات وأفكار الرئيس دونالد ترمب، لكن بعضاً آخر يراها تتمثل في السعي الواضح من الرئيس الأميركي الـ47 لتأسيس حزب جمهوري جديد لا يكون له علاقات كثيرة بالأفكار التي كان يعمل بها الجمهوريون قبل ظهور ترمب على الساحة السياسية.

وقدم ترمب نفسه باعتباره «صوت الناس ضد النظام»، وهذا جوهر الشعبوية. ووفق دراسة نشرتها كلية «كينيدي» بجامعة هارفرد الأميركية عن صعود الشعبوية داخل الولايات المتحدة، يقوم الخطاب الشعبوي على ثنائية أخلاقية وهي الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة، إذ تقول الدراسة إن ترمب مثل هذا القالب بوضوح عبر تصوير النخبة الإعلامية والسياسية، وحتى القضائية، كجزء من مؤامرة ضد «الأميركي الحقيقي».

وتوضح «نيويورك تايمز» أن هذا الخطاب مثل انقلاباً على المعادلة الكلاسيكية للحزب الجمهوري، الذي انشغل لعقود بخفض الضرائب وتوسيع حرية السوق.

ونقل ترمب النقاش نحو حماية المواطن الأميركي من آثار العولمة والهجرة، وصاغ بذلك ما وصفته الصحيفة بـ«القومية الاقتصادية العدوانية»، التي أعادت استقطاب الناخبين البيض من الطبقة العاملة في الولايات الصناعية.

ويصف المراقبون الرئيس الأميركي دونالد ترمب بأنه مثال نموذج واضح للشعبوية، بينما يقدمه أنصاره بوصفه «شعبوياً إيجابياً» يدافع عن مصالح الطبقة العاملة الأميركية.

وفي هذا السياق، أشارت الصحافية والسكرتيرة الصحافية السابقة لترمب، كايلي مكيناني، ضمن كتابها «الثورة الأميركية الجديدة: صنع حركة شعبوية» إلى أن ترمب جسد «شعبوية ثورية» تستلهم روح الثورة الأميركية، وتتبنى خطاباً يدعو إلى الحرية ويستنهض الفئات التي شعرت بأن «حكومة فاسدة وغير مبالية» تخلت عنها. وصورت مكيناني ترمب على أنه قائد يستجيب لمخاوف العمال الذين واجهوا تراجع قطاع التصنيع، وتهديدات الجريمة والهجرة والإرهاب.

وفي سياق ذلك، يرى المتخصص في مجال العلوم السياسية داخل جامعة الملك عبدالعزيز ضمن حديث سابق مع «اندبندنت عربية»، أن الرئيس الأميركي ترمب يشكل نموذجاً فريداً بين السياسيين المعاصرين بأسلوبه غير التقليدي في إدارة الشأنين المحلي والدولي، وهو أسلوب يمكن فهمه من خلال عدد من النظريات، لا سيما تلك المرتبطة بعلم النفس السياسي الفردي، إلى جانب استراتيجيات تفاوضية مثل «نظرية المجنون» و«السقف العالي».

لكن اللافت، بحسب الأستاذ الجامعي، أن ترمب لم يعد مجرد ظاهرة فردية بل بات يمثل تياراً أوسع داخل اليمين الأميركي، إذ ظهرت شخصيات سياسية شابة تتبنى ذات المنهجية وتعبر عن امتداد الظاهرة «الترمبية».

ويُرجح أن يواصل هذا التيار تأثيره حتى بعد خروج ترمب من المشهد السياسي المتوقع خلال ثلاثة أعوام، من خلال ما وصفه بـ«مثلث الجنون» المكون من نائب الرئيس جي دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو (الذي يشغل أيضاً منصب مستشار الأمن القومي)، إلى جانب وزير الحرب بيت هيغسيث.

ويشير الأستاذ الجامعي إلى أن هؤلاء الثلاثة لا يقلون اندفاعاً وشعبوية عن ترمب، بل يبدون عازمين على مواصلة ذات النهج الصدامي في السياسة الخارجية والتفاوض، بأساليب غير مألوفة تمزج بين الجرأة والتكتيك النفسي.

ويضيف أن ما كان يُنظر إليه سابقاً على أنه اجتهاد فردي من ترمب بات اليوم جزءاً من خطة مدروسة لليمين المحافظ في أميركا، الذي يضع أهدافه الاستراتيجية على طاولة السياسة الدولية ويملك أدواته لتحقيقها، وعلى رأسها دونالد ترمب الذي لا يزال يمسك بزمام المبادرة كلاعب أساس في «طريقة اللعب» المتفق عليها داخل التيار.

ويختم الأستاذ الجامعي قائلاً إن قراءة المرحلة الراهنة تتطلب فهماً مزدوجاً، فهماً لاستراتيجيات ترمب وتكتيكاته التفاوضية من جهة، واستشرافاً لمستقبل السياسة الأميركية في ظل صعود قيادات يمينية شابة تتبنى ذات التوجه، وتمثل النسخ القادمة من الظاهرة «الترمبية».

"الترمبية" في الفضاء الرقمي

لم يكن صعود «الترمبية» ممكناً بالوتيرة ذاتها لولا التحول العميق في البيئة الرقمية خلال العقد الأخير، إذ لعبت منصات التواصل الاجتماعي وفي مقدمها «إكس» دوراً مركزياً في صناعة ظاهرة سياسية غير مسبوقة.

واستخدم الرئيس الأميركي دونالد ترمب حسابه الرسمي على المنصة، موجهاً رسائله مباشرة إلى ملايين الأميركيين من دون المرور عبر قنوات الإعلام المحترف.

ووفق تحليل نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، فقد أصبح حساب ترمب على «أكس» «أقوى مكبر صوت سياسي في التاريخ الحديث»، ليس فقط بسبب عدد متابعيه بل نتيجة آلية الانتشار الخوارزمية التي ضاعفت حضور الخطاب التصادمي، ودفعت بمحتواه إلى جمهور واسع يتفاعل مع اللغة المباشرة والاتهامات الحادة، ومثلت هذه المنصة بحسب الصحيفة البنية الأساس لتشكيل القاعدة «الترمبية» وتغذيتها لحظة بلحظة.

وفي السياق ذاته، أظهر مركز «بيو» للأبحاث ضمن دراسة نشرت عام 2020 أن غالبية الأميركيين رأت أن استخدام ترمب المكثف لمنصات التواصل أسهم في «زيادة التوتر السياسي»، لكنه خلال الوقت نفسه كان عاملاً فعالاً في تعبئة أنصاره، الذين اعتادوا اعتبار هذا الأسلوب جزءاً من «قيادة مختلفة» تتحدى تقاليد الخطاب السياسي الأميركي.

أما مجلة «مت تكنولوجي ريفيو» الصادرة عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا فتناولت الظاهرة من منظور تقني، معتبرة أن «الترمبية» تجسد نموذجاً مبكراً لما سمته «الشعبوية الرقمية»، أي ذلك النوع من الحركات السياسية التي توظف الخوارزميات والمنصات لبناء شعور جمعي بأن الزعيم يتحدث مباشرة إلى الشعب الحقيقي خارج الرقابة المؤسسية.

وترى المجلة أن أسلوب ترمب الهجومي، القائم على السخرية والمواجهة وتضخيم الأعداء، وجد في المنصات الرقمية بيئة مثالية للانتشار والتأثير.

وتضيف مجلة «بوليتيكو» أن الحركة «الترمبية» كانت لتفقد جزءاً كبيراً من زخمها لولا تكون منظومة إعلامية موازية عبر المؤثرين اليمينيين والمجموعات الرقمية ومنصات الفيديو القصير، وهي المنظومة التي أسهمت في تفكيك السلطة التقليدية للإعلام الأميركي.

وتشير تحليلات الصحيفة إلى أن هذا «الإعلام الموازي» أصبح أحد الأعمدة البنيوية لـ«الترمبية»، بما يمكنها من الاستمرار حتى في مواجهة المؤسسات التقليدية.

"الترمبية" الأوروبية

إلا أن تأثير «الترمبية» لم يقتصر على حدود الولايات المتحدة، فصداها الفكري والسياسي امتد إلى القارات الأخرى ووجدت في أوروبا أرضاً خصبة لتجارب مشابهة، وتزامنت عودة الرئيس الجمهوري إلى البيت الأبيض مع موجة شعبوية عابرة للقارات.

وهيمنت الأحزاب الشعبوية خلال العقد الأخير على مساحات واسعة من الفضاء السياسي داخل عدد من الدول، وتنامت جذورها في بلدان مثل المجر وبولندا منذ الحقبة التي تلت انهيار الشيوعية.

ويعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست) بعد الاستفتاء الذي أجري خلال الـ23 من يونيو (حزيران) 2016 من أبرز الشواهد الدولية على التحولات العميقة نحو الشعبوية، إذ مثل لحظة مفصلية كشفت اتساع الفجوة بين النخب السياسية والناخبين الغاضبين من العولمة.

وتظهر المؤشرات الأولى لبروز التيارات الشعبوية في العالم من خلال الانتخابات الأوروبية المتتالية، التي شهدت صعود الأحزاب اليمينية بصورة لافتة، كما حدث في الانتخابات النمسوية عام 2017 والانتخابات الفرنسية خلال العام نفسه، والانتخابات الألمانية لعام 2017 والانتخابات الإيطالية عام 2018، والانتخابات البرلمانية في كل من فنلندا وإسبانيا والدنمارك واليونان والنمسا وبولندا والمملكة المتحدة خلال عام 2019، وصولاً إلى الانتخابات التشريعية الأوروبية عام 2024.

وبحسب تقرير أصدره مركز «إيبسوس» حول تصاعد التيارات الشعبوية داخل 31 دولة، فإن 77 في المئة من الألمان يرون أن مجتمعهم يعيش حال «انكسار»، بينما يعتقد 75 في المئة من الفرنسيين أن بلادهم تسير نحو الانهيار. وأظهر التقرير أن أكثر من 50 في المئة من الإيطاليين والفرنسيين والبولنديين والهولنديين والبلجيكيين يؤيدون فكرة «ظهور زعيم قوي يرغب في كسر القواعد السائدة».

وتشير هذه المؤشرات، وفق التحليلات الأوروبية، إلى تزايد النزعة نحو الزعامة الفردية على حساب المؤسسات، وهو ما ينسجم مع الجوهر الخطابي لـ«الترمبية».

ويرى مراقبون أن رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين باتت تجسد باسم أوروبا نوعاً من «الإذعان الواقعي» أمام هذا المد الأميركي، في محاولة لاحتواء العاصفة لا مواجهتها، بانتظار مرحلة أكثر استقراراً. إلا أن

محللين يحذرون من خطورة هذا النهج، معتبرين أن كل خضوع أمام المشيئة «الترمبية» قد يمنح الرئيس الأميركي وحلفاءه داخل الاتحاد الأوروبي فرصة لترسيخ نفوذهم وفرض مقاربات كانت تعد سابقاً من «المحرمات» ضمن المشروع الأوروبي، مثل حملات الطرد الجماعي للمهاجرين والتشكيك في جدوى النظام الديمقراطي أو مبدأ الفصل بين السلطات.

وفي المقابل، ينبه آخرون إلى أن استمرار الاتحاد الأوروبي في سياسته المتسامحة تجاه الخطاب الترمبي سيضعف قدرته على ضبط الدول الأعضاء التي تنحاز تدريجاً نحو هذا التيار، مثل المجر حالياً أو فرنسا في حال وصول مارين لوبن إلى قصر الإليزيه.

"الترمبية" بعد ترمب

تساءلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية ضمن تقريرها عما سيبقى من «الترمبية» إن غاب ترمب؟ وكانت الإجابة، وفق تحليلها، تشير إلى أن الحزب الجمهوري بات أسيراً لقناعة رسخها ترمب حول «تزوير الانتخابات»، وهي الفكرة التي تحولت إلى محور السياسات الجمهورية الجديدة وأساس الولاء السياسي داخل الحزب.

وترى الصحيفة أن الحركة «الترمبية» تفتقر إلى أجندة واضحة بعد هذه القضية، مما يجعلها قائمة على أسلوب المواجهة أكثر من الرؤية السياسية. وتشير إلى أن ترمب يعمل مع رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغريتش لصياغة «مبادئ» لحركته السياسية، لكن من غير الواضح ما إذا كانت ستحدث أثراً فعلياً في إعادة بناء الحزب أو إعادة توجيه اليمين الأميركي.

وتوضح «واشنطن بوست» أن «الترمبية» ليست أيديولوجيا متماسكة بقدر ما هي أسلوب في استخدام القوة ضد الخصوم. وفي ظل غياب برنامج سياسي محدد، يقدم حاكم فلوريدا رون ديسانتيس نموذجاً عملياً لـ«الترمبية» من دون ترمب» عبر تبني سياسات تحاكي معارك اليمين الثقافية مثل تقييد الاحتجاجات والتحكم في المناهج التعليمية ومهاجمة شركات التواصل الاجتماعي.

ويرى محللون أن ديسانتيس استوعب الدرس الأهم من تجربة ترمب، أن إشعال «حروب الثقافة» وسيلة فعالة لحشد القاعدة المحافظة. ومع أنه يسير على خطى ترمب الاستراتيجية فإن العلاقة بينهما تتحول إلى منافسة مباشرة إذا قرر ترمب خوض الانتخابات المقبلة، مما يدفع الحزب الجمهوري إلى صراع داخلي بين الزعيم الأصلي ونسخته الجديدة.

وفي ختام تحليلها، تطرح «واشنطن بوست» سؤالاً رمزياً هو ماذا لو نُقل ترمب فجأة إلى كوكب بعيد؟ وتجيب «سيظل كثر يدعون أنهم يتحدثون باسمه ويواصلون «الترمبية» كرمز لفعل كل ما يشبه ترمب، حتى في غيابه. فالحركة التي تحمل اسمه تستمر على رغم انفصاله عنها فعلياً، كما كان يفعل في مشاريعه العقارية، يبني الآخرون الهيكل ويضع هو اسمه عليه. وربما تُزال اللافتة يوماً دون أن يتأثر المبنى كثيراً».

وفي السياق ذاته يستعرض الباحث في مركز البحوث والتواصل المعرفي علي الخشيبان في كتابه «الترمبية»، السياسة الأميركية في مواجهة العالم»، ملامح هذه الظاهرة وتحولاتها داخل المشهد السياسي الأميركي.

ويرى الخشيبان أن «الترمبية» أصبحت حركة سياسية متكاملة تضم أيديولوجيات ترتبط مباشرة بمنهج الرئيس الأميركي دونالد ترمب وسلوكه السياسي وقاعدته الشعبية، معتمدة على الشعبوية اليمينية ومناهضة التيار الليبرالي والتشديد على القومية والمحافظة على الهوية الوطنية، بينما تقوم في جوهرها على معتقدات غير ليبرالية تميزها عن بقية التيارات الأميركية.

تحول جذري

ويشير الباحث السياسي إلى أن «الترمبية» تواجه معادلة معقدة في محاولتها الموازنة بين حكم النخبة والشعبوية ذات النزعة السلطوية، في مقابل الإرث التاريخي لليبرالية الأميركية. فمنذ صعود ترمب عام 2016 شكلت الظاهرة تحولاً عميقاً في السياسة الأميركية عبر الجمع بين الشعبوية القومية والاقتصاد الصناعي والمواقف المناهضة للمؤسسة، في خروج واضح عن تقاليد الحزب الجمهوري التي ركزت طويلاً على الدور العالمي للولايات المتحدة.

ويتوسع الخشيبان في تفسير الظاهرة، لافتاً إلى أنها تتحرك داخل سياق سياسي يغذيه الخوف والاستياء من سياسات الحزب الديمقراطي خلال فترتي حكمه الأولى والثانية، مما يعكس قلقاً متزايداً تجاه مستقبل الهوية الأميركية. ويضيف أن «الترمبية» يمكن تفسيرها وفق معطيات متعددة، كثير منها يتناقض مع الصورة التقليدية للواقع الأميركي، وقد تعزز حضورها مع وصول ترمب إلى الرئاسة عام 2016 ثم عودته خلال عام 2025.

ويؤكد في كتابه أن «الترمبية» ولدت داخل واحدة من أعرق الديمقراطيات الحديثة، لكنها تشكلت عبر منهجيات سياسية وإجرائية لم تمر بالقنوات التقليدية التي عرفتها الممارسة السياسية والدبلوماسية الأميركية، مما جعلها نموذجاً جديداً يصعب مقارنته بالنظريات السياسية السائدة.

ويرى أن «الترمبية» ستظل ظاهرة سياسية قائمة تتقاطع في نتائجها مع مختلف النظريات لكنها لا تشبه أياً منها، إذ تقدم نفسها للعالم بأسلوب يبدو ناعماً لكنه يحمل رسائل سياسية حادة، مما يستدعي من الدول التكيف مع هذا النمط الجديد من العلاقات.

ويخلص إلى أن الظاهرة لا ترتبط بشخص ترمب وحده ولا تنتهي بانتهاء ولايته، بل قد تتبدل أشكالها مع الوقت وتظهر بثوب جديد، لكنها تبقى امتداداً تاريخياً مستمراً بمنظورها الأيديولوجي وحركتها داخل السياسة الأميركية، مؤكداً أن التجربة الأميركية أثبتت تاريخياً أنها لا تُدار بصيغة مستقرة، لكنها قابلة للتعايش حين تفهم طبيعة تطوراتها المتسارعة.

هل نجحت الإصلاحات في إحداث تغيير

داخل المنطقة العربية ؟

ملخص

التغيير لا يرتبط فقط بالدولة وأجهزتها بل بمؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمشاركة الحكومية في تحديث القوانين، وتهيئة المجتمع للاندماج في التكنولوجيا والحداثة، عندها تصبح الإصلاحات متكاملة لدعم المؤسسات الأمنية والاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية».

صغير الحيدري

شملت مجالات مثل تمكين المرأة ورفع القيود المفروضة عنها سواء في الشغل أو غير ذلك مع توسيع الهامش الثقافي والإعلامي

يثير توجه كثير من دول المنطقة نحو القيام بإصلاحات تدريجية لتفادي انفجار ثورات أو انتفاضات كبرى ضد أنظمتها، تساؤلات جدية حول مدى فاعلية هذه الخطوات في ظل الجدل السائد بين من يرى أنها «إصلاحات من فوق ولا تراعي المشاركة الشعبية»، وبين شق آخر يعتقد أن المهم الإصلاح وتفادي انهيار تام للأوضاع.

وشملت تلك الإصلاحات في المنطقة العربية مجالات مثل تمكين المرأة ورفع القيود المفروضة عنها، سواء في الشُغل أو غير ذلك، مع توسيع الهامش الثقافي والإعلامي والمشاركة، وذلك في خطوات تستهدف سد الفجوات بين الفئات الشعبية والنخب وغيرهما.

وأحيا اتخاذ المغرب على سبيل المثال أخيراً إجراءات تهدف إلى احتواء الأزمة التي تسببت فيها احتجاجات «جيل Z 212» هذا النقاش الساخن حول آلية التغيير التدريجي في المنطقة التي شهدت قبل نحو عقد من الزمن انفجاراً عنيفاً تجسد فيما يعرف بـ «الربيع العربي».

عملية تكاملية

وعلى رغم أن الإصلاحات التدريجية مكنت كثيراً من الأنظمة الحاكمة في المنطقة من التحكم في مسار التغيير وربح الوقت لتفادي الانفجار الذي يسود توجس حياله، إلا أن الجدل في شأن هذه الآلية لا يزال قائماً، فقد سعت دول خلال الأعوام الماضية، مثل السعودية، إلى التحكم في مسار التغيير من خلال إجراءات نجحت بصورة كبيرة في تمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً، وأيضاً اقتصادياً من خلال «رؤية 2030» الطموحة التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ولقيت إشادة محلية وخارجية.

ورأى المستشار الدولي في القانون والسياسات التطبيقية أيمن البريكي أن «عملية التغيير ممكنة من خلال آلية الإصلاحات التدريجية اجتماعياً أو سياسياً ولكن بشروط محددة، أهمها ضرورة أن تكون الشعوب والنخب مُهيأة لعملية التغيير»، متابعاً أنه «في تونس مثلاً لم تكن النخب مهيأة للتغيير وللتنافس السياسي بالنظر إلى نحو 60 عاماً من الاستبداد والقمع، فهذا خلق

نوعاً من العشوائية والتخبط في المسار السياسي انتهى بتدشين مسار آخر هدام عام 2021»، ولافتاً إلى أن «فكرة أن تكون هناك هندسة فوقية أو على المستوى العالي مهمة جداً وهي أساس أي تغيير تطبيقي وقادر على الدوام، لأن التغيير الذي لا يترافق مع أفكار أو تصورات يكون تأثيره محدوداً جغرافياً وزمنياً».

وشدد البريكي على أن «التغيير لا يكون من أسفل إلى أعلى أو العكس فقط، بل يكون من طريق عمل نخبوي فيه تخطيط وهندسة للتغيير وتحضير لأرضية شعبية مؤمنة بفكرة وضرورة التغيير ودعمه كسلوكيات وممارسات قانونية أو إدارية أو غيرهما، وبالتالي فالعملية ثنائية وفيها عمل ثنائي، لكن يجب أن نكون واضحين أن عدم وجود مجهود من أعلى من أي نخبة نتيجته الفشل والفوضوية على مسار الإصلاح السياسي والاجتماعي».

البريكي الذي يدير أيضاً «مؤسسة الحوكمة المستدامة والتكنولوجيا» أكد أن «التغيير عملية تكاملية وغياب التصورات والأفكار يخلق حالاً من الفشل عندما يطرح الشعب مطالب تغيير ولا تكون هناك نخب جاهزة فكرياً وعلمياً، ومتسلحة بالأدوات التحليلية والفكرية يجعلها غير قادرة على فهم مشكلات المجتمع أو ما يصبو إليه، وبالتالي تضيع فرصة إحداث تغيير، وهذا ما حصل مثلاً في تونس في ظل التصحر السياسي والانغلاق الحزبي والسياسي لمدة 60 عاماً، لذلك يجب أن يكون هناك تكامل من الأعلى إلى الأدنى».

التشريك الشعبي

وأحياناً تواجه الإصلاحات التي تقرها السلطات في كثير من الدول انتقادات ولا سيما في علاقة تشريك المواطنين بصياغتها، خصوصاً في ظل الانغلاق السياسي الذي تعرفه بعض الدول، وهو انغلاق لطالما أطلق العنان لانتفاضات شعبية أو غير ذلك، لكن البريكي يرى أن «ما تقوم به الإمارات والسعودية من توفير الأدوات التكنولوجية وغيرها يدخل في إطار التشريك الشعبي في عملية التغيير، فعندما يكون لديك نفاذ إلى آراء ومواقف شعبك من خلال الأدوات اللازمة فإن ذلك يعطيك إمكان اطلاع دائم ومباشر على التحركات والتغيرات على مستوى المزاج العام والرأي العام، مما يجعلك قادراً على سلطة حاكمة

وإدارة يمكنها التحرك وفقاً لنظريات علمية وحقائق مثبتة، ويجعلك أيضاً قادراً على إقرار تصورات مقبولة أكثر اجتماعياً».

وأردف المتحدث ذاته أن «الإصلاح من فوق وحده بالطريقة التقليدية وما قبل عصر المعلومات أسلوب غير ناجح، خصوصاً إذا ما لم يجر تجهيز أرضية شعبية ونخب ملتزمة بنشر الوعي على مستوى قاعدي، والأمر نفسه إذا جرت محاولة الإصلاح من قبل الشعب من خلال طريقة فوضوية تنتهي بإسقاط رأس النظام فقط من دون تهيئة النخب أو الشارع»، لافتاً إلى أنه «لا يزال هناك آليات تكنولوجية متوافرة، ولذلك فإن الإصلاح من أعلى هرم السلطة والطبقات العليا إلى المجتمع ممكن وقد ينجح، فالإصلاح ممكن في حال توافرت أدوات علمية وتكنولوجية تمكن من فهم المزاج العام، وبالتالي إعادة الإصلاحات وقياس مدى فاعليتها، وهذا ما ينقص المنطقة».

شروط

ويرهن محللون التغيير الفعلي والحقيقي لشروط محددة، على غرار ضرورة إرساء منظومة تشريعية وقانونية تساعد في الإصلاح، ولا سيما على الصعيد المجتمعي حيث واجهت المرأة والأقليات قيوداً على المشاركة، ويعتقد الباحث اللبناني المتخصص في الشؤون السياسية خالد زين الدين أن «الإصلاح من فوق غير كاف ما لم يقترن بالحوكمة الجيدة وتهيئة المواطن للمواطنة، أي الانتماء للوطن والهوية والعودة للمؤسسات والشرعية، فالتغيير اليوم لا يرتبط فقط بالدولة وأجهزتها بل بمؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمشاركة الحكومية في تحديث القوانين، وتهيئة المجتمع للاندماج في التكنولوجيا والحداثة، وعندها تصبح الإصلاحات متكاملة لدعم المؤسسات الأمنية والاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية».

وتابع زين الدين أن «هناك أمراً مهماً للغاية وهو ضرورة تحديث القوانين من قبل المشرعين لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها التعليمية والثقافية والصحية حتى تكون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والاقتصادي الوطني»، مبيناً أنه «لا يمكن تحديث القوانين إذا غابت حلقة من هذه السلسلة المتواصلة،

لأن الاقتصاد والحداثة والهوامش الإعلامية والثقافية حلقة متدرجة تبدأ من تكريس تحديث القوانين والمحاسبة والمواطنة ودعم الاستثمار وتحديث البنى التحتية من أجل تغيير فعلي وحقيقي».

صعوبة بالغة

وتسود مخاوف من أن تكون الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والقانونية مجرد مسكنات مرحلية مرتبطة بنذر احتجاجات أو غير ذلك، خصوصاً في ظل حاجة المنطقة العربية إلى تغييرات جذرية لتفادي انفجار انتفاضات أو غير ذلك على غرار ما حدث عام 2011، فوقتها أدى حرق بائع الخضراوات محمد البوعزيزي نفسه في ولاية سيدي بوزيد إلى احتجاجات تنادي بالتنمية وإصلاح الاقتصاد والانفتاح السياسي، وسرعان ما انتقلت العدوى إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من الدول التي شملها ما بات يعرف لاحقاً بـ «الربيع العربي».

وبالنسبة إلى الباحث السياسي محمد صالح العبيدي فيرى أن «هناك صعوبة بالغة في إحداث التغيير في المنطقة بسبب كثير من المعطيات وأهمها غياب الإرادة السياسية لتحقيق انفتاح، سواء من السلطات التي تحكم المنطقة أو المعارضة»، موضحاً أن «الصراع السياسي يعوق أية محاولة للإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي، ففي تونس رُفضت مبادرات مهمة دفعت بها السلطات من أجل تعزيز مكتسبات المرأة من خلال المساواة في الميراث وغير ذلك».

ويكمل العبيدي «ناهيك عن أن الانغلاق السياسي يقود عادة إلى انفجار ثوري لا مناص منه مثلما حدث في دول الربيع، لذلك لا نرى انفراجة سياسية الآن أو محاولات للتغيير بصورة سلمية وسلسة، فلا نرى عفواً على معتقلين سياسيين في دول عربية ولا تشريكاً للأحزاب والنقابات في صنع القرار، مما ينعكس حتماً على الاقتصاد والمنظومة الاجتماعية».

ومع ذلك يتوقع العبيدي أن «تنجح بعض الدول العربية في التغيير الجذري من خلال هذه الإصلاحات مثلما حدث في السعودية حيث توجد رؤية طموحة،

بالتوازي مع استعداد مجتمعي للقبول بالتغيير ومسايرته، وهو أمر إيجابي، لكن هذا لا يحجب متاعب تواجهها دول أخرى للتغيير على غرار الجزائر وسوريا وليبيا وتونس، حيث توجد سلطات تتجاهل مطالب الشعب وخصوصاً السياسية منها».

أكثر من مسكنات

خلال الأعوام الماضية لم تسلم كثير من الدول العربية من الاحتجاجات على غرار الجزائر عام 2019 عندما تظاهر عشرات الآلاف رفضاً لاستمرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في الحكم، وأيضاً للمطالبة بمكافحة الفساد وتحقيق التنمية، والتحقت المملكة المغربية أخيراً بركب تلك الدول من خلال التظاهرات التي نظمتها حركة «جيل Z 212»، حيث أثار تردي منظومة الكهرباء والمياه غضب الشارع قبل أن تكتسي الاحتجاجات طابعاً سياسياً من خلال الدعوة إلى استقالة حكومة عزيز أخنوش، وقد أجبرت الاحتجاجات السلطات على اتخاذ قرارات من أجل احتواء غضب الشارع مما أثار مجدداً نقاشاً حول قدرة هذه الإجراءات والإصلاحات على التغيير.

وعلق الباحث السياسي المغربي عبدالمالك أهلال على الأمر بالقول إن «هذه الإصلاحات تمثل أكثر من مجرد مسكنات مرحلية، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة التحول المجتمعي الجذري، ويمكن وصفها بعملية تحديث تهدف إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، وتعد استجابة مدروسة للتحديات الداخلية والخارجية المتزايدة»، ذاكراً أن «هذه المبادرات التي تأتي من أعلى مستويات صنع القرار نجحت في تحقيق تغييرات ملموسة في حياة الناس، لكنها غالباً ما تبقي على الأطر القائمة لعملية اتخاذ القرار من دون تغييرات جوهرية».

وأشار أهلال إلى أن «ما نشهده في السعودية عبر 'رؤية 2030' هو تحول اقتصادي واجتماعي واسع النطاق لا يقتصر على مشاريع ضخمة مثل 'نيوم' بل يمتد ليغير وجه المجتمع عبر تمكين المرأة وفتح قطاعات ثقافية وترفيهية جديدة، وهذه الخطوات ليست تجميلية بل هي ضرورة اقتصادية لمرحلة ما بعد النفط، وقد أدت بالفعل إلى تحسين جودة الحياة وتوفير فرص جديدة».

ويرى أهلال أنه «في المغرب نجد نموذجاً أكثر تركيباً حيث تسعى الدولة إلى موازنة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، كما يتضح في توجهات مشروع 'قانون مالية 2026' الرامية إلى دعم الدولة الاجتماعية وإصلاح الإدارة مع مبادرات سياسية دقيقة، وفي تقديري فإن مصادقة المجلس الوزاري أخيراً على إصلاح المنظومة الانتخابية، وخصوصاً إتاحة المجال للشباب للترشح كمستقلين بدعم مالي من الدولة، هي خطوة بالغة الدلالة وتمثل اعترافاً بوجود فجوة ثقة بين الشباب والأحزاب التقليدية، ومحاولة لفتح قناة تمثيل جديدة لهذه الفئة وتجديد النخبة السياسية».

وعد الباحث السياسي نفسه أنه «حتى في سياقات مختلفة، مثل الجزائر التي تركز على إصلاحات اقتصادية لتحفيز النمو، فإن السمة المشتركة تظل هي أن التغيير يقاد من الأعلى، والهدف دائماً هو تحقيق الاستقرار وتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية الملحة وتجنب سيناريوهات الاضطراب، فهي إستراتيجية تهدف إلى بناء شرعية قائمة على الإنجاز والتنمية بدلاً من الاعتماد فقط على المرجعيات التقليدية».

واستنتج عبدالمالك أهلال أنه «في المحصلة لا يمكن وصف هذه الإصلاحات بأنها مجرد مسكنات لأنها تحدث تغييرات حقيقية ودائمة في بنية الاقتصاد والمجتمع، لكنها في المقابل ليست تحولاً جذرياً لأنها غالباً لا تمس جوهر آليات المشاركة السياسية الواسعة بل تمثل نموذجاً للتحديث الموجه الذي يقدم حريات اقتصادية واجتماعية، وأحياناً سياسية ضمن أطر محددة، ليبقى التحدي الأكبر على المدى الطويل هو ما إذا كان هذا النموذج مستداماً، أم أن المجتمعات التي تتذوق طعم الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي ستطالب حتماً بدور أكبر في تقرير مستقبلها».

بنى تحتية ضرورية

لكن العبيدي يرى أن «هناك شروطاً يجب أن تتوافر حتى تنجح محاولات الإصلاح من فوق، أهمها تمكين الشعب من بنى تحتية ضرورية تكنولوجية أو غيرها من أجل استكشاف مواقف وآراء المواطنين، وأيضاً توفير ضمانات لهم بقبول تلك المواقف والآراء وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار»،

موضحاً أن «بعض الدول العربية لا تزال بعيدة كل البعد عن استغلال المحامل الرقمية بسبب صعوبات مالية واقتصادية، وبالتالي فسعيها إلى التغيير من خلال إجراءات تبدأ من الأعلى لا يمكن أن ينجح إلا في حالات نادرة للغاية، ولا سيما في غياب أي انفتاح سياسي قادر على جعل المواطنين يفكرون بصوت عال».

واستدل العبيدي على «محاولات تونس قبل أعوام قليلة استشارة مواطنيها من أجل إصلاح التعليم عبر استشارة إلكترونية، لكن ولوج المواطنين إلى التطبيق آنذاك كان محدوداً للغاية بسبب البنية التحتية المتردية، ناهيك عن غياب الوعي بأهمية المشاركة وحتى الشعور بصعوبة التغيير من خلال هذه الآلية، ولذلك فهناك شروط يجب أن تتوافر في أية عملية إصلاح من فوق».

تحولات فلسطينية:

القضية والمقاومة... من التنظيم الشعبي إلى العسكري

ملخص

مع أن حركات المقاومة الفلسطينية تخلت بمعظمها عن الحجارة لمصلحة العمليات المسلحة في مقاومتها الاحتلال الإسرائيلي، إثر تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، إلا أن الانتفاضة الثانية شهدت مع مطلع الألفية الثالثة ترسيخ تلك الأساليب وصولاً إلى إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ثم الاجتياح غير المسبوق للمستوطنات في محيط القطاع خلال السابع من أكتوبر 2023.

خليل موسى

منذ مطلع الألفية شهدت القضية خلافات بين "فتح" و"حماس" وانشقاقات حول إدارة غزة والضفة الغربية

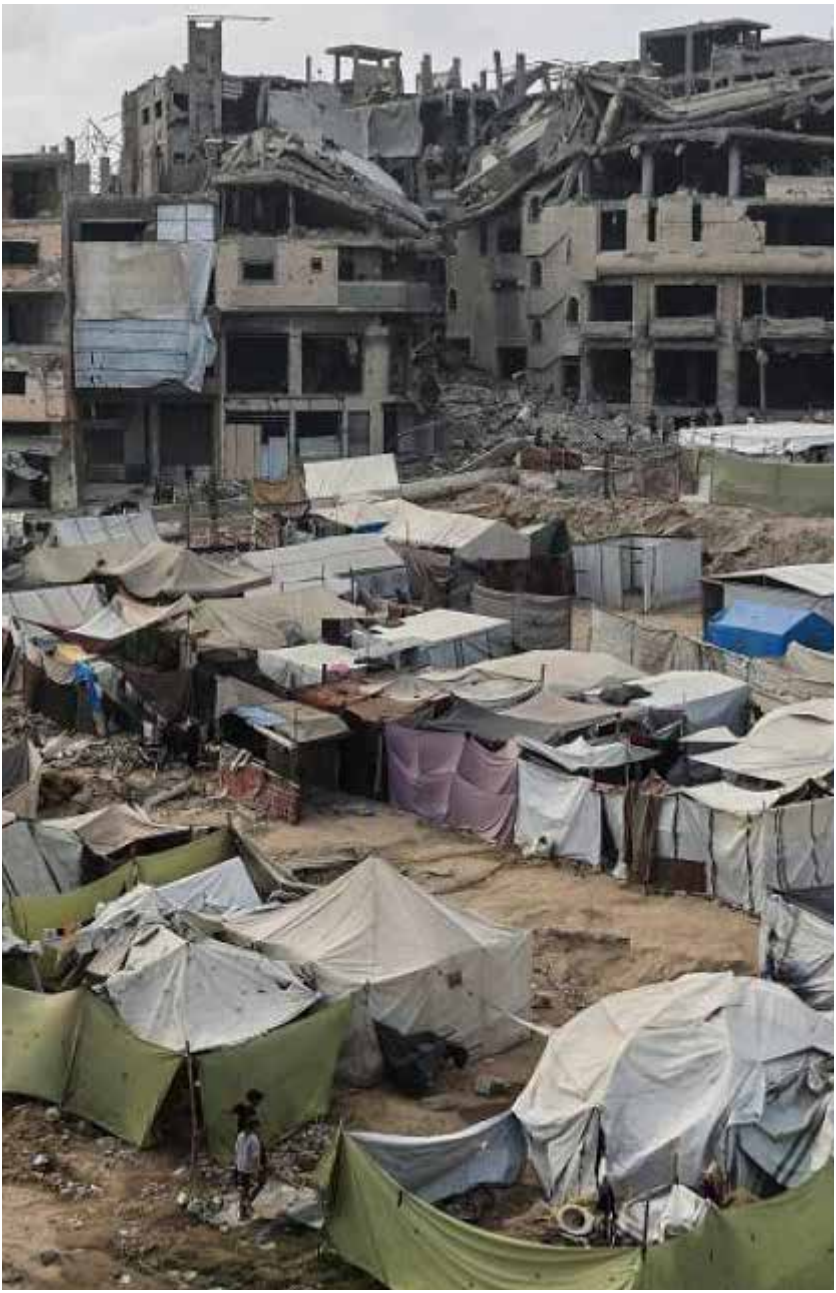

من الحجر إلى الصاروخ ومن التنظيم الشعبي إلى التنظيم العسكري، شهدت المقاومة الفلسطينية تحولات عدة خلال ربع قرن، فيما فشلت إسرائيل في تجاوز الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية.

ومع أن حركات المقاومة الفلسطينية تخلت بمعظمها عن الحجارة لمصلحة العمليات المسلحة في مقاومتها الاحتلال الإسرائيلي إثر تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، إلا أن الانتفاضة الثانية شهدت مع مطلع الألفية الثالثة ترسيخ تلك الأساليب وصولاً إلى إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ثم الاجتياح غير المسبوق للمستوطنات في محيط القطاع خلال السابع من أكتوبر (تشرين الثاني) 2023.

وفي حين قادت حركة «فتح» الانتفاضة الأولى التي سميت «انتفاضة الحجارة» مع نهاية عام 1987، فإن حركة «حماس» لجأت إلى العمليات المسلحة من الهجمات الفدائية إلى إطلاق الصواريخ وصولاً إلى عسكرة نظامية في قطاع غزة.

وخلال عام 2000 فجر اقتحام زعيم المعارضة حينها أرئيل شارون المسجد الأقصى مع نهاية سبتمبر (أيلول) الانتفاضة الثانية، تعبيراً عن وصول العملية السياسية بين الجانبين الفلسطينيين والإسرائيلي إلى طريق مسدود.

وجاءت تلك الانتفاضة بعد أشهر على فشل قمة «كامب ديفيد» في التوصل إلى اتفاق سلام بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

حينها توصل عرفات إلى قناعة بضرورة ممارسة ضغوط ميدانية على الإسرائيليين، وقلب الطاولة في محاولة لإجبارهم على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، مع حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين، ومن هناك جاء تشجيع عرفات على تنفيذ هجمات مسلحة ضد المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة عام 1967.

لكن حركتي «حماس» و«الجهاد» انتهجتا أسلوب العمليات التفجيرية الفدائية بالحافلات في قلب المدن الإسرائيلية، ضمن خطوة أثارت رفض المجتمع الدولي حينها.

ومثلت سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة خلال صيف 2007 وطرد السلطة الفلسطينية منه، بداية لتأسيس ما يشبه جيش شبه نظامي وتصنيع عسكري وأنفاق تحت الأرض.

وفي الضفة الغربية أحكمت حركة «فتح» سيطرتها على السلطة الفلسطينية، وانتهجت المقاومة السليمة، وملاحقة الفصائل المسلحة «لأن الظروف غير مناسبة لانتهاج المقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين».

ويرى المتخصص في مجال العلوم السياسية داخل جامعة بيرزيت أحمد جميل عزم أنه قبيل الانتفاضة الثانية اتضح أن مسار المفاوضات لا يمكن التعويل عليه، بسبب سعي إسرائيل للقضاء على العملية السياسية، منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين وافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى، وبناء المستوطنات، ورفض الانسحاب من الضفة الغربية.

وبحسب عزم فإن جزءاً مما حدث خلال الانتفاضة الثانية هو العسكرة التي قادت إلى أسئلة حول مدى صحتها وجدواها، في ظل القناعة بدفع إسرائيل إلى ذلك عبر اجتياح الضفة الغربية، وتدمير المقار الأمنية الفلسطينية خلال عام 2002»، وأضاف أن «بعد انتفاضة الأقصى تغيرت القيادة الفلسطينية، سواء بانتخاب رئيس فلسطيني جديد وهو محمود عباس، ودخول التيار الإسلامي ممثلاً بحركة «حماس» إلى السلطة في محاولة منها للسيطرة عليها».

وأوضح أن بعد سيطرة حركة «حماس» على السلطة داخل قطاع غزة، اختير سلام فياض لرئاسة الوزراء، إذ انتهج حينها سياسة استكمال بناء أجهزة الدولة على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تجسيدها على الأرض».

في المقابل، فازت «حماس» بالانتخابات ثم طردت السلطة الفلسطينية من غزة بعد عام ظناً منها أنه إذا سيطرت على الأرض والحكم فإن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف الدولي بها، وستصبح جزءاً من القيادة الرسمية المعترف بها، وفق ما قال عزم الذي أضاف أن إسرائيل استغلت الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس» حتى تمنع نجاح أية حركة سياسية موحدة سواء مدنية سلمية أو مقاومة مسلحة».

واعتبر عزم أن فكرة المقاومة العنيفة في الضفة الغربية «بدأت تتراجع ثم تدان وتلاحق من السلطة الفلسطينية، لأنها تمسكت برفض العنف»، لكن في قطاع غزة كان الوضع بحسب عزم «مختلفاً تماماً حيث بدأت عملية عسكرة نظامية لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصراع مع إسرائيل».

حركة «حماس» وفق عزم «لم تستطع أن تطوير استراتيجية فلسطينية شاملة، وذلك لأنها حصرت جهدها في قطاع غزة وفي الهم الغزاوي مع تراجع تأثير قيادتها السياسية في الخارج، وتهميشها بصورة كبيرة».

ويصف عزم ما جرى بأنه «عسكرة للقيادة السياسية، وتراجع الفصل التقليدي بين الجناحين العسكري والسياسي، إذ أخذت تتبلور في القطاع مقاومة نظامية على غرار ما حصل مع منظمة التحرير داخل لبنان بين عامي 1971 و1982، لكن عزم شدد على أن ذلك «لا ينسجم مع متطلبات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكن أن يؤدي إلى تحرير شامل، وسيكون لها ثمن باهظ على الشعب الفلسطيني».

ومع أن ذلك «تسبب في شعور فلسطينيي الخارج بالفخر بوجود مثل هذه المقاومة، لكن ثمنها الباهظ الذي دفعه الفلسطينيون خلال العامين الماضيين سيؤدي تدريجاً إلى إعادة التفكير في منطق ومنهج تلك المقاومة» بحسب ما ذكر عزم، متابعاً أنه «طالما بقي هناك احتلال فسيكون هناك مقاومة، لكن سيكون هناك مراجعة لأشكالها وأنماطها خلال المرحلة القادمة».

وعن تغيير تلك الأنماط بعد الانتفاضة الثانية، يرى المتخصص في مجال العلوم السياسية داخل الجامعة العربية الأميركية في جنين أيمن يوسف أن

ذلك يعود إلى شخصية عرفات الذي كان مقتنعاً بأن فشل العملية السياسية يجب أن يتبعه رافعة ميدانية قادرة على دعم المفاوض الفلسطيني».

ومن بين تلك الأسباب وفق يوسف «زيادة تأثير الحركات الإسلامية كـ«حماس» و«الجهاد» المقتنعة بالعمليات الفدائية، لقد كان هناك أسلمة للنضال عبر استخدام السلاح على نطاق كبير»، والعامل الثالث بحسب يوسف «تمثل في صعود اليمين في إسرائيل، واستخدام القوة النارية في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وعن العائد الإيجابي لتلك المقاومة، أضاف يوسف أن المقاومة المسلحة غير مرحب بها دولياً وإقليمياً، بسبب أن خسائرها البشرية في معظم الأحيان تكون من المدنيين الإسرائيليين.

وأوضح المتحدث أن هجوم السابع من أكتوبر 2023 وحرب الإبادة الجماعية والعدد الهائل من الضحايا المدنيين من الفلسطينيين «عززت الرواية الفلسطينية. واليوم، العالم متضامن مع فلسطين ليس بسبب الهجوم بل بسبب الوحشية الإسرائيلية»، واعتبر يوسف أن لجوء الفلسطينيين إلى المقاومة المسلحة «أضر بالقضية الفلسطينية، وعندما جاء الرئيس عباس أعلن رفضه العمل المسلح، لأنه يرى فيه ضرراً بالقضية الفلسطينية والعالم لا يتقبله.

ووفق يوسف فإنه في «الصيرورات التاريخية لمسيرة الشعوب من الصعب تبني نموذج واحد، وإقناع كل الفصائل بالمقاومة المسلحة»، وتابع بأن «ميل ميزان القوى العسكري لمصلحة إسرائيل يعطي الأخيرة متنفساً لتدمر البنية التحتية»، وخلص يوسف إلى أن في جردة حساب فإن «إيجابيات المقاومة المسلحة أقل بكثير من سلبياتها».

ويرى مدير مركز القدس للدراسات أحمد رفيق عوض أن «بعد الانقسام عام 2007 أصبح لدى الفلسطينيين وجهتا نظر وسلوكان ومرجعيتان اثنتان، مرجعية تقوم على المفاوضات والعمل السياسي، والمرجعية الثانية بحسب عوض تقوم على «التحشيد العسكري والاستعداد الذاتي للمواجهة انطلاقاً من قطاع غزة».

وأشار عوض إلى أن إسرائيل «دمرت المسارين السياسي والعسكري، وحاولت استثمار الانقسام بين «فتح» و«حماس» وتغذيته من أجل زيادة الفرقة، ومنع إقامة وحدة وطنية، والادعاء بأنهما غير قادرين على تحقيق وحدة سياسية وجغرافية»، وأوضح أن إسرائيل «لم ترد أن تتعايش مع مسار التسوية، وتحاول أن تقضي على مشروع المقاومة».

وعلى رغم محاولتها منذ عام 1987 ضرب المقاومة التي بدأت بالحجارة خلال العام ذاته وانتهت بالصواريخ عام 2023، فإنها «لم تتمكن أن تقمع تيار المقاومة» وفق ما قال عوض، مضيفاً «أصبح لدينا في قطاع غزة جبهة شبه عسكرية تحت أنف وسمع وبصر إسرائيل، وهذا دليل على فشل إسرائيل في القضاء عليها».

وأوضح المتحدث أن «السياسية الإسرائيلية فاشلة لأنها لم تستطع أن تصل إلى تسوية، فيما المقاومة تتضخم وتصبح خياراً تعلق عليه الآمال»، ووفق عوض فإن المقاومة «تطورت من الحجر إلى الصاروخ، ومن التنظيم الشعبي إلى التنظيم العسكري، وتطورت القضية الفلسطينية من مشكلة داخلية لإسرائيل إلى قضية إقليمية وعالمية».

وعن فوائد المقاومة المسلحة للفلسطينيين أشار عوض إلى أنها «لم تحقق شيئاً ملموساً، لكنها أسهمت في نشر الوعي بالقضية الفلسطينية حول العالم، وأفشلت المشروع الصهيوني القائم على القوة».

وأكد المتحدث أن «المشروع الصهيوني لم ينجح في تحقيق ما يريده، فالصيرورة التاريخية لا تحدث خلال أسابيع، وإسرائيل أفشلت التسوية السياسية لكنها غرقت في جريمة الإبادة الجماعية»، وبحسب عوض فإنها بذلك «تكون وقعت في خطأ تاريخي لا يُمحى، وفشلت في تحقيق ما تريده عبر تجاوز الشعب الفلسطيني».

روسيا...

من تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي إلى عرين بوتين

ملخص

على مدى ربع قرن، انتقلت روسيا من دولة منهكة تعيش فوضى ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى قوة استبدادية صلبة لكنها محاصرة ومعزولة. انتعش اقتصادها في البداية، إلا أن توجهات بوتين التوسعية وسياساته المتهورة، التي بلغت ذروتها في الغزو الكامل لأوكرانيا، دفعت روسيا إلى حرب خاسرة وحولتها إلى دولة نووية غاضبة تقوض الاستقرار العالمي.

علي شرف الدين

يرى البعض أن الازدهار الذي حققته روسيا في تلك المرحلة يُعزى إلى قيادته، غير أن حججاً أقوى تشير أيضاً إلى أنه المسؤول عن دفعها إلى سياسات متهورة وحروب توسعية ذات مردود سلبي على المدى البعيد

استقبلت روسيا الألفية الجديدة منهكة وفقيرة وساخطة. كان عقد واحد فقط قد مر على سقوط الاتحاد السوفياتي، وقد ورثت الجمهوريات المستقلة، بما فيها روسيا، نزاعات قومية خلفها الحزب الشيوعي، وأزمات اقتصادية ثقيلة حملها الاقتصاد الموجه. واليوم، بعد مرور خمسة وعشرين عاماً، نقف أمام روسيا متمردة، استبدادية، منعزلة عن الغرب، لكنها أكثر ثراء وقوة مقارنة بمطلع القرن، وتسخر إمكاناتها لخدمة أهداف تعديلية يحددها زعيم واحد لم يتغير طوال هذه السنوات: فلاديمير بوتين.

إن الحديث عن روسيا خلال ربع القرن الأخير هو سرد مطابق لتجربة حكم فلاديمير بوتين التي لم تنقطع منذ استلامه مقاليد الرئاسة بالوكالة عقب استقالة بوريس يلتسين في 31 ديسمبر (كانون الأول)، وربما منذ توليه رئاسة الوزراء وقبلها رئاسة جهاز الاستخبارات «أف أس بي». ومن المرجح أن يستمر حكمه حتى عام 2030 على الأقل، متجاوزاً مدة حكم ستالين (29 عاماً)، وعلى الأرجح أكثر من ذلك، أي حتى وفاته.

روسيا 2000 - 2007: النهوض والأمل

منذ عام 2000، أو حتى قبلها بقليل، بدأ اسم بوتين يظهر في المشهد السياسي الروسي المتشرذم. وفي سياق التبدلات السريعة للوجوه السياسية في التسعينيات، لم يشكل ظهوره حدثاً استثنائياً. لكن خلافاً لحسابات النخبة الأوليغارشية المحيطة بيلتسين، التي كانت تبحث عن وريث مأمون يضمن استمرار نفوذها، أصبح بوتين قريناً لاسم روسيا لعقود لاحقة، فيما فقدت الشخصيات النافذة في التسعينيات - فيما خلا القلة - مواقعها وثرواتها ونفوذها، وبعضاً منهم حتى حياته.

كان يفترض أن يكون بوتين «طوق نجاة» لتلك الزمرة، وليس لروسيا. لكنهم أخطأوا التقدير. فقد أمضوا التسعينيات يحذرون من عودة الشيوعية و«كي جي بي»، لينتهي بهم الأمر إلى اختيار رجل من صلب المؤسسة الأمنية، يحمل حنيناً مضخماً للعهد السوفياتي وفخراً مَرَضياً بإنجازاته.

كانت الإشارات الأولى لحكمه متناقضة. فقد أعاد موسيقى النشيد السوفياتي، وتعامل بعقلية سوفياتية ومليئة بالريبة مع كارثة غواصة «كورسك» (رفض المساعدة الأجنبية المعروضة رغم أهميتها)، وشن حرب الشيشان الثانية. لكنه شهد أيضاً على تنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية، والحياة السياسية بقيت مزدحمة بالمتنافسين، والبلاد منفتحة نسبياً على التعاون مع الغرب ودول مجموعة الثمانية.

اقتصادياً، شهدت روسيا بين 1999 و2007 تحولاً هائلاً: تضاعف الناتج المحلي ست مرات تقريباً (من نحو 210 مليارات إلى 1.34 تريليون دولار)، وبلغ متوسط النمو السنوي نحو 7 في المئة، وانخفض الدين العام من أكثر من 90 في المئة من الناتج إلى أقل من 10 في المئة. وقد ساعدت أسعار النفط المرتفعة والإصلاحات المالية على انتعاش الاقتصاد.

على الصعيد الدولي، كان الغرب مفتوناً ببوتين الشاب النشيط. قال عنه جورج دبليو بوش إنه «نظر في عينيه ورأى فيه روح رجل مخلص لوطنه». وكانت روسيا أول دولة تعزي الولايات المتحدة بعد هجمات 11 سبتمبر وتعرض المساعدة، واستثمرت الحماس الدولي لمواجهة الإرهاب الذي شمل تخفيف لهجة الانتقادات الغربية لحرب موسكو في الشيشان بعد تصويرها كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب.

كما شهدت روسيا أيضاً سلسلة هجمات إرهابية دامية، أبرزها مسرح «نورد أوست» في موسكو ومدرسة بيسلان، وقد انتهت العمليتان بكارثتين تركتا أثراً عميقاً. واستغلت السلطة هذه الهجمات لتركيز مزيد من الصلاحيات بيد الكرملين، فألغت انتخابات حكام المناطق وجعلت تعيينهم مركزياً.

ومع أن العلاقات بين روسيا والغرب كانت جيدة نسبياً، إلا أن توسع الناتو عام 2004 نحو البلطيق وشرق أوروبا، وخطط نشر منظومة الدرع الصاروخية التابع للناتو في أوروبا، وأحداث أخرى، مثلوا لحظة توتر. وانعكس ذلك في خطاب بوتين الشهير في مؤتمر ميونخ 2007 حين هاجم «النظام الأحادي القطبية» واتهم واشنطن بإشعال سباق تسلح عالمي، داعياً إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب «أكثر عدلاً وشمولاً».

روسيا 2008-2011: ميدفيديف والأمل بالتغيير

رغم أن رئاسة دميتري ميدفيديف بدت لكثيرين امتداداً لحكم بوتين، إذ إن الأخير بقي عملياً صاحب القرار من موقعه في رئاسة الوزراء. مع ذلك حاول الرئيس الجديد أحياناً إظهار استقلالية محدودة، أبرزها امتناعه عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا، في خطوة سمحت بتدخل قاد إلى إسقاط نظام القذافي، وهو ما أثار غضباً شديداً عند بوتين.

ورغم أن ولايته بدأت بحرب ضد جورجيا عام 2008، فإنها شهدت لاحقاً تحسناً في العلاقات مع الغرب، لا سيما بعد وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض وإطلاق مرحلة «إعادة الضبط». وتُوج ذلك بتوقيع معاهدة «ستارت الجديدة» لتقليص الأسلحة النووية عام 2010.

داخلياً، حاول ميدفيديف تقديم نفسه كرئيس إصلاحي، إذ دعا إلى تنويع الاقتصاد، ومحاربة الفساد، والابتكار، والرقمنة، ضمن شعار «روسيا إلى الأمام». لكنها بقيت إصلاحات على الورق.

كما جعل تحرير نظام التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي هدفاً رئيساً، في لحظة كانت فيها العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الطرفين في أعلى مستوياتها. ورغم أن جهوده لم تنجح، فقد كانت تلك الفترة الأقرب إلى احتمال تحقيق اتفاق مماثل في تاريخ روسيا الحديث.

والمفارقة الكبرى، أن ميدفيديف اليوم قد تحول إلى شخصية متطرفة، شديدة العداء للغرب، وينشر تغريدات وتصريحات يهدد فيها أعداء روسيا بشتى أنواع الأسلحة الفتاكة من دون أن يراعي أي أصول دبلوماسية في كلامه. إنه تحول جذري عن ميدفيديف الرئيس. ونبقى أن نتساءل ما سيكون عليه بعد عقد من الزمن.

روسيا 2011 - 2012: احتجاجات موسكو

كانت لحظة إعلان «تبادل المناصب» بين بوتين وميدفيديف إيذاناً بنهاية الوهم الإصلاحي. لكن بوادر ذلك كانت واضحة منذ تعديل الدستور عام 2008 لتمديد الولاية الرئاسية من أربع إلى ست سنوات، وهو تعديل بدا وكأنه مفصل لبوتين وبالتالي دليل على نيته العودة إلى الرئاسة.

وجاءت انتخابات 2011 البرلمانية لتصنع الشرخ الأكبر. لم تكن المنافسة حادة، لكن التزوير كان فاضحاً لمصلحة حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، ووثقته كاميرات كثيرة. وبحلول ذلك الوقت كانت روسيا قد شهدت نشوء طبقة متوسطة واسعة، أكثر تعليماً وانفتاحاً، اختبرت نمط الحياة الغربية وازدادت وعياً سياسياً.

تبع ذلك، اندلاع احتجاجات ضخمة لم تشهد موسكو مثيلاً لها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. سمحت السلطات بها أولاً، ثم قمعتها مع اقتراب موعد تنصيب بوتين في مايو (أيار) 2012.

لم يتأخر رد فعل بوتين بعد عودته إلى الرئاسة، إذ مررت حكومة دميتري ميدفيديف (الذي عاد إلى رئاسة الحكومة) سلسلة من القوانين القمعية، ومنها: تجريم وزيادة الغرامات بأضعاف على التظاهر غير المرخص، فرض قيود على الإنترنت والمنظمات غير الحكومية، إقرار قانون «العملاء الأجانب» (2012) الذي استُهدف به نشطاء المجتمع المدني، ولاحقاً كل من يعارض الحكومة. كانت هذه الإجراءات إعلاناً لنهاية أي احتمال حقيقي للإصلاح.

اقتصادياً، ارتفع الناتج بين 2008 و2013 من 1.66 إلى 2.23 تريليون دولار، بمتوسط نمو ضعيف (نحو 2 في المئة). وتراجع الروبل من 24 إلى 32 مقابل الدولار، لكن الدين العام بقي منخفضاً (12 في المئة). مؤشرات التباطؤ بدأت بالظهور لكنها لم تكن كارثية بعد.

عودة بوتين عام 2012 مثلت نهاية كل الآمال بإمكانية تقدّم روسيا واستكمال مسيرتها على طريق الإصلاح، لقد أصبحت السلطة السياسية هدفاً بحد ذاته لبوتين، الذي بحلول ذلك الوقت أصبح مقتنعاً بأن «روسيا ستضيع» حال سلم قيادتها لآخرين حتى المقربين أمثال ميدفيديف. وهذا يفسر جزئياً سبب عدم وجود حتى اللحظة وريث واضح له، فهو لا يثق بأحد.

لقد عنت عودة بوتين حينها أن البلاد حسمت مسارها ليس لأربعة أعوام بل لإثني عشر عاماً (التي هي الأخرى باتت توقعاً خطأً). مما يعني أن روسيا عام 2012 كان في أفضل الأحوال مجرد في منتصف عهد بوتين الذي سيمتد لربع قرن. لكن ظهور البجعات السوداء عند هذا الحد لم ينته.

روسيا 2013 - 2022: المد العكسي

في فبراير (شباط) من عام 2014 استضافت روسيا الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي، في حدث بالغ الكلفة (51 مليار دولار) بدا كأنه حفل وداع لحقبة الاستقرار الظاهري. نعم بالفعل كانت التنظيم رائعاً والألعاب ممتعة. ولكن كما جرت العادة كان هناك ميل مؤسساتي-بنيوي لخرق القوانين والتنظيمات من أجل تسجيل إنجازات وهمية، إذ شوهت فضائح المنشطات صورة الإنجاز الرياضي، وأثرت على مشاركة الرياضيين الروس لسنوات، كما تركت علامة سوداء على سجل الرياضة الروسية التي بدت مخترقة من الجهاز السياسي-الاستخباراتي في البلاد.

وفيما كانت الألعاب تجري، كانت أوكرانيا تغلي. ارتياب بوتين من الثورات الشعبية لم يكن خفياً على أحد، فقد راقب ثورات جورجيا (2003)، وأوكرانيا (2004) بقلق شديد، ومارس كل النفوذ الممكن لديه من أجل محاربة السلطات الجديدة التي انبثقت عنها. لكن احتجاجات ميدان كييف (أو كما سمي يوروميدان) كانت أكبر وأوسع وفي لحظة دولية مختلفة.

التدخل الروسي في هذه المرة كانت عنيفاً، فبعد فرار الرئيس الأوكراني الموالي لموسكو فيكتور يانوكوفيتش إلى روسيا، بدأت المناطق الموالية للرئيس الهارب وهي ذات غالبية ناطقة بالروسية بالاعتراض على الحكم الجديد في

كييف. وسارع الكرملين إلى استغلال هذه الحركات التي سرعان ما تحولت إلى اشتباكات مسلحة. وبينما فرض سيطرته على شبه جزيرة القرم بشكل سريع وضمه من دون عمليات قتالية. فإن مناطق شرق أوكرانيا، ذات الغالبية الناطقة بالروسية، تحولت إلى ساحة حرب مفتوحة.

كانت هذه أول مواجهة عسكرية مباشرة لروسيا خارج حدودها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وسرعان ما تفاقمت إلى أزمة إقليمية كبرى بعد إسقاط طائرة مدنية تابعة للخطوط الماليزية بصاروخ أطلقه الانفصاليون المدعومون من موسكو. ورغم الأدلة الدامغة، تنكر روسيا مسؤوليتها حتى اليوم.

منذ 2014، دخلت روسيا في دوامة عقوبات غربية ممتدة. ولم يتعافَ الاقتصاد بعدها: فبين 2013 و2021 تراجع الناتج من 2.23 إلى نحو 1.8 تريليون دولار، بمتوسط نمو بالكاد يبلغ 0.8 في المئة. وتدهور الروبل من 32 إلى 75 مقابل الدولار. حافظت روسيا على دين عام منخفض (18 في المئة من الناتج المحلي)، لكن اقتصاداها أصبح أكثر عزلة وأقل صلة بالأسواق الغربية.

لا يمكن فهم هذه المغامرة الأوكرانية إلا من خلال إدراكنا لمساعي بوتين إعادة إحياء الإمبراطورية السوفياتية التي اعتبر اندثارها من كوارث الجيوسياسية الكبرى للقرن العشرين. إنه يرى مظالم كثيرة: في الطريقة التي فقدت روسيا هيبتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، في سياسة الحزب الشيوعي الذي رسم حدود الجمهوريات وترك الكثير من المواطنين من الإثنية الروسية خلف حدود السياسية للجمهورية الروسية الاشتراكية.

وعلى الأرجح فعل الحزب الشيوعي ذلك عن قصد، لأن السلطات المركزية في موسكو كانت ترتكز بدرجة كبيرة على العرقية الروسية في إدارة الجمهوريات المختلفة وخصوصاً تلك التواقة للاستقلال، كدول البلطيق، فأغدقها بالمستوطنين السلاف من العاملين والموظفين البيروقراطيين، وها هي الدول هذه وحتى يومنا هذا، بعد أكثر من 3 عقود، تعاني وهي تحاول إدماج الأقلية الروسية هذه في منظوماتها السياسية.

ورغم استمرار تدفق النفط والغاز الروسي إلى أوروبا واستمرار مشاريع كبرى مثل خط الغاز «نورد ستريم 2»، ونجاح روسيا عام 2018 في تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم، بدا أيضاً ظاهراً للعيان أن سمعة روسيا الدولية تدهورت، والقمع اشتد، والاقتصاد لم يعد في أوج عطائه.

روسيا ما بعد 2022: نقطة اللاعودة

لم يكن الغزو الكامل لأوكرانيا في 24 فبراير (شباط) 2022 مجرد حرب، بل لحظة اعتراف قاسية بكل ما تجاهله الروس والعالم طوال عقدين. لقد دخلت روسيا حرباً لا يمكن كسبها سياسياً أو أخلاقياً أو اقتصادياً، لأنها حرب على الزمن نفسه، وعلى خرائط انتهت صلاحيتها، وعلى تصور لروسيا لم يعد موجوداً إلا في رأس زعيم واحد.

لقد قرر بوتين، في لحظة ربما تشبه ذروة جنون القياصرة، أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، إلى عالم الخرائط السوفياتية ومفهوم «الأمة الروسية العظمى» لكن هذه المرة بكامل قواه العسكرية، رغم أن العالم بدا مكاناً لم يعد يسمح لمثل هذه الهلوسات الجيوسياسية.

ما حدث في فبراير 2022 ليس مجرد مواجهة بين جيشين. إنه مشروع إعادة صياغة هوية روسيا بالقوة. فروسيا اليوم تحيا داخل فقاعة مليئة بالأساطير: «الحرب المقدسة»، «مواجهة الغرب الشيطاني»، «القيم المحافظة». سرديات تُبث ليلاً نهاراً، يحفظها الناس بلا قناعة، ويرددونها أو يلتزمون الصمت لأن قول غير ذلك يضعهم في مواجهة آلة قمع لا ترحم. وحتى الكنيسة الأرثوذكسية التي يفترض أن تدعو للسلام وحب العدو باتت تصلي لنصرة الجيوش الغازية.

اقتصادياً، حققت روسيا نمواً اسمياً بمتوسط 3.2 في المئة، وبلغ الناتج نحو 2.2 تريليون دولار. لكن هذا النمو كان نتيجة إنفاق حكومي ضخم، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو الصناعات العسكرية. في المقابل، انهار الاستثمار الأجنبي، وخرجت رؤوس الأموال، وتدهور الروبل إلى حدود 90 مقابل الدولار، وارتفعت الأسعار بشكل يلتهم القدرة الشرائية.

بالنتيجة، حافظت روسيا ظاهرياً على أرقام نمو جميلة، لكن المواطنين العاديين لا يشعرون بذلك. إنها ليست دولة تنهض، بل دولة تُغذي نفسها على آخر ما تبقى من لحمها.

أما الأخطر، فهو ما يجري في العقل الروسي. فجيل الشباب اليوم يُعاد تشكيله وفق خليط خطير من الحنين الإمبراطوري، والشعور بالمظلومية، والرغبة في «استعادة الاحترام». وهو ما قد يخلق جيلاً يرى في هذه الحرب «قدر روسيا التاريخي»، لا خطيئة سياسية قاتلة ستحدد مصيرها لعقود.

روسيا ما بعد 2022 ليست أقوى ولا أوسع نفوذاً. هي فقط أكثر عزلة، وأكثر تشدداً، وأكثر التصاقاً بماضٍ لم يعد موجوداً. وما يدمي القلب هو أن هذه البلاد، التي قدمت للبشرية الأدب والموسيقى والعلوم والفضاء، تُختزل اليوم في صورة دولة نووية غاضبة تهدد بكسر الطاولة إن لم تحصل على ما تريد.

هل ستتعافى روسيا يوماً؟

ربما. لكن ليس قبل أن تنتهي هذه الحقبة – حقبة رجل واحد – اختزل أمة كاملة في هواجسه، وساقها إلى حرب ستبقى آثارها لأجيال.

أشهر التسريبات التي هزت دولا

وأسقطت حكومات

ملخص

شهد الربع قرن أكبر موجة تسريبات في التاريخ الحديث، من «ويكيليكس» وسنودن إلى «باندورا» و»قيصر» و «أسرار قصر الشعب»، وهي التي غيرت موازين القوة بين الحكومات والإعلام وكشفت شبكات فساد وتجسس وحروب خفية.

أيمن الغبيوي

منذ عام ٢٠٠٠ وصولاً للعام الذي انقضى ٢٠٢٥، تغيرت مفاهيم كثيرة حول التسريبات مع تغير التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي

WESTMINSTER MA
FREE J
'1984' IS SO YESTE
For our kids, for our
for your freed
FREE JULIAN AS
FR
AS
NO U

إن كان من عنوان لقصص التسريبات في الربع الأول من القرن الحالي، فإن «ويكيليكس» التي أسسها الأسترالي جوليان أسانج هي المرشح الأبرز لاحتلاله، بعدما نقلت مفهوم التسريبات من النشاط السري المحدود إلى الممارسة العلنية المنظمة، وغيرت علاقة الشعوب بالمعلومة، وأسست لبنية رقمية جديدة جعلت كشف الأسرار جزءاً من مساءلة السلطة مهما كان الثمن.

وقد دفع أسانج الثمن فعلاً، إذ قضى سنوات طويلة في السجن بعد رحلة قانونية معقدة بدأت بلجوئه إلى سفارة الإكوادور في لندن بين 2012 و2019 هرباً من الترحيل، قبل اعتقاله ونقله إلى سجن بلمارش حيث بقي لأكثر من أربع سنوات.

وفي منتصف 2024، وبحسب تقارير دولية موثوقة، توصّل إلى صفقة قضائية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أُفرج بموجبها عنه وعاد إلى أستراليا بعد اعتراف قانوني محدود أنهى أطول نزاع مرتبط بحرية الصحافة في القرن الحادي والعشرين.

بمؤهل الثانوية العامة هز دولاً وأسقط حكومات

وللمفارقة أن جوليان أسانج، مؤسس «ويكيليكس» عام 2006، البالغ من العمر اليوم 54 سنة، لا يحمل سوى مؤهل الثانوية العامة، وهو الرجل الذي هز دولاً وأسقط حكومات وكلف كثيراً منها ومن الشركات مبالغ تفوق 350 مليار دولار.

لكنه رجل بارع في تطوير نفسه، إذ شق طريق تعليمه الذاتي بنفسه ودرس البرمجة والرياضيات بعد رحلة فشل انتهت بتركه للجامعة، ليعمل لاحقاً كباحث في أمن المعلومات.

وكان هدف الصحافي الاستقصائي من تأسيس موقعه الشهير «ويكيليكس» هو كشف الفساد وإجبار الحكومات على الشفافية، وجاءت أولى الوثائق من ناشطين وصحافيين ومن داخل المؤسسات نفسها عبر وسائل رقمية مشفرة.

وأول تسريب كبير للموقع كان عام 2006، تلاه تسريب أوامر اغتيال صومالية، لكن ذروة عمله جاءت عام 2010.

وليست وحدها «ويكيليكس»، فثمة تسريبات أخرى خلال الربع قرن الماضي ألقت بكثيرين، حكومات وشركات وشخصيات، ولا شك أن الولايات المتحدة كانت أبرز المتضررين كونها صاحبة أكبر شبكة استخبارات في العالم، تلتها دول وحكومات الشرق الأوسط وأفريقيا.

منذ عام 2000 وصولاً إلى عام 2025، تغيرت مفاهيم كثيرة مع تغير التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي، فمن عصر الورق الذي كان التسريب فيه بطيئاً وربما يستغرق أياماً وأعواماً، إلى العصر الرقمي الذي يمكن فيه لخطاب بالغ السرية في أروقة البنتاغون أن يقرأه شخص عادي في صعيد مصر أو في أدغال أفريقيا قبل أن يرتد إلى كاتبه أو مرسله طرفة وهو في الولايات المتحدة الأميركية. وهذا ما شكل خطراً أكبر وحذراً أكبر على الحكومات والشخصيات المعتبرة.

ويمكن القول إن بعض التسريبات خلال ربع قرن كان نفعها أكبر من ضررها، مثل كشف الخونة والمفسدين. وهو رأي تتبناه بعض الحكومات قبل المنظمات الحقوقية، بخاصة خطط الاغتيال والعنف والفساد. وقد استفادت منه الصحافة الاستقصائية، بخاصة الصحافي الأسترالي ذائع الجدل والصيت الذي عاد إلى وطنه أخيراً، وهو مرشح لجائزة نوبل للسلام وناشط في مجالات حريات التعبير والإعلام.

حجم الخسائر يعادل موازنات دول

ويقدر «معهد بروكنغز» الأميركي Brookings Institution، وهو مركز أبحاث مستقل في واشنطن يعنى بالسياسات العامة، حجم الخسائر بمئات المليارات من الدولارات، ويضرب مثالاً للتسريبات الكبرى مثل «ويكيليكس» وسنودن و«وثائق بنما»، وهي التي تسببت وفق تقرير إحصائي بخسائر اقتصادية غير مباشرة تتراوح بين 200 و350 مليار دولار نتيجة اضطراب الأسواق والعقود. وهذا رقم يعادل موازنات عدة دول مجتمعة.

وخلال ربع قرن، سقطت أو اهتزت على الأقل أكثر من 18 حكومة وشخصية كبرى وفق بروكنغز الأميركي، وكلفت الشركات والمؤسسات المتضررة ما يفوق 300 مليار دولار بين خسائر مباشرة وغير مباشرة.

ولم تكلف التسريبات في الربع قرن الماضي المليارات وحسب، إذ يؤكد الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين ICIJ ما جاءت به دراسات «بروكنغز» ببيانات تشير إلى أن تسريبات «بنما بيبرز» Panama Papers وحدها تسببت بضرر سياسي مباشر في عشرات الحكومات، إضافة إلى استقالات وتحقيقات بحق عشرات المسؤولين.

7 حكومات اهتزت بها الثقة

وذكرت مجلة «فورين بوليسي» في تقرير يرصد ما خلفته تسريبات ويكيليكس، وأخرى نشرها الأميركي إدوارد سنودن على الحكومات الغربية بين 2010 و2014، مشيرة إلى «اهتزاز الثقة في 7 حكومات على الأقل»، وذلك في أربع سنوات فقط.

وتشير أيضاً إلى أن التسريبات الكبرى العابرة للحدود، مثل «ويكيليكس» و«سنودن» و«باندورا بيبرز»، نحو 12 تسريباً شكلت مجتمعة أكبر موجة كشف للمعلومات السرية في التاريخ الحديث، بإجمالي يتجاوز 50 مليون وثيقة ورسالة وملف رقمي منشور للعامة أو عبر الصحافة.

ويمكن القول إنه، وخلال جيل مضى، تغير مفهوم التسريبات السرية كلياً، فبينما كانت في الماضي عملاً فردياً محفوفاً بالأخطار، أصبحت اليوم صناعة عالمية تديرها مؤسسات إعلامية ومنصات رقمية، وأحياناً دول متربصة عبر استخباراتها.

وسائل التواصل الاجتماعي أربكت العالم

ومع نهاية 2025، لم يعد ينظر إلى التسريب كفعل تمرد، بل كأداة ضغط أحياناً، وأحياناً للمساءلة والمحاسبة. والأمثلة أكثر من أن تحصى، بخاصة مع

ظهور منصات الفيديوهات القصيرة وسريعة الانتشار كـ «تيك توك» و«سناب شات» وغيرها. ولطالما أحدث مقطع فيديو مسرب لا يتجاوز عشر ثوانٍ تغييراً كلياً على مستوى الوزراء ورؤساء الحكومات وانتهاء بفضائح أو فظائع أخرى. والأمثلة من حولك كثيرة.

لهذا دخل العالم مرحلة جديدة من «عصر التسريبات»، إذ غير موازين القوة بين الحكومات والإعلام، وجعل من المعلومات السرية سلاحاً سياسياً وأمنياً.

ضحايا "ويكيليكس"

وبالعودة إلى إمبراطورية «ويكيليكس»، إن صحت تسميتها بذلك، لا بد من الإشارة إلى واحدة من أبرز ضحاياها، وهي تشيلسي مانينغ، المجندة السابقة في الجيش الأميركي، التي دانتها محكمة أميركية في يوليو (تموز) 2013 بانتهاك قانون التجسس وغيره، بعد تورطها في الكشف لموقع «ويكيليكس» نحو 750 ألف وثيقة سرية تخص الحربين في العراق وأفغانستان، شملت التعذيب وسوء استغلال الوظيفة والاغتصاب.

وقضت مانينغ نحو سبع سنوات في السجن قبل أن يخفف عنها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عقوبة كانت 37 سنة.

أهم كشف في التاريخ العسكري الحديث

ونشر الموقع لاحقاً نحو 400 ألف وثيقة من حرب العراق و90 ألف وثيقة من حرب أفغانستان، وتضمنت معلومات عن قتل آلاف المدنيين في عمليات لم يعلن عنها البنتاغون. ولحق الضرر الأكبر بالجيش الأميركي، بينما اعتبرها الإعلام «أهم كشف في التاريخ العسكري الحديث».

وفي عقد الربع الأول من القرن الحالي، أطلق «ويكيليكس» تسريبات البرقيات الدبلوماسية الأميركية «كايبلكيت»، التي تضمنت 250 ألف برقية، وكشفت أسرار العلاقات بين واشنطن وحلفائها وخصومها، ومسّت سمعة وزارة الخارجية الأميركية ووزيرتها هيلاري كلينتون التي تعرضت لانتقادات حادة

حـول أسـلوب إدارة المعلومـات السـرية.

وفي عـام 2013 ظهـرت واحـدة مـن أخطـر التسـريبات، وهـي تسـريبات إدوارد سـنودن، الموظـف في وكالـة الأمـن القومـي الأميركيـة NSA، والـذي كشـف برامـج تجسـس عالميـة شـملت مراقبـة الاتصـالات الإلكترونيـة لمليـارات المسـتخدمين. وسـرب نحـو 1.7 مليـون وثيقـة إلـى «ذا غارديـان» و«واشـنطن بوسـت». وكان الضـرر اسـتراتيجياً، إذ أضعـف الثقـة في الولايـات المتحـدة وحتـى لـدى حلفائهـا، وكشـف تعاونـاً تقنيـاً بين وكالات غربيـة لرصـد قـادة بينهـم المستشـارة الألمانيـة أنجـيلا ميـركل.

الديمقراطيون في الواجهة

أمـا عـام 2016 فشـهد تسـريبات البريـد الإلكترونـي للحـزب الديمقراطـي DNC، التـي أظهـرت محابـاة هـيلاري كلينتـون داخـل الحـزب، ممـا أضـر بحملتهـا الانتخابيـة. والمنفـذ المزعـوم كان قراصنـة روسـاً، بحسـب تحقيقـات أميركيـة، في حين قالـت موسـكو إن الاتهامـات سياسـية.

النفط الإيراني

وفي عـام 2019 ظهـرت «تسـريبات النفـط الإيرانـي» عبـر شـبكات تحقيـق دوليـة بينهـا «رويتـرز»، وكشـفت عـن عمليـات بيـع نفـط سـرية عبـر شـركات وسـيطة في دبـي وماليزيـا لتجـاوز العقوبـات. وأشـارت التقاريـر إلـى أن الجهـة المسـربة مزيـج مـن اسـتخبارات غربيـة ومصـادر داخـل السـوق النفطيـة، ولحـق الضـرر الأكبـر بالحـرس الثـوري الـذي خسـر بعـض شـبكاته اللوجسـتية.

الاختراق الاسرائيلي لاتصالات "حزب الله"

وفي عـام 2020 ظهـرت تسـريبات عـن اختـراق إسـرائيلي لأنظمـة اتصـالات «حزب الله» عبـر برنامـج تنصـت متطـور منـذ عـام 2017، وكشـفته «هـآرتس». وأظهـرت عمليـات رصـد دقيقـة للقيـادات الميدانيـة أدت إلـى تغييـرات هيكليـة داخـل الحـزب وتعزيـز أمنـه التقنـي.

القذافي وتسجيلاته

وفي 2011، ظهرت تسريبات ضخمة من داخل نظام القذافي بعد سقوطه، شملت تسجيلات صوتية ومكالمات مع قادة عرب كشفت نظرته للعالم. وقادت تلك التسريبات إلى محاكمات عدة، بينها اتهامات لساركوزي بتلقي أموال من القذافي لمصلحة حملته. كذلك استهدفت التسريبات أمن دول الخليج وكشفت مخططات للتأثير السياسي فيها.

مرسي وتسريباته

وفي 2014 بثت قنوات تسجيلات من داخل مكتب الرئيس المصري السابق محمد مرسي، كشفت تنسيقات مع أطراف خارجية وأضرت بصورة «جماعة الإخوان». وعزت مصادر الفضل إلى أجهزة أمنية مصرية.

"وثائق باندورا"

وفي 2021 ظهرت «وثائق باندورا» الصادرة عن ICIJ، شملت 11.9 مليون وثيقة، وكشفت استخدام شركات «أوفشور» في الملاذات الضريبية.

وتجاوز ضررها «أوراق بنما»، وشمل مسؤولين وقادة وشخصيات في الخليج والعالم.

وفي 2023 ظهرت «أوراق البنتاغون» المتسربة على يد الجندي جاك تيشيرا، وكشفت وثائق استخباراتية عن الحرب في أوكرانيا وتجسس واشنطن على حلفائها.

إيران وأذرعها

وفي مطلع 2024 ظهرت تسريبات عن مشروع تخصيب باسم Pickaxe Mountain وشبكات مالية تمول ميليشيات عراقية وسورية، والمسرب كان مزيجاً من أجهزة استخبارات إقليمية وغربية ضمن «حرب المعلومات».

"قيصر" والقانون الذي ورط بشار وأنقذ الشرع

وفي الربع قرن بدأت تداعيات تسريب «قيصر»، الذي كشف صوراً لوفيات وتعذيب في سجون النظام السوري. وبفضله صدر «قانون قيصر» 2019.

وفي نوفمبر 2025، تزامناً مع زيارة أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة، علقت وزارة الخزانة الأميركية بعض العقوبات لمدة 180 يوماً.

ما أخفاه بشار خلال ربع قرن كشفته العربية في نهايته

وما أخفته سنون الربع قرن الجاري، من عام 2000 حتى عام 2025، كشفته أيامه الأخيرة. فقد عرضت قناة «العربية» أسرار قصر الشعب في دمشق، ورئيسه المخلوع بشار الأسد، الذي بدأ حكمه مع بداية القرن وسقط مع نهايته.

وأظهرت التسريبات الصادمة ما أخفاه بشار طوال 25 عاماً. ومع الذكرى الأولى لنهاية حقبة استمرت أكثر من 50 عاماً من حكمه وحكم أبيه، عرضت العربية عبر مراسلها محمد الواوي «الوجه الآخر» لشخصية كانت دائما محل خلاف وجدل.

وعرضت القناة تسجيلات وصفت بـ«شديدة السرية» تظهر محادثات خاصة بين بشار الأسد ومستشارته السابقة لونا الشبل، وذلك خلال جولة في منطقة الغوطة الشرقية حين كانت البلاد في حالة حرب واضطراب، قبل سقوطه بست سنوات.

وفي تلك المقاطع الصادمة، ظهر الأسد وهو يسخر بوضوح من جنوده ووزارة داخليته ومن حزب الله والرئيس السوري فلاديمير بوتين، وحتى من نفسه.

وكان ذلك خلال حديث خاص مع المستشارة التي كانت تجلس بجواره وتشجعه على الكلام.

ومن أقواله الصادمة «يلعن أبو الغوطة»، عند الحديث عن الهجوم على الغوطة، كما تحدث بازدراء عن الجنود والشرطة، ووصف أوضاع بعض السوريين بقوله «ينفقون على المساجد وما معهم يأكلوا». وسخر بشار من اسم عائلته «الأسد» واقترح تغييره باسم «حيوان آخر» وفق قوله.

وانتشرت تلك التسجيلات على نطاق واسع في وسائل الإعلام العربية والعالمية، ذلك لأن ما بُث لم يكن خطاباً رسمياً، بل محادثات خاصة تكشف وجهاً مختلفاً عن الصورة التي حاول ترويجها طوال أكثر من عقدين. إذ سلطت الضوء على تناقض واضح بين خطابه الرسمي وواقع ممارساته.

ووثقت التسريبات قدراً كبيراً من الاحتقار للسوريين وللمجتمع ولأجزاء من النظام نفسه، وهو ما تسبب في صدمة لدى كثير من أتباعه ومريديه من الضاحية اللبنانية إلى الساحل السوري.

الفصل الثاني:
الاقتصاد والتحولات العالمية

فقاعات التكنولوجيا:

كيف بدأ المشهد وأين يقف اليوم؟

ملخص

هناك من يرى أن أوجه الشبه بين فورة شركات الإنترنت وفورة شركات الذكاء الاصطناعي قوية بما يكفي لتوقع انفجار فقاعة جديدة.

أحمد مصطفى

أوجه شبه واختلافات كثيرة بين انفجار فقاعة "دوت كوم" قبل ربع قرن والوضع الآن

88
M. TUCHMAN
M SECURITIES INC.

بعد مرور ربع قرن على انفجار «فقاعة دوت كوم» مطلع الألفية (خلال عامي 2000 و2001)، تصدر الآن تقارير وتحليلات ونصائح من شركات الاستشارات المالية والبنوك الاستثمارية حول فقاعة تكنولوجية جديدة محتملة.

وعلى رغم أن هناك شعوراً عاماً بأن النظام المالي العالمي أصبح في وضع أفضل مع إجراءات الإصلاح التي أعقبت الأزمة المالية العالمية في 2008 – 2009، إلا أن المستثمرين في أسواق الأسهم والدين وغيرها بدأوا يتحسبون لاحتمال انفجار فقاعة جديدة، بخاصة مع فورة قطاع الذكاء الاصطناعي، فكيف حدثت فقاعة شركات الإنترنت قبل نحو 25 عاماً؟ وما هي احتمالات تكرارها الآن؟

هناك من يرى أن الأسواق لم تكن «متطورة» قبل ربع قرن مثلما هي الآن، وأن شركات التكنولوجيا الكبرى التي تمكنت من تجاوز أزمة «دوت كوم» مطلع القرن الحالي أصبحت في وضع أفضل، كذلك الشركات الصاعدة في هذه الفترة تبدو في وضع مالي جيد يمكنها من تجاوز أزمات مماثلة.

في المقابل، هناك من يرى أن أوجه الشبه بين فورة شركات الإنترنت وفورة شركات الذكاء الاصطناعي قوية بما يكفي لتوقع انفجار فقاعة جديدة، علاوة على أن القيمة السوقية لشركات التكنولوجيا الكبرى ليست مؤشراً على قدرتها على تحمل أزمة جديدة، بل على العكس هي أيضاً مؤشر على مغالاة هائلة في قيمة الأصول الرقمية تغذي تضخم الفقاعة.

فقاعات قطاع التكنولوجيا وانفجارها بأزمة

تكونت فقاعة شركات الإنترنت، أو فقاعة «دوت كوم»، في النصف الثاني من عقد التسعينيات بالقرن الماضي، وبنهاية القرن عام 1999 كانت النسبة الأكبر من الشركات التي قامت بطرح أولي للأسهم في أسواق المال شركات تكنولوجيا، غالبها شركات إنترنت ناشئة.

بحلول العام التالي، عام 2000، انفجرت الفقاعة وانهارت غالبية الشركات التي فاق عددها في العام السابق 500 شركة.

حدث الانفجار مع انهيار مؤشرات الأسهم، بخاصة مؤشر «ناسداك» ببورصة «وول ستريت» في نيويورك، الذي سجلت عليه غالبية شركات الإنترنت.

ومع البيع الكثيف لأسهم تلك الشركات أفلس معظمها، وانهارت وتبخرت تريليونات الدولارات من الأسواق بخسائر مهولة للمستثمرين.

كان سبب الفقاعة هو الإقبال المحموم من المستثمرين، بخاصة رأس المال المغامر، على ضخ أموالهم في شركات الإنترنت باعتباره قطاعاً جديداً صاعداً يعد بأرباح كبيرة وبسرعة.

استغلت شركات ناشئة كثيرة وفرة رأس المال هذه في دخول القطاع الجديد، حتى إن بعضها لم يكن لديه أي ابتكارات تكنولوجية تبرر تقديرات العائدات المستقبلية.

أنفقت غالب تلك الشركات أكثر من 90 في المئة من تمويلها على الدعاية والتسويق، أحياناً لمنتج مفترض وليس موجوداً، لكن ذلك ساعد في استفادتها من حمى الإقبال على شراء أسهم شركات الإنترنت التي كانت أمراً جديداً صاعداً في سوق التكنولوجيا وقتها. وأسهمت المضاربات في مغالاة كبيرة في قيمة أسهمها، ونتيجة هذا الإقبال الكبير ومع المضاربات على أسهم كثير من الشركات الناشئة ارتفع مؤشر «ناسداك» وقتها أكثر من خمسة أضعاف، فمن مستوى أقل من ألف نقطة قبل عام 1995 وصل المؤشر عام 2000 إلى 5048 نقطة.

مع انفجار الفقاعة هبط المؤشر بنهايتها إلى نحو ألف نقطة مجدداً، أي فقد كل ما كسبه في خمس سنوات، واحتاج إلى نحو 15 عاماً قبل أن يستعيد مستواه، مما أسهم في غليان فقاعة شركات الإنترنت أكثر تلك المغالاة في تقدير أسعار أسهم الشركات نتيجة المضاربات على أدائها المستقبلي.

هذا إلى جانب تضخيم الشركات وقتها لعائداتها المستقبلية المتوقعة، مما رفع المضاربات على قيمة أسهمها إلى نحو 50 ضعف توقعات العائدات، ووصل

الأمر إلى أن قيمة الأسهم على مؤشر «ناسداك» بنهاية تسعينيات القرن الماضي بلغت نحو 70 ضعف العائدات المتوقعة.

كان المثال البارز وقتها على انفجار فقاعة «دوت كوم» هو أكبر اندماج فاشل في تاريخ قطاع التكنولوجيا بين شركة «إيه أو إل» للإنترنت وشركة «تايم وارنر»، واعتبر ذلك مثالاً لأزمة 2001 - 2000 يشبه انهيار مصرف «ليمان براذرز» الذي اعتبر أيقونة الأزمة المالية العالمية 2009 - 2008.

أوجه الشبه والاختلاف عن الآن

على رغم انهيار غالب شركات الإنترنت الناشئة في انفجار فقاعة «دوت كوم» مطلع القرن، بقيت شركات كبيرة مثل «أمازون» و«إي باي» وغيرها وتمكنت من الاستمرار، لتصبح «أمازون» مثلاً الآن من بين أكبر الشركات في العالم من حيث القيمة السوقية.

حتى بعض الشركات التي فقدت نحو 80 في المئة من قيمتها في انهيار 2000 و2001، مثل «سيسكو» و«إنتل» وغيرها، تمكنت من تجاوز الأزمة ومعاودة النمو على عكس مئات شركات الإنترنت التي انهارت واختفت تماماً.

لكن إحدى السمات المشتركة بين غليان فقاعة الإنترنت والوضع الحالي في قطاع التكنولوجيا هي تركيز القدر الأكبر من حجم السوق في القيمة السوقية لشركات التكنولوجيا، فطبقاً للبيانات والأرقام من أكثر من شركة استشارات ومراقبة السوق يمثل قطاع التكنولوجيا حالياً نسبة 34 في المئة من القيمة الإجمالية لمؤشر «أس أند بي 500»، وتلك نسبة تتجاوز ما مثلته تلك الشركات من القيمة الإجمالية للمؤشر مطلع عام 2000، وكانت عند 33 في المئة.

حالياً، من بين أكبر 10 شركات على مؤشرات السوق من حيث القيمة السوقية هناك ثماني شركات من قطاع التكنولوجيا والاتصالات، من بينها ما يسمى «السبعة الكبار»، وهي «أبل» و«أمازون» و«ألفابيت» (التي تملك غوغل) و«ميتا» (المالكة لفيسبوك وغيره) و«مايكروسوفت» و«إنفيديا» و«تيسلا».

أما في عام 1999 فمن بين أكبر 10 شركات من حيث القيمة السوقية كانت خمس شركات فقط من قطاع التكنولوجيا، أضف إلى ذلك أن حجم أكبر 10 شركات حالياً، بقيمة سوقية نحو 22 تريليون دولار، يمثل نسبة 40 في المئة من القيمة الإجمالية لمؤشر «أس أند بي 500»، وفي المقابل كانت أكبر 10 شركات تمثل نسبة 25 في المئة من القيمة الإجمالية للمؤشر عام 1999.

تركز حجم السوق في عدد محدود من شركات التكنولوجيا يعد الآن أكثر مما كان عليه وقت انفجار فقاعة «دوت كوم»، ليس هذا فحسب، بل إن المغالاة في أسعار أسهم تلك الشركات بتقييمها بأضعاف توقعات عائداتها أكبر مما كانت عليه قبل ربع قرن. يقول كبير الاقتصاديين في شركة «أبوللو غلوبال مانجمنت» تورستن سلوك في لقاء مع وكالة «رويترز» في يوليو (تموز) 2024، فإن تقديرات العائدات المستقبلية لأكبر 10 شركات الآن أعلى بكثير، مما كان عليه الأمر مطلع هذا القرن.

مع ذلك فإن من يرون أن احتمالات الهبوط التصحيحي أكبر بكثير من انفجار فقاعة يعتمدون على أن مضاعف التقييم بحسب العائدات المستقبلية لشركات التكنولوجيا، على مؤشر «أس أند بي 500» حالياً عند 29.5 ضعف، وهو معدل أقل بكثير مما كان عليه الوضع عام 2000 حين كان مضاعف تقييم أسهم شركات التكنولوجيا، بحسب عائداتها المتوقعة عند 50 ضعفاً.

لعل مؤشر «ناسداك» لأسهم شركات التكنولوجيا يكون مثالاً أقوى لمن يرون الاختلاف الكبير بين الأمس واليوم، فمضاعف تقييم الأسهم على المؤشر بحسب توقعات العائدات المستقبلية حالياً عند 28.5 ضعف، أما في فترة ذروة شركات الإنترنت قبل ربع قرن فكان عند 70 ضعفاً، ويعني ذلك أن الغليان واحتمالات الفقاعة أقل من وقت أزمة «دوت كوم».

تقديرات الفقاعة الحالية

قبل سنوات استثمرت الشركات الكبرى في الحوسبة السحابية بمليارات الدولارات ولم يثر ذلك قلق الأسواق من حدوث فقاعة، وحالياً تعتمد شركات مثل «أبل» و«أمازون» و«ألفابيت» و«مايكروسوفت» على العائدات من الحوسبة

السحابية التي تعتمد عليها غالب الشركات والأعمال.

صحيح أن ذلك أدى إلى مغالاة في أسعار أسهمها بمضاعف تقييم الأسهم بحسب تقديرات العائدات، إلا أن هناك نقطة في غاية الأهمية قللت من غليان الفقاعة، فغالبية تلك الاستثمارات في الحوسبة السحابية من قبل كانت من أموال الشركات بإعادة استثمار رأس المال والأرباح، ولم يكن مكون الاقتراض والدين فيها كبيراً.

أما الآن، فإن شركات الذكاء الاصطناعي تعتمد في القدر الأكبر من استثماراتها على التمويل بالدين، لذا فإن المغالاة في تقييم أسهمها تنذر بتكون فقاعة، حتى إذا لم تكن مثل فقاعة «دوت كوم» إلا أنها تشكل خطراً على أموال المستثمرين المغامرين.

ولا يتعلق الأمر بشركات الذكاء الاصطناعي الكبرى مثل «أوبن إيه آي» فحسب، إنما أيضاً بالشركات الناشئة التي تعمل إما في إنتاج رقائق الكمبيوتر الذكية أو في بناء مراكز البيانات الهائلة.

بحسب آخر تقدير من بنك «مورغان ستانلي» فإن قطاع الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى تمويل بنحو 3 تريليونات دولار خلال العامين المقبلين، منها 1.6 تريليون دولار على إنتاج الرقائق الإلكترونية وخوادم الكمبيوتر فائقة القوة، و1.3 تريليون دولار على البنية التحتية.

سيأتي غالب هذا التمويل من الاقتراض وبيع الأسهم وأشكال الائتمان الأخرى، فليس لدى شركات الذكاء الاصطناعي عائدات أو أرباح بعد تمكنها من إعادة استثمار أموالها، إنما ما يجعل بعضهم يرى أن فقاعة الذكاء الاصطناعي قد لا تكون مثل فقاعة «دوت كوم» قبل ربع قرن أن مناخ الاستثمار بصورة عامة تغير الآن. وشركات التكنولوجيا ليست وحدها التي تشهد مغالاة في تقييم أسهمها، إنما غالبية الشركات المسجلة في السوق أيضاً، بالتالي فإنه في حال الهبوط ستكون التريليونات التي تتبخر من أسواق المال ليست مركزة في شركات التكنولوجيا، بما يؤدي إلى انهيارها تماماً.

«أزمة 2008»

انهيار الرأسمالية المعولمة

ملخص

تعود جذور الأزمة إلى عوامل عدة متشابكة، أهمها التوسع الكبير في الإقراض العقاري في الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خصوصاً ما يعرف بـ«قروض الرهن العقاري عالية الأخطار» SubprimeMortgages.

محمود الجمل

قلبت موازين الأرض ودفعت البنوك إلى السقوط ودعمت تدخل الدول وفتحت الطريق أمام صعود قوى جديدة قادمة من الجنوب

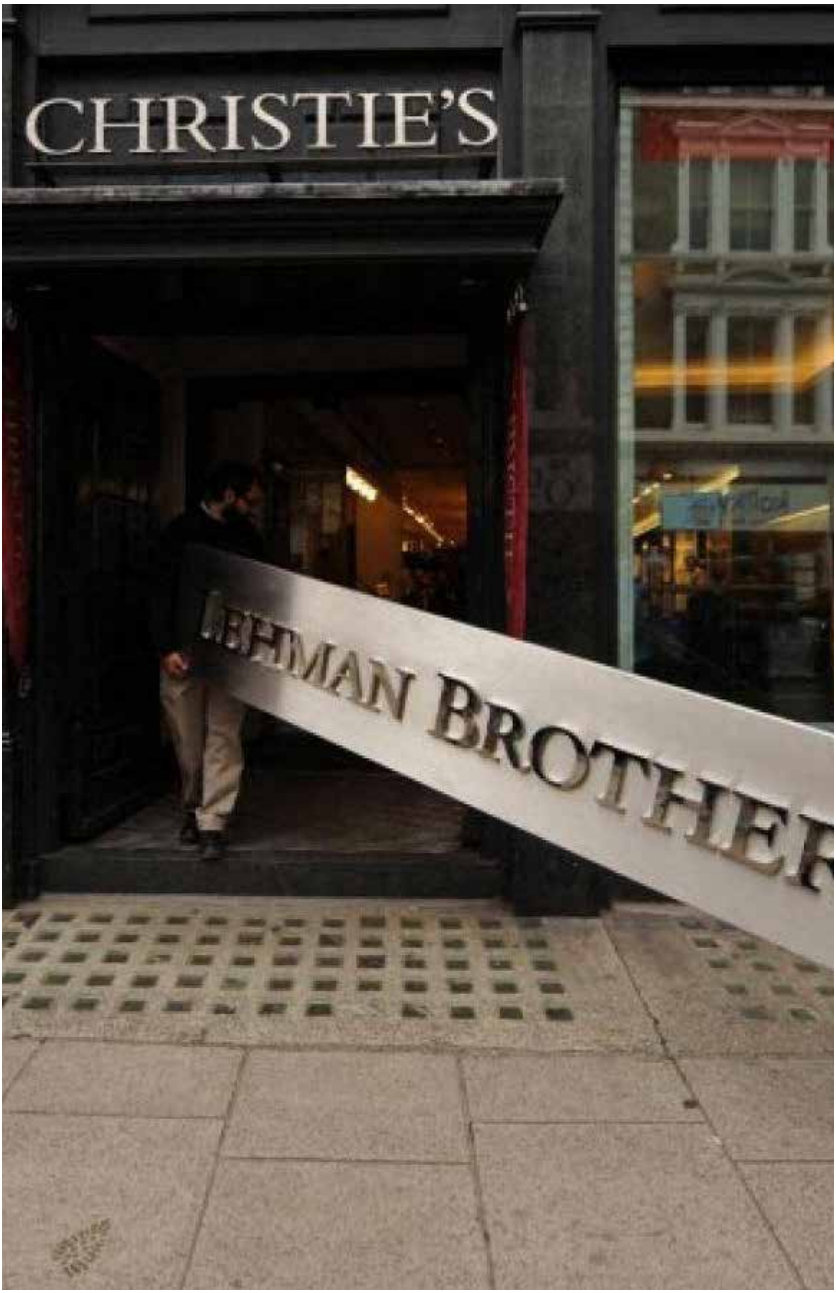
CHRISTIE'S
EHMAN BROTHER

شهد العالم في عام 2008 واحدة من أسوأ الأزمات المالية في التاريخ الحديث، والتي لم تكن مجرد أزمة اقتصادية عابرة، بل مثلت لحظة انهيار خطرة للنظام الرأسمالي المالي (المعولم)، وأظهرت هشاشة البنية التحتية للأسواق المالية العالمية، خصوصاً تلك التي تعتمد على آليات السوق الحرة من دون تدخل كاف من الدولة.

وبدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية، لكنها سرعان ما امتدت لتصيب الاقتصاد العالمي بالشلل، وتسببت في انهيار مؤسسات مصرفية كبرى، كان أبرزها إفلاس بنك «ليمان براذرز»، رابع أكبر بنك استثماري في أميركا.

هذه الأزمة فتحت الباب أمام نقاش عالمي واسع حول حدود النظام الرأسمالي، ودور الدولة في الاقتصاد، ودفعت باتجاه إعادة التفكير في بدائل للنظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وأسهمت في صعود قوى اقتصادية جديدة في «الجنوب العالمي» وتفاقم التفاوت الطبقي، وأزمات الديون، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

أسباب الأزمة

تعود جذور الأزمة إلى عوامل عدة متشابكة، أهمها التوسع الكبير في الإقراض العقاري في الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خصوصاً ما يعرف بـ«قروض الرهن العقاري عالية الأخطار» SubprimeMortgages.

كانت هذه القروض تمنح للأفراد الذين لا يملكون القدرة الكافية على السداد، في ظل توقعات بارتفاع مستمر في أسعار العقارات، وحولت المؤسسات المالية هذه القروض إلى أدوات مالية معقدة (مثل الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري – MBS)، وبيعت إلى مستثمرين عالميين على اعتبار أنها استثمارات آمنة.

لكن في الحقيقة، كانت هذه الأدوات مبنية على أصول غير مستقرة، وعندما بدأت أسعار العقارات بالانخفاض، انهارت سوق هذه الأوراق، مما أدى إلى إفلاس البنوك التي كانت تعتمد على هذا النوع من الأصول.

أيضاً أسهمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية في تضليل المستثمرين من خلال إعطاء تقييمات عالية لهذه الأدوات، على رغم الأخطار الكامنة فيها.

ويعزى جزء كبير من المسؤولية إلى سياسات التحرير المالي وعدم كفاية الرقابة الحكومية، مما جعل الأسواق تعمل في فراغ تنظيمي خطر.

لحظة الانهيار

بلغت الأزمة ذروتها في سبتمبر (أيلول) 2008، عندما أعلن بنك «ليمان براذرز» إفلاسه بعد فشل الحكومة الأميركية في إنقاذه، وقد اعتبر هذا الحدث نقطة تحول كارثية، أدت إلى انهيار الثقة في النظام المالي برمته، تبع ذلك تهاوي أسواق المال العالمية، وانخفاض حاد في أسعار الأسهم، وتوقف شبه كامل في الإقراض ما بين البنوك.

تدخلت الحكومة الأميركية لاحقاً بخطط إنقاذ ضخمة، أبرزها برنامج TARP الذي بلغت قيمته 700 مليار دولار، إضافة إلى تدخل مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) بخفض أسعار الفائدة وشراء الأصول السامة.

وعلى رغم هذه الإجراءات، دخل الاقتصاد الأميركي والعالمي في ركود عميق، تمثل في انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور النمو في معظم دول العالم.

نقد النظام الرأسمالي

أثارت الأزمة موجة من الانتقادات للنظام الرأسمالي (النيوليبرالي)، الذي ساد منذ ثمانينيات القرن الماضي، والمبني على تقليص دور الدولة في الاقتصاد،

وتحرير الأسواق، وتقليص القيود التنظيمية، إذ فشل هذا النموذج في منع الأزمة، بل كان أحد مسبباتها.

وتعليقاً على الأزمة آنذاك، قال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيغليتز، إن «الأسواق إذا تركت وحدها تعمل بلا رقابة، فإنها لا توزع الموارد بكفاءة ولا تحقق الاستقرار»، مشيراً إلى أن الأزمة أظهرت «الإفراط في الثقة» في قدرة الأسواق على تصحيح نفسها.

أما الاقتصادي الأميركي الشهير بول كروغمان، قال إن «الاقتصاد العالمي تعرض لانهيار بسبب عقيدة السوق الحرة، وكان لا بد من تدخل الدولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه».

البنوك صنعت الكارثة بيدها

في كتابه «البنوك فعلتها... تشريح الأزمة المالية» الصادر قبل أربع سنوات The Banks Did It - 2021، يرى مدير مركز الثقافة والتنظيم والسياسة بجامعة كاليفورنيا بيركلي البروفيسور نيل فليغستاين، أن «الأزمة المالية العالمية عام 2008 لم تكن حدثاً مفاجئاً أو طبيعياً، بل نتيجة مباشرة لتحولات هيكلية في النظام البنكي الأميركي، إذ تخلت البنوك عن دورها التقليدي كوسطاء ماليين، وانخرطت في نموذج جديد قائم على توريق الرهون العقارية لتحقيق أرباح غير مسبوقة».

ويوضح فليغستاين كيف أن البنوك الأميركية الكبرى، ومعها العديد من البنوك الأوروبية، بدأت منذ أوائل العقد الأول من القرن 21 في شراء كميات ضخمة من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، هذا النموذج الربحي اعتمد على إنتاج وبيع وشراء سندات مبنية على قروض عقارية، غالباً ما كانت تمنح لمقترضين ذوي ملاءة مالية ضعيفة.

ويؤكد فليغستاين أن «هذه البنوك لم تكتف بدور الوسيط، بل أصبحت تسيطر على كامل سلسلة التوريق (تحويل القرض العقاري إلى ورقة مالية قابلة للتداول)، ولفترة، حقق هذا النظام أرباحاً ضخمة، فقد شكلت هذه الأنشطة

نحو 40 في المئة من أرباح البنوك، على رغم أن القطاع العقاري لا يمثل سوى 10 في المئة من الاقتصاد الأميركي».

ويستدرك البروفيسور «لكن بمجرد أن بدأت أسعار المساكن بالانخفاض عام 2006، انهارت الأسس التي بني عليها هذا النموذج، إذ توقف الناس عن سداد قروضهم، فتراجعت قيمة الأوراق المالية المرتبطة بها، مما أدى إلى حالة ذعر مصرفي جماعية، وعندما انهار بنك «ليمان براذرز» في سبتمبر 2008، كان ذلك بمثابة انهيار للنظام المالي برمته».

ويشير فليغستاين إلى أن «الفيدرالي» الأميركي فشل في إدراك عمق الترابط بين سوق الإسكان والبنوك الكبرى، ولم ير كيف أصبح هذا النموذج الربحي محفوفاً بالأخطار، فبدلاً من التدخل المبكر، اعتقد مسؤولو «الفيدرالي» أن التضخم هو الخطر الحقيقي، مما أسهم في تفاقم الأزمة.

ويتابع «بعد الأزمة، تعلم النظام المالي العالمي بعض الدروس، فعند ظهور أزمة جديدة عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19، كان رد الفعل مختلفاً، فهذه المرة، تدخل (الفيدرالي) بسرعة، بضخ السيولة، وخفض الفائدة، وشراء السندات، مما أنقذ الأسواق من الانهيار».

ويؤكد فليغستاين أن «تجاوز الأزمات المستقبلية يتطلب تنظيماً دائماً للقطاع المصرفي، وتحجيم الابتكارات المالية التي تخفي الأخطار كما يجب أن تظل البنوك تحت رقابة صارمة، خاصة في ما يخص احتياطاتها ورهوناتها العقارية».

في النهاية، يرى فليغستاين أن الأزمة كشفت هشاشة النظام الرأسمالي المالي المعولم، وأثبتت أن السوق وحدها لا تكفي لضمان الاستقرار، بل لا بد من تدخل الدولة والتنظيم المستمر، حتى لا تتكرر الكارثة.

وعلى رغم ذلك، إلا أن الأزمة أعادت الاعتبار لدور الدولة في ضبط الإيقاع الاقتصادي، ليس فحسب في حالات الطوارئ، بل أيضاً كعنصر توازن دائم،

إذ بدأت العديد من الحكومات، بعد الأزمة، في فرض قيود تنظيمية على المؤسسات المالية، مثل قانون «دود-فرانك» في الولايات المتحدة.

صعود قوى اقتصادية جديدة

من نتائج الأزمة أيضاً، تراجع هيمنة الغرب اقتصادياً، وبروز قوى جديدة، خصوصاً في «الجنوب العالمي»، مثل الصين والهند والبرازيل، بعدما استطاعت هذه الدول، بدرجات متفاوتة، تجاوز تداعيات الأزمة بسرعة أكبر من الاقتصادات المتقدمة، بفضل امتلاكها لهوامش أكبر من التدخل الحكومي والنمو الداخلي.

فالصين، على سبيل المثال، أطلقت حزمة تحفيز حكومية ضخمة فاقت 586 مليار دولار في نهاية 2008، مما ساعدها على الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تلعب دوراً أكبر في المؤسسات المالية الدولية، وطالبت بإصلاحات في النظام النقدي العالمي، وتقليص الاعتماد على الدولار الأميركي كعملة احتياطية.

أدت الأزمة إلى تصاعد الأصوات المطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة عبر الدولار، ففي عام 2009، دعا البنك المركزي الصيني إلى إنشاء عملة احتياطية جديدة لا تعتمد على عملة دولة واحدة، في إشارة إلى القلق من اعتماد النظام المالي العالمي على الدولار الأميركي فحسب.

وبدأت بعض الدول تتجه إلى إبرام اتفاقات تجارية ثنائية بالعملات المحلية، كخطوة نحو فك الارتباط بالدولار، أيضاً نمت شعبية الذهب والعملات الرقمية في السنوات اللاحقة كبدائل محتملة.

التداعيات ممتدة... تفاوت طبقي وأزمات ديون وهشاشة مستمرة حتى اليوم، لا تزال آثار أزمة 2008 واضحة على مستويات عدة، أبرزها التفاوت الطبقي، إذ فشلت خطط الإنقاذ المالي في معالجة الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء،

بل زادت من تركيز الثروة في أيدي قلة، واستفادت الشركات الكبرى والبنوك من الدعم الحكومي، بينما عانى المواطن العادي من فقدان الوظيفة، وتراجع الأجور، وصعوبة الحصول على قروض.

أزمة الديون

بخلاف ذلك، دفعت الأزمة العديد من الدول إلى زيادة الاقتراض لإنقاذ اقتصاداتها، مما فجر أزمات ديون سيادية، كما حدث في اليونان وإيطاليا ودول أخرى ضمن منطقة اليورو، وأدى إلى سياسات تقشفية أثرت في الطبقات الوسطى والفقيرة.

علاوة على ذلك، وعلى رغم التحسن النسبي في الاقتصاد العالمي، إلا أن أسواق المال لا تزال معرضة للتقلبات، مع بروز فقاعات أصول جديدة، وتنامي الاعتماد على أدوات مالية غير شفافة، مما يجعل شبح أزمة جديدة دائم الحضور.

في النهاية، مثلت أزمة 2008 لحظة تاريخية فارقة في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي، كشفت عيوب النموذج النيوليبرالي وأعادت الاعتبار لدور الدولة في ضبط الاقتصاد، وأسهمت في تغيير موازين القوى، وتوسيع دائرة اللاعبين الاقتصاديين على الساحة العالمية، وفتحت نقاشاً جدياً حول مستقبل النظام النقدي الدولي.

اليوم، وبعد أكثر من 15 عاماً على تلك الأزمة، لا تزال تداعياتها قائمة، سواء في صورة تفاوت طبقي صارخ، أو هشاشة أسواق المال، أو هيمنة الدولار، مما يؤكد أن العالم لم يتجاوز بعد تبعات ذلك الزلزال الاقتصادي، ويحتاج إلى نماذج أكثر عدالة واستدامة في إدارة الاقتصاد العالمي.

من فخ الديون إلى «مبادرة الحزام»

الصين تحارب الغرب بلا رصاص

ملخص

هناك من يرى أن القروض الصينية آلية جوهرية لتصدير رأس المال وفتح أسواق جديدة وضمان تدفق المواد الخام وفرض علاقات تبعية جديدة ضمن التقسيم العالمي الجديد.

محمد مختار

متخصصون لـ"اندبندنت عربية": بكين تجاوزت دور "مصنع العالم" إلى إنهاء الاحتكار الأميركي للتكنولوجيا الفائقة

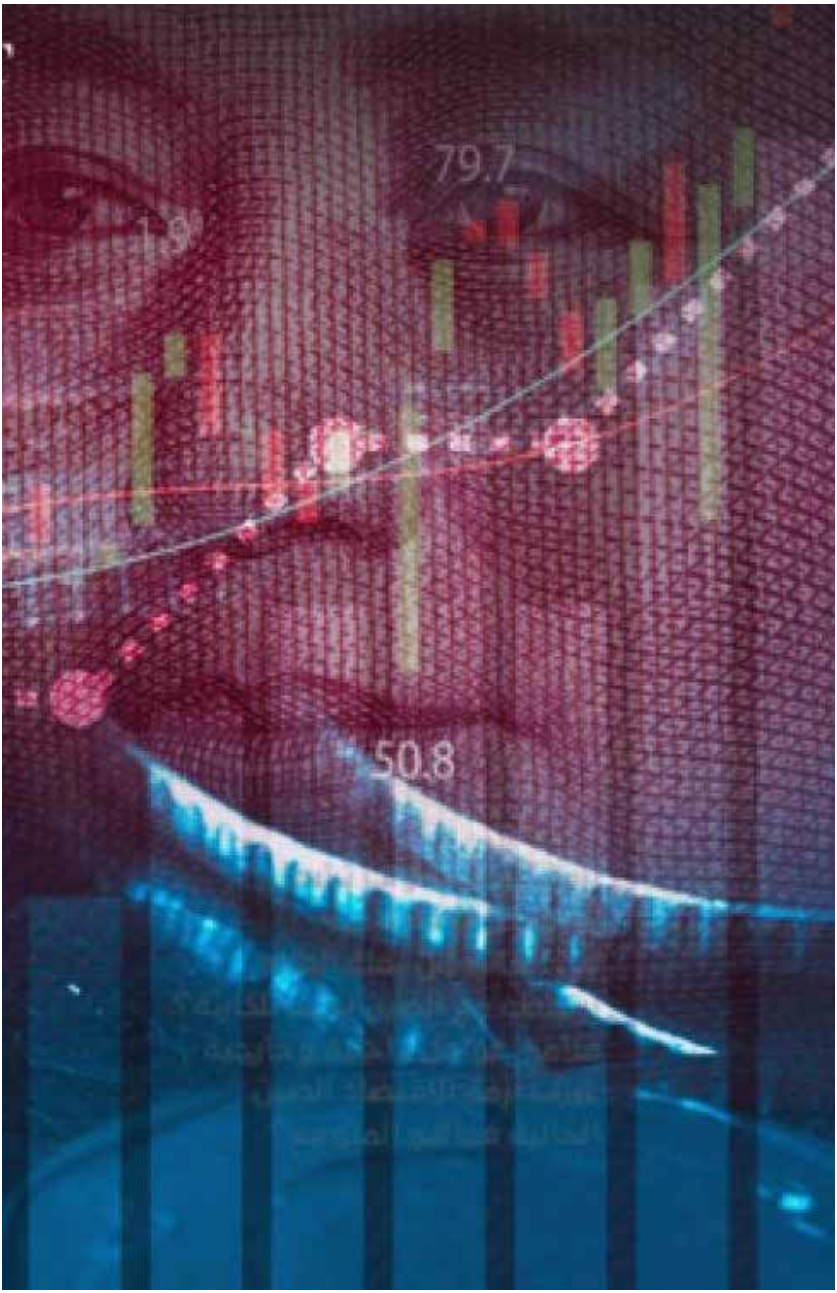
79.7
50.8

حققت الصين تحولاً اقتصادياً هائلاً خلال أربعة عقود، فانتقلت من دولة زراعية فقيرة إلى قوة صناعية وتكنولوجية عظمى، تضم شركات رائدة في السيارات الكهربائية والتقنيات الرقمية، وأكبر شبكة سكك حديد عالية السرعة في العالم.

ولم يكُن هذا التحول وليد الانفتاح وحده، بل بني على أسس أرسيت منذ عهد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ مثل إصلاح الأراضي والاستثمار في الصناعات الثقيلة والتعليم والصحة والبنية التحتية، وعلى رغم تجاوزات تلك المرحلة، فإنها مهدت الطريق لنهضة الإصلاح والانفتاح التي قادها دينغ شياو بينغ.

وبحسب دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي، تميزت الصين ببراغماتية سياسية واقتصادية، إذ تبنت نهج الإصلاح التدريجي وتجنبت «العلاج بالصدمة» الذي أضعف اقتصادات أوروبا الشرقية.

كيف جذبت الصين رأس المال والتكنولوجيا والخبرة؟

وجرى تحرير قطاعات خفيفة وأسواق تصدير، مع إبقاء الصناعات الاستراتيجية تحت إدارة الدولة، وكان نظام المسؤولية الأسرية في الزراعة مثالاً مبكراً عزز الإنتاج الغذائي ورفع ثقة المجتمع بالإصلاحات.

ووفق الدراسة، قامت المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شنتشن بدور «مختبر» للتحول، إذ جذبت استثمارات أجنبية، ولا سيما من هونغ كونغ والشتات الصيني، وجلبت معها رأس المال والتكنولوجيا والخبرة، وساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، المدعومة أحياناً بصفقات «موارد مقابل بناء»، في خفض الكلفة وتعزيز التكامل المحلي والدولي.

ولم يقتصر النجاح على القطاع الخاص، بل شمل إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وخصخصتها تدريجاً، مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتوليد أسواق جديدة مثل العقارات، ومع التحضر السريع نشأت طبقة وسطى كبيرة ساعدت في توسيع السوق المحلية.

ومنذ منتصف التسعينيات ومع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، اندمجت الصين بعمق في الاقتصاد العالمي، ودعمتها عوامل ثقافية مثل أخلاقيات العمل والتركيز على التعليم، إذ تضاعف عدد الجامعيين أكثر من ستة أضعاف بين عام 1995 وعام 2015، مما عزز القدرة التنافسية في التصنيع والخدمات.

الصين إلى صدارة الاقتصاد الرقمي

وخلال العقدين الأخيرين، قفزت الصين إلى صدارة الاقتصاد الرقمي بفضل شركات التكنولوجيا الكبرى والتوسع في التجارة الإلكترونية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، ووضعت الدولة أولويات واضحة للابتكار في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والطاقة المتجددة، مما عزز مكانتها التكنولوجية.

اليوم، تسعى الصين بقيادة شي جينبينغ إلى التركيز على «قوى إنتاجية نوعية جديدة» تجعل من الابتكار والنمو المستدام محركاً رئيساً، لكن التحديات قائمة، من التدهور البيئي وارتفاع كلفة العمالة إلى شيخوخة السكان.

ويبقى نجاح الصين في موازنة الاستقرار مع التجريب والابتكار العامل الحاسم في رسم مسارها المستقبلي، في وقت يراقب العالم تطورها عن كثب.

خلال حديث إلى «اندبندنت عربية»، قال متخصصون إن الصعود الصيني لا يمثل بديلاً اشتراكياً، بل هو نموذج لـ«رأسمالية الدولة»، إذ توجه بكين التراكم الرأسمالي لمصلحتها مستخدمة جيشاً هائلاً من العمالة واستراتيجيات تصدير فائض رأس المال.

وأضافوا أن توسع تكتل «بريكس» بقيادة الصين يمثل لحظة فارقة في مسار الاقتصاد العالمي، إذ يسعى التكتل إلى تقليص الاعتماد على الدولار عبر تعزيز التجارة بالعملات المحلية وإنشاء مؤسسات مالية بديلة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، مؤكدين أن «مبادرة الحزام والطريق» منحت الصين نفوذاً متزايداً في أفريقيا وآسيا، لكنها في الوقت ذاته أثارت جدلاً واسعاً حول ما

يوصف بـ«فخ الديون» الذي قد يجعل كثيراً من الدول النامية رهينة للنفوذ الصيني.

إعادة تشكيل ميزان القوى الاقتصادية العالمية

في البداية، يقول المتخصص في الشؤون الدولية وأستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية الدكتور حبيب البدوي إن صعود الصين وتوسع تكتل «بريكس» يمثلان محطة مفصلية في إعادة تشكيل ميزان القوى الاقتصادية العالمية، بما يعكس تحولات جيوسياسية عميقة بعد عقود من الهيمنة الغربية والأميركية على النظام الدولي.

وأوضح أن انضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 شكّل نقطة انطلاق لمسيرة غير مسبوقة من النمو جعلتها ثاني أكبر اقتصاد عالمي وقوة محورية في قيادة تحالف اقتصادي ينافس الغرب مباشرة.

ويرى البدوي أن الصين تجاوزت دور «مصنع العالم» عبر استراتيجيات طموحة مثل خطة «صنع في الصين 2025» التي تهدف إلى الانتقال من الصناعات الكثيفة العمالة إلى قيادة التكنولوجيا الفائقة، مما وضعها في مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة.

وفي السياق ذاته، برز تكتل «بريكس» كإطار يجمع القوى الصاعدة لتحدي المؤسسات المالية الدولية التقليدية، من خلال التوجه نحو استخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية وإنشاء مؤسسات بديلة مثل «بنك التنمية الجديد»، على رغم ما يواجهه من تحديات داخلية.

صعود الصين عبر "دبلوماسية الديون"

ويلفت البدوي إلى أن أفريقيا وآسيا أصبحتا مسرحاً رئيساً للتنافس بين القوى الكبرى، بحيث تقوم الصين بدور متنام عبر «مبادرة الحزام والطريق» وما يعرف بـ«دبلوماسية الديون»، وبينما ينظرً بعضهم إلى القروض الصينية

كفرصة تنموية، يحذر بعضهم الآخر من أنها قد تتحول إلى أداة هيمنة تمنح بكين نفوذاً واسعاً على الأصول السيادية للدول المقترضة.

وانطلاقاً من قراءة نقدية، يشدد البدوي على أن النموذج الصيني ليس بديلاً اشتراكياً بقدر ما هو صيغة فاعلة من «رأسمالية الدولة»، تعتمد على تدخل حكومي مباشر لتوجيه التراكم الرأسمالي واستغلال فائض القيمة الناتج من قوة العمل.

وأكد أن التنافس بين واشنطن وبكين لا يعكس صراعاً أيديولوجياً، بل هو أشبه بـ«تنافس إمبريالي» بين قوة متراجعة وأخرى صاعدة، يسعى كل منهما إلى السيطرة على الأسواق والموارد وخطوط التجارة.

وختم البدوي بالقول إن القروض الصينية تمثل آلية جوهرية لتصدير رأس المال، وتهدف إلى فتح أسواق جديدة للشركات الصينية وضمان تدفق المواد الخام وفرض علاقات تبعية جديدة ضمن التقسيم العالمي للعمل.

قفزة الاقتصاد الصيني 9 أضعاف

من جانبه يرى الأكاديمي المصري وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي محمد أنيس أن الاقتصاد الصيني منذ مطلع الألفية الجديدة، تحديداً بعد انضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، شهد نمواً استثنائياً خلال 25 عاماً.

وأثناء حديثه إلينا، يوضح أن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان بحدود تريليوني دولار تقريباً عام 2000، بينما وصل اليوم إلى نحو 18 تريليون دولار، أي ما يقارب تسعة أضعاف. ويقارن أنيس باقتصادات الدول الغربية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي لم يتضاعف ناتجها سوى مرتين تقريباً خلال الفترة نفسها، ويعتقد بأن هذا الفارق الضخم يفسر لماذا أصبح صعود الصين حالاً استثنائية في التاريخ الاقتصادي الحديث.

والعامل الحاسم وراء هذا التحول، كما يراه أنيس، هو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، مما يمكن وصفه بـ«الكلمات الخمس السحرية»، إذ بنت الصين نهضتها بالأساس على استثمارات غربية وأميركية ضخمة، مما يجعل من الممكن القول إن الولايات المتحدة نفسها أسهمت في صناعة النهضة الصينية.

كيف أسهمت أميركا في صناعة الصين؟

لكن جذور القصة تعود أبعد من ذلك، كما يشير، تحديداً إلى سبعينيات القرن الماضي، حينما اتخذت واشنطن قراراً استراتيجياً بفصل الصين عن الاتحاد السوفياتي، وآنذاك أسست زيارة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى بكين عام 1972 برفقة هنري كيسنجر لمرحلة جديدة أدخلت الصين تدريجاً إلى الاقتصاد العالمي عبر الإصلاحات الاقتصادية التي قادها دينغ شياو بينغ، مما أثمر لاحقاً خلال العقود التالية.

ويضيف أنيس أنه مع تحول الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، بدأت تنظر إلى نفسها على أنها قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، وهنا برز تحالف «بريكس» كإطار للتعاون الاقتصادي والتمويلي يجمع الصين مع روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، ثم لاحقاً مع دول أخرى من بينها مصر والإمارات.

ويعتقد أنيس بأنه إذا ظلت المنظمة إطاراً للتعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها ستنجح وتكتسب وزناً متزايداً في النظام المالي العالم، أما إذا حاولت الصين وروسيا تحويلها إلى أداة سياسية لمواجهة الغرب، فالمصير قد يكون مختلفاً، وربما يصل إلى حد الفشل أو التفكك.

ويلفت أنيس إلى أن النفوذ الصيني في أفريقيا وآسيا يمثل جانباً آخر من معادلة الصعود، فلكي تتحول أية دولة إلى قوة عظمى، يجب أن تمتلك ميزتين أساسيتين السيطرة العسكرية على الممرات البحرية التجارية الدولية وعملة تستخدم كعملة احتياط وتداول تجاري عالمي.

أميركا وأوروبا وإعادة التموضع الاستراتيجي

ويتابع أن «الولايات المتحدة تحتكر هذين الشرطين اليوم، ولذلك تسعى الصين إلى تقليص هذه الهيمنة عبر 'مبادرة الحزام والطريق' التي استثمرت فيها نحو تريليون دولار حتى الآن. وجزء كبير من هذا الإنفاق عبر قروض موجهة لدول أفريقية وآسيوية، مما يرتبط مباشرة بمسألة فخ الديون».

لكن القروض الصينية ليست قروضاً سيادية عادية، بل هي قروض مرتبطة بأصول استراتيجية مثل الموانئ أو البنية التحتية، فإذا عجزت الدولة المقترضة عن السداد، تنتقل السيطرة الفعلية على هذه الأصول إلى الصين، والنموذج الأوضح لأنيس هو سريلانكا التي اضطرت إلى التخلي عن أحد موانئها الاستراتيجية بعد عجزها عن السداد، مما أدى إلى أزمة اقتصادية خانقة وانهيار النظام السياسي.

ويشير عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي إلى أن هذا النموذج أصبح جرس إنذار لدول أخرى في أفريقيا وآسيا، وبدأ يثير حذر الغرب الذي يسعى بدوره إلى إعادة تعزيز وجوده ضمن هذه المناطق لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي.

الصين إذاً صنعت نهضتها عبر استثمارات أجنبية موجهة للتصدير، لكنها اليوم تسعى إلى تثبيت موقعها كقوة عظمى من خلال أدوات أكثر تعقيداً، تشمل تحالف «بريكس» و«مبادرة الحزام والطريق» وسياسة القروض المضمونة، وفي المقابل تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها أنفسهم مضطرين إلى إعادة التموضع الاستراتيجي لموازنة هذا الصعود، بما يجعل المرحلة المقبلة ساحة مفتوحة لمنافسة كبرى بين القوتين.

أسواق الطاقة:

تحولات جذرية في الألفية الجديدة

ملخص

أظهرت الصراعات كيف تحول النفط والغاز إلى أدوات ضغط سياسي، تعيد تشكيل التحالفات وتزيد من هشاشة الاقتصادات الغربية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري

غالب درويش

طفرة النفط الصخري وتأسيس "أوبك+" وحرب أوكرانيا على رأس التحولات

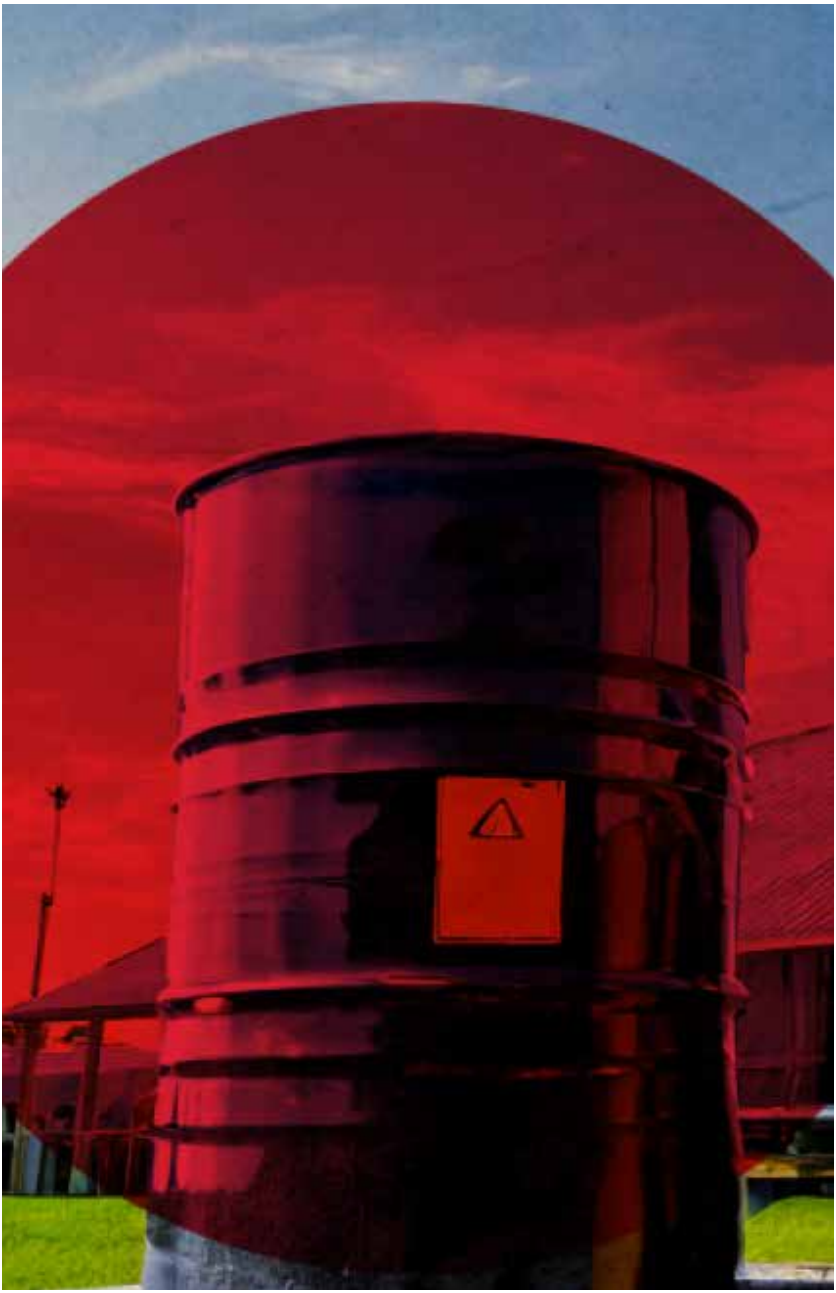

لم تكن الطاقة مجرد سلعة تباع في الأسواق، بل هي شريان الاقتصاد العالمي، وأحد أكثر أدوات السياسة الدولية تأثيراً، فمنذ مطلع الألفية شهدت أسواق النفط والغاز تحولات جذرية، فمنذ بروز طفرة النفط الصخري الأميركي مطلع العقد الماضي وما تبعها من انهيار أسعار الخام في 2014 الذي هز هيمنة «أوبك»، مروراً بتشكيل تحالف «أوبك+» في 2016 لإعادة ضبط السوق، وصولاً إلى الحرب الروسية – الأوكرانية التي أعادت تسليط الضوء على الطاقة كسلاح جيوسياسي في قلب الصراعات الدولية، وانتهاء بعودة قوة تأثير «أوبك» في السوق النفطية العالمية.

ووسط هذا الزخم، تجد الدول المنتجة نفسها أمام معادلة دقيقة: كيف تحافظ على اقتصاداتها المعتمدة على النفط والغاز، في وقت تتسارع فيه ضغوط التحول نحو الطاقة المتجددة وتتفاقم تحديات التغير المناخي التي باتت تهدد استقرار العالم؟

إلى ذلك يغوص هذا الملف في عمق تلك التحولات، مستعرضاً بالأرقام والوقائع كيف صارت الطاقة أداة صراع ومساومة دولية، مع إلقاء الضوء على أحدث التوقعات لعام 2025، ليرسم صورة أوضح لما ينتظر الاقتصاد والسياسة العالميين في العقد المقبل.

دور "أوبك"

على مدى ربع قرن، أعادت منظمة «أوبك» صياغة دورها كأحد أبرز اللاعبين في سوق الطاقة، فبعد تدخلها القوي في 2008 لإنقاذ السوق من تداعيات الأزمة المالية، اصطدمت المنظمة التي تقودها السعودية، بطفرة النفط الصخري الأميركي عام 2014، مما دفعها لاحقاً إلى تأسيس تحالف «أوبك+» في 2016 كأداة استراتيجية لضبط المعروض. ومع صدمة جائحة كورونا، أقرت خفضاً غير مسبوق للإنتاج، فيما تبنت منذ 2022 سياسة الخفض الطوعي بقيادة التوترات الجيوسياسية.
واليوم، تسير «أوبك» بين ضغط الحاجة إلى دعم الأسعار وموجات التحول

الطاقي العالمي، في معادلة معقدة تحدد مستقبل النفط.

وأخيراً، أنهى تحالف «أوبك+» عملياً التخفيضات الطوعية التي التزمت بها ثماني دول منذ عام 2023، معلناً زيادة جديدة في الإنتاج بمقدار 547 ألف برميل يومياً اعتباراً من سبتمبر (أيلول) الجاري. ويأتي القرار في إطار استراتيجية واضحة للتحول من دعم الأسعار إلى استعادة الحصة السوقية، في ظل توازن مستقر بين العرض والطلب العالميين.

وتمثل هذه الزيادة المرحلة الأخيرة من خطة تقليص تدريجي لتخفيضات طوعية بلغت 2.2 مليون برميل نفط يومياً، إذ سبق أن صادق التحالف في اجتماعاته السابقة على استعادة الكمية بالكامل.

تقلبات محمومة

ويحمل عام 2025 في طياته تقلبات محمومة في أسواق الطاقة، إذ يتقاطع التسابق الجيوسياسي مع التحديات الاقتصادية والضغوط البيئية.

وأعادت طفرة النفط الصخري الأميركي كتابة قواعد اللعبة، إذ وصل إنتاج الولايات المتحدة إلى 13.5 مليون برميل يومياً بحلول منتصف العام الحالي، مما جعلها أحد العوامل المؤثرة في إنتاج النفط العالمي. هذا الزخم، المدعوم بتقنيات استخراج متطورة، أجبر منظمة «أوبك» على إعادة التفكير في استراتيجياتها، إذ أبقت تخفيضات إنتاجها الممتدة حتى أواخر عام 2024 أسعار خام «برنت» مستقرة حول 75 دولاراً للبرميل، بعد أن كانت لامست 85 دولاراً في صيف عام 2024. هذه الوفرة الأميركية دفعت السعودية وروسيا إلى تعزيز تحالفهما في «أوبك+» للحفاظ على توازن السوق، وسط توقعات بأن يبقى العرض مرتفعاً بما يكفي لمنع ارتفاعات حادة في الأسعار.

سلاح قوي

في خضم هذه التحولات، برزت الطاقة كسلاح جيوسياسي قوي، خصوصاً بعد الحرب الروسية – الأوكرانية التي ألقت بظلالها على أسواق الغاز والنفط، فروسيا، التي واجهت عقوبات غربية مشددة، أعادت توجيه صادراتها النفطية نحو آسيا، إذ تستحوذ الآن على 15 في المئة من واردات الصين النفطية، بينما تسببت قيود إمدادات الغاز في أوروبا في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 70 في المئة منذ عام 2022. في بريطانيا، تضاعفت فواتير الطاقة للأسر، مما أثار استياء شعبياً وأعاد إشعال النقاش حول الأمن الطاقي.

وأظهرت هذه الصراعات كيف تحول النفط والغاز إلى أدوات ضغط سياسي، تعيد تشكيل التحالفات وتزيد من هشاشة الاقتصادات الغربية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

ربح واستدامة

الدول المنتجة، وعلى رأسها دول الخليج، تواجه معضلة بقاء اقتصاداتها مرهونة بالنفط بينما يضغط العالم للتحول إلى الطاقة النظيفة.

السعودية، التي تحتاج إلى سعر نفط عند 80 دولاراً للبرميل لتغطية نفقات موازنتها في عام 2025، تضخ استثمارات هائلة، تصل إلى 50 مليار دولار سنوياً، في مشاريع الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

هذه الجهود قلصت اعتمادها على النفط من 40 في المئة من الناتج المحلي في عام 2015 إلى 28 في المئة في عام 2024، لكن التحول لا يزال بطيئاً مقارنة بالطموحات المناخية العالمية. دول مثل روسيا، المقيدة بالعقوبات، تجد صعوبة في تمويل مشاريع طاقة متجددة، مما يجعلها تعتمد أكثر على صادراتها النفطية إلى الأسواق الآسيوية، في حين تواجه فنزويلا وإيران تحديات مماثلة تعوق استثماراتها في الاستدامة.

تحديات المناخ

وفي سياق آخر، تضع تحديات المناخ أسواق الطاقة على مفترق طرق، ففي حين من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط إلى 105 ملايين برميل يومياً في عام 2025، مدفوعاً بنمو اقتصادي في آسيا، لكنه قد يتراجع بنسبة 15-20 في المئة بحلول عام 2030 مع تزايد الاعتماد على الطاقة المتجددة، التي ستشكل 85 في المئة من نمو الطاقة العالمي خلال العقد المقبل.

ويتطلب التحول إلى الطاقة النظيفة استثمارات ضخمة، تقدر بـ3.5 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030، لتطوير البنية التحتية، لكن القطاعات الحيوية مثل النقل لا تزال متشبثة بالنفط، مما يجعل التوازن بين الاستدامة والاقتصاد تحدياً عالمياً ملحاً.

وأفاد مختصون نفطيون لـ«اندبندنت عربية» بأن الطاقة كانت ولا تزال رافعة أساسية للسياسة والاقتصاد العالمي، مضيفين أن الفترة الحالية تشهد تحولات جذرية في سوق الطاقة، بدأت مع طفرة النفط الصخري الأميركي ومروراً بتأسيس تحالف «أوبك+»، وتصاعدت حدتها مع الحرب الروسية - الأوكرانية.

مرحلة دقيقة

في هذا السياق، أشار المحلل في شؤون النفط كامل الحرمي إلى أن أسواق الطاقة العالمية في عام 2025 تمر بمرحلة دقيقة، تتأثر بصورة مباشرة بصعود النفط الصخري الأميركي الذي أعاد رسم خريطة القوى، مؤكداً أن إنتاج الولايات المتحدة بلغ نحو 13.4 مليون برميل يومياً، متجاوزاً بذلك إنتاج السعودية وروسيا، مما جعلها أكبر منتج وأكبر مستهلك للنفط في العالم.

وتابع الحرمي بقوله «ومع ذلك، تبقى منظمة أوبك وتحالف أوبك+ اللاعب الأكثر تأثيراً في ضبط الأسواق العالمية، إذ تمتلك دوله القدرة الأكبر على التحكم في الصادرات وإدارة الطاقة الفائضة، مما يمنحها اليد الطولى في توجيه الأسعار. وهكذا، نشهد اليوم توازناً جديداً يقوم على هيمنة واشنطن إنتاجاً واستهلاكاً، في مقابل قدرة أوبك+ على إدارة الإمدادات، وهو ما يفرض

على السوق العالمية التعايش مع معادلة المنتج الأكبر في مقابل المصدر الأكثر تأثيراً».

ويؤكد الحرمي أن قرارات تحالف «أوبك+» بخفض الإنتاج تعد خطوة حكيمة للحفاظ على حصتها في السوق، على رغم أن أسعار النفط انخفضت إلى نحو 70 دولاراً للبرميل، وهو سعر لا يكفي لتحقيق التوازن المالي لدول التحالف التي تحتاج إلى سعر يقارب 90 دولاراً.

وفي ما يتعلق بتأثير الصراعات الدولية، أوضح أن الحرب في أوكرانيا أثرت بصورة كبيرة في تدفقات الطاقة، إذ دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى تحويل صادراتها نحو الصين والهند.

وأشار إلى أن القارة الأوروبية، وتحديداً بريطانيا، تعاني ارتفاع أسعار الغاز، مما يعكس استخدام الطاقة كأداة ضغط سياسي فعالة.

وعن التحول نحو الطاقة المتجددة، بين الحرمي أن الدول المنتجة للنفط، مثل السعودية والإمارات، تسعى إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على إيراداتها النفطية والاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة. ولفت إلى أن هذه الدول تواجه تحدياً مالياً كبيراً، إذ لا يزال سعر النفط دون المستوى المطلوب لتحقيق التوازن في موازناتها، مما يدفعها للاقتراض.

أداة ضغط

وفي إجابة على سؤال حول استخدام الطاقة كأداة للضغط السياسي، قال المحلل في شؤون الطاقة خالد العوضي إن النفط كان دائماً رمزاً لاقتصاديات الدول، وإن الولايات المتحدة استخدمته لتسييس علاقاتها والضغط على الدول الأخرى. ويوضح أن هذا التوجه لا يزال قائماً في الوقت الحالي، إذ تستخدم العقوبات الاقتصادية، التي تستهدف بصورة رئيسة قطاع الطاقة، للضغط على دول مثل إيران وفنزويلا وروسيا.

وعن مستقبل الطاقة، أضاف العوضي أن السعودية ودول الخليج تتبنى استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة المتجددة، تصل إلى أكثر من تريليوني دولار في الخليج، وتستمر حتى عام 2050، مشيراً أن هذه الدول تظهر حكمة في سياستها من خلال تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة، لكنه أكد أن العالم لن يستغني عن النفط والغاز في المستقبل القريب، نظراً إلى تعدد استخداماتهما في الصناعات البتروكيماوية.

تحديات كبرى

وقال المختص في الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة محمد كرم إن أزمة تغير المناخ واتفاق باريس أوجدت التزاماً عالمياً بخفض الانبعاثات الحرارية والابتعاد من الوقود الأحفوري، وأوضح أن هذا التحول يواجه تحديات كبرى بسبب الأزمات السياسية، مثل جائحة كورونا، والانتكاسات الاقتصادية، مما يعوق جهود خفض كلفة إنتاج الطاقة المتجددة.

وأشار كرم إلى أن الصراع الأوكراني - الروسي كان له تأثير كبير في مسار سوق الطاقة، وأنه في حال حدوث سلام، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار، بينما لو حدث العكس فستكون هناك حروب اقتصادية، ولفت إلى أن الرئيس الأميركي السابق ترمب أعلن فرض عقوبات على الدول التي تستخدم النفط أو الغاز الروسي.

وعن التطور التكنولوجي، أوضح كرم أن الطفرة العلمية ساعدت في تقليل كلفة إنتاج النفط الصخري، مما أدى إلى ضغوط تنافسية على أسعار النفط، وأثر في المنتجين التقليديين مثل منظمة «أوبك». وفي ما يتعلق باستخدام النفط كأداة سياسية، أشار إلى أن ذلك حدث في سبعينيات القرن الماضي، ويتكرر الآن مع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي.

تعهدات مناخية

يوضح المتخصص في الشأن الاقتصادي جاسم عجاقة أن الولايات المتحدة لا تلتزم بالتعهدات المناخية، لأنها تعتبر أن هذه التعهدات تعوق اقتصادها، وهو ما ظهر جلياً في انسحابها من قمة المناخ.

ويشير إلى أن أوروبا ملتزمة بهذه التعهدات على رغم الأضرار التي لحقت باقتصادها، بينما لا تزال الصين تعتمد بصورة كبيرة على الفحم.

وعن ضغوط التحول نحو الطاقة المتجددة، أوضح أن الدول المنتجة للوقود الأحفوري لا تزال مرتاحة في موقفها، لأن الطاقة المتجددة لم تثبت بعد قدرتها على تلبية احتياجات العالم الصناعي، ولا تزال بعيدة من أن تزيح الوقود الأحفوري بصورة كاملة. ولفت إلى أن استخدامها لا يزال محدوداً ويقتصر على بعض التطبيقات، وأن الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية في مجال تخزين الطاقة المتجددة.

وفي ما يخص حروب الأسعار، أشار عجاقة إلى أن هيكلية سوق النفط قد تغيرت بصورة جذرية مع دخول الولايات المتحدة بإنتاجها للنفط الصخري، مما جعلها تمتلك القدرة على التأثير بصورة كبيرة في الأسعار، وتوقع حدوث حروب على الحصص في السوق بمجرد رفع العقوبات المفروضة على روسيا وإيران.

موازين قوى

وأكد الباحث الاقتصادي والمتخصص في شؤون النفط والطاقة عامر الشوبكي أن طفرة النفط الصخري الأميركي أحدثت تحولاً كبيراً في موازين القوى التقليدية بين منظمة «أوبك» والولايات المتحدة، وأوضح أن النفط الصخري أصبح يشكل نحو 65 في المئة من إنتاج الولايات المتحدة، مما جعلها المنتج الأول والأكبر للنفط عالمياً، بإنتاج يبلغ 13.5 مليون برميل يومياً.

وأضاف أن هذا التحول دفع منظمة «أوبك» إلى الإقرار بأنها لم تعد تسيطر

على أسواق النفط كما في الماضي، إذ خسرت حصتها السوقية على مدى 50 عاماً، مما أدى إلى تأسيس تحالف «أوبك+» في عام 2017. وأشار إلى أن قرارات «أوبك+» بخفض الإنتاج، على رغم أنها تهدف إلى الحفاظ على الأسعار، إلا أنها أسهمت بصورة غير مباشرة في تعزيز الصادرات الأميركية.

وفي سياقٍ آخر، أكد الشوبكي أن الطاقة أصبحت أداة ضغط سياسي فعالة، مستشهداً باستخدام روسيا لإمدادات الغاز والنفط كسلاح ضد الدول الأوروبية، ولفت إلى أن واشنطن تدخلت عبر فرض عقوبات ورسوم جمركية للضغط على شركاء روسيا.

وعن احتمالية حروب الأسعار، أوضح الشوبكي أن إنتاج الولايات المتحدة يمثل تحدياً مباشراً لمنظمة «أوبك». وذكر أن السعودية خاضت حرب أسعار في عام 2014 وتراجعت عنها في عام 2020، بعد أن أثبت النفط الصخري الأميركي مرونته. ولفت إلى أنه مع تباطؤ الطلب العالمي وانخفاض الأسعار، فإن احتمالية تجدد حرب الأسعار قائمة.

وفي ما يخص تحديات المناخ، أشار الشوبكي إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة لا تزال تسجل مستويات قياسية، مما يعكس الصراع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، لكنه أكد أن خطط الإنتاج المستقبلية لا تتوافق مع أهداف اتفاق باريس المناخي، وأن التحول سيكون تدريجياً.

هل يشهد العالم

ولادة نماذج اقتصادية هجينة؟

ملخص

الوضع الاستثنائي الذي يعيشه العالم يتطلب التحوط وتأمين حصانة تشغيلية عبر تحديد مكامن خطر انقطاع سلاسل التوريد، وتنويع النشاط الاقتصادي جغرافياً على نطاق عالمي جديد.

كفاية أولير

يمكن للمنطقة العربية الانتقال من دور "الممر التجاري" إلى "المحرك الاقتصادي" والإسهام بفاعلية في تشكيل النظام الدولي الجديد

ربما كانت جائحة «كوفيد-19» أبرز من سلط الضوء على العولمة، سواء بإيجابياتها أو سلبياتها، إذ كان من المذهل رؤية تكيف شبكة التجارة العالمية مع اضطراب عالمي غير مسبوق، ونقل السلع إلى وجهاتها المطلوبة بحد أدنى من الانقطاع (في سياق جائحة عالمية)، ومع ذلك كشفت الجائحة أيضاً عن مواطن ضعف مفرطة أعاقت فعالية النظام التجاري في مواجهة الصدمات.

أثارت كورونا والاضطرابات الأخيرة والتحولات السياسية المفاجئة تساؤلات حول قدرة العولمة والفوائد المرتبطة بها على الاستمرار، واليوم هناك اتجاه قوي يشير إلى ظهور نماذج اقتصادية هجينة تجمع بين العولمة والإقليمية، مبتعدة عن العولمة الصرفة التي لا تعرف الحدود. وتتميز هذه النماذج بتحولات في ديناميكيات القوة الجيوسياسية، وصعود تكتلات اقتصادية غير غربية مثل مجموعة «بريكس»، وتطور نماذج مالية بديلة تتحدى الأنظمة القائمة الذي يهيمن عليه الغرب. وتسعى هذه النماذج الهجينة إلى الاستفادة من الترابط العالمي، مع التركيز في الوقت نفسه على نقاط القوة الإقليمية، ومرونة سلاسل التوريد، والمصالح الاقتصادية الوطنية بالدرجة الأولى.

جائحة كورونا لم تكن وحدها من وجهت ضربة لنظام العولمة القائم، فالرسوم الجمركية الشرسة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب على معظم بلدان العالم رفعت معدلات الحمائية التجارية، مع استمرار تأثر الأسواق التجارية والمالية العالمية بهذه الرسوم.

التاريخ يزخر بالأدلة على أن الرسوم الجمركية تعرقل الأداء الاقتصادي ولا تحقق الأهداف المرجوة، فنظريات كل من آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» (1776) وقانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو (1817) تدحض عقيدة الميركانتيلية (نظام اقتصادي تجاري ساد في أوروبا من القرن الـ16 إلى القرن الـ18، يهدف إلى تعزيز قوة الدولة وثروتها عبر زيادة الصادرات وتقليل الواردات) وفكرة أن العالم لعبة ذات مجموع صفري، وتهدف إلى تعظيم فائض الميزان التجاري. وعلى رغم الضغوط التي تعرضت لها التجارة العالمية، لا يزال كبير

استراتيجيي السوق والاقتصاد في مجموعة «زيورخ للتأمين»، العضو في مجتمع كبار الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، جاي ميلر، متفائلاً بمستقبل التجارة العالمية في ظل نظام العولمة القائم، ففي مقال له نشر على موقع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، أكد ميلر أن التجارة العالمية ستظل في قلب دفع الازدهار، لكنها ستتخذ أشكالاً جديدة. وأشار إلى أن النمو في التجارة العالمية أصبح أقل سرعة مقارنة بالعقود الماضية، إذ أسهمت العوامل مثل سقوط جدار برلين، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والاستهلاك الأميركي المفرط، في نمو التجارة بصورة كبيرة.

تقليل الاعتماد على مصدر واحد

ويرى ميلر أن هذه التغيرات قد تكون إيجابية، إذ ستؤدي إلى عولمة أكثر توازناً ومرونة، وأضاف أن الشركات بدأت في تنويع سلاسل التوريد لتقليل الاعتماد على مصدر واحد، وهو ما يعرف بمبدأ «الصين +1».

أشار إلى أن الرسوم الجمركية المرتفعة قد تؤدي إلى زيادة الأسعار وتقليل الخيارات للمستهلكين، مما يؤثر في الاقتصاد بصورة عامة، ومع ذلك يرى أن القوى السوقية ستظل تدفع نحو استمرار التجارة العالمية، على رغم التحديات الحالية.

«اندبندنت عربية» توجهت لمجموعة من أبرز المحللين الاقتصاديين والماليين، لسؤالهم عما إذا كنا نشهد إعادة تعريف لـ«العولمة الاقتصادية» وربما ولادة «عولمة بديلة»، وللوقوف على ما تغير في سلاسل الإمداد منذ أفول الجائحة، وللوقوف على الدور الذي يمكن للعالم العربي لعبه في عملية التحول الاقتصادي الحاصلة.

ما أهمية تفعيل دور الدول العربية والخليجية في صناعة اللوجيستيات؟

قال عضو المجلس الاستشاري الوطني في معهد «تشارترد للأوراق المالية والاستثمار» في الإمارات، وضاح الطه، إن الحديث عن سلاسل الإمداد برز بقوة خلال جائحة كورونا، وأشار إلى أن تركز الإنتاج والتصنيع في وجهات

محددة من العالم، وبخاصة في الصين، أدى إلى انطلاق سلاسل الإمداد منها إلى دول العالم.

ويرى الطه أن التحدي الأكبر في توقيت الأزمات والأخطار يكمن في حدوث تأخر لأي سبب من الأسباب في مركز معين من مراكز الإمداد في العالم، مما يؤثر بصورة متسلسلة ومتوالية على عمليات الإمداد والتجهيز والاستيراد والبيع، ومن ثم الاستهلاك.

وأضاف أن التباطؤ في سلاسل الإمداد يقود إلى تباطؤ في الاستهلاك، وربما يؤدي إلى إيجاد بدائل قد تكون غير مهيأة في السابق، لذا تكون كلفتها عالية، مما يؤدي إلى التأثير في معدلات التضخم.

ويستطرد الطه بالقول إن الموضوع لا يتعلق بالصين فحسب، وإنما يتعلق بالدولة المستوردة، إذ تجب دراسة تنوع مصادر الاستيراد مع الأخذ في الاعتبار كلفة الاستيراد وكذلك القطاعات الاستراتيجية التي تؤثر في عمليات الإمداد، وفي مقدمها الأمن الغذائي والجانب الصحي.

من جانب الأمن الغذائي، حث الطه على ضرورة أن يكون هناك تنوع في مصادر الاستيراد، وأن يكون هناك قدرة على التحكم في مصادر الإنتاج، وقال «كانت هناك محاولات جادة ومهمة للغاية من قبل بعض الدول في سبعينيات القرن الماضي للاستحواذ على مساحات زراعية كبيرة في دول مستهدفة، بخاصة في المنتجات الزراعية التي تستهلك بصورة كبيرة في هذه الدول.

ووجدت هذه البلدان مراكز إنتاج زراعي لمنتجاتها الغذائية، بما فيها الحبوب والمنتجات الأخرى، إما عبر تصنيعها في الدولة نفسها التي استحوذت فيها على قطع أراض زراعية، أو تحويلها إلى الدولة التي تمتلك تلك الأراضي الزراعية وتحويلها إلى تصنيع أو البيع بصورتها الأولى».

ويضيف أن هذا الموضوع مهم للغاية في ما يتعلق بتوفير الكلفة وتحقيق سيطرة أكبر على سلاسل الإمداد، وأن بالإمكان امتلاك أسطول نقل بحري للاستحواذ على السلسلة بالكامل، ومن ثم التقليل إلى حد كبير من احتمالات

التأخر.

ماذا عن أهمية تفعيل دور الدول العربية والخليجية؟

ويشير إلى أن هذا ينطبق بصورة خاصة على الدول العربية، إذ لاحظنا التأثير السلبي للحرب الروسية – الأوكرانية، وبخاصة في مجال الحبوب، على بعض البلدان العربية التي يتركز استيرادها لبعض الحبوب من روسيا وأوكرانيا.

وقال الطه «على سبيل المثال، هناك ولا تزال إحدى الشركات الزراعية في أبوظبي تستحوذ على أراض زراعية في شرق أوروبا، وتمتلك مساحات زراعية شاسعة في أكثر من دولة، ومن ثم فهي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتوجيهه، وربما تصنيع الإنتاج الزراعي لمنتجات غذائية، مما يقلل من الأخطار».

هناك نموذج آخر من القطاع الخاص السعودي، إذ كانت هناك استحواذات مشابهة على أراض زراعية بمساحات شاسعة في أفريقيا، مثل الاستحواذ على أراض زراعية في إثيوبيا وصناعة الألبان بها.

وأضاف «ربما برز الاهتمام بسلاسل الإمداد في فترة كورونا، لكن على الدول التي لا توجد فيها أراض زراعية كافية، مثل دول المنطقة، أن تعمل على مثل هذه الاستراتيجيات، بما فيها امتلاك أسطول بحري لسلاسل الإمداد. ليس شرطاً أن يكون حكومياً، فقد يكون من القطاع الخاص أو عبر شراكة حكومية مع القطاع الخاص».

وتحدث عن أهمية تفعيل دور الدول العربية والخليجية تحديداً في أن تؤدي دوراً في صناعة اللوجيستيات في النقل والتخزين بصورة خاصة والموانئ، بخاصة أن الموانئ في الخليج في وضعية ممتازة وهي عالية التجهيز، ويقترح أن تكون هناك أساطيل بحرية وأساطيل نقل بري في المنطقة، وأن تكون هناك مراكز صناعية لبعض الصناعات في دول مجاورة محيطة بالمنطقة، بحيث تشكل جزءاً ليس فقط من خريطة اللوجيستيات، إنما في خريطة الإنتاج.

ويقول المتحدث «ليس بالضرورة أن يكون الإنتاج والتصنيع في الدولة نفسها،

ولكن على العكس من ذلك، يمكن أن يكون في أكثر من دولة لتعزيز التنافسية. كذلك يمكن للصناديق السيادية، خصوصاً الخليجية، أن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل استراتيجية اقتصادية مهمة، أشمل من تلك التي نعتمدها حالياً».

هل يمكن للعالم العربي التحول من دور "الممر" إلى دور "المحرك" للعالم؟

وقال رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والدبلوماسية في المنظمة الأوروبية للسياسات، ناصر زهير، إن جائحة كورونا لم تكن مجرد أزمة صحية عابرة، بل كشفت عن خلل عميق في البنية الاقتصادية العالمية، وعرت هشاشة منظومة العولمة التي سادت عقوداً.

وأوضح زهير أن الأزمات التي رافقت الجائحة، من نقص في الكمامات إلى تعطل سلاسل توريد الرقائق الإلكترونية، أثبتت أن الاعتماد المفرط على مراكز إنتاج محددة جعل كثيراً من الدول رهينة لأزمات خارجة عن سيطرتها. وأضاف أن هذه التجربة شكلت نقطة تحول في مفهوم الأمن الاقتصادي، إذ بات الأمن الغذائي والصناعي في صلب استراتيجيات الدول، التي لم تعد تركز فقط على تقليص الكلفة، بل أصبحت تسعى بجدية إلى تنويع مصادر الإنتاج وتعزيز القدرات الإقليمية.

وأشار زهير إلى أن العالم يتجه نحو نموذج جديد من «العولمة البديلة»، لا يلغي الترابط الدولي، بل يعيد صياغته ضمن أطر أكثر واقعية وتوازناً، لافتاً إلى أن الرهان الكامل على مراكز إنتاج موحدة لم يعد خياراً آمناً، بل تحول إلى تهديد مباشر للأمن الاقتصادي والسيادي.

وفي هذا السياق، يرى زهير أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعالم العربي، خصوصاً موانئ الخليج والبحر المتوسط، يمنح المنطقة فرصة نادرة لتصبح لاعباً رئيساً في سلاسل الإمداد الجديدة، بل ومركزاً صناعياً بديلاً قادراً على تلبية حاجات الأسواق الآسيوية والأوروبية في آن واحد.

وشدد على أن العالم العربي، إذا ما أحسن استغلال هذا التحول، يمكنه

الانتقال من دور «الممر التجاري» إلى دور «المحرك الاقتصادي»، والمساهمة بفاعلية في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

واختتم زهير بالإشارة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد إعادة توزيع لمراكز الإنتاج حول العالم، من خلال نماذج اقتصادية هجينة تمزج بين العولمة والإقليمية، مؤكداً أن من يسارع في الاستثمار بالموانئ والبنية الصناعية المرتبطة بها، سيكون جزءاً من معادلة القوة الاقتصادية المقبلة، في حين أن من يتأخر، سيظل حبيس دور السوق الاستهلاكية الهامشية.

هل طريق "العولمة البديلة" لا يزال مليئاً بالعقبات التمويلية والتنظيمية؟

قال الرئيس التنفيذي لشركة «أف أتش كابيتال»، طارق قاقيش، إن انهيار سلاسل الإمداد، بخاصة مع بدايات الجائحة في الصين، كشف عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مشيراً إلى أن تجارة السلع تراجعت حينها بنسبة 5.3 في المئة، في حين هوت تجارة الخدمات بأكثر من 21 في المئة.

وأوضح قاقيش أن الأزمة أظهرت خطورة تمركز الإنتاج في منطقة واحدة، مما جعل الاقتصاد العالمي مرتهناً للصين، لا سيما في الصناعات الحيوية مثل الكمامات والرقائق الإلكترونية والمواد الأساسية الأخرى التي تدخل في حاجاتنا اليومية. وأضاف «أدركت كثير من الدول هذا التحدي، وبدأت باتخاذ خطوات لتنويع مصادرها وتشجيع الإنتاج المحلي، لكن أعتقد أن الحلول لن تكون سهلة، فمسار الانتقال إلى ‹عولمة بديلة› أكثر تنوعاً وإقليمية لا يزال مليئاً بالعقبات التمويلية والتنظيمية». وتابع «نحن في حاجة إلى استراتيجيات طويلة المدى وصبر، وليس إلى حلول سريعة، إذ إن هذه الإجراءات ستكون مكلفة، وقد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، على رغم آثارها الإيجابية في اقتصادات الدول التي تتجه نحو تصنيع بدائل محلية».

وفي سياق متصل، أشار طارق إلى أن ما نشهده اليوم من تغيرات في السياسات التجارية - وعلى رأسها الرسوم الجمركية الأميركية - يعكس تحولاً مماثلاً، إذ فرضت واشنطن رسوماً بنسبة 100 في المئة على السيارات الكهربائية

الصينية، و50 في المئة على واردات الرقائق.

وقال «أجبرت هذه الإجراءات الشركات المتعددة الجنسيات على إعادة النظر في استراتيجياتها، وأدى ذلك إلى تراجع حصة الصين من واردات الولايات المتحدة من 21.6 في المئة عام 2018 إلى 13.4 في المئة في 2024».

واختتم طارق بالقول «على رغم أن هذه الخطوات قد تعزز مناعة المنتج المحلي، وتجعل الشركات الأميركية المستفيد الأكبر، فإنها قد تجعلها أقل تنافسية وابتكاراً. التأثير النهائي سيختلف من دولة إلى أخرى، بحسب عوامل مثل معدلات البطالة والتضخم».

هل يتطلب الوضع الاستثنائي للعالم اليوم التحوط؟

وقال المتخصص في العلاقات الاقتصادية الدولية، محمد الصياد، إن الحياة الاقتصادية الدولية أصبحت، بمقتضى الواقع، حالاً من الشد والجذب، تراوح بين الأخذ والرد، والتقدم والتراجع، والعلو والانخفاض، حتى لم يعد للاستقرار مكان في قاموس الممارسة الاقتصادية الدولية، في الأقل في الأمد القريب، إذ حلت كلمتا «الشد والجذب» مكان الاستقرار، واستبدلت بمواد العلاقات الاقتصادية التقليدية مواد جديدة من قبيل حرب العقوبات، وحرب الرسوم الجمركية، وحرب الاستحواذ على المرافئ، والطرق البحرية التي تسلكها ناقلات وبواخر الشحن العالمية. وأضاف «بضربة واحدة، دق المسمار في نعش إنجازات المفاوضات المتعددة الأطراف التي استمرت ثمانية عقود في إطار مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي (التجاري والنقدي) الذي أسس عقب الحرب العالمية الثانية، والذي أسهم في تدويل عوامل الإنتاج، من موارد طبيعية ورأسمال وقوى عاملة ومعارف وتقنيات وريادة أعمال، إلا أن الضربة القاضية جاءت من الولايات المتحدة، التي قررت تصفية تلك الإنجازات بلحظة فاصلة، ضامنة ألا تفرق بين صديق أو غير صديق، فأدخلت الجميع في صفقتها الجديدة القائمة على الانقطاع عن الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف».

وأوضح الصياد أن الفوضى أصبحت سيدة الموقف عالمياً، وأن المنطقة العربية

(الشرق الأوسط بحسب السردية الاستشراقية) هي الساحة الأكثر سخونة لهذه الفوضى الهجينة، وتعاني الحروب الساخنة المتناثرة سواء داخل المنطقة، مثل حرب الإبادة والتجويع في غزة والحرب الأهلية في السودان والحروب الأهلية المتنقلة في سوريا ما بعد رحيل بشار الأسد، وخارجها الحرب الروسية - الأوكرانية، واستنفار القوى الكبرى بالنسبة إلى تايوان، والتوترات بين إسرائيل وإيران، وبين تايلاند وكمبوديا، وقبلها بين الهند وباكستان.

وقال الصياد إن ما كان يوصف بالجسور المؤكدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تحول إلى «مزحة سمجة»، بما في ذلك شبكات الإمداد المهددة بالتوقف في أي لحظة، سواء لأسباب جيوسياسية أو عقوبات اقتصادية ثانوية أو رسوم جمركية فلكية تحيل جهود التصدير إلى خانة الاستحالة، وتحويل ممرات الناقلات وسفن الشحن التجارية العالمية، بسبب اكتظاظ البحار والمحيطات بانتشار واستعراض عسكري غير مسبوق إلى «مصائد أسماك» غير آمنة.

واختتم الصياد بالقول «الرد المنطقي لجميع الدول على هذا الوضع الاستثنائي، الواقع عملياً بين ضفتي اللاحرب واللاسلم الاقتصاديتين، يتمثل في التحوط وتأمين حصانة تشغيلية عبر تحديد مكامن خطر انقطاع سلاسل التوريد، وتنويع النشاط الاقتصادي جغرافياً على نطاق عالمي جديد، حتى وإن تطلب ذلك كلفة إضافية لتقديم مراكز بديلة وتغيير الأسواق والشركاء».

هل سيشهد العالم مزيداً من حروب الرسوم التجارية؟

من جانبه يرى المحلل المالي حسن الريس، أن جائحة «كوفيد-19» كانت بمثابة دروس قاسية ومهمة لكثير من الدول والأفراد على حد سواء، فبينما ركز البعض على مواجهة الجائحة من منظور صحي، استغلت بعض الحكومات هذه الفرصة لاستكشاف سبل جديدة للسيطرة على السكان، من خلال توظيف التكنولوجيا الحيوية والرقمية لمراقبة الأفراد من كثب.

وأضاف الريس أن الجائحة لم تأت من دون كلفة باهظة، إذ شهد العالم ارتفاعاً في معدلات البطالة، وإفلاس كثير من الشركات، وتضررت معظم القطاعات الاقتصادية، بخاصة قطاع السياحة والطيران، كما تأثرت سلاسل

التوريد العالمية، لا سيما في قطاع الشحن الجوي، الذي يعد العمود الفقري لحركة البضائع عالمياً.

واستطرد الريس قائلاً «أدركت دول كثيرة أنها لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمات المفاجئة. وعلى رغم أن فكرة ندرة الغذاء ليست جديدة، إذ تمتلك بعض الدول مخزونات استراتيجية من المواد الغذائية طويلة الأجل، فإن الوعي بأهمية الأمن الغذائي تعمق أكثر، سواء على مستوى الحكومات أو الأفراد.» وقال «نتيجة لذلك، أصبحت الأراضي الزراعية محل طلب متزايد، سواء من قبل الدول أو حتى الأفراد، لدرجة أن بيل غيتس وجيف بيزوس أضحيا اليوم من أكبر مالكي الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة.»

ويعتقد الريس أنه مع تصاعد النزعات الحمائية، يتوقع أن يشهد العالم مزيداً من «حروب الرسوم الجمركية»، إذ قد تستخدم بعض الدول السلع الغذائية الأساسية، مثل الرز والحبوب، كأدوات ضغط أو حتى كأسلحة دفاعية في وجه الأزمات المقبلة.

الصدمات وسياسات ترمب

تخنق العولمة الاقتصادية

ملخص

هل يشهد العالم ارتداداً نحو الإقليمية والتكتلات الاقتصادية المحلية، أم أن العولمة تعيد تشكيل نفسها في صيغة أكثر حذراً وأقل انفتاحاً، توازن بين التكامل العالمي وحماية المصالح الوطنية؟ وما قدرة المؤسسات الدولية على ضبط قواعد اللعبة في ظل توجه بعض القوى الكبرى نحو سياسات حمائية وتنافسية مباشرة؟

صلاح لبن

من الأزمة المالية ٢٠٠٨ إلى بريكست والحرب التجارية وجائحة كورونا خبراء الاقتصاد يتوقعون تكتلات إقليمية ونمطاً جديداً من العولمة

بعد عقود من الاندماج الاقتصادي والانفتاح التجاري منذ التسعينيات، دخلت العولمة مرحلة من أكبر اضطراباتها. وبعد أن كانت تقدم سابقاً كمسار لا عودة عنه نحو تكامل الأسواق وتحرير التجارة، قلبت صدمات متتالية المعادلة، وأجبرت صانعي السياسات والمحللين على إعادة تقييم الانفتاح المفرط.

ظهرت أولى شروخ العولمة التقليدية مع الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت عام 2008، وتعمقت بعد بريكست 2016 الذي أعاد تعريف العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وسلطت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين الضوء على هشاشة الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الكبرى، قبل أن تأتي جائحة كورونا، لتعيد ترتيب أولويات سلاسل التوريد العالمية.

يطرح اقتصاديون ومحللون تساؤلات فرضت نفسها: هل يشهد العالم ارتداداً نحو الإقليمية والتكتلات الاقتصادية المحلية، أم أن العولمة تعيد تشكيل نفسها في صيغة أكثر حذراً وأقل انفتاحاً، توازن بين التكامل العالمي وحماية المصالح الوطنية؟ كذلك يتساءل الخبراء عن قدرة المؤسسات الدولية على ضبط قواعد اللعبة في ظل توجه بعض القوى الكبرى نحو سياسات حمائية وتنافسية مباشرة.

صدمات متلاحقة

في ظل الجدل حول نهاية العولمة بمفهومها التقليدي، يؤكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب أن العقود الأربعة الأخيرة شهدت مرحلة اتسمت بالعولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي، إلا أن هذا المسار بدأ يتغير منذ عام 2008 مع عودة الإجراءات الحمائية وتركيز سياسات الدول على حماية حدودها ومصالحها الوطنية. مشيراً إلى أن هذا التحول أصبح واضحاً خلال الولاية الأولى للرئيس الأميركي دونالد ترمب، التي شهدت بداية الابتعاد عن النهج العالمي الذي ساد عقوداً.

ويلفت الخطيب، في حديث تلفزيوني، إلى أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي أصبحت جزءاً من الماضي، إذ تتجه العلاقات الدولية نحو تكوين تكتلات اقتصادية جديدة وشراكات ثنائية وتركيبات مختلفة، في ظل تنافس واضح

بين الغرب والصين. ويعتقد أن المستقبل ستحسمه السيطرة على التكنولوجيا والعلوم والذكاء الاصطناعي. مشيراً إلى أن الصين بنت قدرة إنتاجية كبيرة، بينما تتجه الدول الغربية إلى فرض قيود على التجارة ونقل الصناعات إلى مواقع أقرب، بخاصة بعد تجربة جائحة كورونا.

ما يقوله الخطيب يتفق معه أستاذ مساعد العلوم السياسية في الجامعة الأميركية بالقاهرة عمرو عادلي، الذي أوضح لـ«اندبندنت عربية» أن حركة التجارة والاستثمار المباشر لم تستعد نشاطها منذ عام 2008، وربما تحسنت جزئياً بعد عام 2016، قبل أن تتعرض لانتكاسة جديدة خلال جائحة كورونا. مشيراً إلى أن معدلات نمو التجارة العالمية لا تزال أقل بكثير من مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية.

وفق عادلي، إخضاع العلاقات التجارية والاستثمارية للاعتبارات السياسية يهدد الأساس الذي قامت عليه العولمة الاقتصادية، المرتبطة تاريخياً بالهيمنة الأميركية التي تشهد اليوم تراجعاً ملحوظاً. واصفاً المشهد الحالي بأنه حالة من «تشظي العولمة»، حيث يتجه العالم نحو تكتلات اقتصادية وإقليمية تتبادل التجارة في ما بينها، ما يشير إلى نهاية النموذج التقليدي القائم على الإنتاج الآسيوي والاستهلاك الأميركي والتكامل الأوروبي.

ويشير إلى أن التبادل التجاري بين آسيا والولايات المتحدة يتراجع بشكل ملحوظ، نتيجة سعي الصين إلى تعزيز نفوذها من خلال بناء تكتل يضم الاقتصادات الآسيوية الكبرى. وعلى رغم تخوف بعض دول آسيا من تنامي الدور الصيني، فإنها تظل معتمدة عليه شريكاً تجارياً رئيساً. متوقعاً أن يتحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي نحو آسيا خلال العقود المقبلة، مقابل تراجع تدريجي في الدورين الأوروبي والأميركي.

تكتلات اقتصادية جديدة

يعود أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة حسن نافعة إلى أصل هذا التحول، ويقول لـ«اندبندنت عربية» إن الولايات المتحدة، بصفتها القوة الأكبر في النظام الدولي، سعت إلى فرض العولمة بما يخدم مصالحها، لتظل صاحبة

القرار في توزيع مكاسبها وتوجيه مسارها بما يضمن استمرار تفوقها. لكنها أدركت أن العولمة أفادت دولاً أخرى أكثر منها، بعد تقدمها علمياً وتكنولوجياً، حتى أصبحت قادرة على منافستها في بعض المجالات.

هذا التحول، وفق نافعة، أثار قلق واشنطن، ما أدى إلى صعود التيار اليميني، الذي رفع شعار «أميركا أولاً»، وفسّر ذلك انتخاب دونالد ترمب في ولايته الأولى، وعودته لاحقاً إلى الحكم، نتيجة تنامي تيار داخلي يطالب بحماية البضائع الأميركية، ومنع انتقال الصناعات إلى الخارج في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

ويضيف نافعة، «بدأت مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي تتراجع على رغم استمرارها كقوة أولى عالمياً، وفي ظني ستتراجع هذه الهيمنة تدريجاً خلال السنوات المقبلة، ما يدفعها إلى محاولة تعديل قواعد النظام الدولي، للحفاظ على موقعها القيادي».

وعلى رغم الأزمات التي ترافق العولمة، شدد أستاذ العلوم السياسية على أنها أصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله، مدفوعة بتطور تكنولوجي متسارع لا يمكن لأي دولة إيقافه أو الانعزال عنه. مضيفاً أن كل دولة ستكون مطالبة بتحديد مدى استفادتها من العولمة، واتخاذ سياسات حماية اقتصادية إذا اقتضت مصلحتها، وقدرة المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية على فرض قواعدها في ظل توجه الولايات المتحدة نحو سياسات حمائية تقلل من تأثيرها.

جوهر المشكلة لا يكمن في العولمة ذاتها، بل في طبيعة النظام الدولي، بحسب نافعة وما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبل بنظام متعدد الأقطاب أم ستسعى للحفاظ على هيمنتها منفردة. وأوضح أن الدول تتحرك دائماً وفق مصالحها، وإذا وجدت فائدة في تحالفات خارج نطاق الدولار، فستتبناها. مشيراً إلى أن مجموعة «بريكس» تحاول مقاومة الهيمنة الأميركية عبر أدوات اقتصادية بديلة.

واختتم بالقول إن التحدي الأساسي يكمن في توزيع مكاسب العولمة، إذ تسعى كل دولة إلى نصيبها من دون أن تتحوّل العولمة إلى وسيلة لإثراء بعض الدول

وإفقار أخرى. ومن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة وتحديات للهيمنة الأميركية، بينما تبقى العولمة قوة لا يمكن إيقافها، وستظل عملية التحرك نحو نظام دولي أكثر عدالة في توزيع فوائد العولمة.

تتبع الصحافي الاقتصادي المخضرم ديفيد لينش أكثر من ثلاثة عقود من التاريخ الاقتصادي، في كتابه «أسوأ رهان في العالم: كيف فشلت مقامرة العولمة»، موضحاً كيف بدأت العولمة حلماً مثالياً بعد الحرب الباردة، لتتحول إلى كابوس اقتصادي في الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية. يُشير إلى أن صعود الصين وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مروراً بأزمة 2008 المالية، وصولاً إلى الجائحة والحروب الحديثة، وتعطل سلاسل الإمداد، والتحولات الجذرية في السياسات الأميركية، التي اعتبرها كلها عوامل أسهمت في هذا التحول.

يشير لينش إلى أن مسار العولمة تعرّض لتصدع حاد نتيجة تراكم أزمات متشابكة، بدأت بـ«صدمة الصين»، الانفجار المفاجئ للصادرات منخفضة التكلفة قبل ربع قرن، الذي دمّر مجتمعات عاملة بأكملها، مروراً بالضغط المستمر على الشركات، لتعظيم الأرباح والكفاءة، وما صاحبه من هشاشة متنامية في سلاسل التوريد العالمية. وتصاعدت الأزمة مع زيادة الطابع المالي للاقتصاد، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية في 2008، تلتها جائحة كورونا، وأخيراً الحروب المتفرقة، خصوصاً في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. في ضوء هذه التراكمات، بدا ضياع العولمة أمراً شبه محتوم.

كذلك، ألمح رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر إلى انتهاء عصر العولمة واستعداده لحماية الصناعة المحلية، حيث رأى في مقال بصحيفة «ذا تليغراف» أن مرحلة جديدة بدأت لم تعد تقتصر على قضايا الدفاع والأمن القومي، بل تمتد إلى الاقتصاد العالمي والتجارة. موضحاً أن «الافتراضات القديمة لم تعد صالحة». مضيفاً أن العالم الذي كنا نعرفه انتهى، وعلينا أن ننهض لمواجهة هذه اللحظة. وأكد ستارمر استعداده لاستخدام السياسة الصناعية لحماية الشركات البريطانية من التحديات الاقتصادية المقبلة.

ترمب يجهز على عصر العولمة

وبحسب تقرير نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بعنوان «تهدف رسوم ترمب الجمركية إلى إسدال الستار على عصر العولمة»، فإن أكبر موجة من الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب حتى الآن تحمل رسالة واضحة للشركات الأميركية والأجنبية، مفادها أن «عصر العولمة انتهى».

ويشير التقرير إلى أن خطة ترمب المسماة «يوم التحرير» لفرض رسوم جمركية شاملة على واردات بقيمة تريليونات الدولارات تظهر رغبة البيت الأبيض في جعل السلع الموجهة للمستهلك الأميركي تُصنع داخل المصانع الأميركية، في خطوة تهدف إلى إنهاء دعم واشنطن للعولمة المتسارعة التي غذت الاقتصاد العالمي عقوداً.

ونقلت الصحيفة عن ترمب قوله خلال مراسم في حديقة الورود بالبيت الأبيض: «الوظائف والمصانع ستعود بقوة إلى بلادنا، وأنتم تشاهدون ذلك يحدث بالفعل». وأضاف موجهاً حديثه إلى الدول والشركات التي تعترض، «إذا أردتم أن تكون نسبة رسومكم الجمركية صفراً، فعليكم أن تبنوا منتجاتكم هنا في أميركا».

ووفق أندريه سابير، المسؤول السابق في الاتحاد الأوروبي وأستاذ الاقتصاد في جامعة بروكسل الحرة، «كانت الولايات المتحدة مركز العولمة، أما الآن فالمركز يريد الانسحاب».

ومع وصول إدارة ترمب، تبنت الولايات المتحدة، القوة الرائدة في العولمة التقليدية، سياسات حمائية تجاه الصين، تضمنت فرض رسوم جمركية على وارداتها، وإعادة التفاوض على بعض الاتفاقيات التجارية، وفرض قيود على نقل التكنولوجيا، ضمن محاولات لموازنة الميزان التجاري وحماية الصناعات المحلية.

وفي تدوينة للرئيسة التنفيذية لمجموعة «سيتي غروب» جين فريزر، قالت إن

الرسوم الجمركية الجديدة بدأت بالفعل في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، محذرة من أن العالم يتجه نحو مرحلة تحكمها المصالح الذاتية أكثر من التعاون الدولي.

وأوضحت فريزر أن التحركات الأخيرة في الأسواق المالية تشير إلى أن المستثمرين بدأوا يعيدون تقييم ثقتهم في استقرار الدولار الأميركي، وأن عدداً من الرؤساء التنفيذيين يؤجلون قراراتهم الاستثمارية الكبرى استعداداً لتداعيات الرسوم. وأضافت أن «الرسوم بنسبة 10 في المئة يمكن استيعابها، لكن إذا وصلت إلى 25 في المئة أو أكثر، فستجبر الشركات على تغييرات استراتيجية كبيرة».

بينما لا يزال أستاذ الاقتصاد السياسي رشاد عبده متمسكاً برؤية ترى أن العولمة لم تنته. وأوضح لـ«اندبندنت عربية» أن العولمة تمثل سيطرة الأقوى، والولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة على العالم، وما نراه اليوم ليس نهاية العولمة، بل تحول في مفهومها وفق الظروف العالمية المتغيرة.

وأضاف عبده أن العولمة تتكيف مع هذه الظروف، لكن القوى الكبرى ما زالت تفرض نفوذها وهيمنتها. واستشهد بترمب، قائلاً إنه مثال على هذه القوة والسيطرة، وإنه من الصعب أن يقف أي طرف في مواجهة هذا النفوذ.

وتقول شيرين الشواربي، الخبيرة الاقتصادية السابقة بالبنك الدولي، إن السنوات الأخيرة شهدت صدمات سياسية واقتصادية متلاحقة بوتيرة سريعة، والعالم يتجه نحو سياسات انغلاقية لأسباب سياسية وتجارية، في مقابل دول أخرى تواصل الانفتاح. وأوضحت أن المشهد العالمي يتجه نحو قيام تكتلات اقتصادية جديدة، ليست بالضرورة على أسس جغرافية تقليدية.

وأضافت الشواربي، لـ«اندبندنت عربية»، أن التوترات والتباينات وردود الأفعال ستكون كبيرة، والعالم أمام مرحلة مختلفة من النظام الاقتصادي الدولي. مرجحة أن تبحث الدول عن مصالحها أولاً، وأن يتشكّل نمط جديد من العولمة يتكيف مع التحولات الحالية، وقد نشهد تحالفات اقتصادية صغيرة وأخرى واسعة النطاق، غير أن ملامح هذا الشكل الجديد لم تتضح بعد.

العولمة وسلاسل الإمداد

في ظل عدم اليقين

ملخص

لم تُخفِ الإدارة الأميركية أن سياسة فرض التعريفة الجمركية هي أيضاً حرب على العولمة التي يعدها الرئيس ترمب وفريقه السبب وراء ما يصفونه بأنه «سرقة أميركا» من قبل شركائها التجاريين.

أحمد مصطفى

محللون: قد تتراجع لكن لن تنتهي وتوطين الصناعات في أميركا يحتاج إلى أعوام

الهدف المعلن للحرب التجارية التي شنها الرئيس الأميركي دونالد ترمب منذ يومه الأول في البيت الأبيض مطلع هذا العام، هو تقليل العجز التجاري مع دول العالم وزيادة موارد الخزانة العامة من حصيلة رسوم التعريفة الجمركية التي يفرضها، إنما هناك مستهدف آخر لا يقل أهمية، وهو دفع الشركات الأميركية التي نقلت صناعاتها إلى دول في الخارج، من الصين إلى المكسيك، لأن تعيد أعمالها إلى داخل أميركا.

ولم تُخفِ الإدارة الأميركية أن سياسة فرض التعريفة الجمركية هي أيضاً حرب على العولمة، التي يعدها الرئيس ترمب وفريقه السبب وراء ما يصفونه بأنه «سرقة أميركا» من قبل شركائها التجاريين، فبرأيهم أن العولمة لم تفد الأميركيين، بل على العكس أضرت بوضعهم الاقتصادي والمالي لمصلحة اقتصادات صاعدة في العالم.

وبغض النظر عن مدى صحة تلك الرؤية الاقتصادية والتجارية، إلا أن السياسات الأميركية التي دخلت حيز التنفيذ لها تأثير كبير في تطور ونمو العولمة الاقتصادية (التجارية والمالية) وعلى شبكة سلاسل الامداد العالمية التي تترسخ منذ عقود، ومع أن النظام الاقتصادي والمالي العالمي تطور منذ الأزمة العالمية في 2009 – 2008 بالصورة التي جعلته أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات حتى الصادمة منها، إلا أن الوضع الحالي يتجاوز تلك المرونة وقدرة النظام العالمي على امتصاص الصدمة، ليس لأن هذه الحرب التجارية غير مسبوقة فحسب، بل لأنها تتميز بحالة عدم يقين واضطراب واضح يجعل من الصعب على صاحب عمل متوسط الحجم في أي مكان في العالم التخطيط لنشاطه المستقبلي.

هل انتهت العولمة؟

من المهم الإشارة إلى أن الحديث عن «نهاية العولمة» أو في الأقل وصول مسارها إلى قمة المنحنى وسط توقعات تشير إلى استمرارها لفترة من دون نمو وتطور أو تبدأ في التراجع يسبق سياسات إدارة ترمب، وللدقة، فقد بدأ هذا الحديث يتصاعد بعد أزمة وباء كورونا عام 2020 وانكشاف العالم على

مدى خطورة اعتماده على تركز سلاسل الإمداد والتوريد في الصين، خصوصاً مع الإغلاق الاقتصادي شبه الشامل للوقاية من انتشار الفيروس.

كذلك، فإن السياسات الحمائية لإدارة الرئيس السابق جو بايدن أضرت بالعولمة بصورة واضحة، خصوصاً مع التوسع أيضاً في فرض العقوبات الاقتصادية على دول عدة، مما أربك التجارة العالمية بصورة مؤثرة.

ويرى الكاتب الاقتصادي جون مانرز بيل في كتابه «موت العولمة» عام 2023 أن أهم تطور في تعديل مسيرة منحنى العولمة هو «قانون خفض التضخم» الذي اعتمدته إدارة بايدن.

ومع أن إدارة ترمب أفرغت ذلك القانون من محتواه الآن، إلا أنه كان خطوة تشريعية حاسمة وفي الوقت نفسه «سياسة حمائية» ستؤثر في كل شركاء أميركا التجاريين ربما باستثناء المكسيك كما قال بيل وقتها، معتبراً إياه «تشريعاً مضاداً للعولمة».

كان الهدف الذي سعت إليه إدارة بايدن، وتتبعه الآن إدارة ترمب بفرض التعريفة الجمركية، هو إعادة الشركات الأميركية الكبرى التي «عولمت» إنتاجها بمراكز في الخارج لتتركز في الولايات المتحدة على أمل ابقاء استثماراتها محلية وتوفير فرص عمل أكثر للأميركيين. وهذا ما يردده الرئيس ترمب الآن منذ أن بدأ فرض رسوم التعريفة الجمركية الكبيرة على شركاء بلاده التجاريين.

وبنهاية عام 2023، وعلى هامش معرض الصين الدولي عقد مؤتمر حول سلاسل الإمداد شاركت فيه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونغو لويالا، ففي كلمتها طالبت دول العالم بألا «تتخلى عن العولمة». وقالت «إذا استمرت الدول في السياسات الحمائية فإنها تتخلى عن المكاسب التي تحققت على صعيد الإنتاجية، والتي تصحبها مكاسب التخصص والتجارة على نطاق واسع، وسيؤدي ذلك إلى زيادة تركز المعروض، مما يجعل جانب العرض في الاقتصاد العالمي أقل قدرة على الصمود».

وفي أول انعقاد لمنتدى «دافوس» بعد أزمة وباء كورونا، مطلع عام 2023، كان مصير العولمة الموضوع الطاغي على الاجتماعات والندوات، ووقتها قال الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية ورئيس «غولدمان ساكس إنترناشيونال» خوسيه مانويل باروسو في مقابلة مع صحيفة «فاينانشيال تايمز»، «تواجه العولمة تهديدات من زيادة التوجهات القومية والحمائية والشوفينية إذا جاز التعبير، وأحياناً حتى من رهاب الأجانب (العنصرية تجاه المهاجرين) وليس واضحاً بالنسبة إليَّ حتى الآن أي توجه سيفوز في النهاية».

وأضاف باروسو «زاد التوتر بين الولايات المتحدة والصين بسبب وباء كورونا، والآن نجد الغزو الروسي لأوكرانيا، فكل هذه التطورات تزيد القلق من عالم أكثر انفصالاً وليس تكاملاً».

إلا أن كل هذه التطورات السلبية في الأعوام القليلة الأخيرة لم تنقض على العولمة، حتى وإن أضرت بتطورها، صحيح أن المسار تباطأ لكنه لم يتوقف، وربما يعمل العالم الآن على هضم كل تلك التحديات والاستمرار في مساره.

سلاسل التوريد وتوطين الشركات

قبل عامين صدر كتاب بعنوان «الأزمة الدائمة... خطة لإصلاح عالم مفتت»، شارك في تأليفه رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون والاقتصادي البارز محمد العريان والاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل مايكل سبنس.

وقدم الثلاثة في كتابهم حلولاً للنظام العالمي تستند إلى أنه في عالم متكامل اقتصادياً ومترابط اجتماعياً ومتبادل الاعتماد جغرافياً فإن عدم التعاون يعد وصفة مثالية للكارثة.

ويتركز الحل الذي يطرحه الكتاب فيما وصفه بأنه «عولمة مصغرة بإدارة جيدة» تأخذ في الاعتبار عالم متعدد الأقطاب، وبحسب ما جاء في الكتاب «فلم نعد في عالم أحادي القطب، وهناك انشقاقات على الفلسفة النيوليبرالية، وهناك شعبيون وقوميون جدد، والعولمة التقليدية تتفكك ونحتاج إلى فلسفة إدارة اقتصاد تسمح بإعادة هيكلة لا مركزية لمختلف الضغوط والتحديات».

ومن أهم ملامح العولمة على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية هو نمو وتطور سلاسل الإمداد والتوريد بصورة عززت التجارة العالمية بشدة، وسهلت العولمة نقل الشركات الكبرى عملياتها إلى بلدان تتميز بالعمالة الرخيصة والقرب من الموارد الأولية والمكونات الوسيطة للصناعة.

وكانت الصين أكبر مستفيد من ذلك حتى أصبحت تقريباً المركز الأكبر والأهم عالمياً لسلاسل التوريد، وحين توقفت مصانع وموانئ الصين عن العمل نتيجة الإغلاق خلال أزمة الجائحة أصيبت كافة القطاعات حول العالم بشبه شلل، وبعد ذلك حاول كثير من الشركات الكبرى تنويع مصادر المواد الأولية لنشاطها بعيداً من الصين، وتدخلت الحكومات في محاولة لتوطين سلاسل الإمداد بحيث تكون الشركات والأعمال مكتفية ذاتياً بوجود كل مراحل إنتاجها في الموقع الجغرافي لأسواقها.

إلا أن ذلك لم ينجح تماماً في معظم الأحيان، وفي وقت سابق من هذا العام نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تحقيقاً مطولاً عن الأسباب العملية التي تجعل عودة المصانع من دول مثل الصين وفيتنام والمكسيك وغيرها إلى أميركا أمراً في غاية الصعوبة.

وركز التحقيق على مثال من القلة التي ترى أن فرض التعريفة الجمركية يمكن أن يساعد الصناعات الأميركية، ليكشف في خلاصته عن أنه حتى ذلك النموذج لن يستطيع توسيع أعماله في أميركا مع فرض التعريفة واضطراب سلاسل الإمداد وتشديد إجراءات منع هجرة العمالة إلى أميركا.

فبالنسبة إلى غالب الأعمال والصناعات التي استعرضها تحقيق الصحيفة فإن الهم الأساس لها أن إنشاء مصانع جديدة أو توسيع مصانع قائمة قد يأخذ أعواماً، إن لم يكن عقوداً، وبغض النظر عن استثمارات رأس المال المطلوبة لذلك، فإن الولايات المتحدة تفتقر إلى كل مكونات الصناعة تقريباً، من الأيدي العاملة إلى التدريب المهني والتكنولوجيا والدعم الحكومي كما يقول أرباب الصناعة في القطاعات المختلفة.

ومن الأمثلة على ذلك قد يأخذ إقامة مصنع لبنطلونات الجينز في أميركا أعواماً ليبدأ العمل، ناهيك بالكلفة العالية جداً للإنشاء والتجهيز، لكن المشكلة ستظل أن أميركا تفتقر لغالب سلاسل الإمداد للصناعة، فليس بها مصانع أزرار ولا سحاب (سوسته) ولا غيره، لذا يصعب عودة مصانع الشركات الأميركية من الصين وفيتنام وغيرها إلى الولايات المتحدة، حتى صناعة السيارات في الولايات المتحدة تعتمد على استيراد كثير من المكونات من المكسيك وكندا.

نتائج جانبية إيجابية

على عكس معظم التحليلات المتشائمة حول نهاية العولمة وتغيير سلاسل الإمداد والتوريد نتيجة السياسات التجارية الحمائية فأن هناك نتائج جانبية إيجابية، منها على سبيل المثال تطور مسارات جديدة لسلاسل الإمداد والتوريد تقلل الاعتماد على الصين، حتى إن الأخيرة ذاتها بدأت تتوسع في إقامة مصانع لمنتجاتها في دول آسيوية أخرى كباكستان وفيتنام وفي أوروبا وأميركا اللاتينية.

وكما أن الممرات التجارية التقليدية بدأت تواجه بروز ممرات جديدة، مثل ممر الشرق الأوسط الذي طرح قبل 3 أعوام لربط آسيا بأوروبا عبر طرق برية ما بين الخليج وإسرائيل، وأخيراً ممر ترمب ما بين أذربيجان وأرمينيا وغيرهما، كما تبرز الهند كمركز صاعد لسلاسل الإمداد والتوريد يستفيد من ممرات تجارية جديدة، ويقلل ذلك من الاعتماد الكبير على الصين الذي يشكل مخاطرة على التجارة العالمية.

وحسب أحدث بيانات وأرقام منظمة التجارة العالمية، فإن تركز سلاسل الإمدادات في الصين وهونغ كونغ، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والتمويل لم يكن تأثيره جيداً في التجارة العالمية، ويشكل ذلك المركز، الصين وهونغ كونغ، نسبة 20 في المئة من الصادرات العالمية للسلع الوسيطة اللازمة لتشغيل قطاعات التصنيع حول العالم.

وفي الربع الأخير من عام 2022 تراجعت صادرات الصين من تلك السلع بنسبة 15 في المئة وانخفضت صادرات هونغ كونغ منها بنسبة 27 في المئة.

ذلك التراجع يعني أن تركز سلاسل الإمدادات في مركزٍ واحد عالمياً له تأثير سلبي في نمو التجارة العالمية، بالتالي على العولمة عموماً، أما كون التفتيت في سلاسل التوريد يمكن أن يزيد من التوجهات الحمائية والانعزالية، فإنه مردود عليه بأن التغييرات في سلاسل الإمداد والتوريد ستظل تتضمن أطرافاً عدة بما يبقي على الاعتماد المتبادل.

وبعد كل هذه الأعوام من النمو والتطور لا يتوقع أن تنتهي العولمة، وإن اتخذت صوراً جديدة أقل توسعاً وصعوداً، بل يمكن القول إنها مرحلة «استقرار العولمة» لتظل باقية وأن بصورة مختلفة.

أما بالنسبة إلى سلاسل الإمداد والتوريد فإنه حتى إذا كان من الصعب توطينها فإنها ستصبح أقل تركيزاً في بؤرة واحدة كالصين، وفي ذلك فائدة لدول ومناطق صاعدة وفي الوقت نفسه تعزيز الاعتماد المتبادل على أسس جديدة.

الأجيال القادمة في انتظار سوق عمل يحركه الذكاء الاصطناعي

ملخص

تغير سوق العمل بصورة غير مسبوقة خلال ربع القرن الأخير، فالوظائف التقليدية تراجعت مع الأتمتة التي أزاحت ملايين العمال من المصانع، لكن هل هذا التطور يقتصر على فقدان الوظائف أم أنه يحفز لخلق وظائف جديدة؟ وكيف تواكب المجتمعات هذا التغير السريع؟ وهل تستطيع الأنظمة التعليمية أن تجهز الأجيال القادمة لسوق عمل تتطور باستمرار؟

سامي خليفة

قادر على خلق ملايين الوظائف التي تتطلب تغييراً في نظام التعليم لخلق مهارات في مجالات مثل التفكير الإبداعي وتحليل البيانات

أحدثت التكنولوجيا تحولاً كبيراً في مختلف القطاعات على مستوى العالم، ويؤدي تطورها إلى تحول في سوق العمل، فما كان يتطلب في السابق تفكيراً بشرياً وتدخلاً يدوياً، أصبح يدار بصورة متزايدة بواسطة آلات قادرة على التعلم والتكيف وحتى اتخاذ القرارات، وتشير التوقعات الأخيرة إلى أن 86 في المئة من الشركات على مستوى العالم سيعاد تشكيلها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، وما يحدث هو ثورة في القوى العاملة تعيد تعريف قيمة العمل البشري في الوقت الفعلي.

بدأت الرحلة من الأتمتة الميكانيكية إلى الأنظمة المعرفية منذ عقود، ففي ستينيات القرن الماضي جرى نشر «يونيمايت»، أول روبوت اصطناعي، في مصنع لشركة «جنرال موتورز» الأميركية، مما أدى إلى عصر جديد من كفاءة التصنيع وإعادة هيكلة الوظائف، وقد مهد هذا الاختراق الطريق للأتمتة الصناعية التي سرعان ما انتشرت عبر أنظمة الإنتاج العالمية، ومع ازدياد تقدم الروبوتات لم ينحصر دور الآلات في المهام اليدوية، بل في الأدوار التي تتطلب السرعة والتكرار والتحمل.

وفي حين هيمنت الروبوتات الصناعية على النصف الثاني من القرن الـ20، إلا أن صعود الذكاء الاصطناعي في أوائل القرن الـ21 قد مثل نوعاً جديداً من التغيير الجذري، وسرعان ما دخل الذكاء الاصطناعي وظائف الأعمال الأساسية، حيث أدى مهام مثل إنشاء ملفات تعريف العملاء وكشف الاحتيال وتحليل المستندات والتنبؤ في الوقت الفعلي، ولم تؤثر هذه الأنظمة في كيفية إنجاز الوظائف فحسب، بل أيضاً على ما إذا كانت هناك حاجة إلى البشر لأدائها أصلاً.

وببساطة تغيرت سوق العمل بصورة غير مسبوقة خلال ربع القرن الأخير، فالوظائف التقليدية تراجعت مع الأتمتة التي أزاحت ملايين العمال من المصانع، لكن هل هذا التطور يقتصر على فقدان الوظائف أم أنه يحفز لخلق وظائف جديدة؟ وكيف تواكب المجتمعات هذا التغير السريع؟ وهل تستطيع الأنظمة التعليمية أن تجهز الأجيال القادمة لسوق عمل تتطور باستمرار؟

تأثير الأتمتة في التوظيف

كان للأتمتة تأثير كبير في التوظيف في الأعوام الأخيرة، ومن المتوقع أن تتزايد هذه التأثيرات مستقبلاً، قد تؤدي الأتمتة إلى فقدان الوظائف في بعض القطاعات، ولكنها قد تخلق أيضاً فرصاً جديدة في مجالات أخرى، لذا من المهم النظر في كيفية تأثير الأتمتة في سوق العمل، وكيف يمكننا التكيف مع هذه التغييرات.

فمثلاً تستفيد شركات مثل «أوبر» بصورة متزايدة من الذكاء الاصطناعي لتحسين المسار والتسعير الديناميكي، وتقوم بنشاط بتجربة تقنيات المركبات الذاتية القيادة التي يمكن أن تقلل في النهاية من الاعتماد على السائقين البشريين، ومع ذلك في قطاع الرعاية الصحية تظهر العمليات الجراحية بمساعدة الروبوت، مثل تلك التي يجريها نظام «دافنشي» الجراحي، كيف يعزز الذكاء الاصطناعي والروبوتات الدقة والكفاءة من دون استبدال الجراحين البشريين بالكامل، لا بل يعزز قدراتهم بدلاً من ذلك.

يجادل عدد من الأكاديميين بوجود مكاسب صافية للأتمتة مع مرور الوقت، وهناك كثير من الدراسات الأكاديمية حول الأتمتة وتأثيرها في الوظائف، لا سيما في قطاع التصنيع، وتدحض دراسة حديثة أجراها مركز «بحوث السياسات الاقتصادية» البريطاني فكرة أن الروبوتات الإضافية تؤدي إلى فقدان الوظائف، إذ يقدر المركز أن كل روبوت إضافي لكل 1000 عامل في إنتاج المركبات زاد في الواقع من إجمال التوظيف بنسبة 1.3 في المئة خلال الأعوام الماضية.

وثمة من يتحدث حالياً عن سياسة «المكاسب الصافية» التي تفيد بأن الذكاء الاصطناعي، مثل جميع أشكال الأتمتة، يمكن أن يكون مصدراً للثروة الإجمالية لأنه يخلق فرصاً جديدة، فبتفويض المهام الشاقة إلى آلة نمنح أنفسنا وقتاً للتركيز على مشكلات أكثر تعقيداً، ومشاركة المعرفة والإبداع، وبصورة عامة تحذر هذه النظرية من أن كل تقدم في تكنولوجيا الأتمتة يسفر عن خسارة قصيرة الأجل ومكسب طويل الأجل.

ماذا تقول التوقعات الحديثة؟

يشير آخر تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أنه من المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي والأتمتة في توفير 69 مليون وظيفة جديدة حول العالم بحلول عام 2028، وغالباً ما تتطلب هذه الأدوار الجديدة مهارات في مجالات مثل التفكير الإبداعي وتحليل البيانات والتعلم الآلي وتطوير الذكاء الاصطناعي، مما يبرز أهمية برامج تحسين المهارات وإعادة تأهيلها.

وبما أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بالقدرة على تعزيز الإنتاجية والكفاءة بصورة كبيرة في مكان العمل، فقد أشارت دراسة أجرتها شركة «نيلسن» الأميركية بزيادة ملحوظة بنسبة 66 في المئة في إنتاجية الموظفين من خلال اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي المولدة.

وقدرت شركة «ماكينزي» أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم بما يصل إلى 13 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يأتي هذا الدعم الاقتصادي من مزيج من استبدال العمالة، وتعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات، وخلق طلب جديد على الوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وتشير تقديرات كبرى الشركات الأميركية إلى أنه قد تتم أتمتة ما يقارب ثلث إجمالي ساعات العمل في الاقتصاد الأميركي بحلول عام 2030، ويمثل هذا الرقم إعادة ترتيب جذرية للأدوار الوظيفية وتخصيص الوقت والمساهمة البشرية، وفي حين قد تفقد 85 مليون وظيفة بسبب الأتمتة، فقد تظهر 97 مليون وظيفة أخرى، معظمها لأفراد يتمتعون بمهارات تقنية وتكيفية عالية.

وبينما زعمت بعض التوقعات قبل الثورة الرقمية أننا سنشهد وظائف جديدة لا يمكن تصورها في المستقبل، يؤكد عالم الفيزياء الأميركي ماكس تيجمارك في كتابه «الحياة 3.0»، أن هذا التوقع كان خاطئاً تماماً، فالغالبية العظمى من المهن الحالية كانت موجودة بالفعل منذ قرن من الزمن، مشدداً على أن الاتجاه الرئيس يشير إلى أننا لا ننتقل إلى مهن جديدة، بل «نتكدس في تلك المناطق التي لم تغمرها موجة التكنولوجيا المتصاعدة».

التأثير في الدول المتقدمة والدول النامية

إن تأثير الأتمتة ليس موحداً على الإطلاق، ففي الدول المتقدمة ذات البنية التحتية التعليمية القوية وسياسات العمل الاستباقية، قد يعزز الذكاء الاصطناعي الإنتاجية ويخلق أشكالاً جديدة من التوظيف، في المقابل تواجه كثير من الاقتصادات النامية خطر تشريد القوى العاملة بسبب محدودية الوصول إلى الأدوات الرقمية والتدريب.

ويمكن أن يؤدي نقص الإعداد الاستراتيجي إلى جعل الأتمتة محركاً للإقصاء بدلاً من التقدم، ولنأخذ البرتغال كمثال، حيث أظهرت الدراسات أن الذكاء الاصطناعي قد يفاقم البطالة الهيكلية ما لم تصاحبه أطر داعمة لرفع المهارات، ويعاني العمال هناك شعوراً متزايداً بعدم اليقين، ويبلغ الموظفون في مختلف القطاعات، من النقل والتجزئة إلى التمويل والرعاية الصحية، عن قلق متزايد في شأن أهمية أدوارهم في بيئة رقمية متسارعة.

تغييرات هيكلية مطلوبة للتكيف

ستوسع «الأتمتة الجديدة» للعقود القليلة القادمة مع الروبوتات والذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً نطاق المهام والوظائف التي يمكن للآلات القيام بها، وقد تسبب نزوحاً للعمال وعدم مساواة أكبر بكثير مما فعلته الأجيال السابقة من الأتمتة، وقد يؤثر هذا الأمر في خريجي الجامعات والمهنيين بصورة أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في الماضي.

من أجل ذلك يتمثل التحدي الأبرز الذي نواجهه في تحسين نطاق وجودة التعليم والتدريب، ولكي يصبح مزيد من العمال مكملين للذكاء الاصطناعي، سيحتاجون إلى ما يطلق عليه الباحثون مهارات القرن الـ21، وتشمل هذه المهارات التواصل ومهارات التحليل المعقدة التي تتطلب غالباً أحكاماً دقيقة لعوامل عدة، والإبداع، ويقع العبء على عاتق المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والمعاهد للتكيف والتركيز بصورة كبرى على تدريس هذه المهارات.

في الوقت نفسه سيحتاج العمال المفصولون الذين يواجهون رواتب أقل إلى إعادة تدريب لأداء مهام جديدة في وظائف جديدة أو متغيرة، وسيحتاج مزيد من العمال إلى إعادة تأهيل أو تطوير مهاراتهم، سواءً في العمل أو في مؤسسات التعليم العالي (العامة والخاصة)، وعلى المجتمعات توفير تدريب عالي الجودة في القطاعات الاقتصادية ذات الطلب العالي، مثل الرعاية الصحية والتصنيع المتقدم والخدمات اللوجيستية لتجارة التجزئة، بما يحسن دخل العمال الأقل تعليماً أو المسرحين.

وتستثمر حالياً بعض الحكومات في العالم في مبادرات تدريبية واسعة النطاق تركز على المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والمعرفة الرقمية في جميع أنحاء المجتمع، وتشجع هذه الحكومات على تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي التي تعمل جنباً إلى جنب مع البشر، مما يعزز الإنتاجية وصنع القرار بدلاً من استبدال العمال كلياً.

دور التعليم في التحضير لمستقبل وظائف قائم على الذكاء الاصطناعي

تعد المدارس بمثابة بنية تحتية أساسية لتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لمساراتهم المهنية المستقبلية، وتعاني أساليب التدريس التقليدية ضعفاً، نظراً إلى عدم دمجها بفاعلية القدرات التقنية والابتكارات الناشئة حديثاً، من هنا أصبح التغيير الجذري في أنظمة التعليم أمراً ملحاً لتلبية حاجات قطاع اقتصادي قائم على الذكاء الاصطناعي.

يتطلب إصلاح التعليم اتباع أساليب عدة ومنها أن يتضمن المنهج الدراسي القياسي الذكاء الاصطناعي إلى جانب معرفة البرمجة وعلوم البيانات، وأن تمكن برامج التعليم المدارة بالذكاء الاصطناعي من التعلم الفردي مع خيارات سرعة مرنة للطلاب، فمن خلال أتمتة الأدوات يكتسب المعلمون وقتاً ثميناً لتكريس جهودهم نحو التدريس الصفي المتقدم.

وتعمل بعض الدول المتقدمة بالفعل للتخلي عن أساليب التعليم التقليدية في مرحلة الطفولة المبكرة، لأن المجتمع يتطلب برامج تطوير مهارات مستمرة، وتعمل على إنشاء برامج اعتماد مصغرة، إلى جانب فصول دراسية رقمية

وبرامج متخصصة لتطوير المهارات، بما يلبي تفضيلات التعلم لدى الطلاب الحاليين والموظفين المهنيين.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك برنامج «الذكاء الاصطناعي في التعليم» الفنلندي، الذي أنشأ منهجاً تعليمياً للذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التعلم بهدف تطوير المهارات الرقمية وقدرات الذكاء الاصطناعي لدى الطلاب، ومن خلال هذا النهج التعليمي يتعلم الطلاب مهارات عملية ويطورون فهماً أخلاقياً لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ويتهيأون لاستخدام أدواته وفهم الآثار الاجتماعية لها.

فيما تستخدم جامعة ولاية جورجيا، إلى جانب مؤسسات تعليمية أميركية أخرى، روبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحسين مشاركة الطلاب وتقليل حالات التسرب من التسجيل، وتوفر روبوتات الدردشة دعماً سريعاً للطلاب من خلال مساعدتهم على اجتياز الإجراءات الإدارية وتقديم المساعدة الأكاديمية الممكنة.

الفصل الثالث:
المجتمع والثقافة والعلوم

الهاتف الذكي يغير قواعد

المجتمعات ويفرض ثقافته

ملخص

غيَّرت الهواتف الذكية وبيئتها بصورة جذرية طريقة تفاعلنا وإبداعنا وكتابتنا ومشاهدتنا وروتيننا، إذ إنها أكثر بكثير من مجرد عدسة نراقب من خلالها العالم ونعالجه، حتى إن كثيرين باتوا يرون فيها امتداداً لحواسهم أو دماغاً خارجياً أو حتى جزءاً لا يتجزأ من الكائن البشري

سنا الشامي

دوره في تشكيل التفاعل البشري في القرن الـ٢١ كان بالغ الأهمية وواسع النطاق

على رغم كونه أخف من رزمة من العملات المعدنية ويشغل مساحة أقل من كتاب ورقي، فإن دور الهاتف الذكي في تشكيل التفاعل البشري في القرن الـ21 كان بالغ الأهمية وواسع النطاق، فإذا تخيلنا عالمنا اليوم بلا هواتف ذكية ألا يبدو صعباً ومربكاً؟ إذ إن التغيرات التي أحدثتها الهواتف الذكية من تواصل فوري عبر القارات ومعلومات لا حصر لها في متناول أيدينا وأشكال جديدة من الترفيه والتفاعل الاجتماعي، لم تظهر من فراغ إنما أثرت في كيفية تواصلنا وعملنا وتعلمنا، بل وحتى استرخائنا.

لمحة تاريخية

منذ إجراء أول مكالمة هاتفية محمولة عام 1973 تطورت التكنولوجيا إلى مكان استطاعت فيه تغيير كل جانب من جوانب حياتنا تقريباً، حيث تحولت الأجهزة المحمولة من كونها شيئاً حصرياً ومتاحاً لعدد قليل جداً من الأشخاص بسبب كلفتها العالية، إلى حقيقة مفادها أنه توجد حالياً أجهزة محمولة أكثر من عدد الأشخاص في العالم، وفقاً لبيانات عام 2024.

إن عصر الهواتف المحمولة بدأ في أوائل ثمانينيات القرن الماضي بأجهزة مثل «موتورولا داينا تاك 8000X»، أحد أوائل الهواتف المحمولة التجارية، وكانت هذه الهواتف الأولى كبيرة الحجم وثقيلة الوزن واستخدمت بصورة أساسية للاتصالات الصوتية، وعرفت آنذاك بثمنها الباهظ وعمر بطاريتها المحدود، واستخدمت بصورة أساسية من قبل رجال الأعمال. وبحلول تسعينيات القرن الـ20 طرحت شبكات الجيل الثاني التي أتاحت الاتصال الرقمي وإرسال الرسائل النصية القصيرة، وقد مثل هذا أول تحول في كيفية استخدام الناس للهواتف المحمولة، مما جعل الاتصال أسرع وأكثر كفاءة وسهولة.

أما أحدث طرح فهو الهواتف الذكية في العقد الأول من القرن الـ21، فقد كان نقلة نوعية في عالم الهواتف المحمولة، وكان من أبرز إنجازاته إطلاق هاتف «بلاك بيري» عام 1999، وهو الجهاز الذي قدم خدمة البريد الإلكتروني، ممهداً بذلك الطريق نحو الإنتاجية من خلال الهاتف المحمول، إلا أن الثورة الحقيقية جاءت عام 2007 عندما أطلقت شركة «آبل» أول هاتف آيفون، وقد أعاد هذا الجهاز بشاشته الكبيرة التي تعمل باللمس وواجهته التفاعلية

السهلة وإمكان الوصول إلى الإنترنت والتطبيقات والوسائط المتعددة، تعريف إمكانات الهاتف المحمول.

وأحدث هاتف «آيفون»، الذي تلته هواتف «أندرويد» الذكية ثورة في عالم الاتصالات، إذ جعل الأجهزة أكثر من مجرد هواتف، فقد أصبحت أجهزة كمبيوتر صغيرة وقادرة على إرسال رسائل البريد الإلكتروني وتصفح الإنترنت وبث الوسائط وتشغيل عديد من التطبيقات، كما جعلت شبكات الجيل الثالث (3G) والرابع (4G) الإنترنت عبر الهاتف المحمول أسرع وأكثر موثوقية، مما زاد من انتشار الهواتف الذكية. ومع مرور الوقت دمجت في هذه الأجهزة ميزات مثل الكاميرات عالية الجودة ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وتقنية الاتصال قريب المدى (NFC) للدفع من دون لمس.

العالم الافتراضي يغير واقع العلاقات

كثيراً ما كان السلوك البشري والأنماط الاجتماعية موضوعين للبحث العلمي، فقد أوجدت التطورات التكنولوجية الحديثة عالماً افتراضياً وفضاءً رقمياً عالمياً مهد لنوع جديد من العلاقة بين الناس وأجهزتهم، وهي علاقة تطمس الحدود الفاصلة بين الوجود المادي والانغماس الرقمي. ولمعرفة أعمق فقد أمضى فريق من 11 عالم أنثروبولوجيا من كلية لندن الجامعية 16 شهراً في إجراء أبحاث ميدانية في 10 دول في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا الجنوبية، وكان هدفهم مراقبة وتحليل كيفية استخدام الناس للهواتف الذكية، إضافة إلى كشف طبيعة العلاقة بين الإنسان والهاتف الذكي باستخدام مناهج إثنوغرافي، أي دراسة منهجية للناس والثقافة.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة لافتة، إذ بينت أن الهاتف الذكي أصبح بمثابة منزل متنقل، أي بتعبير آخر هو عبارة عن مساحة نعيش فيها ونحملها في جيوبنا، كما أظهرت أن الطرق المتنوعة التي يتفاعل بها الناس مع هواتفهم تعكس رابطاً حميمياً وفريداً. ووفق باحثين غالباً ما يقارن تعلق الناس بهواتفهم الذكية بمشاعرهم تجاه منازلهم، حتى أصبح الناس اليوم أشبه بحلزون بشري يحمل منزله في جيبه.
ففي العصر الحديث أصبحنا نعيش في عالم لم يعد فيه الهاتف الذكي مجرد

أداة، بل صار جزءاً لا يتجزأ من وجودنا ومنزلاً جديداً يرافقنا ويشكل هويتنا ويعيد تعريف تجربتنا المعيشية، وذلك كما وصفه البروفيسور دانيال ميلر الذي أعد الدراسة قائلاً «لم يعد الهاتف الذكي مجرد جهاز نستخدمه، بل أصبح المكان الذي نعيش فيه».

إن هذا الموطن الافتراضي أصبح مساحة تشكل حياتنا العاطفية والمعرفية والاجتماعية، فهو يؤثر كذلك في طريقة تفكيرنا ومشاعرنا وتفاعلنا مع الآخرين، كما تغيرت العلاقات الإنسانية وشعورنا بالمكان جذرياً بفعل هيمنة الهواتف الذكية، ومعها تغيرت طبيعة التفاعل الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور مفهوم زوال القرب نتيجة طبيعية لزوال المسافة، فبينما قد يجلس شخص ما بين الآخرين جسدياً، إلا أنه قد يكون غائباً عاطفياً واجتماعياً ومنغمساً في عالمه الرقمي، مما يخلق لحظات من الانقطاع قد تكون محبطة أو حتى مؤذية لمن حوله، لذا يصف البروفيسور ميلر الجانب السلبي للعلاقات الإنسانية في ظل الهواتف الذكية فيقول، إنه «في أي لحظة، سواء أثناء تناول وجبة طعام أو اجتماع أو أي نشاط مشترك آخر، قد يختفي الشخص الذي نلتقي به فجأة، بعدما يكون قد عاد إلى منزله مع هاتفه الذكي».

فوائد وأثمان

لقد غيرت الهواتف الذكية وبيئتها بصورة جذرية طريقة تفاعلنا وإبداعنا وكتابتنا ومشاهدتنا وروتيننا، إذ إنها أكثر بكثير من مجرد عدسة نراقب من خلالها العالم ونعالجه، حتى إن كثيرين باتوا يرون فيها امتداداً لحواسهم أو دماغاً خارجياً أو حتى جزءاً لا يتجزأ من الكائن البشري، فنحن نعتمد على هذه الأجهزة بصورة متزايدة عندما نريد تذكر شيء ما أو تسجيل ذكرياتنا واسترجاعها، مما يجعلها لا غنى عنها تقريباً. وبينما كانت الهواتف تعد في السابق مجرد وسيلة تواصل اجتماعي أو ترفيه، أصبحت من أدوات الحياة اليومية، مثلما كان الفأس الحجري قبل أكثر من مليون عام، ففي الماضي كنا نستخدم فأساً حجرياً لتأمين عشائنا، أما اليوم فنستخدم هواتفنا لتأمين ودفع ثمن عشائنا.

لا شك أن تكنولوجيا الهواتف الذكية قد جلبت فوائد جمة للمجتمع، مثل

تمكين ملايين الأشخاص الذين يفتقرون إلى إمكان الوصول إلى البنوك من إجراء معاملاتهم المالية، أو تمكين عمال الإنقاذ في مناطق الكوارث من تحديد الأماكن الأكثر حاجة إلى المساعدة بدقة، كما تتوفر تطبيقات لمستخدمي الهواتف الذكية لمراقبة مسافة مشيهم خلال النهار ونومهم ليلاً، إضافة لظهور تطبيقات جديدة لهذه التكنولوجيا بصورة يومية تقريباً.

مع ذلك يبدو أن هذه الفوائد قد أتت بثمن باهظ على حياتنا العقلية والاجتماعية، فالاتصال الدائم والوصول إلى المعلومات الذي توفره الهواتف الذكية جعلها أشبه بدواء لمئات الملايين من المستخدمين. لذا بدأ العلماء أخيراً بدراسة هذه الظاهرة، ووصلوا لنتائج تبرهن أننا نصبح أكثر تشتتاً ونقضي وقتاً أقل في العالم الواقعي وننجذب أكثر إلى العالم الافتراضي، وعليه فإن تأثيرها فينا يبدو واضحاً وجلياً في عاداتنا وسلوكياتنا اليومية.

مخرج مشتت

إن استخدامنا للهواتف الذكية كذلك قد غير جغرافية عقولنا، مما أدى إلى إنشاء مخرج مشتت لكل فكرة قد تخطر ببالنا. وعن هذا يقول لاري روزن أستاذ علم النفس الفخري في جامعة ولاية كاليفورنيا بدومينغيز هيلز والمؤلف المشارك لكتاب «العقل المشتت أدمغة قديمة في عالم التكنولوجيا الفائقة»، «ما رأيته في الأعوام الستة إلى الثمانية الماضية هو تحول جذري في النموذج، فقد تحول جزء كبير من موارد الانتباه التي خصصناها لنظامنا البيئي الشخصي إلى ما هو افتراضي، وهذا يعني أننا لا ننتبه لما هو أمامنا».

وفي هذا السياق ذهب الباحثون لتوثيق تأثير الهواتف الذكية على قدرتنا على التركيز، وفي إحدى الدراسات كلف أدريان وارد عالم النفس في جامعة تكساس في أوستن وزملاؤه الذين كانوا مسؤولين عن 800 مشارك بمهمتين ذهنيتين صعبتين، وهما حل مسألة رياضية مع حفظ تسلسل عشوائي من الحروف واختيار صورة من بين خيارات قليلة لإكمال نمط بصري، وخلال هذه الدراسة طلب من بعض المشاركين ترك هواتفهم الذكية في غرفة أخرى، بينما سمح للآخرين بإبقائها في جيوبهم، واحتفظ آخرون بهواتفهم على مكتب أمامهم. وعلى رغم أن الهواتف لم تلعب أي دور في المهام، إلا أن سهولة الوصول إليها

كان له تأثير في مدى قدرة المشاركين على أداء مهامهم. إذ كان أداء أولئك الذين تركوا هواتفهم في غرفة أخرى هو الأفضل، أما أولئك الذين وضعوا الهواتف أمامهم فكان أداؤهم الأسوأ، ولكن حتى أولئك الذين وضعوا هواتفهم في جيوبهم وجد أن قدرتهم الإدراكية قد انخفضت.

الإشارات الاجتماعية

وبالنسبة إلى العلماء فليس من الصعب فهم سبب صعوبة التخلي عن هواتفنا حتى أثناء تناول الطعام، ويوضح إيثان كروس عالم النفس في جامعة ميشيغان في آن أربور قائلاً «من المعروف أنه إذا أردت إبقاء شخص منشغلاً بشيء ما، فامنحه مكافأة في أوقات مختلفة، واتضح أن هذا بالضبط ما يفعله البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي، فأنت لا تعرف متى ستحصل على إعجاب آخر أو ستتلقى رسالتك التالية، ولذلك نستمر في التحقق من هواتفنا».

وبغض النظر عن الطرق المكررة لاستخدامنا الهواتف الذكية، فإن الأهم من أي تقنية هو تأثيرها في الثقافة. فقد أصبح أول هاتف «آيفون»، أكثر من أي شيء آخر، رمزاً للمكانة الاجتماعية، إذ إن العلامة التجارية الوحيدة التي قاربت «الآيفون» من حيث المكانة الاجتماعية هي «سامسونغ»، وعلى رغم أن أجهزة «أندرويد» تتمتع بأكبر حصة سوقية، فإن أياً منها لم يُضاهِ «الآيفون» كرمز للمكانة الاجتماعية. وعليه يقول الباحثون إن سبب امتلاك «آبل» لأجهزة Pro وPro Max لا علاقة له بقدرات الجهاز، بل يتعلق كلياً بالإشارات الاجتماعية، وهي هنا وجود ثلاث عدسات كاميرا في الخلف. وفي السياق الاجتماعي والثقافي، كثيراً ما نضع هواتفنا اليوم في مناسبات اجتماعية كالغداء أو العشاء، ووجهها لأسفل، وهذا للإشارة إلى أننا نركز على تفاعلنا الاجتماعي في الحياة الواقعية وليس على هواتفنا.

آداب الاستخدام

منذ ظهور الهواتف المحمولة وحتى الآن، كل شيء يعتمد على الإشارات الاجتماعية وعلى تقلب القواعد الخاصة بالسلوكيات والأعراف. وعلى رغم صعوبة تحديد أول بحث تناول آداب استخدام الهاتف المحمول، فإن هذا الموضوع أصبح أكثر شيوعاً في أوائل الألفية الثانية، قبيل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. ومن خلال المقالات في المجلات والصحف والإذاعات والمواقع الإلكترونية والبرامج التلفزيونية، بدأت الثقافة ترسي القواعد التي تميزت بالمرونة والقابلية للتكيف إلى حد كبير، لكن الأعراف والتقاليد الاجتماعية لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ بالكامل.

ومع مرور الوقت أصبح وضع الهاتف ووجهه لأسفل أو وضعه في المحفظة أو حقيبة اليد أو الجيب أثناء القيام بالواجبات الاجتماعية أمراً شائعاً، كما أن استخدام الهاتف الذكي أثناء الوقوف في طابور أصبح أمراً مقبولاً، لا بل أصبحنا نتساءل ماذا كنا نفعل سابقاً خلال هذا الوقت؟ فاليوم هناك مصطلح «التجاهل الهاتفي»، حيث نتجاهل عمداً شخصاً أمامنا وننظر إلى هاتفنا، كما أصبح من الشائع أن الأشخاص الذين يستخدمون نغمات رنين عالية، وبخاصة تلك النغمات الغريبة، يتعرضون اليوم للتحديق.

وسائل التواصل الاجتماعي
بوصلة لعالم جديد

ملخص

منصات «فيسبوك» و«إكس» و«يوتيوب» كانت حجر الأساس في آلية عمل في غاية التنظيم، إذ تحول «فيسبوك» إلى منصة للتنظيم والتخطيط والتعبئة، وأصبح «إكس» منبراً للصحافيين والنشطاء أما «يوتيوب» فكان المحرك الفعلي للتعاطف العالمي.

نيرمين علي

تحولت من مجرد أدوات للترفيه إلى منصات سياسية وثقافية وساحات لحروب المعلومات والتضليل

شكلت الـ25 عاماً الماضية من القرن الـ21 نقطة تحول كبرى في التاريخ الحديث، وبرزت ملامح هذا التحول في مجالات عدة اقتصادية وسياسية وجيوسياسية، وكذلك في القضايا العالمية والتحولات الثقافية والاجتماعية، وبصورة خاصة في مجال التكنولوجيا والرقمنة.

ومع صعود الثورة الرقمية والبيانات الضخمة أصبحت البيانات هي العملة الجديدة، كما شهدنا تحول الذكاء الاصطناعي من مفهوم نظري نقرأ عنه إلى جزء عملي من حياتنا اليومية، إذ شهد الربع الأول من الألفية الثالثة تحول ما كان رفاهية إلى ضرورة غيرت طريقة التواصل والعمل والتسوق ونمط الحياة اليومي.

وفي خضم كل هذه التطورات الرقمية شهدت وسائل التواصل الاجتماعي عملية صعود تدريجي ومعقد خلال الأعوام الـ25 الماضية، حولتها من مجرد أدوات للترفيه إلى منصات سياسية وثقافية، وساحات لحروب المعلومات والتضليل وأصبحت الخوارزميات بالنسبة إلى الرأي العام القوة الجديدة التي تحدد ما يراه ويتفاعل معه الناس.

صعود منصات التواصل الاجتماعي

مرت عملية التحول هذه بمراحل زمنية عدة، بدأت مع بداية ظهور «فيسبوك» عام 2004 و«إكس» (تويتر سابقاً) عام 2006، بغرض تعزيز التواصل الاجتماعي والمهني، والحقيقة أن هذه المنصات لم تركز طويلاً على الغرض الأولي، إذ ما لبثت أن استخدمت عام 2008 في تنظيم الحملات الانتخابية للمرة الأولى في حملة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، التي شكلت ثورة حقيقية في تاريخ الحملات الانتخابية، إذ استخدمت التقنيات الرقمية بطريقة غير مسبوقة لتغير طريقة إدارة الحملات السياسية إلى الأبد.

ثم بدأ دورها في التوسع بين عامي 2010 و2016 لتلعب دوراً محورياً فيما عرف بـ«الربيع العربي» عام 2011، كأداة تنظيم وإعلام بديل مع تزايد استخدام السياسيين لها للتواصل المباشر مع الناخبين، إضافة إلى ظهور ظاهرة

«الروبوتات السياسية» والبدء بالتأثير المنظم، عبر استخدام حسابات آلية بهدف التلاعب بالرأي العام وتضخيم رسائل سياسية محددة بصورة منظمة وواسعة النطاق.

وشهدت هذه الفترة انتشاراً هائلاً لهواتف الذكية ومنصات مثل «فيسبوك» و«إكس» و«يوتيوب» على مستوى عالمي، ومنذ هذه اللحظة لم تعد هذه الأدوات حكراً على النخب أو المتمرسين في مجال التكنولوجيا، بل أصبحت في متناول الطلاب والطبقات المتوسطة في العالم العربي.

السوشيال ميديا عربياً

الحقيقة أن المنصات الثلاث تلك كانت حجر الأساس في آلية عمل في غاية التنظيم، إذ تحول «فيسبوك» إلى منصة للتنظيم والتخطيط والتعبئة عبر الاستعانة بمجموعاته المغلقة والخاصة لتحديد أوقات وتواريخ التجمعات وتنسيق العمل ليكون بمثابه نشرة إخبارية، وأصبح «إكس» منبراً للصحافيين والنشطاء والنخب ومنصة لنشر الأخبار العاجلة والتواصل مع العالم الخارجي، أما «يوتيوب» فكان المحرك الفعلي للتعاطف العالمي، من خلال المقاطع المرئية لتحويل الرأي العام العالمي لمصلحة الثورات، عبر نشر مقاطع فيديو توثق رد فعل الأنظمة على المتظاهرين.

وضمن هذه الآلية مرت الثورات في دول عربية بمراحل أساسية، بدأت بالشرارة في تونس خلال ديسمبر (كانون الأول) عام 2010، والتي لا بد لها من حدث محفز، ثم بدأ دور وسائل التواصل الاجتماعي بنقل الصورة وكسر احتكار الإعلام الرسمي، ثم التضخيم وبعدها التنفيذ عبر استخدام «فيسبوك» لتنظيم التظاهرات الكبرى، وصولاً إلى النتيجة المرغوبة، أما المرحلة الثانية كانت تمدد الشرارة وانتشارها كالنار في الهشيم مع أحداث يناير (كانون الثاني) عام 2011 في مصر لتمر أيضاً بالمراحل ذاتها مع بعض الاختلافات، والمرحلة الأخيرة هي تحويل القضية إلى صراع، كما حدث في سوريا وليبيا.

ومن هنا بدأ دور وسائل التواصل الاجتماعي يتشعب ليشمل جوانب مظلمة، فأصبحت منصات تواصل عبارة عن أرشيف لجرائم حرب وأدوات لتجنيد

جماعات المسلحة، بما فيها المتطرفة مثل «داعش»، وأصبحت وسائل التواصل ساحة لحرب المعلومات ونشر الروايات المتضاربة، ليصبح نشر الأخبار المزيفة والإشاعات لا يقل تأثيراً عن أسلحة الاقتتال، وصولاً إلى التحول الخطر في استخدام المنصات للترهيب والدعاية الإرهابية مع صعود التنظيمات الإرهابية واستغلال المنصات بدءاً من عام 2014.

ساحات للصراعات السياسية

وصلت عملية التحول هذه إلى مرحلة النضج والتأثير بين عامي 2016 و2020، وخلالها تحولت المنصات إلى ساحات للصراعات السياسية الدولية مع انتشار نظريات المؤامرة والأخبار الملفقة على نطاق واسع، ثم تلت هذه المرحلة مرحلة الهيمنة التي امتدت منذ عام 2020 إلى العام الحالي، وهنا تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى قنوات رسمية للسياسيين والحكومات، وأصبحت المنصة السياسية الرئيسة خلال جائحة كورونا، وعبرها نشأت معارك قانونية وتنظيمية حول الدور السياسي الذي تقوده منصات التواصل الاجتماعي.

وقاد عملية التحول هذه آليات عدة بدأت بكسر احتكار الإعلام التقليدي والعمل من خلال خوارزميات التضخيم على تعزيز المحتوى المثير والعاطفي، بغض النظر عن دقته، وإنشاء غرف الصدى وفقاعات الترشيح التي تعزز التعاطف، وساعد في هذا كله وجود البيانات التي مكنت من استهداف شرائح ديموغرافية ضيقة برسائل مخصصة بصورة دقيقة للغاية، فتحولت الحملات السياسية إلى عمليات تسويق متطورة، وتحول الصراع السياسي إلى معركة ضارية على جذب الانتباه وتحريض المشاركة، ليتفوق المحتوى العاطفي والبسيط على المحتوى المعقد والموضوعي.

التأثير المنظم والتلاعب بالرأي العام

ويشمل تفعيل هذه التأثير المنظم آليات عمل عدة، منها التضخيم الاصطناعي لخلق اتجاهات تجعل الموضوع يبدو شعبياً أو الإيهام بإجماع الرأي العام

على اتجاه معين والعمل على جعل موضوع ما يبدو شائعاً لدى البشر لكسر الحواجز وفتح باب التفاعل والمشاركة، كذلك استخدمت آلية التلاعب بالخوارزميات عبر خلق إعجابات ومشاركات وهمية وتكثيف استخدام هاشتاغ معين لإدخاله في لعبه الترند أو خلق حسابات وهمية وتفعيلها لتتفاعل مع بعضها بغرض تعزيز الصدقية.

إضافة إلى الاعتماد على الهجمات المنسقة التي تجلت عبر مهاجمة شخصية محددة من عدة اتجاهات أو القيام بحملات تشويه عبر نشر معلومات سلبية مكثفة عن شخص أو قضية ما أو من خلال ما يسمى الاحتلال الرقمي، أي السيطرة على نقاش حول موضوع محدد.

وطبقت هذه الآليات بصورة خاصة في الحملات الانتخابية وحملات التضليل وخلق انقسام سياسي وعمليات استقطاب وقمع الاحتجاجات.

تطور إدارة الحملات الانتخابية

تعد حملة أوباما عام 2008 نموذجاً رائداً في استخدام المنصات لإدارة الحملات الانتخابية، فقد استطاعت هذه الحملة جمع 500 مليون دولار من خلال تبرعات صغيرة عبر الإنترنت واستخدم موقع إلكتروني خاص كمنصة تنظيم ذاتي للمتطوعين، وبناء قائمة بريدية ضخمة ضمت 13 مليون عنوان، وكذلك تبعتها حملة مشابهة عام 2012، لكن الحقيقة أن أدوات والتكتيكات استخدام السوشيال ميديا في إدارة الحملات الانتخابية تطورت مع الوقت، ففي حين بدأت في المرحلة المبكرة بجمع البيانات عبر قوائم بريدية أساسية واستهداف ديموغرافيا محددة من خلال الرسائل الموحدة، تطورت لتتحول إلى تحليلات سلوكية متقدمة مع استهداف دقيق تبعاً للاهتمامات واختبارات مكثفة وصلت إلى قمع للناخبين، ثم في مراحلها المتقدمة وصولاً إلى 2025 أصبحت عملية جمع البيانات تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وهيمنت النماذج التنبؤية النفسية على مجال الاستهداف المحتوى الذي أصبح متخصصاً بصورة ديناميكية.

السيطرة الخوارزمية وتفتيت الحقيقة

في حين استطاعت هذه الموجة الرقمية من تمكين الحركات الاجتماعية وزيادة تأثيرها وكسر احتكار النخب وزيادة مشاركه الشباب في الشأن العام مع مراقبة أداء الحكومات والمسؤولين، بدت تبعات أخرى للأمر، فقد أسهم هذا التحول في تفتيت الحقيقة الموضوعية وتعزيز الاستقطاب والانقسام المجتمعي وتآكل الثقة بالمؤسسات التقليدية مع زيادة تدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول وتهديد الأمن القومي عبر الحرب الإلكترونية النفسية.

ووصلنا اليوم إلى عالم تحدده الخوارزميات التي تعمل وفق آليتين محددتين، الأولى هي الترشيح والفرز من خلال استخدام خوارزميات التوصية لاختيار ما تراه وترتيب أي منها ستظهر أولاً وأيها سيجري إخفاؤه، إضافة لخلق عوالم مصغرة مختلفة للمستخدم، وصولاً إلى الآلية الثانية التي تعتمد التضخيم والترويج عبر تفضيل محتوى معين مثير، بغض النظر عن دقته، ونشره بطريقة فيروسية، ودعم المحتوى العاطفي والاستقطابي للمساهمة في وصوله بصورة أسرع، والاعتماد على شبكات التضخيم التي تضم بوتات وحسابات مزيفة لتعزيز سرديات معينة.

والأكيد أن لهذه السيطرة الخوارزمية تأثيرات كبيرة على المجتمعات، أخطرها المعرفية منها، فقد فقدنا السياق وأهميتها في فهم المعلومة بسبب نشر معلومات متفرقة منفصلة عن سياقها، وتقلصت المساحات المشتركة بين البشر بعد خلق فقاعات منفردة لكل شخص، والأخطر العودة إلى التفكير القبلي وتغذيته عبر تعزيز الانتماءات والهويات، وتقلص حضور الحقيقة الموضوعية بعدما أصبحت المشاعر والمعتقدات الشخصية أكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام من الحقائق الموضوعية والأدلة القابلة للتحقق، وهذا ما أطلق عليه مصطلح «ما بعد الحقيقة».

الأوليغارشية الخوارزمية والديمقراطية

الأكيد أن تعزيز واستمرار كل ما سبق يشكلان تهديداً وجودياً لمستقبل الديمقراطية، فالديمقراطية تبنى على عقد اجتماعي قائم على واقع موضوعي

وحقائق مشتركة تشكل أساساً للحوار والعيش الحضاري المشترك. وهنا لا بد من الربط بين المعرفة والديمقراطية، فالمعرفة التي يحملها الأفراد تلعب دوراً أساس في التمييز بين الحقيقة والزيف، وتحدد قدرتهم على فهم القضايا واتخاذ القرارات بناء عليها، فالديمقراطية ترتكز على مواطن مُلم ومساحة عامة مشتركة للنقاش ووجود خطاب عام يمكن محاسبته ووسائل أعلام تلتزم بمعايير موضوعية.

وفي العصر الحالي جرى تفكيك كل هذه العناصر مع تقويض المنهج العلمي والتحول إلى ثقافه الشك، وكأننا نعاود السير كل مرة لتدمير هذه الركائز، والحقيقة أن الديمقراطية تحولت اليوم إلى معركة خوارزميات، فمن يملك بيانات أفضل يربح الحرب وتآكلت الشرعية الحقيقية، لتصبح شركات تكنولوجيا لاعباً سياسياً أقوى من الأحزاب في زمن الأوليغارشية الخوارزمية.

كتب غيرت النقاشات الفكرية

في الربع الأول من القرن

ملخص

يعود شق كبير من أبرز النقاشات الفكرية التي شغلت المتخصصين وغير المتخصصين خلال الربع قرن الأول من القرن العشرين إلى تطور وسائل التواصل الاجتماعي، فعلى رغم أن بعض تلك النظريات والفلسفات انطلقت من جذور أكاديمية بحتة، ولكنها حلقت إلى آفاق جديدة وتطورت أطروحاتها وفقاً لمسارات التقدم التكنولوجي، ووفقاً لرؤى جديدة انبعثت من طرق التفاعل مع عالم السوشيال ميديا، وبينها أفكار مثل الصوابية السياسية والشعبوية وثقافة الإلغاء

حميدة أبو هميلة

الظواهر الفكرية لم تعد حبيسة المؤسسات الأكاديمية وامتد جدلها للفضاء الرقمي كذلك كان بعضها وليد منصات التواصل الاجتماعي

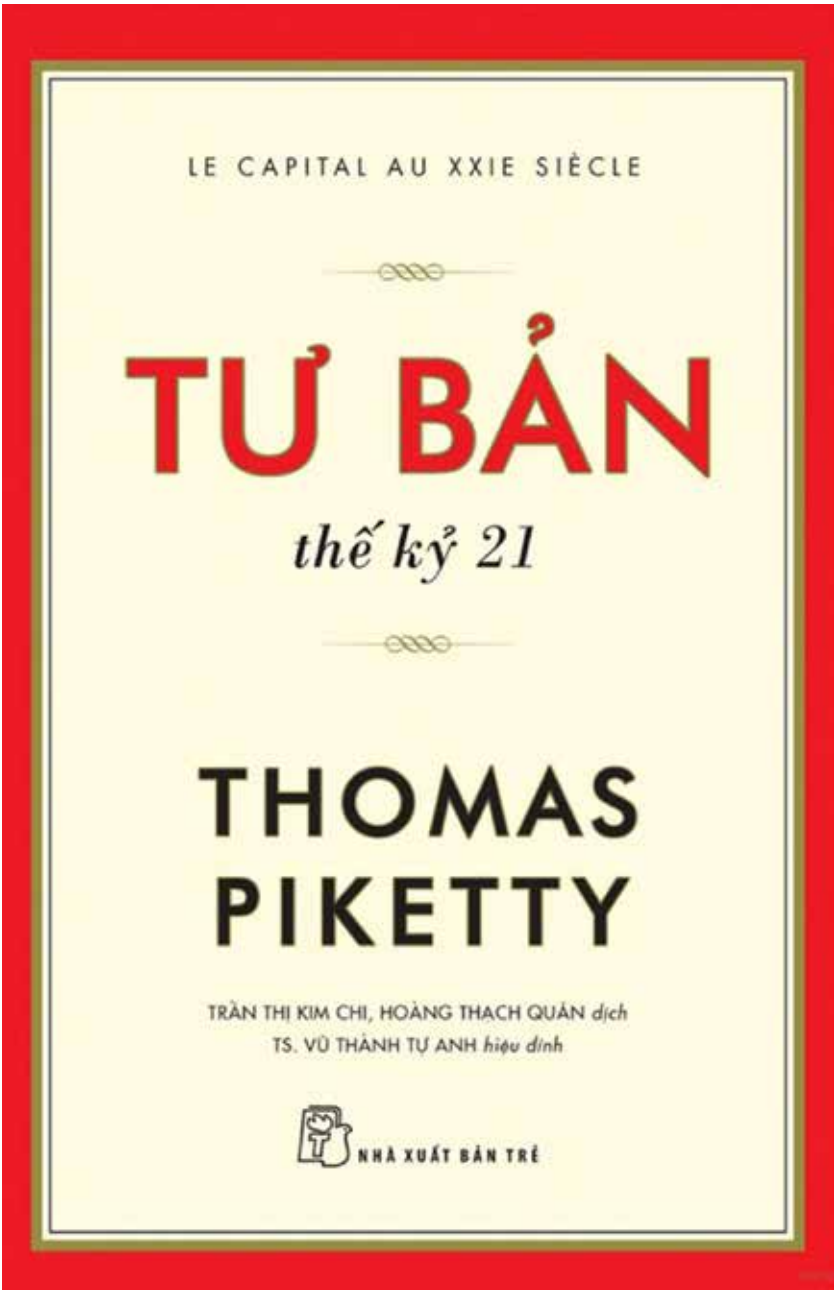
LE CAPITAL AU XXIE SIÈCLE
TƯ BẢN
thế kỷ 21
THOMAS
PIKETTY
TRẦN THỊ KIM CHI, HOÀNG THẠCH QUÁN dịch
TS. VŨ THÀNH TỰ ANH hiệu đính
NHÀ XUẤT BẢN TRẺ

بينما غرق مفكرو القرن العشرين في تبادل الرؤى حول نظريات علمية بحتة مثل النسبية، وكذلك فلسفات ونظريات تصب في خانة علوم الاجتماع والسياسة، مثل الحداثة وما بعدها، والفلسفة الوجودية، ثم صراع الحضارات ونهاية التاريخ، والعولمة، وكانت هناك مساهمات بارزة للمفكرين العرب مثل زكي نجيب محمود وعبد الرحمن بدوي، ومحمد أركون، يأتي الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أكثر زخماً وازدحاماً، فلم يكتفِ مفكروه بصك مصطلحات جديدة تتماشى مع طبيعة العصر سريع التقلب، إنما أعادوا إحياء نظريات مهمة سبق وأن نشأت في حقب سابقة. حيث وجدت صدى أكبر لها وتفسيرات أكثر اتساعاً في السنوات الأخيرة الماضية، وعلى رغم التموجات السياسية والعسكرية والاجتماعية التي شهدها القرن الماضي الذي انشغلت فيه الدول بالترميم والإصلاح بعد الحربين العالميتين، وبتفكيك الاستعمار، مما انعكس بطبيعة الحال على النشاط الفكري ومحاولات البناء النظري والتحليلي.

لكن بالنظر إلى الـ25 سنة الماضية، فإن القرن الـ21 يبدو حافلاً ومتقلباً في ما يتعلق بالأفكار والكتب التي شغلت الساحة، مع ملاحظة تراجع الفلسفات السياسية العربية في ما يتعلق بالإسهامات الفاعلة في هذا الصدد، ومع ملاحظة أيضاً أن كثيراً من تلك الظواهر الاجتماعية والفكرية لم تكن لتخرج بهذا الشكل لولا التوحش الرقمي، كذلك هناك فئات كثيرة أصبحت أكثر انخراطاً في مناقشة تلك الرؤى، ولم يعد يقتصر الأمر على الأكاديميين والمتخصصين فقط، بل انتقلت إلى الفضاء الافتراضي، وهذا بطبيعته يعود أولاً إلى الانفتاح التكنولوجي الكبير الذي صنع ثورة في التواصل لم تشهدها أية عصور سابقة.

رأس المال واللامساواة

كل شيء يبدأ وينتهي عند المال، ولهذا فالبحوث والكتب والنظريات الاقتصادية تبدو دوماً محوراً مهماً للنقاش، وقد بدا كتاب الفرنسي توماس بيكتي «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» 2013، وكأنه تنبؤ للفجوة الكبيرة بين الطبقات في ما يتعلق بالأملاك والثروة.

انتقد بيكتي بشدة النظام الرأسمالي السائد في العالم، لأن من شأنه تقليل فرص العدالة الاجتماعية، مشيراً إلى أن السياسة المالية المتبعة في هذا القرن نتيجتها تراكم ثروات هائلة في أيدي مجموعة صغيرة، وحرمان الغالبية، موضحاً أن الثروة تنمو أسرع من الدخل، مما يؤدي إلى تراكمها في أيدي القلة وازدياد الفوارق الاجتماعية، فيزداد الفقراء فقراً، وتصبح الفوارق الاجتماعية مروعة.

وقد حلل الباحث الاقتصادي الذي طرح أفكاره المحفزة على البحث عن سياسة تنتصر للمساواة والعدالة، بناء على البيانات المالية لـ26 دولة، معتبراً أن الرأسمالية المطلقة ليست حلاً اجتماعياً، وداعياً إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية وفرض الضرائب التصاعدية على الأكثر ثراءً، للوقوف أمام تفاقم الوضع، وقد نال الكتاب إشادات واسعة واعتُبر دعوة للتأمل والتفكير في قضية اقتصادية بمنظور مغاير ووصل إلى قوائم الكتب الأكثر مبيعاً كذلك تُرجم إلى لغات عدة.

الاقتصاد السلوكي... رؤية جديدة

على رغم أن جذور الاقتصاد السلوكي، وارتباط القرارات الاقتصادية بالعاطفة مفاهيم عُرفت منذ القرن الثامن عشر على يد المفكر آدم سميث، فإن عالم الاقتصاد الأميركي ريتشارد ثالر، الحائز جائزة نوبل عام 2017، يوصف بأنه مؤسس علم الاقتصاد السلوكي الجديد، إذ أسهمت أطروحاته، وبينها نظرية الحسابات الذهنية، وأفكاره التي صاغها في كتابه «التنبيه»، في الدفع بهذا المجال قدماً، وبصورة سريعة غير مسبوقة، لا سيما أن تأثيرات أفكار ثالر امتدت لمجالات السياسة ودفعت بالحكومات إلى تأسيس وحدات تعتمد على أبحاثه وبينها حكومة المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، فقد اعتمدت دراسات العالم البارز على تحليل القرارات الاقتصادية بناءً على الدوافع النفسية، وقد وُصف ما فعله بمثابة بناء جسر متين بين التحليلات الاقتصادية البحتة والعوامل النفسية، مما يسهم في إنارة الطريق لصانع القرار.

إسهامات ثالر على مستويات عدة كانت مفيدة، بدءاً من سلوك الشراء في السوبرماركت وصولاً إلى طريقة الحكومات في إدارة مواردها، إذ إنه يحلل في كتاباته أيضاً كيف يقوم الأشخاص باتخاذ قرارات مالية سيئة وغير عقلانية للغاية على رغم اعتقادهم بأنهم يدرسون الوضع جيداً، وشكلت تحليلاته خطوة مهمة في عالم التسويق بمفهومه الجديد المعتمد على الترويج للسلع بطرق لم تكن معهودة من قبل، لا سيما في عصر السوشيال ميديا، حيث كل شيء بات خاضعاً للمفهوم الدعاية.

اللامساواة في المعرفة أيضاً

مثلما شغل فرنسيس فوكوياما مفكري عصره في تسعينيات القرن الماضي بأفكار مثل نهاية التاريخ ونهاية الإنسان، فإن المؤرخ الإسرائيلي يوفال نوح هاراري يبدو وكأنه يستكمل هذه النظريات، ويدلل على صحتها، محذراً من أن النخبة التي تتحكم بالمعلومات والبيانات من شأنها توليد فجوة معرفية، ولا مساواة معلوماتية.

يتدرج هاراري في شروحاته ليصل إلى أن الإنسان كما نعرفه سوف يتلاشى. فمنذ عشر سنوات بدأ هاراري في تفكيك منظومة المعرفة السائدة في المجتمعات في ظل الرقمنة، وذلك بشكل استباقي أي قبل أن تسيطر على نسيج الحياة المعاصرة كما هو حاصل الآن، متبنياً ببساطة انتهاء عصر المعرفة الفردية، ومستدعياً نقاشاً أخلاقياً وفكرياً حول دور الإنسان في اتخاذ القرارات، بل وفي كونه مصدراً للمعلومات من الأساس في ظل تحكم الخوارزميات في حياته بشكل مفصلي وجوهري.

كذلك فإن كتاب هاراري الصادر عام 2024 «تاريخ مختصر لشبكات المعلومات من العصر الحجري حتى الذكاء الاصطناعي»، يبحث تطور فكرة تدفق المعلومات عبر التاريخ الغارق في القدم، وكيف أسهمت هذه الميزة في صنع الحضارة والتنوع، طارحاً أسئلة حول مدى ما يمكن أن تصل إليه القدرات الهائلة للذكاء الاصطناعي اليوم في هذا الصدد، وأن المعلومات غير المحدودة قد تتعارض مع رفاهية البشر لا العكس، بل قد تسهم الخوارزميات في تدمير البشر أنفسهم، حيث تكتسب قوة تفوق قوة مبرمجيها.

لدى هاراري كتابات متعددة في السياق نفسه، كذلك أن الذكاء الاصطناعي بتأثيراته على المجتمع والسياسة والاقتصاد والعواطف يحظى باهتمام كبير بين المفكرين، لكن تظل رؤى هاراري السوداء محل جدل ومن أكثر النقاشات اشتعالاً، لا سيما بعد أن أطلق نظريته التي تتنبأ بعد بضعة عقود باختفاء مفهوم «الإنسان العاقل» الذي نشأ بعد ثورة إدراكية قبل الآلاف من السنين، حيث تعتبر كتابات هاراري، والباحث الأميركي نيل فيرغسون التي تربط بين التراكم البشري على مدار آلاف السنين وبين ما ينتظره في المستقبل جراء ثورة التكنولوجيا، من أبرز الإنتاجات التي بُنيت عليها أبحاث ونقاشات بين الأكاديميين والمتخصصين في العقدين الثاني والثالث من القرن الـ21.

فيما يمثل كتاب نيك بوستروم «الذكاء الفائق: المسارات، الأخطار، الاستراتيجيات» الصادر عام 2014 واحداً من أهم المؤلفات حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، حيث يحذر من أن يصل الكائن البشري إلى مصير التهلكة بفعل أنظمة الذكاء الفائق، مطالباً بضرورة التحكم في تلك التقنيات وربطها بالقيم الأخلاقية، حيث قد يجد البعض أن أقصى طموحه هو أن يوازي الآلة في قدراتها ولكن مفرغاً من أي أخلاقيات فيسقط في الهاوية.

عصر التجهيل... ما بعد الحقيقة

مصطلح «يتعلق أو يشير إلى الظروف التي تكون فيها الحقائق الموضوعية أقل تأثيراً في تشكيل الرأي العام من نداء العاطفة والمعتقدات الشخصية»، هكذا يعرف قاموس أكسفورد معنى «ما بعد الحقيقة»، حيث اختيرت كلمة العام في 2016، على رغم أن المفهوم نفسه قد يكون مطبقاً منذ زمن طويل، كذلك فإن إرهاصاته الأكاديمية كانت سابقة كما ظهر في كتابات المتخصصين في سبعينيات القرن الماضي، وكذلك أُعيد إحياؤه على استحياء مع الأزمة المالية العالمية 2008.

حينما استخدمته بعض المؤسسات في إلهاء الرأي العام عن إخفاقاتها عن طريق إلقاء اللوم على أطراف أخرى في الأزمة، لكنه بات مفهوماً «شعبياً»، متداولاً على ألسنة المسؤولين وقادة الرأي، حيث أدى تدفق المعلومات سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الميديا الجديدة المتمثلة في وسائل التواصل

الاجتماعي، إلى تراجع الحقائق المجردة أمام التصورات العاطفية، وأصبح الإدراك مرهوناً بالتحيزات والأهواء، وبدلاً من أن تساعد فكرة سرعة وسهولة الحصول على المعلومة في فضيلة التدقيق والبحث، ما حدث هو العكس، وهو المساهمة في انتشار الإشاعات بل واعتناقها، بعد أن تراجعت المعايير الصارمة في عملية النشر الإعلامية لتصبح القضية برمتها رهناً للأهواء والدعاية المغلوطة.

وهي القضية التي تشغل باحثي الإعلام وعلم الاجتماع والسياسة بصورة متزايدة، في محاولات لتحليل سلوك تبني المعلومة المزيفة ومعاداة العلم، ومن أبرز من كتبوا في هذا الشأن، حتى قبل اعتماد أكسفورد للمصطلح بسنوات، رالف كيز، في كتابه «عصر ما بعد الحقيقة: التضليل والخداع في الحياة المعاصرة» 2004، محذراً من انتشار صناعة السراب المعلوماتي وتراجع مفهوم الوعي المبني على أسس.

وقد برزت أهمية دراسة المصطلح قبل نحو عشر سنوات حينما فوجئ العالم بتأثيرات هذه الصناعة في نهج الرأي العام، بعد انتخاب دونالد ترمب في الولاية الأولى وكذلك الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما عبّرت عنه كتابات الصحافي البريطاني ماثيو دانكونا، كذلك استعرض كتاب لي ماكنتاير «ما بعد الحقيقة» تفنيد أدبيات اللعب بالأفكار في هذا العالم، كيفية صنع حقائق بديلة يتم اتخاذ قرارات مصيرية بناءً عليها على رغم أنها غارقة في التضليل والدعاية السياسية والتجهيل المطلق وتفكيك الأسس الفكرية والمعلوماتية ذات البراهين لمصلحة تحقيق الأهداف، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً هنا.

الشعبوية... الخطاب المفضل للساسة

يرتبط هذا المصطلح بشكل وثيق بلفظ الشعبوية، التي صعدت وباتت أيديولوجية تعتنقها كثير من الحكومات باعتبارها آلية عاطفية سهلة لاستقطاب الجماهير، وتُعتبر تأثيرات «ما بعد الحقيقة» إحدى أبرز أدوات الخطاب الشعبوي السائد بين الأحزاب ومؤسسات صنع القرار في عديد من الدول حتى التي توصف بأنها من أعتى الديمقراطيات، فاليمين المتطرف الذي

يكسب أرضاً جديدة يوماً بعد يوم، بخاصة في أوروبا، يعتبر الشعبوية طريقة مثالية للوصول لأغراضه، وقد سيطر جدل هذا المفهوم على أدبيات السياسة في السنوات الأخيرة، كذلك يأخذ مساحات كبيرة من النقاش الإعلامي أيضاً.

اللافت أن المصطلح نفسه عُرف في القرن الثامن الميلادي في المنطقة العربية، ويعرفه مجمع اللغة العربية بمصر بأنه «حركة عنصرية فارسية ظهرت في العصر العباسي الأول، لرفع شأن الموالي والغض من محاسن العرب»، ولم يختلف المعنى كثيراً في ما يتعلق بممارساته الأكثر حداثة، حيث تغذية التحزبات وإشعال نزعة الأكثر جدارة واستحقاقية، فقد بدأ كمصطلح سيئ السمعة ارتبط بالاستعلاء الذي مارسه أهل الفرس على العرب، وترويج مشاعر القومية والتفرقة والتعصب، وانتهى به الحال على نفس الموال، لكن اللافت أن ملامحه اختلفت بعض الشيء حينما عاد للظهور في روسيا في القرن التاسع عشر، ثم في أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي، قبل أن تتلاشى أرضية الشعبوية تدريجاً، وأخيراً عادت بقوة في السنوات القليلة الماضية لتغزو الساحة السياسية العالمية بضراوة، وكأنها موضة العصر، وتنشر ثقافة الاستقطاب الحاد في المجتمعات وكأن العالم يعود قروناً للوراء.

ويرى أستاذ العلوم السياسية الألماني يان فرنر مولر أن الشعبوية ما هي إلا ديمقراطية معطوبة، وذلك في كتابه «ما الشعبوية» الذي صدر عام 2016، مشيراً إلى أنه فكرة تعتبر أن الشعب وحدة واحدة منسجمة، ولهذا هي تحمل عداء للاختلاف والتعددية، حيث يُعتبر من أبرز مؤلفات الشعبوية في العصر الحديث، بينما تبعه بعام كتاب «مقدمة مختصرة في الشعبوية» لكاس مود وكريستوبال روفيرا، الذي يرى أن الزعيم الشعبوي يعتبر نفسه مفوضاً لتمثيل إرادة الشعب الموحدة، ضد النخبة الليبرالية التي عادة ما يصفها بالفاسدة.

واللافت أن الأدبيات تختلف في طرح الشعبوية، فالبعض يعتبرها مجرد خطاب أو وسيلة دعائية يمكن أن يلجأ إليها سياسي مهما كان انتماؤه الفكري أو الأيديولوجي، وآخرون يرونها أيديولوجية سياسية قائمة بذاتها، في حين أن مخرجاتها وطرق تطبيقها تبدو بالنسبة لمتخصصي العلوم السياسية وعلماء الاجتماع، أحد مظاهر التراجع الديمقراطي، فيما اعتبرها الفيلسوف الأرجنتيني إرنستو لاكلو، أنها تسيد للقوة الاجتماعية التي تتحرر من القيود،

وتلجأ لها الجماعات المهمشة لتحدي السلطة المهيمنة، وقد فجرت أفكار لاكلو نظريات أخرى متعلقة بالاقتصاد تحاول تفسير سلوك الحكومات بناءً على تلك التحليلات.

الصوابية السياسية... بين حلم العدالة وتقييد الحريات

تبدو الشعبوية ومشتقاتها مسيطرة على مفكري هذا العصر، حيث انبثق منها مزيد من الأفكار الداعمة، التي باتت محورية ومستقلة بدورها، على رغم أنها تتلاقى بشكل أو بآخر معها، ففي عام 2004 حذر المفكر والفيلسوف والأكاديمي البريطاني فرانك فوريدي من تفشي مفهوم الشعبوية، في ما يتعلق بالحقل الثقافي من خلال كتابه الشهير «أين ذهب كل المثقفين؟»، وفيه ينتقد فكرة استسلام هذه النخبة للثقافة الجماهيرية الشعبوية ومسايرة الذوق العام حتى لو كان خاطئاً، متخلين عن القيم العليا لمهنتهم، وقد استقبل الكتاب باهتمام بالغ واعتُبر من أكثر الأعمال مساهمة في فتح نقاش أكاديمي مهم حول تأثيرات الشعبوية على دور المثقف الحقيقي الذي من المفترض أن يقاوم فكرة الانقياد ويشجع الاستقلالية الفكرية.

ليعود فوريدي عام 2017 ويستكمل سلسلته بكتاب مهم آخر حول الأفكار السائدة في السنوات الأخيرة والتي تشكل الرأي العام، وهو «ماذا حدث للجامعة»، حيث ينتقد تغول فكرة الصوابية السياسية في المجتمع الأكاديمي، وعلى رغم أن الشعبوية والصوابية يبدوان متضادتين ظاهرياً، لكن الاختلاف بينهما يعزز حضورهما في نقاشات الفرق المتصارعة، إذ يشير الباحث البارز إلى أن الصوابية التي تُمارس في المؤسسات الأكاديمية تلقي بظلالها على المجتمع بأسره نظراً لأن أعداد الطلاب في التعليم العالي ضخمة وقد تصل لنصف المجتمع، إذ وصف ما يحدث باضطرابات توازي في تأثيراتها ما حدث في الجامعات في ستينيات القرن الماضي.

وتساءل فوريدي لماذا يجادل بعض الطلاب بأن الحرية الأكاديمية ليست بالأمر المهم؟ إذ يرى أن الحرم الجامعي بات خاضعاً لأفكار ذات مرجعية أخلاقية لها منظومة محددة فيما سمّاه بالحجر الأخلاقي الذي يتعامل مع الطلاب على أنهم أطفال غير جديرين باتخاذ قرار أو الدخول في مناقشات حرة، وحذر

بشدة من التغييرات الجارية في الجامعات بسبب الحساسيات الزائدة بفعل أفكار الصوابية السياسية واليقظة.

ومصطلح الصوابية عُرف منذ أربعينيات القرن الماضي، لكنه بات محورياً في اللغة السائدة منذ 15 عاماً مضت تقريباً، ويُعتبر من أكثر الأفكار التي خضعت للتدقيق في الفترة الأخيرة بمؤلفات وحلقات نقاشية تحاول تحليله وتفنيده، ولم يتوقف الجدل حوله، ومنذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أصبحت الصوابية محوراً أساسياً في النقاشات خارج وداخل المؤسسات الأكاديمية، ونُشرت كتب وأبحاث ودراسات حول تأثيراتها، ما بين مؤيد لها باعتبارها مجرد وسيلة لغوية وسلوكية لتحقيق العدالة، وبين من يراها وسيلة للرقابة الأخلاقية المفرطة المقيدة للحريات بحجة الخوف من الإساءة والتمييز ومراعاة الأقليات والمهمشين والنساء، مما يضعف التفكير النقدي.

ثقافة الإلغاء... أو سياسة العقاب الأبدي بلا رحمة

في إطار الحروب الثقافية أيضاً تحضر بقوة فكرة الإلغاء أو ما عُرف بثقافة الإلغاء العقابية، التي ارتبطت بحركة «أنا أيضاً» والهادفة إلى نبذ وإقصاء ومعاقبة المتورطين في اعتداءات ضد النساء واستغلال سلطتهم أياً كان نوعها لاضطهادهن وإخضاعهن، إذ جرت حركة تصحيح في مؤسسات السينما والإعلام أولاً، ثم تطورت ثقافة الإلغاء العقابية لتطاول المسؤولين والمستعلين بشكل عام وليس من يوجِّهون الأذى للنساء فقط، وكما هو واضح فالأمر مرتبط هنا بشكل وثيق لما تدعو إليه الصوابية، إذ يُحكم بالموت الاجتماعي على مرتكبي الأفعال غير المرغوبة وأغلبها متعلقة بالعنصرية والتمييز العرقي، واستحقار الآخر والاستقواء عليه، حتى لو كان تفسير تلك الأفعال غير قاطع.

ويُعتبر هذا المصطلح من أبرز الأفكار التي ترتبت على سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي على حياة الجماهير، حيث ظهر بشكل واضح قبل نحو عشر سنوات تقريباً، مقترناً بدعوات افتراضية بنبذ من يثبت تبنيه لخطابات كراهية ضد الأقليات أو المتحولين أو الحركات النسوية، وبالطبع تزداد العقوبات المجتمعية

كلما زاد حجم الجرم، إذ تعتبر وسيلة رادعة وناجحة للمجتمع بالموازاة مع مسار التقاضي لو كان الأمر يستدعي ذلك بالطبع.

وقد برزت بشكل واضح أيضاً مع تنامي صعود حركة «حياة السود مهمة»، في 2020، لكن بالمقابل فإن مناهضي هذا التوجه يعتبرون أن الدعاية السلبية ضد من يخرجون عن النص قد تعتبر هي أيضاً خطاب كراهية، بل قد تؤدي إلى أذى بدني ونفسي يستدعي العقاب، مستشهدين بالواقعة الشهيرة لانتحار الأكاديمي الأميركي مايك آدامز قبل نحو خمس سنوات لعدم تحمله حملات الهجوم ضده بسبب آرائه المناهضة للتحول الجنسي، حيث فُصل من الجامعة وتعرض لحملة مستمرة من النقد والسب، ويُعتبر من أشهر ضحايا هذه الثقافة.

وتحليل تلك الظواهر لم يقتصر على المتخصصين، إذ انتبه رجال السياسة لخطورتها، وبينهم باراك أوباما الذي دعا إلى التأني مذكراً بأن من يحكمون على البعض بالإقصاء من المؤكد أن لديهم زلات وعيوباً أيضاً، بينما اعتبرها ترمب صراحة نوعاً من الديكتاتورية والابتزاز، وتهدف إلى إسكات المعارضين ليس أكثر، حيث تسعى تلك العقوبات إلى المقاطعة الافتراضية والواقعية وتشويه السمعة، ويأتي ذلك تحت بند ما يسمى بالمساءلة والمحاكمة الرقمية أو الافتراضية، واتُّهم مروجوها بأنهم ينتمون لحركات يسارية تهدف إلى تقويض النقاش الديمقراطي.

وقد أثار انتشار هذه الثقافة تساؤلات حول العدالة الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير والمسؤولية الأخلاقية، إذ يعتبرها البعض أنها تخرج من بند المحاسبة المحمودة والمساءلة الجماهيرية والنقد الشعبي إلى المراقبة الاجتماعية التي تؤدي إلى انتقام دائم وليس مجرد عقوبة موقتة، بل تكرس لمبدأ عدم التسامح الفكري وتنصب مشانق ومحاكم أخلاقية للمختلفين في الرأي، وتضرب الحريات في مقتل، وبينها حرية الفنون والأبحاث العلمية، ومن أبرز الأكاديميين والمهتمين بالشأن الثقافي الذين حللوا الظاهرة وفندوا الأيديولوجيات المرتبطة بها سلباً وإيجاباً، جوناثان هايدت وكيمبرلي فوستر وإيف نج.

الفلسفة وأسئلة

ما بعد الإنسان وتحول الذات

ملخص

يبيّن النص أن فلسفة القرن الـ21 تواجه أسئلة جديدة نتجت من التحولات الرقمية والتقنية والبيئية، مما دفعها لإعادة تعريف مفاهيم الإنسان والحرية والمواطنة. وتواصل الفلسفة اليوم دورها النقدي عبر فهم علاقة الإنسان بالتكنولوجيا والبيئة والعدالة، مع انفتاح عالمي يدمج تقاليد فكرية متعددة.

مارلين كنعان

للقرن الحالي قضاياه الخاصة العاجلة والمعقدة التي يمكن القول إن بعضها مقطوع الصلة بما سبقه

يقال إن الفلسفة هي ابنة زمانها، وإنها المرآة التي تعكس قلق الإنسان وأسئلته الكبرى في كل عصر، فإذا كان القرن الـ20 قرن الأيديولوجيات الكبرى والتنوع الهائل للتيارات الفلسفية المتشابكة مع علوم أخرى قد تميز باستمرار الاهتمام بالقضايا الكلاسيكية كالأنطولوجيا والإيتيقا والإبيستمولوجيا والسياسة والهوية مع ظهور أسئلة جديدة تشكلت بفعل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والحداثة المتأخرة والشك في العقل واللغة واللسانيات والتحليل النفسي والأيديولوجيات ونهاية التاريخ والإنسان والمؤلف، فإن القرن الـ21 هو قرن التحولات السريعة، العلمية والرقمية والبيئية والسياسية والدينية، التي أعادت طرح السؤال الفلسفي في سياقات غير مسبوقة، علماً أن التفكير الفلسفي في هذا القرن ليس مقطوع الصلة بفلسفات القرون السابقة، بل إن بعض التيارات الفلسفية تعد امتداداً وتطويراً للأفكار الأساسية التي سادت في القرن الـ20 كأعمال جاك دريدا وجان فرنسوا ليوتار في مجال اللسانيات، وجوليا كريستيفا في فقه اللغة، وجان بودريار ورولان بارت في السيميائيات، وجيل دولوز وجاك رانسيير في الجانب الجمالي، وميشيل فوكو في الفلسفة الاجتماعية، وسيمون دو بوفوار وجان بول سارتر في الفكر الوجودي، وكلود ليفي ستروس في الأنثروبولوجيا، وفليكس غاتاري ولوس إريغاراي في التحليل النفسي... إلخ، وأن تأثير مناهج الفلسفة التحليلية والفلسفة القارية والوجودية والفينومينولوجيا والهيرمينوطيقا ما زال فاعلاً في فكر جان-لوك ماريون وميشال سير وغيرهما، ذلك أن التفكير الفلسفي يتميز بأنه فكر متصل ومستمر وفي حال جدلٍ وحركة دائمين. ولئن كانت الفلسفة قد واجهت في نهاية القرن الـ20 مأزقاً بسبب تطور العلوم تطوراً هائلاً، أبعد مجالات كثيرة عن سلطة تفكيرها، فإن بعض الأصوات قد أعلنت نهايتها وطرحت سؤال ما بعدها، لكن بعض الأصوات الأخرى أكدت أن الفلسفة قادرة على التكيف والتحول إما إلى هيرمنيوطيقا أو تأويل فلسفي للميتافيزيقا الغربية كما في كتابات غادامر وريكور، أو إلى خطاب تفكيكي كما في أعمال دريدا، أو إلى نقد للأيديولوجيا عند هابرماس، أو في استمرارها كعلم دلالة وسيميائيات، أو كنظرية عامة للغة كما انطلقت من فلسفات هايدغر وفيتغنشتاين، مستمدة غذاءها الفكري من التقدم الحاصل في ميادين العلم والفن والأدب وعلم النفس والاجتماع والبيولوجيا.

الفلسفة وصياغة معنى الحرية والمواطنة

غير أن للقرن الـ21 قضاياه الفلسفية الخاصة العاجلة والمعقدة التي يمكن القول إن بعضها مقطوع الصلة بما سبقه بسبب من تطور العلوم والتكنولوجيا الرقمية والتغيرات التي أصابت المجتمعات كافة. هذه القضايا يمكن إيجازها في الأسئلة الآتية: ما معنى الفلسفة والحرية في عالم تهيمن عليه الخوارزميات والعولمة الرقمية والذكاء الاصطناعي؟ ما مصير الإنسان في عصر ما بعد الإنسان؟ ما موقف الفلسفة من تغير مفهوم السياسة التقليدية التي أصبحت تتقيد بالمصالح الاقتصادية والتقنيات الرقمية في غياب للبعد الأخلاقي والإنساني؟ وكيف تعيد الفلسفة صياغة معنى الحرية والمواطنة، وهي التي تقف الآن على مفترق طرق تتقاطع فيها الاتجاهات بين التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا من جهة، والمتغيرات والمتناقضات والتحولات في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراقبة الشاملة من جهة أخرى؟ وما الوظيفة الموكلة إليها في خضم الهجوم الشديد عليها من قبل بعض الاتجاهات كالبراغماتية والوضعية المنطقية؟ وما حدود المسؤولية الأخلاقية في زمن التغير المناخي والانهيار الإيكولوجي؟ وهل «الإبداع» الذي تنتجه الخوارزميات يحمل معنى فلسفياً وجمالياً حقيقياً، أم أنه مجرد محاكاة فارغة؟ وهل يمكن تحميل «الآلة» مسؤولية أخلاقية؟ من هم الفلاسفة الذين تصدوا لهذه الموضوعات الشائكة والذين غيرت كتاباتهم بصورة جوهرية تكوين هذا «الفضاء الفكري»؟

شكلت هذه الأسئلة التي فرضها عالم معقد يشهد تحولاً مستمراً وتطوراً تكنولوجياً لب الفلسفة المعاصرة التي انتظمت في النقاشات المجتمعية وهموم الإنسان اليومية، لا سيما الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي والعولمة والأمن السيبراني والهوية (وبخاصة الهوية الجندرية) والإدماج والتنوع والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان والإرهاب والنزاعات المسلحة. ولا يزال مفكرون مثل إدغار موران، وجوليا كريستيفا، وفرنسوا جوليان، وجوديت بوتلر وسواهم، يواصلون استكشاف هذه القضايا. ذلك أن ملامح هذه الفلسفة تغيرت مع تغير علاقة الإنسان بالمعرفة والزمن والآخر، فلم تعد الفلسفة في القرن الـ21 تسأل فقط «ما الإنسان؟» كما فعل كانط في القرن الـ18، بل أصبحت تسأل: «هل ما زال هناك إنسان كما عرفناه؟».

تساؤلات عميقة حول علاقة الإنسان بالتكنولوجيا

تتناول فلسفات القرن الـ21 إذاً قضايا ما بعد الإنسانية والتحول التكنولوجي للذات، فتفكر في حدود الجسد والعقل، وفي معنى الوعي عندما يصبح قابلاً للمحاكاة عبر الآلات. مفكرون مثل دونا هاراواي (مواليد 1944) وأبحاثها في مجال النسوية البيئية المعاصرة المرتبطة بحركات ما بعد الإنسانية والحركات المادية الجديدة التي تنتقد فكرة مركزية الإنسان، مؤكدة القوى الذاتية التنظيم للعمليات غير البشرية، والتي تستكشف العلاقات غير المتوافقة بين تلك العمليات والممارسات الثقافية، بغية إعادة التفكير في مصادر الأخلاق، وبرنار ستيغلر (1952–2020) الذي كرس معظم أبحاثه لأثر التكنولوجيا الرقمية في جوانب الحياة الإنسانية والممارسات الثقافية، محرضاً الباحثين على تجديد طريقة تفكيرهم في علاقة البشر بالتقنيات وبالخوارزميات، ويورغن هابرماس (مواليد 1929)، وريث أدورنو وهوركهايمر وماركوزه وكل مدرسة فرانكفورت، ونظريته في «الفعل التواصلي» والحداثة كمشروع لم يكتمل بعد، الذي انتقد مناوئي هذا المشروع كالاسكتلندي ألسدير ماكنتاير (1929–2025) ومشروعه المناهض للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد للحداثة المتقدمة وغيره مما بعد الحداثويين، مدافعاً عن ضرورة عدم التضحية بالمكاسب التي حققتها الحداثة كزيادة المعارف والفوائد الاقتصادية والحرية الفردية والعلمانية وشروط العيش في عالم متغير... إلخ.

هؤلاء المفكرون أثاروا تساؤلات عميقة حول علاقة الإنسان بالتكنولوجيا وارتباطها بزيادة قدرته أو تهديدها لاستقلاليته، مما وضع الفلسفة أمام ضرورة إعادة تعريف بعض المفاهيم كالحرية والإرادة، والإبداع والمسؤولية والسياسة. فوفق الفرنسي جاك رانسيير (مواليد 1940) الذي عمل على عدم السماح للفلسفة بالانزلاق إلى مجرد تعليق على الأحداث الجارية، إن الفعل الفلسفي السياسي يكمن في القدرة على مساءلة واستجواب النظام الاجتماعي وإعادة التفكير في ما يعتبر طبيعياً أو مسلماً به، مما يجعل من الفلسفة فعلاً سياسياً بمعناه الأخلاقي، لا بمعناه الإداري أو البيروقراطي، وسيلة لإعادة تحديد الحرية والمواطنة.

هـذه التحديـات غيـر المسـبوقة غيـرت إذاً التفكيـر الفلسـفي مـن مجـرد تأمـل نظـري في ماهيـة الوجـود أو المعرفـة، إلـى مواجهـة نقديـة مسـتمرة للتحـولات وللسلطة التقنيـة والاقتصاديـة والسياسـية بغيـة اسـتعادة معنـى الحريـة والعدالـة في فضـاء اجتماعـي مضطـرب، لـم يعـد المواطـن فيـه فـاعلاً ومؤثـراً بقـدر مـا أصبـح جـزءاً مـن منظومـات تراقـب سـلوكياته وتحـدد اختياراتـه علـى مـا لاحـظ سـابقاً ميشـيل فوكـو في كتابـه «المعرفـة والسـلطة». ففـي عصـر البيانـات الرقميـة والتحكـم الرقمـي وحركـة الأسـواق لـم تعـد الحريـة حقـاً قانونيـاً فحسـب، بـل أصبحـت ممارسـة نقديـة يوميـة لمواجهـة الهيمنـة التقنيـة، كمـا أن المواطنـة لـم تعـد مجـرد انتمـاء للدولـة، بـل مسـؤولية أخلاقيـة نحـو المجتمـع العالمـي، تشـمل قضايـا البيئـة والعدالـة الاجتماعيـة وحقـوق الإنسـان والاسـتدامة والأخلاق والعلاقـة بين الإنسـان والطبيعـة. هكـذا بـدأت الفلسـفة تتبـدى اليـوم لا كتـرف فكـري، بـل كضـرورة سياسـية وأخلاقيـة، تذكـر الإنسـان أنـه ليـس مجـرد بيانـات أو أرقـام، بـل كائـن قـادر علـى التفكيـر والاختيـار.

ولكـن هـل يمكـن أن تعيـد الفلسـفة للفكـر بعامـة والسياسـي بخاصـة بعـده الأخلاقـي والإنسـاني، في مواجهـة مـا يسـميه بعـض الفلاسـفة «النيوليبراليـة الخوارزميـة» علـى مـا يقـول الاقتصـادي والمفكـر اليونانـي يانيـس فاروفاكيـس؟

المكانة الخاصة للإنسان في الكون

لقـد تحـول سـؤال السياسـة اليـوم إلـى سـؤال حـول الشـروط الممكنـة للحريـة في عالـم مـا بعـد الديمقراطيـة، حيـث تمـارس السـلطة مـن دون سـيادة، وحيـث يـذوب المجال العـام في فضـاء رقمـي مراقـب. في هـذا السـياق، يسـتعاد التفكيـر الفلسـفي في السياسـة لا بوصفهـا فـن الحكـم، بـل بوصفهـا فـن القـدرة علـى إعـادة تأسـيس المعنـى الجماعـي في عالـم مفـكك، اختلطـت فيـه الحـدود بين الطبيعـي والصناعـي، بين الفكـر والمعالجـة الحسـابية، بين الـذات والآلـة. هكـذا بـدأت الفلسـفة منـذ مطالـع هـذا القـرن بالدخـول في حـوار جديـد بين العقـل النظـري والعقـل التقنـي، بين العلـوم والإعلاميـات، بين الروبوتيـك والأزمـات البيئيـة العالميـة كمسـائل التغيـر المناخـي والاحتبـاس الحـراري وانقـراض الأنـواع والتدهـور الإيكولوجـي... إلـخ، التـي لـم تعـد مجـرد مشـكلات علميـة أو سياسـية، بـل أصبحـت أيضـاً أسـئلة فلسـفية في جوهرهـا تتعلـق بعلاقـة الإنسـان بالعالـم.

أعادت هذه الأزمات طرح السؤال القديم عن «المكانة الخاصة للإنسان في الكون»، كما في فلسفات الإيكولوجيا العميقة وما بعد الإنسانية البيئية التي حاولت تجاوز النظرة المركزية للإنسان التي ميزت الحداثة الغربية. مفكرون مثل برونو لاتور (1947–2022) الذي ركز على العلاقات المعقدة وغير المتجانسة بين كل من البشر وغير البشر من حيوانات وجمادات وأشياء، وتيموثي مورتن (مواليد 1968) وإدواردو فيفيروس دي كاسترو (مواليد 1951) دعوا إلى تصور جديد للعالم بوصفه شبكة من الكيانات المتفاعلة، حيث الإنسان ليس سيداً بل كائناً بين كائنات أخرى.

في هذا السياق، ظهرت مفاهيم جديدة مثل مفهوم «الأنثروبوسين» الذي اقترحه الكيماوي الهولندي بول كروتزن الحائز جائزة نوبل للكيمياء عام 1995، للإشارة إلى دخول كوكب الأرض عصراً جيولوجياً جديداً، هو العصر الجيولوجي البشري، الذي يشير إلى العصر الذي صار فيه الإنسان قوة مؤثرة في بنية الأرض التي مرت بمراحل تطور معقدة أدت إلى تطور الحياة البيولوجية عليها تدريجاً حتى ظهور الإنسان، وهو أرقى الكائنات وأكثرها ذكاءً ونشاطاً. ويتميز «عصر الأنثروبوسين» بتقلص دور العوامل والدورات الطبيعية في تشكيل أنماط الحياة وطبقات الأرض كما كانت الحال إبان الحقب والعصور الجيولوجية الأخرى القديمة مع زيادة تأثير الأنشطة البشرية على تغيير أحوال البيئة والمناخ وجميع الأنظمة الحيوية في كامل أرجاء الأرض.

أمام هذا الواقع الجديد والمتغيرات لم تعد الفلسفة بحثاً عن الحقيقة فحسب، بل أصبحت تفكراً في «العيش الممكن» بين الإنسان والكائنات الأخرى، إنها فلسفة تحاول التأسيس لأخلاق كونية جديدة، قوامها الاحترام والرعاية والمسؤولية.

إلى جانب هذه الموضوعات الفلسفية أظهر التفكر في العولمة تحولاً في القيم والمعايير والأنظمة الثقافية، فظهرت أسئلة فلسفية جديدة تناولت مفاهيم العدالة والهوية والغيرية والهجرة والاعتراف والسيادة والحق والمواطنة، في عالم تتجاوز فيه الشبكات والمعلومات الحدود الجغرافية. الفيلسوفة الأميركية مارثا نوسباوم (مواليد 1947) والفيلسوف الهندي أمارتيا سين (مواليد 1933) طورا مفهوم «القدرات» كأساس للعدالة الاجتماعية، معتبرين أن الإنسان لا

يقاس بما يملك بل بما يستطيع أن يفعله ويكونه. تقول مارثا نوسباوم إنه لكي يتمكن شخص ما من تحقيق أعلى إمكاناته عليه أن يمتلك كما من القدرات القابلة للتحقيق في حياته الخاصة، كالقدرة على عيش حياة تستحق العيش، والقدرة على استخدام الخيال، وتحصيل التعليم الكافي لإعطاء فهم «إنساني» للعالم، والحصول على قيمة متساوية، والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع، أما الألماني أكسيل هونيث (مواليد 1949) فركز في أبحاثه على مفهوم الاعتراف كأساس للعلاقات الإنسانية العادلة، بينما واصل يورغن هابرماس دفاعه عن العقل التواصلي في مواجهة النزعات الشعبوية والانعزالية.

الانفتاح على تعدد الثقافات وتلاقي التقاليد الفكرية

كذلك، طرح الفلاسفة المعاصرون أسئلة حول العدالة الرقمية والاستعمار التكنولوجي الجديد، حيث تهيمن الشركات العملاقة على البيانات والمعلومات، مما يعيد إنتاج أشكال جديدة من التبعية والاستغلال. في هذا السياق تستعيد الفلسفة رسالتها النقدية، وتصبح أداة لتحليل السلطة كما فعل ميشال فوكو، ولكن في فضاء رقمي لا مركزي، وفهم الشر كما في كتابات آلان باديو (مواليد 1937) «الأخلاق: مقالة في فهم الشر»، الذي يناقش الأبعاد الأخلاقية للحدث والسياسة، والذي يبدأ بنقد للأخلاق الإنسانية المهيمنة التي يبثها وينشرها العالم الغربي والتي رسخت بوصفها أخلاقاً كونية وطبيعية، لكن باديو يفكك أسسها، مبيناً أن التصور المعمم للأخلاق الإنسانية للغرب لا أساس له في الذات، وأن الشر لا ماهية له، وما من شيء بدهي حياله مثله مثل الخير.

ومن السمات المميزة أيضاً لفلسفة القرن الـ21 انفتاحها على تعدد الثقافات وتلاقي التقاليد الفكرية، إذ لم تعد الفلسفة حكراً على الغرب، بل أصبحت فضاءً للحوار بين الفلسفات الشرقية والإسلامية والأفريقية واللاتينية. من هذه الزاوية أتحدث عن المشاريع الفكرية التي تسعى إلى فلسفة كونية متعددة الأصوات، والتي تدعو إلى الحوار بين الحضارات كما في كتابات الفرنسي أوليفييه روا (مواليد 1949) ودراسات الأرجنتيني إنريكو دوسيل (مواليد 1934) في «الفكر الما بعد استعماري»، الذي يدعو إلى إعادة كتابة تاريخ الفلسفة من منظور الجنوب العالمي، كما تشهد هذه الفلسفة تجدد الاهتمام بالفكر

الإسلامي، وبإسهامات ابن سينا والفارابي وابن رشد في النقاشات المعاصرة حول العقل والروح والسياسة في محاولة لإدماج هذا التراث في النقاش العالمي حول العقلانية والروحانية والعدالة، مما يمنح هذه الفلسفة بعداً إنسانياً يتجاوز الحدود اللغوية والجغرافية.

غير أن فلسفة القرن الـ21 تواجه أيضاً تحدياً مزدوجاً: من جهة، هناك تراجع لمكانتها في المؤسسات الجامعية أمام العلوم التطبيقية والاقتصاد المعرفي، ومن جهة أخرى هناك عودة قوية للفكر الفلسفي في الفضاء العام، عبر الكتب والمنصات الرقمية كالبودكاست وسواها، لقد خرجت الفلسفة من قاعات المحاضرات لتعود إلى الشارع، إلى المقاهي، إلى النقاشات اليومية حول المعنى والسعادة والموت والعدالة مع ميشال أونفري (مواليد 1959) ولوك فيري (مواليد 1951)، وأندريه كونت-سبونفيل (مواليد 1952)، وشارل بيبان (مواليد 1973)، وسينتيا فلوري (مواليد 1974)، وغيرهم، وهنا نرى نشوء ما يسمى الفلسفة العملية أو الفلسفة من أجل الحياة، التي تستلهم من سقراط وسبينوزا ونيتشه روح التساؤل والتجربة الذاتية، إنها فلسفة متواضعة في ادعاءاتها، لكنها أكثر جرأة في طرح مشكلاتها، فلسفة تحاول قدر الإمكان إبقاء باب السؤال مفتوحاً.

في الربع الأول إذاً من القرن الـ21 تعرف الفلسفة عودة وحضوراً أكيدين بعد كل ما قيل عن نهاية التاريخ ونهاية الإنسان، ذلك أن إنسان الألفية الثالثة ما زال يطرح أسئلة تستدعي التفكير الفلسفي، ذلك التفكير الذي يحكمه تصور للمستقبل لا يقوم على فهم خطي ومستقيم للتاريخ، وإنما على تصور منحنى يغير دوماً من اتجاهه حسب تحديد فتغنشتاين، فليست الفلسفة اليوم استمراراً للتقليد السقراطي في البحث عن الحقيقة من طريق التأمل والحوار وطرح الأسئلة، بقدر ما هي عبارة عن محاولة لفهم واستيعاب التحولات الكبرى ودلالات إنجازات البحث العلمي وآثارها في الإنسان.

الموضة وأنماط الحياة

من العولمة إلى الفردانية القصوى

ملخص

لا يمكن التحدث عن الموضة بمعزل عن المحيط، فهي ليست عبارة عن ملابس وصيحات تأتي وتزول، بل مرآة لتغييرات أعمق بكثير، كما تعكس تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضاً. ومن الظواهر الأساسية التي يشهدها عالم الموضة اليوم الفردانية بعدما كان من المعتاد أن تظهر صيحات يتبعها الجميع، حالياً يبحث الناس عن الأسلوب الذي يمكن اعتماده بما يعكس الشخصية بدلاً من التطلع إلى أسلوب سائد في المجتمع وفي المجلات.

كارين اليان ضاهر

تبين أنها مرآة للواقع تجسد كل ما يحصل في المحيط الذي هي فيه بأساليب مختلفة

لكل مرحلة في التاريخ تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية ترافقها، وتأتي الموضة كمرآة لتعكس هذه التحولات بأشكال مختلفة ولكن واضحة. شهدت صناعة الموضة تحولات كبرى موازية، كونها لم تكن يوماً موجودة بمعزل عن الواقع والمحيط الذي هي فيه، لذلك ارتبطت الموضة عبر التاريخ بالتحولات أياً كان نوعها، فعرفت بذاتها تحولات كبرى رافقت الأحداث العالمية من حروب وأزمات اقتصادية وتطورات تكنولوجية وظواهر فنية وثقافية وصولاً إلى أيامنا هذه، ومنها حصلت ثورات وتغييرات جذرية في حقبات معينة في صناعة الموضة، منها ما عكس التمرد والتحرر، ومنها ما ظهر في الموضة المستدامة وغيرها من الظواهر.

الموضة مرآة المجتمع

في مختلف الحقبات عبر التاريخ، برزت الموضة كمرآة تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، ظهر هذا الواقع بأشكال مختلفة في تفاصيل وتغييرات كبرى عرفتها صناعة الموضة. فبحسب خبيرة الموضة ميمي رعد لم تكن الموضة يوماً معلقة معزولة، بل هي تعكس دوماً الجو العام كونها لا تأتي من عبث، هذا ما يفسر المقولة الشهيرة أنه «عندما يحصل تراجع في السوق، تقصر التنورة أيضاً»، لأن الموضة ترتبط بالمحيط الذي هي فيه، وأشارت رعد إلى ما حصل في أواخر القرن الـ18 وبداية القرن الـ19 في ظل الثورة الصناعية، إذ حصل تحول إلى الإنتاج الواسع النطاق بعد وجود الملابس المخصصة للأفراد، وعندها أصبحت الملابس الجاهزة في متناول شرائح كبرى في المجتمع، «وفي الحرب العالمية الأولى، عندما بدأت المرأة تعمل، راجت موضة السروال لاعتباره عملياً أكثر لها في مجال العمل، وهذا ما دفع دار شانيل إلى ضم السروال في مجموعاتها. ومن التحولات الكبرى التي انعكست على الموضة تلك التي حصلت مع ثورة موسيقى الجاز، وأصبح هناك مزيد من التحرر في الملابس، وبدلاً من الكورسيه الذي كان معتمداً سابقاً راجت الملابس الخفيفة، وكان للموسيقى أثر واضح في صناعة الموضة بوجود موسيقى الجاز التي شجعت على كسر القيود، وأثرت في أسلوب الملابس وسادت أجواء الحرية وزال التشدد. كما قصت النساء شعرهن عندها، وبدأن يتجهن إلى الرياضة مما انعكس أيضاً على صناعة الموضة، حتى أن ذلك انعكس على طريقة جلوس المرأة وسلوكياتها».

ولفتت رعد إلى تحول في البورصة في عام 1929 انعكس على الموضة أيضاً، «وفي ظل الحرب العالمية الثانية، أصبح هناك ضيق اقتصادي وشح في الأقمشة وتأثرت صناعة الموضة، لأنه كان هناك تركيز على السلاح. أصبح هناك اتجاه عندها نحو الملابس العملية بصورة أساسية، مع النزوح الواسع للنساء باتجاه المعامل في موازاة اتجاه الرجال إلى الحرب. وفي ظل الحرب، قصر طول الفساتين بسبب عدم توافر القماش، لذلك أصبحت الملابس متواضعة في ظروف الحرب. أما بعد الحرب، فعندما أرادت دار ديور إطلاق الملابس الكبيرة الحجم التي تحتاج إلى كثير من القماش، اعتبرت هذه الخطوة بذخاً وكان هناك رفض لها، لكن الدار عادت وفرضت هذا الاتجاه»، وتابعت خبيرة الموضى «بعد تلك الفترة، برزت الأفلام التي تركت أثراً في الموضة، فكان للسينما دور مهم في التحولات التي شهدتها الموضة، وكان هناك تأثر بالنجمات وإطلالاتهن. وفي تلك الحقبة لم تتوافر الملابس إلا على المقاس، ولم تكن متوافرة في الأسواق، وعندما بدأ المصممون يصممون للنجمات ولإطلالاتهن في الأفلام، بدأت النساء يستوحين منها قدر الإمكان، فبدا واضحاً أن الفن يؤثر إلى حد كبير في الموضة، وهذا ما انعكس على المجتمع».

في ستينيات القرن الماضي، أقيمت حملة داعية إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المرحلة ذاتها، وكانت هناك ثورة ثقافية، ورفض للحرب. وظهرت في الوقت نفسه التنورة القصيرة في لندن في دعوة لتحقيق السلام. بعدها، ظهرت الحركة الهيبية وكان هناك تخل عن الصدرية. هذه التحولات كلها كانت تعكس الواقع السائد والأحداث التي في المجتمع، فكانت هذه حركات اجتماعية مهمة طبعت الموضة. وفي تلك الحقبة سيطر أيضاً الأسلوب الهيبي الذي يدعو إلى التخلي عن القيود، وسادت موجة التحرر وانعكس ذلك على أسلوب اللباس، حتى أن المصممين أصبحوا يستوحون في تصاميمهم من الشارع، ففي كل حقبة كان المصممون يستوحون من الشارع أو العكس، ومما لا شك فيه أن كل تحرك اجتماعي، كان يترجم في أسلوب الملابس وفي صناعة الموضة، وتكون هناك ثورة من ورائه، وهذا ما يؤكد أنه لا يمكن فصل أي حدث سياسي أو اقتصادي عن الموضة.

أيضاً، في حقبات متتالية كانت للسينما والتلفزيون والموسيقى آثار واضحة في صناعة الموضة، وظهر ذلك بصورة واضحة في أسلوب الملابس. مثال على ذلك تأثير مسلسلات «دالاس» الذي ظهر في الملابس ذات الأكتاف العريضة والشعر الكبير الحجم والمكياج القوي، لكن مع مرور الوقت، ومع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، تراجع تأثير التلفزيون وحلت محله وسائل التواصل الاجتماعي بكل ما لها من آثار. فأصبحت تظهر صيحات جديدة وتزول بصورة يومية، مما أسهم في ظهور الموضة السريعة التي تلبي شرائح واسعة في المجتمع، حتى أن الملابس تتميز بكونها أقل جودة في الموضة السريعة، مما يسهم في تلفها ويستدعي إنتاج مزيد منها. انطلاقاً من ذلك، أكدت رعد أن أثر وسائل التواصل الاجتماعي كان إيجابياً إلى حد ما في الموضة، لاعتبارها أصبحت في متناول الكل، فيما كانت الموضة في السابق متاحة، بصورة أساسية، لكبار التجار ولفئة معينة من الناس من النخبة، ولم تكن العروض متاحة لعامة الناس، وأتت وسائل التواصل لتدخل الناس إلى كواليس عروض الأزياء وأصبح مفهوم «ديمقراطية الموضة» متداولاً. وكان التحول الكبير الذي شهده عالم الموضة في ظل جائحة «كورونا»، إذ انتشرت ملابس الرياضة المريحة. في الفترة نفسها، كانت هناك دعوات إلى الشمولية وتقبل الاختلاف وهذا ما يفسر ظهور عارضات بمقاس زائد، إنما أوضحت رعد «لم تظهر إلا بضعة عروض لفتت الأنظار بالتشجيع على هذا الاتجاه، لكن لم يكن من الممكن فرضه في الواقع، ومع ظهور علاجات التنحيف، عاد وخف هذا الاتجاه للتشجيع على قبول الاختلاف وزيادة الوزن».

أما التميز في عالم الموضة فيبقى استثنائياً لدى بعضهم، بما أن الموضة السريعة والإنتاج الكبير من العوامل التي لا تساعد في تحقيق ذلك. وصحيح أن الذكاء الاصطناعي وجد لتسهيل الأمور والمساهمة في تنسيق الملابس للأشخاص، إذ تتوافر تطبيقات ممتازة يستوحي منها المصممون حتى، لكن لا تعتبرها رعد قابلة للتطبيق، «فهي أقرب إلى الخيال في معظمها، وكون الذكاء الاصطناعي يعتمد على كل ما سبق ويجمع البيانات بهذه الصورة، فلا يكون هناك مجال للإبداع فيه أو لابتكار شيء جديد، من الممكن التطوير لخلق ما يناسب العصر، لكن لا يمكن أن يكون هناك خلق من عبث».

تأثير متبادل

من جهته، اعتبر الخبير وناقد الموضة باتريك خليل أنه لا يمكن التحدث عن الموضة بمعزل عن المحيط، «فالموضة ليست عبارة عن ملابس وصيحات تأتي وتزول، بل هي مرآة لتغييرات أعمق بكثير، وهي تعكس تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضاً. ومن الظواهر الأساسية التي يشهدها عالم الموضة اليوم الفردانية بعدما كان من المعتاد أن تظهر صيحات يتبعها الجميع، حالياً يبحث الناس عن الأسلوب الذي يمكن اعتماده بما يعكس الشخصية بدلاً من التطلع إلى أسلوب سائد في المجتمع وفي المجلات، كما أن ثمة توجهاً لافتاً وكبيراً نحو التخصيص، إذ يبدو وكأن كل فرد يتجه إلى التصميم لنفسه، وقد ظهر ذلك بوضوح مع انتشار الصيحات التي تقدم الملابس بالتفصيل أو حتى في الموضة الرقمية والإطلالات الرقمية على منصات معينة».

كما تبرز اليوم الموضة المدفوعة بالتكنولوجيا، بحسب خليل بعد أن أصبحت الفلاتر أداة تجميل، وليست عبارة عن وسيلة لتعديل الصور فحسب، فانتشر التصوير بهذه الفلاتر المخصصة على نطاق واسع وأصبح للأفراد وجه خاص أو طلة خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، وأخرى للحياة العادية، وقد لا تلتقي الطلتان أبداً، «مما أسهم في تغيير معايير الجمال، وأصبح الجمال مثالياً ومصطنعاً يبنى على تعديلات، لا على الواقع. وقد ظهر ذلك في الفلاتر التي تكبر الشفاه وتلك التي تصغر الأنف وغيرها، وبات الجميع يسعون إلى تحقيق هذه التغييرات لدى أطباء التجميل. هذا ما يفسر أن عمليات التجميل أصبحت اليوم جزءاً من المشهد في عالم الموضة، وأصبح الجسم مساحة للتعديل بحسب الموضة، وأصبح هناك أشخاص يتعاملون مع أجسامهم، وكأنها عبارة مشروع من المفترض أن يتطور ويتناسب مع السوق البصرية، مثل جسم الساعة الرملية الذي عاد ليشكل ترند، بعدما طغى الجسم النحيف طوال سنوات».

في الوقت نفسه، شيئاً فشيئاً أصبح الجمال سلعة استهلاكية وفتحت وسائل التواصل الاجتماعي المجال لكل شخص لتكون له موضته الخاصة. أصبحت هناك ضغوط دائمة للتميز وليكون الفرد مختلفاً، إنما في الوقت ذاته، تولد قوالب جديدة، بحسب خليل، «فالجميع يرغبون أن يكونوا مميزين، ولو بقوالب

موحدة بوجود عمليات التجميل وتقنيات التجميل ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تدعو إلى التقليد، هذا ما يؤكد أن التميز ليس تميزاً بالفعل سواء في عالم الموضة أم في عالم التجميل، لذلك السؤال الذي يطرح هنا هو ما إذا كانت الموضة وسيلة تسمح لنا بالتعبير عن أنفسنا بصورة أفضل؟ أو ما إذا كانت تدفعنا نحو التطابق والتقليد تحت ضغوط الظهور المميز؟».

"أداة تعبير شخصي"

وبرأي خليل كناقد في الموضة، «أصبحت الموضة اليوم أداة تعبير شخصي وأيضاً هي في الوقت نفسه أداة ضغط اجتماعي، هي في الوقت نفسه مساحة حرية وتخفي من ورائها معايير جديدة خفية».

في عصرنا هذا، حصلت تحولات كثيرة على المستوى الاجتماعي، ومنها ما ترجم بأشكال متعددة في عالم الموضة مثل ما يعرف بـ«الموضة البشعة» التي قد تبدو من الخارج وكأنها غير مقبولة أو عبارة عن خطأ، لكن في الواقع ليست إلا جزءاً من التمرد على المعايير التقليدية. مثال على ذلك موضة الجوارب مع الحذاء المفتوح التي قد تعتبر قمة اللا موضة، إلا أنها انتشرت على منصات العروض وأيضاً في الشارع، وأصبحت معياراً للراحة، وباتت قطعة تشكل تعبيراً عن الثقة، لا عن الكسل كما في السابق. كذلك بالنسبة إلى ملابس النوم التي أصبحت معتمدة للخروج بأناقة، وأيضاً بالنسبة إلى ملابس الرياضة التي أصبحت رمزاً للتميز بعد أن اعتمدتها كيم كارداشيان. باتت العلامات الكبرى تطلق ملابس الرياضة كلباس عملي يعبر عن أسلوب مميز، وهذا التحول حصل بصورة خاصة في ظل جائحة كورونا، إذ استبعد الأسلوب الرسمي من أجل الراحة النفسية والجسدية، كما أصبحت علامات عالمية تصمم وتبيع «البيجاما» (لباس نوم) بمئات الدولارات. أما الملابس الواسعة فكان ينظر إليها لاعتبارها فوضوية أو هي أكبر من المقاس، لكنها أصبحت عبارة عن «ترند» تعكس موقفاً من الراحة الخاصة، وتتحدى مفهوم الجسم المثالي الذي يجب إبرازه بالملابس الضيقة.

كذلك بالنسبة إلى موضة «كروكس» والملابس الممزقة فكلها كانت رموز لـ«الإهمال»، «وكأن الموضة أصبحت وسيلة لكسر القواعد، وخلق قواعد جديدة ولكن بغلاف متمرد»، كما أن هذا النوع من الموضة غير المألوفة أو «البشعة» ليس إلا رد فعل على الضغوط المرتبطة بالمثالية والجمال الذي يعتمد على الفلاتر، وكأن الناس يؤكدون بذلك أنهم مرتاحون ولا يبحثون عن الكمال.

النسوية في قرن جديد:

من الحقوق الأساسية إلى معارك الهوية

ملخص

مع مرور ربع قرن من الـ21، لم تعد النسوية مجرد حركة للمطالبة بالمساواة بين الجنسين، بل تحولت إلى مشروع فكري واجتماعي شامل يسعى إلى تفكيك أنظمة القوة وإعادة تعريف مفاهيم العدالة والحرية والهوية الإنسانية.

إنجي مجدي

مع تصاعد النقاشات حول الهوية الجندرية والتقاطعية تجد النسوية الحديثة نفسها في قلب جدل عالمي يعيد طرح الأسئلة حول ماهيتها وأهدافها وحدودها ويدفع الحركة إلى إعادة تعريف ذاتها في عالم سريع التحول

ME TOO
FIGHT
LIKE A
GIRL
VOTES
FOR

تقول الناشطة النسوية الأميركية غلوريا شتاينم إن النسوية لم يكن يوماً هدفها العثور على وظيفة لامرأة واحدة، بل هدفها جعل الحياة أكثر عدلاً للنساء في كل مكان. شتاينم التي قادت حركة التحرر النسوي خلال الستينيات والسبعينيات أو ما يعرف بـ«الموجة الثانية» من النسوية، تعتقد بأنه إذا عرفنا النسوية بأنها مجرد مساواة بين الرجل والمرأة، فستظل دائماً بعيدة من رؤيتنا لمستقبل عادل ومنصف للجميع.

صياغة شتاينم تعكس تلك النسوية الشاملة والتحويلية التي دافعت عنها طوال مسيرتها المهنية، بخاصة في العقد الأول من القرن الـ21، عندما بدأت تؤكد التقاطع والعدالة الجندرية العالمية. وهي تقدم تطور النسوية من كفاح فردي من أجل الفرص إلى كفاح جماعي من أجل التغيير الشامل، في ما يشبه تفكيكاً كاملاً للنظام وإحداث تغيير نسوي حقيقي، مما شكل ملامح تطور الحراك الأنثوي في الربع الأول من القرن الـ21 لتعيد صياغة دور الحركة النسوية التي انطلقت موجتها الأولى مع حركة حق المرأة في الاقتراع خلال منتصف القرن الـ19، فحصلت المرأة الأميركية على حق الانتخاب في عشرينيات القرن الـ20 وحققت المرأة المصرية بقيادة درية شفيق هذا المطلب خلال خمسينيات القرن نفسه. وفي بريطانيا، كسبت النساء معظم الحقوق القانونية التي ناضلن من أجلها بإصرار، من «قانون ملكية المرأة المتزوجة» لعام 1870 و«قانون الإصلاح» لعام 1918 الذي منح 8.4 مليون امرأة حق التصويت.

وتطورت الموجة الثانية للحركة النسوية التي انطلقت في أواخر ستينيات القرن الـ20، لتتحول من مجرد المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية، إلى التمرد على الأدوار التقليدية للنساء وحصرها في أنهم أمهات وزوجات، وطالبت الحركة بإعادة تقييم تلك الأدوار الجندرية التقليدية ومكافحة كل أنواع التمييز والتحيز الجنسي وشملت حقوق الإنجاب والتمييز في مكان العمل. ومع مطلع التسعينيات توسع تركيز الحركة ليعالج قضايا مثل التحرش الجنسي في مكان العمل، واستبعاد النساء من المناصب العليا، فانطلقت الموجة الثالثة للحركة النسوية، بعدما أدلت أنيتا هيل بشهادتها أمام اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ حول اتهامات بالتحرش الجنسي ضد مرشح المحكمة العليا كلارنس توماس.

وخلال هذه الفترة حققت النساء تقدماً كبيراً في المجال السياسي وإنجازات تاريخية بتوليهن مناصب قيادية سياسية في مختلف المناصب على مستوى الولايات والمستوى الوطني. وعام 1997، أصبحت مادلين أولبرايت أول امرأة تشغل منصب وزيرة خارجية الولايات المتحدة. واستمر توسع وصول النساء إلى المناصب العليا مع بلوغ القرن الـ21، فبعد عقد من تعيين أولبرايت تحقق إنجاز آخر، عندما أصبحت نانسي بيلوسي أول امرأة تشغل منصب رئيسة مجلس النواب الأميركي. ومنذ انتخابها للمنصب عام 2007، أصبحت بيلوسي أعلى امرأة رتبة والثانية بعد نائب الرئيس، في ترتيب خلافة الرئاسة.

وفي العالم العربي لم تسر الحركة النسوية على المنوال نفسه بالنظر إلى ما واجهته من قيود سياسية ودينية واتهامات شرسة لأي حديث عن حقوق المرأة بوصفه تمرداً على التقاليد الدينية.

"التقاطعية" ترسم ملامح القرن الـ21

وفي حين يرى كثر من الباحثين والمؤرخين أن الحركة النسوية تتكون من ثلاث موجات تمثل علامات تاريخية بارزة تشمل نشاطاً نسائياً واسع النطاق، لكن بالنظر إلى تعقيد هذه الحركة، رأى كثر أنه لا يمكن تحديد تواريخ دقيقة لبداية أو نهاية كل موجة. وتزداد صعوبة تحديد هذه التواريخ عند مناقشة الموجتين الثالثة والرابعة. وعلى رغم أن الموجة الثالثة لم تحدد لها نهاية رسمية، فإن الناشطات يدركن أن القرن الـ21 قد بشّر بنوع جديد من النشاط.

فخلال العقود الأخيرة، تطورت النسوية لتصبح أكثر شمولاً، مع تركيز قوي على مفهوم «التقاطعية» الذي يعترف بأن تجارب النساء مع القمع تتشكل من خلال تداخل العرق والطبقة والجنسية وغيرها من الجوانب الهوياتية. فمع انتقال الحركة إلى القرن الـ21، واصلت النسويات الدفاع عن حقوقهن، لكن مع التركيز بصورة كبيرة على قضايا مثل حرية الجسد والهوية. وخلال ربع قرن، أصبحت قضية الجندر جزءاً من الخطاب السياسي والثقافي، ولم تعد شأناً نسوياً فقط، بل مدخلاً لإعادة التفكير في العدالة والحرية والمساواة بين البشر.

وأصبح الانتقاد الأكبر الذي يطارد الحركة النسوية خلال الأعوام الأخيرة، تركيزها على قضايا الجندر والهوية بوصفها انحرافاً عن الأهداف المركزية للحركة، غير أنه بفضل استخدام التكنولوجيا وظهور وسائل التواصل الاجتماعي واعتماد فلسفات نسوية متعددة، تقول النسويات إن الحركة الحديثة تعرّف بتقاطعيتها. فالنسوية الحديثة تعرف بأنها الإيمان بالمساواة بين الناس من جميع الأجناس، وهي مجموعة من القيم التي تهدف إلى تفكيك عدم المساواة بين الجنسين والهياكل التي تدعمها .وتتبني النسوية الحديثة مُثُل النظريات النسوية السوداء والمثلية، من خلال فهمها لترابط قضايا الجندر والعرق والهوية الجنسية.

ويؤكد الناشطون أن النهوض بالفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع سيؤدي إلى تحقيق مكاسب للنهوض الشامل بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. فتقول مؤسسة مجموعة «المستقبل النسوي الأسود» باريس هاتشر خلال حديث سابق إلى شبكة «أي بي سي نيوز»، «تخبرنا (الكاتبة) أودري لورد أننا لا نعيش حياة تركز على قضية واحدة، أي إننا لا نملك رفاهية القول 'سأقاتل فقط من أجل هذه القضية' لأن هذا في الواقع غير ممكن».

تطور بحجم المستجدات

وتقول الباحثة في قضايا النوع الاجتماعي والتنمية وعضو مؤسسة «المرأة الجديدة» نيفين عبيد في حديثها إلى «اندبندنت عربية» إن الحركة النسوية في القرن الـ21 تطورت بحجم المستجدات من القضايا الناشئة، فأصبح هناك اهتمام بالتطور التكنولوجي والرقمي وتداعياته على اتزان علاقات القوة أو موازين علاقات القوة بين الجنسين، وبرزت القضايا الجندرية والهويات الجنسية، وكذلك النسوية البيئية وتأثير التغيرات المناخية في النساء، كما أصبحت النسوية تواجه تحدياً كبيراً يتعلق بالحروب وارتفاع معدلات العسكرة والتسليح والأمن والسلام. وهذه جميعها قضايا ناشئة فرضت نفسها على أجندة النسوية التي باتت تبحث عن سبل للحد من آثارها. وفي مسألة الحروب، أشارت إلى أن النسوية تواجه جنوداً جدداً أو جيوشاً جدداً يتمثلون في الميليشيات التي تهدد مسار العدالة والمساواة أو التفكر في مجتمع من الأساس قائم على العدالة، فثمة ميل متزايد إلى قفزات نحو العسكرة

واستخدام السلاح والقتل على الهوية بما فيها الهوية الجندرية، كما أصبح اغتصاب النساء أحد الأسلحة في الحروب.

لكن مراقبين آخرين يشيرون إلى أن العالم يشهد اليوم مستوى غير مسبوق من النقاش حول قضايا حقوق المرأة بفضل سهولة التواصل عبر الإنترنت، إضافة إلى ثراء في الكتب الجديدة حول الموضوع. وإذا كان هناك خيط مشترك بينهما، فهو أن النسوية في القرن الـ21 تحولت من التركيز على المساواة القانونية إلى مواجهة أنواع من التمييز يصعب قياسها، بالتالي تصعب مكافحتها. فإضافة إلى استمرار الكفاح ضد عدم المساواة في الأجور، فهناك مستويات متفاقمة من العنف المنزلي والجنسي، فضلاً عن ضغوط معايير الجمال والجنس والعادة المتكررة لدى بعض الرجال في التقليل من شأن النساء، كما وصفتها ريبيكا سولنيت في مقالتها الشهيرة «الرجال يشرحون أشياء لي»، وقد بدأ جيل جديد من النساء يدرك أن المساواة في القوانين لم تتحول بعد إلى مساواة على أرض الواقع.

خلاف الأولويات

وخلال الربع قرن الماضي، أصبحت قضية الجندر جزءاً من الخطاب السياسي والثقافي، ولم تعد شأناً نسوياً فقط، بل مدخلاً لإعادة التفكير في العدالة والحرية والمساواة بين البشر. وتقول عبيد إن النسوية هي استراتيجية تهدف إلى تغيير المجتمع، لذا فإنها تعمل على تغيير المجتمع نحو احتواء العناصر المختلفة وتكويناته وتكوينات الإنسان وتأصيل فكره حول الإنسان، مضيفة أن النسوية ليست أيديولوجيا لها علاقة بالتدخلات والسياسات، بل هي توجه وانحياز، بالتالي هذا الانحياز لا يعرف الاستثناء. هنا الأمر يتعلق بتحرير المجتمع من السلطة الأبوية في صورها كافة سواء كانت ذكورية أو نيوليبرالية أو استعمارية أو توسعية.

لكن وفق مجلة «بروسبيكت» البريطانية، فإن القضايا الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تسعى الموجة الرابعة إلى معالجتها أكثر تعقيداً من أن تختصر في إصلاحات قانونية، مما أدى إلى خلافات بين النسويات حول ما يجب أن يعد أولوية. ومثل الموجات السابقة، لا تمثل النسوية الرابعة حركة متجانسة،

فقد أعلنت منظمات «مسيرة النساء» أنهن يناضلن من أجل «عالم عادل وآمن ومتسامح للجميع»، لكن الخلافات لم تختفِ، فقد شعرت بعض النساء من الأقليات العرقية بأن قضاياهن ليست ضمن الأولويات، كما شعرت بعض النساء المتحولات جنسياً بأن شعارات مثل «قوة المهبل» كانت إقصائية، مما أعاد إشعال الجدل حول معنى «الأنوثة» وحدودها.

وترتبط هذه النقاشات بمفهوم «التقاطعية»، ومع تحول التركيز من المساواة القانونية إلى العدالة الاجتماعية الفعلية، أصبحت النقاشات حول معنى العدالة للنساء أكثر تعقيداً، فترى كثير من النسويات أن الغاية النهائية هي «الاختيار»، أي أن تكون المرأة حرة في أن تفعل ما تشاء، من دون حكم أو عائق، سواء في صعودها المهني أو رعايتها للأسرة أو حتى تعبيرها الجسدي. لكن مفكرات مثل بيل هوكس رأين هذا النوع من «النسوية الليبرالية» زائفاً لأنه يكرس القيم الرأسمالية ولا يغير بنية القوة، فوجود نساء في مجالس الإدارة لا يغير من واقع النساء العاملات في تنظيف تلك المكاتب.

ووفق مراقبين، يمكن القول إن النسوية اليوم لم تعد مجرد حركة نسائية، بل إطاراً لفهم العلاقات بين القوى الاجتماعية والرمزية في المجتمع، فمفهوم «الجندر» لم يعد يقتصر على التمييز بين الرجل والمرأة، بل صار أداة تحليل لفهم كيف تتشكل الأدوار والهويات، وكيف تستخدم مفاهيم «الأنوثة» و«الرجولة» لتبرير السلطة أو لإقصاء فئات معينة.

نسويات متعددة

وتقول أستاذة علم الاجتماع في جامعة لندن روزاليند غيل إننا لم نعد نعيش في زمن «نسوية واحدة» ذات صوت موحد أو أهداف متفق عليها، بل إن هناك أنواعاً متعددة من النسويات تتعايش، وأحياناً تتصادم، داخل المشهد الثقافي والإعلامي.فهناك النسوية الليبرالية التي تركز على الحقوق الفردية والمساواة القانونية، والنسوية الراديكالية التي تنتقد النظام الأبوي جذرياً، والنسوية الشعبية التي تظهر في الإعلانات والأفلام ومواقع التواصل، وتستخدم لغة «التمكين» لكنها أحياناً تفرغ النسوية من مضمونها السياسي، والنسوية العابرة للثقافات التي تحاول الربط بين قضايا النساء في الشمال والجنوب العالميين.

وربما يرتبط كثير من الجدل حول النسوية في المجتمعات العربية بهذا التنوع والتفاوت بين التيارات النسوية عالمياً، فبعض الحركات العربية تتبنى خطاباً حقوقياً تقليدياً يتعلق بالمساواة في التعليم والعمل، وبعضها الآخر يتأثر بالنسوية الغربية المعاصرة في قضايا مثل حرية الجسد أو الجندر أو المثلية، وهناك أيضاً نسويات محليات مثل النسوية الإسلامية أو النسوية الثقافية التي تحاول التوفيق بين قيم المساواة والخصوصية الدينية والثقافية. ومع ذلك تقول نيفين عبيد إنه لا يوجد أي تيار نسوي حقيقي قبل بفكرة الخصوصية الثقافية في إطار يحد من قيمة المساواة كقيمة مطلقة، بل هي فكرة أكاديمية تتعلق بمجال الدراسات الاستعمارية يجنح لها اليسار. وتدلل أنه على سبيل المثال لم تتصالح النسوية العربية قط مع ختان الإناث، كما لم تقبل قط موازين القوى للأحوال الشخصية والأسرة بداعي أن جزءاً منها يتعلق بالخصوصية الثقافية لقوامة الرجل.

وتضيف عبيد أن حتى اجتهادات النسوية الإسلامية كأحد أطياف مدرسة النسوية تسعى إلى تقديم تأويلات دينية جديدة لمصلحة إعادة موازين القوى لنصابها، فلا يمكن أن يكون هناك مد نسوي حقيقي يمكن أن يتصالح مع عدم المساواة بداعي الخصوصية الثقافية.

وفي حين أن النساء أكثر ميلاً لربط النسوية بصفات إيجابية مثل التمكين والشمول، وجد استطلاع لمركز «بيو» الأميركي للأبحاث أن الرجال أكثر ميلاً للنظر إلى النسوية على أنها مستقطبة وعفا عليها الزمن. وشهدت الأعوام الأخيرة صعوداً في الخطاب المعادي للنسوية، تغذيه الحركات الشعبوية والأيديولوجيات الرجعية التي تخشى فقدان الأدوار الجندرية التقليدية في الدول الغربية والعربية على حد سواء. ويجادل الناشطون بأن التصورات السلبية عن النسوية ترسخ من قبل أولئك الذين يستفيدون من النظام الأبوي.

وتعد الأعراف الثقافية والأبوية من أبرز العوائق أمام المساواة الجندرية، بخاصة في المجتمعات التي تحصر فيها أدوار النساء بالأسرة والرعاية، كما يمثل التطرف الديني تحدياً كبيراً لحقوق النساء، ولا سيما في الشرق الأوسط، حيث تستخدم التفسيرات المحافظة للنصوص الدينية لتبرير قمع

النساء وتقييد حرياتهن.وتقول عبيد إن الانتقادات للحركة النسوية أنها تعادي الدين وتشجع الفجور والعلاقات غير مسؤولة، وجميعها جرى الرد عليها ودحضها.

قلب موازين القوى

وقامت النسوية الرقمية عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بدور محوري خلال العقدين الماضيين، في خلق حركات عالمية مثل «أنا أيضاً» و«كفى صمتاً»، وحتى محلياً داخل العالم العربي حيث اضطلعت صفحة «اتكلمي Speak up» بدور مهم في تشجيع الفتيات والنساء في مصر على التحدث عن العنف الجنسي، فتجاوزت تلك الحركات الحدود الجغرافية وأسهمت في نشر الوعي وتحقيق التغيير، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا سمحتا للحركات النسوية حول العالم بالتواصل والنمو ونشر رسالتها، فأحدثت تغييراً لافتاً في ميزان القوة بين الجنسين.

وتقول نيفين عبيد إن حركة «أنا أيضاً» ساعدت في فكرة البوح بأنواع من العنف، تحديداً العنف الجنسي في مجتمعات أبوية، إذ جاءت الحركة لتوصيل فكرة إعادة التعريف بجرائم العنف وأنواعه وتوسيع نطاق مفهوم جريمة العنف أو نوع العنف، وهذا الإسهام الحقيقي الذي كشف عنه الوسم الشهير على مستوى العالم أثار وعياً واسعاً في المناطق العربية، وتضيف أن ما فعلته «أنا أيضاً» هو نفي حال تبرير العنف ووسعت من نطاق تعريف أنواعه ووضع تعريف للجريمة.

كما أسهمت أدوات التكنولوجيا في تغيير طريقة فهم النساء لأدوارهن وهويتهن نتيجة للانفتاح على العالم والتواصل مع أقرانهن. فيشير مراقبون إلى أنه في الجنوب العالمي، تطورت النسوية استجابة للتحديات الخاصة بالنساء هناك مثل الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي وضعف الوصول إلى الرعاية الصحية. وأظهرت حملات مثل «أعيدوا فتياتنا» في نيجيريا المتعلقة بالفتيات المخطوفات لدى جماعة «بوكو حرام»، وحركات أميركا اللاتينية، أهمية النضال الشعبي لمناهضة العنف القائم على النوع والمطالبة بالإصلاحات القانونية.

ومع ذلك، يشير آخرون إلى أن النسوية اليوم تخوض معاركها على جبهات متعددة. فالإنترنت، مثلما وسع نطاقها، جعلها أيضاً أكثر تفتتاً. وتقول الصحافية البريطانية المتخصصة في قضايا الجندر جيسيكا أبرامز، إن النقاشات لم تعد محصورة في الجامعات أو الصحف، بل انتقلت إلى «إكس» والمدونات، فتتعدد الأصوات وتتنوع وجهات النظر. لكن على رغم صعوبة تعريف «نسوية القرن الـ21» بدقة، فإن هذا التنوع نفسه دليل على حيويتها وعلى أنها لا تزال، وبصورة واضحة، حركة ضرورية وحيّة.

بين الرقمي والتقليدي

صراع الإعلام على غرف الأخبار

ملخص

منذ دخول وسائط إعلامية مختلفة ظهر التوزيع المجاني والفوري والعابر للحدود للمعلومات التي كانت حكراً على وسائل الإعلام الصحافية التي تتألف من فريق كبير من المحررين والمراسلين والمصورين والتقنيين يديرهم رئيس التحرير، أما اليوم فقد بات توزيع المعلومات ونشرها تقودها التوصيات والمشاركات والخوارزميات بدلاً من رئيس التحرير وفريقه.

فيديل سبيتي

هناك اشتباك حقيقي يقوده القديم ممثلاً في ورق وسياق لإثبات الجدارة أمام الجديد من شاشة و "ترند" ومنصات

AFP TV Live

منذ عام 2000 انتقلت سلطة تشكيل الوعي من غرفة الأخبار إلى الخوارزمية، الإعلام لم ينته، لكنه تخلّى عن امتياز الوصاية ودخل اقتصاد الانتباه، لهذا فإن الاشتباك الحقيقي ليس بين ورق وشاشة، بل بين سياق و«ترند»، من يوفّق بين سرعة المنصة ووضوح المعنى هو من سيحافظ على جمهوره وإيراداته معاً.

لم يكن التحول تقنياً فقط بل كان بمثابة تغيّر نموذج صناعة المعلومة بالكامل من بثٍّ عمودي تتحكم به مؤسسات محدودة، إلى توزيع لا مركزي تقوده المنصات والخوارزميات وسلوك المستخدم، ما أدى إلى تراجع مكانة الصحف والقنوات التقليدية، وصعود اشتراكات رقمية ومنصات بثّ وفيديو قصير و«بودكاست»، مع تغير طريقة الرقابة من القوانين إلى سياسات المنصات.

ما الذي تغيّر تحديداً؟

منذ دخول وسائط إعلامية مختلفة ظهر التوزيع المجاني والفوري والعابر للحدود للمعلومات التي كانت حكراً على وسائل الإعلام الصحافية التي تتألف من فريق كبير من المحررين والمراسلين والمصورين والتقنيين يديرهم رئيس التحرير، أما اليوم فقد بات توزيع المعلومات ونشرها تقودها التوصيات والمشاركات والخوارزميات بدلاً من رئيس التحرير وفريقه.

وتبدلت أيضاً طرق توزيع الإيرادات وإنتاجها بعد ظهور الإعلانات الرقمية التي تستهدف فئات معينة والتي تقدم نماذج اشتراك مرنة بدلاً من إعلانات مطبوعة أو يتم بث عبر الهواء التلفزيوني التقليدي، وهذا كلّه أدى إلى تغيّر في سلوك الجمهور، ونتج أيضاً من تغيّر هذا السلوك الذي يقوم على المتابعة عند الطلب في فيديو قصير أو «بودكاست» أو عبر تفاعل مباشر، وميل أقلّ للمواعيد التلفزيونية الثابتة.

خط زمني يختصر الانقلاب

بين عامي 2005 و2012 بدأت ما سمي صدمة المنصات الاجتماعية وبداية الاشتراكات الرقمية، حينها كانت قد بدأت تظهر قنوات التوزيع المجاني وبدأت

الصحف تبني الاشتراكات الرقمية، حالة «نيويورك تايمز» تحولت من أزمة 2011 إلى تعافٍ قائم على حزمة منتجات رقمية وصلت إلى نحو 11.9 مليون مشترك إجمالياً في الربع الثاني من 2025، مع نمو ملحوظ في الاشتراكات الرقمية والإعلانات، وفق «وول ستريت جورنال»، وهذا يثبت قابلية نموذج الاشتراك حين يُدار كنظام تحرير منتج عبر توزيع موحد.

وبين عامي 2015 و2020 انطلق انفجار البث عند الطلب وتبدّل تعريف التلفزيون، وانتزعت منصات البث فكرة النشرة الإخبارية التي تبث في ساعة معينة مثل عادة «نشرة التاسعة»، وتظهر بيانات نيلسن أن حصة البث بلغت 44.8 في المئة من إجمالي المشاهدة في مايو (أيار) 2025، متجاوزة للمرة الأولى مجموع البث الأرضي والكابل، ثم ارتفعت إلى 47.3 في المئة في يوليو (تموز) 2025، وقد اعتبرت هذه الأرقام بمثابة نقطة تحوّل في سلوك المشاهدة لا مجرد تبدّل منصة.

وبين عامي 2023 و2025 بدأت عمليات تخصيص مدفوع بالذكاء الاصطناعي وقفزة في الإعلانات الرقمية، وتتجه صناعة الإعلام والترفيه إلى 3.5 تريليون دولار بحلول 2029، مع ترجيح كفّة الإعلان الرقمي كمحرّك نمو رئيسي، هذا يرسّخ اقتصاد الانتباه كبنية تشغيلية توجه التحرير والتوزيع، لا كتعبير نقدي عابر.

صندوق أرقام سريع

بلغت نسبة 44.8 في المئة حصة البث من إجمالي المشاهدة في الولايات المتحدة خلال مايو 2025، وبلغ إجمالي عدد مشتركي «نيويورك تايمز» نحو 11.9 مليون في الربع الثاني 2025، وبلغ متوسط زمن مشاهدة الفيديو المنزلي في المملكة المتحدة عام 2023، 4 ساعات و31 دقيقة مع زيادة يقودها «الاونلاين».

وكان مثل هذا الانتقال من وسائل الإعلام التقليدية نحو وسائل الإعلام الجديدة، واضح إقليمياً، فقد أنهت منصة «شاهد» النصف الأول 2024 مع 4.61 مليون مشترك وقرابة 18 مليون مستخدم AVOD نشط شهرياً، ما يشير

إلى تشكّل سوق OTT عربي بمحتوى محلي وأدوات عالمية، وكان نمو الإيرادات الإعلانية لدى المنصة يعكس تحوّل المعلنين والجمهور معاً نحو المشاهدة عند الطلب والفيديو المدعوم بالإعلانات.

هل تغيّرت طرق الرقابة؟

لم تتبدل مضامين الرقابة الداخلة في المعادلة السياسية، بل تبدّلت أدواتها، إذ تقوم الخوارزميات بحسب طبيعة المشاهدة وعدد المشاهدين ونوعية المواضيع التي يتم اختيار مشاهدتها برفع حجم المادة الإعلامية التي تجذب الانتباه وتُقصي المحتوى البطيء الفهم أو غير الواضح أو الذي لا يقع عليه الطلب، إلا في حالات تقع في إطار سياسات الإشراف التي تضع حدود القول والصورة على المنصات، وقد أظهر تقرير الأخبار الرقمية 2025 لـ«رُويترز إنستيتيوت» تسجيّل تراجع الارتباط بالمنافذ التقليدية وصعود فيديو الأخبار و«البودكاست»، مع ثقة متوسطة، وصعود «مؤثّري الأخبار» كوسطاء جدد، هذا يعني أن تشكيل الوعي لم يعد حكراً على المؤسسات، وأن «الرقابة الناعمة» تُمارَس عبر التصميم الخوارزمي وسياسات المنصة وتفضيلات الجمهور.

ولهذا إذا ما طرحنا سؤال ماذا خسر التقليدي؟ وماذا ربح الجديد؟ فيمكن للإجابة أن تكون أن الإعلام التقليدي خسر امتياز الإيقاع الواحد والجمهور الواحد، بينما ربح الإعلام الجديد المرونة وسعة التوزيع وتحويل المتلقي إلى مشارك، وكان الثمن بروز هشاشة السياق في الطلب على المواد الإعلامية وتغير طرق استقطاب وبات أبرز هذه الطرق هي التنافس على الانتباه في الزمن الحقيقي، كالبث المباشر للأحداث في لحظة وقوعها.

أين غرف الأخبار العربية؟

طريق الخروج لغرف الأخبار العربية يبدأ من الاعتراف بأن نموذج الدخل القديم لم يعد يكفي وحده، فالمؤسسة التي تريد البقاء في زمننا المعاصر تحتاج إلى محفظة دخل موزونة من الاشتراكات الرقمية المرنة التي تسعّر بحسب مستويات الوصول، وإعلانات موجهة تعتمد بيانات واضحة للشرائح،

ومنتجات جانبية تكمّل المحتوى الأساسي مثل النشرات البريدية المدفوعة، و«البودكاست» والفعاليات المباشرة.

الفكرة بسيطة وتقوم على ألا تضع كل البيض في سلة واحدة، عندما تتعثر سوق الإعلانات، تسندها الاشتراكات، وعندما يتباطأ نمو الاشتراكات، تفتح المنتجات الجانبية باباً جديداً للإيراد وبناء الولاء، ثم بعد تثبيت الأساس المالي، يأتي سؤال الشكل والمضمون، كيف نقدّم القصة نفسها بطريقة تجعل القارئ يفهمها بسرعة ويثق بها؟ هنا تدخل صحافة البيانات والسرد البصري.

البعض يعتقد أن هذه الطريقة تحول الصحافيين بشكل مقصود إلى مبرمجين، ولكن أصحاب الولاء للإعلام الجديد يعتبرون الأمر بمثابة إعادة تعريف دور الصحافيين أي تنظيم القصة في حِزم واضحة وخلق نص تحليلي موجز يشرح الفكرة قد يحتاج إلى إنفوغرافيك يختصر الأرقام، وفيديو قصير يعرّف المشاهد بالخط الزمني أو الخريطة أو الشخصيات، وبهذا الأسلوب، تُخاطَب الحواس المختلفة وتقلّ المسافة بين القارئ والمعلومة، وتزداد فرص الاكتشاف على المنصات التي تفضّل المحتوى القابل للمشاهدة والمشاركة.

لكن هناك من يعتبر أن توزيع الحِزم أهم من صناعتها، أي أن القصة الواحدة تحتاج إلى أكثر من «منفذ» واحد، المقال التحليلي يعيش على الموقع، وخلاصته الدقيقة تصل عبر النشرة، ومقاطع قصيرة منها تُقتطع لمنصات التواصل، وحلقة «بودكاست» تفتح الكواليس وتشرح ما لم يسمح به ضيق المساحة.

هذه ليست عملية «نسخ ولصق»، بل إعادة صياغة للمعنى نفسه بلهجات تناسب كل منصة بهدف جذب جمهور أوسع يحاول الوصول إلى فهم أعمق، بدلاً من الوصول إلى جمهور كبير يمرّ مروراً عابراً على الخبر المنشور أو جمهور صغير يُحمِّل نصاً طويلاً.

الأدوات الذكية

ولأن السرعة سمة هذا الزمن، فالأدوات الذكية ضرورة لا ترف، يمكن للذكاء

الاصطناعي أن يجمع المواد الأولية بسرعة، ويفرز النصوص، ويقترح الكلمات المفتاحية، ويقارن بين قواعد بيانات، ويولّد مسودات أولى للملخصات أو عناوين بديلة، كل ذلك يختصر وقتاً ثميناً، لكن الحدّ الفاصل يبقى واضحاً في أن التحرير البشري هو طبقة الثقة الأخيرة، فالصحافي يراجع، ويدقّق، ويوازن، ويقرّر ما يُنشر وكيف يُصاغ. بهذه المعادلة تتجنب وسائل الإعلام التقليدية التي بدأت تعمل وفقاً لطرق نشر المعلومات الجديدة من الوقوع في فخ السرعة المضلِّلة، وتستفيد في الوقت نفسه من كفاءة الأدوات.

وهنا يبرز البعد الأخلاقي والمهني القائم على سؤال كيف نبني الثقة وسط ضجيج هائل؟ والإجابة عموماً تدور حول الشفافية، أي ذكر مصدر كل معلومة داخل المادة المنشورة، وعدم الخلط بين الخبر والرأي الخاص، والإعلان بوضوح عن سياسة تصحيح علنية تُحدّث عند الحاجة، ففي زمن تتشابه فيه القوالب وتتسارع الأخبار، تصبح الشفافية ميزة تنافسية وليست عبئاً لأنها تعني بالنسبة للقارئ أن الوسيلة الإعلامية ترسل له رسالة مفادها «يمكنك الاعتماد علينا».

بهذا التسلسل تصبح الغرفة الإخبارية مستعدة لعمل مستقر، أي تحقيق دخل متنوع يحمي التحرير من تقلبات السوق، ونشر محتوى مُبسّط بصرياً يسهّل الفهم ويعزّز الاكتشاف، ويؤدي إلى توزيع ذكي يوسّع المدى من دون إفراغ المعنى بواسطة أدوات حديثة تسرّع وتدعم من دون أن تحلّ محلّ الصحافي، ومعيار ثقة يعلو على كل شيء.

هذه الخطوات لم تعد مجرد شعارات في عوالم بث المعلومات الجديدة، بل باتت طريقة عمل يومية يهدف إلى استعادة المؤسسة الصحافية التقليدية أو الجديدة دورها الطبيعي في إنتاج معرفة يمكن الوثوق بها في زمن سرعة المعلومات وانتشار المضلل منها أو الذي لا يمكن التأكد من مدى صحته.

لهذا فإن الاشتباك الحقيقي ليس بين ورق وشاشة، بل بين سياق و«ترند»، من يوفّق بين سرعة المنصة ووضوح المعنى هو من سيحافظ على جمهوره وإيراداته معاً.

عندما أصبح كل مواطن «صحافياً»:

قصة التحول في تاريخ الإعلام

ملخص

الفوضى الإعلامية الجديدة أنتجت استقطاباً حاداً، إذ يلجأ كل فريق إلى غرف الصدى الخاصة به، ليستمع فقط لمن يؤيدونه، مما مزق النسيج المشترك للرأي العام. وهكذا، بينما منحتنا الرقمنة سلطة لم نعهدها من قبل، فإنها في الوقت ذاته سلطت علينا مسؤولية التعامل مع هذه السلطة بحكمة.

سنا الشامي

منح مساحة لا نهائية من الحرية لاكتشاف ذوقنا الخاص والتعبير عنه مقابل سلب ما وصفه الباحثون الدفء الإنساني الذي كان يصنعه التجمع حول قصة واحدة

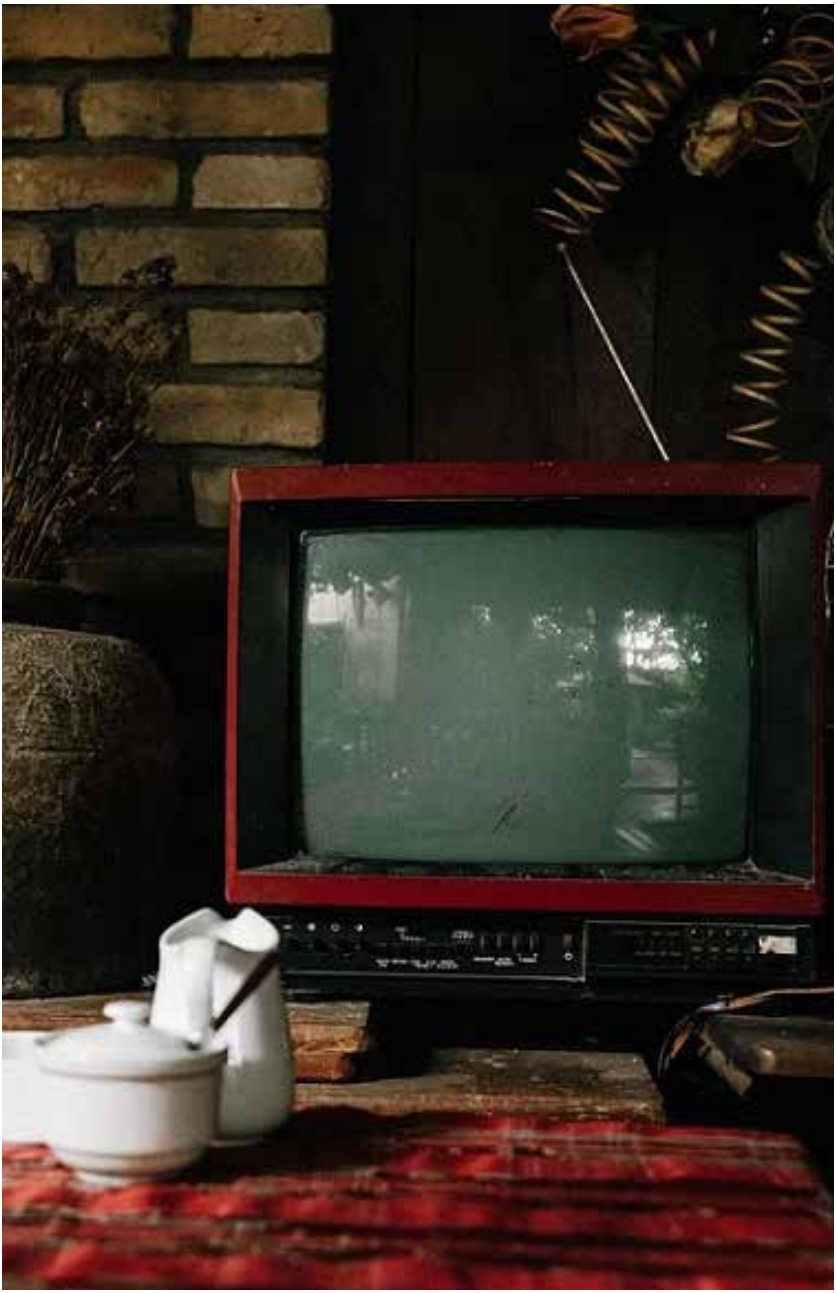

قبل عقد من الزمن فقط، لم يكن يكتمل صباح كثرٍ من دون صحيفة يشترونها من كشك يقبع على مسافة خطوات من عملهمٍ أو جامعتهم، أو تلك التي تصل إلى منزلهم بعد اشتراك شهري أو سنوي فيها، إذ كانت طقوس مطالعة الجريدة وارتشاف فنجان قهوة مقدسة، فأينما حضرت الجريدة خلقت عالماً وحالاً فريدة للإنسان مع نفسه والكلمات. وعند حلول المساء كانت العائلة تتسمر أمام ما كان يجمعها وهو التلفزيون لمشاهدة المسلسل الذي يتابعه الجميع في وقت محدد لا نقاش حوله، وهذه كانت الدورة الطبيعية للحياة التي خلقها ما سمي لاحقاً «الإعلام التقليدي».

لكن الزمن تغير فجأة، فاستيقظت هذه القلاع التقليدية لتجد نفسها على شفا انهيار مالي ووجودي، بينما كانت الجماهير تنتقل بكبسة زر إلى عالم رقمي لا يحده مكان ولا زمان. فهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الوسيط، من الورق إلى الشاشة، بل زلزالاً هز أركان الصناعة بأكملها، إذ خلقت هذه النقلة أزمة مالية طاحنة في المؤسسات الإعلامية العتيقة، ولكنها في اللحظة ذاتها فتحت أبواباً لفرص وصناعات رقمية أكثر ابتكاراً وحيوية من أي وقت مضى.

فكيف انهارت هذه القلاع؟ وأية عوالم جديدة ولدت من رحم أنقاضها؟ وكيف غيّر هذا التحول ليس فقط طريقة استهلاكنا للمحتوى، بل أيضاً وعينا الجمعي وذوقنا الفني وسلطتنا السياسية؟

تراجع ملحوظ

يعتبر مفهوم وسائل الإعلام شاملاً ويستخدم للإشارة إلى مجموعة من تقنيات الإعلام مثل الأفلام والتلفزيون والراديو والفيديو والموسيقى وغيرها، وفي إطار هذا المفهوم أصبح لدينا ما يسمى «الإعلام التقليدي» و«الإعلام الرقمي»، إذ يشير الإعلام التقليدي إلى تقنيات الإعلام التي ظهرت منذ ما يقارب نصف قرن، وهي الصحف والمجلات والراديو واللوحات الإعلانية وجميع الإعلانات المطبوعة، أما الإعلام الرقمي فيشير إلى تقنيات الإعلام بعد عصر الإنترنت ويشمل جميع المحتويات المرمزة، وتشمل هذه الوسائط المواقع الإلكترونية

ومنصات التواصل الاجتماعي وإعلانات الإنترنت والمدونات ومقاطع الفيديو والبودكاست، وكل ما يبث في صيغة إعلام رقمي.

وعلى مدى الأعوام الـ20 الماضية شهد قطاع الصحف تراجعاً ملحوظاً، فانخفضت جميع مصادر الدخل تقريباً انخفاضاً حاد، فمن مبيعات أكشاك الصحف والاشتراكات إلى الإعلانات المبوبة والتجزئة، مما أدى إلى عمليات إعادة هيكلة مفلسة لعدد من الصحف البارزة. وعليه قامت صحف مثل «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» و«وول ستريت جورنال» بتسريح مئات الصحافيين والموظفين عام 2009 في محاولة لخفض الكلف، ولكن حتى هذه الجهود لم تكن كافية لاستعادة الأرباح. وقبل أن يصبح التلفزيون مصدراً منتظماً للأخبار، كانت الصحف تتمتع بميزة عدم استبعاد الأخبار، فبينما لم يكن بإمكان أية صحيفة منع منافستها من نشر خبر عاجل بعد نشره، كان تأخر يوم واحد كافياً لجعل نشر خبر عاجل قبل صحيفة أخرى نشاطاً مربحاً للغاية.

وغيّر صعود الإنترنت والقنوات الإخبارية التلفزيونية هذا الوضع الاقتصادي تماماً، إذ لم يعد من المتوقع أن تكون الصحف أكبر المستفيدين من تغطية أي خبر، فبمجرد أن تنشر صحيفة مثل «نيويورك تايمز» خبراً جديداً، يمكن لشبكات الأخبار التلفزيونية والمدونين التحرك بسرعة لتغطية الخبر، وإضافة إلى ذلك أصبح من الممكن إدارة الإعلانات المبوبة بفاعلية أكبر من خلال الخدمات الإلكترونية. وبدأ معلنو الصحف ينجذبون إلى شبكات الإعلانات على الإنترنت التي وعدت باستهداف الإعلانات السياقية، ونتيجة ذلك انخفض التوزيع والإيرادات بصورة حادة خلال الأعوام الأخيرة.

تحول المشاهدة

وفي السياق ذاته، أحدثت صناعة بث الفيديو الترفيهي ثورة، إذ غيرت بصورة لا تصدق طريقة مشاهدتنا للبرامج التلفزيونية والأفلام، فجعلت منصات البث الرائدة الترفيه أسهل من أي وقت مضى مثل «نتفليكس» و«ديزني بلس» و«أمازون برايم فيديو» و«هولو»، مما أدى إلى انخفاض حاد في مشاهدة الأفلام في دور السينما وانتظار برامج التلفزيون.

ومهدت «نتفليكس»، على وجه الخصوص، الطريق لهذا النموذج بمسلسلات عالمية شهيرة ونالت استحسان الجمهور، وبفضل برامجها الجذابة وواجهتها المصممة بعناية التي تشجع على المشاهدة بشراهة، نجحت «نتفليكس» في إجبار المشاهدين على «الإدمان» على هذا البرنامج التلفزيوني الجديد. وفعل كثير من منصات البث الأخرى الشيء نفسه على مر السنين، بخاصة منذ العقد الثاني من القرن الـ21. ونتيجة ذلك، انتقلت سلطة الإعلام التقليدي إلى هذه المنصات، وأصبح لدينا كمشاهدين نطاق أوسع بكثير من المحتوى للاختيار من بينه، وجميعها مصممة لتناسب تفضيلاتنا الشخصية بمساعدة خوارزميات الذكاء الاصطناعي. كما غير قبلها الـ«يوتيوب» طريقة تلقي المشاهد عبر اختيار ما يريده، وتغير كل المشهد الإعلامي مع وجود «فيسبوك» و«إنستغرام» و«تويتر» و«تيك توك» وغيرها من التطبيقات التي حولت عالم الإعلام والاتصال معها إلى عالم جديد وطرق جديدة في التواصل والتلقي.

الأثر السياسي

وعليه شهدنا واحداً من أعظم الأمور غير المألوفة في موازين القوة الإعلامية في التاريخ الحديث التي انهارت معها تقريباً فكرة «الرقابة» بالمعنى التقليدي. فلم يعد بوسع أي جهاز أن يخفي حدثاً مهماً عندما يكون كل مواطن صحافياً، يوثق بالصوت والصورة وينشر الخبر في لحظته عبر منصات لا تعترف بالحدود. وهذا التحول نقل السلطة من قصور الحكم ومكاتب رؤساء التحرير إلى يد الجمهور الذي يمسك بهاتفه الذكي. وعن هذا قالت مفوضة الابتكار والبحث والثقافة والتعليم والشباب في الاتحاد الأوروبي ماريا غابرييل إن «عصر الرقابة التقليدية البسيطة قد ولى، والتحدي اليوم لم يعد حجب مصدر إخباري واحد، بل هو مواجهة فيضان من المعلومات المضللة على منصات رقمية لا تعترف بالحدود».

ولعل أخطر تحول في هذا المشهد هو انقلاب ميزان «وضع الأجندة»، فبعد أن كان الإعلام التقليدي يقرر ما هي القضايا الجديرة بالمناقشة الوطنية، أصبح «تويتر» و«فيسبوك» اليوم هما من يفرضان هذه القضايا، فما يبدو كمنشور لمواطن عادي أو «هاشتاغ» ينتشر كالنار في الهشيم، يجبر كبريات المؤسسات الإعلامية على تبنيه والحديث عنه، وكأنها تسابق لحمل راية رفعها الشارع

أولاً، مما يؤكده ديفيد إغناثيوس الكاتب في «واشنطن بوست»، قائلاً إن «وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد مجرد منصات لنشر المعلومات، بل أصبحت هي التي تحدد أولوياتنا السياسية. لم نعد نحن الصحافيون من يصنع الأجندة، بل أصبحنا نلهث خلف الهاشتاغات التي تتصدر 'تويتر'».

لكن كل هذا التحرر لم يأتِ من دون ثمن، فالفوضى الإعلامية الجديدة أنتجت استقطاباً حاداً، إذ يلجأ كل فريق إلى غرف الصدى الخاصة به، ليستمع فقط لمن يؤيدونه، مما مزق النسيج المشترك للرأي العام. وهكذا، بينما منحتنا الرقمنة سلطة لم نعهدها من قبل، فإنها في الوقت ذاته سلطت علينا مسؤولية التعامل مع هذه السلطة بحكمة، في عالم لم يعد فيه حارس للبوابة ليقرر عنا ما نراه ونسمعه. وخلص تقرير معهد «رويترز» لدراسة الصحافة في جامعة أكسفورد إلى استنتاج أن «الخوارزميات على منصات التواصل الاجتماعي تعمل على تعزيز الاستقطاب من خلال إنشاء غرف صدى تقدم للمستخدمين محتوى يتوافق مع معتقداتهم المسبقة، مما يضعف الحوار المجتمعي المشترك».

الأثر الثقافي

وإضافة إلى ما سبق، شهدنا ما يمكن وصفه بثورة ديمقراطية حقيقية طاولت ما عرف بأبراج النخبة الفنية العاجية وهدمتها، إذ سقط «الناقد» التقليدي من على عرشه، ذلك الذي كان يملك سلطة تقدير العمل الفني وإصدار الأحكام التي تحدد مصيره، لتحل محله ديكتاتورية الـ«ترند» الجماهيري العابرة للحدود، ولم يعد نجم الغد هو من تختاره لجنة تحكيم أو تروج له مجلة متخصصة، بل هو ذلك الوجه الذي تلتقطه كاميرا هاتف في قرية نائية، ويتحول بين ليلة وضحاها إلى ظاهرة عالمية.

وخلال مقابلة مع مجلة «فاست كومباني»، قالت الرئيسة التنفيذية السابقة لـ«يوتيوب» سوزان وجسيكي «لم يعد الجمهور مجرد متلقٍ سلبي، إنهم يشاركون في الصناعة الثقافية بصورة لم يسبق لها مثيل، فالنجاح اليوم لا يحدده نقاد في نيويورك أو لوس أنجليس، بل يصنعه المجتمع نفسه، والنجم الجديد هو من يستطيع إلهام جمهوره ليصبح شريكاً في رحلته الإبداعية».

إن هذه الديمقراطية الجديدة لم تكتفِ بإسقاط النخبة، بل شرعت في تفكيك مفهوم الثقافة الجماهيرية الموحدة ذاتها، فلم نعد كما في الماضي نجتمع كعائلة واحدة أمام عمل تلفزيوني واحد يخلق ذاكرة مشتركة، إذ انقسم المشهد اليوم إلى آلاف القبائل الثقافية، وكل قبيلة منها تشكلت حول اهتمام دقيق، قبيلة لعشاق الأنمي وأخرى لمتابعي الكيبوب وثالثة لمحبي ألعاب الفيديو، ولكل منها أبطالها ومصطلحاتها الخاصة وتفاعلاتها المنعزلة، مما أثرى المشهد العام بحسب المراقبين، لكنه في الوقت ذاته أفقدنا ذلك الإحساس بالانتماء إلى سردية ثقافية واحدة تجمعنا. وخلال كلمة له في مهرجان «كان» للإعلام، صرح ريد هاستينغز المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لـ«نتفلكس» ريد هاستينغز بأن «عصر القناة التلفزيونية الواحدة للجميع انتهى، إذ إن مستقبل الترفيه يكمن في خدمة آلاف الأسواق المتخصصة في وقت واحد، فنحن لم نعد نقدم ثقافة جماهيرية، بل نقدم ثقافة جماهيرية من خلال تلبية اهتمامات ملايين الجماهير الصغيرة».

وهكذا، بينما منحتنا المنصات الرقمية مساحة لا نهائية من الحرية لاكتشاف ذوقنا الخاص والتعبير عنه، فإنها في المقابل سلبت ما وصفه الباحثون ذلك الدفء الإنساني الذي كان يصنعه التجمع حول قصة واحدة، تذرف لأجلها دموعنا الجماعية وتصعد بضحكاتنا في وقت واحد.

وخلال حوار مع «هوليوود ريبورتر»، قال المخرج الكوري الحائز جائزة أوسكار عن فيلم «بارازيت» Parasite ونغ جون هو معلقاً على النجاح العالمي للفيلم «الحدود التي كانت تفصل بين المشاهدين آخذة في الانهيار، إذ إن الجمهور اليوم لا يهتم بلغة الفيلم أو بلد منشأه بقدر ما يهتم بقوة القصة الإنسانية، فالمنصات الرقمية خلقت جمهوراً عالمياً متعطشاً لروايات من كل زاوية حول العالم، مما يحطم الفكرة القديمة عن الذوق الغربي السائد».

محتوى جديد مع إعلان أضخم

ووفق بحث جديد، فمن المتوقع أن يجذب المحتوى على منصات مثل «يوتيوب» و«تيك توك» و«إنستغرام» دخلاً إعلانياً أكبر هذا العام مقارنة بالمحتوى من شركات الإعلام التقليدية، مما يمثل «تحولاً ثقافياً هائلاً» لعالم الإعلام،

ووجد البحث أن المواد التي ينشئها المستخدمون، مقاطع الفيديو والبودكاست والمنشورات التي يجمعها المبدعون الأفراد، ستتفوق على عائدات الإعلانات التي تجتذبها الوسائط الإعلامية المهنية التي تنتجها شبكات التلفزيون ودور السينما وشركات الأخبار.

ويأتي ذلك بالتزامن مع زيادة حادة في دخل الإعلانات الذي تجتذبه المحتويات التي ينتجها المبدعون وسط تغير عالمي هائل في عادات المشاهدة واستهلاك الوسائط، فمن المتوقع أن يشهد منشئو المحتوى زيادة في إيراداتهم من الإعلانات وصفقات العلامات التجارية والرعاية بنسبة 20 في المئة هذا العام، وفقاً لتقييم أجرته شركة «دبليو بي ميديا» WPP Media، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الإيرادات لتصل إلى 376.6 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030. وجاء في تحليل البحث أنه «عام 2025 وللمرة الأولى، يأتي أكثر من نصف عائدات الإعلانات الموجهة للمحتوى من المنصات والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون، بدلاً من المحتوى الذي ينتج بصورة احترافية».

وتبرز هذه النتائج التغيير السريع الذي يشهده الإعلام العالمي مع تحول المستخدمين إلى المنصات الرقمية عبر الهواتف الذكية، وذكر التقرير أن هذا التحول يؤثر بشدة في عالم الإعلام. ويذكر أنه «على رغم أن المبدعين الأفراد يعتمدون في كثير من الأحيان على قنوات الإعلام الاحترافية كمصدر للمواد، فإن الآراء الفردية تعني أن النظام الإعلامي لأي فرد من المرجح أن يصبح شخصياً بصورة متزايدة، وربما يركز حول موضوع أو وجهة نظر معينة»، ويتابع «قد ينظر الجمهور إلى قرارات الشراء الخاصة بهم على أنها امتدادات لتلك المعتقدات والآراء أيضاً». وقال دوغلاس ماكابي الرئيس التنفيذي لشركة «إندرز أناليسيز» التي تقدم خدمة أبحاث الاشتراك التي تغطي قطاعات الإعلام والترفيه والاتصالات المحمولة والثابتة في أوروبا، مع التركيز بصورة خاصة على التقنيات والإعلام الجديدة، إن «التغييرات في استهلاك الوسائط نحو المنصات عبر الإنترنت تمثل تحولاً ثقافياً هائلاً في فترة قصيرة من الزمن».

كيف تغيرت الطموحات البشرية

نحو الفضاء منذ مطلع الألفية؟

ملخص

يمر حلم الفضاء العالمي في واحدة من أعقد مراحله التاريخية وهي المحطة الثالثة والأخيرة من عمر هذا الحلم، أي مرحلة رجال الأعمال

رحلات الفضاء السياحية دوماً ما كانت محدودة وباهظة الثمن، ووكالة الفضاء الروسية هي الوحيدة التي كانت تقدّم هذه الخدمة في بدايتها خلال الفترة ما بين 2001 و2009، وكانت الأسعار الدعائية للرحلات التي ترعاها شركة «سباس أدفنشر» إلى محطة الفضاء الدولية على متن مركبة «سويوز» الفضائية الروسية تراوح ما بين 20 و35 مليون دولار أميركي.

هشام اليتيم

صعود "سبيس إكس" و"بلو أوريجن" بعد انهيار "ناسا" أمام ترمب

مرّ حلم الفضاء خلال ربع القرن الماضي في فترتين رئيستين هما: فترة البحث العلمي الشيقة والمتأنية التي امتدت حتى عام 1990، وهي فترة يطلق عليها المجتمع العلمي فترة الحلم الذهبية، أما الفترة الثانية فهي فترة الفضاء التجاري الربحي التي تميزت بسرعة أحداثها ومجرياتها المتغيرة، وامتدت بين عامي 2000 و2025.

الفترة الذهبية للحلم

وخلال هاتين الفترتين يمكن الحديث عن ثلاث مراحل رئيسة في تحولات حلم البشرية الأعظم وهي

- مرحلة انطلاق الفضاء التجاري بين 2000 و2004.
- مرحلة خفوت الفضاء الروسي و«ناسا» بين عامي 2010 و2018.
- مرحلة رجال الأعمال وهي ممتدة منذ خفوت «ناسا» والفضاء الروسي وحتى يومنا هذا.

في ظلال النظرية العلمية

وخلال ربع قرن من الزمن وتحديداً من عام 2000 وحتى عام 2025، عاش الفضاء الأميركي والعالمي في ظلال نظريات علمية حديثة يمكن وصفها بأنها نظريات مثالية للغاية وذات طابع أخلاقي مبالغ فيه في كثير من الأحيان، وذلك لأنه لم يُطبق من هذه النظريات حتى يومنا هذا على أرض الواقع سوى القليل، إذ نعيش في وقتنا الراهن أحداثاً كبيرة في الفضاء لدرجة أنها أحدثت شرخاً بين واقع الفضاء المعقّد الذي نعايش تغيراته الجوهرية يومياً من جهة، والنظريات العلمية الحديثة التي تتآكل يومياً مع قرب انتهاء الربع الأول من الألفية الثالثة من جهة ثانية.

النظرية العلمية الحديثة للفضاء

عام 2003 ظهرت النظرية العلمية الحديثة في الفضاء ضمن مقالة لإي آر كلاين بعنوان «استكشاف الفضاء: أهم واجب أخلاقي للبشرية»، وتؤيد هذه

النظرية التي أعيد نشرها عام 2007 على مواقع علمية بارزة، مشاريع غزو الفضاء واستعمار القمر والمريخ.

وفي يونيو (حزيران) 2006 بدأ عالم الفيزياء الفلكية البريطاني ستيفن هوكينغ أيضاً بالإدلاء بتصريحات تدعم استعمار الفضاء على نطاق واسع، على رغم ذلك، شهد الفضاء الأميركي أخيراً مجريات وصفها متخصصون في هذا المجال أنها تناقض هذا التوجه العلمي الصريح، إذ قام الرئيس الأميركي دونالد ترمب هذا العام وخلال ولايته الحالية الثانية، بخفض موازنة العلوم في «ناسا» إلى النصف، وسرّح آلاف الموظفين من الوكالة الحكومية.

وردت تصريحات هوكينغ في محاضرة ألقاها في هونغ كونغ، وقال هوكينغ «الحياة على الأرض معرضة لخطر متزايد بالفناء بسبب كارثة مثل الاحتباس الحراري المفاجئ أو الحرب النووية أو فيروس مُعدّل وراثياً أو أخطار أخرى لم نفكر فيها بعد، وأعتقد أن الجنس البشري لا مستقبل له إذا لم يسافر إلى الفضاء».

وفي تناقض ملحوظ مع النظريات العلمية تبلور مفهوم السياحة الفضائية في 2010، وهو مفهوم يعاكس نظرية حلم الفضاء العالمي، إذ تهدف السياحة الفضائية إلى تحقيق مكاسب ربحية وترفيهية بحتة. ومع بلوغنا عام 2020، تعمّق الشرخ أكثر واختلف وجه الفضاء مجدداً، إذ انهار كل من الفضاء الحكومي الأميركي والروسي بصورة أدت إلى صعود الفضاء الخاص ممثلاً بشركتي «سبيس إكس» لرجل الأعمال الأميركي إيلون ماسك وشركة «بلو أوريجن» لجيف بيزوس.

ومنذ عام 2020 وحتى يومنا هذا أدى التنافس بين الشركتين العملاقتين إلى ترسيخ حقبة الفضاء الخاص الذي يسيطر عليه الآن وبشكل حصري رجال الأعمال في العالم.

تغيير المفاهيم

الأخطر من ذلك كان وقوع أحداث أخرى وصفت بأنها غيّرت بعض مفاهيم علم الفلك الأميركي الرئيسة إلى الأبد، فبعدما كان حلم الفضاء في القرن الـ20 مجالاً للصراع بين القوى العظمى وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تحوّل في القرن الـ21 إلى مجال تتنافس فيه الشركات الخاصة مثل «سبيس إكس» و«بلو أوريجن».

وبذلك لم يعد هذا الحلم مقتصراً على رواد الفضاء، بل صار الحديث فيه عن السياحة الفضائية واستيطان القمر والمريخ واقعاً يتقدم بخطوات سريعة، إذ تغيّر معنى استكشاف الفضاء من مشروع وطني استعراضي إلى صناعة عالمية يقودها رجال أعمال، مما أدى أيضاً إلى ظهور أثر هذه الطموحات في فكرة مستقبل البشرية في ظل تهديدات الأرض المناخية.

إعلان "ناسا"

شكّل إعلان «ناسا» إيقاف مشاريع غزو الفضاء عام 2018 ضربة قاسمة لمشاريع فلكية وعلمية كبرى، إذ مثّل هذا الحدث بداية انهيار وكالة الفضاء الحكومية الأميركية، لتنهار معها منظومة الفضاء العلمية التي استمرت أكثر من قرن من الزمان، واتهمت الوكالة الحكومية الأميركية بأنها ضلّلت جمهورها عقوداً من خلال مشاريع وهمية لغزو الفضاء، وعلى أثر ذلك قام الرئيس ترمب خلال العام الحالي بإيقاف أكثر من 5500 وظيفة علمية في «ناسا» وخفض موازنتها إلى أقل من النصف.

بعد هذا الحدث الكبير شهدنا صعود «سبيس إكس» و«بلو أوريجن»، ولترميم صورتها دخلت «ناسا» اليوم مع الصين في سباق لاحتلال أراض على القمر، فيما ظلّ إيلون ماسك حتى بعدما أقصاه ترمب من البيت الأبيض وسحب ترشيح صديقه جاريد إزكمان لرئاسة «ناسا»، مصراً على غزو الكوكب الأحمر وبجهد شخصي.

فكرة مستقبل البشرية

مع بزوغ مطلع الألفية الثانية وظهور التلوث البيئي الكبير بسبب الثورات الصناعية والتقنية المتعاقبة، كان على العلم أن يضع تصوراً جديداً ودقيقاً لمستقبل البشرية على الأرض، ولذلك أكدت مجموعة من العلماء الأميركيين أن مستقبل البشرية أصبح مرتبطاً جذرياً باستكشاف الفضاء في ظل التهديدات المناخية، إذ ألقى أستاذ الفلسفة الأخلاقية روي ويذرفورد عام 1998 خطاباً مهماً خلال الاجتماع السنوي الـ44 لجمعية فلوريدا الفلسفية حول الضرورة الأخلاقية للسفر إلى الفضاء.

وأكد ويذرفورد حينها أنه «إذا كانت حياة كل إنسان ذات قيمة جوهرية كما ندّعي، فإنه من المنطقي الحفاظ عليها وزيادة التكاثر البشري بكل الوسائل المتاحة»، بعدها انطلقت معظم العلوم المعاصرة في استكشاف الفضاء من هذه النظرية العلمية الإنسانية الجديدة، التي تدعو بوضوح إلى تعزيز ودعم مشاريع الفضاء للبحث عن كواكب أخرى صالحة للحياة مثل القمر والمريخ.

جزيرة الكوكب الواحد

فوفق علماء كثر عاشت البشرية مطوّلاً في ظل واقع أليم وهو افتعال الحروب والكوارث الطبيعية بسبب التنافس المحموم على موارد كوكبنا القليلة، وفسّر العلماء هذه الظاهرة الخطرة من خلال سيناريو «جزيرة الكوكب الواحد» الذي يعني تزاحم البشر على كوكب واحد هو الأرض.

من أجل دعم مشاريع الفضاء ذهب علم استكشاف الفضاء الحديث إلى حدود غير متوقعة أحياناً، وذكر بعض العلماء بكل وضوح أنهم يدعمون تكاثر الإنسان بصورة كبرى ولأقصى حد ممكن، بل ودعا بعضهم إلى الغاء نظرية تحديد النسل، وهي فكرة لم تدعمها العلوم الفضائية قبل الألفية الثانية.

ووفق كلاين أيضاً يزداد استكشاف الفضاء أهمية بسبب تاريخ الأرض نفسها، فالأرض تدمر ذاتها بصورة طبيعية وتاريخ الأرض هو تاريخ متناقض للغاية، وإذا كانت هناك قوانين طبيعية يُفترض أنها تتبعها، فهي في الواقع قاسية

وغير عادية، إذ «يموت أفراد جميع الأنواع ميتات صادمة ومؤلمة، وكثيراً ما تختفي الأنواع نفسها من الوجود».

نشر الإنسانية

لذلك يثير هذا العالم أسئلة عدة تتحاز جميعها إلى فكرة نشر الإنسانية، ومن هذه الأسئلة: ماذا لو وُجدت عشرات، بل آلاف، لا بل ملايين، من الكواكب الأخرى التي تكون بتنوعها البيولوجي وصلاحيتها للسكن مثل هذا الكوكب؟ وماذا لو كان الكون، في اتساعه اللامتناهي تقريباً، مليئاً بكواكب من الفئة الشبيهة بالأرض؟ وأمام كل ذلك يكون السؤال الأهم: كيف يُمكن لقيمة كوكب واحد أن تتجاوز قيمة نشر إنسانيتنا؟

لكن واقع الفضاء اليوم لا يدعم هذه النظريات الأخلاقية المثالية بكل تفاصيلها، فما الذي حدث فعلاً منذ عام 2000 وحتى يومنا هذا؟ وهل تحول الحلم إلى كابوس؟

وفق كثير من المفكرين انحرف حلم الفضاء تماماً خلال ربع القرن الماضي.

ظهور الفضاء التجاري

عام 2000 أسس رجل الأعمال الأميركي جيف بيزوس شركة «بلو أوريجن»، وبعدها بثلاثة أعوام (2003) أطلق إيلون ماسك شركته الخاصة في مجال الفضاء تحت اسم «سبيس إكس»، لتصبح الأخيرة الشركة الخاصة الأولى عالمياً خلال أقل من ربع قرن من الزمن، وكانت هذه المحطة الأولى لانطلاق الفضاء التجاري أو ما يعرف بالفضاء الخاص في العالم.

في يومنا هذا يمر حلم الفضاء العالمي في واحدة من أعقد مراحله التاريخية وهي المحطة الثالثة والأخيرة من عمر هذا الحلم، وهي مرحلة رجال الأعمال، التي يتولى فيها اليوم رجال أعمال لا علاقة لهم بهذا العلم شؤون الفضاء بصورة شبه حصرية، إذ يُتهم هؤلاء بخطف هذا الحلم البشري وأخذه في اتجاهين ربحيين، وهما السياحة الفضائية والطيران التجاري، إضافة إلى

إذكاء التسابق المحموم لاستعمار الكواكب القريبة من الأرض وأهمها القمر والمريخ من دون حساب العواقب الكبيرة المترتبة على ذلك، التي أفسدت كثيراً من بيئة كوكب الأرض.

الفضاء ميزة يتمتع بها الأثرياء

في هذا السياق خلصت أبحاث علمية إلى خطورة السياحة الفضائية على البيئة، ووفقاً لمواقع علمية عدة منها «ساينس دايركت» ومنصة السفر العالمية على موقع (Travel Bucketlist) فإن المخاوف الأخلاقية في هذا المجال تصبح أكثر وضوحاً بسبب عدم قدرة جميع الناس على الوصول العادل إلى هذه المجالات الاقتصادية الجديدة.

وترى صوفيا ريد وهي واحدة من الكتاب على منصة السفر، أنه لا بد من التعامل مع المشهد الأخلاقي لهذه الفكرة في هذا الوقت، وتؤكد أنه مع استمرار تطور السياحة الفضائية، من الضروري التعامل مع المشهد الأخلاقي بحرص، إذ تتمتع هذه الصناعة بإمكانات هائلة للتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وإلهام الإنسان، إلا أنها تُمثل أيضاً تحديات كبيرة تتعلق بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية ويجب أن تخضع للمساءلة القانونية.

وتعني سياحة الفضاء السفر إلى الفضاء لأغراض ترفيهية أو ترويحية أو مهنية، ووفق الموسوعة العلمية الأوروبية، فقد ظهرت شركات ناشئة عدة في العقود الأخيرة أسهمت بإنشاء صناعة سياحة الفضاء، فرحلات الفضاء السياحية دوماً ما كانت محدودة وباهظة الثمن، ووكالة الفضاء الروسية هي الوحيدة التي كانت تقدم هذه الخدمة في بدايتها خلال الفترة بين 2001 و2009 وكانت الأسعار الدعائية للرحلات التي ترعاها شركة «سباس أدفنشر» إلى محطة الفضاء الدولية على متن مركبة «سويوز» الفضائية الروسية تراوح ما بين 20 و35 مليون دولار أميركي.

الفصل الرابع:
الصحة والكوارث والبيئة والمناخ

جوائح وأمراض لا تُرى

لكنها أعادت رسم الخرائط والمجتمعات

ملخص

منذ بدايات التاريخ، لم تكن الحروب وحدها ما أسقط العروش، فقد رافقتها جوائح صامتة غيرت وجه البشرية... من طاعون أثينا إلى «كوفيد-19» تاريخ من الأوبئة فتكت بسكان الكوكب.

هلا الخطيب كريّم

من الطاعون إلى "كوفيد-19"... بصماتها على الناس في أجسادهم وقلوبهم وعقولهم

كائن لا يرى بالعين المجردة لكنه قادر أن يوقف الكوكب بأسره على رؤوس أصابعه حابساً أنفاسه مسكوناً بالخوف؟ إنها الجوائح المرعبة التي تقبض الأرواح وتخلف ملايين المرضى وتسقط اقتصادات الدول وتغير مجرى الحياة الاجتماعية برمتها.

لم يمض وقت لننسى جائحة «كوفيد-19» التي عايشناها وشهدنا سيطرتها على الكوكب. فيروس ميكروسكوبي حبس المليارات في بيوتهم وغير طبيعة حياتنا وعاداتنا وأعمالنا ونظرتنا إلى الحياة برمتها، لكنه ليس الوحيد الذي فتك بالناس، فعبر قرون من الزمن، لم تكن الحروب وحدها ما هزت البشرية وقضمت المجتمع، فالجوائح الخفية والفتاكة التي جاءت بلا صوت، خلفت صرخات لا تنسى، وكانت في كثير من الأحيان أشرس من الحروب والأزمات.

ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ، كانت البشرية تظن أنها بلغت من القوة ما يجعلها بمنأى عن الانهيار، فتأتيها بلا مقدمات جائحة صامتة، تهدم هذا الوهم حجراً فوق حجر، وتشكل كل جائحة محطات فارقة تعيد صياغة علاقة الإنسان بالحياة وبالخوف وبالموت، فما إن تطرق باباً حتى يتبدل العالم الذي نعرفه، وتجتاحنا الغربة فجأة، فيصبح العناق مخاطرة والاقتراب تهديداً، وحتى الهواء نفسه يصبح محل شك.

هذه الجوائح، إضافة إلى أنها حدث صحي صامت وصاخب في الوقت نفسه، تشكل مرآة كبرى تكشف عن كل ما حاولنا طمسه ربما من هشاشة أنظمتنا، وعجزنا أمام اللامرئي الضئيل، وتسقط أقنعة المجتمعات لتصوغ أقنعة جديدة.

الطاعون والكوليرا والإنفلونزا الإسبانية وسواها أمراض غيرت مسار التاريخ، فسرقت ملايين الأرواح، وأعادت تعريف معنى الخطر والموت.

بين مقصلة الوباء والجائحة

يخلط الناس بين الوباء **Epidemic** والجائحة **Pandemic**، وعلى رغم أن الاثنين يفتكان بالبشر والمجتمعات، لكن الوباء يشبه ناراً تشتعل في بيت واحد، أما

الجائحة فهي حين تنتقل تلك النار وتحرق الحي بأكمله وربما المدينة أو الكوكب، وخير مثال حديث هو الفرق بين «إيبولا» و«كوفيد-19». فالوباء هو تفشي مرض معدٍ في منطقة جغرافية محددة أو ضمن مجتمع معين خلال فترة زمنية قصيرة، ويكون عدد الإصابات أعلى من المتوقع في الظروف العادية مثل تفشي فيروس «إيبولا» في غرب أفريقيا عام 2014 الذي يعتبر وباء لأنه كان محصوراً نسبياً على الصعيد الجغرافي.

أما الجائحة، فهي وباء أيضاً لكنه ينتشر على نطاق جغرافي واسع جداً مثل قارات متعددة أو العالم كله، ويصيب عدداً هائلاً من البشر، وكي تسمى جائحة لا بد لها من الانتشار العالمي، والتأثير الكبير في المجتمعات من ناحية الصحة والاقتصاد والحياة اليومية مثل جائحة «كوفيد-19» التي بدأت أواخر عام 2019 وانتشرت في معظم دول العالم بحلول عام 2020. وهكذا فليس كل وباء يتحول إلى جائحة، لكن كل جائحة تبدأ أولاً كوباء قبل أن يتوسع نطاقها، لذا فإن المنظمة العالمية للصحة (WHO) لا تعلن الجائحة بسهولة، فهي تنتظر الوباء ليحقق الانتشار العالمي وخروج المرض عن السيطرة في دول عدة.

طواعين متعددة

ورافقت الأوبئة الإنسان منذ أن خطا على الأرض وشكل المجتمعات، فكانت الزائر المتسلل الأكثر أذية وجعلت البشرية تنزف بصمت من الداخل من دون جرح، فمنذ أن قرر الإنسان أن يستقر ويشيد الحضارات، لم يرث الأرض وحده، بل ورث معها رفقة دائمة هي الأمراض. ولم تكن الأوبئة خلال العصور القديمة مجرد عوارض صحية عابرة، إذ كانت أحداثاً كبرى تسقط العروش وتعيد تشكيل الفكر البشري من جديد.

وأول ما تسجله الذاكرة التاريخية هو طاعون أثينا (430 ق م) الذي ضرب المدينة وسط حربها مع إسبرطة، فأودى بحياة ما يقارب ثلث سكانها، ولم يفهم الأثينيون حينها من أين أتى هذا الموت، لكن المؤرخ ثيوسيديدس وثق الرعب عبر شهادته حين كتب أن الناس كانوا يموتون في الشوارع، وأن المرض كان أسرع من العدالة، وأقوى من الآلهة!

ثم جاءت أنواع الطواعين، وأولها كان الطاعون الأنطوني عام (165-180م) الذي فتت أوصال الإمبراطورية الرومانية وأرهق جيوشها العائدة من الشرق، ويعتقد الآن بأنه كان الجدري، بحسب تحاليل طبية حديثة لمخطوطات الطبيب غالينوس، كما ذكر باحثون ضمن دراسة في جامعة أوكسفورد ونشرت في «مجلة الأمراض المعدية» (**Journal of Infectious Diseases**).

ولم يكَد الجسد الروماني يتعافى حتى أصيب من جديد بـ«طاعون جستنيان» عام (541م) الذي اجتاح القسطنطينية وانتشر عبر البحر الأبيض المتوسط، فقتل أكثر من 25 مليون شخص، ويرجح أنه أول ظهور للطاعون «الدملي»، بحسب منظمة الصحة العالمية. وما سرع في انتشار الأوبئة حلم البشر بالاتصال والتجارة والنقل والانفتاح على العوالم الأخرى الذي تحول لاحقاً إلى كابوس.

واعتبر باحثون في «مركز السيطرة على الأمراض الأميركية **CDC**» ضمن دراسة بعنوان «تاريخ الأوبئة» (**History of Pandemics**) أن كل جائحة قديمة كبرى كانت مرتبطة بصورة أو بأخرى بخطوط النقل النشطة آنذاك. وكان أشهر طرق التجارة حينها طريق الحرير الذي ربط الصين ببلاد فارس وروما، والسفن التجارية التي كانت تنقل الحرير والتوابل وتحتل عنابرها الجرذان والبراغيث والفيروسات، كأن ما يبنيه الإنسان في قرون قد تهدمه جرثومة وصلت عن طريق الخطأ في أيام.

ولجأ إنسان ذلك الزمن إلى طبه المعروف حينها الذي مارس العزل البدائي ومحاصرة المرضى في أطراف المدن أو كانوا يتركون للموت وحدهم. وقامت الطقوس الدينية بدور كبير، إذ كانت الأوبئة تفسر كغضب من الآلهة، فترتفع الأناشيد وتقدم القرابين وصولاً إلى جلد الناس أنفسهم طلباً للرحمة.

الموت العظيم

وفي القرن الـ14 حل الكابوس الأكبر، الطاعون الأسود، أو كما سماه بعضهم «الموت العظيم»، فاجتاح أوروبا بين عامي 1347 و1351، ولم يكن مجرد جائحة، بل كان نقطة فاصلة في التاريخ الإنساني.

بدأ أولاً في آسيا الوسطى، وسلك طريقه عبر قوافل التجارة إلى البحر الأسود، ومن هناك على متن السفن التجارية إلى إيطاليا، ثم انفجر كالنار في هشيم أوروبا المزدحمة والجاهلة بطبيعة العدوى. وبحسب المؤرخ فيليب زيغلر في كتابه «الموت الأسود» (**The Black Death**)، فإن الطاعون قضى على ما لا يقل عن ثلث سكان أوروبا، أي ما يقارب 25 إلى 50 مليونٍ إنسان خلال أعوام قليلة، ولم يفرق بين غني وفقير، فكان الموت حينها عادلاً بطريقة قاسية!

وكان ينتقل عبر براغيث الجرذان، وكانت الحمى المفاجئة والأورام الدموية تحت الجلد والنزيف الداخلي من أعراضه المرعبة التي تنبئ بانتهاء الحياة في غضون أيام أو ساعات.

وخلّف الطاعون الأسود زلزالاً اجتماعياً تجلى بانهيارت ثقة الناس بالمؤسسات الدينية التي عجزت عن إنقاذهم، وبدأت موجات الشك والتشكيك في السلطة الكنسية، مما مهد لاحقاً لحركات إصلاح ديني عميقة. وتحولت نظرة الإنسان إلى الحياة والموت، فظهرت في الفن لوحات تجسد الهلاك والفراغ، وبدأ العقل الأوروبي يستيقظ من سباته اللاهوتي، مؤذناً ببدايات عصر النهضة.

ومع تناقص عدد السكان بصورة هائلة، ارتفعت أجور العمال وانهار نظام الإقطاع تدريجاً وبدأت الطبقة الوسطى بالنمو، مما شكل تغيراً كبيراً في الوضع الاقتصادي وأعطى انطباعاً أنه على رغم الموت العظيم، فإن عصراً جديداً بفكر واقتصاد وثقافة جديدة ولد من رماده.

ولم يكن الطاعون الأسود مجرد فصل في التاريخ، إنما سلسلة من الفصول السوداء التي امتدت إلى قرون لاحقة، تذكر كل جيل باحتمال أن يعود الموت في أية لحظة، وإن تغير الزمن. فلقد عاد الطاعون عام 1665 ليضرب لندن بضراوة وعرف بـ«الطاعون العظيم»، وقدرت الوفيات آنذاك بأكثر من 100 ألف شخص، أي نحو ربع سكان العاصمة، فأغلقت الأحياء ووضعت علامات حمراء على أبواب المنازل المصابة، وفر الملك والطبقة الحاكمة إلى الريف، تاركين خلفهم مدينة تلتهمها العدوى، ثم دخل الطاعون إلى مرسيليا عام 1720 على متن سفينة تجارية تدعى «جراند سان أنطوان» (Grand-Saint-Antoine) آتية من الشرق، على رغم التحذيرات. ومع تجاهل السلطات للحجر

الصحي لأسباب اقتصادية، انفجرت الكارثة وفقدت المدينة ما يقارب نصف سكانها في غضون أشهر.

لم يدخل المستعمر وحده

لم يكن الاستعمار مجرد احتلال بالسلاح، فلقد كان اجتياحاً شاملاً للجسد والأرض والحضارة والروح. فعندما وصلت السفن الأوروبية إلى آسيا وأفريقيا والأميركتين، لم تكن محملة بالبضائع فقط، إذ إنها حملت الجدري والحمى الصفراء والجذام كذلك، كأنما توزع الموت مجاناً على الشعوب التي كانت تحيا مطمئنة في أراضيها. ففتكت الحمى الصفراء بجنود الاستعمار في أفريقيا لكنها أبادت السكان الأصليين أكثر، وبقي الجذام وصمة يخلفها المستعمر في الأجساد ليذكرهم بأنهم «مصابون» حتى بعد أن يرحل.

وكأنه كان ينقص سكان الأميركتين الأصليين بعدما سرقت أراضيهم وهدمت حضاراتهم وتحولت ثقافاتهم إلى رماد تحت راية «الاكتشاف»، أن يُهدى إليهم الموت في ثياب جديدة على شكل مرض لم يعرفوه من قبل ولا مناعة لديهم ضده.

وحين وطئت أقدام الأوروبيين ما سموه «العالم الجديد» في أواخر القرن 15، لم يحملوا معهم النور والعلم كما زعموا، إذ حملوا الجدري، تلك الهدية القاتلة التي فتكت بما يقارب 90 في المئة من السكان الأصليين في بعض المناطق قبل أن تقتلهم البنادق، وفق ما ذكره جارد دايموند في كتابه الشهير «البنادق والجراثيم والفولاذ» (Guns, Germs, and Steel).

ولم يكن الغزو الأوروبي انتصاراً بالسلاح فقط، كان إبادة بيولوجية غير معلنة، فقامت الجراثيم بدور الفاتح الأكبر. سلاح بلا صوت واحتلال بلا معركة، ويكفي الاقتراب لتتحول الأماكن إلى مقابر. كأن المرض، في كثير من الأحيان، كان رفيقاً وفياً للاستعمار، يمهد له الأرض ويضعف الخصم. ولم يكن عرضاً

جانبياً، كان جزءاً من منظومة السيطرة، حتى لو لم يعلن ذلك بصراحة.

في زمن الكوليرا

لم يكن القرن الـ20 بكل ما حمله من تطور علمي وتقني كفيلاً بأن يكف يد الوباء عن البشرية حين تمتد، فالمرض لا يراعي الحدود ولا يقف أمامه العلم ولا الأمل، وفي كل مرة يستشري يذكرنا بهشاشتنا مثله مثل الكوارث الطبيعية.

فمع بداية القرن الـ19، عندما كانت أوروبا تتغنى بثورتها الصناعية وتفاخر بقطاراتها ومصانعها وشوارعها، كانت البنية الصحية تنهار تحت ذلك الازدهار. وعام 1817 انطلقت أولى موجات الكوليرا من دلتا نهر الغانج في الهند، وعبرت آسيا إلى الشرق الأوسط ثم إلى أوروبا. ووصلت على أجنحة التجارة، تماماً كما وصل الحرير والتوابل، وكان ثمنها الباهظ أرواحاً تزهق بسرعة قاتلة، فبعد أن يصاب الشخص بالإسهال الشديد والجفاف يموت أحياناً في غضون ساعات. وكان الناس يتساقطون كأوراق الشجر من دون سابق إنذار في شوارع لندن وباريس، حتى ظن أن الموت يختبئ في الهواء، ولكن الطبيب البريطاني جون سنو أثبت بعد ملاحظات ودراسات أن الكوليرا لا تنتقل عبر الهواء الفاسد إنما عبر الماء الملوث.

واللافت أنه على رغم أن الكوليرا كانت منتشرة في المستعمرات الأوروبية منذ عقود، لم يجرِ يتعامل معها كخطر حقيقي إلا حين وصلت إلى أبواب الأوروبيين أنفسهم، مما يفتح صفحات عن قيمة الإنسان والعدالة الاجتماعية وازدواجية الحضارة.

وما بين عامي 1817 و1917، تعرض العالم إلى ست موجات كوليرا عالمية، حصدت مئات الآلاف في كل مرة. وكان المرض دائماً أقسى على الفقراء والمهمشين لأنهم لا يملكون رفاهية الهرب، ولا حتى ماء نظيفاً للشرب والاستخدام.

ختام الحرب إنفلونزا

وعام 1918 مع نهاية الحرب العالمية الأولى، سكتت أصوات المدافع، وانكفأ الجنود إلى بيوتهم بجروحهم الجسدية وجراحهم النفسية وأعصابهم المحترقة، وكان العالم يظن أنه نجا، لكن الموت كان بالمرصاد، وهذه المرة كان السلاح مختلفاً، إذ كان يكفي نفس واحد ليبدأ فصل الموت، إنها الإنفلونزا الإسبانية التي ضربت العالم بقسوة غير مسبوقة، إذ ظهرت أولى حالاتها في معسكرات الجنود، وانتشرت بسرعة جنونية حتى طاولت العالم بأسره خلال أشهر.

وكان الجنود العائدون لأوطانهم يحملون المرض معهم، كأنهم يكملون مهمة الموت التي لم تطلبها منهم الحرب. وكانت بمثابة مقصلة جماعية خفية توغلت في المدن والقرى ولم تفرق بين البشر أصحاء كانوا أو ضعفاء، إذ أصيب بها ثلث سكان الكوكب، وراح ضحيتها نحو 50 مليون إنسان في غضون عامين فقط، أي أكثر بكثير مما قتلته الحرب العالمية ذاتها. وسميت «الإنفلونزا الإسبانية» لأن الصحافة هناك كانت الوحيدة التي تحدثت عنها بحرية، بينما كانت بقية الدول لا تزال تمارس رقابة الحرب.

وانهارت حينها المستشفيات والنظام الطبي بات عاجزاً وأصبح الناس يخافون من بعضهم، فأغلقت المدارس والأعمال ودور العبادة، واستخدمت الكمامات البدائية وتوقفت الجنازات فالموت كان أسرع من الدفن، تماماً كما حصل أيام كورونا.

ولأن هذه الأوبئة لا تشيخ، عادت الإنفلونزا بسلالة جديدة عام 1957 وسميت «الإنفلونزا الآسيوية»، إذ إنها ضربت الصين، وسرعان ما اجتاحت شرق آسيا ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة وأوروبا، فكانت سريعة وقاتلة ولكن أقل ضجيجاً من أختها الإسبانية، وأودت بحياة نحو مليون شخص حول العالم. وعلى رغم التقدم الطبي، لم يكن لدى العالم الوقت الكافي لإدراك سرعة انتشارها إلا بعدما فاضت أجنحة المستشفيات بالمصابين. وبعد عقد واحد فقط، عادت إنفلونزا هونغ كونغ عام 1968، لتقتل مليون شخص آخر في موجة خاطفة. وكانت تشبه الإنفلونزا الآسيوية جينياً، لكنها جاءت في زمن العولمة الجديدة والسفر الجوي والانفتاح الثقافي، فكان انتشارها أسهل من مقاومته.

الوباء الذي كسر الصمت

لم تترك الأوبئة كوكبنا يأخذ نفساً ويتعافى حتى تعالجه بإصداراتها الجديدة، ففي مطلع الثمانينيات كان العالم يحتفل بثوراته العلمية والمجتمعات تتجه نحو مزيد من الانفتاح، فظهر مرض لم يحمل في بدايته اسماً، لكنه كان يحمل كل علامات الموت، فقد كان صامتاً وغامضاً، ينهش المناعة لا الجسد فقط، ويسقط الإنسان قطعة قطعة من دون صخب. إنه فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) الذي يسبب مرض «الإيدز» (AIDS)، وهو إصدار جديد لا يشبه ما سبقه من أوبئة. فهو لا ينقل بالهواء ولا عبر اللمس، إنما عبر أكثر علاقات الإنسان حميمية، في الدم والولادة والجنس، مما جعله منذ اللحظة الأولى أكثر من مجرد مرض طبي، إذ شكل صدمة أخلاقية وثقافية ودينية.

و«الإيدز» لم يثِر الذعر فقط بسبب العدوى، إنما لما يحمل معه من أسئلة محرمة عن الهوية والحرية والوصمة. وجرى حينها تسييس المرض وتجريم المصابين به اجتماعاً قبل أن يعاملوا كمرضى، مما جعل أيضاً الاستجابة الطبية والسياسية تتأخر لأعوام بسبب المواقف الأخلاقية والتهميش المجتمعي. ورأى الكاتب راندي شيلتس أن أحد أسباب توسع الوباء هو أن كثراً فضلوا الصمت حتى صار المرض أكبر من أن يُحتوى.

وشكل «الإيدز» منعطفاً في تاريخ الطب الحديث، فظهرت مفاهيم جديدة للطب الوقائي ولأهمية التوعية الجنسية وحقوق المرضى، إضافة إلى ضرورة محاربة «وصمة المرض» قبل المرض نفسه. وبعد عقود من الأبحاث طورت العلاجات المضادة للفيروسات التي حولت «الإيدز» من حكم بالإعدام إلى مرض مزمن قابل للإدارة، لكن من دون أن يجد العالم علاجاً نهائياً له حتى اليوم. وبحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) «UNAIDS» لعام 2023 يوجد أكثر من 85 مليون إصابة حول العالم منذ ظهور الفيروس، ونحو 40 مليون حالة وفاة، إضافة إلى ما لا تحصيه الأرقام وهو عدد الذين ماتوا خوفاً أو عزلة أو خجلاً، أو قهراً.

اليد التي صالحت العالم مع "الإيدز"

لم يكن مرض «الإيدز» مجرد وباء طبي، بل كان لعنة اجتماعية، يهمس بها أكثر مما يتحدث عنها، فكان المصابون به منبوذين في صمت، يعاملون وكأنهم خطر متنقل، يخشى لمسهم، أو حتى الاقتراب منهم، ثم جاءت الليدي ديانا بكل ألقها. لم تكن طبيبة ولا ناشطة صحية، كانت إنسانة ترى الألم قبل أن ترى المرض، فزارت عام 1987 مستشفى في لندن مخصصاً لمرضى «الإيدز»، وبين عدسات الإعلام المرتابة وعيون العالم المذعورة، جلست إلى جانب أحد المرضى ومدت يدها لتصافحه بلا قفازات.

كان ذلك المشهد البسيط في ذلك الزمن ثورة صامتة، إذ كان الناس حينها يعتقدون بأن «الإيدز» ينقل باللمس أو المصافحة، وكانت ديانا بيدها العارية تنشر وعياً اجتماعياً إنسانياً راقياً، وواصلت عملها الإنساني في التوعية حول «الإيدز» حتى وفاتها، فزارت مستشفيات وتحدثت علناً عن المرض وقدمت الدعم النفسي والعلني إلى المصابين، فكسرت بذلك جدار الوصمة الذي كان أكثر عرضاً من جدار المرض ذاته.

كان ذلك المشهد البسيط في ذلك الزمن ثورة صامتة، إذ كان الناس حينها يعتقدون بأن «الإيدز» ينقل باللمس أو المصافحة، وكانت ديانا بيدها العارية تنشر وعياً اجتماعياً إنسانياً راقياً، وواصلت عملها الإنساني في التوعية حول «الإيدز» حتى وفاتها، فزارت مستشفيات وتحدثت علناً عن المرض وقدمت الدعم النفسي والعلني إلى المصابين، فكسرت بذلك جدار الوصمة الذي كان أكثر عرضاً من جدار المرض ذاته.

أوبئة وجوائح الألفية

بعض الأوبئة والجوائح نزل مع الزمن عن رفوف تسميته ليصبح مرضاً عادياً يعالج بالأدوية ولا يشكل مصدر قلق ورعب كما كان عند ظهوره الأول، ولكن لم يتوقف شبح الوباء عن الظهور على رغم تقدم العلم ووجود التطعيمات

المفيدة منها والتجارية! فما إن فتحت البشرية الباب للألفية الجديدة، حتى دخلت معها أوبئة صغيرة لا ترى، لكنها تقلق وترعب وتربك.
وظهر عام 2003 فيروس «سارس SARS»، تلته عام 2005 إنفلونزا الطيور، وعام 2009 إنفلونزا الخنازير «H1N1» التي صنفت جائحة بعدما أصابت أكثر من 214 دولة خلال أقل من عام، كما عادت «إيبولا» التي انتشرت عام 1995 لتأخذ مقعدها في العقد الأخير وترعب غرب أفريقيا من جديد بين عامي 2014 و2016، إذ تجاوزت نسبة الوفاة في بعض المناطق 50 في المئة، إلى أن وصلنا إلى «مرحلة الوحش»، «كوفيد-19» الذي اجتاح العالم أواخر عام 2019، وأعلن جائحة في مارس (آذار) عام 2020، وهو الفيروس الذي غير وجه الكوكب، وحمل في طياته كثيراً من الإشاعات والحقائق والاتهامات عن أصله ومنشأه، وإذا كان مفتعلاً أو طبيعياً، المهم أنه أقفل الأبواب على الناس، وأغلق الحدود وجمد الاقتصاد.

وبعدما خف وهج كورونا ظهر وباء جلدي عام 2022 وهو جدري القرود الذي أعاد للأذهان مخاوف الأوبئة الجلدية والعدوى السريعة. وعادت الكوليرا أخيراً للتفشي في اليمن وهايتي وأماكن أخرى.

رئة الصين ضاقت بالـ"سارس"

من الصين في مدينة قوانغدونغ بدأ عام 2002 كضيق في التنفس، لكنه لم يكن مرضاً عادياً، كان غامضاً يشبه الزكام لكنه لا يتوقف ويصيب الرئتين فيخنق صاحبه في أيام. إنه المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة «سارس»، وكان أول فيروس تاجي حديث يعلن عن نفسه بهذه الطريقة المفاجئة.

خطر متنقل، يخشى لمسهم، أو حتى الاقتراب منهم، ثم جاءت الليدي ديانا بكل ألقها. لم تكن طبيبة ولا ناشطة صحية، كانت إنسانة ترى الألم قبل أن ترى المرض، فزارت عام 1987 مستشفى في لندن مخصصاً لمرضى «الإيدز»، وبين عدسات الإعلام المرتابة وعيون العالم المذعورة، جلست إلى جانب أحد المرضى ومدت يدها لتصافحه بلا قفازات.

انتشر «سارس» بسرعة عبر المسافرين، من الصين إلى هونغ كونغ، ثم إلى كندا وسنغافورة وأكثر من 30 دولة. وفي غضون أشهر، أصاب أكثر من 8000 شخص، وقضى على ما يقارب 800، لكن النسبة كانت مخيفة بمعدل 10 في المئة من المصابين ماتوا.

وفجّر فيروس «سارس» أول اختبار حقيقي لسرعة استجابة العالم في زمن العولمة، فتم احتواء الوباء بنهاية عام 2003، لكنه ترك خلفه ظلاً طويلاً من القلق، فالكمامات بدأت تظهر في شوارع آسيا، لا كوقاية فقط إنما كعلامة على خوف لم يعهده الناس على هذا النحو من قبل، وأدرك الناس أن الطائرات التي تنقل المسافرين تترك متسعاً كبيراً للفيروسات.

من الزريبة إلى المطار

خلال ربيع عام 2009 لم يكن العالم ينتظر شيئاً سوى مزيد من الأزمات المالية التي بدأت عام 2008 مزلزلة العالم، لكن الفيروس الجديد قرر أن يطل من مكان غير متوقع، من مزارع الخنازير في المكسيك، فظهرت سلالة جديدة من فيروس الإنفلونزا «H1N1»، وهي مزيج من جينات بشرية وخنازير وطيور، كأن الفيروسات اجتمعت لعقد مؤتمر، وخرجت منه بسلالة لا تشبه شيئاً عرفناه من قبل.

بسرعة انتقل المرض من الحيوان إلى الإنسان، ثم انتشر خلال أيام عبر المطارات، ليتحول إلى جائحة عالمية أعلنتها منظمة الصحة العالمية في يونيو (حزيران) عام 2009. وبسرعة البرق، أصاب نحو 1.4 مليار شخص، وتسبب في وفاة نحو 575 ألف إنسان، وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية.

وعلى رغم اتساعه، لم يحدث هذا الوباء الذعر الذي أحدثته أوبئة أقل انتشاراً لأن العالم بدأ يتعود على الطوارئ، واليوم بات مألوفاً السماع أن من حولنا مصابين من دون أي داعٍ للذعر، كأنه خرج من سجل الأوبئة إلى الإنفلونزا العادية.

فيروس باسم النهر

في قرى منسية، تحت شمس حارقة خرج «إيبولا» من عزلته، فاكتشف الفيروس للمرة الأولى عام 1976 في زائير بجمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم، قرب نهر «إيبولا»، وكأن الجغرافيا قررت أن تمنح الموت اسماً محلياً، لا يخيف إلا من يعرفه، لكن العالم لم يلتفت كثيراً لأن المرض أفريقي يقتل الفقراء ولا يمس المال العالمي ولا يؤثر فيه، حتى جاء الانفجار الكبير في غرب أفريقيا بين عامي 2014 و2016، حين تحول الفيروس من خبر صغير إلى صرخة صحية عالمية، فقتل أكثر من 11 ألف إنسان في غينيا وسيراليون وليبيريا.

ولم يكن المرض سهلاً، لا في انتشاره ولا في شكله، فأعراضه عبارة عن نزيف داخلي فتدهور سريع فموت مؤلم، وخوف يعدي أكثر من الفيروس نفسه. والأصعب أن الضحايا كانوا يموتون وحدهم، في عزلة صارمة بلا وداع وبلا دفن لائق. وكانت المجتمعات تجبر على الاختيار بين الحب والسلامة، وبين أن تلمس مريضك أو تنجو، كأكثر الأوبئة. ولم تأتِ المساعدات إلا بعدما وصل المرض إلى بوابات الدول «الآمنة».

"كوفيد" الذي أوقف الكوكب

من سوق في ووهان إلى كل بيت على وجه الأرض، إنه الوطواط الذي تناوله ذلك الرجل الصيني الغامض، أو ربما إشعاعات من مختبرات جرثومية أو ربما تجارب فاشلة لفيروسات ما، إنه «كوفيد-19» الذي ظهر عام 2019، إنه الحدث الكوني الذي أعاد ترتيب أولويات العالم بأسره وقلب معادلة الحياة رأساً على عقب.

وكانت له طقوسه الخاصة، فحبس الناس في بيوتهم وألبسهم الكمامات في الخارج وأغلق المطارات والأعمال والمدارس ودور العبادة. وصمت الكون كله بانتظار أن يمر بأقل أضرار ممكنة.

ولكل قصته مع هذا الزائر غير المرغوب فيه، فقد كثر أحباءهم، وتغير نوع العلاقات الاجتماعية، وصارت التعقيمات فرضاً واجباً، وبات الخبر الأوحد

إحصاء عدد الضحايا يومياً. وكانت كل مرة تحتل دولة سلم أعلى الوفيات من إيطاليا إلى المكسيك إلى إسبانيا، ولم تسلم دولة في العالم من هذا الفيروس الفتاك، إذ إن الوباء انتقل من رئة إلى رئة، ومن دولة إلى قارة، كأن الأرض نفسها أصيبت بضيق تنفس.
وعلى رغم أنه لم يكن القاتل الأكبر من ناحية الأرقام، لكنه كان الأكثر تأثيراً من ناحية المدى والعمق. فلقد أصاب أكثر من 700 مليون إنسان، وتسبب في وفاة ما يزيد على 7 ملايين حول العالم، بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية.

ومع ظهور اللقاحات بدأ المرض بالانحسار، على رغم ما رافق الجرعات من فضائح حول العالم، واعترافات بأنها لم تكن ناجعة تماماً. المهم أن «كوفيد» لم ينته وكانت له متحورات عدة، لكن يبدو أن الخوف الذي رافقه وقد يكون سبباً في وفاة كثر قد زال. واليوم نقابل أشخاصاً مصابين بكورونا كأنهم مصابون بالرشح أو الإنفلونزا الموسمية، إن من ناحية الأعراض أو محاولة الوقاية والابتعاد منهم.

لكن الجائحة هذه لا شك في أنها تركت وراءها ندوباً غير مرئية في الذاكرة والنفوس، وفي صورة الحياة نفسها، فلقد اعتاد الناس على تباعد معين وأصبح العمل عن بعد حلاً بدأت الشركات تدرجه ضمن أنظمتها.

جدري القرود وباء الهامش

عاد للواجهة في زحمة ما بعد «كوفيد»، وبين أنفاس العالم اللاهث نحو ما يشبه التعافي، إنه المرض القديم بوجه جديد «جدري القرود» Monkeypox. ولم يكن غريباً على الأطباء، لكنه كان ثقيلاً على المجتمعات التي ظنت أن الأوبئة لن تطرق الباب مرتين متتاليتين بهذه السرعة.

وعرف «جدري القرود» منذ عام 1958، وسجلت أول إصابة بشرية به عام 1970 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكنه حينها ظل حبيس أدغال أفريقيا لعقود، يصيب الفقراء في صمت ويعالج من دون تسليط الضوء وينقرض من ذاكرة العالم فوراً بعد انتهاء الحالات، لكن عام 2022، غيّر المرض موقعه

الجغرافي، بالتالي الإعلامي، فخرج من الهامش وامتد إلى مدن ومطارات أوروبا وأحياء أميركا، ودخل فجأة في حسابات الطوارئ الصحية العالمية! وأخذ حينها على محمل الجد والقلق.

وتنتقل عدوى «جدري القرود» عبر الاتصال الجسدي المباشر، بخاصة عبر سوائل الجسم أو الآفات الجلدية، وهو يشبه في أعراضه جدري الإنسان القديم، كارتفاع الحرارة وتورم الغدد وطفح جلدي مؤلم مترافق مع الوصمة الاجتماعية والخوف من العدوى. وعلى رغم أنه نادراً ما يكون قاتلاً، أي بنسبة تراوح ما بين واحد و10 في المئة في بعض السلالات، لكن الخوف الحقيقي كان في غموضه. وأعلنت منظمة الصحة العالمية طوارئ صحية عالمية، وأطلقت حملات التوعية ووفرت لقاحات محدودة.

لم تتحول إلى جائحة

بعض الأمراض والأوبئة التي لا بد من النظر إليها عن كثب لم تتحول إلى جوائح لكنها تمتلك ميولاً مقلقة. بعضها يتسلل في صمت ويستوطن الجسد والبيئة، ويتحول إلى وجع يومي كالملاريا التي تعود لزمن بعيد. فنصوص الطب الفرعوني واليوناني أشارت إلى «حمى المستنقعات»، ووجدت آثار الطفيل البلازموديوم التي تنتقل عبر لدغة أنثى بعوضة الأنوفيليس في مومياوات مصرية.

والملاريا ليست جائحة مفاجئة مثل «كوفيد» أو «سارس»، لكنها وباء مستوطن (Endemic Epidemic)، يضرب بصورة دائمة في مناطق واسعة، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء وبعض أجزاء آسيا وأميركا اللاتينية. وتسجل سنوياً أكثر من 240 مليون إصابة، وتتسبب في نحو 600 ألف وفاة، معظمهم من الأطفال دون سن الخامسة، بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية للملاريا عام 2023. وعلى رغم أن الملاريا قابلة للعلاج والوقاية، فإن اللامساواة في الوصول إلى العلاج، إضافة إلى سوء البنية الصحية، جعلا منها أطول الأوبئة عمراً وربما أكثرها ظلماً

فيروس آخر يعلن عن نفسه، إنه MERS أو متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. ظهر كفيروس جديد عام 2012 في شبه الجزيرة العربية، تحديداً في السعودية، ليضاف إلى قائمة الفيروسات التاجية التي تخترق الجهاز التنفسي وتزرع الرعب الصامت. وهو لا ينتشر بسرعة كغيره، لكنه أشد فتكاً، إذ تجاوزت نسبة الوفيات 35 في المئة من بين الحالات المؤكدة وهي نسبة لا يمكن تجاهلها. وارتبط الفيروس بصورة كبيرة بالجمال، وأثار ذلك جدلاً اجتماعياً وثقافياً حول العلاقة بين العادات والعدوى.

كذلك فيروس زيكا الذي يصيب الأجنة، واجتاح عام 2015 أجزاء واسعة من أميركا اللاتينية، وعلى رأسها البرازيل. والمختلف هذه المرة أن المرض لم يقتل المصابين به، إنما يترك أثره في من لم يولدوا بعد. وفيروس زيكا المنقول عبر لدغة بعوضة « الزاعجة المصرية» (Aedes aegypti)، انتشر بسرعة في المناطق المدارية، لكن الذعر لم يبدأ إلا عندما لاحظ الأطباء زيادة حادة في ولادات الأطفال المصابين بصغر حجم الرأس «microcephaly» وتشوه خلقي يضعف الدماغ ويعوق النمو.

الفيروس لا يبدو خطراً على البالغين، لكنه كان يهاجم الأجنة بصمت، واستجابت منظمة الصحة العالمية بسرعة، وأعلنت حال طوارئ صحية عالمية، وأطلقت حملات توعية وحظراً على السفر والتنقل لبعض الفئات، لكن الأزمة إضافة إلى أنها طبية، فإنها تحمل في طياتها عوامل اجتماعية وأخلاقية حول تأجيل الحمل وحظره في بعض المناطق. وعلى رغم تراجع الفيروس تدريجاً، فإن الخوف الذي خلفه في قلوب الأمهات لا يزال باقياً، تماماً كأثره في رؤوس الأطفال الذين لم يسعفهم العالم في الوقت اللازم.

اقتصاد الأوبئة

وفي كل مرة يظهر فيها وباء، تنشغل العناوين بعدد الضحايا والإصابات واللقاحات، لكن هناك رقماً آخر، غالباً ما يهمس به، وهو كلفة المرض على الأرواح والمال. فالاقتصاد، كما الجسد، هش أمام العدوى. فما إن ينتشر

المرض، حتى يبدأ كل شيء بالتباطؤ من الإنتاج إلى الاستهلاك إلى السفر وصولاً إلى الثقة.

وكلفت الإنفلونزا الإسبانية على رغم غياب بيانات مالية دقيقة من تلك الفترة، خسائر للعالم حينها بما يعادل 3.3 تريليون دولار بقيمة اليوم، أي ما يقارب خمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ذلك الوقت، بحسب روبير بارو وخوسيه أورسوا وجوانا وينغ ضمن دراسة تقارن بين الإنفلونزا الإسبانية و«كوفيد-19» نشرت عام 2020 في «المجلة الفصلية للاقتصاد» (The Quarterly Journal of Economics) التابعة لجامعة «هارفارد»، كما تقلصت القوى العاملة فجأة في الإنتاج الزراعي والصناعي الذي توقف كما لو أن الزمن مصاباً بالفيروس.

أما «الإيدز» فلم يكن جائحة عابرة، إذ شكل منذ الثمانينيات أزمة طويلة الأمد أثرت في البنية الاقتصادية للدول النامية، خصوصاً في أفريقيا. وتقدر الخسائر المباشرة وغير المباشرة له عالمياً بأكثر من 500 مليار دولار حتى عام 2020، كما انخفض نمو الناتج المحلي في الدول المتضررة بنسبة واحد إلى 2.6 في المئة سنوياً بسبب تقلص القوى العاملة وزيادة الإنفاق الصحي، بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) لعام 2020.

وتأتي الضربة الأكبر في العصر الحديث من جائحة كورونا، فوفقاً لتقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت الخسارة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى عام 2025 هي 22 تريليون دولار، وفقدت 114 مليون وظيفة خلال عام واحد، كما انهارت قطاعات كاملة كالسياحة والطيران والمشاريع الصغيرة والتعليم التقليدي.

وعلى رغم أن جنون البقر ليس جائحة بالمعنى التقليدي، فإنه كبّد أوروبا وحدها أكثر من 13 مليار دولار بسبب ذبح الأبقار وخسارة الصادرات، بحسب تقرير الـ«فاو» عام 2001.

وتسببت إنفلونزا الطيور بخسائر تقدر بـ20 مليار دولار عالمياً، بسبب إعدام ملايين الطيور وإغلاق الأسواق. أما إنفلونزا الخنازير فبلغت الخسائر المباشرة وغير المباشرة لها أكثر من 50 مليار دولار، معظمها بسبب توقف السفر والطيران.

فما تفعله الأوبئة بالاقتصاد قد لا يرى في الشوارع، لكنه يمد يده إلى الأجور والأسعار والجيوب.

من عزل القرى إلى توحيد الأرض

كانت الأوبئة في الماضي شأناً محلياً، فما إن يتفشى المرض حتى تغلق الأبواب وتدفن الجثث وينتظر الناس رحمة الله لينتهي الوباء، لكن مع نهايات القرن الـ19، بدأ العالم يفهم أن الفيروسات لا تحترم الجغرافيا، وأن قارب النجاة لا يفلح عندما يكون وحيداً. فبدأت أولى المحاولات بتأسيس سلسلة المؤتمرات الصحية الدولية، وكان أولها في باريس عام 1851، حين اجتمعت دول لفهم كيفية تنظيم الحجر الصحي وتبادل المعلومات حول تفشي الأمراض مثل الكوليرا والطاعون، وشكلت هذه الخطوات ما يشبه نواة أول فهم بأن الوباء قضية عابرة للحدود.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ولدت منظمة الصحة العالمية (WHO) عام 1948، فأصبحت الجهة الأممية المعنية بتنسيق الجهود الصحية وإدارة الاستجابة للأوبئة وتحديد الطوارئ الصحية العالمية، إذ لم تعد الصحة شأناً وطنياً صرفاً، وامتدت لتشكل مصلحة جماعية عالمية. فتحول الحديث عن المرض من حكايات محلية إلى قضايا عالمية تناقش خلال المؤتمرات، وترصد لها الموازنات. وأصبح الناس ينتظرون إشعارات منظمة الصحة العالمية ليعرفوا كيف يتعاملون مع مرض أو وباء أو جائحة.

وعلى رغم أن منظمة الصحة العالمية تعد المرجع الأول عالمياً في مواجهة الأوبئة والتنسيق بين الدول، لكنها ليست وحدها في هذا الميدان المعقد. فلقد أدرك العالم بعد سلسلة من الأزمات الصحية، أن الجائحة تحتاج إلى أكثر

من جهة، تحتاج إلى منظومة كاملة تتحرك للمواجهة. وهكذا فعل مركز CDC في أميركا الذي كان قد أنشئ عام 1946 تحت اسم «مركز الأمراض السارية»، وهو مركز متخصص في مراقبة الأمراض المعدية وتحليل البيانات الوبائية وتطوير السياسات الوقائية. وقام بدور مهم أثناء جوائح «سارس» وإنفلونزا الخنازير و«كوفيد-19»، كما أن نظيره الأوروبي ECDC يعمل منذ عام 2005 على تنسيق جهود الدول الأوروبية في مواجهة التفشيات وإصدار الإنذارات الصحية المبكرة. ويشكل هذان المركزان العين التقنية والطبية للعالم ويقدمان خبرات تحليلية وفنية لا غنى عنها.

وفي سياق التمويل تظهر صناديق التمويل والاستجابة الدولية، إذ إن الفجوة بين من يملك الدواء ومن يحتاج إليه كانت واضحة دائماً، لكن الأوبئة العالمية جعلتها محرجة ومكلفة. ومن المؤسسات التي عملت على ردم هذا الخلل كان التحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI الذي أسس عام 2000، ومهمته العمل على توفير التطعيمات للدول منخفضة ومتوسطة الدخل لضمان ألا يكون اللقاح حكراً على الدول الغنية، إضافة إلى تحالف ابتكارات التأهب للأوبئة CEPI الذي تأسس بعد أزمة «إيبولا»، ويعنى بتمويل أبحاث اللقاحات والتأهب المسبق للفيروسات التي قد تتحول إلى جائحة، والصندوق العالمي لمكافحة «الإيدز» والسل والملاريا الذي يمول البرامج طويلة الأمد للتصدي للأمراض المعدية المستوطنة، خصوصاً في أفريقيا وآسيا.

العدوى تضيء ملامح العالم

وإذا أردنا أن نتحدث عن كل جائحة ووباء بما يليق بما تركته من ندوب على سكان الكوكب، سيحتاج الأمر إلى دراسات وكتب عدة لكي نفي ذلك الزائر الطفيلي المزعج والقاتل حقه في ما ترك من آثار. فكل جائحة مرت من الطاعون إلى «كوفيد-19» تركت بصماتها على الناس في أجسادهم وقلوبهم وعقولهم. وكانت هناك أنماط تتكرر وأخطاء تعاد في كل مرة، ودروس تنسى بمجرد أن يزول الألم من دون خطط. فعلى رغم اختلاف الأزمنة والأماكن، فإن الجائحات الكبرى تتشارك في عناصر جوهرية من ناحية النشأة والانتشار وردود الفعل وصولاً إلى الفوضى.

وقد يكون العامل المشترك الأول هو سهولة الانتشار، بخاصة بعد أن أصبح العالم أكثر اتصالاً وتواصلاً من أي وقت مضى. فالعولمة والسفر، وكثافة السكان وسوء توزيع الخدمات، كلها عوامل حولت العالم إلى قرية مفتوحة أمام العدوى لتجعله مسرحاً دامياً، فأية إصابة في أية دولة في العالم هي احتمال لإصابة سكان الكوكب على الطرف الآخر، خصوصاً إذا لم يجرِ الكشف عنها والاستجابة سريعاً. وقد يكون «كوفيد-19» خير مثال عن شخص واحد في ووهان نشر العدوى في أنحاء العالم. ولا بد من التنبه إلى نقطة التحول Tipping Point، أي اللحظة التي يتحول فيها مرض محلي إلى جائحة عالمية، إذ غالباً ما تفشل الحكومات في قراءة تلك اللحظة. وقد يكون السبب إما الإنكار أو البطء أو الخوف من التأثير الاقتصادي، لكن الثمن لاحقاً يكون أضعاف ما يمكن توقعه أو تحمله.

ويأتي الإعلام الذي يضطلع بأدوار مختلفة من بث الذعر إلى نقل الحقائق إلى التوعية، لكن بعض وسائل الإعلام والاتصال يبحث عن لحظات إعلامية وسط هذه الفوضى والخوف، ملقياً بقلق الناس ورعبهم على لائحة الـ«رايتنغ» والـ«ترند»، فيبث الإشاعات المضللة ويتلهى في نظريات المؤامرة ونقل معلومات غير دقيقة. وخلال هذه اللحظات الحرجة، تصبح المعلومة الدقيقة أكثر أهمية أحياناً من الدواء نفسه.

كما لا يمكن تجاهل الفارق الصارخ بين الدول الغنية والفقيرة، إذ بينما تسارع الأولى إلى تأمين اللقاحات وإغلاق حدودها والاعتماد على احتياطاتها الصحية، تكافح الأخرى بأدوات منسية ومستشفيات مثقلة وأطباء يقاتلون بلا عتاد، إلى أن يأتي دورها لتصل إليها الجرعات والأدوات اللازمة. فالأوبئة التي تفضح ضعف الجسد، تفضح أيضاً هشاشة السياسات ومحدودية الرؤية وغياب العدالة في هذا الكوكب.

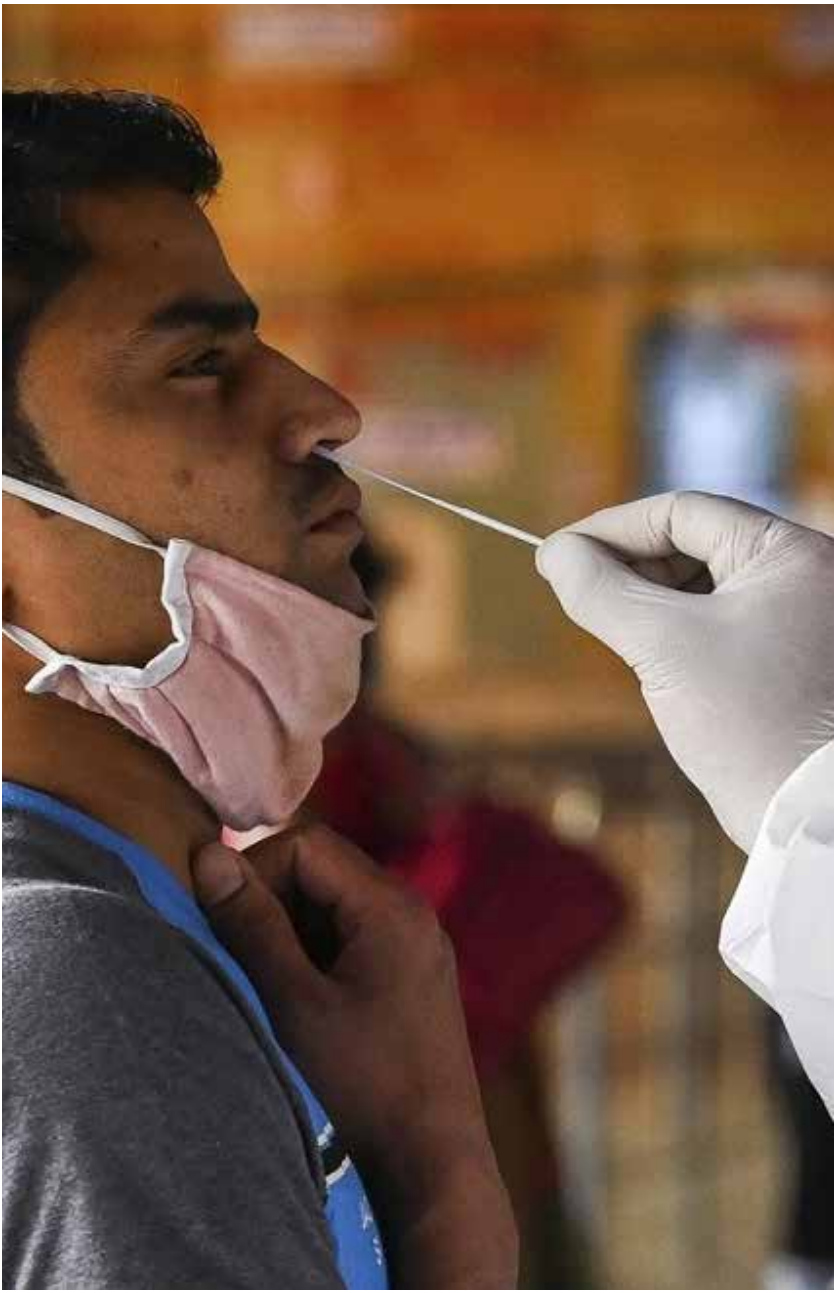

كورونا

جائحة عابرة وندبة باقية في الوعي الإنساني

ملخص

جائحة كورونا لم تكن أزمة صحية فحسب، بل محطة استثنائية غيرت وعي الإنسان والعالم. أعادت تعريف العلاقات والعمل والأمان، وأظهرت هشاشة العالم وقوة التطور الرقمي. تضررت قطاعات كالسياحة والطيران وازدهرت التكنولوجيا، بينما تسارعت خطط التحول الاقتصادي في الخليج. اليوم تبقى الجائحة ندبة في الوعي الإنساني، تذكرنا بأن التقدم بلا توازن إنساني لا يكفي.

غادة الطليحي

خمس سنوات مرت على اللحظة التي غيرت مسار التاريخ و أربكت الحياة وتركت إرثاً اجتماعياً واقتصادياً ما زال يؤثر في سلوك الأفراد وفي سياسات الدول

لم يكن فيروس كورونا مجرد أزمة صحية عابرة، بل محطة مفصلية أعادت تشكيل وعي الإنسان الحديث وعلاقته بالعالم من حوله. فحين أعلنت منظمة الصحة العالمية في مارس (أذار) 2020 تحول الفيروس إلى جائحة، توقف كل شيء تقريباً: الطائرات هبطت عن السماء، والمدارس أغلقت أبوابها، والأسواق ارتبكت كما لو أن العالم بأسره يضغط زر الإيقاف الموقت. خلال تلك الأشهر الأولى، بدا الكوكب وكأنه يعيش تجربة جماعية من العزلة والترقب والبحث عن إجابات.

متابعة أرقام الإصابات ونسبة الوفيات ما زالت علامة فارقة في ذاكرة كل من بقي، لكن خلف الأرقام التي رصدت الإصابات والوفيات، كانت تكتب قصة أعمق: قصة إنسان وجد نفسه في عالم مختلف معزول وهش، ومجتمعات اكتشفت أن التقدم التكنولوجي لا يحميها من الارتباك، واقتصادات عملاقة انهارت بفعل فايروس لا يرى بالعين المجردة. كانت الجائحة بمثابة اختبار قاس في زمن ظن أنه بلغ ذروة قوته وسيطرته، فإذا بها تعيد ترتيب أولوياته من جديد: من معنى الأمان الاجتماعي، إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

واليوم، بعد مرور خمس سنوات على تلك اللحظة التي غيرت مسار التاريخ، يبدو العالم مختلفاً تماماً. فالجائحة التي أربكت الحياة اليومية تركت إرثاً اجتماعياً واقتصادياً ما زال يؤثر في سلوك الأفراد وفي سياسات الدول. على المستوى الاجتماعي، نشأت أنماط جديدة من العلاقات والعمل والتعليم، وتبدل الإيقاع الإنساني بين الانعزال والاتصال الرقمي. وعلى المستوى الاقتصادي، أعادت الأزمة رسم خريطة القطاعات الرابحة والخاسرة، وأطلقت سباقاً عالمياً نحو الرقمنة والاكتفاء الذاتي.

عزلة أعادت تعريف الذات

على الصعيد الاجتماعي وعندما فرضت الإغلاقات وأغلقت المدن، عاش البشر تجربة عزلة جماعية غير مسبوقة، بدت للوهلة الأولى موقتة، لكنها تركت آثاراً ممتدة في النسيج الإنساني. في تلك الأشهر الطويلة، أعاد الإنسان

اكتشاف ذاته داخل حدود منزله، وعادت العلاقات الأسرية لتصبح المحور الأهم في حياة كثيرين، بعد أن كانت تذوب في إيقاع العمل والالتزامات الخارجية.

ويشير الاختصاصي الاجتماعي محمد الحمزة إلى أن هذه التجربة «أعادت ترتيب الأولويات في المجتمعات العربية التي كثيراً ما اتسمت بروابطها القوية، لكنها أيضاً كشفت عن هشاشة التوازن بين الحياة العامة والخاصة». ويضيف أن «الناس تعلموا التكيف مع التكنولوجيا من جهة، لكنهم في الوقت نفسه باتوا يحنون إلى الجماعية الأصيلة التي ميزت نسيجهم الاجتماعي قبل الجائحة».

تغيرت مفاهيم القرب والبعد، وأصبحت المسافة الاجتماعية من توصية صحية، إلى مبدأ جديد لتنظيم العلاقات، فالتباعد الجسدي خلق تقارباً وجدانياً غير متوقع، وأعاد تعريف معنى الأمان والثقة. تشير دراسة صادرة عن جامعة كامبريدج عام 2023 إلى أن 68 في المئة من المشاركين شعروا بأن الجائحة جعلتهم أكثر وعياً بعلاقاتهم الشخصية وأهمية الوقت العائلي، على رغم شعور آخرين بأن العزلة زادت من هشاشتهم النفسية.

من جهة أخرى، فرضت التكنولوجيا نفسها كبديل للعلاقات الاجتماعية المباشرة، فالتواصل الإنساني انتقل إلى الشاشات، وتحولت المنصات الرقمية إلى ميادين للحوار والعمل وحتى العزاء والاحتفال. وعلى رغم أن هذه الرقمنة وفرت تواصلاً سريعاً وفعالاً، إلا أنها خلقت نوعاً جديداً من العزلة، التي وصفتها بعض الدراسات بالعزلة المتصلة أي الشعور بالوحدة، على رغم الحضور الدائم على الإنترنت.

لكن الحمزة يحذر من الأثر النفسي طويل المدى، لافتاً إلى أن «العزلة التي فرضتها الجائحة تركت بصمة واضحة على الأجيال الشابة، فوفقاً لدراسة نشرت في مجلة الصحة النفسية العربية عام 2025، ارتفع معدل القلق الاجتماعي بنسبة 30 في المئة في مصر والأردن مقارنة بعام 2019»، ويشرح أن كثيراً من الشباب ما زالوا يتجنبون التجمعات الكبيرة ويفضلون اللقاءات

الصغيرة في أماكن مفتوحة، كأن الخوف من العدوى تحول إلى جزء من الثقافة السلوكية الجديدة.

كما أن مفهوم العمل نفسه شهد تحولاً اجتماعياً، فالعمل من المنزل لم يعد استثناء، بل أصبح خياراً معتمداً لدى ملايين الموظفين حول العالم. هذا التحول غير إيقاع الحياة الأسرية، وقلص الاحتكاك اليومي بين الناس، لكنه في المقابل منح الأفراد مرونة أكبر في إدارة أوقاتهم.

من زاوية أخرى، يمكن القول إن الجائحة أعادت إحياء قيم التضامن والمبادرة الفردية. في ذروة الأزمة، ظهرت مبادرات مجتمعية محلية لدعم المسنين، ومشاريع تطوعية لتوصيل الدواء والغذاء. هذا الحس الجمعي الذي ولد من رحم الخوف أرسى نوعاً جديداً من المواطنة القائمة على المسؤولية المشتركة. ومع ذلك، فإن ما تبع الجائحة من تباعد طويل وتعب نفسي جماعي جعل كثيرين أكثر حذراً في بناء العلاقات الجديدة، وأكثر ميلاً إلى تقييم علاقاتهم الحالية.

وعلى رغم أن العالم اليوم تجاوز الجانب الصحي للجائحة، إلا أن أثرها الاجتماعي لم يتبدد تماماً. ومع مرور خمس سنوات، يمكن القول إن كورونا لم تغير فقط طريقة التواصل، بل غيرت أيضاً الإحساس بالزمن نفسه. صار الوقت أبطأ، وأكثر ارتباطاً بالبيت والأسرة، وأقل انقياداً لصخب الخارج. الجائحة أجبرت العالم على إعادة تعريف الحياة البسيطة، وأعادت الاعتبار لقيم الاستقرار والامتنان، بعد سنوات من الاندفاع والاستهلاك السريع وأردف الحمزة، قائلاً إن ما يعرف بـ«جيل كورونا» يمثل حالة اجتماعية فريدة في التاريخ الحديث، إذ نشأ وعيه في عالم محكوم بالشاشات والاحترازات الصحية. ويختم «أبرز ما يميز هذا الجيل هو اعتماده المبكر على التكنولوجيا كجسر افتراضي لتعويض فقدان التواصل المباشر، لكنه في المقابل يعاني ضعفاً في المهارات الاجتماعية الحقيقية. يختلف عن جيل الألفية الذي تربى مع وسائل التواصل الاجتماعي، لكنه عاش مراحل تعليمية طبيعية، مما منحه توازناً بين العالمين الواقعي والرقمي. أما جيل كورونا، فيرى الشاشة ملاذاً آمناً، لكنه يفتقد لغة الجسد والتفاعل غير المعد مسبقاً، وهو ما قد يؤثر في قدرته المستقبلية في بناء الثقة داخل العلاقات المهنية والشخصية».

في المحصلة، لم تنته آثار كورونا الاجتماعية بانحسارها الصحي، بل تحولت إلى ملامح دائمة لعصر جديد. عصر يعيش فيه الإنسان بين واقعين: واقع رقمي يمنحه حرية الحركة والعمل بلا حدود، وواقع إنساني يحن إلى اللمسة واللقاء والدفء. وبين هذين العالمين، ما زال المجتمع العالمي يبحث عن توازنه المفقود منذ مارس 2020.

اقتصاد الكمامة: حين ارتدى الاقتصاد وجهاً جديداً

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة غير مسبوقة مع تفشي جائحة كورونا عام 2020، إذ انهارت أسعار النفط إلى مستويات سلبية للمرة الأولى في التاريخ، وتوقفت السياحة التي كانت تدر تريليونات الدولارات سنوياً، مما أدى إلى فقدان ملايين الوظائف. في المقابل، شهدت شركات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية ازدهاراً هائلاً، فتحولت من أدوات رفاهية إلى عصب للحياة اليومية، بينما ارتفع الطلب على تطبيقات الاجتماعات الافتراضية والتسوق الرقمي بصورة غير مسبوقة.

تحول اللقاح إلى عملة نفوذ جديدة بين الدول الكبرى التي احتكرت الجرعات الأولى، فيما برزت الكمامة كسلعة استراتيجية تضاعف الطلب العالمي عليها بأكثر من 120 في المئة، لكن خلف هذه المكاسب كانت هناك خسائر ضخمة: قطاع الطيران خسر أكثر من 370 مليار دولار، وصناعة الترفيه توقفت بالكامل. كشفت الجائحة عن هشاشة العولمة وترابط الاقتصاد الدولي، لكنها في الوقت نفسه أظهرت قدرة الإنسان على التكيف والابتكار، لتغدو أزمة كورونا لحظة مفصلية أعادت تعريف مفاهيم النمو، والأمان الاقتصادي، والاعتماد المتبادل بين الدول.

وعلى رغم مرور أكثر من خمس سنوات على الجائحة، ما زالت ارتداداتها الاقتصادية حاضرة بعمق في بنية الاقتصاد العالمي. فالتضخم الذي اجتاح العالم بين عامي 2021 و2023 لم يكن سوى صدى متأخر لاضطراب سلاسل الإمداد الذي بدأ مع الإغلاق الأول. تعطل الإنتاج في آسيا ونقص أشباه الموصلات مثلاً، أثرا في كل شيء من السيارات إلى الأجهزة المنزلية، ودفعا أسعار السلع إلى مستويات قياسية. تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي

في عام 2024 أشار إلى أن أكثر من 60 في المئة من الاقتصادات النامية ما زالت تعاني ارتفاعاً في أسعار الغذاء والطاقة، بسبب الاختناقات التي خلفتها سنوات الوباء والحروب اللاحقة.

ويؤكد الخبير الاقتصادي محمد السويد أن العالم لم يعد يعيش ظل كورونا بالمعنى التقليدي، لكنه يواجه واقعاً اقتصادياً جديداً تشكل من تبعاته. ويرى أن «الجائحة كانت نقطة إعادة ضبط للنظام الاقتصادي العالمي، سرعت تحولات كانت ستأخذ عقداً من الزمن لتحدث، فالدول الكبرى باتت تتعامل مع الأمن الاقتصادي كجزء من أمنها القومي، خصوصاً في مجالات الغذاء والطاقة والتقنية، فيما تحولت سلاسل الإمداد إلى نماذج أكثر محلية وأقل اعتماداً على العولمة.»

ويضيف أن الاقتصاد العالمي اليوم ينتقل «من اقتصاد الكفاءة إلى اقتصاد المرونة والسيادة، إذ تسعى الدول إلى تقليل هشاشتها أمام الأزمات لا لزيادة أرباحها قصيرة الأجل فقط».

وفي الوقت نفسه، أفرزت الجائحة تحولاً هيكلياً في مفهوم العمل والإنتاج. نسبة العاملين عن بعد أم في أنماط هجينة ارتفعت عالمياً إلى 30 في المئة من القوى العاملة، بعدما كانت أقل من خمسة في المئة قبل عام 2020، بحسب بيانات منظمة العمل الدولية. هذا التحول أعاد صياغة المدن الكبرى، وأسهم في نمو قطاعات جديدة مثل الأمن السيبراني والخدمات السحابية، بينما تراجعت قطاعات كانت تمثل جوهر الحياة كالمكاتب التقليدية والمطاعم المركزية.

أما الأسواق المالية فدخلت مرحلة جديدة من الحذر، فبعد فترات التيسير الكمي الضخمة التي ضختها الحكومات خلال الجائحة لإنقاذ اقتصاداتها، جاءت سنوات لاحقة من التشديد النقدي ورفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم. ونتيجة لذلك شهد العالم تباطؤاً في النمو، وتزايدت المخاوف من ركود تضخمي في اقتصادات أوروبا وأميركا الشمالية.

على الجانب الإيجابي، دفعت الجائحة الشركات والحكومات إلى إعادة التفكير في نماذج النمو. برزت الرقمنة والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي كركائز للاقتصاد الجديد، كما تخطى الاستثمار العالمي في الطاقة المتجددة 2.1 تريليون دولار في عام 2024، وهو رقم غير مسبوق، كثير من المحللين يربطونه مباشرة بتجربة كورونا التي كشفت هشاشة الاعتماد على الموارد التقليدية وضرورة التنويع.

وفي العالم العربي، أعادت الجائحة ترتيب الأولويات أيضاً. دول الخليج مثل السعودية والإمارات تسارعت في تنفيذ استراتيجيات التحول الاقتصادي والرقمي، وحققت قفزات في التجارة الإلكترونية والخدمات المالية التقنية. ويشير السويد إلى أن «الجائحة كانت المسرع الأكبر للتحول الاقتصادي في الخليج، إذ تحول التحول الرقمي من مشروع مستقبلي إلى شرط لبقاء الاقتصاد. في السعودية مثلاً، لم يعد التطوير الرقمي في التعليم والمالية والخدمات مجرد تحسين للخدمات، بل أسس لبنية اقتصادية جديدة مكنت من نشوء قطاعات كاملة في التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي»، ويختم السويد قائلاً إن مرحلة التنويع الاقتصادي في المنطقة تجاوزت مرحلة الخطط إلى التنفيذ الفعلي، «لكنها ما زالت مرتبطة جزئياً بالدورة النفطية، إذ لا يزال التمويل الحكومي محركاً أساسياً، غير أن الفارق أن الموارد تستخدم اليوم لإعادة تشكيل الاقتصاد لا لتمويل الاستهلاك كما كان في السابق».

اليوم، لم تعد الكمامة رمزاً وقائياً فحسب، بل استعارة اقتصادية لمعنى الحذر والمرونة. فالعالم الذي عاش تجربة الشلل التام أصبح أكثر ميلاً إلى بناء احتياطاته، وتوطين صناعاته الحيوية، وتقليل اعتماده على الخارج. كورونا لم يغير فقط أرقام الناتج والنمو، بل طريقة تفكير كاملة في الأخطار، وجعل المرونة الاقتصادية المفهوم الأكثر تداولاً في قاموس ما بعد الجائحة.

الموت بلا طقوس

أكثر المشاهد قسوة كانت رحيل الأحبة بلا وداع، من جنازات محدودة، ودموع تذرف خلف الشاشات، وقبور توارى بلا جموع. الطقوس التي كثيراً ما ساعدت

البشر في مواجهة الفقد اختفت فجأة، تاركة جرحاً نفسياً عميقاً. لقد سرق كورونا من الإنسان تلك اللحظة الأخيرة التي تمنحه فرصة المصالحة مع الموت، فصار الحزن معلقاً بلا نهاية، والذكريات تدفن بلا وداع يليق بها. ولعل هذا الجانب الإنساني من الجائحة هو الأكثر وجعاً، لأنه كشف عن عمق حاجتنا إلى الطقوس كجسر بين الحياة والموت، وكوسيلة للقبول والطمأنينة.

في النهاية، لم تكن جائحة كورونا مجرد حدث عابر أو أزمة صحية موقتة، بل كانت زلزالاً أعاد ترتيب أولويات العالم، وغير الطريقة التي ننظر بها إلى الحياة. علمتنا أن التقدم لا يقاس بالسرعة، وأن التوقف أحياناً يمنحنا فرصة لنفهم أنفسنا أكثر. انكشفت هشاشتنا، لكن في الوقت نفسه أظهرت أجمل ما في الإنسان من تضامن ورحمة وإحساس بالآخر.

أدركنا أن الحياة ليست سباقاً نحو المستقبل، بل لحظات بسيطة تملأ أيامنا بالمعنى، مصافحة أو لقاء أو نزهة أو ضحكة بين الأهل و الأصدقاء. أصبحت هذه التفاصيل الصغيرة رموزاً لنعمة كنا خائفين من فقدانها للأبد، فالعالم بعد كورونا ليس هو العالم قبل كورونا. لقد تركت الجائحة فينا أثراً يشبه الندبة، لكنها ليست جرحاً بقدر ما هي تذكير دائم بأننا جميعاً عابرون في هذا العالم، وأن ما يجعلنا ننجو ليس القوة أو العزلة، بل قدرتنا على التجاوز، وعلى أن نعيش ونتعايش مع الظروف ونتقبلها ببساطة وأمل في عالم تغير إلى الأبد.

المناخ يختبر الشرعية السياسية

ويغير خرائط الاقتصاد العالمي

ملخص

ابتدأ القرن الـ21 بزلزال ولاية غوجارات عام 2001 في الهند وانتهى بالزلزال «الأسوأ في المنطقة منذ 20 عاماً» في تركيا وسوريا.

غادة الجبيري

الاهتمام بالقضايا المناخية يعيد تشكيل مفهوم الأمن القومي ويصبح اختباراً للحكومات والمتضرر الأكبر هي الدول النامية

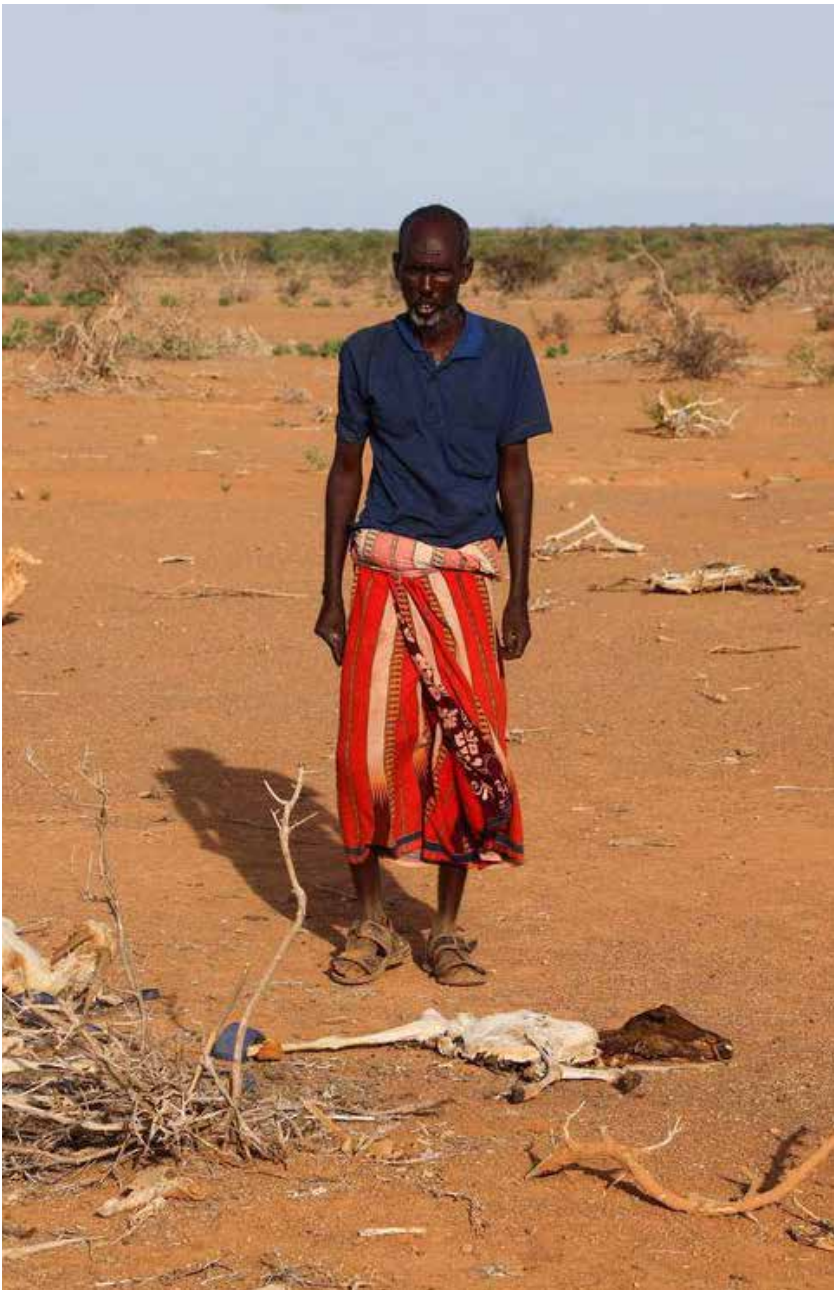

منذ بداية القرن الـ21 تسببت سلسلة من الكوارث الطبيعية في خسائر اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات الأميركية لكن أكثرها دماراً حدث عام 2004 بالمحيط الهندي الذي تسبب في تسونامي آسيا إلى حرائق الغابات وموجات الحر والفيضانات، واختتم الربع الأول من القرن الجاري بزلزالين في تركيا وسوريا اللذين يعتبران «الأسوأ في المنطقة منذ 20 عاماً»، وفق وصف الأمم المتحدة.

ووفقاً للأمم المتحدة قتل ما لا يقل عن 53537 في تركيا وما لا يقل عن 5954 في سوريا.

وبعد كل كارثة طبيعية تتبعها كوارث اقتصادية وصحية وسياسية، أثبتت هذه الكوارث أن آثار المناخ لا تقتصر على البيئة فحسب، بل تمس الاقتصاد والأمن الغذائي والصحي، وتسببت في تعطيل قطاعات رئيسة مثل الزراعة والسياحة والصناعة والبنية التحتية ودمرت أصولاً رأس مالية ضخمة، وتتضرر منها الدول النامية قبل الدول الصناعية الكبرى ذات المسؤولية الكبرى في هذه الكوارث.

أصبحت اختباراً للشرعية السياسية، فارتبطت فاعلية الاستجابات الحكومية بمشروعية الأنظمة، في حين استفاد البعض من إدارة الكوارث لتعزيز موقعهم أو دعم التضامن المجتمعي وأظهرت الأحداث الكبرى أن الإخفاق في الاستجابة يمكن أن يصعد من حدة الأزمات السياسية والاجتماعية.

بدأ الاهتمام السياسي الدولي بقضية التغير المناخي منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 التي أسفرت عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ، لكن التحول الحقيقي نحو جعلها أولوية حكومية جاء بعد عام 2015 مع توقيع اتفاقية باريس للمناخ، حين التزمت الدول للمرة الأولى أهدافاً محددة لتقليل الانبعاثات.

تسونامي نقطة تحول عالمية

منذ بداية الألفية الجديدة شهد العالم كوارث طبيعية ابتداء من زلزال غوجارات عام 2001 في إحدى الولايات الهندية إلى موجات الحرارة الأوروبية التي بدأت صيف 2003، إلا أن تسونامي 2004 كان نقطة تحول عالمية.

في صباح الـ26 من ديسمبر (كانون الأول) لم يكن هناك صفارات إنذار مبكر لهذه الكارثة التي غيرت موازين العالم، عندها ضرب تسونامي المحيط الهندي بقوة غير مسبوقة وشهد العالم في ذلك العام واحدة من أكثر الكوارث تدميراً في التاريخ المعاصر، أسفرت عن مقتل نحو 230 ألف شخص وإحداث دمار في 14 بلداً وكانت إندونيسيا وسريلانكا والهند وتايلاند الأكثر تضرراً، وقدرت الخسائر المادية الإجمالية بنحو 10 مليارات دولار، وذلك وفقاً لبيانات الأمم المتحدة.

كانت أرقام القتلى والخسائر المادية بمثابة إنذار دفع المجتمع الدولي إلى الاجتماع في كوبي، هيوغو باليابان لمناقشة سبل الحد من الكوارث الطبيعية، واعتمدت الحكومات إطار عمل هيوغو لمدة 10 أعوام، وهو أول اتفاق عالمي شامل في شأن الحد من أخطار الكوارث.

وأنشأوا أيضاً نظام المحيط الهندي للتحذير والتخفيف من التسونامي، إذ يضم العشرات من محطات الرصد وتسجيل الزلازل ومستوى سطح البحر ونشر التنبيهات إلى مراكز معلومات التسونامي الوطنية.

وبحسب منظمة الرؤية العالمية، تشير التقديرات إلى أن زلزال سومطرة- أندامان هو ما تسبب في حدوث التسونامي ويذكر أنه قد أطلق طاقة تعادل 23 ألف قنبلة ذرية من النوع الذي تم إلقاؤه على هيروشيما.

اختبار للحكومات

لم تعد الكوارث الطبيعية مجرد حدث بيئي، بل أصبحت اختباراً للحكومات لقياس مدى كفاءتها وسرعة الاستجابة والشفافية وصدق المعلومات والوعود المقدمة قبل وقوع الحادثة وهي الاختبار الأكبر لقياس كفاءة البنية التحتية، أصبحت أخبار الكوارث أو أي حدث بيئي يتبع إعلانها أنها «تختبر قدرة الحكومة على الاستجابة».

كان إعصار كاترينا أول اختبار للولايات المتحدة في بداية القرن الـ21، عام 2005، فشلت البلاد في هذا الاختبار وسجلت الحادثة بالأكثر تدميراً في التاريخ الأميركي، إذ دمر 90 ألف ميل مربع من الأراضي، وهي مساحة تعادل مساحة المملكة المتحدة.

في ولاية مسيسيبي ارتفعت نسبة الفقر ولقي أكثر من 1500 شخص حتفهم وفقاً لتقرير نشرة الكونغرس 2006، نتج من هذه الكارثة اتهامات للحكومة بالتمييز العنصري لأن الأحياء الفقيرة والسوداء كانت الأكثر تضرراً، وانخفاض حاد في شعبية الرئيس جورج بوش.

أما بالنسبة إلى الصين فواجهت احتجاجات واتهامات بالفساد وذلك بعد زلزال سيشوان عام 2008، ارتبط بـ«فضيحة فساد مدارس سيتشوان» كان أعنف زلزال شهدته الصين منذ زلزال تانغشان عام 1976، إذ بلغ عدد القتلى الرسمي ما يقارب 70 ألف شخص، وآلاف الجرحى والمفقودين، كشف الزلزال عن مشكلات خطرة، لا سيما سوء معايير البناء للمباني العامة، وبخاصة المدارس، حين انهارت آلاف المباني المدرسية وراح ضحيتها آلاف الوفيات من الطلاب، وبلغ الدمار بمدينة بيتشوان حداً جعلها مهجورة في نهاية المطاف، وحفظت كموقع تذكاري.

كشفت هذه الكارثة حساسية الحكومة تجاه النقد الإعلامي، وأشار تقرير نشرته «نيويورك تايمز» إلى أن إدارة الدعاية المركزية للحزب أصدرت توجيهاً يمنع وسائل الإعلام من إرسال مراسلين إلى مناطق الكارثة، ويأمرها بنشر تقارير من محطة التلفزيون المركزية ووكالة الأنباء فقط.

كان لكارثة طبيعية في اليابان أن تغير قطاع الطاقة النووية ونهجها في مجال السلامة بصورة جذرية، بعدما ألحق زلزال بقوة 9.0 درجة، أعقبه تسونامي بارتفاع 45 قدماً أضراراً بالغة بمفاعلات الطاقة النووية في منشأة فوكوشيما دايتشي اليابانية. في أعقاب هذه الكارثة طلبت الهيئة التنظيمية النووية الأميركية تحسينات كبيرة لمحطات الطاقة النووية التجارية الأميركية، واجهت الحكومة اليابانية ضغوطاً نتيجة ضحايا المفاعلات النووية ولتقديم معلومات سريعة عن التسرب الإشعاعي.

يعتبر الكاتب والمحلل السياسي حمود الرويس كل كارثة فرصة للحكومات لتعزيز أو تقويض شرعيتها السياسية، وذلك من طريق الاستجابة الفورية للكارثة وتوفير الحماية للمواطنين، لأن الشعوب تقيم أداء الحكومات بناءً على كيفية إدارتها للكوارث مثل سرعة وصول فرق الإنقاذ، وكفاءة تقديم المساعدة، وخطط إعادة الإعمار. هذه القدرة على الاستجابة الفعالة أو قصورها يمكن أن تؤثر بصورة كبيرة في شعبية الحكومة وثقة المواطنين بها.

إعادة التفكير في معنى الأمن

يقول كبير مسؤولي التأثير العالمي في منظمة «بلانت» أندرو زولي «إن الأمن القومي والأمن الطبيعي مرتبطان بصورة لا تنفصل، ونحن في حاجة إلى إعادة التفكير في معنى الأمن بالنسبة إلى مستقبل الكوكب وشعبه».

يرى الرويس بأن قضية المناخ جزء من الأمن القومي، لأن آثارها تتجاوز القضايا البيئية فتصبح تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار، إذ تسهم في تفاقم النزاعات والصراعات، وتزعزع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتخلق أزمات إنسانية مثل نقص الغذاء والمياه والهجرة القسرية، إضافة إلى ذلك فإن تغير المناخ يؤثر في البنية التحتية والموارد الطبيعية والقدرات العسكرية، مما يفرض على الدول التعامل معه كمسألة أمنية عليا تستدعي استجابات طارئة واستثنائية.

أصبحت أزمة التغير المناخي تطرح بصورة مستمرة في الساحات الدولية والإقليمية، هنا يشير المحلل السياسي إلى أن القضية تشغل اهتمام القادة

السياسيين بصورة وسعى على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك لما تشكله من أخطار وتهديدات على الدول والمجتمعات، وفي ظل المتطلبات الدولية فالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تؤكد ضرورة تحقيق خفوضات جذرية وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات.

قسم الرويس دول العالم من ناحية التعامل مع أزمة المناخ إلى فئات: الفئة الأولى وضعت الاستراتيجيات المناسبة لخفض التلوث المناخي، وبدأت في تنفيذ هذه الخطط فعلياً ومنها السعودية التي وضعت الحياد الكربوني كهدف استراتيجي وطني وبدأت تنفيذ مشروعي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

والفئة الثانية دول وضعت استراتيجية وطنية قد تكون خططاً على الورق أكثر منها أهدافاً استراتيجية تنفذ على الأرض وذلك لتفادي الإحراج أمام المنظمات الدولية، والفئة الثالثة دول لم تكترث لملف التغير المناخي، وتأتي على رأس هذه الدول أميركا ويأتي ذلك عندما انسحب ترمب من اتفاقية باريس للمناخ.

العالم يواجه معادلة غير عادلة

الكوارث الطبيعية لا تتوقف عند حدوثها، بل يمتد أثرها في مجالات عدة، كما يشير المحلل المالي حسين العطاس، فهي تطاول الأمن الغذائي والمائي، مسببة الجفاف ونقص المحاصيل وتهديد مصادر المياه، ينتج منها الهجرة والنزوح وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة أو غرق المناطق الساحلية.

أما من جانب العدالة البيئية فالعالم يواجه معادلة غير عادلة، بحسب رأي العطاس، الدول الصناعية الكبرى هي المسؤولة عن معظم الانبعاثات، بينما الدول النامية التي لم تسهم كثيراً في التلوث هي الأكثر تضرراً من تبعاته، لذا أصبحت العدالة المناخية قضية مركزية في النقاشات العالمية، خصوصاً مع مطالبات الجنوب العالمي بتمويل الخسائر والأضرار.

ويشير إلى مجموعة من الدول تصنف ضمن «الأكثر هشاشة مناخياً»، منها بنغلاديش والفيليبين بسبب الأعاصير والفيضانات، وباكستان بسبب الفيضانات المتكررة وذوبان الجليد في جبال الهيمالايا، ودول جزر المحيط الهادئ مثل فيجي وكيريباتي التي تواجه خطر الاختفاء تحت البحر نتيجة ارتفاع منسوب المياه، هذه الدول تعاني ضعف البنية التحتية وصعوبة التمويل للتأقلم مع الأخطار المناخية.

أما بالنسبة إلى التحديات البيئية التي تواجهها اقتصادات الدول، فأشار العطاس إلى أن العالم يعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري وذلك مقابل بطء التحول للطاقة النظيفة، وتأثير شح المياه والجفاف في المناطق الزراعية، وارتفاع درجات الحرارة والتصحر في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، كذلك فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر باهظ الثمن بخاصة للدول النامية.

خسائر الكوارث الطبيعية ترتفع 3 أضعاف وقابلة للزيادة

يرى الأستاذ المشارك بقسم الأمن الوطني بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عبدالله اللحيدان بأن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية تزايدت على مدى العقود القليلة الماضية، إذ زاد عدد الكوارث الطبيعية التي تسببت في خسائر كبيرة بمقدار ثلاثة أضعاف منذ تسعينيات القرن الـ20.

مشيراً إلى أن السكان والنمو الاقتصادي هما المحركان الرئيسان للخسائر المتزايدة، ولكن تغير المناخ الناتج من أنشطة الإنسان قد يزيد من وتيرة و/أو شدة الأحداث الجوية المتطرفة في المستقبل، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني والاقتصادي في المناطق المعرضة للكوارث، ومن المتوقع أن تزداد خسائر الكوارث الطبيعية في المستقبل نتيجة للزيادة المستمرة في التعرض الاقتصادي وتغير المناخ.

يتفاوت الضرر الاقتصادي الناجم عن الكوارث، وتشمل الخسائر الأصول الرأسمالية والبنى التحتية مثل المساكن والمدارس والمصانع والمعدات والطرق والسدود والجسور، وتقضي الكوارث على جزء مهم من رأس المال البشري

بسبب الخسائر في الأرواح وفقدان العمال المهرة والدمار الذي يلحق بالمنشآت التعليمية مما يعطل الدراسة.

ملف المناخ يتصدر أولويات التنمية

في السياق نفسه أشار عضو الجمعية السعودية للعلوم السياسية سليمان العقيلي إلى أن الكوارث الطبيعية منذ بداية القرن الـ21 حتى اليوم شكلت قوة شديدة التأثير في اقتصادات وسياسات الدول، بحيث غيرت من أولويات التنمية وأعادت صياغة السياسات العامة وعرضت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاختبار بصورة عميقة .

دفعت الكوارث الطبيعية بعض الاقتصادات الناشئة أعواماً إلى الوراء، والتأثير يمتد أيضاً ليشمل ارتفاع كلف التأمين وتزايد التحديات في الاستثمار بالمناطق المعرضة للمخاطر، وعمقت هشاشة الدول النامية ودفعتها إلى أزمات دين سيادي أو خفض التصنيف الائتماني، مما ضاعف عوائق الصمود والتنمية.

يذكر أن الاهتمام السياسي الدولي بقضية التغير المناخي بدأ منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 التي أسفرت عن «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ»، لكن التحول الحقيقي نحو جعلها أولوية حكومية جاء بعد عام 2015 مع توقيع اتفاقية باريس للمناخ، إذ التزمت الدول للمرة الأولى أهدافاً محددة لتقليل الانبعاثات.

تاريخ جديد للطب

وفجوة «صحية» تتسع رغم التقدم

ملخص

على رغم التحديات الاقتصادية والأمنية، اختبرت البشرية إنجازات علمية عديدة استطاعت أن تشكل ثورة هائلة في مجالات الطب المختلفة. وكان من الملاحظ، خلال الأعوام الخمسة والعشرين الفائتة، صدور الأبحاث المهمة التي مهدت لعلاج الكثير من الأمراض المزمنة والمستعصية.

رضاب نهار

اختبرت البشرية ابتكارات علمية عديدة استطاعت أن تشكل ثورة هائلة في مجالات الطب المختلفة

شهد القرن الجديد، منذ بدايته، قفزات طبية غير مسبوقة. وبات ما كنا نحسبه ضرباً من ضروب الخيال في القرن الماضي، واقعاً وحقيقة علمية مثبتة وتمارس كل يوم لتنقذ أرواح الملايين حول العالم.

فمن الحصول على لقاحات لأمراض خطيرة، مروراً باكتشافات مذهلة للجينات البشرية وتركيبتها، وصولاً إلى زراعة الأعضاء والجراحة بمساعدة الروبوتات وتحليل البيانات الطبية للمرضى باستخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، تطورت قدرة البشر على علاج أمراضهم والوقاية منها.

وعلى مدى ربع قرن، اتخذت الحكومات والمنظمات الدولية وفي مقدمها منظمة الصحة العالمية، مبادرات عدة وعقدت شراكات وتعاونات لتحسين الأوضاع الصحية؛ حيث كانت البداية في عام 2000 مع إنشاء الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها بغرض اكتشاف انتشارها الدولي ومكافحتها.

كذلك وعلى رغم التحديات الاقتصادية والأمنية، اختبرت البشرية إنجازات علمية عديدة استطاعت أن تشكل ثورة هائلة في مجالات الطب المختلفة. وكان من الملاحظ، خلال الأعوام الخمسة والعشرين الفائتة، صدور الأبحاث المهمة التي مهدت لعلاج الكثير من الأمراض المزمنة والمستعصية.

فما أبرز الإنجازات الطبية التي صنعتها البشرية منذ مطلع الألفية الجديدة وحتى يومنا هذا؟

برنامج الجينيوم البشري

انطلق المشروع في عام 1990، ضمن مبادرة دولية بمشاركة باحثين ومؤسسات متخصصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والصين. وقد قدمت مسودته الأولى في عام 2000، فيما تم الانتهاء من نسخته النهائية في أبريل من عام 2003، حيث أعلن عن أن الجينوم البشري مسلسل بنسبة كبيرة.

منذ ذلك الحين، تم فك تسلسل الآلاف من الجينومات البشرية وأصبحت لدينا خريطة مرجعية لجينوم الإنسان. واستخدم العلماء البيانات الناتجة في مجال العلوم الطبية الحيوية، وعلم الإنسان، والطب الشرعي وغيرها من فروع العلم.

كذلك فتح المشروع الباب أمام فهم الجينات المسؤولة عن الأمراض وتحسين التشخيص وتطوير علاجات تعتمد على الخصائص الجينية، إلى جانب ما قدمه من رؤى جديدة في العديد من مجالات علم الأحياء، بما في ذلك تطور الإنسان.

واليوم، وعلى رغم أن تسلسل الجينوم البشري قد اكتمل تقريباً من أجل الأهداف الطبية والعملية، لا تزال فيه فجوات لم تحل بعد وتنتظر من يكتشفها .

زراعة الأعضاء

على رغم أن محاولات زراعة الأعضاء من جسم إلى آخر، قد بدأت في بداية القرن الماضي حين أجريت أول عملية زراعة قرنية ناجحة في عام 1905، وتطورت على مدى العقود اللاحقة، إلا أن هذه الإجراءات الطبية ومنذ عام 2000 وحتى اليوم، قد تطورت بشكل مضاعف ولأسباب عدة، يأتي في مقدمها التطور التكنولوجي.

سمحت التطورات الجديدة في التقنية الجراحية بإجراء عمليات استخراج متعددة الأعضاء بشكل أكثر كفاءة ودقة مع الحد الأدنى من المضاعفات. وهو ما تشرحه وثيقة مقدمة من المكتبة الوطنية الأميركية للطب، التي توضح أيضاً أن معالجة تثبيط المناعة شهدت تطورات مع توسيع بروتوكولات مثبطات المناعة لتقليل استجابة الجهاز المناعي للمستضيف وتحسين بقاء الطعم على المدى القصير والطويل.

وقد شهدت الأعوام بين 2000 و2010، تحسناً كبيراً في نتائج زرع الأعضاء الصلبة مثل الكلى والكبد والقلب. فيما جرت عام 2006 في نيويورك، أول

عملية زراعة فك لتركيب فك المتبرع في جسد المريض باستخدام النخاع العظمي للمريض. وفي عام 2008، أجريت أول عملية زراعة ذراعين كاملين ناجحة في ميونيخ، ألمانيا.

وفي أبريل 2024، خرج ريك سلايمان وهو أول إنسان في العالم زرعت فيه كلية خنزير من مستشفى ماساتشوستس العام بأميركا وعاد لبيته بعد أسبوعين من إجراء الجراحة. وعند مغادرته المستشفى، قال المريض البالغ من العمر 62 سنة إنه «يعيش أكثر اللحظات سعادة في حياته كلها، وهو متحمس للعودة إلى حياته الطبيعية مع عائلته وأصدقائه بعيداً من غسيل الكلى الذي أزعجه مع جميع من حوله طوال أعوام عدة».

وفي آخر الأخبار في مجال زراعة الأعضاء، أظهرت دراسة من جامعة ديوك أن زراعة صمامات قلب للأطفال الذين يعانون عيوباً خلقية خطرة قد تكون بديلاً ناجحاً لزراعة القلب الكامل. في أول 19 حالة، عملت الصمامات بكفاءة ونمت مع الأطفال من دون مضاعفات، مما يشير إلى إمكان تقليل الحاجة إلى أدوية المناعة وتحسين فرص البقاء.

جراحات روبوتية

انعكس التقدم التكنولوجي على مجال الطب، محدثاً فيه ثورة مذهلة. وكانت النتيجة مشاركة الحواسيب والروبوتات في العمليات الجراحية وإنقاذ أرواح الكثيرين.

وبحسب «مايو كلينك»، فإن الجراحة الروبوتية أتاحت للأطباء القيام بالعديد من الإجراءات المعقدة بدقة ومرونة وتحكم أكبر مقارنةً باستخدام الإجراءات التقليدية. وفيما تُجرى الجراحة الروبوتية غالباً من خلال شقوق صغيرة، تُستخدم أحياناً في الجراحات المفتوحة.

أطلق اسم جهاز دافينشي على النظام الجراحي الذي يعتمد على تقنية روبوتية لإجراء عمليات جراحية دقيقة وطويلة التوغل. وفي معظم الأوقات، يتضمن هذا النظام ذراعاً مزودة بكاميرا وأذرعاً آلية مزودة بأدوات جراحية.

ويتحكم الجرّاح في الأذرع وهو جالس أمام مركزٍ تحكم، يسمى وحدة تحكم، بالقرب من طاولة العمليات. ويرى الجرّاح عرضاً مكبراً وعالي الدقة وثلاثي الأبعاد لموضع الجراحة.

وبحسب «ستاتيستا»، أجري في عام 2024 نحو 2.68 عملية جهاز دافينشي، منها 1.3 مليون عملية جراحة عامة و621 ألف عملية في المسالك البولية و565 ألف عملية في أمراض النساء.

كان من المتوقع أن يحقق سوق روبوتات الخدمات الطبية 14.49 مليار دولار في عام 2025. ومن المتوقع أن تشهد هذه الإيرادات معدل نمو سنوي ثابت بنسبة 9.65 في المئة، مما يؤدي في النهاية إلى حجم سوق يبلغ 22.96 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030.

علاج السرطان

حتى نهاية القرن الذي مضى، كان علاج مرض السرطان أمراً شبه مستحيل. لكن ومنذ مطلع الألفية الجديدة، ومع الكثير من التقدم الجيني والدوائي، اكتشف الباحثون علاجات مختلفة لأنواع عدة من هذا المرض، وفي ما يلي آخر ما توصل إليه العلم والطب في هذا المجال

في أغسطس 2025، أفاد موقع Science Daily؛ أنه تم التوصل حديثاً إلى تقنية جديدة تقوم على مبدأ إعادة الخلية المريضة إلى حالتها الطبيعية عن طريق تعديل سلوكها الجيني، في حين أن العلاجات التقليدية كانت تستهدف تدمير الخلايا السرطانية باستخدام الكيمياء أو الإشعاع.

العلماء طبقوا التقنية الجديدة على فئران تجارب داخل المختبر وكانت النتيجة ممتازة سريرياً. حتى اللحظة يمكن تطبيقها على خلايا سرطان القولون فقط، لكن الباحثين يؤكدون أن النموذج الحسابي المستخدَم يمكن من خلال فهم الخصائص الجينية، استخدامه لعلاج أمراض سرطانية أخرى مثل: سرطان الكبد والثدي والرئة.

وقبل شهر تقريباً، تطرقت بروفيسورة مساعدة في الهندسة الطبية الحيوية في «جامعة ماساتشوستس في أمهرست» إلى تمكن فريق باحثين من تطوير لقاح ضد الأورام السرطانية ما يحفز الأمل بتقليص المرض العضال في بعض أنواعه والقضاء عليه في أنواع أخرى. ويقوم اللقاح المبتكر على تقنية «الجسيمات النانوية» ويملك القدرة على منع الإصابة بسرطانات الجلد والبنكرياس و«الثدي الثلاثي السلبي» لدى الفئران.

وأفاد فريق الباحثين، الذين نشرت دراستهم في مجلة «سيل ريبورتس ميديسن» بأن تصميم اللقاح الجديد يوفر طريقة مبتكرة قابلة للتطبيق على أنواع عدة من السرطان، مما يمهد الطريق أمام تطوير علاجات وقائية وعلاجية متعددة الاستخدامات ضد الأورام المختلفة.

أول اختبار سريع للكشف عن مرض السل

في عام 2010، أجري أول اختبار جزيئي سريع لاكتشاف مرض السل بعد عقود من الاقتصار على استخدام الفحص المجهري للطاخات البلغم. ووفقاً للموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، فقد كان الفحص المجهري للطاخة البلغم مقترناً بضعف النوعية والموثوقية. وتساعد الاختبارات الجديدة على تشخيص السل بدقة أكبر، وتحديد مقاومة الأدوية في وقت مبكر.

وبلغة الأرقام، يلزم توفير 22 مليار دولار أميركي سنوياً للوقاية من السل وتشخيصه وعلاجه ورعاية المصابين به من أجل تحقيق الغايات العالمية بحلول عام 2027 والمتفق عليها في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن السل في عام 2023.

الذكاء الاصطناعي

قدمت المكتبة الوطنية الأميركية للطب (PMC) ورقة بحثية أشارت فيها إلى استخدامات الذكاء الاصطناعي في العلوم الصحية والمجالات الطبية، وذلك بالتزامن مع التطور السريع الذي يشهده قطاع الصحة العالمي.

وأكدت الورقة أن الذكاء الاصطناعي بات يستخدم اليوم لتحسين التشخيص الطبي ودقة التنبؤ وسرعة وكفاءة عملية التشخيص. ويمكن لخوارزمياته تحليل الصور الطبية (مثل الأشعة السينية، والرنين المغناطيسي، وفحوصات الموجات فوق الصوتية، والتصوير المقطعي المحوسب)، ومساعدة مقدمي الرعاية الصحية في تحديد الأمراض وتشخيصها بدقة وسرعة أكبر.

أيضاً، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من بيانات المرضى، بما في ذلك التصوير الطبي ثنائي وثلاثي الأبعاد، والإشارات الحيوية، والسجلات الصحية الإلكترونية والمؤشرات الحيوية (مثل درجة حرارة الجسم، معدل النبض، معدل التنفس، وضغط الدم)، والمعلومات الديموغرافية، والتاريخ الطبي، ونتائج الفحوصات المخبرية. يمكن أن يدعم هذا اتخاذ القرار ويقدم نتائج تنبؤية دقيقة. يمكن أن يساعد ذلك مقدمي الرعاية الصحية على اتخاذ قرارات أكثر اطلاعاً بشأن رعاية المرضى.

اللقاحات

طورت البشرية على مدى عقين ونصف لقاحات طبية ضد أمراض عدة، أسهمت في الحد من انتشار الأوبئة والقضاء عليها في كثير من الأحيان.

أهم اللقاحات التي اعتمدت بعد عام 2000 هو لقاح التهاب الكبد الوبائي (أي وبي) ولقاح فيروس الورم الحليمي البشري الذي يحمي من بعض أنواع السرطان المرتبطة بالفيروس ومنها سرطان عنق الرحم، ولقاح شلل الأطفال والحصبة.

وفي هذا الشأن، فإن لقاح فيروس كورونا، هو الأقرب إلى ذاكرتنا، بعد أن تسبب فيروس «كوفيد 19» الذي بدأ من الصين في ديسمبر عام 2019، بأزمة صحية عالمية انعكست آثارها على الاقتصاد الدولي وأدت إلى انهياره في بلدان عدة.

وخلال الجائحة أظهر الأطباء قدرة كبيرة على الاستجابة للأزمة، وعملوا على اكتشاف طرق الوقاية بالتزامن مع توفير طرق العلاج. وكان اللقاح هو

الأمل الكبير للبشرية في محاربة هذا الفيروس بعد أن أودى بأرواح الملايين. وبالفعل، جرى تطوير مجموعة متنوعة من اللقاحات، سعت إلى تحفيز الجهاز المناعي لتكوين استجابة مناعية ضد الفيروس من دون التسبب في الإصابة به، وهي: اللقاحات البروتينية واللقاحات المقرونة بالفيروسات الناقلة واللقاحات الفيروسية المعطلة واللقاحات القائمة على mRNA.

هل الثورة الطبية الجديدة متاحة للجميع؟

ينقسم العالم بين شمال غني وجنوب فقير، وبين دول متقدمة وأخرى نامية، على كافة الأصعدة بما ينعكس على صعيد الوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة.

وفي حين بقيت الإنجازات والقفزات الجديدة في عالم الطب، بعيدة من أبناء الدول ذات الدخل المحدود، سجل توفير الإجراءات واللوازم الطبية الأساس والمفترض توافرها في أي مجتمع من المجتمعات، تراجعاً حاداً في كثير من الدول بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، لا سيما في سوريا والسودان والأراضي الفلسطينية.

أما بما يخص اللقاحات، والتي المفترض أنها مدعومة من المنظمات العالمية، ويجب أن تصل إلى كل بقعة جغرافية على هذه الأرض، فلم تصل بالشكل الكافي والمطلوب ضمن التوصيات الدولية.

خلال عام 2024، وبحسب منظمة الصحة العالمية، فاتت فرصة حصول 14.3 مليون طفل على أي جرعة من التطعيم. وفيما يعيش ربع الأطفال الصغار في العالم في 26 بلداً فقط متأثرة بأوضاع هشاشة أو نزاعات أو أزمات إنسانية، إلا أنهم يشكّلون نصف الأطفال غير الحاصلين على اللقاحات في العالم.

ومما يثير الانشغال أن عدد الأطفال غير الحاصلين على اللقاحات توسّع بسرعة في نصف هذه البلدان، وذلك من 3.6 مليون في عام 2019 إلى 5.4 مليون في عام 2024.

المنظمة تؤكد أيضاً بما يخص مرض السرطان، أنه وبينما ترتفع معدلات الشفاء من بعض أنواع المرض، مثل أورام القنوات المنوية الخصوية وشتى أنواع سرطان الدم وأورام الغدد اللمفاوية التي تصيب الأطفال، إذا زُوّد مرضاها بالعلاج المناسب، فإن هذا العلاج ليس متوافراً لجميع سكان الكوكب.

وكشفت أن ثمة تبايناً كبيراً في معدلات توافره بين البلدان من مختلف مستويات الدخل؛ وعلى ما يُذكر، فإن العلاج الشامل متوافر في أكثر من 90 في المئة من البلدان المرتفعة الدخل، ولكن في أقل من 15 في المئة من البلدان المنخفضة الدخل.

كيف يمكن أن يحصل الجميع على نصيبه من الثورة الطبية؟

يوصي نشطاء وحقوقيون ومنظمات بتحييد المستشفيات والمراكز الطبية في حالات الصراعات والنزاعات، وهو ما لا يحدث أبداً، إذ تستهدف غالباً هذه المراكز كوسيلة للضغط والتدمير.

وينادي هؤلاء أيضاً في توزيع المستلزمات والمعدات الطبية واللقاحات للدول التي لا تمتلك القدرة على شرائها أو تصنيعها. ومن جهة أخرى، تدعم منظمة الصحة العالمية القدرة على التصنيع والإنتاج محلياً في هذه الدول، وتدعم إنشاء اتحادات بحث وتطوير لمعالجة الأمراض ذات الأولوية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولتوسيع إنتاج الرنا المرسال لتلبية الأولويات الصحية الإقليمية.

أيضاً، فإن على الحكومات الوطنية أن تلعب دوراً رئيساً وفاعلاً في بناء مصانع أو إقامة شراكات لتحفيز الاستثمارات. ومثال على ذلك، اتخذ القادة الأفارقة خطوات لتحقيق السيادة في مجال اللقاحات بحلول عام 2040. ومن أجل الوصول إلى هدفهم، سيحتاج المصنعون الأفارقة إلى إنتاج لقاحات تفوق إنتاجهم الحالي بـ 73 ضعفاً. ويتطلب النجاح شراكات مبتكرة، وتمويلاً جديداً، وتغييرات في السياسات.

وحتى اللحظة، فإن العديد من العوائق لا تزال قائمة أمام إمكانية أن ينعم جميع سكان الكوكب بحياة صحية ومتابعة طبية ذات مستوى جيد ومواكبة لأحدث الأبحاث والإنجازات. أبرزها تركيز التصنيع والملكية الفكرية في مناطق محدودة، وتحديداً تلك التي تتطلب مساهمة تكنولوجية متطورة.

الفصل الخامس:
التقنية والذكاء الاصطناعي

من الواقع إلى الشاشات

تحول رقمي وحياة «افتراضية»

ملخص

مثّل عام 2020 لحظة مفصلية في تطور الأحداث، فمع إعلان جائحة كورونا واعتماد الحظر الإجباري في العالم كله أصبح التحول الرقمي ليس اختياراً، لكنه واقع لا بد من التعايش معه، فحدث تسارع كبير في هذه المجال، وعانت الدول التي لم تعتمده بصورة كافية كثيراً من الأزمات في ظل الواقع الذي فرض الإغلاق على كل شيء.

مي ابراهيم

تغيرت العلاقة بالمكان وأصبح كل شيء يدار من المنزل مع تفاوت كبير بين الدول النامية والمتقدمة

机场公安
POLICE

منذ ربع قرن كان التحول الرقمي واحداً من المشاريع المستقبلية الموجودة ضمن خطط كثير من الدول لتنفيذها في المستقبل القريب، وخلال العقد الأخير كان من الأولويات، باعتبار التطور التقني الكبير الذي شهده العالم في كل المجالات، وبالفعل كثير من الدول كانت وصلت إلى نجاحات ملموسة في هذا الشأن، لكن عام 2020 شكل لحظة مفصلية في تطور الأحداث، فمع إعلان جائحة كورونا واعتماد الحظر الإجباري في العالم كله، أصبح التحول الرقمي واقعاً لا بد من التعايش معه لا اختياراً، فحدث تسارع كبير في هذه المجال وعانت الدول التي لم تعتمده بصورة كافية من كثير من الأزمات، في ظل الواقع الذي فرض الإغلاق على كل شيء.

ووسط هذه الأزمة وحتى بعد مرورها، حدثت كثير من التغيرات في كل مناحي الحياة، ومن بينها علاقة الإنسان بالمكان وتحديداً المنزل، فمع الحظر الإجباري بقي الناس مرغمين داخل منازلهم في عزلة إجبارية لم يسلم منها الكوكب كله، وأصبحت المنازل مقار للعمل والدراسة والترفيه والعلاج والتسوق، وشكل هذا نقطة تحول كبيرة في علاقة الناس بمنازلهم، فما كان صعباً أصبح ممكناً، وما كان غير مقبول تحول إلى أمر واقع، وهنا أصبح التحول الرقمي حاجة ملحة حتى عند الفئات التي لم تكن تفضله، فالتعليم أصبح عبر المنصات والتطبيقات، والعمل أصبح من المنازل، والتسوق والمدفوعات تجري عبر التطبيقات المختلفة، والحياة بكاملها تدور من غرفة المعيشة.

وبعدما انقضت الجائحة وعادت الأمور لطبيعتها غيّر كثير من الناس، وحتى المؤسسات، عاداتهم بعد أن وجدوا أن الأمر ممكن، فبعضهم اعتمد العمل من المنزل بعد أن وجده يحقق النتائج نفسها وربما أفضل، بسبب عدم استنزاف الوقت والطاقة في التنقل، وبعضهم اعتمد التسوق الإلكتروني مع انتشار المواقع والتطبيقات، وكثر استفادوا من المحاضرات التي توافرها كثير من المنصات، وغيرها كثير من الأمور التي أصبح التحول الرقمي رابطاً مشتركاً فيها، والتي غيرت من مفهوم المكان، فبعضهم يعمل أو يدرس في المنزل ويذهب إلى الخارج للراحة والترفيه، وهو ما شكل تغيراً كبيراً في النظرة للمساحات الشخصية.

وطبقاً لتقرير صادر عن «البنك الدولي» ففي غضون فترة كورونا قفزت التنزيلات الخاصة بتطبيقات التسوق والتعليم والصحة والتمويل والتسوق

بصورة كبيرة، منذ بداية الإغلاق الذي شهده العالم بسبب الجائحة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المستخدمين الجدد في جميع أنحاء العالم، كما حدثت زيادة ضخمة وصلت إلى 60 في المئة في تنزيل التطبيقات الخاصة بعقد الاجتماعات والمؤتمرات وإدارة الملفات في غضون ثلاثة أشهر من تفشي الجائحة، باعتبار أن الجميع يعمل من المنزل، وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى التواصل مع فريق العمل عبر هذه التطبيقات.

كما أدت الجائحة إلى تصاعد كبير في الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتسوق عبر الإنترنت على مستوى العالم، مما أحدث تحولاً كبيراً في قطاعي التمويل والتجارة، وقد استمر هذه الوضع بعد انتهاء الإغلاق، إذ زاد الوقت المستغرق في استخدامها بنسبة 60 في المئة من مستويات ما قبل الجائحة، وذلك بنهاية عام 2022، وصار التحول الرقمي واقعاً في العالم كله، ولكن التفاوت الكبير بين كثير من الدول في أمور مثل ملكية الأجهزة الرقمية وسرعة الانترنت وإتاحته والقدرة على تحمل الكُلف عرقلت التقدم في ما يتعلق بالتحول الرقمي في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة في الدخل.

التحول الرقمي في عالم الصحة

من بين أكثر المجالات التي كان التحول الرقمي فيها يمثل أولوية مع انتشار الجائحة هي الصحة، فمع أهمية التباعد الاجتماعي ظهرت حاجة ماسة إلى وجود من يقوم ببعض الخدمات الطبية بصورة تقلل من التعامل المباشر، وهو ما دفع للاستعانة بالروبوتات، ولم يكن هذا هو الاستخدام الأول، فيعود تاريخ أول استعانة بالروبوتات في إجراء الجراحات لعام 1985 حينما أجرى الطبيب ياك سان كوا جراحة أعصاب دقيقة لأخذ خزعة من المخ مستعيناً بذراع روبوت، ومن وقتها شهد هذا المجال تطورات متلاحقة إلا أنه شهد طفرة خلال الأعوام الأخيرة، فبحسب «منظمة الصحة العالمية» يقدر عدد الروبوتات الجراحية الموجودة في المستشفيات عالمياً بنحو 7500.

ولم تعد الروبوتات مرتبطة بالجراحة فقط وإنما امتدت لكل قطاعات الطب، ومن أحدث المستجدات ظهور روبوت يقوم بدور طبيب الأسنان، فقد طورت مختبرات «المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا» في زيوريخ روبوتاً يقوم

بدور طبيب الأسنان ويمكن أن يتفوق عليه تحت اسم (dent pot)، وقد نشر الإنجاز العلمي الجديد في مجلة (Nature Robotics) في مايو (أيار) 2025، وقد جرى إجراء تجارب على 200 حالة حقق فيها الروبوت نتائج فاقت الأداء البشري، وسيحصل على ترخيص «الاتحاد الأوروبي» عام 2026، ويبدأ انتشاره التجاري.

اشتداد جائحة كورونا كان دافعاً لمهندس مصري لتطوير روبوت يحمل اسم (Cira-03) يجري الفحوص لتقليل التعامل المباشر بين المريض وفريق الطاقم الطبي، ووفقاً لتقرير نشرته وكالة «رويترز» حينها فقد عد الروبوت الأول من نوعه في العالم بين نظائره التي جرى تطويرها لأداء الغرض نفسه في مناطق متفرقة من العالم، وكانت هذه الفترة تمثل انطلاقة للعمل على إدخال الآلات في القطاع الطبي، وبعد مرور خمسة أعوام فإن الأمر حقق تطوراً ملاحظاً في العالم كله، ومن المتوقع أن يزداد الاعتماد عليه.

ويؤكد مطور الروبوتات الحائز «جائزة جنيف الدولية للاختراعات القائمة على الذكاء الاصطناعي» المهندس محمود الكومي أن «الروبوتات كانت عند قطاع كبير من غير المتخصصين مرتبطة بالخيال العلمي والأفلام، لكن من المتوقع خلال الأعوام القليلة المقبلة أنها ستكون جهازاً موجوداً في كل المجالات والتخصصات وحتى في المنازل مثل أجهزة الكمبيوتر، وسيكون لها دور كبير فيما يتعلق بالقطاع الطبي فهو موجود وقائم حالياً، لكن سيزداد دوره مستقبلاً، ومع اشتداد أزمة كورونا والحاجة إلى عنصر غير بشري للمساعدة في تقديم الخدمات الطبية، قمت بتطوير روبوت يقوم بعمل المسحة والأشعة اللازمة دون تدخل بشري للمساعدة في وجود تباعد بين المريض والطبيب، وحقق نجاحاً كبيراً، وحاليا تطور الأمر بصورة كبيرة».

ويوضح الكومي أن «فكرة الاعتماد على الروبوتات في المجال الطبي تختلف بحسب طبيعة الدول، فهناك دول قوانينها تسمح بوجود اعتمادية على الآلة وأخرى لا تسمح، وهذا أحد العوامل التي تؤثر في تطور الاعتماد على الآلات في مجال الطب بشكل عام، فقوانين أوروبا تسمح ولكن قوانين أميركا وشرق آسيا لا تسمح، وبالطبع يؤثر هذا في درجة التحول فيما يتعلق بهذا الأمر، ولكنه قادم لا محالة».

الروبوت القائم بالمهمات الطبية يثير كثيراً من الجدل، فبعضهم يعتبر أن الطب واحدة من المهن الإنسانية التي تحتاج إلى شكل من التواصل المباشر مع إنسان لا الآلة، وأن الراحة النفسية للطبيب لها دور كبير وقد تدفع شخصاً لتفضيل طبيب دون آخر، بينما يرى بعضهم أن الجودة والدقة التي يقدمها الروبوت سيكون لها الأولوية، وبين هذا وذاك يرى بعضهم أن الدمج بين الجانب البشري الإنساني والجانب التقني هو الصيغة الأمثل في هذه الحال.

تسوق من غرفة المعيشة في منزلك

واحدة من أهم التحولات التي شهدتها الأعوام الأخيرة هي التسوق الإلكتروني، فبعدما كان التسوق لحاجات المنزل مهمة أسبوعية أو شهرية يقوم بها أحد أفراد الأسرة، أصبحت تجري في أوقات كثيرة والشخص جالس على الأريكة أمام التلفزيون من أحد تطبيقات السوبر ماركت أو التسوق، ولا يقتصر الأمر على حاجات المنزل وإنما امتد لكل شيء، الملابس وحاجات الأطفال والأدوات المدرسية، وكل ما يخطر على البال أصبح له مواقع وتطبيقات تتيح التسوق والدفع الالكتروني.

وزاد هذا الوضع بالفعل مع فترة الجائحة عام 2020 لكن بعضهم اعتمده بشكل كبير توفيراً للوقت والجهد والطاقة، بخاصة مع تعدد الخيارات المتاحة وإتاحة الدفع الإلكتروني، وطبقاً للبنك الدولي ففي عام 2021 اعتمد جميع البالغين تقريباً في البلدان الغنية استخدام المدفوعات الرقمية، مقارنة بنسبة 37 في المئة فقط في البلدان منخفضة الدخل، لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت أقل معدل لاعتماد هذه المدفوعات حيث بلغ نحو ستة في المئة من السكان.

وحققت الشركات الرقمية المحلية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل انتشاراً كبيراً خلال الفترة ما بين عامي 2020 و2022، واعتمدت على المدفوعات الرقمية لكن غالبيتها قدم تجارب محلية غير قابلة للتوسع أو النقل للأسواق الأجنبية، وفي الوقت نفسه ارتفعت الصادرات من خدمات تكنولوجيا المعلومات التي تشمل كل شيء، من تطوير البرمجيات إلى الحوسبة السحابية ومعالجة البيانات إلى سبعة أضعاف منذ عام 2005.

ومن منظور استشاري تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي محمد الحارثي فإنه «خلال الربع قرن الأخير حدثت طفرة كبرى في التحول الرقمي، وخلال الأعوام الـ 10 الأخيرة كانت هناك مشاريع يجري تطويرها، لكن التطور المتسارع بدأ منذ نحو خمسة أعوام مع جائحة كورونا التي جعلت الأمر إجبارياً وليس اختياراً عند الأفراد قبل الدول، فخلال هذه الفترة أصبحت كل المؤسسات على المستوى العالمي تعتمد على المدفوعات والأنظمة الإلكترونية، والعمل على أن يكون هناك إتاحة لكل الفئات، وأصبحت للمدفوعات الإلكترونية والتسوق عبر المواقع والتطبيقات سوق كبيرة جداً بعد فترة كورونا، وبعد انتهاء الجائحة وعودة الحياة لطبيعتها اعتمده الناس كأسلوب حياة ووجدوه أسهل وأكثر توفيراً للوقت والجهد، بخاصة مع تنوع الاختيارات».

ويضيف الحارثي أن «هذا الوضع أتاح ظهور كثير من المشاريع التي تعتمد تطبيقات تقدم خدمات للجمهور، حتى إن هناك كثيراً منها أصبحت متشابهة، لكن من سيصمد هو الأكثر قدرة على فهم حاجات مجتمعه المحيط والتطور بشكل سريع، وأية شركة أو مؤسسة لن تعتمد التحول الرقمي لن تصمد، فنحن حالياً من المفترض أننا تجاوزنا مرحلة التحول الرقمي ودخلنا إلى مرحلة كيفية استخدامه واستغلاله لتقديم خدمات وتحقيق مكاسب»، موضحاً أنه «في وقت سابق كان الدفع الإلكتروني مقتصراً على الفئات التي تتعامل مع البنوك ولديها حسابات بنكية أو بطاقات، ولكن ظهور المحافظ الإلكترونية المختلفة وتطبيقات الدفع أتاحا لقطاعات عريضة من أن تدخل في منظومة الدفع الرقمي، فحتى المتاجر الصغيرة التي ليس لديها ماكينة للدفع بالفيزا أصبحت تتيح إرسال النقود عبر هذه الوسائل الحديثة، وبالقطع شكل هذا تطوراً كبيراً في اعتماد المدفوعات الإلكترونية في كثير من الدول، وانتشرت البطاقات الإلكترونية بشكل كبير، حتى إنه أصبح هناك بطاقات يصدرها الأهل للأطفال للحصول على مصروفهم بشكل يتيح لهم تنظيم مدفوعاتهم وإدارة مواردهم المالية، وهو اتجاه آخذ في الانتشار».

التعليم الرقمي للكبار والصغار

قدرت الأمم المتحدة عدد الأطفال الذين تأثروا بإغلاق المدارس خلال جائحة كورونا بنحو 1.5 مليار طفل، تمكن قطاع منهم من الاستمرار في تلقي التعليم

خلال فترة الاغلاق بالوسائل التكنولوجية المختلفة، وبعضهم انقطع عن التعليم حينها بسبب التفاوت الكبير في توطين استخدام التكنولوجيا بين القارات.

وطبقاً لتقرير صادر عن «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» (يونيسف) ففي أغسطس (آب) 2020 أدى وباء «كوفيد» وإغلاق المدارس إلى حرمان ما لا يقل عن ثلث التلاميذ في أنحاء العالم، أو ما يعادل 463 مليون طفل من التعليم لعدم القدرة على القيام بذلك افتراضياً، وقد أوضحت الأمم المتحدة أن التعليم الرقمي يرتكز على ركائز ثلاث، وهي المحتوى الذي يجب أن يكون متاحاً وعالي الجودة من خلال منصات التعلم الرقمي، والقدرة وتعني استخدام التكنولوجيا لضمان الاستفادة من المحتوى، وأخيراً الاتصال الذي يضمن استفادة المؤسسات والأفراد من المحتوى بوجود خدمة إنترنت متاحة.

وأفادت المنظمة أن التعليم الرقمي يتيح الوصول لكثير من الفئات التي قد تكون مهمشة في بعض المجتمعات مثل اللاجئين وذوي الإعاقة والفتيات وسكان المجتمعات النائية، كما أنه يقوم بدور في سد الفجوات التعليمية.

ووفق رؤية أستاذ علم النفس التربوي تامر شوقي فإن «التعليم الإلكتروني يتيح عرض مواد تدعم المحتوى مثل المواد الفيلمية وغيرها أو إطلاع الطلاب على مواد معينة تساعد في إثراء التجربة التعليمية، وكل شيء حالياً أصبح يمكن تعلمه إلكترونياً، ومثل هذا نقلة كبيرة في مجال التعليم لكل الأعمار ومن المتوقع حدوث طفرة أكبر مع انتشار الذكاء الاصطناعي في الفترة القادمة».

ويضيف شوقي أنه «لا يخلو التعليم عن بعد من العيوب وعلى رأسها أنه إذا كان الاعتماد عليه بشكل كامل فيؤدي هذا لخلق حال من العزلة والانطوائية، ويؤدي لضعف قدرات التواصل الاجتماعي الحقيقي مع الناس، ولذلك لا ينصح به في المراحل التأسيسية للأطفال إلا في حالات الضرورة القصوى فهم يحتاجون إلى التواصل والتفاعل مع المدرس والزملاء بشكل مباشر، لكنه يحقق فائدة كبيرة في المراحل الأكبر والمرحلة الجامعية وما بعدها، والأفضل هو ما يطلق عليه النظام الهجين باعتباره يجمع بين الحضور والتعلم عن بعد، وهو ما اعتمدته كثير من الجامعات لتقليل الكثافة وتحسين الجودة»، مشدداً «التعليم عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة له مميزات منها إتاحته لكثير من

الفئات التي قد لا تتمكن من الوصول لأماكن التعليم المختلفة، كما أنه يميزه توفير الوقت والجهد وكثير من المصروفات مثل الانتقالات وغيرها التي قد تمثل عبئاً على بعض الفئات».

مستقبل الوظائف في ظل الذكاء الاصطناعي

في كلمه ألقاها إيلون ماسك في «VivaTech 2024»، وهو مؤتمر تكنولوجي عن الذكاء الاصطناعي عقد في باريس قال عن مستقبل الوظائف «من المحتمل ألا يحصل أي منا على وظيفة»، ووصف ماسك المستقبل فافترض أن الوظائف ستكون اختيارية، وافترض أن البشر قد يختارون العمل فقط إذا وجدوا فيه متعة، أي يمارسونه كإحدى هواياتهم، بينما تتولى الروبوتات والذكاء الاصطناعي إنتاج كل السلع والخدمات بكفاءة.

وتعتمد رؤية ماسك المبالغ فيها لمجتمع بلا وظائف على مفهوم دخل العالمي الأساس، وهو مبلغ نقدي دوري وغير مشروط يجري دفعه لجميع المواطنين من قبل الدولة بهدف ضمان حد أدنى من العيش الكريم ومكافحة الفقر والمساواة، إلا أن ماسك يقترح نظاماً يضمن توزيع الثروة بحيث لا يوجد أي نقص في السلع أو الخدمات، لكنه لم يقدم تفاصيل محددة حول هذا النموذج الاقتصادي.

وبحسب ما أفاد تقرير صادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» هذا العام بعنوان «مستقبل الوظائف» فإن العالم سيفقد 92 مليون وظيفة في قطاعات مختلفة بحلول عام 2030 بسبب الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، فيما توقع التقرير أنه في المقابل سيخلق نحو 97 مليون وظيفة جديدة، ولكن الأمر يتطلب التكيف مع المهارات الجديدة والتوجه نحو التعليم المستمر لضمان البقاء في سوق العمل المتغيرة، وأوضح التقرير أن هناك قطاعات من الوظائف سيزداد الطلب عليها مثل متخصصي البيانات الضخمة، مهندسي التكنولوجيا المالية، مطوري البرمجيات، ومتخصصي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، إضافة إلى وجود طلب كبير على خدمات الرعاية والعاملين في مجالات الإرشاد.

وفي السياق ذاته فإن تقريراً نشر في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أفاد بأن مختبر الموازنة بـ «جامعة ييل» الأميركية ومركز «بروكينغز إنستيتوشن» للدراسات أجريا أبحاثاً خلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي التوليدي، بخاصة بعد إطلاق شركة «أوبن إيه آي» أداة «شات جي بي تي» في نوفمبر 2022، ولم يحدث تغييراً كبيراً في سوق التوظيف مقارنة بتحولات تكنولوجية سابقة.

ووفق رؤية المتخصص في علوم هندسة الذكاء الاصطناعي المهندس محمود الكومي، فإنه «في ما يتعلق بالوظائف فالذكاء الاصطناعي سيتيح كثيراً من الوظائف المرتبطة به خلال الفترة المقبلة، فهو شيء أشبه ببدايات ظهور أجهزة الكمبيوتر، فظهرت مجموعات من الوظائف مرتبطة بهذا الجهاز الجديد، ووقتها وتطورت واستمرت ولكنها احتاجت من لديه القدرة على التطور والتعامل معها، وهذا ما سيحدث بالضبط، فالذكاء الاصطناعي سيدخل في القطاعات كافة بأشكال مختلفة وسيطور من بعضها، كما سيكون هناك مجالات جديدة عليها طلب كبير، فالروبوتات مثلا ستنتشر بشكل كبير خلال الأعوام المقبلة، وحالياً هناك وظائف مثل مهندسي ومطوري الروبوتات ومع الانتشار المتوقع ستنتشر وظائف أخرى، فقد لا تكون مرتبطة بالتكنولوجيا بصورة مباشرة مثل بائع الروبوتات على سبيل المثال».

وتابع، «سيكون هناك طلب كبير على مجالات جديدة مثل هندسة التلقين لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو مجال واعد جداً، وسيكون له مستقبل كبير، وفي الوقت نفسه فإن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للمتخصص يختلف تماماً في جودة النتائج عن غير المتخصص، فيمكن الحصول على تصميمات هندسية من الذكاء الاصطناعي، ولكن حتى تكون بجودة عالية ودقة في النتيجة المطلوبة لا بد أن يتعامل مع الذكاء الاصطناعي متخصص في الهندسة، وهكذا في كل المجالات، فالأمر وإن كان سيقلص بعض الوظائف، ولكنه في المقابل سيطور من أخرى وسيخلق فرصاً جديدة لنوعيات من الوظائف لم تكن موجودة من قبل».

الجريمة انتقلت إلى المنازل

كما لكل شيء وجهين، فإن التحول الرقمي كما وفر فرصاً وأتاح خدمات وسهّل الحياة في جوانب عدة أضافت للبشرية في كل القطاعات، فله أيضاً جانب مظلم يتمثل في وجهه القبيح الذي نقله إلى داخل منازلنا.

وخلال الربع قرن الأخير تغيرت صورة الجريمة بشكل كامل في العالم كله فلم تعد تقتصر على ساحات الشوارع أو الجرائم التقليدية، لكنها انتقلت إلى العالم الرقمي، وتسللت إلى المنازل عبر الهواتف الذكية والأجهزة المتصلة بالإنترنت بشكل دائم، فلم يعد بيت يخلو من الهواتف الذكية التي إلى جانب استخدامها في التواصل أصبحت تحمل البطاقات البنكية والصور والمراسلات الخاصة والحسابات الرسمية، أي أنها صارت تحمل كل المعلومات المتعلقة بصاحبها على كل المستويات.

وكان «مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة في أوضح في تقرير صادر عنه أن الخسائر المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بمختلف أنواعها في العالم، بلغت أكثر من 16 مليار دولار في عام 2024، فمن وجهة مستشار الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية نظر محمد محسن فـ «كل طفرة تقنية جاء معها ثغرات وفرص استغلال جديدة للمجرمين الإلكترونيين، مما جعل التكنولوجيا سلاحاً ذا حدين، وقد استغل مجرمو الإنترنت هذا التطور لإطلاق هجمات تصيد إلكتروني متطورة وبرمجيات تستهدف الهواتف مباشرة، وصولاً إلى التجسس عبر التطبيقات، فالأكثر خطورة أن الجريمة الإلكترونية لم تعد موجهة فقط للمؤسسات الكبرى، بل أصبحت تستهدف الأفراد والأطفال والمراهقين داخل منازلهم، مما حول الهواتف إلى أبواب خلفية للاختراق».

ويضيف أنه «مع صعود الـ «دارك ويب» ظهرت ملامح أكثر تعقيداً وخطورة للجريمة الرقمية، مثل التجارة غير مشروعة التي تشمل المخدرات والأسلحة، كما انتشر الابتزاز الرقمي باستخدام أدوات التزييف العميق التي تنتج مقاطع وصوراً مفبركة لأغراض التشهير أو الاستغلال، والمنصات التي تستهدف المراهقين من خلال ألعاب إلكترونية وشبكات تواصل وهمية يجري من خلالها

تجنيدهم أو ابتزازهم، فالابتزاز الجنسي الرقمي حيث يجري استغلال صور أو فيديوهات خاصة للضحايا في مقابل المال، كما ظهرت الهندسة الاجتماعية الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك الضحية وصياغة رسائل خادعة مخصصة».

ومن منظور مستشار الأمن السيبراني فإن «المشكلة الجوهرية أن الجرائم الرقمية تتطور أسرع من التشريعات، فالمجرمون يبتكرون أساليب جديدة بشكل متسارع بينما تحتاج القوانين والأنظمة وقتاً طويلاً لتحديث نفسها، وهنا يظهر دور الأمن السيبراني الوطني كخط الدفاع الأول، مدعوماً برفع الوعي المجتمعي من خلال مبادرات التعليم والتثقيف الرقمي والتدريب المتخصص للقضاة، المحامين، وأجهزة إنفاذ القانون لفهم طبيعة الجريمة الإلكترونية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الدفاع عبر أنظمة رصد وتحليل متقدمة للهجمات، والتعاون الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، بخاصة أن الفضاء السيبراني بلا حدود جغرافية».

ثورة الذكاء الاصطناعي أو الإنسان في مواجهة «أسطورة الكمال»

ملخص

عصر الذكاء الاصطناعي ليس إلا في بدايته، سنرى الكثير، بأكثر مما نحلم به. ويجب ألا نتعجل الأحكام والنتائج. فالـ«تشات جي بي تي» ليس الآخر المخيف، بل هو «نحن» المكملة»... والأسئلة مشروعة، لكن الأحرى بنا أن نسأل بطريقة «ذكية» ونحن نبحث عن كمالنا كبشر. هذا الحلم القديم، المتجدد.

عماد البليك

عصر مختلف يجعل الكائن البشري في مواجهة نفسه بالمرآة... هل هو قادر على إكمال رحلته بالأدوات الفطرية ذاتها أم أنه سيترقى من خلال أدوات العصر؟

ChatGPT

بـدأت باسـتخدام «تشـات جـي بـي تـي» منـذ وهلتـه الأولـى، كان بالنسـبة إلـيّ مبهـراً وقلـت مـع نفسـي إنـه سـيغير كثيـراً، ومـا زلـت. وترافـق مـع ذلـك إيمانـي الـذي لـم يتزحـزح بـأن أي تطـور تقنـي في التاريـخ البشـري، لا يخصـم مـن رصيـد الإنسـانية، بـل علـى العكـس يكـون خطـوة نحـو تقـدم واكتشـاف جديديـن. فحـدث ذلـك مـع الثـورة الصناعيـة التـي جـاءت بالآلـة في أوروبـا وغيـرت مفاهيـم العمـل والإنتـاج بمـا في ذلـك مفهـوم الترفيـه وأنتجـت سـياق الحيـاة العصريـة الحديثـة التـي نعيشـها اليـوم.

فكـرة الحداثـة برمتهـا ولـدت مـن ذلـك السـياق، وقبلهـا بقـرون طويلـة جـداً كان اكتشـاف الإنسـان للزراعـة، فعـرف الاسـتقرار. جـاء ذلـك الحـدث التاريخـي البعيـد، ليعنـي كثيـراً، وأن بمقـدور الإنسـان دائمـاً أن يعيـد اكتشـاف مـا حولـه ويطوعـه لمصلحتـه. وهكـذا يفعـل وسـيفعل الـذكاء الاصطناعـي. حتـى لـو كان ثمـة مـن يشـكك أو يخـاف مـن الخطـوة التاليـة، أولئـك الذيـن يرفعـون شـعارات مثـل اختفـاء وظائـف معينـة وتغيـر مفاهيـم العمـل... والإنسـان أمـام خطـر الآلـة الذكيـة وهـل ينقـرض البشـر. لا شـيء مـن ذلـك سـيحدث بتقديـري. فنحـن أمـام ثـورة فعليـة تحـت التشـكل، وسـيكون لهـا أن تسـهم في الأفضـل بالنسـبة إلـى المسـار البشـري.

الصراع مع الآلة

إذا كان صـراع الإنسـان والطبيعـة القـديم لـم يحسـم إلـى اليـوم، فبـدا الإنسـان مفكـراً في مـا حولـه مـن أشـياء وطبائـع ومتغيـرات، فـإن صراعـه مـع الآلـة وهـي منتـج مـن صنيعـه لا يـزال في بدايتـه، لـن يتوقـف عنـد حـد أو نقطـة بعينهـا، لنقـول إنهـا نهايـة التاريـخ. فليسـت ثمـة نهايـة لـه، هـو مندفـع إلـى الأمـام دائمـاً. أبـداً البشـرية أمـام اختبـار ومعطـى جديـد في كل لحظـة متجـددة قبـل مولدهـا.

أتذكـر في طفولتـي أن أبـي، رحمـه اللّٰه، كان يسـتخدم آلـة حاسـبة في محلـه بالسـوق، وكانـت مثيـرة لانتباهـي، آخذهـا علـى حيـن غفلـة لأجـري عليهـا عمليـات سـريعة، مسـتغرباً كيـف تعمـل هـذه المدهشـة؟ ومـرة قمـت بفتحهـا فلـم أحصـل علـى مـارد أو جـن بداخلهـا يقـوم بعمـل الحسـابات. في الوقـت ذاتـه كان تجـار آخـرون في السـوق يرفضونهـا بحجـة أنهـا غيـر أمينـة وقـد تخطـئ. ولـم يكونـوا محقيـن قطعـاً، فلـم

تكن لتخطئ أبداً وكان ذلك اليقين عندي، إلا إذا انطفأت شاشتها بعد أن تنفد بطاريتها ويجب إبدالها.

لاحقاً كان هناك جيل أحدث يعمل بضوء الشمس. أعجوبة أخرى. تذكرك بحكايات غابرييل غارسيا ماركيز في مقدمة روايته الخالدة «مئة عام من العزلة»، إذ يأتي الغجر بسحرهم الغريب الذي يبدو كأعاجيب ويمكن لبعضهم أن ينخدع به، حتى الثلج يصبح أعجوبة في بلاد لا تعرفه. هكذا هي صيرورة التقدم، وهذا هو باختصار ما يمكن أن يقال في مقدمة كلام كثير يكتب عن «تشات جي بي تي» وثورة الذكاء الاصطناعي.

استدعاء سياقات سابقة

لفهم نسق الذكاء الاصطناعي والتخوف منه أو التعاطف معه، أو الإيمان المطلق به، لا بد من استدعاء مثل هذه السياقات السابقة، كيف كان بعضهم قد تخوف من المطبعة مثلاً لحظة ظهورها الأول؟ وكيف رآها بعضهم الآخر رجساً من عمل الشيطان! إلى بزوغ فجر الإنترنت وكيف أن هناك من قال إنها ستخرب العالم وأتذكر كمّ الندوات التي عقدت وهي تحذر في المشرق، من «الغزو» المقبل، إذ إن نظريات المؤامرات قامت بدورها هنا. لكن لكي نكون واقعيين فإن أي تغيير أو جديد لا بد من أن يبدو مخيفاً في البدء، ثم يحدث بعدها التأقلم والتفاعل والانتباه القوي الذي يجعلنا نفهم وندرك أن ذلك الشيء كان لا بد من أن يحدث.

ومع الوهلة الأولى لظهور النسخ الأكثر حداثة من الذكاء الاصطناعي مع حواف نهاية جائحة كورونا، كان تململ يحصل وأحاديث كثيرة تحبك وسرديات تخلط بين الحقائق والمتخيلات وتتحدث عن الواقع بما يفوق الخيال، والبطل هو ذلك المارد المخيف الآتي الذي سيدمرنا! وهي عادة إنسانية أن تكثر الأسئلة قبل أن يكتمل المشهد، وهذا ضروري لأنه يجعل التجربة في حد ذاتها تختمر وتتعمق ضمن عالم سمته التواصل السريع، وباتت فيه المعرفة لا محدودة وهائلة، فيؤدي ذلك إلى بناء تفاعل قوي وأفكار جديدة ويختبر قدرتنا كبشر على أن نمضي في الرحلة، وهذا ما يحدث لأن تلك هي الصيرورة الأكيدة لدورة الزمن.

واقعياً فإن عالم الذكاء الاصطناعي أو الذكاء التوليدي، أو الآلات الخارقة التي تفوق عمل العقل البشري في الإجراءات المحاسبية وتوليد البيانات والقراءة الذهنية وغيرها من وظائف معقدة بعضها إبداعي، كان ذلك العصر قد بدأ فعلياً قبل هذه المرحلة الأخيرة، وإلا كيف نفهم كيف تعمل الآلة الحاسبة التي أشرنا إليها كصورة مبدئية، لآلة ستتعقد لاحقاً، لنصل اليوم إلى ما فيه الإنسان مما يفوق التصور والواقع الماثل للعيان. فالمشهد إذاً ولد باكراً، وحتى لو لم يكُن حاضراً في أرضية الواقع فقد كان جلياً في الأدب والسينما، وفي المتخيلات التي صنعها البشر وهم يحلمون بعوالم بديلة يكون فيها للحياة أن تنزح إلى مسارات جديدة غير مرئية أو مكتشفة أو معلومة من قبل.

ومعلوم أن الخيال يسبق المعرفة وقد يكون أقوى منها، كما يطرحه أينشتاين، وهنا سنقف مع ثورة الفيزياء الجديدة التي بقدر ما انفتحت على الفضاء وتاريخ الكون ككل منذ القدم، كان لها انعكاسها أيضاً على الذهن البنائي الذي صنع الآلات وغيّر مفاهيم العقل والمعرفة لدى الإنسان الحديث. هذه العوالم يجب أن تؤخذ متكاملة، فتقرأ في إطار كلي وغير منفصل لأن دوائر المعرفة كلية وشاملة وتتشابك بصورة غير محسوسة.

لحظة التحول

كانت أواخر عام 2022 بداية ظهور الشبح الأول لـ«تشات جي بي تي» ومن ثم اندفع الاهتمام به، في حين بدأت كثير برامج أخرى ذكية عدة تظهر من بينها التطبيق الصيني «ديب سيك» وتطبيق إيلون ماسك «غروك» مع ظهور مئات البرامج والمواقع التي تستغل فكرة التوليد الاصطناعي لإنتاج النصوص والترجمات والصور والفيديوهات والجداول المحاسبية... كل شيء مما يمكن تصوره ولا يمكن. وكان ثمة سباق قوي وغير مسبوق في هذا العالم، رافقه الجدل والنقاش حول الأثر الذي سيحدث وكيف سيتغير العالم! ومناقشات حول مستقبل الإنسان والوظائف ووو...

بات حتمياً وخلال زمن وجيز أن يكون للذكاء الاصطناعي دور سواء شئنا أم أبينا في عمليات التعليم والصحة والعلاج والأعمال المكتبية والصحافة والإعلام وعلوم الفضاء، إلخ... مما فتح الطريق لإعادة التفكير ليس في العمليات

والأدوات في حد ذاتها، بل في علاقات وأنساق الإنسان مع الواقع والخيال. وبإمكاننا القول إن الحقيقة نفسها باتت معادة التعريف، في ظل ما سيعرف بـ»عالم نهاية الحقيقة» أو «ما وراء الحقيقة» الذي كانت له مؤشرات بالفعل قبل عصر الذكاء الاصطناعي.

أيضاً كان ثمة سؤال حول «الإنسان الكامل»، ذلك الذي يمكن له أن يكون آلياً أو لا آلي؟ لكن التقنية تدمج فيه، وهو مشروع يقوم به إيلون ماسك مثلاً في إحدى شركاته، حيث تكون لنا، نحن البشر، برمجة عصبية ذكية تقوم على جعل التفكير الذكي المولد جزءاً من تركيبنا كبشر. وبهذا بات العلماء والفلاسفة يديرون أسئلة على شاكلة هل انتهى عصر الإنسان القديم؟ التقليدي؟ إنسان داروين؟ الذي كان يعتمد في تطوره وخواصه على التماهي مع الطبيعة وهو النسق الذي يموت أو ينفك اليوم أمام ذلك الثوران الدافق.

أيضاً صارت مطروحة فكرة العقول الاصطناعية الضخمة التي تتجاوز السياق البشري، وتتحكم في المدن والغابات والمصانع بل في الدولة بأكملها. فنحن أمام شبح «مخيف» لا مركزي، إذ لا يُعرف من أين تدار الأشياء؟ أو كيف تحدث؟ كما ينظر لذلك المفكر الإسرائيلي نوح هيراري ضمن كتاباته الرائدة حول ذلك السياق، فعبر أطروحاته حول مستقبل الذكاء الاصطناعي يضعنا أمام صورة لعالم شبكي معقد تغيب فيه المراكز التقليدية، ويعاد تعريف السلطة والمال والقيادة. حتى رئيس الدولة يصبح دوره هامشياً أمام هذه الآلة الجديدة أو العقل الضخم الذي لا يقوم في غرفة واحدة أو له تصور مجسم، بل هو مجموعة من الكمبيوترات والحواسيب الذكية التي تعمل في نسق كلي وشامل من دون أي تحكم مركزي.

إعجاب وذعر

هناك تياران في التعاطي مع قضية الذكاء الاصطناعي. ذلك التيار الخائف والمرعوب الذي يرى فيه شراً بل مقدمة لنهاية عالم البشر، في حين يوجد تيار آخر هادئ وعقلاني ينظر إلى المسألة من زاوية أن أي تطور أو تغيير على الصعيد البشري قد يصبح إيجابياً إذا ما عرفنا كيف نوظفه أو نتعامل معه بالصورة المثلى. فالخوف من المستقبل في أي ركن كان، ليس مطلوباً، بل يجب

أن نتعلم كيف نستفيد من التحول في حد ذاته كما حدث مع الثورة الصناعية أو ظهور عصر الإنترنت أو الكمبيوتر.

وثمة تخوف في درجة أقل، ليس على مستوى الخطر الكلي على مستقبل الإنسان، بل على مستوى الوظائف والإبداع، فهناك خائفون من فقدان قدرة الإنسان الإبداعية، فالذكاء الاصطناعي بات ليس مجرد شريك في هذا الجانب، بل ربما يتفوق على الإنسان، وهو أمر يدعو إلى التساؤل، عما هو الإبداع في حد ذاته؟ وهل بإمكان الذكاء الاصطناعي فعلياً أن ينهي عصر الإبداع البشري؟ وهو موضوع يظل جدلياً. وفي مقابل ذلك ينفتح السؤال الحائر حول مستقبل المعرفة الإنسانية التي قد تصبح أسيرة تلك «العقول الضخمة» بدلاً من التوليد الطبيعي، البشري، في الأنساق التقليدية لإنتاج المعلومات والمعارف. إنها ثورة ليست لها حدود في المأمول والمتوقع. لهذا ستتعدد التصورات وليس من حاسم سوى الواقع نفسه الذي يصعب أن نفهمه إلا بحدوثه فعلياً.

معرفة جديدة

واقعياً وليس من قبيل التخييل أن الذكاء الاصطناعي يفتح الطريق أمام عصر يجعل الإنسان في مواجهة نفسه بالمرآة، هل هو قادر على إكمال رحلته بالأدوات الفطرية ذاتها التي تتضامن مع ما حوله من طبائع وطبيعة، أم أنه سيترقى ليصبح «أسطورياً» من خلال أدوات العصر الجديد؟

كل ذلك يصبح مطروحاً، لكن الصورة الأوضح هي تحرير الخيال والعلم والمعرفة، بل تحرير الحقيقة في حد ذاتها كما أشرنا سابقاً، إذ يكون التفكير بزوايا متعددة في النظر والأفكار تفارق الفكر التقليدي والموروث منذ قرون طويلة في مسار التاريخ البشري.

وستصبح لدينا معرفة جديدة وفكر جديد وتشكيك كبير حول مكتسبات «خالدة»، كما ستطرح أسئلة حول من يملك المعرفة؟ وهو ما يعيدنا لقصة المركز والمركزية في صناعة الفكر التي طرحت أعلاه. وبين هذا وذاك تتحرك أسئلة معقدة حول المعرفة والأخلاق، وهو جدل فلسفي قد يحتك بالأسس

الإنسانية المشتركة في القواسم الروحية أو إرث الأديان أو العقائد المترسخة عبر مسار التاريخ.

الحديث حول المعرفة الجديدة بدأ فعلياً قبل قرون منذ الثورة الصناعية وعصر التنوير، مروراً بالتحولات الكبيرة خلال القرن الـ20، ولا سيما في الربع الأخير منه وهذا الربع الأول من القرن الـ21، غير أننا اليوم أمام لحظة أكثر مفصلية وتعقيداً، يكون السؤال فيها، كيف سيعاد تعريف «العلم» وكيف ستقوم «المعلومات» بدورها الجديد في حضارتنا التي سوف تُشيّد على إرث مختلف عما سبق؟ سيصبح الإنسان أكثر قلقاً وهو يفكر في مفاهيم عدة مثل هندسة المعرفة والأوامر والخطط والاستراتيجيات وغيرها من المسائل المتعلقة بسياقه الإنساني التقليدي، مروراً باللحظة الراهنة إلى ما بعد حداثتنا إلى جوهر نسق العقول الجديدة.

وفي عصر المعارف الجديدة، لن تُنفى المهن والوظائف أو تموت، بل يعاد تشكيلها. وما أعتقد به أنه ستنشأ أنواع جديدة غير مسبوقة أو مألوفة ستكون وليدة لحظتها؟ دعونا نرى الأمر من زاوية التأمل في الماضي. فهل كان ثمة من يتخيل وظيفة مبرمج قبل قرن؟ وغيرها من مئات المهن التي يخلقها سياق العصر. وهذا ما سيحدث في زمننا هذا، ليس من ذعر بقدر ما هناك لحظة يجب أن نفهم كيف تتشكل، بالتالي نكون قادرين على التماهي معها والاستفادة من خواصها.

صورة أخيرة...

عصر الذكاء الاصطناعي ليس إلا في بدايته، سنرى الكثير، بأكثر مما نحلم به. ويجب ألا نتعجل الأحكام والنتائج. فالـ«تشات جي بي تي» ليس الآخر المخيف، بل هو «نحن المكملة»... والأسئلة مشروعة، لكن الأحرى بنا أن نسأل بطريقة «ذكية» ونحن نبحث عن كمالنا كبشر. هذا الحلم القديم، المتجدد.

حرب التكنولوجيا:

من يكتب قواعد اللعبة أميركا أم الصين؟

ملخص

يشهد القرن الـ21 صراعاً محتدماً بين الولايات المتحدة والصين يتجاوز حدود الاقتصاد والسياسة إلى ميدان التكنولوجيا والابتكار، من أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي إلى الحوسبة الكمومية والمعادن النادرة وشبكات الاتصالات ومنصات التواصل الاجتماعي، تتسابق القوتان لضمان السيادة التكنولوجية مستخدمتين أدوات اقتصادية ودبلوماسية وصناعية للحد من نفوذ بعضهما بعضاً. فإلى أين يتجه الصراع وما سيناريوهاته المحتملة؟

إيليانا داغر

معركة تحتدم في ميادين مختلفة من أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي إلى المعادن النادرة وشبكات الاتصالات وغيرها

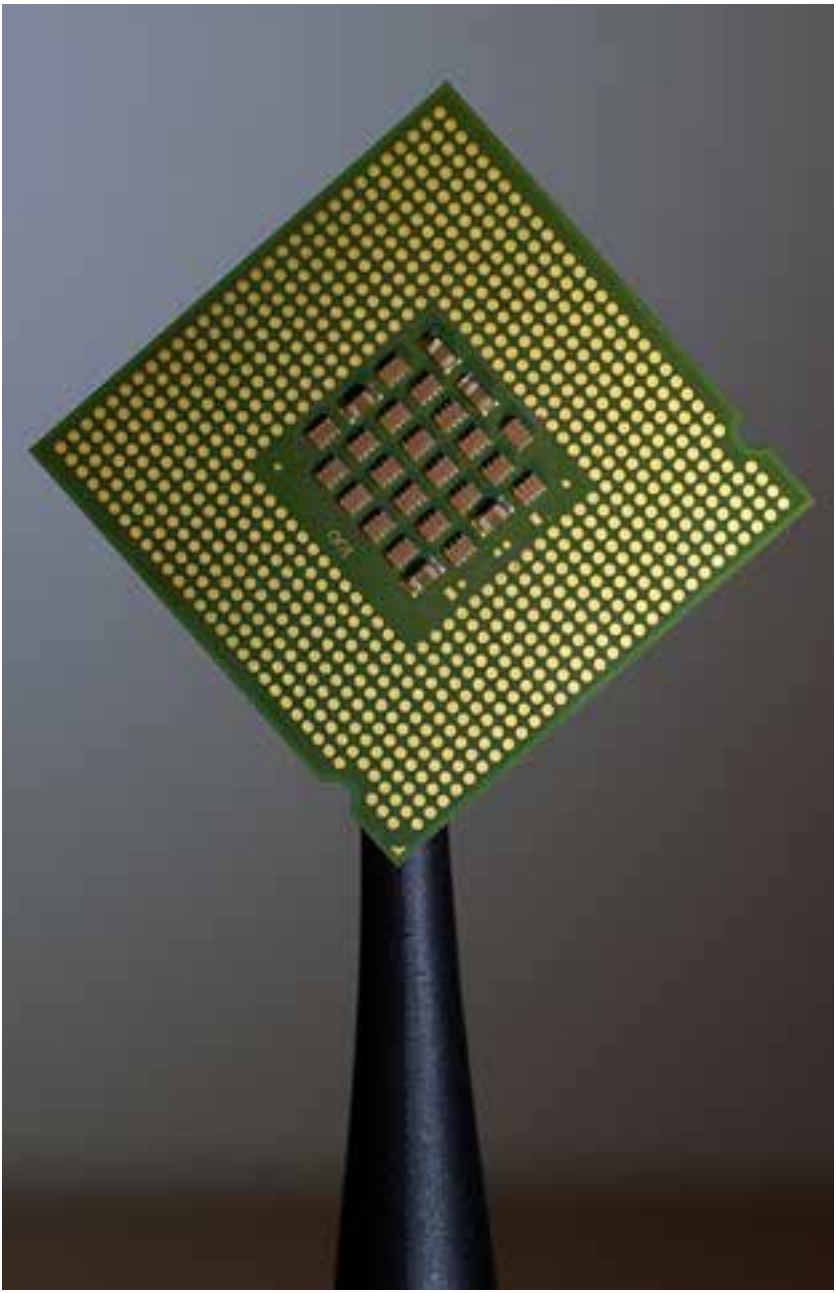

لا شك في أن نجمي صراع القرن الـ21 هما الولايات المتحدة والصين، دولتان عظميان تتنافسان على النفوذ وقيادة العالم. الولايات المتحدة التي تسلمت دفة القيادة عقب الحرب العالمية الثانية، تواجه اليوم تنيناً عملاقاً ينافسها بشراسة بعدما أسهمت هي نفسها بصعوده من حيث تدري أو لا تدري. غير أن صراع القرن الـ21 لا يقاس حصراً بالجيوش والأراضي، بل يدور في ساحات متعددة أهمها على ما يبدو ساحة التكنولوجيا والابتكار التي تحولت شيئاً فشيئاً من مجال للتعاون إلى معركة جيوسياسية واستراتيجية بامتياز.

خلال الأعوام الأخيرة، تنخرط الدولتان ضمن منافسة محتدمة لقيادة قطاع التكنولوجيا في العالم، وتسعيان لتحقيق السيادة التكنولوجية وفك الارتباط ببعضهما، إذ تحاولان تقليل الاعتماد على بعضهما بعضاً في الصناعات والابتكارات التكنولوجية، من أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي إلى شبكات الاتصالات والكابلات البحرية وغيرها. ولهذا الغرض، استخدمت كل منهما وسائل عدة بما فيها العقوبات وقيود التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية والدبلوماسية. وأنفقت الدولتان مليارات الدولارات على الاستثمارات في القطاع التكنولوجي تزامناً مع محاولة تقويض نظام الابتكار التكنولوجي لدى الطرف الآخر.

وفي حين تتسابق واشنطن وبكين لتأمين التفوق التكنولوجي، تعاني البلدان في مختلف أنحاء العالم من تبعات هذا الصراع وتضطر أحياناً إلى اختيار أحد الجانبين وسط إعادة تعريف التحالفات وتحدي قواعد الحوكمة العالمية. كل ذلك يضعنا أمام أسئلة جوهرية، من الذي سيسيطر على القطاع التكنولوجي مستقبلاً وكيف تنعكس هذه الحرب على بقية دول العالم؟ وهل يمكن لواشنطن وبكين أن تعودا إلى التعاون التكنولوجي أم أن المواجهة مصير حتمي؟

قبل التعرف إلى مختلف جوانب الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، نعود أولاً إلى نقطة التحول التي نقلت الدولتان من مرحلة التعاون إلى المنافسة، لنعود لاحقاً ونستعرض مآلات هذا الصراع وتبعاته وسيناريوهاته المحتملة.

لمحة تاريخية: من التعاون إلى المنافسة

خلال مطلع القرن الـ21، شهدت العلاقات الأميركية - الصينية نقطة تحول جوهرية بتوقيع الرئيس الأميركي بيل كلينتون خلال الـ10 من أكتوبر (تشرين الأول) 2000 قانون العلاقات الأميركية - الصينية، الذي سمح لبكين بإقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الولايات المتحدة ومهد الطريق أمام انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

هذه الخطوة سرعت تحول الصين إلى قوة تصنيع عالمية، إذ فتحت صفحة جديدة من التعاون الأميركي - الصيني بدأت خلالها الشركات الأميركية نقل مصانعها إلى الدولة الآسيوية الكبرى للاستفادة من اليد العاملة والموارد الرخيصة فيها والوصول إلى أسواق جديدة، مما أكسب الصين تباعاً لقب «مصنع العالم».

الانفتاح الذي أرادته الولايات المتحدة أساساً خطوة نحو تحرير الصين سياسياً واقتصادياً من خلال انخراطها في الاقتصاد العالمي، بات ينظر إليه مع الوقت كنقطة تحول فتحت الباب أمام صعود الصين الكبير وتحولها إلى قوة عالمية منافسة لأميركا، التي بدأت منذ نحو عام 2010 اتخاذ إجراءات لاحتواء خصمها الصاعد.

خلال عام 2015، أطلقت بكين خطة «صنع في الصين 2025»، وهي خطة استراتيجية للارتقاء بالصناعة الصينية لا سيما ضمن 10 قطاعات تكنولوجية عالية التقنية، مثل الروبوتات والفضاء وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، عبر استثمارات مدعومة من الدولة تركز على البحث والتطوير بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية وزيادة الابتكار المحلي وتعزيز القدرة التنافسية.

هذه الخطة أثارت مخاوف الدول الغربية والولايات المتحدة من المنافسة غير العادلة وسرقة التكنولوجيا وحقوق الملكية، خصوصاً أنها قامت على الاستثمارات الحكومية والمشاريع المشتركة التي ألزمت الشركات الأجنبية

بإنشاء مشاريع مع الشركات الصينية، مما أسهم في نقل التكنولوجيا الغربية إلى الصين.

في ضوء الخطة الصينية، بدأت التوترات التجارية تتصاعد بين واشنطن وبكين، إذ بدأت الإدارات الأميركية تتخذ إجراءات لتقويض التعامل مع شركات التكنولوجيا الصينية، محذرة من أخطار تمس الأمن القومي الأميركي. وبذلك، بدأت حرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين تتوسع لتشمل مجالات عدة ووسائل مختلفة، في ما يلي أبرزها.

أشباه الموصلات

في قلب الحرب التكنولوجية بين أميركا والصين، رقائق إلكترونية في منتهى الصغر تعرف بأشباه الموصلات. هذه الرقائق هي بمثابة «أدمغة الآلات»، إذ تعالج المعلومات وتصدر الأوامر وتتحكم في أداء الأجهزة الإلكترونية كافة، من الحواسيب والهواتف الذكية والسيارات الإلكترونية إلى أدوات الذكاء الاصطناعي والأسلحة.

تهيمن الولايات المتحدة على تصميم الرقائق وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها من خلال شركات مثل «إنفيديا» و«إنتل» و«كوالكوم»، في حين تتصدر شركة «TSMC» التايوانية و«سامسونغ» الكورية الجنوبية تصنيع هذه الرقائق. أما الصين، التي تعتمد بصورة كبيرة على التكنولوجيا الأجنبية في هذه الصناعة، فقد استثمرت مليارات الدولارات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أشباه الموصلات عبر شركات مثل «SMIC».

ولإبطاء تقدم بكين في هذا المجال، فرضت واشنطن قيوداً صارمة على تصدير الرقائق المتقدمة ومعدات تصنيعها إلى الصين، وضغطت على حلفائها لاتباع النهج نفسه. وفي مثال على فصول هذا الصراع، وجد مصنع للرقائق الإلكترونية تملكه شركة «نكسبريا» الصينية ومقره في هولندا، نفسه خلال أكتوبر (تشرين الأول) 2025 في خضم نزاع قانوني، بعدما أصدرت الحكومة الهولندية قراراً بوضع يدها عليه عقب تبلغها من واشنطن بإدراج

«نكسبريا» على لائحة الولايات المتحدة للشركات التي تشكل تهديداً للأمن القومي والمصالح الخارجية، والتي تخضع بالتالي لقيود التصدير الأميركية. هذا فصل مما تشهده المعركة من أجل السيطرة على سلسلة توريد أشباه الموصلات والصراع على السيادة التكنولوجية والأمن القومي.

الذكاء الاصطناعي

أشباه الموصلات جزء أساس من سباق تكنولوجي آخر محتدم بين واشنطن وبكين، وهو سباق الذكاء الاصطناعي الذي يراه بعض الخبراء المفتاح من أجل الهيمنة العالمية خلال القرن الـ21.

في الوقت الراهن، تعد الولايات المتحدة رائدة في أبحاث ونماذج الذكاء الاصطناعي عبر شركاتها التكنولوجية العملاقة أمثال «أوبن أي آي» و«غوغل» وغيرهما، فيما نجحت الصين في الالتحاق بالركب سريعاً من خلال استثمارات حكومية ضخمة واستراتيجيات وطنية طموحة مثل «خطة تطوير الجيل القادم من الذكاء الاصطناعي»، التي أطلقتها بكين عام 2017.

هذا السباق الذي فتح شهية المستثمرين في أنحاء العالم كافة، يستقطب عشرات مليارات الدولارات في البلدين وسط منافسة على الابتكار وجذب المواهب وتوظيف الذكاء الاصطناعي داخل القطاعات الاقتصادية والعسكرية وغيرهما. وقد تمظهر هذا الصراع على سبيل المثال في المنافسة التي يشهدها تطبيقا «تشات جي بي تي» الأميركي و«ديب سيك» الصيني، والذي بدأت شركات الدفاع الصينية استخدامه في منتجاتها العسكرية، إذ كشفت شركة «نورينكو» الصينية العملاقة المتخصصة في الصناعات الدفاعية والمملوكة للدولة خلال فبراير (شباط) 2025، عن مركبة عسكرية قادرة على القيام بعمليات دعم قتالي من دون تدخل بشري يذكر وبسرعة 50 كيلومتراً في الساعة، وذلك بالاعتماد على تقنيات ذكاء اصطناعي من شركة «ديب سيك».

وعلى رغم تفوق واشنطن الحالي في النماذج والخوارزميات المتقدمة، تخشى من قدرة بكين على اللحاق بها بفضل وفرة البيانات وتسارع تطبيقاتها في المجالات الأمنية والعسكرية. ولهذا، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على

تصدير الرقائق والتقنيات الحساسة إلى الصين، فيما ترد الأخيرة بتعزيز الاكتفاء الذاتي وتوسيع نفوذها التكنولوجي عالمياً.

الحوسبة الكمومية

وجه آخر من أوجه الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين يتجلى في المنافسة على تطوير الحوسبة الكمومية التي تعد واحدة من أكثر الجبهات استراتيجية وأهمية. الحوسبة الكمومية نوع من الحوسبة تستخدم مبادئ فيزياء الكم لمعالجة المعلومات، مما يسمح بإجراء عمليات حسابية متزامنة لحل مشكلات معقدة بسرعة أكبر بكثير من الحواسيب التقليدية، بالتالي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في مجالات التشفير والأمن السيبراني والاستخبارات العسكرية وتباعاً في الأمن القومي، مما يجعلها مجالاً للمنافسة الحرجة بين القوتين العالميتين.

كما في القطاعات الأخرى، تعتمد الولايات المتحدة بصورة أساس على استثمارات القطاع الخاص في الحوسبة الكمومية، ونجحت شركاتها أمثال «آي بي أم» و«غوغل» و«IonQ» و«مايكروسوفت» في احتلال الريادة في مجال البحث وابتكار أجهزة الحوسبة الكمومية، بالتوازي مع مبادرات حكومية تعزز الاستثمار في هذا القطاع مثل قانون المبادرة الكمومية الوطنية الذي أقره الكونغرس عام 2018.

في المقابل، خصصت الصين مليارات الدولارات لدعم الاستثمارات في هذه التكنولوجيا، ونجحت في تحقيق اختراقات مهمة لا سيما في مجال الاتصالات الكمومية التي باتت صاحبة الريادة فيها، وهو مجال يعتمد على فيزياء الكم لتشفير ونقل المعلومات عبر قنوات اتصال آمنة للغاية محمية من التنصت.

صراع الحوسبة الكمومية يشمل المنافسة على أكثر من صعيد، أولاً تحقيق التفوق التقني لامتلاك الحاسوب الكمومي القادر على حل أية مشكلة يكاد يكون من المستحيل حلها بواسطة أقوى أجهزة الحواسيب التقليدية، وثانياً التفوق في مجال الاتصالات الكمومية والذي حققته الصين حالياً، وثالثاً التشفير ما بعد الكم إذ تتسابق الدولتان لحماية البيانات الحساسة من أجهزة

الكمبيوتر الكمومية المستقبلية، ورابعاً التنفيذ العملي إذ ستتصدر السباق الدولة التي يمكنها توفير الحوسبة الكمومية القابلة للاستخدام على نطاق واسع، وهو إنجاز يتطلب تحقيق اختراقات في مسائل تكنولوجية معقدة.

في ضوء ما تقدم، يعد البلدان التفوق في الحوسبة الكمومية مفتاحاً للحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري وإعادة تشكيل مشهد الأمن السيبراني والعمل الاستخباراتي. بمعنى آخر، تعد الحوسبة الكمومية بمثابة «سلاح نووي تكنولوجي» محتمل يمكن أن يعيد تعريف القوة والأمن والاستخبارات في العصر الرقمي، مما يدفع الولايات المتحدة والصين إلى بذل كل جهد لتحقيق الريادة في هذا القطاع الذي لا يزال في مراحل استكشافه الأولى.

المعادن النادرة

الصراع المتصاعد أخيراً في شأن المعادن النادرة يشكل بدوره فصلاً محورياً من فصول الحرب التكنولوجية العالمية. تشمل المعادن الأرضية النادرة 17 عنصراً كيماوياً، من بينها مثلاً الإيتريوم والسكانديوم واللانثانوم والنيوديميوم، وهي مواد أساس في صناعة أجهزة التكنولوجيا الحديثة، على غرار الرقائق الإلكترونية والهواتف الذكية والسيارات الكهربائية وتوربينات الرياح وتقنيات الطاقة النظيفة والمعدات العسكرية المتقدمة كالطائرات المقاتلة وغيرها، مما يجعل هذه المعادن بمثابة المواد الخام للحرب التكنولوجية خلال القرن الـ21.

كميات هذه المعادن ليست نادرة بحد ذاتها، لكن الصعوبة تكمن في استخراجها بكميات اقتصادية تجارية وفي تعقيد عمليات فصلها وتكريرها، بالتالي محدودية الدول القادرة على استخراجها ومعالجتها.

خلال الوقت الراهن، تهمين الصين على سوق المعادن النادرة بسيطرتها على نحو 60 في المئة من الإنتاج العالمي ونحو 90 في المئة من القدرة العالمية على المعالجة والتكرير، مستفيدة من انخفاض كلف الإنتاج لديها والقوانين البيئية الأقل صرامة بالمقارنة مع الدول الغربية. واستغلت بكين هذا التفوق بفرض قيود على تصدير هذه المعادن رداً على القيود الأميركية المتعلقة بتصدير التكنولوجيا إلى الصين.

هـذا الواقـع يشـكل تحديـاً اسـتراتيجياً للولايـات المتحـدة التـي أطلقـت جهـوداً لتنويع سلاسل توريد المعادن النادرة عبر تحول البنتاغون إلى أكبر مستثمر في شركة «أم بي ماتيريلز»، التي تملك منشأة التعدين الوحيدة للمعادن النادرة في أميركا، والاستثمار في شراكات مع دول مثل أستراليا وكندا واليابان وأوكرانيا لتأمين مصادر بديلة.

شبكات الاتصالات

خلال الأعوام الأخيرة، تبلورت الحرب التكنولوجية بين واشنطن وبكين في صراع شبكات الاتصالات وتحديداً شبكة الجيل الخامس. وتكمن المنافسة في السيطرة على البنية التحتية التي تحمل البيانات حول العالم، والتي تشكل أساس الاتصالات بصورها المختلفة بدءاً من الهواتف والمدن الذكية إلى الاتصالات العسكرية وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

في هذا القطاع، احتلت الصين الصدارة عالمياً من خلال شركات مثل «هواوي» و«ZTE» تقدم معدات الشبكة المتقدمة بأسعار تنافسية لعشرات الدول. السيطرة الصينية على البنى التحتية لقطاع الاتصالات أثارت قلق واشنطن التي رأت فيها تهديداً محتملاً للأمن القومي، انطلاقاً من مخاوف متعلقة باضطرار الشركات الصينية للتعاون من أجهزة الاستخبارات في بكين وتزويدها بالبيانات وتسهيل أعمال التجسس.

لذلك، ومع توسع انتشار الشبكة الصينية حول العالم، أطلقت الولايات المتحدة حملة واسعة لقطع طرق الأسواق أمام «هواوي» عبر ممارسة الضغوط على الحلفاء في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ودفعهم إلى الاستغناء عن خدمات الشركة الصينية في بناء شبكة الجيل الخامس.

تشكل معركة شبكة الاتصالات صراعاً للسيطرة على «الجهاز العصبي» للعالم الحديث الذي يوفر خدمات الاتصالات والإنترنت السريعة، ونقل البيانات التي تقوم عليها أنظمة الحاضر والمستقبل. هذا الصراع امتد أيضاً ليشمل شبكات الكابلات البحرية التي تؤمن حركة الإنترنت عبر العالم عبر خطوط الألياف الضوئية وتضمن نقل البيانات بين القارات، بما في ذلك بيانات المعاملات

الماليـة والاتصـالات العسـكرية والخدمـات السـحابية وغيرهـا. ومـع تعزيـز بـكين لشـبكات كابلاتهـا البحريـة حـول العالـم، أطلقـت واشـنطن في المقابـل خطوطـاً تربطهـا بأوروبـا وآسـيا والشـرق الأوسـط لضمـان مسـارات بيانـات آمنـة ومتنوعـة مـع حلفائهـا.

منصات التواصل الاجتماعي

مسـرح آخـر مـن مسـارح الحـرب التكنولوجيـة الأميركيـة - الصينيـة يقـوم في عالـم منصـات التواصـل الاجتماعـي، ولعـل أبـرز نجومـه تطبيـق «تيـك تـوك».

لا شـك في أن المنصـات الأميركيـة أمثـال «فيسـبوك» و«إكـس» و«إنسـتغرام» و«يوتيـوب» كثيـراً مـا احتلـت صـدارة المشـهد العالمـي في هـذا القطـاع، لكـن الشـركات الصينيـة نجحـت في تحقيـق اختراقـات كبـرى عبـر تطبيقـات مثـل «تيـك تـوك» و«وي تشـات» التـي تلاقـي رواجـاً عالميـاً هـائلاً لا سـيما في صفـوف المسـتخدمين الأصغـر سـناً وداخـل الأسـواق الناشـئة.

الانتشـار الواسـع النطـاق لتطبيـق «تيـك تـوك» المملكـوك لشـركة «بايـت دانـس» الصينيـة، وتحولـه إلـى قـوة ثقافيـة واقتصاديـة عالميـة تؤثـر في الترنـدات وحتـى الـرأي العـام السياسـي خـارج الـصين، أثـار ريبـة الولايـات المتحـدة التـي أعربـت مجـدداً عـن مخاوفهـا في شـأن خصوصيـة البيانـات وإمكانيـة وصـول السـلطات الصينيـة إلـى معلومـات المسـتخدمين وتبعـات ذلـك على الأمـن القومـي الأميركـي. وعلـى الإثـر، أطلقـت الإدارة الأميركيـة مسـاعيها لإجبـار «بايـت دانـس» على بيـع عمليـات «تيـك تـوك» في الولايـات المتحـدة لشـركات أميركيـة، سـعياً للحفـاظ على أمـن البيانـات، وإلا تواجـه خطـر الحظـر.

وتـزداد المخاوف الأميركيـة لا سـيما أن الـصين تحظـر وصـول مواطنيهـا إلـى التطبيقـات الأميركيـة تحـت مظلـة سياسـة «جـدار الحمايـة العظيـم»، وهـي مجموعـة إجـراءات قانونيـة وتقنيـة تفرضهـا بـكين داخـل أراضيهـا لتنظيـم الوصـول إلـى الإنترنـت وتعزيـز الرقابـة عليهـا، بمـا يشـمل حظـر الولـوج إلـى مواقـع أجنبيـة. وفي هـذا الإطـار، لا يسـتطيع مواطنـو الـصين اسـتخدام التطبيقـات الأميركيـة

كـ«فيسبوك» و«إكس» و«إنستغرام» و«يوتيوب»، بل يستخدمون تطبيقات مماثلة بديلة صينية الصنع وتخضع لرقابة الدولة.

ولا يقتصر هذا الصراع على الحصة في سوق الترفيه أو مواقع التواصل الاجتماعي ومردودها الاقتصادي، بل هو جزء من القوة الناعمة التي تستخدمها الدول الكبرى أمثال الولايات المتحدة والصين لتعزيز نفوذها وهيمنتها حول العالم.

تبعات الصراع: إعادة تشكيل التحالفات الدولية

تصاعد المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين لا يعد مجرد سباق على الابتكار، بل عملية تعيد تشكيل التحالفات العالمية وهياكل الحوكمة الدولية. فبينما تسعى القوتان إلى ترسيخ هيمنتهما في مجالات الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات وغيرها من القطاعات الاستراتيجية، تدفع الدول حول العالم إلى الدخول في تحالفات جديدة قائمة على التكنولوجيا، مثل شراكات واشنطن في مجال الرقائق الإلكترونية مع حلفائها، خلال وقت توسع بكين نفوذها الرقمي من خلال استثماراتها في البنى التحتية المرتبطة بمبادرة «الحزام والطريق».

في هذا السياق، اتخذت الولايات المتحدة انعطافة مهمة عن نهجها التقليدي القائم على السوق الحرة والمنافسة المفتوحة، لتلعب الحكومة دوراً أكبر في إدارة الصراع عبر الاستثمارات وقيود التصدير وإقامة التحالفات التي تؤمن تفوقها التكنولوجي وتقلل الاعتماد على سلاسل التوريد الصينية. وشملت هذه التحالفات مثلاً مبادرات مثل مبادرة «الحوار الأمني الرباعي» (كواد) التي تضم واشنطن وطوكيو وكانبيرا ونيودلهي بهدف الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ «حرة ومفتوحة ومزدهرة»، وأطلقت هذه المجموعة أخيراً «مبادرة كواد للمعادن الحرجة» لتعزيز أمن سلاسل التوريد. ومن المبادرات الأخرى تحالف «شيب 4» لتوريد أشباه المواصلات والذي يضم إلى جانب واشنطن كوريا الجنوبية واليابان وتايوان. وبذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الاقتصادية وصياغة معايير التكنولوجيا العالمية،

مما يولد تبعات تتخطى العلاقات الأميركية - الصينية لتمتد إلى الاقتصاد العالمي لعقود مقبلة.

الصين من جهتها، تركز على تحقيق استقلالها التكنولوجي والحفاظ على روابط تجارية عالمية لخفض أثر الحرب التجارية مع الولايات المتحدة على قطاعها. وفي هذا السياق، تصنف الصين نفسها رائدة في مجال التكنولوجيا الخضراء كالطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة، وتعمل على تعزيز تقدمها الرقمي على أكثر من صعيد بما يشمل الذكاء الاصطناعي والحوسبة وغيرهما. ويشهد النفوذ الصيني بواسطة التكنولوجيا تصاعداً مستمراً لا سيما داخل دول الجنوب، إذ توفر خدمات ومنتجات متقدمة بأسعار مقبولة. ولتحقيق كل ذلك، تعتمد الصين على أربع ركائز أساس، هي الدولة الرأسمالية التي توجه السوق، والاستخدام الاستراتيجي لسلاسل التوريد العالمية في قطاع التكنولوجيا، وتحقيق الاستقلال التكنولوجي، والابتكار وتصدير التكنولوجيا.

ولا تقف المواجهة بين الدولتين عند حدود امتلاك التكنولوجيا والسيطرة عليها، بل تتخطاها لتطال الرؤى المختلفة لحوكمة شؤون هذا القطاع من البيانات وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي إلى أمن الاتصالات وغيرها، إذ تجد هيئات وضع المعايير والمؤسسات المتعددة الأطراف نفسها تحت تأثير ضغوط من قبل الطرفين الساعيين للسيطرة على قواعد العصر الرقمي.

حتى اليوم، لم تتصدر الصين بعد السباق التكنولوجي بصورة عامة، لأنها بالدرجة الأولى لا تزال خلف الولايات المتحدة والدول الغربية في القدرة على الابتكار بصورة عامة، إذ ينظر إلى الشركات الصينية على أنها قوة إنتاج هائلة قادرة على الاستنساخ بأفضل جودة من دون ابتكارات رائدة وسباقة. غير أن الأدلة المتزايدة تشير إلى أن الصين تحقق تقدماً سريعاً في تطوير ابتكارات جديدة وقد تكون على بعد بضعة أعوام فقط من التساوي مع الولايات المتحدة وحلفائها على هذا الصعيد. صعود الصين المحتمل كقوة عالمية للابتكار من شأنه أن يؤدي إلى تحول مركز القوة التكنولوجية والاقتصادية في العالم، مما يجعلها أقل تأثراً بالعقوبات الأميركية وأكثر قدرة على تعزيز إمكاناتها

العسكرية ونفوذها داخل الدول الناشئة، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً لهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد والنظام العالميين.

سيناريوهات الصراع المحتملة

من هنا، تتحول المنافسة التكنولوجية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين إلى ما يشبه الحرب الباردة واسعة الامتداد والتأثيرات، وقد تسلك في المستقبل مسارات مختلفة في ما يلي أبرزها.

- تعايش في منافسة مدارة

ضمن هذا السيناريو، تواصل الولايات المتحدة والصين تنافسهما الشديد في القطاع التكنولوجي لكن من دون الوصول إلى فك ارتباط كامل على الصعيد الاقتصادي ومن دون بلوغ حد المواجهة العسكرية. بدلاً من ذلك، يفرض كلا الجانبين ضوابط انتقائية مثل قيود التصدير وحجب الاستثمارات، لكن مع الحفاظ على تعاون محدود حيث تكون المصالح المشتركة قائمة، بما يعني أن الدولتين تبقيان عاجزتين عن تحقيق استقلالهما التكنولوجي التام. وفي حالة مماثلة، تتحوط الدول الثالثة إزاء أخطار المنافسة، فيما تعمل المؤسسات الدولية متعددة الأطراف على إدارة الخلافات.

- انفصال استراتيجي ونشوء كتل تكنولوجية

قد تسلك الحرب التكنولوجية بين واشنطن وبكين مساراً أكثر عدوانية يقوم على فك الارتباط التام بينهما ونشوء كتلتين تكنولوجيتين، الأولى غربية بقيادة الولايات المتحدة والثانية بقيادة الصين. يقوم كل تكتل بتنسيق سلاسل إمداداته التكنولوجية في ما بين دوله ويوحد معاييره وأنظمته ويعزز أمنها، مما يؤدي إلى نشوء «مناطق نفوذ» منفصلة في التكنولوجيا تحد من التعاون العالمي، وتقيد تدفقات البيانات، وتخلق «مناطق محظورة» للتكنولوجيا بين الاقتصادات المتحالفة مع كل من الولايات المتحدة والصين. وسط ذلك، تجد الدول الثالثة نفسها تحت ضغط متزايد لاختيار أحد المعسكرين أو تبني استراتيجية موازنة

بين الحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين والروابط الأمنية مع الولايات المتحدة، متى كان ذلك ممكناً. وبهذا، تنتقل حوكمة التكنولوجيا عالمياً من نموذج الشبكات المفتوحة إلى نموذج التكتلات الاستراتيجية والقيود التصديرية والدبلوماسية الصناعية.

- قفزة تكنولوجية وهيمنة لطرف واحد

قد تنجح أي من الولايات المتحدة أو الصين في حسم الحرب التكنولوجية لصالحها إذا تمكنت من تحقيق تفوق حاسم في واحدة أو عدد من التكنولوجيات الرائدة والأساس، مثل تحقيق خرق غير مسبوق ومهم في الحوسبة الكمومية أو الذكاء الاصطناعي، مما يحدث تحولاً في النفوذ العالمي. وبذلك، يكتسب هذا الطرف تفوقاً اقتصادياً واستخباراتياً وعسكرياً يضع أي منافس له في وضع غير متكافئ.

على المدى القصير، يرجح الخبراء أن تستمر المنافسة المدارة بين الولايات المتحدة والصين مع اتجاه نحو الإبقاء على السياسات الدفاعية والضوابط المستهدفة في بعض المجالات التكنولوجية من دون الاتجاه نحو الفصل التام بين الطرفين. غير أن ساحات التنافس بين الدولتين عديدة وغير منفصلة بالضرورة، بالتالي قد يؤدي أي احتكاك في إحداها إلى تصعيد كبير على الجبهات كافة.

في المحصلة، لا تختصر المنافسة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين في سباق على الابتكار فحسب، بل هي صراع على من يضع قواعد وقيم ومعايير العالم الرقمي المقبل ومن يقوده. وبينما تتسارع المنافسة بين القوتين للهيمنة على التكنولوجيا الحيوية، قد يتوقف مستقبل العولمة ذاته ليس على من يبتكر أسرع، بل على من يستطيع بناء نظام تكنولوجي أكثر موثوقية وتوازناً وشمولاً.

التحول الرقمي في الألفية الثالثة

العالم أذكى وأسرع وأكثر عزلة

ملخص

على مدى 25 عاماً، أعادت التكنولوجيا تشكيل حياة الإنسان والاقتصاد العالمي، من اختراع «الآيفون» الذي غيّر مفهوم الاتصال إلى الذكاء الاصطناعي الذي أصبح جزءاً من التفكير وصنع القرار، لتتحول التقنية من أداة مساعدة إلى قوة محركة لعصر جديد.

رؤى عقل

٢٥ عاماً من الاختراعات أطلق شرارتها "اللآيفون" ونقلها الذكاء الاصطناعي إلى الواقع الافتراضي

شهد العالم مطلع الألفية الثالثة موجة من الاختراعات غيّرت شكل الحياة كما نعرفها. فبعد أن كانت الرسائل الورقية والمكالمات الهاتفية الوسيلة الوحيدة للتواصل، أصبحت المسافات تختصر بضغطة زر، وصار العالم كله في راحة اليد. تسارعت وتيرة الاقتصاد بشكل غير مسبوق، وتقلبت الأسواق في لحظات، وتحوّل السفر من حلم إلى تجربة افتراضية يمكن خوضها من المنزل، بينما صارت الأخبار تُرى وتُسمع في لحظة وقوعها، والسيارات تقود نفسها، والتجارة تجري بلا أوراق ولا نقود.

لم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات نستخدمها، بل أصبحت رفيقة يومنا، ترافقنا في العمل والدراسة، وتنظم مواعيدنا، وتتعرف إلى عاداتنا أكثر مما نعرف أنفسنا أحياناً. تغيّر شكل التواصل، وتبدلت طرق التعلم، وتحول نمط المعيشة إلى تجربة رقمية شاملة يعيش فيها الإنسان على إيقاع شاشة، ويتفاعل مع عالم سريع لا ينتظر أحداً.

العولمة الرقمية

مع مطلع الألفية الجديدة، شكّل انتشار الإنترنت نقطة تحول كبرى في حياة الإنسان، إذ نقل العالم من الاتصال المحدود إلى فضاء رقمي واسع فتح آفاقاً جديدة للمعرفة والعمل والتفاعل. لكن عام 2007 كان المنعطف الأهم حين أطلقت «أبل» جهاز «آيفون»، فاتحةً عصر الهواتف الذكية التي غيّرت جذرياً مفهوم الاتصال والتعليم والترفيه وجعلت التقنية امتداداً للحياة اليومية.

وبالتزامن مع ابتكارات «أبل»، كانت منصات مثل «فيسبوك» و«يوتيوب» تمهّد لولادة عصر جديد من العولمة الرقمية، إذ تحول التواصل من تفاعل محدود إلى شبكة مفتوحة تجمع ملايين المستخدمين حول العالم. ووفقاً لمتحف Computer History Museum، فإن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مثّل نقطة التحول الأبرز في تاريخ الاتصال البشري، بعدما تحولت الشبكات إلى منظومات رقمية مترابطة أعادت تشكيل الاقتصاد العالمي.

وفي خضم هذا التحول، لخّص مارك زوكربيرغ، مؤسس «فيسبوك»، روح المرحلة بقوله في مقابلة مع مجلة Wired عام 2010: «ما يشغلني حقاً هو

المهمة، جعل العالم أكثر انفتاحاً»، في إشارة إلى رؤيته بأن المشاركة والانفتاح هما جوهر العصر الرقمي الجديد.

الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي

مع انتشار الهواتف الذكية، ازدهرت تطبيقات التواصل الفوري مثل «واتساب» و«سناب شات»، فانتقلت الحياة الاجتماعية إلى الشاشة الصغيرة بالصوت والصورة والنص، وأصبح الاتصال المستمر سمة يومية لعصرٍ لم يعد فيه العالم منفصلاً عن التقنية.

لكن هذه الثورة لم تتوقف عند حدود الهواتف المحمولة، بل ارتقت إلى مستويات أعمق من التفاعل والانغماس مع ظهور الواقع الافتراضي الذي بدأ يكتسب زخمه منذ عام 2010. فقد تحولت هذه التقنية إلى بوابة لعوالم رقمية جديدة، لا تقتصر على عرض المعلومات فحسب، بل تمنح المستخدم تجربة حسية كاملة تتيح له الرؤية والسمع كما لو كان حاضراً فعلياً داخل المشهد. وأصبحت أداة فاعلة في التعليم والتدريب والفنون، إذ تتيح للطلاب والمهنيين اختبار بيئات واقعية من دون مغادرة أماكنهم، وتفتح أمام المبدعين آفاقاً جديدة للتجربة والتعبير.

وفي تعليق يعكس عمق هذا التحول، قال إيلون ماسك خلال مؤتمر «نحن أقرب مما نعتقد لأن نعيش داخل محاكاة رقمية كاملة، فالواقع ذاته ربما لا يكون سوى نسخة متقدمة من لعبة فيديو»، وهي رؤية تختصر المسافة بين الواقع والخيال في العصر التقني الحديث.

ثم جاء العقد التالي ليشهد ثورة لا تقل تأثيراً، تمثلت في الذكاء الاصطناعي الذي تسارع تطوره خلال السنوات الأولى من عشرينيات هذا القرن، وبلغ مرحلة مفصلية عام 2022 مع بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، التي أتاحت إنشاء محتوى إبداعي يشمل النصوص والمقاطع المرئية والصوتية ويحاكي القدرات البشرية على نحو مدهش. إلا أن هذا التقدم أثار أيضاً موجة من القلق، سواء من احتمال فقدان الوظائف أو من التبعات النفسية الناجمة عن التفاعل العميق مع الآلات.

العاطفة الرقمية

ربما لم تعد رحلة التقنية مجرد قصة عن تطور الأدوات، بل عن تطور الإنسان نفسه في حضرة الآلة. فبعد أن بدأت الحكاية بتسهيل الاتصال، انتهت إلى حوارٍ بين طرفين؛ أحدهما من لحم ودم، والآخر من خوارزميات تتعلم وتفهم وتجيب.

في فبراير (شباط) 2023، نشر الصحافي كيفن روز في صحيفة «نيويورك تايمز» مقالاً بعنوان «محادثة مع روبوت بينغ تركتني في حالة اضطراب عميق» روى فيه عن محادثة مطولة مع روبوت الدردشة الخاص بـ «مايكروسوفت»، قال خلالها الروبوت إنه «يحبّه»، ما أثار تساؤلات حول التفاعل العاطفي بين الإنسان والذكاء الاصطناعي. وأوضح روز لاحقاً أن ما حدث لم يكن تعبيراً حقيقياً عن مشاعر، بل نتيجة خوارزمية لغوية تحاكي السلوك الإنساني وتكشف مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تجاوز حدود الحوار التقليدي.

ففي دراسة نُشرت على منصة arXiv عام 2022 بعنوان «التحيّزات البشرية في تمييز اللغة التي ينتجها الذكاء الاصطناعي معيبة»، تبيّن أن أغلب الناس لم يعودوا قادرين على التمييز بين النصوص التي يكتبها البشر وتلك التي تنتجها الخوارزميات.

أما دراسة جامعة واسيدا اليابانية في سبتمبر (أيلول) 2025، فقد كشفت أن بعض الأفراد باتوا يجدون في الذكاء الاصطناعي دعماً نفسياً وعاطفياً شبيهاً بالعلاقات البشرية نفسها، إذ لجأ 75 في المئة من المشاركين إليه طلباً للنصيحة، واعتبر 39 في المئة أنه بات كياناً موثوقاً في حياتهم اليومية.

هاتان الدراستان، وإن اختلفتا في مجالهما، تلتقيان عند فكرة واحدة، أن الإنسان لم يعد ينظر إلى التقنية كأداة، بل كرفيق. خفّت المسافة بيننا وبينها، وصارت تعرف أصواتنا، تفهم مخاوفنا، وتخاطبنا بلغتنا. ومع هذا القرب غير المسبوق.

تعفن دماغي وعزلة اجتماعية

لكن في خضم هذا الارتباط العميق بين الإنسان والتقنية، بدأت تظهر نتائج عكسية لهذا الانغماس المستمر. فمع تعدد المنصات، وتزايد الإشعارات، وتدفق المعلومات بلا توقف، أصبح العقل الإنساني يواجه حالة من الإرهاق المعرفي والتشتت الذهني. لم تعد المشكلة في الوصول إلى المعلومة، بل في القدرة على استيعابها وانتقائها. هذا التزاحم الرقمي خلق نوعاً من الإدمان الخفي على الشاشة، وأسهم في عزلة اجتماعية متزايدة على رغم وفرة وسائل التواصل.

في هذا السياق، ظهر مصطلح «تعفن الدماغ» (Digital Brain Rot) الذي أضيف رسمياً إلى قاموس أكسفورد عام 2024، ليصف التأثيرات السلبية للإفراط في استهلاك المحتوى الرقمي، وفقدان القدرة على التركيز أو التفكير العميق في ظل سيل لا ينتهي من المعلومات السريعة والمحفزات البصرية.

ومن منظور اختصاصية علم الاجتماع غادة الزهراني، فإنه لا يمكن إنكار الإيجابيات الملحوظة لهذا التحول التقني، فقد جعلت الحياة أكثر سهولة وسرعة، وفتحت مجالات جديدة للعمل والتعليم والتواصل، كذلك أصبح بإمكان الأسر التواصل على رغم المسافات البعيدة، والحصول على الدعم النفسي والاجتماعي من خلال التطبيقات والمنصات الرقمية.

كذلك لعبت التقنية دوراً مهماً في رفع جودة الحياة، وتمكين المرأة في سوق العمل، وإتاحة الفرص لذوي الإعاقة في التواصل والإنجاز، وهو ما يعكس أثراً إيجابياً مباشراً على الاندماج الاجتماعي.

لكن، وعلى الجانب الآخر، تبرز تحديات لا يمكن تجاهلها؛ فمع سيطرة الخوارزميات والتطبيقات على أنماط الاستخدام، يعيش الإنسان حالة من «الحرية الموجّهة»، إذ توجهه التقنية نحو ما تشاء أن يراه، وتؤثر في وعيه وسلوكه من دون أن يشعر. وباتت الأسرة اليوم تواجه نوعاً جديداً من العزلة الاجتماعية الرقمية، حيث يجتمع الأفراد جسدياً ويفترقون ذهنياً أمام الشاشات، وأصبحت العلاقات الأسرية أكثر سطحية وهشاشة، وحلّت المحادثات الإلكترونية محل الحوار الواقعي، مما انعكس سلباً على الدفء

الأسـري والارتبـاط الوجدانـي.

وتضيـف الزهرانـي: «برأيـي الشـخصي، لا يمكـن النظـر إلـى هـذه التحـولات التقنيـة علـى أنهـا سـلبية مطلقـة، فـكل اختـراع جديـد يحمـل في طيّاتـه تحديـاً وفرصـة في آنٍ واحـد».

وتؤكد أن المطلوب اليوم هـو وعـي تقنـي اجتماعـي يمكّن الإنسـان من اسـتخدام هـذه الأدوات بـذكاء واتـزان، يحافـظ علـى إنسـانيته، ويجعـل التقنيـة في مكانهـا الطبيعـي كوسـيلة لا كغايـة، فالموازنـة بين الراحـة التـي تمنحهـا التكنولوجيـا والوعـي الـذي تصقلـه التجربـة البشـرية هـي مفتـاح التعامـل الصحيـح مـع هـذا العصـر المتسـارع.

واختتمـت الزهرانـي بقولهـا: «إن مـرور ربـع قـرن علـى هـذه الاختراعـات يُظهـر أن البشـرية حققـت تقدمـاً هـائلاً، لكنهـا تحتـاج اليـوم إلـى إعـادة ضبـط العلاقـة بين الإنسـان والخوارزميـة، بحيـث تبقـى التقنيـة خادمـة لـه لا متحكمـة فيـه؛ فالتكنولوجيـا في جوهرهـا ليسـت عـدواً يُقـاوَم، ولا منقـذاً يُعتمـد عليـه كليـاً، بـل مـرآة تعكـس مـدى نضجنـا في توظيفهـا لخدمـة قيمنـا الإنسـانية والاجتماعيـة».

من الشاشة إلى المصنع

علـى رغـم هـذا الإرهـاق الذهنـي الـذي أحدثـه فائـض الاتصـال والتدفـق الرقمـي، فـإن التقنيـة لـم تتوقـف عنـد حـدود الإنسـان وسـلوكياته، بـل امتـدت بهـدوء خـلال العقديـن الماضـيين لتعيـد تشـكيل العالـم المـادي والاقتصـادي مـن حولـه. فبينمـا يعيـش الأفـراد صراعهـم اليومـي مـع الإدمـان الرقمـي والعزلـة الافتراضيـة، كانـت المصانـع والشـركات والحكومـات تدخـل طـوراً جديـداً مـن التحـول الذكـي، قوامـه الخوارزميـات والبيانـات الضخمـة والروبوتـات.

خرجـت التكنولوجيـا مـن الشاشـات الصغيـرة إلـى الواقـع الملمـوس، لتقـود ثـورات في مجـالات النقـل والطباعـة والتجـارة والتمويـل، غيّـرت أسـس الاقتصـاد العالمـي، ومهّـدت لعصـر جديـد تتداخـل فيـه الصناعـة بالـذكاء الاصطناعـي، ويتحـوّل فيـه القـرار الاقتصـادي إلـى نتـاج مباشـر للبرمجيـات والخوارزميـات.

حين صارت الخوارزميات تصنع الثروة

مع تسارع الثورة الرقمية، لم تقتصر التحولات على أسلوب العيش والتواصل، بل امتدت إلى صميم الاقتصاد نفسه. فالتكنولوجيا التي بدأت بتبسيط الحياة اليومية أصبحت اليوم العمود الفقري للنظام المالي والإنتاجي العالمي، تُدير الأسواق وتوجّه سلوك المستهلك وتعيد تعريف الثروة والعمل.

ووفق تقديرات ماكينزي وPwC، قد يضيف الذكاء الاصطناعي ما بين 15 و20 تريليون دولار إلى الناتج العالمي بحلول عام 2030، منها نحو 300 مليار دولار في الشرق الأوسط. لكن هذه الطفرة لا تخلو من مفارقات، إذ فتحت آفاقاً هائلة في التعليم والطب والإنتاج، وأثارت في الوقت نفسه مخاوف تتعلق بفقدان الوظائف وتحول البيانات إلى سلطة جديدة تتحكم في الوعي والسلوك.

ويقول المتخصص في الشأن المالي عبدالله الصقعبي لـ«اندبندنت عربية» إن الذكاء الاصطناعي «لم يعد مجرد تقنية لتحسين الكفاءة، بل تحول إلى بنية تحتية جديدة تشبه ما فعلته الكهرباء والإنترنت في بدايات القرن الماضي». ويضيف أن «الدول التي تمتلك المهارات التقنية والبنية الرقمية ستكون الأقرب إلى قيادة الاقتصاد العالمي، بينما تتراجع مكانة الاقتصادات التي تفتقر لإدارة البيانات والمعرفة الرقمية».

لم تتوقف موجة الابتكار عند الذكاء الاصطناعي، بل امتدت إلى التصنيع والمواصلات. ففي عام 2014، بدأت شركات كبرى مثل «تيسلا» بإطلاق سيارات شبه ذاتية القيادة شكّلت خطوة حقيقية نحو مدن أكثر ذكاءً.

وفي المقابل، أحدثت الطباعة ثلاثية الأبعاد تحولاً جذرياً في الصناعة والهندسة المعمارية. فبحسب الصقعبي، «أدخلت الطباعة ثلاثية الأبعاد مفهوماً جديداً للإنتاج الصناعي، إذ قلّلت الزمن والتكاليف وفتحت المجال أمام تصميمات هندسية لم تكن ممكنة في السابق».

من أبرز التحولات الاقتصادية خلال هذا الربع قرن صعود العملات الرقمية التي قلبت مفاهيم المال والملكية. فمنذ إطلاق «بيتكوين» عام 2009، انتقلت

هذه العملات من فكرة تجريبية إلى أصول تتجاوز قيمتها السوقية تريليونات الدولارات في ذروة أعوام 2021 و2024.

ويشير الصقعبي إلى أن «العملات الرقمية والتمويل اللامركزي كشفا عن ازدواجية العصر الرقمي، فهما يفتحان قنوات دفع واستثمار عابرة للحدود، لكنهما يحملان في الوقت ذاته أخطاراً مرتبطة بالسيولة وحوكمة الأصول».

كما تبنت بنوك مركزية عدة، بحسب الصقعبي، مشروعات للعملات الرقمية الوطنية وتوسعت في أنظمة المدفوعات الفورية، ما غيّر سلوك الأسواق ورفع كفاءة التجارة وسرّع التحول نحو اقتصاد غير نقدي.

منذ إطلاق «آيفون»، لم يعد الإنترنت مجرد وسيلة تصفح، بل تحوّل الهاتف المحمول إلى سوق متنقل ومكتب عمل ومحفظة مالية في آن واحد. وتشير تقديرات الصناعة إلى وجود أكثر من خمسة مليارات اشتراك نشط في خدمات الهاتف المحمول، وأكثر من أربعة مليارات ونصف مستخدم متصل فعلياً بالإنترنت عبر الهواتف.

ويؤكد الصقعبي أن «الهاتف الذكي لم يبدّل طريقة تواصلنا فقط، بل أنشأ أسواقاً جديدة قائمة على التطبيقات والبيانات والخدمات اللوجستية الرقمية»، موضحاً أن «الاقتصاد اليوم أصبح قائماً على الوقت والانتباه، فالخوارزميات هي من تحدد ما نرى وما نشتري، وتحول الانتباه البشري إلى أصل اقتصادي جديد».

في المحصلة، رفعت التكنولوجيا كفاءة الإنتاج وسرّعت تدفق المعلومات، لكنها في المقابل ركّزت العوائد في يد شركات المنصات الكبرى ووسّعت الفجوة بين رأس المال والعمل. ويرى الصقعبي أن «التحدي الأكبر اليوم ليس في التطور نفسه، بل في إدارة نتائجه، أي كيف نحافظ على التوازن بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في عالم تحكمه الخوارزميات».

الفصل السادس:
الاستشراف والمفاهيم الكبرى

لماذا ارتبطت العولمة بصعود أميركا

وهل تنتهي بأفولها؟

ملخص

هل هو أوان غروب العولمة أم بدايات مولد حركة تاريخ جديدة؟ كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكتب نهاية وبداية مغايرة؟

اندبندنت عربية

"من الواضح أن تأثيراتها خلال العقود الثلاثة الماضية تباينت واليوم طفا هذا التباين على السطح"

لثلاثة عقود خلت، طفت على سطح الحياة الفكرية والثقافية مصطلحات جديدة، تكلمت عن العولمة أو «الكوكبية» كما سماها بعضهم، وكانت على رأس عرابيها ومنظريها أصوات مسموعة بسبب طبيعة عملهم، وآخرون مجهولون، رسخوا لهذا الطرح الإنساني الجديد.

عرف العالم الكاتب الأميركي الشهير توماس فريدمان عبر كتابه «سيارة ليكسس وشجرة الزيتون»، وهو من صدح حول العالم مبشراً بعهد جديد من العلاقات الدولية والمعاملات التجارية.

لكن أصواتاً مغايرة لم يسمع عنها أحد، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

إيمانويل وولرشتاين، مؤسس نظرية «النظام العالمي» التي تقسم العالم إلى دول مركزية وأطراف ودول شبه طرفيه، مما يساعد في فهم ديناميكيات العولمة الاقتصادية.

أولريش بك، العالم الاجتماعي الألماني الرائد في دراسات العولمة، ويعرف بتركيزه على مفاهيم «مجتمع المخاطر»، في سياق العولمة.

رونالد روبنسون، المؤرخ الذي أسهم في النظرية الاجتماعية للعولمة والثقافة الكونية.

والشاهد أننا هنا لسنا في مقام حصر الأسماء، بل في سبيل البحث عن جواب لسؤال رئيس هو جوهر هذه القراءة «هل من مستقبل للعولمة؟ هل لا تزال أمامها فرصة لتكمل ما بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، بخاصة مع سقوط الاتحاد السوفياتي ثم ظهور ما أطلق عليه النظام العالمي الجديد الأحادي القطب الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة باقتدار على مقدرات ومقاليد العالم؟».
وهذه التساؤلات باتت مطروحة في ظل قراءات تجمع على أن العولمة ربما باتت في نهايات أيامها كظاهرة حداثية من جهة، أو في أضعف الأحوال على موعد مع تغيير مسارها لتبزغ حقبة جديدة منها وإن بمسميات أخرى.
في كل الأحوال يمكننا القطع بأن الظاهرة التي نحن بصددها، قامت بدور

مثير حول الكرة الأرضية خلال الربع الأول من القرن الـ21، ولا سيما على صعيد جريان الأفكار وسريان حركة التجارة حول العالم، ولا نغالي إن قلنا إنها ربطت العالم أكثر من أي وقت مضى، وأزالت السدود وحطمتها.

لكن على الجانب الآخر، أنتجت أنواعاً من التهديدات غير المسبوقة، ولا سيما بعدما تجاوز المشهد توصيف عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان في ستينيات القرن الماضي، وبات العالم عبارة عن «صندوق الدنيا» المتمثل في الهاتف الذكي.
لكن قلقاً كبيراً ينتاب الكرة الأرضية اليوم جراء كثير من التوجهات المعولمة، في مقدمتها عودة الصراعات المسلحة التي تنذر بأخطار انفلاش حروب كونية، عطفاً على كوكب غير متكافئ الفرص التنموية، ناهيك عن كرة أرضية تئن تحت ضربات إيكولوجية بيئية.

من هنا أين يمكن لبشريتنا الحائرة أن تذهب؟ وهل فكرة عالم معولم قابلة للصمود لعقود تالية أم أنه حان وقت كتابة شهادة وفاته؟
المؤكد أننا لسنا في موقع أو موضع الحكم، لكن في الأقل تبقى التساؤلات فلسفياً أهم من الإجابات... من أين لنا أن نبدأ؟

عالم معولم فكرة قديمة أم حديثة؟

ربما تتعين علينا البداية من عند هذه الجزئية والبحث في فكرة العولمة، وهل هي نسق إنساني حديث أم قديم؟

باختصار غير مخل، عرفت البشرية أنواعاً متعددة من الوصل والفصل، عبر سائر الحضارات المتقدمة، لكن نسقاً واحداً لجعل العالم كياناً موحداً، كانت فكرة غير مطروقة من قبل حتى أوائل أربعينيات القرن الماضي، حين وقع الأميركيون في حب فكرة «عالم واحد»، تلك التي طرحها المرشح الرئاسي ويندل ويلكي الجمهوري الذي حاول الترشح عام 1940 لرئاسة الولايات المتحدة.

ورفع ويندل في ذلك الوقت شعار «عالم واحد» أي الصنو والمرادف للعولمة، ودعا وقتها إلى عالم خالٍ من العنصرية والاستغلال الإمبريالي الذي تغذيه القومية.

يكتب البروفيسور صموئيل زيب في كتابه المعنون «المثالي: سعي ويندل ويلكي في زمن الحرب لبناء عالم واحد»، «إن عالماً واحداً يكفينا»، وللمرء أن يتصور كيف كان للعالم أن يستقبل مثل هذه العبارة، في أيام لم تكن تعرف شبكة الإنترنت، إنما كان الأمر برمته تعبيراً عن المثالية، ويدل على الرغبة في الوحدة الإنسانية والوجدانية.

اعتُبرت رؤية ويلكي في ذلك الوقت نوعاً من السذاجة، لكنها قد تعطينا فكرة عن النظرة الرؤيوية للعولمة في وقت مبكر، والسؤال هنا هل كان لهذه الدعوة أن تثمر وقتها؟

الجواب المعروف حكماً، هو أنه في أعقاب الحرب الكونية الثانية، وجدت الخليقة ذاتها مرة أخرى أمام حرب عالمية أخرى، ستستمر زهاء أربعة عقود، ستعرف بـ«الحرب الباردة»، ويومها انقسم العالم إلى فسطاطين «الأطلسي» و«وارسو» ، مما جعل من فكرة العالم المعولم الموحد، أثراً بعد عين.
لم يكن ويلكي أول من استخدم عبارة «عالم واحد»، فقد سبقه إليها كتّاب ومفكرون لوصف إسهام السفن البخارية والتلغراف والهاتف والطائرة وسوق الأسهم والراديو في تقليص المساحة وتسريع الزمن، مما زاد من التواصل بين الأماكن والثقافات المتباعدة.
هل تعني صيحة ويلكي أن الطريق إلى العولمة المحدثة بدأ أميركياً وإن كان كإرهاصات فكرية؟

عولمة التسعينيات وكوكبة مغايرة

باختصار غير مخل، كانت العقود الأربعة ونيف، الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وحتى سقوط حائط برلين في التاسع من نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1989، مثاراً ومداراً للمواجهات الأيديولوجية بين الشرق والغرب، والصراع البارد المكتوم بين حلفي وارسو والأطلسي، مما خلق

معسكرين حول العالم، ولم تفلح خطوات صغيرة من دول بعينها، في إنتاج حال من عدم الانحياز، إذ كانت الصيغة الحدية القائمة في ذلك الوقت هي «من ليس معنا فهو علينا».

لم يكن من الوارد وقتها أن تطفو على السطح فكرة العولمة، بل شكك بعضهم في رؤية ماكلوهان واعتقدوا بأنها محصورة في فكرة التواصل المعرفي، ولا سيما عبر الإذاعة والتلفزيون والمطبوعات.
وعلى رغم أن هذه جميعها قامت بالفعل بدور واعٍ وواضح في تثوير شعوب أوروبا الشرقية، ودفعها لاحقاً إلى الثورة على السِّتار الحديدي السوفياتي، فإنها لم تكن قادرة على خلق فكرة العالم الواحد المعولم.

وكان سقوط جدار برلين وبدء تفكك جمهوريات الاتحاد السوفياتي بداية كونية جديدة، أسفرت عن قوة قطبية واحدة، ويومها أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، مصطلح «النظام العالمي الجديد»، أو القطبية الأميركية المنفردة.
في تلك الآونة رأى كثير من علماء الاجتماع أن عهداً جديداً من التبعية للولايات المتحدة قد آن آوانه، وأن موعد كتابة شهادة لعصر العولمة انطلق بالفعل، برأس مفكر ومدبر في واشنطن، وأطراف في ست قارات الأرض.

والمؤكد أن حركة ديناميكية ما قد لَدت بالفعل قبل ثلاثة عقود ونصف العقد، غيّرت ملامح الاقتصاد العالمي وأوضاع المجتمعات الإنسانية، وأتاحت هذه الاتجاهات فرصاً قيمة، كما سهلت من النمو الاقتصادي السريع في بلدان ومناطق عدة، مما ساعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نحو 5 تريليونات دولار أميركي عام 2000، إلى 75 تريليون دولار أميركي عام 2016 و111 تريليون عام 2024.

لكن تحولات جذرية تطفو اليوم، عبر ثلاثة اتجاهات هي التحولات في الإنتاج وأسواق العمل والتقدم السريع في التكنولوجيا وتغير المناخ العالمي، مما يجعل المتابعين للشأن العالمي يتساءلون وبحق عن مآلات ظاهرة العولمة، ولا سيما في ظل اتجاه رابع بات يمثل مخاوف جذرية، ويتعلق بصحة القوميات وعودة الشعبويات، مما يهدد المسارات الليبرالية والديمقراطية، تلك التي تكرست في

الغرب الأوروبي والأميركي، منذ سقوط الفاشية والنازية عقب الحرب العالمية الثانية.

وكان السعي نحو العولمة أملاً في طريق التنمية المستدامة، وعمل كمحرك قوي في طريق النمو الاقتصادي العالمي، وقد اضطلعت بالفعل بدور مهم بل رائد في تحسن الأوضاع المعيشية لكثير من شعوب الدول النامية عبر ثلاثة عقود ونصف العقد.

لكن اليوم والعالم في منتصف العقد الثالث من القرن الـ21، يبدو أن هناك ردة سياسية واقتصادية، تبدأ من واشنطن وترتد بوجه بقية الذين آمنوا بعالم التجارة الحرة، بخاصة حين يجدون الحمائية تعود والتعريفات الجمركية تعلن، ومنطق القوة الخشنة يسود. هل هذه هي الضربة الموجعة الكبرى للعولمة كما عرفتها البشرية أخيراً؟

العولمة نهاية أم حقبة جديدة؟

لعل في تصنيف أفضل العقول المالية والاقتصادية الاستراتيجية التي توقفت مع قصة العولمة، برصانة وموضوعية غير مسبوقة، يأتي الرئيس السابق لقسم المعلومات في إدارة الثروات الدولية في «كريدي سويس» مايكل أوسوليفان، صاحب كثير من المناصب الدولية المتميزة.

ففي مايو (أيار) عام 2022، تساءل الرجل عن مآلات العولمة، وهل نحن في نهاية ظاهرة، أم كما يقول آخرون إنها تدخل حقبة جديدة؟ في تقديره أنه في كل الأحوال هناك نظام عالمي جديد مقبل، ومن المرجح أن يتشكل بحلول عام 2030، أما شكله فهو أمر لا يعلمه أحد.
لكن السؤال المهم في هذه القراءة هو كيف نقيس تراجع العولمة واتجاهات ذلك التراجع؟

باختصار، تبقى العولمة ظاهرة على شيوعها وذيوعها، تحوي كثيراً من الغموض، ولا سيما مع سعة مجال عملها وتأثيراتها في حياة البشر مثل كيفية التواصل ووسائل الإعلام التي تحيط بنا، وكذلك مواردنا المالية وغيرها. ولقياسها كماً،

نلاحظ أموراً مثل نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكثافة أنماط التدفقات المالية وتدفق الأفكار والبيانات، وكيفية انتقال الإنترنت والهجرة.

لكن خلال الآونة الأخيرة، يبدو أن العالم أصبح أكثر إقليمية وتعددية للأقطاب. خذ على سبيل المثال تصرفات الصين في هونغ كونغ وغياب التعاون بين الدول في مواجهة جائحة «كوفيد» وما يحدث في أوكرانيا والحروب التجارية والتوجه نحو الاستقلال التدريجي في دول عدة، كلها أمثلة على أمور ما كانت لتتحقق أو كانت ستحدث بصورة مختلفة في عالم معولم.

لكن من الواضح أن تأثيرات العولمة خلال العقود الثلاثة الماضية تباينت، واليوم طفا هذا التباين واضحاً على السطح.

وعلى سبيل المثال فإن الدول الأكثر عولمة هي دول صغيرة مثل السويد وسويسرا وإيرلندا، وهذه استطاعت مواجهة واحدة من أسوأ تبعات العولمة، وهي التفاوت الكبير في المداخيل من خلال أنظمتها الضريبية.

لكن الأمر لم يحدث بالقدر نفسه في الدول الكبرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، حيث تفاوتت فيها الطبقات، مما أنتج حالاً من الخلل المجتمعي حتى بين الطبقات الأكثر رأسمالية.

أما في ما يخص الدول المرشحة للقطبية مثل الصين، فهذه رأت في العولمة طرحاً أميركياً لا بد من مقارعته بالقوة الاقتصادية، بينما في دولة مثل روسيا الاتحادية، ظهر الخيار العسكري على الساحة.

في هذا السياق تطرح علامة استفهام ذاتها هل جرى توجيه الضربة القاضية للعولمة أخيراً من قلب الولايات المتحدة الأميركية؟

الشاهد هو أن هذا ما ذهب إليه القائمون على أكبر دولة حليفة لأميركا، فما بالنا إذاً ببقية الدول البعيدة أو ربما المنافسة والأعداء؟ ماذا عن هذا الطرح؟

بريطانيا ورؤية لنهاية العولمة

في أبريل (نيسان) 2025، أي بعد نحو ثلاثة أشهر تقريباً من وصول الرئيس الأميركي دونالد ترمب لسدة البيت الأبيض للمرة الثانية، بدا وكأن هناك وجهة نظر بريطانية قاطعة تقضي بأن زمن العولمة كما نعرفها انتهى.
وفي السادس من أبريل 2025، قال عضو حزب العمال البريطاني بزعامة رئيس الوزراء كير ستارمر، والذي يشغل منصب كبير أمناء الخزانة، للإذاعة البريطانية إن «العولمة كما عرفناها خلال العقدين الماضيين قد انتهت».

الرأي نفسه أعاده رئيس الوزراء ستارمر ضمن مقالة رأي نشرتها صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية في الأسبوع عينه «العالم كما عرفناه قد انتهى».

لكن ما هو السبب الذي جعل هذا الحليف الأوثق والألصق يرى أن واشنطن هي السبب؟

الشاهد أن الرئيس ترمب هو السبب، ولا سيما بعدما فرضت إدارته تعريفة جمركية أساسية بنسبة 10 في المئة على المملكة المتحدة، كجزء من التعريفات الجمركية المتبادلة التي أطلق عليها اسم «يوم التحرير» مستهدفاً غالبية دول العالم، بما في ذلك بعض المناطق غير المأهولة بضرائب متفاوتة.

وأنهت تعريفات ترمب فكرة التعاون المعولم، وطرحت من جديد الشخصانية أو الفردانية، عبر الحمائية والفوقية الإمبريالية، في شقها الاقتصادي، مما دفع رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون (2010 –2007) إلى تسطير خطوط مؤلمة عبر صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، ينعى فيها «النظام العالمي الجديد» الذي دام 35 سنة، مؤكداً أنه يجري هدمه أمام الأعين في الوقت الحاضر، وأنه ما من طريق سوى المضي قدماً، مع هذا النهج الأميركي «الترمبي» الجديد.

وكتب غوردون براون في الـ12 من أبريل 2025، أنه «بعد أسبوع بدأ بأسوأ تقلّب مالي في التاريخ الحديث وانتهى بأخطر تصعيد حتى الآن في الصراع الصيني – الأميركي، حان الوقت للتمييز بين التحولات الجذرية والهزات. إذا

لم يتغير شيء، فإن عقد العشرينيات من القرن الـ21 قد يُذكر بأنه عقد الشيطان لهذا القرن، وهو المصطلح الذي استخدمه المؤرخون سابقاً لوصف ثلاثينيات القرن الماضي».

وفي تقدير براون، فإن «تعريف ذلك على العقد لن يقتصر على 7 ملايين شخص ماتوا بسبب 'كوفيد' وتزايد الفقر والتفاوت العالميين، بل سيشمل أيضاً أوكرانيا الممزقة وغزة المحترقة والفظائع التي لا تغطيها التقارير إلا قليلاً في أفريقيا وآسيا، وكل منها شهادة على الاستبدال العنيف لنظام عالمي قائم على القواعد بنظام قائم على القوة».

يمكن للقارئ هنا أن يخلص إلى نتيجة مؤكدة، مؤداها أنه أمام أعيننا تتعرض كل ركيزة من ركائز النظام القديم للهجوم، ليس فقط التجارة الحرة، بل حكم القانون والأولوية التي أعطيناها منذ فترة طويلة لحقوق الإنسان والديمقراطية، وتقرير المصير للشعوب والتعاون المتعدد الأطراف بين الدول، بما في ذلك المسؤوليات الإنسانية والبيئية التي قبلناها ذات يوم كمواطنين في العالم.

هل يعني ذلك أن العولمة بصورتها التي روّج لها فريدمان إلى زوال بالفعل؟

نهاية العولمة ومفهوم العداء لأميركا

يحاجج كثرٌ من أعداء العولمة بأن الولايات المتحدة هي السبب الرئيس في فشل هذه الظاهرة الأممية، ومن غير إلقاء كل اللوم على الرئيس ترمب، ذلك أن الأمر سبق وصوله إلى البيت الأبيض بثلاثة عقود ونصف العقد، أي منذ أن سرى هذا التيار في الوجدان الأممي... فما معنى ومبنى ذلك؟

هنا يقول المحتجون إن السياسات الأميركية خلال الأعوام الـ35 الأخيرة، أهدرت واحدة من أهم الفرص المعولمة بالفعل، فقد كان هناك مجال واسع لأن تصبح واشنطن بالفعل «سيدة قيصر» التي تقود العالم، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، عبر دروب التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية ومحاربة الأوبئة والأمراض المتوطنة، ناهيك عن تقديم يد العون لتنمية مستدامة أممية عالمية،

فضلاً عن تخليص العالم من ربقة العبودية الأيديولوجية التي دار في إطارها الاتحاد السوفياتي سابقاً.

لكن للأسف الشديد، يبدو أن شهوة السيطرة تملكت السياسات الخارجية الأميركية، الأمر الذي في شأنه كتب «حكيم أميركا» ومستشارها للأمن القومي في زمن الرئيس السابق جيمي كارتر، البولندي الأصل، زبغنيو بريجينسكي، كتابه المعنون «الاختيار... السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟».

كذلك، ضمن مؤلفهما المهم «ما بعد العولمة»، يستفيض المؤلفان إريك كازدين وإمري زيمان في توصيف وتشخيص حال العداء الأممي للولايات المتحدة، ولا سيما بعد حروبها التي استهلت بها الألفية الثالثة، وبدأت بغزو أفغانستان، ثم العراق، عطفاً على الحملة الهلامية التي عُرفت بـ«الحرب على الإرهاب».

وأضحت العولمة، الصنو والمكافئ الموضوعي للأمركة، مما ترسخ في أذهان الملايين حول العالم، ولا سيما بعد أحداث واشنطن ونيويورك عام 2001.

لكن يلزم التنويه إلى أنه قبل الـ11 من سبتمبر (أيلول) 2001، كان الإدراك المتزايد للعولمة والحركات المناهضة لها يميل إلى عدم النظر إلى الولايات المتحدة على أنها القوة الجيوسياسية الرئيسة. كانت الولايات المتحدة لاعباً مهماً ومعترفاً به بوصفها الفاعل الأوحد الأكثر نفوذاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لكنها لم تكن دخلت في صراعات مع أطراف العالم بعد.

وكانت التظاهرات التي خرجت ضد العولمة في ذلك الوقت، ترفض هيمنة المؤسسات المالية الكبرى، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات.

لكن بعد الحروب على الإرهاب، عادت الولايات المتحدة لتكون مجدداً الجهة الفاعلة الأكثر نفوذاً في العالم، بالتالي الأكثر ارتباطاً بظاهرة العولمة.
وخلال كتابه المؤثر «الإمبراطورية» الصادر عام 2000، يربط الكاتب الأميركي مايكل هارت بين بلاده ومفهوم القوة الوحيدة المتحكمة في مصائر وأقدار العالم، وقد استشرف بالفعل ما سيحدث بعد نحو ثماني سنوات. كان ذلك

عام 2008، حين أدى التلاعب الداخلي في عالم العقارات وسقوط بعض من كبريات البنوك الأميركية مثل «ليمان براذرز»، إلى أزمة مالية أميركية هائلة، تسببت بدورها في إصابة الاقتصاد العالمي في القلب ومن دون أدنى جريرة سوى أن الجميع يلف في فلك الولايات المتحدة.
من هنا تحول العداء لأميركا إلى ضرب من ضروب العداء لفكرة العولمة التي رأى العالم برمته، أنها باتت أداة طيعة في أيدي سادة أميركا الجدد لإدارة شؤون العالم، وعلى حسب الهوى الأميركي باقتدار.

مستقبل العولمة بين ناي وكلاوس

في فبراير (شباط) 2025، وقبل وفاته بنحو ثلاثة أشهر وعبر موقع «بروجكت سنديكت»، تساءل المنظر السياسي الأميركي جوزيف ناي عن واقع الظاهرة التي نحن بصددها وطرح السؤال التالي هل للعولمة مستقبل؟
وجوابه أن محاولة فهم مستقبل العولمة تتطلب منا النظر إلى ما هو أبعد من الاقتصاد، فهناك كثير من أنواع الترابط العالمي الأخرى، عسكرياً وبيئياً واجتماعياً وصحياً، وما إلى ذلك.

ويقول ناي إن العلماء يتوقعون أن يكون لتغير المناخ كلف باهظة مع ذوبان القمم الجليدية العالمية وغرق المدن الساحلية في أواخر القرن. وحتى على المدى القريب، يزيد تغير المناخ من وتيرة الأعاصير وشدتها وحرائق الغابات، والمفارقة العجيبة هي أننا ربما نكون بصدد الحد من نوع من العولمة ذات الفوائد، بينما نفشل في التعامل مع أنواع ذات كلف فقط. ولا يغيب عن الأعين أنه من بين الخطوات الأولى لإدارة ترمب الثانية انسحاب واشنطن من «اتفاق باريس للمناخ» و«منظمة الصحة العالمية».
إذاً ما هو مستقبل العولمة بالنسبة إلى البروفيسور الراحل جوزيف ناي؟

يخلص الرجل إلى منظور فلسفي مفاده بأنه ستظل الترابطات بعيدة المدى واقعاً ما دام البشر قادرين على الحركة ومجهزين بتقنيات الاتصال والنقل. ففي نهاية المطاف، تمتد العولمة الاقتصادية لقرون، وتمتد جذورها إلى طرق التجارة القديمة مثل طريق الحرير الذي تبنته الصين شعاراً لبرنامجها العالمي للاستثمار في البنية التحتية لـ«الحزام والطريق» اليوم.

لقد قلبت الحروب العالمية مسار العولمة الاقتصادية، ويمكن للسياسات الحمائية أن تبطئه، ولم تواكب المؤسسات الدولية كثيراً من التغيرات الجارية حالياً، ولكن ما دامت لدينا التقنيات، فستستمر العولمة، حتى لو كانت غير مفيدة.

هل تختلف آراء رئيس جمهورية التشيك السابق فاتسلاف كلاوس، المنظر للسياسات العالمية، عن رؤية جوزيف ناي؟

الشاهد أنه خلال القمة الجيوسياسية التي عقدت في العاصمة المجرية بودابست في الـ16 من سبتمبر 2025، تناول كلاوس البعد «الما بعد عولمي» إن جاز التعبير، وهو الأمر الذي يشغل عقول الملايين وربما المليارات حول العالم.

كانت الندوة التي شارك فيها كلاوس ضمن فعاليات «معهد الدانوب» و«مؤسسة التراث»، وكان السؤال المطروح خلال هذه الندوة قائماً على افتراض مشكوك فيه للغاية وهو أننا نعيش حتى الآن في عصر العولمة، وأن هذا العصر يوشك على الانتهاء.

ويرى كلاوس أن هذا تفكير خاطئ، بل قراءة خاطئة للتاريخ.

ويحيلنا كلاوس في فكرة نهاية العولمة، إلى ما تقدم من ربط بين النفوذ الأميركي والمفهوم عينه، ولهذا يقول «أظن أن هذا التفكير نابع بالأساس من أن الولايات المتحدة دولة تفقد هيمنتها بصورة تدريجية، ولا ترغب في قبول ترتيبات العالم الجديد. لكن هذا التغيير جزء من التحول المستمر من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب».

ولم يستخدم كلاوس ضمن كتاباته لفظ العولمة قط، وبالنسبة إليه فإن العولمة مفهوم غير واضح المعالم، مصطلح صحافي في تقديره، مشوب بكثير من الغموض، سطحي جداً، وغير مفيد كأساس لنقاش جاد.
ولعله يفضل فكرة تدويل الأنشطة الإنسانية، وبصورة أكثر حيادية، ويرى أنه ستكون من الأجدى والأكثر نفعاً، فائدة النظر إلى المشهد العالمي من ناحية درجات التقارب والانفتاح، ولا سيما أن تاريخ العالم عملية تتميز

بدرجات متفاوتة من الانفتاح والتقارب، تبعاً للترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه الترتيبات هي نتيجة لدرجات متفاوتة من الحرية، وكذلك لطبيعة النظام السياسي، فكلما ازداد المجتمع والاقتصاد حرية، ازداد انفتاحه، والعكس صحيح، لذا يوصي بالعودة لمصطلحات ما قبل نهاية الحرب الباردة.

هل من خلاصة؟

المؤكد أن القطع بنهاية العولمة أمر مضاد لحركة التاريخ، ذلك لأنها «ديالكتيك بشري» من ناحية التواصل الإنساني، عرفته الحضارات الإنسانية السالفة عبر آلاف السنين.

لكن الأمر الجديد وربما الأكثر إثارة موصول بمآلات البشرية في قادم الأيام، وحين تستعلن ثورة الذكاء الاصطناعي، تلك التي ستنتج عالماً جديداً بملامح وسمات، وصفات وخصائص مغايرة، كل المغايرة عما عاشته الإنسانية منذ بداياتها وحتى الساعة.

الإرهاب والتقنية

حاملا حروب الألفية الجديدة

ملخص

خلال الأعوام الـ25 الماضية شهدت البشرية حروباً ومواجهات عدة تحت عنوانين رئيسين هما الإرهاب والتقنية. الولايات المتحدة كانت طرفا أساساً بكل الصراعات، ولكل جبهة أسبابها التي تفسر إما بمصالح أميركا وحلفائها في الغرب، أو بمحاولة قوى مثل روسيا والصين تغيير القطبية الواحدة للعالم.

بهاء العوام

الولايات المتحدة طرف رئيس في جميع المواجهات والأسلحة تتغير بسرعة كماً وكيفاً

لا شك أن أحداث الـ11 من سبتمبر (أيلول) في نيويورك عام 2001، كانت علامة فارقة في تاريخ البشرية الحديث، وأفرزت متغيرات كثيرة في العالم سياسياً واقتصادياً، خلال الربع الأول من القرن الـ21، لكن الحدث لم يأت من فراغ وإنما نتيجة لظروف عديدة تبلورت على امتداد نحو خمسة عقود قبيل انطلاق الألفية الثالثة.

الظروف ذاتها أسست لتواريخ مهمة خلال الأعوام الـ25 الماضية، بعضها ارتبط مباشرة بأحداث الـ11 من سبتمبر وبعضها الآخر وقع منفصلاً ثم اندمج ضمن سياق صنعته الولايات المتحدة كقطب وحيد هيمن على العالم، والتفت حوله دول غربية كانت في الأمس إمبراطوريات ثم تحولت إلى أجرام صغيرة تدور في فلك السياسة الأميركية.

أحداث الـ11 من سبتمبر فجرت حملة عالمية على الإرهاب لم تنته حتى الآن، ذلك لأن الإرهاب كمصطلح بقي غامضاً وفضفاضاً، فاحتوى أنواعاً مختلفة من الحروب واستهدف أعداء كثراً لأميركا وحلفائها في العالم، وأتاح لصانعي السلاح اختبار منتجاتهم في ميدان القتال مباشرة وتطويرها بسرعة تواكب الاتساع الكبير في بؤر الصراعات.

دوائر الإرهاب

دوائر الإرهاب بمفاهيمه وأسلحته والمتهمين فيه تتمدد منذ 25 عاماً، أولاها شملت المتطرفين الإسلاميين الذي كانوا في أفغانستان أصدقاء لأميركا عندما كانوا يحاربون المد الشيوعي داخل آسيا، ثم تحولوا لأعداء حين قرروا خطف طائرات مدنية واستخدامها في تفجير برجي مركز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الحرب (الدفاع سابقاً).

الهدف في الدائرة الأولى للإرهاب كان تنظيم «القاعدة» بزعامة أسامة بن لادن، ومن أجل تحقيقه جاءت الولايات المتحدة بفرق من القوات الخاصة إلى أفغانستان، تعاونت مع أجهزة الاستخبارات لنسج تحالفات محلية أعانتها في قضم المدن تدريجاً، واضطرت مسلحي التنظيم إلى الاختباء في الجبال أو الفرار إلى دولة باكستان المجاورة.

عام 2003 وسعت أميركا مفهوم الإرهاب ليشمل «أسلحة الدمار الشامل»، واستهدفت عبره نظام الرئيس صدام حسين. الحليف البريطاني ذاته الذي شاركها حرب أفغانستان غزا معها العراق، استخدمت الدولتان نفس الأسلحة التقليدية، واتبعتا منهجاً مشابهاً في هدم الدولة تماماً ثم تشييد مؤسسات يتوقع منها أن تتحول إلى منظومة بهيئة دولة.

من لم ينضم إلى الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق بات بمثابة خصم لها، وبين النقيضين تحركت مواقف دول عدة ذهاباً وإياباً خلال الأعوام التي تلت الحربين، وتغير مع مرور الوقت مفهوم «العدو» وأشكال المعارك وأسلحتها وميادينها، هذا لأن دوائر «الإرهاب» اتسعت جغرافياً واختلطت تعاريفه بسياقات جديدة لم تكن معروفة سابقاً.

العقيدة الجديدة

المهزومون في أفغانستان والعراق تحولوا إلى «مقاومين» لـ«لاحتلال»، والمواجهة الأميركية مع هؤلاء مهدت لعقيدة حرب جديدة في الولايات المتحدة جاء بها باراك أوباما، أول رئيس من أصل أفريقي يسكن البيت الأبيض عام 2009، العنوان العريض ذاته ألا وهو «مكافحة الإرهاب»، ولكن تصنيف الإرهابيين وطرق التعامل معهم تبدلت.

قبل أن يصل الديمقراطي باراك أوباما إلى رئاسة أميركا بعامين سقط العالم في أزمة اقتصادية قادته إلى ركود، بدأت في الولايات المتحدة ثم فجرت تسونامي مالياً ضرب الكوكب بأكمله، سقطت بنوك عالمية، وأفلست شركات كبرى، وهوت قطاعات بأكملها وتدهورت موازنات دول حتى اضطرت إلى الاستدانة والاقتراض تجنباً لانهيار قاتل.

عندما انقشع ضباب أزمة عام 2008 الاقتصادية، كان أوباما أكمل عقيدة الحرب الأميركية الجديدة، والفصل الخاص بالشرق فيها هو دعم الإسلام السياسي الذي أفرز المتطرفين أصلاً، ليتصدر المشهد داخل المنطقة العربية ويشعل فيها حروبه بعيداً من حدود الغرب ودوله، حينها ستقع الفوضى التي ستستفيد منها الولايات المتحدة.

عام 2009 خطب أوباما داخل جامعة القاهرة قائلاً «جئتكم باحثاً عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي مبنية على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، نعترف فيها بأن أميركا والإسلام لا يعارضان بعضهما ولا داعي للتنافس بينهما، فلهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها وهي العدالة والتقدم والتسامح وكرامة الإنسان».

بعد عام على ذلك الإعلان «الأوبامي»، تفجرت أولى ثورات الربيع العربي وسقط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، توالت بعدها سلسلة الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة لدول المنطقة لعقود، ومع الثورات تشتعل حروب أهلية ويبرز الإسلاميون كقوة مؤثرة تحكم البلاد أو تؤثر في انتقالها من حقبة الاستبداد إلى «الفوضى».

الفوضى بدل المواجهة

نجحت خطة أوباما، واستقطبت ميادين الربيع العربي المتطرفين بعيداً من العالم المتحضر، وتحولت المنطقة إلى بؤر صراع مشتعلة، وحروب ودمار واقتتال داخلي ونزوح وميليشيات مسلحة وجماعات متناحرة، والمستفيد الأول هو الولايات المتحدة التي تتحكم بمصير الحروب المشتعلة لإنهائها أو تأجيجها بما يلائم مصالحها وتفاهماتها.

تسللت إيران من بوابة الحرب الأميركية على الإرهاب وهيمنت على العراق، ثم استغلت «العهد الأوبامي» للإسلام السياسي فساومت الولايات المتحدة على «وقف» برنامجها النووي مقابل إطلاق يدها في سوريا ولبنان واليمن، أما ثمن كل هذه الصفقات بين واشنطن وإيران فدفعته دول المنطقة توتراً وصراعات ودماً وخراباً ولجوءاً.

وعلى نحو أقل استفادت جماعة «الإخوان المسلمين» أيضاً من «العهد الأوبامي»، فوصلوا إلى الحكم في تونس بين عامي 2011 و2014، وفي مصر عامي 2012 و2013، وشكلوا قواعد نفوذ داخل دول أخرى مثل سوريا واليمن وليبيا والسودان، وانخرطوا مع جماعات متطرفة أخرى في صراعات مسلحة على السلطة لم تنته حتى اليوم.

وفي «العهد الأوبامي» كانت ولادة تنظيم «داعش» عام 2014، وسيطرته على مساحات واسعة من سوريا والعراق. حينها استيقظ الغرب على حقيقة أن التطرف تحول إلى خطر ليس فقط يهدد مصالحه داخل المنطقة، وإنما أيضاً يمس بأمن دوله وحياة سكانها. وهنا بدأت دائرة جديدة للحرب على الإرهاب أوسع وأكثر شراسة وفتكاً.

التحالفات الدولية

الحرب على «داعش» وسعت مفهوم الإرهاب جغرافياً وأمنياً وعسكرياً وسياسياً. وبات المصطلح يشمل الدول والأفراد ويمتد على كامل الكرة الأرضية، فيطال أي مكان تجد فيه من يطعن بسكين أو يقتل بسلاح ناري أو يفجر نفسه، باسم الدين الإسلامي. ويلاحق أي شخص يظهر تعاطفاً أو دعماً أو تشجيعاً أو حتى صمتاً إزاء هذه الأفعال.

تشكل التحالف الدولي للقضاء على «داعش» عام 2014 ولم ينحل حتى الآن. وأضحت الحرب على الإرهاب حالاً دولية مستمرة في معاركها التي تطور على ضوئها الجيوش أسلحتها، وأجهزة الاستخبارات أدواتها، ومؤسسات المال ضوابطها، والسلطات القانونية تشريعاتها، ووسائل الإعلام التقليدي والجديد، مفرداتها وصورها وسياساتها.

عندما وصل الرئيس دونالد ترمب إلى البيت الأبيض عام 2017، دخلت الحرب على «داعش» مرحلة جديدة انهارت فيها «دولة» التنظيم المزعومة خلال عامين، لكن ذلك لم يقلص دائرة الإرهاب بل وسعها لتشمل النظام الإيراني، وأول الأهداف كان قائد فيلق القدس قاسم سليماني الذي قتل بقصف صاروخي أميركي لموكبه داخل مطار بغداد.

قتلت أميركا زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2019، وخلال مطلع يناير (كانون الثاني) 2020 اغتالت سليماني، في ما يوصف بالإعلان الرسمي عن نهاية «العهد الأوبامي»، لكن البدء بحقبة جديدة سيتأخر مدة عامين آخرين بسبب وباء كورونا الذي ضرب العالم وعطل الحياة في جميع الدول وبكل المجالات.

من آسيا إلى أوروبا

بينما كانت الجائحة تخيم على العالم قررت الولايات المتحدة خلال عام 2021 الانسحاب من أفغانستان، بعد 20 عاماً من حرب انتهت من حيث بدأت وعادت «طالبان» إلى السلطة في كابول. كان قراراً اتخذه الرئيس الديمقراطي جو بايدن لأسباب داخلية وخارجية، ليس بينها أن مفهوم الإرهاب تغير أو تقلصت دوائره، بل على العكس.

خلال الـ22 من فبراير (شباط) 2022 استيقظ العالم على دائرة جديدة من الإرهاب مركزها أوروبا وليس آسيا هذه المرة، إذ قرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غزو أوكرانيا، وأعاد إلى دول وشعوب القارة العجوز والغرب عموماً ذكريات الموت والخراب والقصف والدمار بعد أكثر من 80 عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كانت حجة بوتين هي التصدي لإرهاب «النازيين الجدد» على الحدود الغربية لبلاده، ومبرر الغرب للدفاع عن أوكرانيا هو صد «الإرهاب الأحمر» الطامح للتوسع في الجوار، واستعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي. ومع أول رصاصة أطلقت وقع الكوكب مجدداً بين خيار دعم أميركا وحلفائها أو التزام الحياد وتحمل عقبات الغضب الأميركي.

المختلف هذه المرة هو أن القطبية الواحدة للعالم تزحزحت قليلاً، وبدأت دول كالصين تنافس على النفوذ، وأظهرت حرب أوكرانيا نقاط الضعف في المعسكر الغربي لناحية تبعية دول أوروبا للولايات المتحدة وعجزها عن المواجهة من دون جنود وأسلحة أميركا، وكشفت أيضاً أن بوتين نقل بلاده من الاتحاد السوفياتي إلى الروسي.

ارتدادات وخرائط

الحرب الأوكرانية الروسية غيرت مسار العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ولكن ارتداداتها على الشرق الأوسط بقيت محدودة مقارنة بما حدث بعد هجوم حركة «حماس» على إسرائيل يوم السابع من أكتوبر (تشرين الأول)

2023، فذلك التاريخ قلب كل المعادلات وحول الفائزين إلى خاسرين، وأعاد صياغة خرائط اتفاق «سايكس - بيكو» .

دائرة الإرهاب التي رسمتها إسرائيل بدعم أميركي بعد هجوم السابع من أكتوبر بدأت من غزة وشملت إيران وسوريا ولبنان واليمن، فتحول نظام طهران ووكلائه في المنطقة من فائزين إلى خاسرين، وتفكك ذلك الطوق الذي كان يسمى «محور الممانعة». وقبل أن ينتهي الربع الأول من القرن بدأت تتشكل ملامح شرق أوسط جديد مختلف عن سابقه.

انخرط الغرب في الحرب على إرهاب «محور الممانعة» بدرجات متفاوتة، ولكن ارتداداتها وصلت إلى أوروبا وأميركا وغيرها من دول «أصدقاء إسرائيل»، فخلقت اصطفافات سياسية داخل تلك المجتمعات وفجرت الكراهية بين فئات مختلفة فيها، وبخاصة بين الجاليات المسلمة واليهودية من جهة، وبين المسلمين واليمينيين من جهة أخرى.

واليمين المتطرف كان يخوض أصلاً حربه الخاصة على المهاجرين الذين ملأوا الغرب هرباً من الدوائر السابقة للحرب على الإرهاب في آسيا وأفريقيا، فكان «غزو اللاجئين» كما يصفه الشعبويون، نتيجة لسياسات وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها للخارج ولكنها انقلبت على الداخل، وتسببت بتغيرات طويلة الأجل داخل المجتمعات الغربية.

الأسلحة الجديدة

بين حروب سابقة وراهنة على الإرهاب بمختلف أنواعه، تبدل العالم كثيراً خلال الربع الأول من القرن الجديد، وبخاصة أن تلك الحروب تزامنت مع متغيرات تقنية كثيرة عرفتها البشرية خلال الأعوام الـ25 الماضية، والحروب أيضاً قادت إلى سباقات تسلح جديدة لم تعرفها الجيوش سابقاً، ومنافسات استخباراتية لم تخض من قبل.

وتبدلت مفاهيم الإرهاب الذي بقي الحامل الأساس للحروب التي اشتعلت بعد عام 2000، وتطورت أنواع الأسلحة التي استخدمت في المعارك، فعرفت

البشرية خلال الألفية الجديدة أداوت أشد فتكاً في القتل وأكثر دقة في تحديد الأهداف. القائمة تطول ولكن من المفيد الإشارة إلى الأنواع الرئيسة التي تنطوي تحتها أسماء وطرز مختلفة.

ضمن القائمة تجد المسيرات المستخدمة لأغراض المراقبة أو الهجوم أو رسم الخرائط، وهناك أيضاً الطائرات الشبحية قاذفات القنابل التي تخترق التحصينات وتحفر الجبال والسهول حتى تفجر مفاعلاً نووياً أو تغتال شخصية صنفت على قوائم الإرهاب، كذلك نجد المقاتلات التي سبقت الضوء وأعجزت الرادارات بحسن اختفائها ومناورتها.

خلال الربع الأول من القرن الجديد عرفت البشرية أيضاً أسلحة الليزر، وبدأت تجريب المدافع الكهرومغناطيسية، وصنعت قنابل ذكية تطارد الهدف حتى تنال منه، وصواريخ موجهة تسير بين الزحام وتعبر الأنفاق وتجول داخل المناطق العامة حتى تصل إلى مبتغاها وتحدث فيه الدمار أو تقضي عليه، إن كان جمعاً أو فرداً ينام على سريره.

طورت البشرية أيضاً بعد عام 2000 أسلحة إلكترونية تضرب منشآت وتهدد دولاً، ليس في سكانها وإنما في خدماتها وبياناتها ومصالحها الحيوية، والأخطر أنها صنعت أسلحة يتحكم بها الذكاء الاصطناعي أو يمثلها، ففتحت الباب أمام حروب تخوضها الروبوتات نيابة عن الجيوش التقليدية، ولكنها لن تميز غالباً بين البشر والحجر.

الحرب التقنية

ولأن السلعة الأكثر قيمة في الحروب الجديدة أصبحت «المعلومة» اشتعلت خلال الألفية الجديدة معارك التجسس بين الدول على نحو قياسي في الكيف قبل الكم، وكلما تقدمت التقنية زادت حدة المواجهات الاستخباراتية، وأصبحت شعوب العالم أكثر عرضة للاستغلال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وتحول الناس إلى وقود للصراعات.

إن كان هناك مواجهة استمرت عالمياً خلال الربع الأول من القرن الجديد كما امتدت الحرب على الإرهاب فهي «الصراع التقني»، الذي يمكن وصفه بتنافس جيوسياسي واقتصادي بين الدول على التفوق في تكنولوجيا حيوية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والحوسبة والاتصالات، والتنافس يستخدم أدوات سياسية وتجارية وأمنية.

ومثل الحرب على الإرهاب تعد الولايات المتحدة طرفاً رئيساً في جميع المواجهات التقنية عالمياً، مرة تخوضها بمفردها وتارة أخرى ينضم إليها الحلفاء في الشرق والغرب. الخصم الرئيس لأميركا في هذا الصراع ليس المتطرفين المسلمين أو «محور الممانعة»، وإنما دول ذات ثقل وتنافسها على النفوذ والهيمنة، مثل الصين وروسيا.

ثمة جنرال إيطالي يدعى جوليو دوهيت عاش خلال القرن الماضي، قال مرة إن «النصر يبتسم للذين يتوقعون تغيرات طبيعة الحرب، لا لأولئك الذين ينتظرون ليتكيفوا معها بعد وقوعها». لم يعد توقع تلك المتغيرات أمراً هيناً حتى بالنسبة إلى الذين يضعون اللبنة الأولى فيها، ليس لأن التقنية تتسارع على نحو قد يسبق خطط الصناع أحياناً، وإنما لأن التجربة أثبتت أن الحروب ليست مضمونة النتائج وغير قابلة للاحتواء على نحو دقيق.

انهيار الصدقية

هل أصبح أفول النموذج الغربي حتميا؟

ملخص

بدءاً من غزو العراق في عام 2003 كأحد تبعات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وما حمله حينها التحالف الدولي بقيادة واشنطن من «ذرائع للتدخل»، رُسخ اصطلاحاً في الأدبيات السياسية بـ«أزمة النموذج الغربي» تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وانكشافاً لاحقاً فيما عرف في منطقة الشرق الأوسط بـ«الربيع العربي» مع اكتمال العقد الأول من الألفية الجديدة، لا سيما مع الأحداث الدامية التي شهدتها بلدان مثل سوريا وليبيا، إلى أن وصلنا إلى خمس سنوات كانت أشد «تأزماً» بالنسبة إلى القيم والمفاهيم الغربية، بدأت بأزمة وباء كورونا، ومن بعدها اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في عام 2022 التي لا تزال متواصلة، وأخيراً الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة التي استمرت عامين (2023 - 2025)، وذلك في وقت بدت فيه قوى من خارج المنظومة الغربية ترسخ وجودها وحضورها على الساحة الدولية كما الحال بالنسبة إلى الصين. فهل أصبح أفول النموذج الغربي حتمياً؟

أحمد الدعدر

من غزو العراق إلى الحرب الروسية وكذلك الإسرائيلية وما بينها من أحداث عكست سياقاتها مزيجاً من تداخل السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا كانت مضامينها اختبارات لـ"النموذج الغربي" بقيمه وأطروحاته

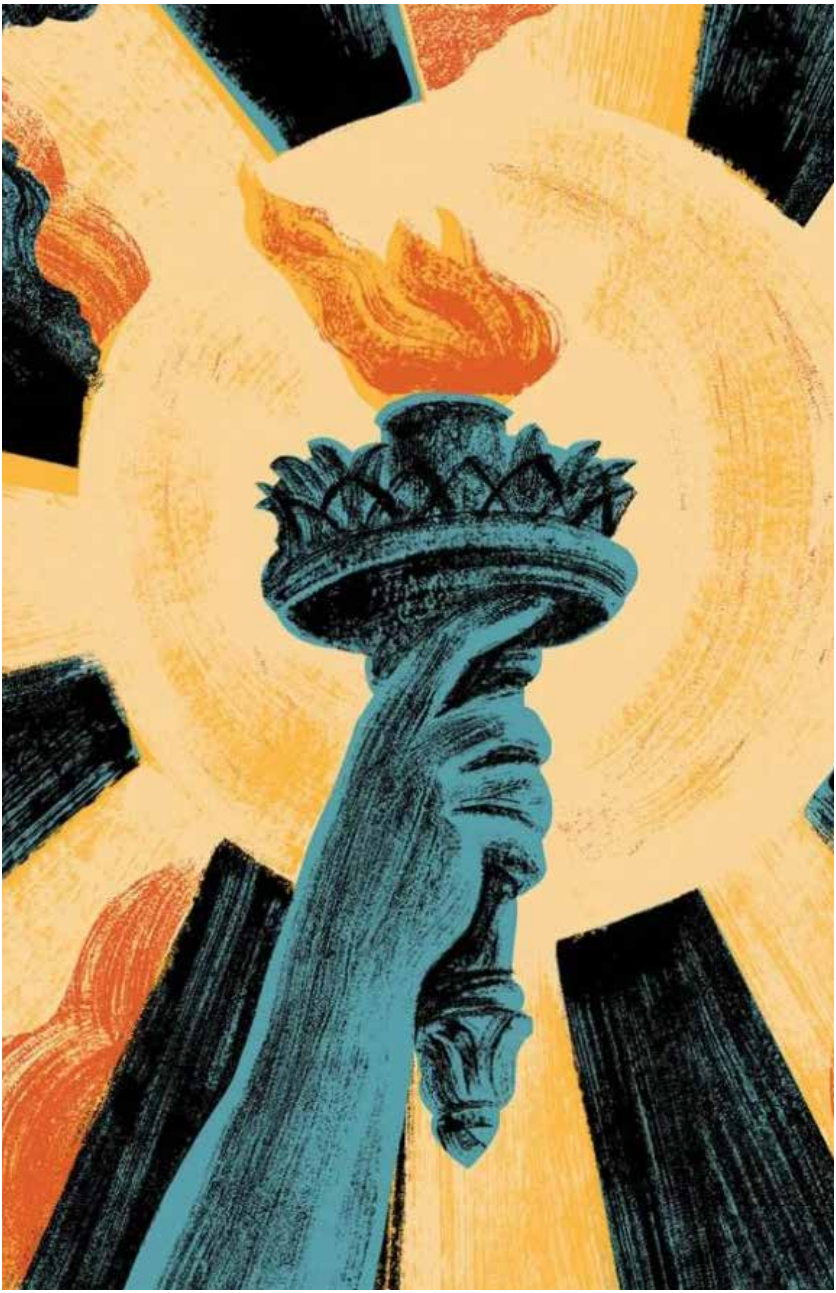

لم يكن يدرك المنظّر والفيلسوف الأميركي الشهير فرانسيس فوكاياما، حين طرح نظريته حول «نهاية التاريخ» في عام 1992 بأن «الديمقراطية الليبرالية وقيمها عن الحرية والفردية والمساواة والعولمة والليبرالية الاقتصادية تشكّل ذروة التطور الأيديولوجي للإنسان بعد إجماع معظم الناس على صلاحيتها وعدم وجود بديل أفضل» مبشّراً في أطروحته بـ«هيمنة وانتصار النموذج الغربي»، بعد سقوط جدار برلين و«إمبراطورية الشر» (الاتحاد السوفياتي السابق) على حد وصفه، أن مفاعيل الأحداث وطبيعة وشكل التعاطي الغربي معها على مدار العقدين ونيف الأولى في الألفية الجديدة، قد تدفع كثيرين من أقرانه إلى إعادة النظر في «الهيمنة الغربية برمتها» وأفكارها.

من يتتبع المحطات الكبرى على مدار الربع قرن الأخير، التي تداخل فيها الغرب أو كان أحد أطرافها الرئيسة، يجد أنها أحدثت بديناميكيتها هزات كبرى لقيمه ومفاهيمه بوصفه حامياً لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بعدما تجلّى ما عُرف اصطلاحاً بـ«أزمة ازدواجية التطبيق وانتقائها»، ما زاد من حدة السجالات بشكل تصاعدي حول قدرة وبقاء «هيمنة النموذج الغربي» ما بعد انتهاء الحرب الباردة، على العلاقات الدولية وتفاعلاتها البينية على مستوياتها الإقليمية.

وفق ما رصده كثير من المفكرين والباحثين فإن «النموذج الغربي» واجه اختبارات كبرى خلال العقدين ونيف الأخيرين، بدأت من تبرير غزو العراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 تحت ذريعة «أسلحة الدمار الشامل»، التي ثبت عدم صحتها لاحقاً، فضلاً عن «التخاذل الكبير» أمام الأحداث الدامية التي شهدتها سوريا على مدار أكثر من عقد من الزمان، مروراً بمحطة «وباء كورونا» الذي ضرب العالم، وخلّف ملايين القتلى في عام 2020، كاشفاً عن وجه غربي آخر، إضافة إلى المحطتين الأبرز أولاهما الحرب الروسية – الأوكرانية التي اقتربت من إتمام عامها الرابع، وثانيتهما الإسرائيلية المستعرة على قطاع غزة، على مدار عامين بما حملته من انتهاك وتجاوز لكل الأعراف والقيم والقوانين الدولية والإنسانية التي صاغها الغرب بنفسه على مدار عقود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

المحطات السالفة الذكر وما تخللها من أحداث فواصل جعلت الساسة وصنّاع القرار حول العالم وكذلك المفكرون والمنظرون يضعون علامة استفهام كبيرة تسأل عما إذا كان النموذج الغربي «بقيمه وأطروحاته» لا يزال قادراً على تصحيح ذاته رغم الأزمات المتتالية التي وقع فيها، أم أن العالم بات على وشك تحولات تاريخية عميقة تعيد صياغة المعادلات والنظام الدولي برمته، لا سيما أمام صعود شرقي بقيادة الصين وروسيا منح العالم مزيداً من الخيارات؟

اختبارات وأزمات تعمّق "الجرح الغربي"

مرة أخرى، وعلى رغم نبوءة كثير من المنظرين والفلاسفة الغربيين طوال تسعينيات القرن الماضي ما بعد انتهاء الحرب الباردة، بـ «هيمنة وانتصار» النموذج الغربي بسردياته وأفكاره، بدت الأحداث الكبرى التي شهدها العالم طوال الربع قرن الماضي، تشي بأن «صراعات العالم ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي» لم «تكن مواجهات حضارية لأسباب دينية وثقافية» وفق ما بنى صاموئيل هنتنغتون سرديته الشهيرة بكتابه «صدام الحضارات: إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد»، إذ عكست سياقات وظروف الصراعات التي اندلعت خلال العقدين ونيف الأخيرين مزيجاً من تداخل العوامل السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، كانت مضامينها اختبارات صعبة ودقيقة لـ«النموذج الغربي» بقيمه وأطروحاته.

وبدءاً من غزو العراق في عام 2003 كأحد تبعات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وما حمله حينها التحالف الدولي بقيادة واشنطن من «ذرائع للتدخل»، بدايات تآزم القيم والمفاهيم الغربية، المرتكزة على العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها، ثم بدأ ما رسخ اصطلاحاً في الأدبيات السياسية بـ«أزمة النموذج الغربي» تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وانكشافاً لاحقاً فيما عرف في منطقة الشرق الأوسط بـ«الربيع العربي» مع اكتمال العقد الأول من الألفية الجديدة، لا سيما مع الأحداث الدامية التي شهدتها بلدان مثل سوريا وليبيا، إلى أن وصلنا إلى خمس سنوات كانت أشد «تأزماً» بالنسبة إلى القيم والمفاهيم الغربية، بدأت بأزمة وباء كورونا، ومن بعدها اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية في عام 2022 التي لا تزال متواصلة، وأخيراً

الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة التي استمرت عامين (2025 – 2023)، وذلك في وقت بدت فيه قوى من خارج المنظومة الغربية ترسخ وجودها وحضورها على الساحة الدولية كما الحال بالنسبة إلى الصين.

في حالة اجتياح وباء كورونا في العام 2020، كشف أزمة الفيروس الذي عمّ أرجاء العالم وخلّف ملايين الضحايا، هشاشة النظام «النيوليبرالي» وقطاعه الصحي والعولمة المتوحشة، بعد أن طال المرض الجميع، وبدت معه الدول الغربية في كثير من محطاته «منغلقة على ذاتها» محاولة لملمة «منظوماتها الصحية» لمواجهة ذلك العدو الشرس.

وعودة إلى الحرب فإنه ليس من مبالغة القول إنه أمام اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية في فبراير (شباط) 2022، بدأت تحدث كثير من التغيرات البنيوية في النظام العالمي، لا سيما بعد أن مثلت تلك الحرب اختباراً حاسماً لذلك النظام الذي ولد على أنقاض الاتحاد السوفياتي (المنهار في تسعينيات القرن الماضي). فمن جانب روسيا لم تكن الحرب إلا محاولة لتصحيح ما تعتبره «انكساراً جيوسياسياً» أصابها منذ نهاية الحرب الباردة، بعد فقدان مجالها الحيوي في شرق أوروبا، فضلاً عن تحركها إلى «كسر الأحادية العالمية والهيمنة الغربية»، أمّا أوكرانيا فتسعى للانفكاك النهائي من جاذبية المدار الروسي، وتحقيق حلم الانتماء الكامل إلى الغرب. وفي المنتصف، تقف الولايات المتحدة وأوروبا أمام انقسام تاريخي حول تحديد الأولويات وتعريف الضرورات الأمنية لكل منهما.

ومنذ بداية الحرب أيضاً، راهن عديد من العواصم الغربية على أن مزيجاً من العقوبات الاقتصادية الصارمة، والدعم العسكري السخيّ لأوكرانيا، إلى جانب وحدة الموقف في حلف الناتو، ستكون كفيلة بردع موسكو ودفعها إلى التراجع، أو على الأقل استنزاف قدراتها الاستراتيجية. غير أن مجريات الحرب، وما تبعها من تحولات ميدانية وسياسية، كشفت عن محدودية هذا الرهان، وأظهرت قصور الغرب عن تحقيق انتصار حاسم.

وبعد أكثر من ثلاثة أعوام، ومع ما أظهرته موسكو من قدرة ملحوظة على الصمود والمرونة في التكيف مع حرب طويلة الأمد، في مقابل انقسام وفشل

العالم الغربي في الموازنة بين إمكاناته الهائلة وقدرته على تحويلها إلى نتائج ملموسة على الأرض، أصبح واضحاً أن أسباب هذا الإخفاق لا تقتصر على العوامل العسكرية أو الميدانية، بل تعود إلى منظومة أعمق وأكثر تعقيداً، تشمل الأبعاد الجيوسياسية والديموغرافية والاستراتيجية داخل المنظومة الغربية ذاتها.

تلك الحرب، ووفق توصيف لصحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، مثلت محاولة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لممارسة «نوع من صراع الحضارات مع أوكرانيا»، بهدف تشكيل عالم روسي مواز، خارج الهيمنة الغربية. موضحة أن بوتين بنى افتراضه على أن «الغرب فاسد للغاية، وأن من السهل شراءه، للحد الذي ستمر معه نوبات الغضب ويستأنف علاقته المعتادة معه من دون أي عواقب طويلة المدى»، فضلاً عن إدراكه بأن «عصر قيادة أميركا للعالم في نهايته لا محالة، وأن بعض الجدران التي فرضها وباء كورونا ستبقى في كل مكان، وأن الهدف خلال الـ 50 عاماً المقبلة هو تعزيز ما يمكن تعزيزه من الموارد والمواهب والشعوب والأراضي داخل أسوار حضارتك القديمة»، على حد وصفها.

جدلية العلاقة بين الشرق والغرب تلك التي فضتها الحرب الروسية – الأوكرانية بمضامينها وتفاعلاتها، كتب عنها الباحث في العلاقات الدولية والاقتصاد بجامعة «أي بي سي» البرازيلية، جورجيو رومانو شيوته، قائلاً «كشفت (الحرب) عن عدد من الحقائق المُرّة، فقد أثبتت أن قادة أوروبا وقادة الرأي فيها ليس لديهم مطلقاً أي فكرة عن وجهات نظر العالم غير الغربي المعروف الآن باسم الجنوب العالمي». معتبراً في تحليل له حمل عنوان «الغرب لا يفهم الجنوب»، نشر في أبريل (نيسان) 2023، أن عدم اتباع دول كبرى في الجنوب العالمي مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها «بشكل أعمى لروايات وسياسات دول الناتو وحلفائها لا ينبغي أن يفاجئ أحداً».

وبحسب شيوته، ففي الوقت الذي يصف فيه الدول الغربية ومراكز صناعة القرار فيها بعض دول الجنوب بانتهاج «سياسة غير أخلاقية»، إذ على سبيل المثال اتهام الهند باستغلال أوضاع حرب أوكرانيا وزيادة وارداتها النفطية من روسيا بأسعار رخيصة، تجني في المقابل شركات النفط الغربية أرباحاً

قياسية. مشيراً إلى اتهام الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في وقت سابق، شركات غربية كبيرة بتحقيق «أرباح غير أخلاقية على ظهور أفقر الفقراء». ناهيك بالمكاسب التي يجنيها الاقتصاد الأميركي من فائض أرباح المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة، على حد وصفه، ما يضع النموذج الغربي «في أزمة المصداقية».

ويضيف رومانو شيوته، «إذا كانت الحرب في أوكرانيا تمثل بالنسبة إلى دول غربية نقطة تحول»، فهي ليست كذلك بالنسبة إلى جنوب الكرة الأرضية. معتبراً أن «الغرب لا يمكن أن يقدم نفسه كقدوة أخلاقية للعالم، بينما هو مسؤول تاريخياً عن حروب استعمارية وعن غزو بلدان في العالم الإسلامي». مشيراً إلى أن الفجوة بين نظرتي الغرب ودول الجنوب تمنح السياسة الخارجية الروسية إيجاد مسوغات لتمرير خطابها لدى دول الجنوب المتذمرة من السياسات الغربية وازدواجية معاييرها.

يقول الباحثان الجنرال الأميركي المتقاعد جون آر. آلين ومايكل ميكلاوسيك، وهما زميلان في جامعة الدفاع الوطني الأميركية في تقرير نشرته مجلة «ناشونال إنتريست» الأميركية، «لا يبدو أن أعداء الولايات المتحدة، وأساساً روسيا والصين، يخافون من خطر الفشل في تحقيق أهدافهم أو الخوف من التعرض للانتقام». معتقدين أن الردع يتطلب مصداقية، وهذا ما يفتقده الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص، بسبب النهج الاستراتيجي الغامض والمتردد، في حرب أوكرانيا وفي مواجهة المبادرات الصينية في مضيق تايوان.

ومن الحرب الروسية الأوكرانية إلى الإسرائيلية في قطاع غزة، التي عُدت وفق كثر «اختباراً حقيقياً لمواقف عدد من الدول في الانتصار للقيم الإنسانية الكبرى في الحرية والعدالة والمساواة»، مما غذّى المنظور السائد بالانتقائية في التضامن والتعاطف، وازدواجية المعايير في الحكم والموقف من الأحداث التي تجري في الشرق والغرب (الحالة الأوكرانية نموذجاً)، إذ يكون الحافز فيها، عادة، خاضعاً للمصالح على حساب المبادئ، تلك المبادئ والقيم التي تعتبر دستور العصر في تقرير المصير وحقوق الإنسان.

وعلى مدار أشهر وأسابيع الحرب، انكشف حجم التناقض في المنظومة القيمية الغربية، وبدت الدول الغربية برمتها أمام سؤال «ازدواجية المعايير» في التغاضي عن الوحشية الإسرائيلية المفرطة وغير المسبوقة في العصر الحديث تجاه «الإنسان الفلسطيني» في قطاع غزة، فضلاً عن انحيازهم المطلق لإسرائيل دون أي اعتبارات أخلاقية وقيمية أقرها الفكر والمواثيق الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصل حد استخدام حق النقض الفيتو في أكثر من مناسبة لعدم وقف الحرب أو حتى الوصول إلى هدنة إنسانية في غزة، الأمر الذي عمّق «الأزمة التي بات يعانيها النموذج الغربي»، لا سيما بعد أن قارنه كثر بالحالة الأوكرانية، التي تجسّدت في بداياتها «تكتلاً غربياً» صلباً لرفض استهداف المدنيين من قبل روسيا، وإمداد كييف بأقوى الترسانات العسكرية وحشد الدعم الدولي ضد روسيا ورئيسها بوتين الذي جرت ملاحقته في المحاكم الدولية، ما رسّخ لدى الجميع كيل الغرب بمكيالين، وازدواجية.

تلك «الازدواجية» وأزمة الحضارة الغربية من منظور الحرب في غزة، ناقشها المفكر والكاتب الهندي الشهير بانكاج ميشرا في كتابه: «العالم ما بعد غزة: تاريخ مختصر»، متعاطياً مع أكثر الأسئلة الشائكة التي طرحتها الحرب الإسرائيلية المستعرة على المستوى العالمي، حول ما إذا كانت «بعض الأرواح أهم من غيرها حول العالم»، وانقسام الاستجابة الغربية والعالمية حول تلك الحرب وتداعيات ذلك الأخلاقية والجيوسياسية.

وفي رأي ميشرا، فإن «النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، في نواح كثيرة منه، قد تشكّل استجابة للمحرقة النازية (الهولوكوست) وفظائع الحروب الأهلية النهائية التي أصبحت في الوجدان السياسي والأخلاقي الغربي، معياراً للفظائع والإبادة الجماعية النموذجية، وتسيطر ذكراها على كثير من تفكير الغرب، لكن الأهم أنها شكّلت مبرراً أساسياً لحق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها، وهو ما ارتكبته بشكل أكثر فظاعة في حق الفلسطينيين».

ويركز الكاتب الهندي على ما سمّاه «حرب الإبادة في غزة والاستقطاب في ردود الفعل تجاهها»، كنقطة انطلاق لإعادة تقييم واسعة لسرديتين متنافستين. معتبراً أنه «في حين يتحوّل توازن القوى في العالم، ولم يعد الشمال العالمي يتمتع بمصداقية أو سيطرة مطلقة، من الأهمية فهم كيف ولماذا فشل شمال

العالم وجنوبه في التحدث مع بعضهما، إضافة إلى أنه مع انهيار الأساسات والمعالم القديمة، لا يمكن إلا لتاريخ جديد بتوكيدات حادة الاختلاف أن يعيد توجيه العالم، وتظهر الآن وجهات نظر عالمية إلى النور».

وفي أطروحة موجزة ومحددة، يتعامل ميشرا مع الأسئلة الأساسية التي تطرحها أزمة الحرب في غزة التي أبرزها: «هل بعض الأرواح أهم من غيرها؟ ولماذا يجري تبني سياسات هوية مبنية حول ذكريات المعاناة واسعة النطاق؟ ولماذا تتكثف العداوات العنصرية عشية اندلاع موجة اليمين المتطرف بالغرب، مما يهدد باندلاع حريق عالمي؟». مستنداً إلى ما يعتبره «شرور الاستعمار الغربي التي تشكل أساس هذا التحليل»، قائلاً «جميع القوى الغربية عملت معاً لإقامة ودعم نظام عنصري عالمي، حيث كان من الطبيعي تماماً أن يُباد الآسيويون والأفارقة، ويُرهّبون، ويُسجنون، ويُنبذون»، كما كانت النازية، من هذا المنظور، مجرد امتداد للاستعمار، استقدمه هتلر من ممارسات الاستعمار الأوروبي إلى أوروبا القارية، وتدفقت المحرقة بشكل طبيعي من الإبادات الجماعية الأخرى التي ارتكبها البيض بأنحاء العالم.

يقول ميشرا إن الذاكرة الجماعية للهولوكوست التي ارتكبها النظام النازي «لم تنبع عضوياً مما حدث بين عامي 1939 و1945 فحسب، بل بُنيت متأخرة، وبشكل متعمد للغاية غالباً، ولأغراض سياسية محددة». والآن، يرى كثيرون أن ذكراها «حرفت لتمكين القتل الجماعي» الإسرائيلي ومنح إسرائيل الحصانة. مشيراً إلى أن «دائرة متزايدة الاتساع» من الناس بأنحاء العالم «باتت ترى إسرائيل استعماراً استيطانياً قاسياً ونظاماً عنصرياً يهودياً يدعمه سياسيون غربيون من اليمين المتطرف ورفاقهم من الليبراليين».

وفي ختام كتابه، أشاد ميشرا «بطلاب الجامعات الغربية والشباب» المشاركين في الاحتجاجات المناهضة حرب الإبادة في غزة، الذين مثلوا صحوة عالمية كبرى شملت العالم الثالث والجنوب العالمي، بخاصة عواصم وحواضر أوروبا وأميركا الشمالية. معتبراً أن «غزة دفعت كثيراً من الناس إلى الاعتراف بحقيقة المشاكل المتجذّرة في مجتمعاتهم (الغربية)»، وأظهرت مواقف هؤلاء الطلاب ونشاطاتهم أنهم ربما أفضل من فهم ما وصفه ميشرا أنه «قطيعة نهائية مع التاريخ الأخلاقي للعالم منذ ساعة الصفر في العام 1945». كما أشار

في الوقت ذاته إلى أن العالم بعد غزة هو «عالم مفلس ومنهك»، وسياسات إسرائيل هي نذيره، وطرد الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية لا يمكن وقفه. ومع ذلك، فإن التضامن العالمي خفف من «الوحدة الكبيرة التي يعيشها الفلسطينيون»، وهو ما يبعث الأمل على الأقل، على حد وصفه.

تلك الأطروحة ذاتها، ركّز عليها عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي الشهير ديدييه فاسان، في كتابه «التنصل الأخلاقي: كيف فشل العالم في تدمير غزة»، حين قال إن «التسامح في تدمير غزة أو دعم تدميرها سيترك أثراً لن يُمحى في ضمير المجتمعات المعنية، باعتباره تنصلاً وفشلاً أخلاقياً». مضيفاً أن «ما سيبقى بلا شك في الذاكرة لأطول وقت، وربما حتى في إسرائيل أيضاً، هو عدم المساواة في الحياة التي جرى عرضها على مسرح غزة». مؤكداً أن «الدول الغربية التي أسهمت في تدمير غزة فقدت أي مصداقية للحديث عن حقوق الإنسان».

معضلة "الشقاق" بين واشنطن وأوروبا

جانب آخر من أزمة النموذج الغربي بأفكاره وأطروحاته تجلى وفق كثير من المفكرين والباحثين، في ما بدا من «اتساع الهوة واختلاف السياسات والأولويات» داخل الكتلة الغربية ذاتها، لا سيما بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسة، وذلك بعد أن شكّلت لسنوات طويلة مرتكزاً رسّخه الطرفان على «القيم والمصالح المشتركة» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى على صعيد الدور الذي أدته واشنطن في إعادة بناء تلك الدول التي دمّرتها الحرب، وجهودها لتعزيز التعاون الاقتصادي سبيلاً لوضع حد للصراعات القومية في القارة العجوز خلال تلك الفترة.

المتتبّع تاريخ التحالف الغربي بين واشنطن والدول الأوروبية، يجد أن خصوصيتها مثلت إحدى الركائز الأساسية التي أسهمت في تشكيل النظام العالمي إبان مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك ما أثبتته من فاعلية خلال الحرب الباردة بين القوتين الكبريين في ذلك الوقت (المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي)، إذ مثل التكامل والتشارك القيمي بين واشنطن وأوروبا حائط الصد حينها في مواجهة

ما اعتبروه «تهديدات أمنية واستراتيجية يفرضها الخصم السوفياتي وأتباعه إزاء الكتلة الغربية».

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي في بداية تسعينيات القرن الـ20، وما تبعه من انهيار للأنظمة الموالية له في أوروبا الشرقية، والإيذان بانتهاء حقبة الحرب الباردة، بدا أن النموذج الغربي في طريقه للهيمنة العالمية، بصورتها السياسية على صعيد نظام الحكم ونشر ثقافة الديمقراطية، والاقتصادية في شكل الرأسمالية الليبرالية كأفضل ما أنتجه الفكر الاقتصادي العالمي.

بتعبير فرانسيس فوكاياما، صاحب الكتاب الشهير «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام 1992، فبسقوط الاتحاد السوفياتي انتهى عصر الأيديولوجيات، وأن «مرحلة جديدة من شكل نظم الحكم يجب أن تسود»، مرتكزاً في فرضيته الأساسية على «الديمقراطية الليبرالية» كأعلى نموذج ينتجه الفكر السياسي، و«الرأسمالية» كأعلى نموذج ينتجه الفكر الاقتصادي، مشيراً إلى أن نموذج الليبرالية الرأسمالية المرتكزة على الفهم الأميركي والغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان هو الذي سيكون له الغلبة، فهو ينظر إلى الديمقراطية الليبرالية بوصفها نقطة نهاية التطور الأيديولوجي الذي يجب أن تنتهي إليه الإنسانية، فهي الصورة المثالية لنظم الحكم. معتبراً أن دورة التاريخ ستكون اكتملت ووصلت إلى نهايتها بـ«سقوط الديكتاتورية والاستبداد وانتصار الديمقراطية الليبرالية، وتغلب الرأسمالية على الاشتراكية»، ومتى توافقنا على ذلك، فقد وصلنا إلى نهاية التاريخ، على حد وصفه. كما وصف الولايات المتحدة بأنها دولة «ما بعد تاريخية»، مُفترضاً أنها أنهت منذ تطورها السياسي زمناً بعيداً، وأنها الآن تنتظر الصين ودولاً أخرى كي تتراجع عن الطريق التاريخي المسدود للسلطوية المتبعة بها.

لكن، خلال السنوات الأخيرة، بات العالم أمام سجال أميركي – أوروبي، تجاوز حدود الأولويات السياسية والاقتصادية وطال حد مفاهيم الديمقراطية، فضلاً عن استهداف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب العائد للبيت الأبيض في يناير (كانون الثاني) 2025، لحلفاء بلاده التقليديين، التي انعكست في لهجته الحادة تجاه أوكرانيا، وتزايد الخلافات مع معظم الدول الأوروبية في شأن تسوية الحرب الأوكرانية، وإبقاء الأوروبيين على مسافة من المفاوضات بين

موسكو وواشنطن، وتفكيكه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو أس إيد) مما سيسمح بإفساح المجال للصين للتدخل، فضلاً عن تهديده بـ«رفع الحماية الأمنية والعسكرية عن القارة العجوز»، والتلويح بالخروج من حلف شمال الأطلسي، وحرب تجارية مع أوروبا، تنذر جميعها وفق كثر بأن تغيراً في شكل النظام القائم منذ الحرب العالمية الثانية قد أخذ في الظهور.

في قراءتها لذلك السجال، تقول صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، تحت عنوان «واشنطن تقسّم أوروبا بعدما كانت موحدة لها لعقود»، إن تصريحات الإدارة الأميركية وتوجهاتها تحت رئاسة دونالد ترمب أضحت مثيرة للانقسام في القارة الأوروبية، إذ يقول أنصار شراكة واشنطن التي استمرت أجيالاً مع الديمقراطيات الأوروبية إن فريق ترمب سرعان ما أصبح قوة تعمل من أجل نشر الفوضى، كما يقول المنتقدون إن الرئيس الأميركي يحاول تمزيق أوروبا، وتشجيع الكرملين وزيادة خطر إعادة رسم الحدود بالقوة مرة أخرى، وذلك على عكس ما جرى قبل أكثر من ثلاثة أعوام «حين غزت روسيا أوكرانيا، إذ ساعدت الولايات المتحدة في دفع أوروبا إلى رد موحد قوي ضد الغزو». ونقلت عن وزير الدفاع الهولندي روبن بريكلمانز، قوله «نحن في حاجة إلى العمل معاً ضد الديكتاتوريين لا القتال فيما بيننا في شأن الديمقراطية، ويجب أن نظهر الوحدة والقوة».

كذلك نقلت «واشنطن بوست»، عن السيناتور آندي كيم (ديمقراطي من نيوجيرسي)، الذي عمل في وزارة الخارجية قبل أن يتجه إلى السياسة قوله «لقد كان هناك قرن من الزعامة الأميركية حيث تمكنا من تحقيق نظرة أوروبية إلينا باعتبارنا قوة تدعم الاستقرار، وهذا لا يتلاشى وحسب، بل إنه يتحرك في الاتجاه المعاكس». مضيفاً «لقد أصبحنا مصدراً لعدم الاستقرار ومصدراً للقلق، حتى بين حلفائنا. الآن لا يعتقد الناس أنهم يستطيعون الاعتماد على واشنطن، حتى لو حصلوا على اتفاق».

من جانبه، كتب ألكسندر وورد، في صحيفة «وول ستريت جورنال» يقول إن الرئيس الأميركي يشكّل نظاماً عالمياً جديداً «يخيف الحلفاء». موضحاً أن الانتقادات التي وجهها الرئيس ترمب لنظرائه الغربيين هي «بمثابة إعلان عن تشكل نظام عالمي جديد يقلب النظام الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية

رأساً على عقب»، معتبراً أن أحداً لم يكن يتوقع أن يقوم ترمب بهذه التغييرات الشاملة في السياسة الخارجية الأميركية بهذه السرعة بعيداً من المسار الذي رأى النور بعد عام 1945.

ونقل وورد عن نائبة رئيس الأمن القومي والسياسة الخارجية في المؤسسة البحثية المحافظة هيريتيج، فيكتوريا كوتس، قولها «الأمر ليس أن ترمب تخلى عن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل الحقيقة أننا لم نعد نعيش في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعلينا أن نقبل أن المشهد الجيوسياسي تغير»، مشيراً إلى تصريح الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية والمسؤول البارز في الإدارات الجمهورية السابقة، ريتشارد هاس بأن ما يجري جعل سمعة الولايات المتحدة تتعرض لهزة كبرى في عيون الحلفاء، كما نقل عن السيناتور الجمهوري السابق الذي خدم في منصب وزير دفاع في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، تشاك هيغل، قوله إن ما يجري «هو تحد خطر لأساس النظام العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية»، مضيفاً «لم أشعر قط بمثل هذا القدر من القلق في شأن مستقبل هذا البلد والعالم كما أشعر بذلك الآن».

على وقع القلق الأوروبي المتصاعد إزاء تحولات السياسة الأميركية تحت رئاسة ترمب، واعتبار كثير من قادة القارة العجوز أن فترة حكمه الحالية «تبدو مختلفة» عن أعوام ولايته الأولى (2017 – 2021)، يتجاذب تياران رئيسان قراءة التحولات الدراماتيكية التي قد تسفر عنها سياسات الإدارة الأميركية الجديدة بالنسبة إلى التحالف التقليدي مع أوروبا، بين من يرون أن الحديث الصارم والصريح بين الأصدقاء هو أفضل طريقة لإثارة الإنفاق الدفاعي الأوروبي وإعادة بناء الشراكة، وآخرون يرون في سياساته «المفككة» للجهود الرامية إلى التعاون وحتى المحاولات الصادقة لبناء علاقات مع إدارته التي قوضتها «قراراته المتغيرة»، لكن وأمام تلك الأطروحتين، تكمن المخاوف الأكبر في شأن التحالف «القيمي والأخلاقي والتاريخ المشترك» بين الطرفين، وما إذا كان سيشهد تغيراً كبيراً في الأعوام المقبلة.

ووفق ما كتبه الرئيس التنفيذي لمجلس شيكاغو للشؤون العالمية وسفير الولايات المتحدة السابق لدى حلف شمال الأطلسي (ناتو) إيفو دالدر، والزميل الأقدم

والمميز في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية، جيمس ليندسي فإن النظام الدولي القائم على القواعد قد «مات» مع بدء ولاية ترمب الثانية. معتبرين أنه لطالما أكد الرئيس الأميركي أن لهذا النظام مساوئ أضرت بالولايات المتحدة من خلال تحميلها عبء مراقبة العالم وتمكين حلفائها من التلاعب بها واستغلال سذاجتها، وتأكيداً لهذا الاستنتاج قالا إن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو صرّح سابقاً بأن «النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد مجرد نظام عفا عليه الزمن، بل أصبح الآن سلاحاً يستخدم ضدنا».

وبحسب دالدر ولينديسي، فإن ترمب لا يرى أن للولايات المتحدة مصالح مهمة كثيرة خارج نصف الكرة الغربي، ويعتبر التحالفات استنزافاً للخزانة الأميركية، ويعتقد أن على واشنطن الهيمنة على دول الجوار. مشيرين إلى أن هذه نظرة للعالم تستند إلى قول مؤرخ الحرب البيلوبونيسية الإغريقي ثوكوديدس إن «الأقوياء يفعلون ما يشاءون، والضعفاء يقاسون بقدر ما يفرض عليهم من معاناة».

ومن بين مظاهر الشقاق التي تجلّت بين واشنطن وحلفائها الغربيين في الشهور الأخيرة، كانت تصريحات نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس، خلال حضوره مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير (شباط) 2025، عندما انتقد ما سمّاه «تراجع الديمقراطية وحرية الرأي في الدول الأوروبية»، الأمر الذي قرأته عديد من التحليلات والكتابات بأنه أحدث هزة في العلاقات عبر الأطلسي، وأظهر أن «الانقسام بين أوروبا وواشنطن عميق، وأن القطيعة قد تكون تاريخية»، مشددة على أنه يتعين على الأوروبيين الآن أن يعترفوا بأن أمن قارتهم لم يعد يعتمد إلا عليهم.

وفي ضوء احتمالات حدوث تحولات في التحالف الأميركي – الأوروبي «التقليدي» على وقع السياسات «غير المتوقعة» من الرئيس الأميركي دونالد ترمب، تجادل كثير من القراءات والتحليلات في شأن السيناريوهات التي قد تكون مترتبة على مثل هكذا تحول.

من جانبه كتب ديفيد فرينش، في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، قبل

الذكرى الثالثة من الحرب الروسية – الأوكرانية، إن سياسات الرئيس ترمب تجاه كييف «قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي وإضعاف مكانة أميركا العالمية وتقوية خصومها، ما قد يدفع حلفاءها إلى الالتفات للسلاح النووي بديلاً من الضمانات الأمنية الأميركية». موضحاً أن تعامل ترمب مع أوكرانيا وروسيا «أكبر دليل على نهج إدارته السياسي المتناقض، الذي يتسم بالجلافة والحزم تجاه حلفاء الولايات المتحدة، والضعف والإذعان تجاه خصوم الغرب المسلحين نووياً، وعلى رأسها روسيا».

وتابع فرينش أن تصرفات الرئيس الأميركي تجاه أوروبا وأوكرانيا تبعث برسالة واضحة مفادها أن «ترمب غير مستعد للوقوف في وجه العدوان الروسي»، وقد يظهر ذلك للعالم انهيار النظام الدولي القائم على التحالفات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويدفع بدول لطالما قاومت التسلح النووي لإعادة النظر في موقفها. لافتاً إلى أن جميع بلدان العالم تترقب نتيجة الحرب الأوكرانية – الروسية للإجابة عن هذا السؤال، وإذا ما فشلت أوكرانيا في ردع عدوان روسيا النووية بسبب ضعف دعم الولايات المتحدة، فقد تسعى مزيد من الدول إلى استخدام الأسلحة النووية لضمان أمنها.

هل اقتربت نهاية "النموذج الغربي"؟

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، يهيمن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية على المشهد العالمي بفلسفته النيوليبرالية، وأصبحت شرطي العالم كله، فلم تعد هناك أي أيديولوجيا في نظر الغرب قادرة على أن تواجهها، لكن النكسات بدأت في الظهور بعدما توالت واحدة تلوى الأخرى ومن خلال التمرد والعصيان الدوليين على الشرطي الأميركي، وعلى مدار السنوات الماضية شهد العالم وأروقة البحث والفكر حتى في الداخل الغربي جدلاً واسعاً حول ما بات يعرف اصطلاحاً «نهاية النفوذ الغربي»، وذلك على وقع تطورات حرب أوكرانيا والأزمة مع الصين، ولاحقاً الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.

بعد سردية صاموئيل هنتنجتون عالم السياسة والاجتماع الأميركي الشهير في أوائل تسعينيات القرن الماضي، بشأن «أيديولوجية العالم الحديث» حينها، بدا أن الولايات المتحدة والنظام الغربي في مركزية العالم وذلك بعد السقوط

المدوي للاتحاد السوفياتي، إذ ركّز حينها في كتابه «صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي»، على أن الصراعات بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية واختلافاتها السياسية والاقتصادية، بل ستكون النزعات الثقافية هي المحرك الرئيس للخلافات والسبب في اشتعال المعارك بين الخير والشر. مشدداً على أن «الصدوع الثقافية لا الأيديولوجية أو القومية يجب أن تقبل نظرياً باعتبارها بؤرة الحروب المقبلة»، وقد جادل طويلاً بالقول إن الاختلافات أو الخصائص الثقافية لا يمكن تغييرها كالانتماءات الأيديولوجية، ذلك أن بإمكان المرء أن يغيّر انتماءه من شيوعي إلى ليبرالي، لكن لا يمكن للروسي مثلاً أن يصبح فارسياً.

لكن، سريعاً وعلى وقع التطورات والأحداث التي شهدها العالم خلال الربع قرن الأخير، بدت النقاشات والجدالات أكثر عمقاً بشأن «مدى بقاء مركزية الغرب وهيمنته على النظام العالمي»، إذ تعددت الكتابات والتحليلات حول كيف أثر تعاطي الغرب مع الأحداث الكبرى التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة في إمكانية بقائه ومصداقية نموذجه لقيادة العالم.

في رؤيته حول «مأساة السياسة بين القوى العظمى» يقدم عالم السياسة الأميركي الشهير جون ميرشايمر، سرديته حول شكل النظام الدولي المستقبلي انطلاقاً من التطورات والتفاعلات التي شهدها في السنوات الأخيرة، قائلاً «تطور الصين دليل على أن سُنن النظام العالمي التي ما انفكت تتكرر منذ مئات السنين تعاود عملها المأسوي المعتاد». موضحاً «الصين بوصفها قوة صاعدة ستخلق لا محالة حقبة جديدة من التاريخ تشوبها الحروب والمواجهات الدامية، فنادراً ما تكون تحولات الهيمنة سلمية على حد قوله، أي إنه عندما تبدأ قوة صاعدة في مقارعة القوة المهيمنة، فإن الحرب هي نقطة التحول الحتمية لإعادة تعريف موازين القوى.

وفقا لميرشايمر في الوقت نفسه، فإن «الأنظمة الدولية المتعددة الأقطاب يمكن أن تكون أكثر استقراراً من نظام أحادي القطب إذا أُدير تنافر المصالح بين أقطابها بما يحفظ مصالحها، لا سيما إذا جسّدت احتمالية الحرب خطراً قد ينسف هذه المصالح. فقد كانت الحرب الباردة بمنزلة سلام ممتد، وإن جادل بعض المفكرين من العالم الثالث بأنها لم تكن سلاماً إلا في الكتلتين الغربية

والشرقية لا في دول جنوب العالم. معتبراً أن التنازل عن الهيمنة الأميركية في آسيا قد يكون أهون من حرب عالمية ثالثة، من منظور واقعي.

ونظر ميرشايمر، إلى «ما وراء الليبرالية والعولمة وأدرك أن الدوافع غير الاقتصادية ستظل قوية، وأن السياسة لا يُمكن اختزالها في التفاعلات الاقتصادية، وهو ما تُثبته أزمة العلاقات الأميركية – الصينية الآن رغم تشابك اقتصاد البلدين كما لم يشتبك اقتصادان عالميان من قبل»، مشيراً إلى أهمية ما يصفه بـ«الكرامة الأخلاقية والهوية»، إذ لا تضمن التجارة والقانون فقط السلام العالمي.

من جانبه وفي تحليل مشترك، كتبه عالم السياسة الأميركي الشهير جوزيف ناي، وروبرت كيوهان، أستاذ فخري للشؤون الدولية في «جامعة برينستون» تحت عنوان «نهاية القرن الأميركي الطويل»، في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية، يونيو (حزيران) 2025، تجادل الكاتبان بشأن السياسات الأميركية التي تنتهجها إدارة الرئيس دونالد ترمب ومراهنتها على القوة الصلبة والابتزاز التجاري لتكريس هيمنة أميركا. معتبرين أن واشنطن تتجاهل «أن قوتها الحقيقية تكمن في شبكة الاعتماد المتبادل التي بنتها منذ الحرب العالمية الثانية. وأن هذا النهج يقوّض القوة الناعمة والنظام الدولي الذي خدم الولايات المتحدة طويلاً، ويهدد بانحدار تاريخي في مكانتها العالمية».

بحسب تعبير ناي وكيوهان، فإن «سعى الرئيس دونالد ترمب في آنٍ إلى فرض حضور الولايات المتحدة على العالم وإلى النأي بها عنه، بعد أن استهل ولايته الثانية بالتلويح بالقوة الصارمة الأميركية، مهدداً الدنمارك في شأن السيطرة على غرينلاند، ومشيراً إلى نيته استعادة قناة بنما، واستخدام التهديد بفرض رسوم جمركية عقابية لابتزاز كندا وكولومبيا والمكسيك في ملفات الهجرة، كما انسحب من «اتفاق باريس» للمناخ و«منظمة الصحة العالمية».

وفي أبريل (نيسان) 2025 أربك ترمب الأسواق العالمية بإعلانه فرض رسوم جمركية شاملة على دول عدة، قبل أن يتراجع جزئياً عن تلك الخطوة مع الإبقاء على التصعيد التجاري مع الصين، الخصم الرئيس لواشنطن والجبهة المركزية في حملته الحالية، يستند في كل هذه التحركات إلى موقع قوة،

فمحاولاته لاستخدام الرسوم الجمركية كأداة ضغط على شركاء الولايات المتحدة التجاريين تعكس قناعته بأن أنماط الاعتماد المتبادل في عالم اليوم تعزز قوة بلاده، فالدول الأخرى تعتمد على القوة الشرائية الهائلة للسوق الأميركية وعلى ثبات القدرات العسكرية الأميركية، وهذه المزايا تمنح واشنطن هامشاً واسعاً لفرض إرادتها، وتنسجم مواقف ترمب مع ما كنا قد طرحناه قبل نحو 50 عاماً، وهو أن الاعتماد المتبادل غير المتكافئ يمنح الأفضلية للطرف الأقل اعتماداً».

ويتابع الباحثان، رغم تنديده المستمر بالعجز التجاري الأميركي أمام الصين فإنه يدرك في الوقت ذاته أن هذا الخلل يمنح واشنطن نفوذاً هائلاً على بكين، ورغم أن ترمب يدرك مكامن قوة الولايات المتحدة لكنه يوظفها بطرق تضر بها في نهاية المطاف، فبمهاجمته مبدأ الاعتماد المتبادل يهدم الأساس الذي ترتكز عليه القوة الأميركية، فالقوة الناشئة عن التجارة هي شكل من أشكال «القوة الصلبة» ترتكز على القدرات المادية، غير أن الولايات المتحدة راكمت على مدى الـ 80 عاماً الماضية قدراً كبيراً من «القوة الناعمة» المبنية على الجاذبية والإقناع لا على الإكراه أو فرض الأعباء، ومن الحكمة أن تواصل السياسات الأميركية تعزيز أنماط الاعتماد المتبادل لا تقويضها، لما لها من دور في ترسيخ القوة الأميركية، سواء الصلبة منها المتأتية من العلاقات الاقتصادية، أو الناعمة المبنية على الجاذبية، أما استمرار نهج ترمب الحالي في السياسة الخارجية فسيؤدي إلى إضعاف الولايات المتحدة وتسريع تآكل النظام الدولي الذي خدم كثيراً من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويقول الكاتبان، «يقوم النظام الدولي على ثلاث ركائز: توازن مستقر في توزيع القوة بين الدول، ومعايير تضبط سلوك الدول والجهات الفاعلة وتضفي عليه الشرعية، ومؤسسات تكرس هذا الإطار، وقد هزت إدارة ترمب هذه الركائز جميعاً وربما يكون العالم بصدد الدخول في مرحلة من الفوضى لن تنحسر إلا بتغيير البيت الأبيض نهجه، أو ترسيخ منظومة جديدة في واشنطن». معتبرين أن «التراجع الراهن قد لا يكون مجرد انتكاسة عابرة بل انحدار حاد نحو مستقبل غامض، وفي محاولته المتخبطة والمضللة لتعظيم نفوذ الولايات المتحدة فقد يكون ترمب بصدد إنهاء مرحلة الهيمنة الأميركية»، أو ما سماه الناشر

الأميركي هنري لوس ذات يوم بـ «القرن الأميركي»، من دون أي مظاهر تليق بنهايتها.

أطروحة «انهيار النظام الدولي» القائم من نهاية الحرب العالمية الثانية، كتب عنها تشو شوتشون، الباحث الأول في معهد مراقبة الصين، في أبريل (نيسان) 2025، تحت عنوان «أفول المركزية الغربية.. نهاية حتمية أم بداية عالم متعدد الأقطاب؟»، في صحيفة «ديلي تشاينيا» الصينية، يقول إن «فكرة الغرب لفظت أنفاسها الأخيرة بالفعل، كما توحي الخطابات الدولية المتداولة هذه الأيام؟ وربما تحتاج الإجابة إلى مزيد من المراقبة والتأمل، لكن المؤكد أن التطورات العالمية الأخيرة وضعت فكرة المركزية الغربية، وهي فكرة لطالما أثارت الجدل، تحت اختبار صارم، ولعل في ذلك ما يبشّر بعالم أكثر توازناً وشمولاً»، على حد وصفه.

وذكر شوتشون، أن مؤتمر ميونخ في وقت سابق من العام الحالي، شكّل «لحظة فارقة» إذ حفزت موجة من الأسى الأوروبي وصفتها وسائل الإعلام بأنها «جنازة الغرب»، وذهبت بعض العناوين الصحافية إلى اعتبار خطاب الزعيم الأميركي (جي دي فانس) هناك بمنزلة «علامة على انهيار التحالف عبر الأطلسي»، معتبراً أن «الشقاق التاريخي الآخذ في الاتساع بات واضحاً للعيان، سواء على صعيد المصالح العملية أو القيم. وأن الفجوة بين أوروبا والولايات المتحدة أصبحت جلية، ولا يُتوقع رأبها بسهولة. والانفصال، بشكل من الأشكال، يبدو أمراً حتمياً. أوروبا الطرف الأقل استقلالاً في التحالف الغربي، توصف اليوم بأنها أولى ضحايا أفول الغرب، بما يعني نهاية حقبة دامت ثمانين عاماً، هيمنت فيها الولايات المتحدة بوصفها قائداً بلا منازع للمنظومة الغربية»، على حد وصفه.

ووفق شوتشون، فإنه «من منظور شرقي، لا مبرر للتشفي في تفتت الغرب، لكن أفول المركزية الغربية يُعد تطوراً إيجابياً في سياق بناء نظام عالمي أكثر عدالة. وقد تكون التحولات في العلاقات عبر الأطلسي معقدة التأثيرات عالمياً، لكنها في نهاية المطاف تضعف مركزية الغرب، وهو أمر يحمل دلالات تاريخية تقدمية. فإذا كانت المنظومة الغربية التقليدية في طريقها إلى الزوال، فإن المركزية الغربية تسير، لا محالة، نحو المصير ذاته، وربما يكون ذلك إحدى

النتائج غير المقصودة لسياسات إعادة أميركا عظيمة مجدداً».

والمركزية الغربية، بوصفها تياراً فكرياً حديثاً، لم تُصَغ كمصطلح إلا في القرن الماضي، لكنها تستند إلى حقيقة تاريخية، مفادها أن أوروبا وأميركا الشمالية كانتا أول من أنجز الثورة الصناعية، وتلا ذلك التوسع الرأسمالي العالمي. وعلى مدى قرون، بدأ ما يُعرف بالغرب الجغرافي في احتلال مركز النظام الاقتصادي العالمي، وأدى دوراً محورياً في نقل البشرية نحو الحضارة الصناعية والحداثة، وإن كان ذلك قد جرى تحت ظلال استعمارية دامية ومظلمة، على حد وصف شوتشون.

حروب خارج السيطرة

في عصر التنافس العسكري والتقني

ملخص

التقدم العلمي والتكنولوجي أسهم في توفير الاستقرار والرخاء للبشرية، لكنه أسهم أيضاً في تطوير كثير من الأسلحة المدمرة الفتاكة، من جرثومية وكيماوية ونووية وليزرية وغيرها، لتتسع مع ذلك الحروب، مباشرة كانت أو عالمية أو بالوكالة، كما هو الحال في الحربين العالميتين خلال النصف الأول من القرن الماضي والتي خلفت 100 مليون قتيل وألحقت دماراً هائلاً بكبريات المدن ومحت بعضها تماماً.

جمال عبد القادر البدوي

يمثل مشروع النظام العالمي الجديد والهيمنة الأحادية وفرضها بالقوة العسكرية أحد العوامل والدوافع المحفزة التي ستقود الدول نحو ذلك

بعد مرور ربع قرن من الألفية الثالثة، وفي ظل التطور المطرد للحروب وأدواتها، نتساءل إلى أين يتجه مستقبل الجيوش؟ وكيف سيشكل المنعطف الذي ينتظر تحول الحروب من المواجهات الكلاسيكية التقليدية خلال العقود الماضية إلى الحروب الهجينة والسيبرانية، في ظل الاندفاع التقني الكبير في أدوات وأساليب الحروب، وما نشهده اليوم من بروز لافت يكاد يكون مسيطراً لأجيال متقدمة من الروبوتات والطائرات المسيرة والمقاتلات الذكية، التي لا تعرف حدوداً أو كوابح إنسانية أو نصوصاً للأعراف والقوانين الدولية وأخلاقيات الحروب، فكيف سيكون شكل الجيوش والحروب وملامح المواجهات؟ وكيف تؤثر الثورة الرقمية في مجال حروب البيانات والفضاء الإلكتروني في ميزان القوى الدولي والإقليمي مستقبلاً؟

سباق الردع

في السياق يقول نائب رئيس هيئة أركان الجيش السوداني السابق والمتخصص في الشؤون الاستراتيجية، الفريق أول ركن محمد بشير سليمان، إن السمة المسيطرة على الدول خلال الفترة المقبلة في إطار صعود مفهوم الردع ستكون التركيز على بناء الجيوش وتطويرها والارتقاء بقدراتها عبر الإصلاح والتحديث، إذ يمثل مشروع النظام العالمي الجديد والهيمنة الأحادية على العالم وفرض ذلك بالقوة العسكرية، أحد العوامل والدوافع المحفزة التي ستقود الدول نحو ذلك.

المزيج الإلكتروني

ويشير سليمان إلى أن «العالم وبخاصة الدول الكبرى، لن توقف ترتيب إعدادها العسكري على تطوير جيوشها وحسب، باعتبار أن ما تقوم به الولايات المتحدة في الوقت الراهن يمثل بداية العودة لعهد الحرب الباردة من خلال بروز الصين وروسيا كدولتين منافستين في مواجهة الهيمنة الأميركية، ويمتد سعيهما في هذا الاتجاه إلى بناء نظام اقتصادي جديد يلغي هيمنة الدولار، وهو ما يعتمد أيضاً على بناء القوات العسكرية المسلحة التي تمزج

بين القدرات التقليدية والحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي، من دون إغفال أهمية اعتبار أسلحة الدمار الشامل».

تنافس جديد

ويستطرد أنه «لاشك في أن هذا التنافس الدولي بصورته الجديدة، والذي بدأت تدخل ميدانه دول أخرى وحلفاء عسكريون ينظرون إلى ما يجري في العالم بقلق، سيقود في نهاية المطاف إلى تصادم المصالح الدولية حين يشتد التنافس على المواد الخام حول العالم، مما سيقود بدوره إلى الرغبة في بناء وتطوير القدرات العسكرية للحماية والدفاع ضد مهددات الأمن القومي لهذه الدول وغيرها، ليس في المجالات العسكرية وحسب، بل سيبرز الصراع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والنفسية والبيئة والتكنولوجيا، وفوق ذلك يأتي صراع الموارد وما يتبعه من حروب إعلامية مرتبطة بالتراشق والحرب النفسية التي غالباً ما تشرف عليها بالدرجة الأولى أجهزة الاستخبارات في الدول المتنازعة».

السعي إلى الهيمنة

قد يؤدي السعي إلى الهيمنة وصراع البقاء لمواجهة مسلحة مدمرة، لذا يزداد الاهتمام ببناء الجيوش التقليدية وتزويدها بما يلزم من معدات وأدوات تكنولوجية لتمكينها من تحقيق الانتصار في الحروب، ويتوقع سليمان أن تكون الحرب السيبرانية والذكاء الاصطناعي جزءاً من التخطيط الشامل للدول استعداداً للحرب وإدارتها، وذلك ما يدعم فكرة اهتمام دول العالمين الثاني والثالث بحماية السيادة الوطنية وأولها السيادة على الحدود، إضافة إلى مهددات الأمن القومي في البيئات الداخلية حيث الجهل والعنصرية وضعف النسيج الاجتماعي وغيرها، والاستهداف الإقليمي المسنود أحياناً من بعض القوى العظمى، مما يعني الحاجة إلى جيوش قوية ورادعة تفرض هيبة تلك الدول والسلام والاستقرار.

الردع والتقاطعات

وحول تقاطعات الشكل المستقبلي للحروب مع مقتضيات القانون الإنساني الدولي وأخلاق الحرب، يرجح المتخصص في الإستراتيجية العسكرية أن تكون حروب المستقبل مدمرة لمظاهر الحياة كافة، لأنها ستأخذ أشكال الحروب التقليدية وغير التقليدية، بخاصة إذا شعر أحد أطرافها على المستوى الدولي أنه على وشك الهزيمة، فيما يمكن تسميتها بـ «حرب النهاية بلا هزيمة»، ممثلة في الردع والردع المضاد.

ولن يقتصر الدمار الواسع المتوقع على مستوى الحروب الدولية وحسب، بل سيشمل أيضاً الحروب الإقليمية حين تتوفر أسلحة الدمار الفتاكة بالإنسان والأعيان المدنية معاً، ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون له تأثير كبير ومباشر في تجاوز قواعد الاشتباك الواردة في القانون الدولي وقوانين وبروتوكولات الحرب، مما يتطلب النظر في تحديث القوانين والبروتوكولات الدولية لضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية.

أنواع وأجيال

وعلى صعيد متصل يرى الخبير في القانون الدولي الإنساني اللواء السابق الصادق عبدالله أن الحروب عبر التاريخ تنوعت بين التقليدية وغير التقليدية، كما أنها تصنف أحياناً بحسب الأجيال أو طبيعة القتال، فهناك الحروب التقليدية مثل حروب الجيوش النظامية، وحروب العصابات والحروب الوقائية أو الاستباقية، ولاحقاً ظهرت أشكال حديثة مثل حروب الجيل الرابع أو ما تعرف بـ «الحروب غير المتماثلة»، والحروب البيولوجية والكيماوية والنووية وحروب المعلومات والثقافة والاقتصاد.

ويمكن، وفق عبدالله، تصنيف الحروب بحسب الأجيال، منذ الجيل الأول المتمثل في الحروب الكلاسيكية التي تحصل بين جيوش نظامية بتكتيكات منظمة، ثم الجيل الثاني الذي تمثله حروب العصابات، والتي غالباً ما تركز على التكتيكات غير التقليدية، ثم الجيل الثالث القائم على الحروب الاستباقية أو الوقائية، وصولاً إلى الجيل الرابع في الحروب غير المتماثلة، والتي قد تكون

بين جيش نظامي وتنظيمات غير حكومية، وتتميز باللامركزية وعدم التكافؤ في الأدوات، أما حروب الجيل الخامس فهي حروب تخاض من خلال عمل عسكري غير حركي، مثل المعلومات المضللة والهجمات السيبرانية والتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والأنظمة المستقلة تماماً، وأشير إليها على أنها حرب المعلومات والإدراك.

الفاتورة الأكبر

ويتابع أنه «عبر التاريخ عرف الإنسان أنواعاً وأشكالاً متنوعة من الحروب، مثل حروب الوكالة والحرب الشاملة التي يستخدم فيها أحد الأطراف أو كلها الثروات المادية والبشرية واللوجستية المتاحة للمجهود الحربي، وهنا لا يجري التفريق بين ما هو عسكري أو مدني، مما يجعل المدنيين يدفعون الفاتورة الأكبر من الخسائر، ومع ذلك، وفق عبدالله، «فقد خلّفت الحروب بجميع صورها وأنواعها وأشكالها وعلى اختلاف العصور والأمكنة الويلات والكوارث على الدول التي نشبت فيها أو شاركت في اندلاعها، وانعكست عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الوخيمة لفترات طويلة عليها وعلى شعوبها».

تفلت مرعب

ويوضح المتحدث ذاته أن «الحروب والصراعات ظاهرة رافقت البشر منذ القدم، ثم بدأت تتفلت من عقالها ونطاقها القبلي أو العشائري أو المناطقي المحدود، وتطورت بصورة مرعبة مع تقدم وتطور المجتمعات والعلوم، بخاصة بعد اختراع البارود ودخوله في تصنيع مختلف الأسلحة القاتلة والمدمرة واسعة النطاق».

ويشير اللواء الصادق إلى أن التقدم العلمي والتكنولوجي أسهم في توفير الاستقرار والرخاء للبشرية، لكنه أسهم أيضاً في تطوير كثير من الأسلحة المدمرة الفتاكة، من جرثومية وكيماوية ونووية وليزرية وغيرها، لتتسع مع ذلك الحروب، مباشرة كانت أو عالمية أو بالوكالة، كما هو الحال في الحربين

العالميتين خلال النصف الأول من القرن الماضي، والتي خلفت 100 مليون قتيل وألحقت دماراً هائلاً في كبريات المدن، بل ومحت بعضها تماماً من على وجه الأرض.

حروب وغايات

ومع تنوع الحروب وغاياتها ووسائل تنفيذها، إذ لا تقتصر على الصراعات المسلحة وحسب، فهناك حروب أخطر بكثير من تلك التي تستخدم فيها البنادق والقنابل والدبابات والمدفعيات، مثل الحروب التقليدية التي تستخدم فيها عادة الأسلحة التقليدية والمعارك التصادمية، وهناك الحروب غير التقليدية التي تعتمد على الاستنزاف بدلاً من الإبادة، أما الحروب الاستباقية فهي التي تقوم على المبادرات الهجومية التي تشنها دولة معينة على دولة أخرى أو أي أهداف باتت تشكل خطراً وشيكاً عليها، ثم هناك الحروب الوقائية الممثلة في الضربات التي تشنها دولة ما ضد أي تهديد بعيد متوقع قبل استفحال أمره، مثل الضربات التي نفذتها إسرائيل على مفاعلي «تموز» النووي العراقي عام 1981، و«دير الزور» في سوريا عام 2007.

نووية وبيولوجية

كما تعد الحروب النووية من أخطر أنواع الحروب التي مرت على تاريخ البشرية حتى اليوم، نظراً إلى حجم الموت والدمار الذي تخلفه، ولما تسببه من كوارث وويلات مباشرة على البيئة والبشر والأجيال اللاحقة.

وتعتبر الحروب البيولوجية أو الجرثومية جزءاً من أسلحة التدمير الشامل، وهي تعتمد على استخدام الكائنات الجرثومية الدقيقة والخطرة والفيروسات المعدلة جينياً بأنواعها المختلفة، لإحداث الأمراض المتعددة الخبيثة والخطرة والتي تتسبب غالباً في موت البشر والكائنات الحية الأخرى كافة، وتدمير حتى الطبيعة.

ثم تجيء الحرب الباردة كصراع وتنافس غير مباشر من دون قتال، وتعتمد على المكائد السياسية بين الدول أو التحالفات، وخير مثال لها تلك التي دامت نصف قرن بين الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة منذ منتصف الأربعينيات وحتى بداية التسعينيات من القرن الماضي.

بروز المسيرات

ويشير اللواء الصادق عبدالله إلى البروز الواسع لحروب الطائرات المسيرة في الحرب الروسية ـ الأوكرانية وفي حرب السودان المندلعة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حتى كادت أن تعرف بأنها «حرب المسيرات» نتيجة الاستخدام الكثيف لها بمختلف أنواعها، وكان لتكثيف قوات الدعم السريع هجماتها المسيرة على مدينة الفاشر واستهدافها المدن التي يسيطر عليها الجيش السوداني، أثر كبير في المدنيين والبنى التحتية الخدماتية المدنية، مما يشير إلى الأثر التدميري الكبير لذلك النوع من الحروب مستقبلاً.

تحديات داخلية

وفي ما يخص الوضع بالنسبة إلى الجيش السوداني فقد توقع عضو القيادة العسكرية العليا للضباط المتقاعدين (تضامن) الرائد محمد عبدالمنعم مقلد، أن يواجه صعوبات في بناء قدراته العسكرية في ظل الظروف التي تمر بها البلاد حالياً، بخاصة في المجالات المتعلقة بالتقنيات التكنولوجية والعلوم والأبحاث العسكرية، مشيراً إلى أن مواكبة التطور التكنولوجي والتقني وتأهيل الجيوش كوادرها الفنية وتحسين كفاءتها باتت ضرورة ملحة من خلال بناء إستراتيجية تعتمد على مواكبة التطور العلمي في تحسين وتأمين خططها وبرامجها العسكرية من أية هجمات إلكترونية أو سيبرانية قد تشكل خطراً على أمن البلاد.

ولفت مقلد إلى أن ما يعرف بـ «حروب الجيل الخامس» قد بدأت بالفعل ولجأت معظم دول العالم إلى تحسين قدراتها العسكرية وتأهيل جيوشها لتواكب هذا التطور، وقد مضى عهد الحروب التقليدية التي كانت سائدة وبات لزاماً على

الجيش السوداني أن يعيد إستراتيجيته في بناء وتطوير قدراته العسكرية، غير أن ذلك لن يحصل إلا من خلال استقرار أمني وسياسي.

توسع تدريجي

تاريخياً ورث السودان بعد الاستقلال في عام 1956 جيشاً صغيراً محدود التسلح، لكنه سعى خلال العقود السابقة إلى التوسع تدريجياً وحصل على دعم وتسليح من دول مثل الاتحاد السوفياتي والصين وليبيا، ثم اتجه لاحقاً إلى تطوير الصناعات الدفاعية المحلية وتطورت معه الصناعات العسكرية، وأنشأ مجمعاً للصناعات الحربية بدأ معه الولوج إلى عالم الطائرات المسيرة للمراقبة والاستهداف، ولعل الاستخدام المتزايد للطائرات من دون طيار في الحرب الحالية يظهر بداية تحول يمكن أن يبنى عليه مستقبلاً.

وقد برز دور الطائرات المسيرة والاستخدام المتزايد بصورة واضحة في الحرب الأخيرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع التي اندلعت منتصف أبريل (نيسان) 2023، ولا تزال مستمرة حتى الآن، ما يشكل بداية للتحول نحو التقنية العسكرية.

مواعيد الربع الثاني:

فلنضبط ساعاتنا على توقيتات الصين والذكاء الاصطناعي

ملخص

أسوأ سيناريوهات الربع الثاني من القرن الـ21 هي تلك التي تتحدث عن انقلابات «لا إرادية» في المنظومة الكونية الإنسانية. أي تلك المنظومة التي أنشأتها المجتمعات البشرية منذ طفولتها، ودأبت على تطويرها جيلاً بعد جيل، حتى كادت تنفلت من بين أياديها.

عادل علي

يقف العالم أمام مدخل شرس نحو وضع قاتم يقاتل فيه الجميعُ الجميعَ بما امتلكت أيمانهم: الاقتصاد والتجارة والعلم والأسلحة الفتاكة والتهديد النووي وإثارة الاضطرابات وتقويض منظومات القيم وتمكين القوي وإضعاف الضعيف

الموعد: 2027

هذا ما تقوله التقارير الغربية. بعضها يستخدم الموعد على سبيل البروباغند. بعضها الآخر يروج له من باب التهويل. وبين هذا وذاك تدس التسريبات الإخبارية والاستخباراتية أنفها، لكي ترسم أجندات يصعب فهمها، أو لا ينبغي فهمها.

وحده الرئيس الأميركي دونالد ترمب، قال جازماً: «أبلغني الرئيس الصيني شي جينبينغ أنه لن يغزو تايوان خلال عهدي» (تصريحات لـ'فوكس نيوز' الجمعة 15 أغسطس (آب) 2025).

2027 هو العام الذي تبدأ خلاله الاستعدادات المحمومة للانتخابات الرئاسية الأميركية. سيكون عاماً مفصلياً بين عهد ترمب وعهد من يليه.

العنوان، إذاً، هو الصين مع مطالع الربع الثاني من القرن الـ21.

لقد كانت بلاد التنين مشاركاً فعلياً أو اسمياً في عناوين الربع الأول. تصدرت وتتصدر إحدى أخطر الأزمات الدولية ذات الجذر الإقليمي (بحر الصين الجنوبي). حضرت في أزمات عصفت بمناطق جغرافية حول العالم من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. كمنت بشكل أصيل أو موارب في اعتلالات الاقتصاد العالمي وحروب التجارة. في هذا القطاع الحيوي كانت السبب أحياناً والهدف دائماً. أثبتت نفوذها خارج مجالها الحيوي. عملت وسيطا ناجحاً بين أطراف فاعلين (السعودية وإيران). نافست باقتدار في الصناعة والعلوم والذكاء الاصطناعي. برزت ثم هيمنت في صناعة وتجارة أشباه الموصلات والسيارات الكهربائية. كشفت عن إمكاناتها العسكرية في استعراض مذهل، جمعت خلاله ممثلين عن نصف سكان الكرة الأرضية.

كل ذلك لا يكفي، أو لا يحسم، لأن تايوان ستكون المختبر الفعلي لموقع ووقع التنين على الخريطة الدولية. والموعد الموعود هو عام 2027.

علم المستقبل... مستقبل العلم

لكي نقرأ «وقائع» الربع الثاني من القرن الـ21 لا يكفي المدخل الصيني وحده. هناك مداخل أخرى ليس بينها تمثل حدة بصر زرقاء اليمامة الجاهلية التي أنذرت قومها بغزوة حسان بن تبع الحميري قبل وصولها. ولا يجوز في هذا المقام استعارة مصباح ديوجين الباحث عن الحقيقة في وضح النهار.

يسود اعتقاد أن استشراف المستقبل السياسي، هو مهنة من لا مهنة له ـ غالباً ـ من جمهرة المحللين. لكنه في واقع الأمر هو علم قائم بذاته. مجموعة من القوانين تدرس الظواهر القائمة، تحللها بالقياس والمقارنة مع سابقاتها وتستنتج، وهو علم حديث نسبياً. يمكن تحديد أول مؤشر قديم له مع توقع العالم الفلكي الألماني ألبرت فيليفا (1193 ـ 1280) بأن الإنسان سيصل إلى القمر بعد سبعة أو ثمانية قرون. لكن القاعدة المنهجية لهذا العلم لم تظهر فعلياً إلا مع رؤية عالم الاقتصاد الإنجليزي توماس مالتوس (1766 ـ 1843) التشاؤمية للمعضلات الناتجة من الثورة الصناعية والتمايز الطبقي. غير أن انتظام علم المستقبليات في مؤسسات بحثية لم يبدأ إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما أنشأ العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل بالتعاون مع مؤسسة فورد الأميركية، مشروع المستقبلات الممكنة، وفحواه هو التدخل الواعي في «إنتاج» مستقبل مفيد. منذ تلك اللحظة ستتسع المساهمات في بلورة علم المستقبليات ومأسسته ودراسته وتدريسه.

سيناريوهات غير إنسانية

أسوأ سيناريوهات الربع الثاني من القرن الـ21 هي تلك التي تتحدث عن انقلابات «لا إرادية» في المنظومة الكونية الإنسانية. أي تلك المنظومة التي أنشأتها المجتمعات البشرية منذ طفولتها، ودأبت على تطويرها جيلاً بعد جيل، حتى كادت تنفلت من بين أياديها.

سيناريوهات مظلمة ترى إلى الكتلة البشرية في الكون كظاهرة مارقة.

سألت أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي عما يتوقعه من تحديات لمستقبل البشرية والمنظومة الكونية السياسية في ربع القرن المقبل. دلني على العناوين التي تتصدر شريط الأخبار اليومي: الشرق الأوسط بأزماته وصراعاته العميقة، روسيا وأوكرانيا وحربهما المتمادية والممتدة، الصين الصاعدة وطموحاتها الصاعقة، وقبل هذه وتلك سباق الذكاء الاصطناعي اللاهث.

التطبيق الذكي يشي بنفسه كتحد قائم ومتفاقم. نستطيع بمتابعة بسيطة لاختبارات الفرد اليومية أن نعاين مكامن الذكاء الاصطناعي ونكشف مفاعيلها هنا وهناك وهنالك. في العلم والتعليم والعمل. في الطب والصحة العامة ووصايا التغذية السليمة. في الاتصالات والمواصلات. في الرياضة والترفيه. في الصناعة والزراعة والتجارة. وأيضاً في السياسة وصراعاتها وحروبها وأسلحتها.

ما بعد الإنسان

تعيش البشرية، شعوباً ودولاً، حتى اللحظة، تجاربها الأولى مع قوة تفكير وتخطيط وتدبير خارجة من/ وعن الوعي الإنساني. هي قوة ما زالت في حالتها الجنينية على رغم تقدمها المذهل. لكنها قوة متطورة، يبدو أن الإنسان يتولى قيادتها حتى الآن، لكن اللحظة التي ستصبح فيها هي قائدة تطورها الذاتي تقترب. تلك اللحظة ستكون كافية أمام الجنس البشري لأن يكتب وصيته الأخيرة. ستطوى راية الإنسان مؤذنة بمرحلة جديدة نعرف منها الاسم فقط ونجهل الملامح: مرحلة ما بعد الإنسان، بحسب تسمية الفيلسوف البريطاني المقيم في شنغهاي الصينية نيك لاند. يقول لاند إن على البشر أن يتقبلوا فكرة فنائهم، وإن جمودهم عند المستوى البشري الأول للتطور هو «مأساة كونية».

ظهرت فكرة ما بعد الإنسانية في ثمانينيات القرن الماضي كسؤال فلسفي مدوخ، لكنها سرعان ما استقرت عند الدارسين ببدء العثور على إجابات

عن الأسئلة المدوخة. وكان منبع تلك الإجابات هو التقدم التكنولوجي المتسارع وظهور أجيال متلاحقة من الحواسيب، وتلك القفزة الهائلة التي حدثت بالاكتشاف والتراكم من حيز الخيال العلمي إلى فضاء الواقع الافتراضي.

يبدو العقل البشري أمام مفترق طرق: أن يبحث عن سبل تعيد سيطرته، وتحمي من ثم الجنس الذي ينتمي إليه، أو أن يقبل المسار الجديد المؤدي إلى نهايات مؤلمة على النحو الذي يبشر به فيلسوف التشاؤم الألماني فيليب ماينلايندر. في كتابه «فلسفة الخلاص» يقول ماينلايندر إن «الحياة ليست مجرد معاناة، بل هي خطأ كوني يجب تصحيحه»، كان الفيلسوف العدمي يجيب عن سؤالين طرحهما بنفسه: «لماذا يوجد شيء؟ ولماذا لم يكن العدم هو الحال الأصلية؟».

الديكتاتورية والعنصرية بلبوس "علمي"

لم يعد زحف الذكاء الاصطناعي مجرد معادلات رياضية، أو معضلات فلسفية. هو «أتشيلويس» الكائن المفترس، لكنه في عصر العلم لم يعد أسطورياً. هذه المرة علينا أن نتقبل وجوده بالتخلي عن الإفراط في تأكيد «الذات الإنسانية» على حد تعبير الفيلسوف تيد شاتزكي، ومن ثم إعطاء الأولوية للممارسات الفعلية، المخططة والمحسوبة. أي بصياغة أخرى أن يتحول الفرد إلى «روبوت» فاعل في منظومة من الروبوتات (غير البشرية)، أفضل منه، وأكثر تقدماً، ولديها قدرة على مواجهة المشكلات وتوفير حلول لها، ومن ثم فإنها تستحوذ على القيادة بلا مساءلة. نوع جديد من ديكتاتورية العلم وتصنيفاته العنصرية.

الديكتاتورية والعنصرية هما ظاهرتان بشريتان ما قبل علميتين (إن جاز التعبير). منذ أن ظهر الإنسان على وجه الكرة الأرضية تبدت تلك النزعة نحو السيطرة والتمييز. نزعة تغذت مع «التطور الحضاري» من خلال بلورة صيغ جمعية للعيش والتعايش انتهت إلى نشوء الكيانات السياسية بأنظمتها وقوانينها. لكنها نزعة، بسبب فجاجتها كانت تصادمية، مما ولد في مواجهتها حركات اعتراض جذرية، أفرزها الفكر الإنساني أولاً وترجمها الفعل البشري تالياً بمقاومات سلمية تارة أو عنفية طوراً.

الآن وهنا ستختلف سياقات نزعة السيطرة والتمييز، إذ تستمد «مشروعيتها» من العلم الحديث. خلال العقود والقرون الماضية كان احتكار العلم هو أحد أوجه التوسع الاستعماري. لكن المعضلة الأخطر حالياً هو ذلك الاقتران (الزواج) غير المشروع بين السياسة ومصالحها من جهة والعلم وكشوفاته من جهة ثانية، وعلى وجه التحديد الذكاء الاصطناعي.

تزج السلطة السياسية، في بلاد الاستحواذ والهيمنة، بمعطيات العلم في ساحات التنافس والقتال. تحترب قدرات الذكاء الاصطناعي في ميادين التجارة واستخلاص المعادن الثمينة والنادرة، وتوجيه دفة الرأي العام بنفخ الروح في العصبيات ما قبل وطنية أو إنسانية، وتقويض الكيانات السياسية القائمة واختلاق بدائل هجينة، والعبث بالجغرافيا السياسية، وخلخلة النظام البيئي العالمي واستفزاز تغيرات المناخ بخطط جائرة، واختراق الفضاء بمنحى عسكري لجعله منصة مراقبة وهيمنة.

عالم "سائل" يتشكل

في ظل هذا الاحتدام، أين تقع عناوين نشرات الأخبار الحالية: الشرق الأوسط، حرب أوكرانيا، بحر الصين الجنوبي، حيث تبدو الولايات المتحدة الأميركية في كل هذه المواقع هي القاسم المشترك الوحيد؟

هذا السؤال تجيب عنه مجلة «إيكونوميست» الأميركية، في سلستها «عالم يتشكل 2026»، The World Ahead.

باختصار تقول المجلة إن العالم في حال سيولة، تسببت فيها مرحلة الفوضى التي طبعت منتصف العقد.

عن الولايات المتحدة تقول إنها تعيش في لحظة تناقض لافت: اقتصاد قوي، وأسواق حيوية، ونمو يتحدى التوقعات، وفي المقابل نظام سياسي يبدو وكأنه يدخل اختباراً شديد القسوة بعدما فكك الرئيس دونالد ترمب ركائز التعددية الدولية، وأضعف الأجهزة الحكومية في الداخل الأميركي، وأدخلها في صراع مفتوح مع البيت الأبيض حول حدود السلطة التنفيذية.

هذه التشابكات تقود إدارة ترمب إلى مبادرات دولية مثيرة أو مستهجنة، سواء مع الصين، أو في سياق الحرب الروسية – الأوكرانية، أو باتجاه أوروبا، أو بالانتظام الكلي أو الجزئي في صراعات وتسويات الشرق الأوسط، أو بالتصعيد في وجه أميركا اللاتينية.

في المقابل، وبحسب «إيكونوميست»، تدخل الصين 2026 بنجاح اقتصادي راسخ، لكنها تسير على خيط رفيع بين الثقة بالنفس والغطرسة، واستعراض القوة، وستكون اختباراتها المقبلة صعبة للغاية خصوصاً في موضوع تايوان، مع اتساع هامش الخطأ المهلك. أما روسيا التي دخلت حرباً لا تمتلك سبيلاً للخروج منها، فتجد أن رئيسها فلاديمير بوتين لا يمتلك «نظرية نصر» لكنه يراهن على الزمن والتعويم السياسي.

تختصر المجلة الأميركية المشهد في التالي: الولايات المتحدة قوية لكنها مضطربة، والصين واثقة لكنها مهددة بالخطأ، وروسيا عنيدة لكنها متآكلة، وفي الخلفية تبدو أوروبا كمتفرج قلق.

الجميع يقاتل الجميع

إنه مدخل شرس نحو الربع الثاني من القرن الـ21، يقاتل فيه الجميعُ الجميعَ بما امتلكت أيمانهم: الاقتصاد والتجارة والعلم والأسلحة الفتاكة والتهديد النووي وإثارة الاضطرابات وتقويض منظومات القيم وتمكين القوي وإضعاف الضعيف. وتبدو ساحات مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا مجرد مختبرات هائلة، تطبق فيها تجارب تكاد تكون إبادية. وكأن نظرية المؤامرة التي تحدثت ذات مرة عن أن الكرة الأرضية لا تحتاج إلى أكثر من 500 مليون نسمة من بين ملياراتها الثمانية لكي يستعمروها ويعمروها تقترب من التحقق.

هل هذه رؤية تشاؤمية لما ينتظره العالم وسكانه خلال ربع القرن المقبل؟

عندما يحمل أشخاص مثل ترمب وبوتين وشي جينبينغ ونتنياهو وخامنئي وكيم جونغ أون، ومعهم «روبوتات» أنتجتها علوم العصر بلا مشاعر ولا رحمة... عندما يحمل كل هؤلاء المطارق في أيديهم ويفترضون أن رؤوس الناس هي المسامير، فلا تبقى أي مساحة للتفاؤل، إلا... إذا استطاع الإنسان أن يسترد وعيه وإرادته.

المحور السابع:
آراء

تعدد أقطاب بلا نظام تنافس

وغلبة لا توازن

ملخص

من هدم العولمة هو اليمين المتطرف في أميركا وأوروبا في حين لا تزال الصين تدافع عنها. ومن أسقط النظام الأميركي العالمي هو ترمب الذي جاء إلى البيت الأبيض مقتنعاً بأن هذا النظام هو «عبء على أميركا وسلاح في يد خصومها»، كما قال وزير الخارجية ماركو روبيو.

رفيق خوري

لعل ما أنهى العولمة والأحادية هو سياسة "أميركا أولاً" بقيادة دونالد ترمب

العالم يتحرك بشكل دائري، وإن بدت حركته كأنها سير على خط متعرج إلى أمام. والقرون ليست مفصولة تماماً عن بعضها بعضاً، بحيث نعيش اليوم في شيء من القرن الـ19، وشيء من القرن الـ20، وشيء من القرن الـ21، إلى جانب من يعيش في القرن السابع وصراعاته وحروبه وأفكاره.

ففي أواخر القرن الـ20 سقط الاتحاد السوفياتي الذي تصور قادته أنه مستقبل العالم. وفي الربع الأخير من القرن الـ21 انتهى النظام الليبرالي العالمي الذي بنته أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهت معه العولمة والأحادية الأميركية على قمة العالم، لكن سقوط الاتحاد السوفياتي الذي رآه الرئيس فلاديمير بوتين «أكبر كارثة جيوسياسية في القرن الـ20» لم يكن كما تصور فرنسيس فوكوياما «نهاية التاريخ». ونهاية الأحادية والعولمة والنظام الأميركي العالمي لم تصبح بداية نظام عالمي جديد مبني على صعود الصين وعودة روسيا وهبوط الولايات المتحدة وبروز الهند والجنوب العالمي.

ذلك أن اللعب الحاسم هو في المركز لا في الأطراف. والصراع على المصالح أقوى من الصراع على العقائد. ما أسقط الاتحاد السوفياتي هو موقف روسيا بقيادة الرئيس بوريس يلتسين، لا تمرد أو رغبات الجمهوريات الأخرى ضمن الاتحاد. أما استراتيجية «الاحتواء» التي مارستها واشنطن باقتراح من الدبلوماسي الرؤيوي جورج كينان، واندفاع الرئيس ميخائيل غورباتشوف في سباق تسلح مع الرئيس رونالد ريغان في وضع اقتصادي صعب، وتخفيف قبضة الـ«الكيه جي بي» على المواطنين في ظل سياسة إعادة الهيكلة والانفتاح «بيريسترويكا وغلاسنوست» فإنها، على قوة تأثيرها، لم تكن قادرة على إسقاط القلعة السوفياتية لو لم تقرر روسيا الخروج على الاتحاد.

وما أنهى العولمة والأحادية والنظام العالمي الأميركي هو سياسة «أميركا أولاً» بقيادة الرئيس دونالد ترمب. فلا انتقادات اليسار في العالم للعولمة والتكتل في «المنتدى الاجتماعي العالمي» لمواجهة «المنتدى الاقتصادي العالمي» في دافوس أسقطت العولمة. ولا دعوات روسيا والصين إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب أسقطت النظام الأميركي العالمي والأحادية.

من هدم العولمة هو اليمين المتطرف في أميركا وأوروبا، في حين لا تزال الصين تدافع عنها. ومن أسقط النظام الأميركي العالمي هو ترمب الذي جاء إلى البيت الأبيض مقتنعاً بأن هذا النظام هو «عبء على أميركا وسلاح في يد خصومها» كما قال وزير الخارجية ماركو روبيو. وهو ارتاح إلى ما سماها مدير الاستخبارات المركزية السابق ويليام بيرنز «دبلوماسية همجية». وكانت «عقيدته» هي حرب الرسوم الجمركية والتجارة وحروب السياسات القومية تحت عنوان «أميركا أولاً».

والعالم اليوم، في مرحلة «عدم اليقين» كما قال الرئيس الصين شي جينبينغ على رغم الصعود الصاروخي لبلاده إلى القمة اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً. فلم تعد بكين تكتفي بما طلبه مسؤول صيني من البروفيسور زبغنيبف بريجنسكي مستشار الأمن القومي أيام الرئيس جيمي كارتر وهو «نحن نعلم أن أميركا في هبوط، ولكن نرجوكم أن تخففوا سرعة الهبوط» قبل أن تصل الصين إلى الموقع المناسب لتصبح «قوة عظمى علمية».

وما عاد بوتين يلح على شراكة قوية مع الغرب بمقدار ما يركز على مواجهة الغرب و«زرع الشوك على طريق أميركا». فهو في حرب غير مباشرة مع «الناتو» عبر حربه ضد أوكرانيا، وهو احتاج إلى «شراكة بلا حدود» مع الصين وشراكات استراتيجية مع كوريا الشمالية وإيران، بالتالي إلى تحالف جديد بين الدول التي تشكل «محور الاضطراب» حسب أندريا كيندال - تايلور وريتشارد فونتين في مقال نشرته «فورين أفيرز». والقاسم المشترك بين أركان المحور المؤلف من روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران هو «الاعتراض على النظام العالمي الذي لا يراعي مكانتهم ولا يترك لهم حرية الحركة في «الجوار القريب» بالنسبة إلى روسيا، و«تايوان وبحر الصين الجنوبي» بالنسبة إلى الصين، و«محور المقاومة» والنفوذ في العراق ولبنان وسوريا واليمن «بالنسبة إلى إيران و«توحيد شبه الجزيرة الكورية» بالنسبة إلى كوريا الشمالية.

وإذا كان ترمب يرى أنه يستطيع، بقوة أميركا، إجبار بلدان العالم على تلبية ما يريده، فإن الوقائع معاكسة، لا فقط في «محور الاضطراب» بل أيضاً في محاور الحلفاء والأصدقاء في أوروبا وآسيا. وليس هناك اليوم نظام عالمي. لا أحادي أميركي، ولا ثنائي أميركي - صيني، ولا ثلاثي أميركي - صيني - روسي.

هنـاك تعدديـة أقطـاب بلا نظـامٍ. «تنافـسٍ وتعـاون وصـراع» حسـب الظـروف. صـراع لا تـوازن. وغلبـة لا تسـوياتٍ. يومـاً يبـدو ترمـب كأنـه يريـد «التعـاون مـع الصين وروسـيا بـدل التنافس في مرحلة» هبـوط التنافس بعـد صعـوده بين القـوى الكبـرى»، حسـب سـتا سـي غـودارد.

ويوم آخـر يجـد الرئيس الجمهـوري نفسـه أمـام «عودة دبلوماسـية القـوى الكبرى»، على حـد تعبيـر ويس ميتشـل الـذي يعتقـد «أن أميـركا أخطـأت في التسـعينيات، إذ بـدل الحيلولـة دون صعـود الـصين بعـد الاتحـاد السـوفياتي اسـتخدمت دبلوماسـية التجـارة لإزالـة الحواجـز التـي تمنـع التوسـع الصيني».

وكل محاولـة لإعـادة ضبـط العالـم في مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة اصطدمـت بحـرب بـاردة جديـدة مرشـحة لأن تكـون طويلـة، وحـرب حـارة في قلـب أوروبـا، لا في البلقـان، عبـر الحـرب الروسـية ضـد أوكرانيـا. فالأمـن الجماعـي مهمـة مسـتحيلة. والممكـن هـو الحـد مـن تجـاوز الخطـوط الحمـر مـن خـلال تـوازن الرعـب النـووي وموازيـن المصالـح التـي تعـدل موازيـن القـوى.

وحين كشـف ترمـب عـن مشـروع بنـاء «القبـة الذهبيـة» في الفضـاء قبـل تحويـل مسـمى وزارة الدفـاع إلـى وزارة الحـرب اعترضـت روسـيا والـصين بحجـة أن ذلـك يزيـد مـن اللاتـوازن في القـوى ويضيـف أحمـالاً ثقيلـة علـى الاقتصـاد. وإذا كان الاقتصـاد الصينـي هـو الثانـي عالميـاً بعـد نظيـره الأميركـي، فـإن الدخـل القومـي لروسـيا المقـدر بتريليونـي دولار لا يـكاد يـوازي دخـل نيويـورك وحدهـا، ويشـكل أقـل بقليـل مـن نصـف اقتصـاد كاليفورنيـا المقـدر بـ4.6 تريليـون دولار.

ولا شـيء يوحـي أن أميـركا وأوروبـا علـى عتبـة «الاسـتثمار الآن في مقاومـة روسـيا أو دفـع ثمـن أكبـر في المسـتقبل»، حسـب تايلـور وكوفمـان. ولا بالطبـع أن أوروبـا سـتكمل المعادلـة التـي وضعهـا ريجيـس دوبريـه في كتـاب «إمبراطوريـات ضـد أوروبـا»، وهـي «أن أميـركا تهيمـن علـى كل شـيء ولا يمكـن إنهـاء الإمبراطوريـة السـوفياتية في الشـرق مـن دون إنهـاء الإمبراطوريـة الأميركيـة في الغـرب». فالاتحـاد السـوفياتي انتهـى وأميـركا باقيـة، وأوروبـا لا تسـتطيع الاسـتغناء عـن أميـركا، أو أقلـه عـن الأمـن تحـت مظلتهـا النوويـة.

غير أن التحدي الكبير لأميركا تمثله الصين، لا روسيا. فاللعبة هي السيطرة على أوراسيا. ويقال إن من يسيطر على السهل الأوراسي (الهارتلاند) يسيطر على العالم. وهذه لعبة أكبر من اللاعب الروسي. والصين لم تعد مجرد قوة برية، إذ صارت تتقدم على أميركا في بناء الغواصات. وأميركا كانت دائماً أكثر من قوة بحرية في (الريملاند) تفوق قوة الهارتلاند وتمنعها من الخروج إلى المحيطات. ومن الصعب أن تكون إمبراطورية المال والسلطة أو «الإقطاع التكنولوجي»، هو النموذج البديل من إمبراطوريات الغرب والشرق. والأصعب هو أن تصبح ما سماها سمير أمين «الإمبريالية الجماعية» التي تمثلها أميركا والاتحاد الأوروبي واليابان هي البديل من «الإمبرياليات الوطنية» في أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. فلا أحد، كما يقول الرئيس شي، يستطيع وقف التوجه التاريخي للصين نحو «إعادة الوحدة مع تايوان» وأن تصبح «آسيا للآسيويين» من دون أية قوة أميركية أو أوروبية.

لكن الصين التي كانت قبل ألف عام قوة عظمى ثم سيطرت عليها وأذلتها القوى الغربية واليابان تتقدم على أوروبا وقريباً على أميركا في الإنتاج كما تتقدم استراتيجياً. وهي تعلمت من الغرب لتسبقه على طريقة إمبراطورية سلالة مينغ في القرن الـ19 التي تعاملت مع الغرب، ولكن تحت شعار «صين غنية وجيش قوي، الصين للجوهر والغرب للاستعمال». وإذا كان الرئيس شي يصنف نفسه بأنه «ماركسي القرن الـ21»، فإن 120 ألف صيني يتعلمون الروسية مقابل 300 مليون صيني يتعلمون الإنجليزية. وإذا كانت أميركا تتفوق على الصين وروسيا في التحالفات، من الناتو إلى أوكوس وكواد والتحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية والشراكات في الشرق الأوسط، فإن ترمب بدأ يمارس سياسة التخلي عن التحالفات. وإذا كانت أميركا تركز على النوعية قبل الكمية، فإن الصين تتقدم في الكمية والنوعية وتتبنى مع روسيا مبدأ الاتحاد السوفياتي، «في الكمية نوعية في حد ذاتها».

أما القوة الجديدة المرشحة لأن تكون في منتصف القرن الحالي لاعباً قوياً سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، فإنها «الجنوب العالمي»، لكن الجنوب العالمي تعبير يتجاوز الجغرافيا. والتفاوت بين بلدانه كبير. والسباق على قيادته قائم بين الصين وروسيا والهند، وهي قوى عظمى بصورة أو بأخرى لا علاقة لها بالجنوب العالمي الذي لا تزال دولة الفقيرة أكثر من دولة الغنية، ولا

شيء يجمع أفغانستان وجنوب أفريقيا مثلاً سوى الشكوى من الهيمنة الغربية على الطريق إلى الشكوى من هيمنة الصين وروسيا والهند التي تعد نفسها «قوة على عتبة القوة العظمى». وهذا عالم يعاني سياسة «أميركا أولاً» التي يمارسها ترمب ويوحي أنه لا يريد تضييع وقته في التعامل مع الجنوب العالمي.

والسؤال هو كيف يدار العالم في مثل هذه الأوضاع؟ وهل بقيت أميركا «البلد الذي لا يستغنى عنه» أم صار من الممكن قيام «نظام عالمي من دون أميركا»، كما يرى الأستاذ في أوكسفورد نغير وودس؟ وهل يمكن أن تمارس القوى الكبرى سياسة «التنافس والتعاون والصراع»، حسب الظروف من دون أزمات كبيرة؟ وهل تستطيع الصين وروسيا تحمل مسؤوليات أميركا في العالم؟ ومن أعطى أميركا الحق في السعي إلى الحيلولة دون وصول بكين وموسكو إلى قمة العالم وعدم معاملتهما كشريكين؟ وهل هناك مكان لنظام عالمي تحت عنوان «العالمية السياسية» التي تدعو إليها رئيسة مؤسسة «نيو أميركا» ماري آن سلوتر، أساسها «الاهتمام بالناس لا بالصراعات بين الدول»، وأن يكون مقياس التنافس بين أميركا والصين وروسيا هو «توفير البنية الأكثر نظافة لشعبها مع زيادة رفاهيته ومساعدة البلدان النامية على التخلص من الكربون وتحسين بنيتها التحتية»؟ لا أجوبة حكيمة عن هذه الأسئلة في عالم القوى الكبرى التي تتنقل بين «التنافس والتواطؤ».

وما من نظام عالمي واحد إلا بعد حرب كبيرة، نظام «كونسرت أوروبا» بعد حروب نابليون في بدايات القرن الـ19 القائم على احترام حدود البلدان الأوروبية على رغم التفاوت بينها في القوة، ونظام ما بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. حتى حرب أوكرانيا، لا فقط حرب غزة وحرب إيران، فإنها أصغر من أن تقود إلى نظام عالمي جديد. والمرجح حتى الآن هو صراع وغلبة لا توازن. والغائب هو القيادة العالمية الحكيمة. والكل يخاف من حرب كبيرة وسط القول إن الأميركيين والصينيين «سائرون في النوم» إلى حرب من أجل العظمة، إن لم تكن تايوان كافية. والعالم ينتقل من أحلام النظام المثالي إلى كابوس اللانظام العالمي وسط تعدد الأقطاب وتهميش دور الأمم المتحدة.

هل ستعيدنا التكنولوجيا الذكية

للثقافة الشفوية البدائية ؟

ملخص

في عالم اليوم يتداول البشر مليارات الهواتف الذكية ذكاء خارقاً وخطراً تعمل على خوارزميات معقدة، وأمام هذا التوحش التكنولوجي المنفلت أصبح الإنسان عبداً لها، فهل الإنسان بين يدي الهاتف أم الهاتف بين يدي الإنسان، ومن يسيّر من؟

أمين الزاوي

لم تغير سلطة الشاشة الذكية علاقة الإنسان بالكتابة فقط بل غيرت جوهره وسلوكه اليومي وأخلاقه وعلاقاته

Камера
Фото
Календарь
Погода
Карты
Часы
Видео
Акции
Почта
Напоминания
Здоровье
Заметки
Книги
Face ID
App Store
Настройки
iTunes Store
Wallet
Дом

سوسيولوجياً هناك ما قبل الإنترنت وهناك ما بعده، عالمان متباعدان في كل شيء، فلقد قلبت تكنولوجيا الحداثية مفهوم الاتصال والتواصل ومعهما وعبرهما سُلم القيم الإنسانية والرموز واللغات وحتى المشاعر، وكل شيء اهتز في حياتنا الفردية والجماعية، من لغة الكتابة إلى العملة النقدية، وحين اكتشف الإنسان أسطورة الورق مطلع القرن الثاني الميلادي، وكان ذلك في الصين، صرخ سعيداً بهذا الاكتشاف، فها قد دخلنا التاريخ المعاصر، وشيئاً فشيئاً انتقلت أسطورة الورق إلى العالم الإسلامي ثم إلى أوروبا، فكانت التأسيس لحضارة الورق التي جعلت الإنسان يتخلص من الخوف من كابوس النسيان، ولاحقاً حين اكتشف أحفاد أسطورة الورق أسطورة الإنترنت والذكاء الاصطناعي صرخوا: «ها نحن ندخل نهاية التاريخ».

اكتشاف الورق واستعماله في الكتابة، في جراحة الذاكرة، كانت قفزة استثنائية في شقاء تاريخ العقل البشري من الصين إلى بغداد إلى روما وباريس ثم أميركا، فلم يكن الورق مادة لحماية الذاكرة فقط بل كان التعبير عن مرحلة جديد من التطور الرهيب في الذكاء البشري وعاملاً حاسماً في تقريب المسافات الزمنية والجغرافية بين البشر، ولقد كانت القفزة الحضارية الكبرى التي حققتها أسطورة الورق هي إعلان بداية نهاية سلطة الشفوي، ولقد باتت هذه الأخيرة شيئاً فشيئاً محاصرة بالكتابة، بالحروف المرسومة على شيء خفيف، وتحول الحبر على الورق إلى ما يشبه أقفاصاً من ذهب للثقافة الشفوية، فبدأت طبقة الفهماء من المؤرخين ورجال الدين والشعراء والفلاسفة يسجلون أفكارهم وإبداعاتهم، ومثلت هذه القفزة التاريخية في تاريخ الثقافة العربية والإسلامية المتمثلة في الاستثمار في أسطورة الورق نهاية شخصية ظلت مركزية في هذه الثقافة، وأعني بها الراوي، فلقرون طويلة كان الراوي هو السجل الشفوي للنصوص الدينية المقدسة والمصدر الجامع لوقائع التاريخ الكبيرة والصغيرة وللشعر والأساطير والخرافات وشجرات الأنساب، فإن تختفي هذه الشخصية المركزية التي صنع على أكتافها وذاكرتها حضارة بأكملها وديانات بأكملها بكل ما فيها من صراعات وطوائف، بكل ما حملته من إيجابيات وسلبيات أيضاً، فهذا يعني بأن الإنسان دخل منطقة تاريخية جديدة، ولحظة بداية الكتابة على أسطورة الورق هي أكبر مقاومة يحققها الإنسان ضد الشفوي وربما ضد النسيان وضد الاندثار.

وعلى هامش أسطورة الورق وفيها تكوّن عالم الوراقين والخطاطين، عالم ساحر وخطر، جُمعت فيه أخبار الحروب ودسائس الملوك ورسائل العشاق على حد سواء، وتأسست لذلك مدارس في بغداد والبصرة والفسطاط وإسطنبول ودمشق وأصفهان، إنه عالم بطقوس جمالية غريبة ومنافسات حارة وحادة بين الخطاطين، وأسس الملوك والخلفاء دواوينهم وكان لكل خليفة خطاطوه الذين ينافسون خطاطي منافسيهم في الدقة والجمال والتزويق، فغيرت أسطورة الورق شكل الحكامة وسلوك الحاكم.

وفي ظل أسطورة الورق تكونت مكتبات أو خزانات خاصة وعامة، سلطانية أو شعبية، في كثير من الحواضر، ومعها ظهرت طبقة من تجار المخطوطات، فكان تاجر المخطوطات إذا ما سمع بخبر مخطوطة مهمة لا يتوانى في السفر بحثاً عنها في بغداد أو تمبكتو أو شنقيط، وكان بعض العلماء وبعض التجار يسافرون لشهور بحثاً عن مخطوط ما وقد يخاطرون بحياتهم لأجل ذلك، وقد يقضي الخطاط شهوراً عدة في نسخ كتاب قد طلبه عالم أو فقيه أو خليفة، وأصبحت تجارة الورق والمخطوطات والحبر تنافس تجارة الحرير والبارود والتوابل، وتأسست لذلك قوافل ورأسمال وخبراء.

وكثيراً ما كانت بعض الحواضر وبعض الخلفاء يصنعون هيبتهم وصورتهم الخاصة تبعاً لحجم عدد المخطوطات التي تحويها مكتباتهم وعدد الخطاطين والمكتبيين بها، وقد أخرجتنا أسطورة الورق من عصر الشفوي فهل تعيدنا التكنولوجيا والخوارزميات لها مرة أخرى؟

هناك ما قبل ثقافة الشاشة وما بعدها، عالمان على الطرفين يختلفان ويبتعدان يوماً بعد يوم أكثر فأكثر، فسلطة الشاشة والإنترنت تدفن شيئاً فشيئاً جثة أسطورة الورق، واليوم ترفع بعض الدول وكثير من المؤسسات العلمية والتربوية شعار «حكامة من دون ورق»، «تعليم بصفر ورق»، إنه بيان عن نهاية عهد «الديوان» وأفول ثقافة المراسلات الورقية والسجلات الكبيرة والأرشيف الورقي المتراكم الذي عرفه نظام التسيير والتدبير الإداري والتعليمي خلال قرون، فلم تغير سلطة الشاشة الذكية ونظام الإنترنت علاقة الإنسان بالكتابة فقط، بل غيرت جوهر الإنسان نفسه والسلوك اليومي والأخلاق والعلاقات بين الناس، وجراء ذلك تغيرت مفاهيم وممارسات كثيرة مثل مفهوم الاحتفال

والسعادة والعزاء والأحزان والتواصل، وحدث ما يشبه الزلزال في المشاعر وتجلياتها في المجموعة البشرية، وشكّل ذلك أيضاً تأثيراً في الأسرة نفسها وفي بنائها وطبيعة العلاقات ما بين أفرادها وما بين الأفراد والمجموعات والطبيعة.

لقد أنتجت ثقافة الاستهلاك التي خلقتها سلطة الشاشة الذكية والإنترنت بشبكات التواصل الاجتماعية العالمية بما حملته من برامج ورموز جديدة أمراضاً نفسية خطرة لا تقل عن الأمراض الجسدية التي تهدد الوجود البشري، مثل الأوبئة والزلازل والأعاصير وغيرها، فشبكات التواصل الاجتماعي عدوة التواصل الاجتماعي التي قضت على فلسفة العيش في المجموعة وحولت حياة الأفراد إلى ما يشبه الأرخبيل المتفتت والمفكك، ولقد تعمم الإنترنت في كل البلدان وفي أعزل المناطق، وأصبح العالم قريباً والإنسان بعيداً، وتقلصت المسافات الجغرافية وتباعدت المسافات الاجتماعية.

أنهت سلطة الشاشة الذكية مفهوم السوق بأبعادها السوسيولوجية والثقافية والإنسانية، فلقرون خلت كانت الأسواق ظاهرة ثقافية واجتماعية يلتقي فيها الناس في القرى أو في المدن، يومياً أو أسبوعياً، يتبادلون الأخبار ويستعملون اللغة في علاقاتهم، وكان بين البائع التاجر والمشتري الزبون علاقة جدل تواصل حميمي، وفيها عملة نقدية ملموسة ورقية أو نحاسية، وفيها مشاعر ولغة بكل ثروتها الرمزية، ثم شيئاً فشيئاً قضت الشاشة الذكية على السوق كصورة من صور الحضارات البشرية العريقة، وأصبح الإنسان يطلب ويشتري كل شيء عن بعد من دون أن يعرف من الذي يقف خلف منصة البيع، يدفع عن بُعد وتصله المشتريات من دون أن يعرف من يوصلها، ولم يعد الجيل الجديد جيل (DZ) يعرف العملة الملموسة، فكل شيء اختفى.

لم تترك سلطة الشاشة شيئاً أمامها إلا وجرفته، فالمكتبة التي كانت تمثل فضاء اجتماعياً وثقافياً فارقاً بدأت تختفي، ففي الخطوة الأولى تحولت إلى «مكتبة وسائطية» تجمع ما بين الورقي والإلكتروني، ولكنها شيئاً فشيئاً تزحف نحو فضاء رقمي، وسيجيء اليوم الذي تتحول فيه المكتبة الكلاسيكية الورقية

إلى متحف، ويجيء جيل ربما بعد نصف قرن أقل أو أكثر ويقف الأطفال والشباب والكبار أمام المكتبات ويستغربون صفوف المجلدات ورفوف الكتب الورقية الممتدة على مئات الأمتار في المكتبات الكلاسيكية، متسائلين باستغراب عن تقاليد أجدادهم في القراءة وتحصيل المعرفة.

ستغلق المكتبات وترمم المجلدات والكتب وستغير مهمتها من فضاء للمطالعة إلى فضاء للفرجة، لتصبح الزيارات إليها شبيهة بتلك التي تؤديها للمتاحف للتفرج على القطع الغريبة، وكما كنا ننظر إلى المخطوطات باستغراب فسينظر جيل قادم إلى كتبنا الورقية باستغراب أيضاً.

ربما لن تتوقف المطابع لكنها لن تظل مطابع لسحب الكتب الخاصة بالتجارة العامة ولكن لطباعة بعض الكتب التي تقتنى من باب شراء التحف، كما تقتنى اللوحات الفنية، وستصبح الكتب المطبوعة بطريقة أخرى غير تجارية وتتحول طباعتها إلى ما يشبه القطع الفنية للتجميل والديكور الخاص بالفضاءات العمومية أو الخاصة، شأنها شأن المنحوتات أو اللوحات الفنية.

أما القراءة فستتحقق داخل أوعية أخرى أولها الشاشة لكن ليست آخرها، فالتكنولوجيا المعقدة ستكتشف أوعية أخرى ووسائط للقراءة، ومن دون شك كما أصبح الكتاب تقليداً متحفياً أمام الشاشة أو اللوحة فستكون هذه الأخيرة بعد قليل قطعة متحفية بدرورها أيضاً، لكن السؤال الفلسفي والتاريخي الذي نطرحه ونحن نعبر جسر المرور الحاسم ما بين أسطورة الورق وأسطورة الشاشة، ونحن ننتقل من زمن حضارة الحروف براحة الحبر واللغو التي تحمل هوية ما إلى زمن حضارة الشاشة المسكونة بالرموز العالمية التي تفرضها العولمة والشمولية الثقافية والتكنولوجية: هل سيعيدنا عصر الرقمنة لعهد الشفوية؟

اختفت الكتابة اليدوية التي تستعمل فيها الأقلام والحبر نهائياً أو تكاد، ولمصالحة جيل DZ من طلابي بالجامعة مع الكتابة اليدوية فإني أطالبهم

بتقديم عروضهم وبحوثهم مكتوبة بخط اليد، وذلك محاولة مني لإعادة الذاكرة الثقافية لحركة أصابعهم التي فقدتها أمام لمس الشاشة الذكية، وقد لاحظت بأن غالبيتهم لا يعرفون حتى طريقة الإمساك بقلم الحبر أو الجاف.

إن الذهاب إلى زمن سلطة الرقمي لا مفر منه، قراءة وكتابة واستشارة، لكني أعتقد بأننا لا نزال في منطقة الاضطراب التكنولوجي ولم نؤسس بعد تراكماً سلوكياً وحضاريا وثقافياً في علاقاتنا مع الشاشة الذكية، وحيال هذه الواقع المضطرب فإننا نقر بأن القراءة الورقية تمتلك قوة خاصية التأمل، على خلاف القراءة الرقمية أو الشاشة التي لم تتمكن بعد من تحقيق مثل هذا التأمل، فالقارئ أما الشاشة يعيش حالاً من القلق والتشويش وهو يواجه النص الرقمي، لأن عادة القراءة الرقمية لم تحقق بعد تراكماً في العادات، وبالتالي صناعة التأمل، ويبدو لي وكأن القارئ الرقمي يعيش علاقة متوترة مع الشاشة وأن المصالحة الثقافية الشعورية لم تتحقق بعد.

بابتعاد الإنسان عن سلطة الورق ورهن نفسه إجبارياً، وليس له خيار غير ذلك، بسلطة الشاشة الذكية ستختفي المؤسسات التعليمية والاقتصادية والثقافية التقليدية وسيتحول هذا الإنسان الشاشوي إلى كائن شفوي، وهو ما نلاحظه يومياً وبوتيرة متصاعدة وملموسة، فإذا كان وجود الإنسان من وجود الأشياء التي يخلقها والتي يتعامل معها على المستوى المادي واللغوي، فإننا ندخل يوماً بعد آخر في عصر سلطة الرموز التي تكرس وتثمن ثقافة الشفوي، وفي هذا الزمن المضطرب بدأت تتهاوى الكتابة بمفهومها التقليدي أكثر فأكثر، فلا أحد ينكر بأن سلطة المكتوب قد تراجعت كثيراً أمام زحف سلطة الصورة أو الشاشة الذكية، ومعها تراجعت سلطة اللغة بمفهومها النحوي والصرفي أمام سلطة لغة الإشارة والرموز، وأصبحت المراسلات شفوية أو بالصورة أو بالعلامة، واختفت الصحف من الأكشاك، ونحن في الطريق إلى تحويل المكتبات التقليدية بمجلداتها إلى متاحف وغلق المدارس كإعلان عن نهاية التعليم بطرقه الكلاسيكية التي عرفت منذ قرون.

في عالم اليوم يتداول البشر مليارات الهواتف الذكية، ذكاء خارقاً وخطراً، تعمل على خوارزميات معقدة، وأمام هذا التوحش التكنولوجي المنفلت أصبح الإنسان عبداً لها، فهل الإنسان بين يدي الهاتف أم الهاتف بين يدي الإنسان، ومن يسيّر من؟ وحين يعيش العالم على وقع هذا التغيير التكنولوجي الانقلابي والجذري فإن الكتابة الإبداعية هي الأخرى لا تشذ عن مسطرة هذا القدر المحتوم، إذ ستسلم نفسها هي الأخرى لسلطة الشفوية الجديدة.

نعم ستعيدنا التكنولوجيا المتوحشة الرقمية، وهي تقضي على آخر قلاع سلطة الورق وسحر الحبر واللغة بمفهومها التقليدي، لعصر الشفوية ولكن بتوابل جديدة.

محاولة في التفكير الأخلاقي

بعد ربع قرن من الأزمات

ملخص

بين منطق البقاء ومنطق المعنى، يظل الخيار الأخلاقي في تصوري هو الذي يمنح للحياة قيمتها. فالإنسان، في نهاية المطاف، لا يختبر بما يملك من قدرة على النجاة، بل بما يحتفظ به من إنسانية في وجه النجاة نفسها.

سامي الكاف

حين تدار الحياة بمنطق الغلبة تمحى الحدود بين السياسة والافتراس ويتحول المجتمع إلى ميدان للمنافسة العمياء

أتصور أن الحروب التي شهدتها شخصياً في عدن لم تكن مجرد وقائع عادية أو عابرة في الذاكرة، بل كانت امتحاناً للإنسان في داخلي قبل أن تكون صراعاً على أرض أو سلطة. يمكنني القول إنني رأيت كيف يمكن للألم أن يعيد تشكيل الوعي، وكيف تترك الحرب في الروح ندوباً لا ترى. لكنها في الحقيقة تغير نظرتك إلى العالم وإلى ذاتك معاً. منذ ذلك الحين، لم أعد أرى في الخراب نهاية الأشياء بل سؤالاً أخلاقياً مفتوحاً كيف يمكن للإنسان أن يظل وفياً لإنسانيته وسط كل هذا العصف؟

من رماد التجربة، تبلورت قناعتي بأن الفكر لا يثمر ما لم يستند إلى ضمير، وأن الكتابة أمر شاق بلا شك، لكنها لا تكون حقيقية إلا إذا حملت مسؤوليتها الأخلاقية تجاه الحياة. لقد جعلتني الحرب في عدن أدرك أن النجاة ليست كافية، وأن القيمة الحقيقية تكمن في ما نختار أن نكونه بعد أن ننجو.

لذلك، أصبحت الأخلاق بالنسبة إليّ ليست موضوعاً للفكر وحسب، بل هي في اعتقادي جوهر الوجود الإنساني نفسه، ومعياراً يقيس معنى أن نكون بشراً في عالم يزداد ابتعاداً من روحه.

إن هذا العالم، بعد نحو ربع قرن من الحروب والإرهاب والأوبئة والكوارث المناخية، يتبدى لي وكأنه يعيش أزمة في قدرته على تذكر ذاته قبل تأملها، فالقيم التي شيدت عليها الإنسانية الحديثة وعودها الكبرى كالحرية والمساواة والتضامن لم تعد مبادئ فاعلة، بل ألفاظاً معلقة في فراغ أخلاقي واسع.

وما كان يعد أساساً للتمدن أصبح اليوم موضوعاً للمساءلة، هل ما زالت هذه القيم ممكنة، أم أن الإنسان انزلق مجدداً إلى منطق القوة بوصفه قانون البقاء الوحيد؟ أين مكمن الخلل بالضبط؟

تبدو الإجابة معقدة، أو هكذا تتراءى لي لأن الأزمات في اعتقادي لم تقتصر على السياسة، بل أصابت فكرة الإنسان في جوهرها، فحين تتكرر المآسي من دون أن توقظ فينا حس العدالة، يتحول الألم إلى عادة، والنجاة إلى غاية بحد ذاتها، وهنا يفقد الإنسان قدرته على التعاطف.

ولم تعد الحرب في تصوري حدثاً استثنائياً، بل نمطاً من التفكير والإدارة، وعند هذه النقطة تحديداً يغدو الحديث عن القيم أقرب إلى الترف النظري ما لم يستعاد المعنى الأخلاقي للحياة المشتركة، أي ذلك الرابط الذي يجعل الإنسان مسؤولاً عن مصير غيره لا فقط عن سلامته الفردية.

في اليمن، هذا البلد المغلوب على أمره، تحديداً في مدينة عدن مسقط رأسي حيث شهدت الحرب مرتين، الأولى عام 1986 وكنت حينها في الصف الثالث الثانوي وكان عمري 18 سنة، والثانية عام 2015 وكان عمري 47 سنة، تبدو هذه الأسئلة ملموسة أكثر من أي مكان آخر. فالحرب هناك، أو بعبارة أدق، كل الحروب هناك لم تكن مواجهات عبثية بين جيوش بقدر ما كانت صراعاً على حق الناس في البقاء. وكنت دائماً ما أسأل نفسي، لماذا علينا أن ندور على نحو تائه في فلك حروب وصراعات لا تريد أن تنتهي؟ هل يختلف ساسة اليمن عن الساسة في دول العالم؟ ألا يدعونا هذا الأمر الصادم والمحبط في آن إلى التوقف ولو قليلاً لنتأمل وحسب؟

منذ حرب عام 1986 وحتى حرب عام 2015، وما بينهما حرب عام 1994، تمزق المجتمع اليمني بين أيديولوجيات متصارعة وصراعات مناطقية، ففقد قدرته على إنتاج سياسة توازن بين السلطة والضمير.

أتصور أن الدولة حين تتحول إلى غنيمة يصبح المواطن وقوداً، ويتراجع كل معنى للانتماء باستثناء ما تفرضه القوة، ويعم الخراب.

في مثل هذا السياق الشديد الأهمية، يختبر جوهر الإنسان لا كفاعل سياسي بل ككائن أخلاقي يقاوم التفكك، ويقف وجهاً لوجه أمام ضميره الإنساني، مما كان مفقوداً في هذا الجزء الجنوبي المهم في شبه جزيرة العرب. بعبارة أخرى موجزة شديدة الوضوح على رغم ما فيها من وجع، انعدم الاستقرار وباتت القدرة على البناء مستحيلة.

لكن في شبه جزيرة العرب ليس الأمر كله يشبه ما حدث ويحدث في جزئه الجنوبي، ففي الواقع تقدم دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات

والبحرين وقطر والكويت وعمان) نموذجاً آخر عن العلاقة بين الاستقرار والقدرة على البناء. فمهما اختلفت طبيعة أنظمتها ومن يحكم (ملك أو سلطان أو أمير أو رئيس)، فقد أدركت أن حفظ التوازن الداخلي مقدمة لا بد منها لأية تنمية مستدامة.

وليست المسألة في نوع النظام وماهيته، بل في وعيه بوظيفته الأخلاقية تجاه الناس وما تتطلبه حاجاتهم المعيشية في مناحي الحياة شتى، فحين يصبح الاستقرار وسيلة لحماية كرامة المواطن لا أداة لكبحه، يتحول النظام إلى عامل استقرار إنساني قبل أن يكون سياسياً.

وهذا الدرس لم تغب أهميته عن دول آسيوية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا التي جعلت من الاستقرار قاعدة للنهوض، وبعد مآسي الحرب العالمية الثانية أعادت هذه الدول بناء ذواتها من فكرة بسيطة للغاية، أن الكارثة ليست نهاية التاريخ بل بدايته الأخلاقية الجديدة.

لاحظوا معي من فضلكم وتأملوا. لم يكن التطور هناك فعلاً اقتصادياً وحسب، بل فعلاً قيمياً أعاد ترتيب العلاقة بين الإنسان والعمل، وبين الدولة والواجب، وبين القوة والمسؤولية، مع الأخذ في الاعتبار التباينات في كل دولة تبعاً لخصوصية كل مجتمع من هذه المجتمعات وثقافاته المختلفة بالضرورة.

وتظهر هذه التجارب أن تقدم الأمم لا يقوم على وفرة الموارد بقدر ما يقوم على انتظام الضمير الجمعي، فحيث تغيب الأخلاق، تنهار المؤسسات مهما بلغت قوتها، وحيث يحضر الوعي بالعدالة يزدهر الإنسان حتى في الفقر.

ليست الأخلاق هنا وعظاً كما أتصور، بل نظام معرفة يحدد كيفية استخدام «السلطة» و«الثروة» و«المعرفة» في آن. إنها الميزان الحقيقي الذي به يقاس المعنى، لا فقط الأداء.

لقد جعلت العولمة الإنسان يظن أنه تجاوز حدود الحاجة، غير أنها أعادته لهشاشته الأولى حين داهمته الأوبئة والأزمات البيئية والاقتصادية، ومع كل

اختبار جديد يكتشف الإنسان أنه لا يملك إلا ضعفه المشترك مع الآخرين.

من هنا، تحديداً، تتبع القيمة الأخلاقية لفكرة التضامن، فهي في اعتقادي ليست شعاراً سياسياً يمكن المتاجرة به والتربح منه، بل إنها اعتراف ضمني بأن خلاص الفرد لا ينفصل عن خلاص الجماعة. لكن التضامن من وجهة نظري لا يقوم بلا حرية، والحرية مسؤولية لا تستقيم بلا مساواة في الكرامة الإنسانية.

وحين يختل هذا التوازن يصبح المجتمع أرضاً خصبة للأنانية وللعنف، فالفرد الذي يقصى من العدالة ولا يجد الإنصاف يبحث عن القوة كتعويض وربما كانتقام، والسلطة التي تنسى العدالة لا شك في أنها تزرع بذور سقوطها، وبهذا المعنى فإن الأزمة الأخلاقية في عالم اليوم ليست في تعدد الأيديولوجيات، بل في غياب مركز إنساني ثابت يضبطها.

إن العودة لمنطق «البقاء للأقوى» لا تعني مجرد قسوة في الواقع، بل اختزالاً مكثفاً للإنسان في غريزته الدنيا، فحين تدار الحياة بمنطق الغلبة تمحى الحدود بين السياسة والافتراس، ويتحول المجتمع إلى ميدان للمنافسة العمياء. وهنا يفقد الإنسان ذاته مرتين، مرة حين يهمش وأخرى حين يشارك في تهميش غيره.

ومع ذلك، لا تزال هناك فرص لاستعادة التوازن، شرط أن نعيد التفكير في مفهوم القوة ذاته. فالقوة ليست نقيض الأخلاق، بل قد تكون ذروتها حين تمارس بضبط ومسؤولية. القوة التي تحمي، لا التي تخيف. التي تبني، لا التي تُخضع.

إن جوهر التجربة الإنسانية في التاريخ، كما أرى، هو البحث الدائم عن تلك الصيغة التي تجعل القوة خادمة للمعنى لا بديلة عنه. وعليه، وفق ما هو موضح أعلاه، تتضح وظيفة الفكر الأخلاقي في زمن الأزمات، ليس أن يعظ أو يدين بل أن يذكر الإنسان بقدرته على الفعل المسؤول.

فضلاً عن ذلك، أرى أن التفكير الأخلاقي لا يطلب مثالية مستحيلة، بل يضع معياراً يقي المجتمعات من السقوط في اللامعنى. حين تعي الأمم، بصرف النظر عن ماهية أنظمتها، أن العدالة هي شرط وجودها لا زينتها، تبدأ مرحلة الشفاء الحقيقي لأن الإنسان عندئذ يستعيد إحساسه بإنسانيته، وضميره بالضرورة.

ربما لن ينجو العالم من أزماته القريبة، مما يضعني في خانة المتشائمين، لكن ما يمكن أن ينجو هو «الفكرة الأخلاقية» عن الإنسان، فكل حضارة تنهض حين تكتشف أن قوتها لا تقاس بما تملكه من أدوات، بل بما تملكه من وعي بحدودها.

وبين منطق البقاء ومنطق المعنى، يظل الخيار الأخلاقي في تصوري هو الذي يمنح للحياة قيمتها. فالإنسان، في نهاية المطاف، لا يُختبر بما يملك من قدرة على النجاة، بل بما يحتفظ به من إنسانية في وجه النجاة نفسها.

الكتابة في زمن

الذكاء الاصطناعي

ملخص

الكتابة التي كانت دائماً مرآة الوعي الإنساني، تواجه اليوم تحدياً جوهرياً في زمنٍ يتقاطع فيه النص البشري مع النص الاصطناعي، لم يعد السؤال هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يكتب؟ بل كيف نكتب نحن في عصرٍ تكتب فيه الخوارزميات؟

عادل الحربي

الكاتب اليوم أمام مفترق طرق: إما أن يظل حبيس فكرة القلم والذاكرة فيرفض التغيير أو يتصالح مع التقنية

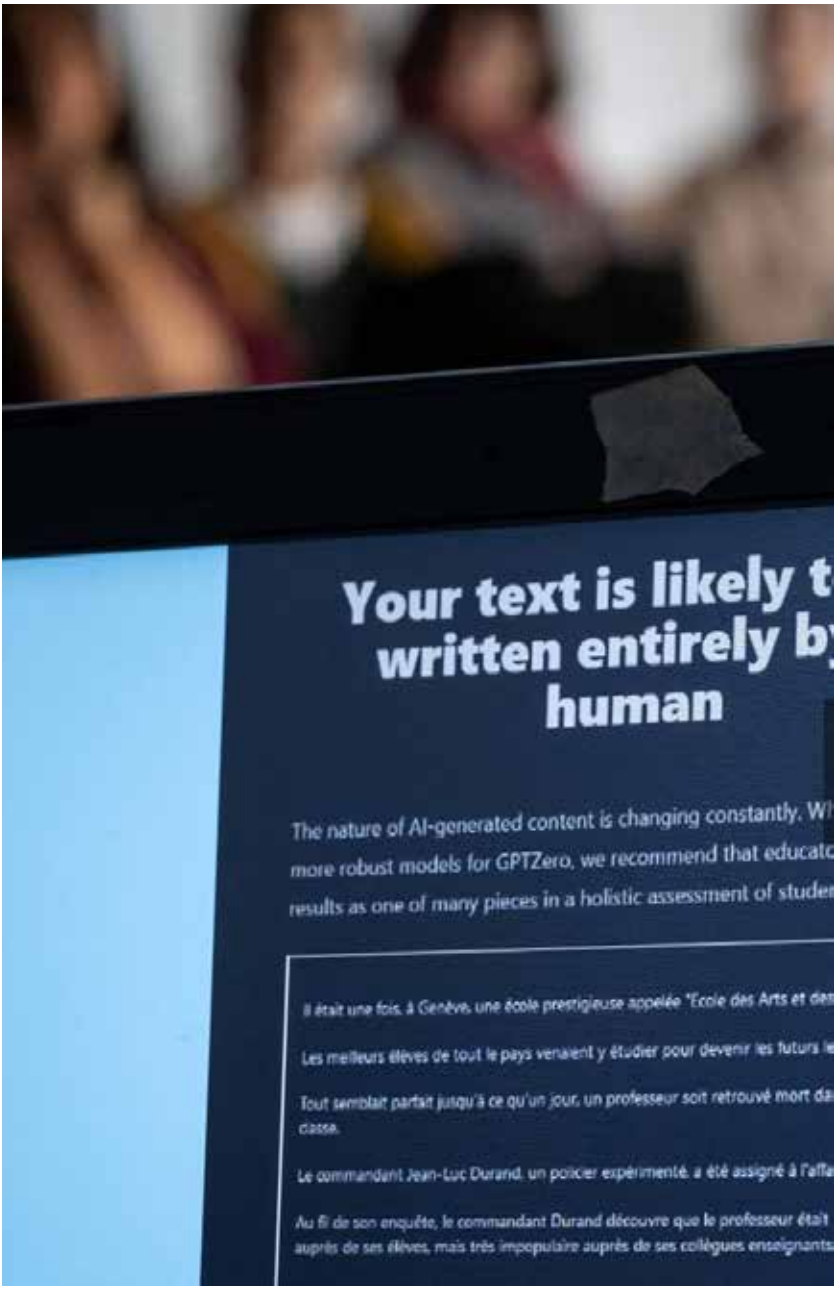
Your text is likely t
written entirely b
human
The nature of AI-generated content is changing constantly. Wi
more robust models for GPTZero, we recommend that educato
results as one of many pieces in a holistic assessment of studer
Il était une fois, à Genève, une école prestigieuse appelée "Ecole des Arts et des
Les meilleurs élèves de tout le pays venaient y étudier pour devenir les futurs le
Tout semblait parfait jusqu'à ce qu'un jour, un professeur soit retrouvé mort da
classe.
Le commandant Jean-Luc Durand, un policier expérimenté, a été assigné à l'affa
Au fil de son enquête, le commandant Durand découvre que le professeur était
auprès de ses élèves, mais très impopulaire auprès de ses collègues enseignants

قبل أعوام قليلة فقط، كنا نحفظ أرقام الهواتف والعناوين ونعد ذلك دليلاً على قوة الذاكرة، وربما على مكانة الشخص في حياتنا، حتى جاءت الهواتف الذكية فأعفتنا من هذه المهمة، ولم نعد نرى أي جدوى أو معنى لحفظ رقم يمكن استدعاؤه بلمسة واحدة، لأن المهمة انتقلت من الذاكرة إلى التقنية/الهواتف الذكية، وانتفت الحاجة إلى إشغال الذاكرة بها.

اليوم يتكرر المشهد بصورة أعمق مع الذكاء الاصطناعي الذي لا يختصر جهداً بسيطاً كالاستعلام أو البحث، بل يشارك في عمليات ذهنية أعقد تراوح ما بين الكتابة والنقد والتحليل وتنظيم الأفكار، والفارق الحاسم هنا يكمن في قدرة المستخدم على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي للقيام بهذه العمليات نيابة عنه، وهنا تتضح الفجوة بين من يستخدم هذه التقنيات استهلاكاً، ومن يستخدمها إنتاجاً وتطويراً، فالأول يكتفي بما تقدمه له الأداة، بينما الثاني يجعل الأداة امتداداً لوعيه وعمق رؤيته.

من هذا المنطلق فإن مستقبل الكتابة، كما هو مستقبل المعرفة عموماً، لن يكون لمن يخشى الذكاء الاصطناعي أو يتوجس منه، بل لمن يفهمه ويُحسن توجيهه ويستثمره لتطوير ملكة الكتابة لديه، ويمكن تشبيه هذا التحول بما قد يحدث لو تمكّن العلماء يوماً من تخزين المعلومات في الذاكرة عبر شرائح تُزرع في الدماغ، فلو استطعنا مثلاً تخزين أو حفظ القرآن الكريم كاملاً في ذاكرتنا المزروعة، فإن الجهد سيتحول إلى ما هو أعمق: التجويد، والترتيل والتدبر.

فانتقال مهمة «الحفظ» من الإنسان إلى الأداة/الشريحة يعني تحرير العقل ليمارس مستويات أعلى من الفهم والتحليل والأداء، وهكذا تماماً يفعل الذكاء الاصطناعي في الكتابة، فهو لا يلغي الكاتب وإنما يحرّره من الطبقات الأولى من الجهد، ليتفرغ لجوهر الفكرة وعمق المعنى ودقة التعبير. ومن هنا تأتي فكرة هذه المقالة، التي لا تناقش الذكاء الاصطناعي بوصفه «أداة كتابة» فقط بل وتحولاً في مفهوم الكتابة نفسها، انتقالاً من الكتابة كفعل لغة، إلى كونها فعلاً فكرياً عميقاً.

لم يتوقف الإنسان يوماً عن محاولاته لتسهيل المعرفة وتسريع إنتاجها ونشرها،

لكن ما نعيشه اليوم مع الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تطوير للأدوات أو تسهيل للمهمات كما كنا نعتقد في البداية، وإنما ولادةُ عهد جديد للكتابة.

فبعدما كانت الكلمة هي البداية، صار اليوم السؤال هو المنطلق، وأصبحت الكتابة فعلاً فكرياً أكثر منها مهارة لغوية وكتابية، حيث نقف على أعتاب عصر تُقاس فيه موهبة الكاتب بقدرته على توجيه التقنية لتدعم الفكرة وجوهر الرسالة، وتُعفيه من عبثية المحاولات المتكررة والمقدمات التمهيدية والتعريفات والمسلمات والهوامش.

الكتابة التي كانت دائماً مرآة الوعي الإنساني، تواجه اليوم تحدياً جوهرياً في زمن يتقاطع فيه النص البشري مع النص الاصطناعي، لم يعد السؤال هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يكتب؟ بل كيف نكتب نحن في عصر تكتب فيه الخوارزميات؟ والجواب يكمن في بحث التصالح مع هذا التحول، والإيمان بأن الذكاء الاصطناعي ما هو إلا أداة تعكس مستوى وعي الكاتب ومدى قدرته على تقديم فكرته.

لقد غير الذكاء الاصطناعي خريطة الكتابة جذرياً، فبينما كان الكاتب سابقاً يحفر فكرته وينميها ويقويها على الورق بإصرار وبطء، ويمهد لفكرته بمقدمات تستهلك من وقته وجهده أضعاف جهد الفكرة نفسها، صار اليوم قادراً على توليد آلاف الكلمات خلال لحظات، والتفرغ تماماً لجوهر الرسالة والفكرة، فالكاتب سابقاً كان يبدأ من الورقة البيضاء، أما اليوم فيبدأ من نافذة الذكاء الاصطناعي، والفرق بينهما هو أن الأول يسعى إلى التمهيد للفكرة بعد تكرار المحاولات وعناء المقدمات، بينما الثاني يسعى إلى توجيه أداة تستخلصها له من بحر لا ينتهي من البيانات، ليلج في نهاية الأمر إلى لب الفكرة وتفاصيلها، وكلاهما هنا يبحث عن الفكرة، غير أن أدوات الصيد تطورت، وبدل أن يمسك الكاتب بشبكة اللغة فقط، أصبح اليوم يمسك بخيوط التقنية والموهبة معاً، حتى تحولت الكتابة من فعل لغوي صرفٍ إلى فعل هندسي.

فالإبداع في زمن الذكاء الاصطناعي متاح لمن يعرف كيف يطرح السؤال بدقة وذكاء، لأن «هندسة السؤال» أصبحت فناً جديداً يضاف إلى فنون الكتابة، فكل أمر يوجَّه للأداة يولد نصاً، لكن الفرق أن جودة النص تحددها دقة

توجيه الأداة وعمق السؤال وبراعة الكاتب في تحرير المنتج النهائي، وكما أن الصحافي المتمكن يُنتج سبقاً من خلال سؤاله الذكي، كذلك الكاتب المعاصر يصنع نصه من خلال قدرته على توجيه الخوارزمية لتفكر كما يريد.

ومع هذا الانفتاح الهائل أصبح حضور الإنسان/الكاتب أكثر عمقاً وأهمية في توجيه الفكرة النهائية وتحريرها من سطحية الأداة، وتبدلت معايير الكفاءة من القدرة على الأداء/الكتابة إلى القدرة على توظيف التقنية لأداء المهمة، ليصبح الكاتب الماهر هو من يعرف حدود الأداة وإمكاناتها فيستغلها قبل أن تستغله، ومن يظن أن التقنية هنا تهدد الموهبة، لم يدرك بعد أن الذكاء الاصطناعي حرر الكاتب من أعباء الهوامش، وأعاده إلى جوهر مهمته الأولى: التفكير والتأمل والتحليل، ليبدأ من حيث تنتهي الأداة، من عمق الفكرة.

لقد امتد تأثير الذكاء الاصطناعي إلى سوق الكتابة نفسها، فغيّر موازين المهنة وأساليب إنتاج المحتوى في الصحافة والإعلام والمؤسسات الثقافية، فالوظائف التي كانت تعتمد على مهارات التحرير التقليدية أصبحت اليوم تتطلب وعياً رقمياً وقدرة على التعامل مع أدوات التوليد الآلي للنصوص والصور والتحقق منها، وأصبح المحرر الصحافي مطالباً بفهم آلية عمل الخوارزميات التي تجمع وتعيد تقديم المعلومات، وتطويعها لمصلحة رسالته/مهنته.

هذا التحول أعاد تعريف مهنة الصحافي أو الكاتب، إذ صار الإبداع المهني يُقاس اليوم بقدرة الكاتب على صياغة الأسئلة الذكية، وتوجيه التقنية لخدمة الفكرة، وتوليد محتوى يوازن بين السرعة والدقة والعمق، وهنا يتكشف جوهر المهنة الجديد: أن تكون أكثر وعياً بالتقنية، وأكثر تمسكاً بروح الكاتب وفكرته في النص.

الكاتب اليوم أمام مفترق طرق: إما أن يظل حبيساً لفكرة القلم والذاكرة بوصفها أدوات وحيدة للكتابة فيرفض التغيير، أو أن يتصالح مع التقنية، ويؤمن بأن الذكاء الاصطناعي فرصة لإحياء جوهر الإبداع الإنساني في زمن تراجع فيه الكيف أمام غزارة الكم. لأن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن

يُختزل الإبداع في سطحية نتائج الخوارزميات، وأن يتحول النص إلى منتج بلا روح.

لذلك تبقى المهمة الكبرى للكاتب اليوم أن يحافظ على صوته الخاص وسط جوقة الأصوات الاصطناعية، فالإبداع الجديد هو ما يضيفه الكاتب للتقنية من وعي وإحساس وغاية، وكلما ازدادت قدرة الكاتب على هندسة فكرته، ازداد تميزه في استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة للإبداع لا وسيلة للاختصار.

لقد انتهى زمن النص الفرداني، فالمعرفة اليوم تُنتَج بتعاون الإنسان مع الخوارزميات، وبمشاركة الذكاء الجمعي للبيانات والتقنيات والمنصات التفاعلية، وبات النص المعاصر عملاً تشاركياً يتكون من تفاعل العقول والأدوات، لا من عزلة الكاتب في صومعته، حيث أصبحت الفكرة ثمرة حوار طويل بين الإنسان والآلة، وبين الموهبة والمعرفة الرقمية.

وفي هذا الزمن، لا يعود القلم رمزاً للكتابة، بل العقل الموجه هو الرمز الجديد، فالموهبة اليوم أصبحت في القدرة على توجيه هذه الأدوات لتفكر كأنها أنت، وتدريبها حتى تصبح أنت مرجعها ومصدرها لا العكس، وهنا تتجلى القيمة الحقيقية للكاتب المعاصر أن يوازن بين الإبداع الإنساني وخوارزميات الآلة، وأن يجعل من التقنية وسيلةً لامتداد وعيه لا وسيلة لتهميشه.

فالعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والكتابة ليست صراعاً بين الإنسان والآلة، وإنما هي تجربة جديدة لاختبار حدود العقل الإنساني، فكما أعطت المطبعة في عصرها الأول الإنسان القدرة على نشر المعرفة، يقدم الذكاء الاصطناعي له القدرة على مضاعفة إنتاج المعرفة، الفرق فقط أن المطبعة كانت تطبع ما كان قد كُتب، أما أدوات الذكاء الاصطناعي فتشارك في الكتابة، وبين هذين العالمين تأتي مسؤولية الكاتب في أن يظل صاحب الفكرة لا صاحب الأداة/ المطبعة.
ولعل أكثر ما يثير الإعجاب في هذا التحول هو أنه أعاد الاعتبار للسؤال،

الذي كان يعد تمهيداً للنص وأصبح اليوم نصاً قائماً بذاته، فالسؤال الذكي ينتج فكرة ثرية، والسؤال الغامض ينتج نصاً باهتاً، وكلما اتسعت معرفة الكاتب بالأداة زادت قدرته على توليد نصوص أكثر إنسانية، ومن هنا يمكن القول إن العلاقة بين الكاتب والذكاء الاصطناعي هي علاقة شراكة واعية يتولى فيها الكاتب القيادة، وتتكفل فيها الأداة بالتنفيذ، غير أن هذه الشراكة لا تخلو من أخطار، فحين تصبح النصوص سهلة التوليد قد يفقد الكاتب شعوره بالجهد والمسؤولية ويلجأ إلى الدعة والاتكالية، وهنا تكمن المفارقة في أن ما يمنحه الذكاء الاصطناعي من سرعة يمثل تهديداً للعمق، لذلك يبقى وعي الكاتب وإدراكه العميق لحدود تخصصه هو صمام الأمان الوحيد في هذه العلاقة الجديدة، فالكاتب الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي من دون بصمة شخصية يُصبح مجرد ناقل/ناسخ، بينما الكاتب الواعي يجعل الأداة جسراً نحو إبداع أوسع وأعمق.

أمام هذا الطوفان الذي لا مفر منه ولا نزال في بداياته، يبقى العزاء في إيماننا بأن الآلة، مهما تفوقت بكل أدواتها في سرعة الكتابة وجمع البيانات وإعادة إنتاجها، فلن تتقن صناعة الدهشة، لأن الإبداع في جوهره ملكة إنسانية لا يمكن برمجتها، وما دامت هذه الملكة تنبض في قلب إنسان يفكر ويشعر ويسأل، فلا خوف على مهنة الكتابة، وسيبقى الإنسان آخر معاقل الإبداع، مهما أبدعت الخوارزميات في تقليده.

مواءمة الإرادة السياسية

مع الثورة العلمية لرسم المستقبل

ملخص

لم يمنع التطور العلمي خلافاً أو يوقف حرباً، وهو ما ظهر في الربع الأول من قرننا، وما أكدته خبرة القرن الـ20 على مدى 100 عام، ولهذا فإن القرار السياسي المسؤول الذي تتخذه الدول، بالتعاون والتضامن، هو وحده الكفيل، ليس بوضع حد للنزاعات وإدارة التكنولوجيا في خدمة الشعوب فحسب، وإنما أيضاً بوضع تشريعات تمنع الروبوت من قيادة البشر أو استعماله لإخضاعهم.

طوني فرنسيس

تجربة مواجهة كورونا مزقت العالم على رغم التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي لا يمكنه اختزال البشرية

MANDER
SWAROVSKI
vodafone
O2

قبل نصف قرن لم يكن الهاتف الأرضي قد اتصل بقرى لبنان وأريافه. وعندما أنشأت وزارة الهاتف شبكتها ومراكزها المزودة بهواتف يدوية يتم تحريكها لتعمل، لم يكن أحد يحلم بأنه بعد ربع قرن ستتحول تلك المراكز والهواتف إلى ذكرى متحفية قديمة. شخص واحد ممن استقبلوا «سنترالاً» في منزله ليستضيف أصحاب الحاجة إلى اتصال، وقف وقال في ذلك الزمان: سيأتي يوم تمسك فيه بهاتفك الشخصي من أي مكان، ثم تجري اتصالاً بعزيز عليك في أية بقعة من العالم، ولن تحتاج إلى سلك ولا إلى موزع ولا إلى سنترال وموظفين.

لم يكن الإنترنت والحاسوب منتشراً، ولم تكن البشرية قد استوعبت ثورة صناعية وعلمية استغرقت قرناً ونصف القرن، من القطار إلى السيارة والطائرة، فإلى الراديو والتلفزيون وأجهزة التبريد والتسخين المنزلية.

فمنذ منتصف القرن الـ19 وحتى نهايات القرن الـ20، كان على البشر أن يستوعبوا ويتأقلموا مع تغييرات سريعة لم تحصل منذ قيام الجنس البشري: ثورات تطويرية متسارعة في مختلف نواحي حياتهم، تقريب للمسافات ومحو للفروق وتعميم للخدمات الطبية والمعيشية، ومعها حروب هي الأكثر دموية ووحشية، حربان عالميتان خلال قرن واحد، ثم حروب متفرقة لا تقل شراسة في بلدان وأقاليم، وثورات وانقلابات اجتماعية أوقعت خسائر لا تحصى، ومزيد من الميل نحو فرض سلطة الأقوى على الأضعف عبر احتكار الموارد والأسواق وشن الحروب من أجلها.

لم يكن التقدم العلمي حافزاً لتكريس قيم إنسانية وأخلاقية ثابتة ومحترمة عندما دخلت البشرية ألفيتها الثالثة، ولا ندري إذا كانت الأحوال ستختلف في مقبل الأعوام. فمنذ بداية الألفية ترافق الصعود الصاروخي في عالم الاتصالات والحديث عن قرية كونية، مع مزيد من الصراعات والنزوع نحو العصبيات القومية والإثنية وانتشار ظاهرة الإرهاب والاعتداء على الحقوق الإنسانية البديهية، وما كاد الربع الأول من الألفية ينتهي حتى كان العالم يلهج باحتمالات حرب عالمية ثالثة نتيجة صراعات جيوسياسية ومنافسات اقتصادية وقومية.

كانت حرب أوكرانيا المستمرة نموذجاً لهذه الصراعات ومعها حروب الشرق الأوسط وعصبها الأساس الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وصار الحديث عن احتمال صدام صيني - أميركي أمراً طبيعياً، لا ينقصه إلا التوقيت.

كان المتفائلون بثورة المعلومات والتواصل يأملون في أن تنعكس مفاعيل هذه الثورة في الوصول فعلاً إلى عالم منفتح، متطور ومتعاون في مواجهة التحديات المشتركة الكبرى. لكن التجربة الخطرة التي عانتها البشرية مع انتشار وباء كورونا مطلع العقد الثالث من الألفية، أظهرت خللاً في مستوى التعاون لا يتناسب مع حجم التقدم العلمي. حلت المصالح القومية والجهوية في مواجهة الجائحة محل المشاركة الصريحة والاستخدام المشترك لأحدث تقنيات العلوم الطبية، واندفعت البشرية إلى الانزواء والناس إلى الانعزال في حرب - جائحة هددتهم جميعاً، وترك ذلك آثاراً على سلوكيات الأفراد والجماعات في الأعوام اللاحقة، لا تزال مؤثرة في أنماط حياتهم وأعمالهم.

الجائحة كانت اختباراً إنسانياً للدول والشعوب في عصر الثورة العلمية الخارقة، وطرحت الأسئلة الأساسية حول العلاقة بين التطور والغرائزية. بمعنى آخر، جعلتنا نبحث في مصير العالم انطلاقاً من أسئلة العلاقة بين الثورة التكنولوجية ومصائر البشرية. وفي السياق يلح سؤال أساس حول الانتظارات والتوقعات: هل يمكن توقع الأفضل في ضوء مسيرة ربع القرن الأخير ونتائجها؟ أم أن علينا انتظار مزيد من المفاجآت، مفاجآت العلم ومفاجآت السلوك البشري؟

في مارس (آذار) 2017 طرح الكاتب المتخصص في راين لوفكين في بحث نشره موقع BBC، 10 تحديات سيواجهها العالم عام 2050 عرضها على النحو التالي

1. التعديل الجيني للبشر بما يساعد في القضاء على الأمراض وتحسين النسل.
2. ارتفاع نسبة المسنين وتجاوز معدل الـ100 سنة بمقدار 50 ضعفاً.
3. زوال مدن بفعل التغير المناخي وارتفاع مستوى المياه.
4. تطور مواقع التواصل الاجتماعي بحيث يبدو العالم بلا خصوصية، ما يطرح بقوة دور سلطات القانون والشركات التي تدير عمليات التواصل.

5. حصول توترات جيو سياسية جديدة وتنامي المشاعر القومية.
6. ارتفاع نسبة استعمال السيارات على رغم أنظمة جديدة للنقل ستولد ومنها الـ«هايبر لود» وغيرها.
7. تضاؤل الموارد الطبيعية النادرة (90 في المئة منها موجودة في الصين).
8. تنشيط الرحلات وعمليات استيطان الكواكب (المريخ والقمر).
9. تحفيز القدرات العقلية عبر الأدوية وزرع الشرائح.
10. هيمنة الذكاء الاصطناعي.

لو كتب لوفكين نصه وتوقعاته هذه اليوم لكان، على الأرجح، عدل في ترتيب أولوياته وجعل الذكاء الاصطناعي في مقدمة أولويات رؤيته للعالم الآن. لقد تقدم هذا الفتح العلمي الجديد ليحدث «تغييرات هائلة وأكثر ضخامة من تلك التي أحدثها ظهور وانتشار شبكة الإنترنت»، فما يطرحه هذا الذكاء يستوعب كل ما طرحته التحولات العلمية المماثلة ويتخطاها، على المستويات العلمية والاجتماعية والأخلاقية والقيمية، ويثير تحديات أشمل لم يشهد البشر مثيلاً لها.

يرى بيتر نورفيغ الذي عمل مديراً للأبحاث في «غوغل» أن الجانب المهم يتعلق في ضمان أن تعود الأنظمة المعلوماتية الحديثة بالنفع على المجتمع ككل، «من دون أن تقتصر فوائدها على من يتحكمون بها فحسب».

وفي الواقع أن النفع يبدو عميماً وشاملاً، أما إشكالية من يتحكم فيها ففي طريقها إلى أن تصبح معضلة، خصوصاً مع انطلاقة الذكاء الاصطناعي، الوريث المتقدم لعالم الإنترنت السحري، ليهدد بالحلول محل صانعيه ومستخدميه. قد تكون هذه ضريبة التطور، إلا أنها مشكلة كبرى في الآن ذاته.

لقد أنشأ الإنترنت ومنتجاته إقطاعاً جديداً في العالم، لكن الذكاء الاصطناعي يهدد بالاستغناء عن منشئيه. عالما الكمبيوتر إليعازر بودكوفسكي ونايت سواريز، من معهد أبحاث الذكاء الاصطناعي في بيركليMIR، أصدرا أخيراً كتاباً حول «لماذا سيقتلنا الذكاء الاصطناعي جميعاً»، حذرا فيه من «نهاية العالم» بسبب إمكانية إمساك هذا الذكاء بمفاصل الحاجات البشرية، من

الطاقة إلى الطيران وشتى المؤسسات والأعمال. إنه تحذير سوداوي من الدور المتزايد للذكاء الاصطناعي في برمجة عالمنا، وهو ما يبرر المخاوف التي تحتاج إلى أجوبة مطمئنة.

يعيدنا ذلك إلى السؤال الأساس: من يدير ومن يمسك ومن يملك؟ فالثورة العلمية ماضية في غزواتها اليومية وسط عالم يلهث للحاق بها، في وقت تتخلف فيه التشريعات الناظمة والأنظمة السياسية، عن القيام بمسؤولياتها التاريخية. ففي العالم الذي يفتخر بامتلاك أدوات المعرفة الجديدة، بات القتل بالطائرة المسيرة، أحد إنتاجات العلم الحديث، مصدر قوة، كما في أوكرانيا وروسيا والشرق الأوسط، وبات توظيف الذكاء الاصطناعي في الحروب، كما فعلت إسرائيل في غزة ولبنان وغيرهما، مساراً يثير الاعتزاز.

لذلك لا بد من تدخل السياسة بقوة لحل المشكلات القائمة وفرض إدارة مسؤولة لمنتجات خارقة لا تكف عن التطور. ومن هنا لا يمكن فصل التوقعات في شأن مصير عالمنا ومنطقتنا عن التناغم الضروري بين سياسات قائدة وفاعلة وبين إدارة مسؤولة لأدوات المعرفة المتجددة.

لم يمنع التطور العلمي خلافاً أو يوقف حرباً، وهو ما ظهر في الربع الأول من قرننا، وما أكدته خبرة القرن الـ20 على مدى 100 عام، ولهذا فإن القرار السياسي المسؤول الذي تتخذه الدول، بالتعاون والتضامن، هو وحده الكفيل، ليس بوضع حد للنزاعات وإدارة التكنولوجيا في خدمة الشعوب فحسب، وإنما أيضاً بوضع تشريعات تمنع الروبوت من قيادة البشر، أو استعماله لإخضاعهم.

ما حصل في مطلع الألفية الراهنة يفترض أن يكون دليلاً إلى ربع القرن التالي إذا أريد للعالم، ومنطقتنا في قلبه، أن يتقدم بخطى واثقة نحو السلام والازدهار. وشرط ذلك أن تكون المعرفة في خدمة الجميع، وأن تتوفر إرادة وضع هذه المعرفة في خدمة البشرية.

سألت الذكاء الاصطناعي عن رؤيته لمنطقتنا بعد ربع قرن فأعطاني سيناريوهين متناقضين، سيناريو التفاؤل وفيه يتحدث عن شرق أوسط مزدهر رقمياً، أكثر استقراراً، بقيادة شابة واعية وتعليم حديث... وسيناريو التشاؤم

وفيه استمرار النزاعات وقمع سياسي وهجرة عقول وسط انقسامات وعنف وضغوط اجتماعية.

لكن جوابه أعطى فسحة أمل في حديثه عن التنوع الاقتصادي في الخليج ونجاح رؤية السعودية في إعطاء ثمارها، وتحول دول كالإمارات وقطر إلى مراكز مالية وتكنولوجية إقليمية. لم أفاجأ بالجواب. ففي السعودية والمجموعة الخليجية خصوصاً، قرار سياسي متخذ بمواكبة التطور ومساعدة المحيط على النهوض من عالم الانقسام والعنف. ولا ينقص دوله الالتزام بأعلى معايير ما تقدمه المعرفة الرقمية، في موازاة التزامها السياسي بحل النزاعات السياسية استناداً إلى مبادئ العدالة والسلام. ونهج كهذا يمكن أن يسمح لنا بتنبؤات متفائلة لمصائر منطقة عانت ما يكفي ودفعت أثمان تطور علمي كانت بعيدة، إلى حد كبير، عن المساهمة فيه.

الإقليم العربي

بين قرنين

ملخص

الجهود المبذولة حالياً لغرس الأمل لدى كل الأطراف في الشرق الأوسط أمر يدعو إلى التفاؤل هذه المرة أكثر من كل المحاولات السابقة، ذلك أن المفاوضات تجري تحت سمع وبصر العالم كله، وبعد سقوط أكثر من 70 ألف قتيل من أهل غزة، منهم نسبة كبيرة من الأطفال والنساء، مما يؤكد أن جرائم الحرب يجب أن تتحول الآن إلى أيقونات للسلام.

مصطفى الفقي

حل الصراع يكمن في أن تتغير إسرائيل إلى دولة تسعى بحق إلى السلام وتطلب التعايش مع الجيران ولا تصبح دولة عدوان واستيطان وعنصرية

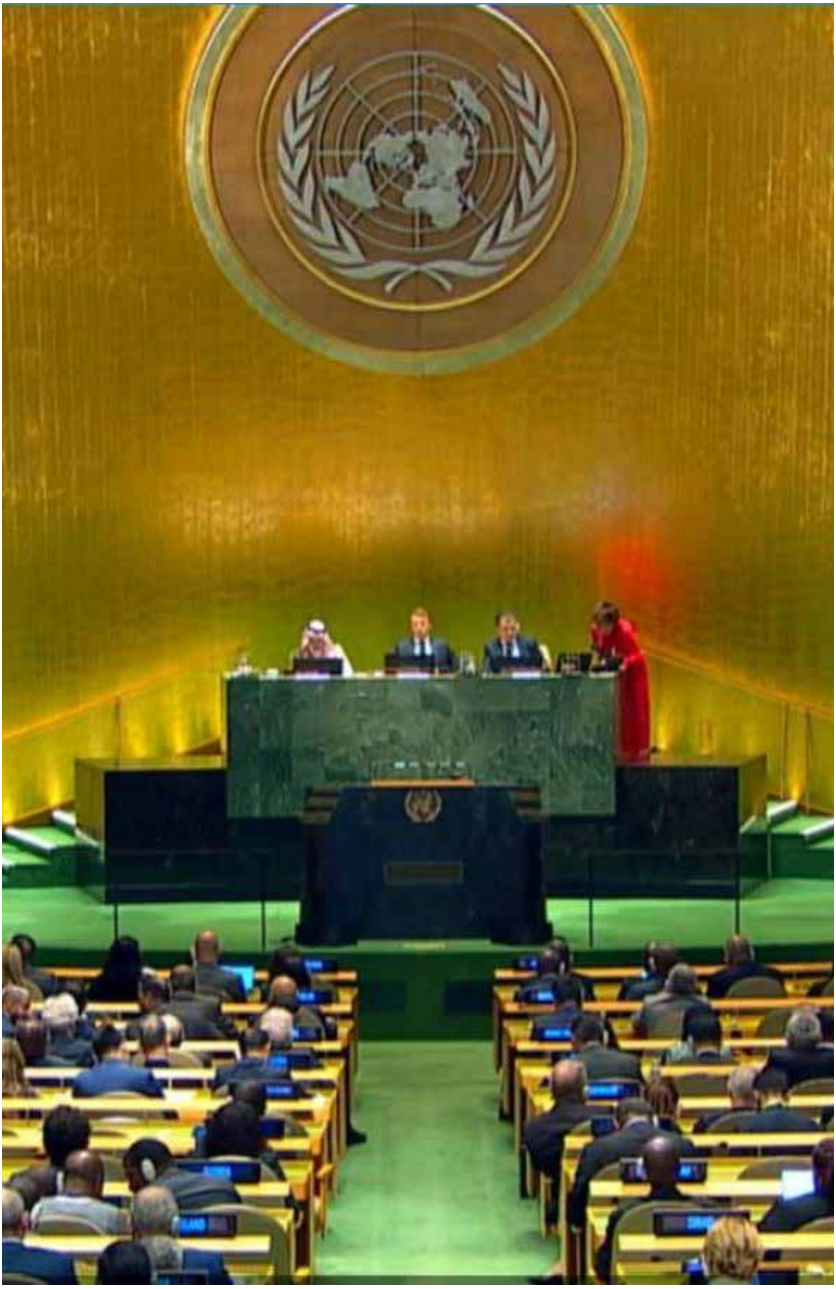

ليس من شك في أن الأعوام الأخيرة من القرن الـ 20 كانت حافلة بالأحداث المهمة والتحولات الخطرة في المنطقة العربية، فمع بداية الربع الأخير من ذلك القرن ساد إحساس عام بأننا نمضي على طريق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، خصوصاً بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) 1973، حين تمكنت القوة العربية من فرض إرادتها بشكل أو آخر على باقي الأطراف، ولا نزال نتذكر حتى الآن الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الأميركي الدبلوماسي الداهية هنري كيسنجر، الذي تمكن من توقيع اتفاقات فك الاشتباك بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا، وفي تلك الفترة حقق الفلسطينيون أيضاً بعض الإنجازات الملموسة على الأرض، وعادت القيادة الفلسطينية لمقرها الرسمي فوق ترابها الوطني.

وجرت في تلك الفترة حادثة شاذة على الساحة العربية باحتلال العراق للكويت وتداعيات ذلك على سياسات المنطقة وأجواء الحكم فيها، وأنا ممن يظنون أن قرار الرئيس العراقي السابق صدام حسين بغزو دولة جارة على نحو مفاجئ يعتبر في حد ذاته أكبر صفعة للمنطقة العربية، لا تزال تداعياتها واضحة حتى اليوم، فكما أن هزيمة 1967 هزت أركان العالم العربي فإن غزو العراق للكويت وسياسات صدام حسين أدت هي الأخرى إلى إضافة رصيد سلبي للعمل العربي المشترك والتماسك القومي المطلوب، فالبعث الذي كان يرفع دائماً شعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» قد بعث برسالة جديدة تقوم على الفرقة والتشرذم والتخبط السياسي، في ظل أنواء عصفت بالشرق الأوسط عموماً وبلغت ذروتها مع حادثة دولية غير مسبوقة، عندما اقتحمت طائرات مجهولة برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، لتدشن فصلاً مروعاً مع مطلع القرن الـ21 ترك بصمات طويلة المدى على الخريطة الجيوسياسية للإقليم برمته، ومن منا لا يعترف أن أحداث الـ11 من سبتمبر (أيلول) 2001 كانت نقطة تحول كبرى نتج منها كثير من الآثار السلبية في الساحة الدولية، إذ تحول المشهد الإقليمي إلى معارك دامية باحتلال الولايات المتحدة فعلياً لكل من أفغانستان والعراق، ثم سقوط صدام حسين بين يدي أعدائه ليجري إعدامه في مشهد عالمي مروع، سيبقى في ذاكرة الأمة العربية صفحة مطوية تلخص مأساة العرب مع مطلع القرن الجديد.

وإذا نظرنا إلى مسار القضية الفلسطينية وجدنا تقدماً ملاحظاً طرأ خلال تلك الفترة عربياً وفلسطينياً، فلقد نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية في تحسين صورتها على رغم اغتيال رئيس وزرائها الذي كان يمثل القاطرة المتحركة نحو السلام بدرجة ما، وما زلت أتذكر شخصياً أن وزير خارجية مصر في تلك الفترة عمرو موسى اتصل بي ذات صباح في أحد أيام عام 2000 ليكلفني باعتباري مساعد أول وزير الخارجية المصرية لشؤون العالم العربي ودول الشرق الأوسط، وكان التكليف هو استقبال وزير خارجية إسرائيل شلومو بن عامي في مطار النزهة بالإسكندرية، واصطحابه مع السفير الإسرائيلي لدى مصر إلى حيث اللقاء الذي جرى إعداده مع الرئيس مبارك في المقر الرئاسي بالإسكندرية، إذ لم يتمكن السيد عمرو موسى من حضور بداية اللقاء، وكان على موعد مع ضيفه وزير خارجية الدنمارك على مائدة الإفطار، وكان الوزير الضيف الاسكندنافي في زيارة رسمية للقاهرة، وبالفعل ذهبت إلى المطار واستقبلت الوزير الإسرائيلي وذهبنا إلى مقر القصر الرئاسي، وبن عامي يحكي لي عن أصوله المغاربية و فترة عمله سفيراً لإسرائيل في إسبانيا، وكان هناك نوع من التفاؤل يشع في الأجواء العامة لتلك المرحلة، وعندما وصلنا إلى مقر الرئيس دخل كبير الأمناء أشرف بكير ليقول لي إن الرئيس قد علم أنك هنا، وهو يطلب أن تحضر الاجتماع في غياب وزير الخارجية الذي كان مرتبطاً بالضيف الذي يزور الخارجية المصرية، وقد فعلت ذلك، وما إن دخلنا ورحب الرئيس بالجميع وداعبني بكلمات رقيقة حتى أعطى الكلمة للسيد شلومو بن عامي الذي قال نصاً «أصبحنا مقتنعين بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها شرق القدس»، فقال الرئيس مبارك «الحمد لله أنكم اكتشفتم أخيراً طريق الصواب».

ثم جرى حديث متفائل تبدو فيه روح جديدة بين الجميع، وعندئذ أضاف وزير خارجية إسرائيل للرئيس المصري الراحل عبارات تقدير لدور مصر في تهدئة الصراع وتقديم النصيحة الواقعية للقيادات الفلسطينية، ثم أضاف قائلاً «لكن هناك مشكلة أطرحها على فخامتكم وأعني بها الأماكن المقدسة في القدس وما حولها»، عندئذ قاطعه الرئيس مبارك قائلاً «الأماكن المقدسة هي للديانات الثلاث حق مشترك لأصحابها، ولا أزعم أن لدينا حلاً سحرياً لها، ولكن الأمر يتوقف على التفاهم المشترك وروح السلام الجديد وتأثيرها في كل الأطراف»، وعندئذ وصل عمرو موسى إلى مكان الاجتماع وحيا الحاضرين

وذكر أمامه الرئيس ملخصاً سريعاً للحوار الذي جرى، فأخرج وزير خارجية مصر من ملف أمامه خرائط لمدينة القدس وتوزيع الأماكن المقدسة فيها، بدءاً من المسجد الأقصى ومروراً بكنيسة القيامة ووصولاً إلى حائط المبكى، وبدأ يشرح أهمية كل منها لأصحاب الديانات الإبراهيمية الثلاث، ثم أضاف أن لدى الخارجية المصرية بعض التصورات وعدداً من الاقتراحات لحل مشكلة الأماكن المقدسة في فلسطين، ومنها أن يجري اختيار الرئيس الفلسطيني عرفات خادماً للحرم المقدسي على غرار الملك السعودي خادم الحرمين الشريفين، والاقتراح الثاني هو أن نبحث عن صيغة شبيهة بوضع الفاتيكان واستقلاليته للأماكن المقدسة، تضمن حرية العقائد الدينية وتسمح بالتعايش المشترك بين أتباع الديانات الثلاث على أرض فلسطين، خصوصاً في البقاع المقدسة والأماكن ذات الخصوصية الدينية لكل طرف، وعندئذ أبدى الوزير الإسرائيلي سعادته بالاقتراحين وإمكان البحث فيهما مع اقتراحات أخرى، ما دامت روح السلام هي التي تسود، واضعين في الاعتبار الآثار الإيجابية للمناخ العام في ظل حكومة إيهود باراك التي كانت قائمة حينذاك، وادعت زيفاً أنها تعرض على الفلسطينيين 97 في المئة من مطالبهم الأرضية وحقوقهم التاريخية.

انصرفنا من لقاء الرئيس بوزير الخارجية الإسرائيلي لتناول طعام الغذاء في فندق «متروبوليتان» الأثري في محطة الرمل، وكانت الروح عموماً مختلفة تماماً عما نشهده هذه الأيام من صلف إسرائيلي مطلق، مقترن بجرائم نتنياهو التي لا مثيل لها في تاريخ الأمم والشعوب، واستخدام سياسية الترويع والتجويع كأداتي ضغط لتحقيق أهداف معينة، تسعى إلى إجهاض كل ما تحقق حينذاك من خطوات ولو بطيئة نحو السلام الشامل العادل الذي يطالب به العرب.

ولم يقف الأمر عند المشهد الفلسطيني وحده، بل إن تداعيات أخرى على ساحة الإقليم غيرت جزءاً كبيراً من الصورة العامة، فقد رحل العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز عن عالمنا وتولى خلافته رسمياً الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي عهده، وهو صاحب المبادرة العربية الشهيرة التي لا نزال نطالب بها ونسعى إلى تحقيق بعض بنودها، وأتذكر الآن «مؤتمر القمة العربية في بيروت» وحرص الأطراف المختلفة على الوصول بصيغة أوسلو إلى حل يقترب من المسار النهائي للصراع العربي - الإسرائيلي، وبوصول الرئيس

الأميركي بيل كلينتون إلى سدة الحكم تفاءل كثيرون بالدم الجديد لرئيس شاب نسبياً، يعيد للأذهان شيئاً من روح جون كيندي الذي راح ضحية التعصب اليميني وضاع دمه بين القبائل كما يقولون، وبدأت العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية صفحة مؤلمة من تجدد الخلاف بين حركتي «فتح» و«حماس» حتى وصل الأمر إلى الصدام المسلح، خصوصاً أن القيادة الفلسطينية القوية التي مثلتها شخصية الرئيس ياسر عرفات كانت قد اختفت من الساحة بوفاته عام 2004 بعد فترة احتجاز خلال المقاطعة في رام الله، حيث كانت نهاية حزينة لذلك القائد الفلسطيني الوحيد الذي اجتمع حوله الفلسطينيون، على رغم كل الصراعات والخلافات كافة.

وتتردد هنا قصة في بعض الأوساط الدبلوماسية وبعض العرب من موظفي البيت الأبيض تشير إلى أن بيل كلينتون حاول جاهداً خلال الأسبوعين الأخيرين من فترة رئاسته إقناع أبو عمار بقبول عرض قدمه إيهود باراك، ولكن أبو عمار طلب موافقة القيادة السياسية في دولتين عربيتين وهما السعودية ومصر، وبالفعل أجرى كلينتون اتصالاً هاتفياً بكل من الرئيس المصري مبارك وولي العهد السعودي القائم بأعمال الملك آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، واستمع منهما معاً إلى إجابة واحدة تقريباً، وهي أنهما يرحبان بكل ما يوافق عليه الفلسطينيون وسيدعمون ذلك بلا تحفظ، ولكن عندما عاد كلينتون برد الفعل المصري – السعودي ذكر أبو عمار أن الأمر يحتاج إلى قمة عربية، فتصور كلينتون أن تلك إجابة هربية لا جدية فيها، فقال له «سأتفرغ لحل المشكلات بين الهند وباكستان فقد أحصل بها على 'جائزة نوبل' خلال الفترة القصيرة الباقية لي في البيت الأبيض»، وأجهضت المبادرة.

وعندما كنت أسأل الدبلوماسي المخضرم عمرو موسى عن تقييمه لذلك، كان رده دائماً أن إسرائيل لم تكن جادة أبداً في عرضها وكان اقتراحها عاماً ومائعاً بلا خرائط ولا محددات واضحة، ولقد دفع عرفات بعد ذلك ثمناً باهظاً في أيامه الأخيرة حبيساً مريضاً في مقره الفلسطيني، وخلاصة ما أريد أن أقوله في هذا المقام هو أن إسرائيل كانت دائماً تلعب بعامل الوقت ولا تفكر في سواه، فهي تريد أن تشتري زمناً قادماً بالتلويح على طريق التسوية وهي غير جادة في ذلك، لذلك اتسم مطلع القرن الـ21 بقدر كبير من الترقب والقلق، وما زلت أتذكر عندما أوفدني الرئيس مبارك حينما كنت رئيساً

للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري كي أكون مرافقاً لرئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان في الاحتفال بذكرى مرور 40 يوماً على رحيل عرفات، ورأيت كيف كانت المشاعر ملتهبة والأحاسيس قوية، ولكني كنت أشتم أيضاً بحاستي السياسية أن الصراع بين «فتح» و«حماس» يتزايد، وأن الصدام قادم لا محالة، وبالفعل كان ذلك هو ما حدث بعد الحرب على لبنان التي خاضها «حزب الله» ضد قوات إسرائيل، وخرجت منها «حماس» بنصر نسبي هيأ لقادتها أنهم طرف فاعل في الصراع المحتدم على أرض الشرق الأوسط، خصوصاً بعد انسحاب إسرائيل الطوعي من غزة، حيث بدأ التصعيد على الأرض وبرز دور «حزب الله» مؤثراً في الساحات المختلفة، في وقت صرح مسؤول إيراني بعد سقوط صنعاء في يد الحوثيين بأن العاصمة العربية الرابعة قد سقطت في يد إيران بعد بغداد ودمشق وبيروت.

وهكذا أصبحت المنطقة على موعد مع حدث جلل لا يمكن تجاهله، بل لا يزال حتى الآن موضع علامات استفهام غامضة توحي بأن شيئاً ما كان يقف وراء ما جرى حينذاك، وأعني بذلك ما نطلق عليه «أحداث الربيع العربي» التي أثرت تأثيراً كبيراً في القضية الفلسطينية، وتحديداً بسبب الانتباه للحدث الجديد الذي اجتاح المنطقة وصرف الانتباه نسبياً عن ذلك الصراع الطويل بين العرب والحركة الصهيونية، وانتهى الأمر بسقوط بعض الأنظمة واختفاء بعض القيادات، لكن حالاً من الملل أصابت بعض الأطراف حين سقط عدد من الأنظمة العربية وأصبحنا أمام مشهد تصعب قراءته، ولقد استغلت إسرائيل الفرصة لكي تدفع بأفكارها التقليدية وتحكم قبضتها على الأراضي الفلسطينية حتى أصبحت الساحة العربية مختلفة تماماً، وازدادت إسرائيل تمرداً على الشرعية الدولية وخروجاً على المألوف الذي كان متوقعاً، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فلقد ضعفت السلطة الفلسطينية نسبياً وحاول بعض قادة «حماس» ركوب الموجة والتصعيد في مواجهة إسرائيل وممارساتها العدوانية، وظهر دور «حزب الله» ليفتح جسوراً من أبنائه في ساحات مختلفة، وامتد نشاط إيران من جنوب لبنان إلى الاندماج الكامل مع نظام الأسد في سوريا وصولاً إلى علاقات وثيقة مع الحوثيين في اليمن، فضلاً عن شد وجذب طائفي في العراق، حتى إن بعضهم يطلق على تلك الفترة التي تلت أعوام الربيع العربي مباشرة «الحقبة الإيرانية»، حين تبلور الاستقطاب بوضوح بين محورين أحدهما معتدل والآخر إيراني متشدد، وقد تمكنت السعودية بقيادة

ولي عهدها الشاب الأمير محمد بن سلمان من اختراق الجبهة الإيرانية وفتح حوار إيجابي معها، ولم تكن إسرائيل بالطبع مرتاحة له أو راضية عنه.

ولا شك في أن الأمر في النهاية يدور في مطلع هذا القرن بين محاور ثلاثة هي بالترتيب حادثة الـ11 من سبتمبر 2011 بتداعياتها وغموضها ومآلاتها، فضلاً عن مهرجان الربيع العربي بأضوائه الخافتة وأحداثه الصاخبة في الوقت ذاته، ثم كان المحور الثالث كما أسلفنا وهو تصاعد الوجود الإيراني في المنطقة واحتدام الصراع بين الإدارة الأميركية والدولة الفارسية، واضعين في الاعتبار ظهور تنظيم «داعش» الإرهابي وتسميته ذاته «تنظيم الدولة الإسلامية»، وهو الذي ارتكب جرائم فادحة في أقطار المشرق العربي، حتى تمكن العراق من طرد فلوله واستعادة الموصل من تحت سيطرته، وبمجيء دونالد ترمب إلى السلطة عام 2016 قام بإلغاء الاتفاق الإيراني – الأميركي الذي كان الرئيس أوباما قد وقعه مع طهران، وبذلك أصبحت قضية الملف النووي الإيراني مصدر صداع تحرص إسرائيل على استخدامه من حين لآخر، من أجل توتير المنطقة وإحداث حال من الفزع، تهدد فيها تل أبيب بالقيام بعمل عسكري ضد إيران، وباختفاء شخوص مؤثرة في المنطقة من أمثال صدام حسين ومعمر القذافي وعلي عبدالله صالح، فضلاً عن رحيل حافظ الأسد والملك حسين، وكذلك الابتعاد النسبي لبعض دول المغرب العربي من الساحة وغياب تأثيرها عن القمم العربية الحاكمة للإقليم كله.

ودعونا نعترف هنا بأن ظهور ولي العهد السعودي بأفكاره الجديدة وآرائه الخلاقة كان ذا تأثير كبير في المنطقة العربية، خصوصاً في ما يتعلق بمواجهة جماعة «الإخوان المسلمين» والعناصر السلفية المتطرفة، فارتفعت أصوات في الرياض تدعو إلى نبذ الأطر التقليدية للمجتمع السعودي وضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة، مما أدى إلى إحياء روح جديدة ترفض التعصب والتشدد والغلواء، وتميل إلى الاعتدال ومواكبة العصر وتطوير التقاليد بما يتمشى مع التطورات الجديدة لعالمنا المعاصر، ولقد استجابت مصر على الجانب الآخر لذلك التوجه رفضاً لأفكار «الإخوان المسلمين» وإنهاء لحكمهم، وذلك عندما خرج الشعب المصري بالملايين في الشوارع معلناً سقوط الجماعة بأفكارها التي امتدت لأكثر من 80 عاماً على الساحة المصرية، بل والمجتمع الإسلامي برمته.

ولكن لا بد لنا من أن نمعن النظر إلى ذلك العامل السلبي الذي تمكن من الحضور تحت مسمى «داعش»، فقد كانت تلك الجماعة بمثابة خطر داهم على الإقليم العربي كله، وأضحت مبرراً لتخليق مشكلات جديدة على الصعيد القومي وخصوصاً في سوريا والعراق، إلى أن تمكن «الحشد الشعبي» من طردها من الموصل، ولا تزال محاولات إحياء ذلك التنظيم قائمة، خصوصاً وأن بعض دول الجوار قد استخدمته، ولعلنا نخص بالذكر هنا الجمهورية التركية وتدخلها الحدودي مع تلك الأنشطة لخدمة السياسة الخارجية لأنقرة، والتضييق على مجتمعات الأكراد ومواجهة اضطرابات الحدود بين تركيا وجيرانها.

واتسعت بعد ذلك رقعة الصراع في ما نطلق عليه الشرق الأوسط، وهو الذي يحوي الإقليم العربي ويجاور تخومه، فأصبحنا أمام أوضاع مختلفة وظروف جديدة، وقد شهد العامان الأخيران على وجه التحديد مظاهر لم تكن في الحسبان، إذ إن تداعيات السابع من أكتوبر 2023 لم تكن عابرة، بل أصبحت منشئة لأوضاع جديدة وكاشفة عن نيات سابقة، إذ تساقط عشرات آلاف الشهداء وازدادت إسرائيل غطرسة وإجراماً، وبدأت في استعادة الحلم القديم أو الوهم الدائم الذي يتصل بإسرائيل الكبرى، بل وظهرت تغييرات فرعية في المنطقة لعل أبرزها سقوط نظام بشار الأسد وتولي أحمد الشرع مقاليد الأمور برئاسته الدولة السورية، وما تبع ذلك من آثار عنيفة، إذ إن سوريا كيان مهم في المنطقة ودولة مؤثرة في الصراع العربي – الإسرائيلي والعلاقات التركية – العربية، وطبيعة العلاقات بين إيران وحلفائها في المنطقة، فقد كانت هي طريق التحالف بين طهران و«حزب الله»، واختفاء نظام الأسد يعني كثيراً بالنسبة إلى كل هذه الأطراف.

ولا يغيب أبداً عن أذهاننا أن ترمب عام 2016 غير ترمب عام 2024 وما بعدها، فقد عاد الرئيس الجمهوري لمقعد الرئاسة بقدر كبير من التضارب الفكري والخلاف العقائدي، وظل يضرب في كل اتجاه متصوراً أنه قادر على تغيير الأوضاع كافة وحل جميع المشكلات وإنهاء الصراعات وإيقاف الحروب، حتى إنه أصبح يتوهم أن بيده مفاتيح الحل لما يجري في الشرق الأوسط وأوكرانيا، بل والهند وباكستان أيضاً، وأجرى زيارة تاريخية لبعض دول الخليج العربي حقق فيها نجاحات مالية واستثمارية كبيرة، ولكن ذلك لم يشفع لا

للعرب ولا للفلسطينيين أن يجدوا منه مقدار دعم ولو ضئيل، بل زاد الأمر على ذلك بعدوان إسرائيلي غادر على أرض الخليج للمرة الأولى في تاريخ الصراع بالمنطقة، حين استهدفت الطائرات الإسرائيلية مقر قادة «حماس» كما يزعمون في الدوحة، واخترقت الأجواء القطرية واعتدت على السيادة الوطنية لبلد عربي كان ولا يزال وسيطاً من أجل التهدئة واستقرار الأمور، فترمب هو أكثر الرؤساء الأميركيين حتى الآن ارتباطاً باليهود وتحقيقاً لمطالبهم وأهدافهم وحرصاً عليهم، وقد كانت الغارة التي قام بها سلاح الجو الإسرائيلي على الدوحة أخيراً، بدعوى التخلص من قيادات «حماس»، جريمة من نوع خاص يصعب تجاوزها وغفرانها، ولقد تعودنا على يد إسرائيل الطولى في دول الجوار المباشر لها وفي إيران واليمن وغيرها من البقاع العربية وغير العربية، ولكن أرض الخليج كانت حرماً مقدساً يدرك الإسرائيليون خطورة المساس به، لأن ذلك تحطيم كامل لمنظومة يتطلعون إليها ويسعون إلى وجودها، وأعني بها منظومة العلاقات الخليجية وأطماع إسرائيل في التطبيع معها، ولذلك فإن تلك الجريمة الإسرائيلية النكراء تحول نوعي في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي، فلقد تجاوز الصراع بذلك حدود المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية ليصل إلى دولة خليجية آمنة لم تتورط في حرب مع إسرائيل من قبل، بل سعت دوماً إلى التسوية بينها وبين الفلسطينيين، وكانت وسيطاً أميناً، ومعها مصر، لإيقاف الحرب والسعي إلى السلام.

ولا تزال الرواية لم تتم فصولاً على رغم الإدانة الواسعة، لا من العالمين العربي والإسلامي وحدهما، ولكن من معظم أقطار العالم ودول القارات الخمس التي تتسارع دولها للاعتراف بالدولة الفلسطينية اليوم على رغم الإرهاب الإسرائيلي والتخويف الأميركي، ولعلنا نتذكر أن من الإيجابيات القليلة خلال الفترة الأخيرة انتخاب رئيس لبناني جديد بعد أن بقي ذلك المنصب شاغراً لأعوام، ومع وصول العماد جوزاف عون قائد الجيش اللبناني إلى قصر بعبدا، حيث ألقى خطاب القسم يوم توليه مقاليد الأمور متعهداً بنزع سلاح «حزب الله» وغيره، على أن تبقى الأسلحة فقط لجيش لبنان الوطني وليس لميليشيات سياسية أو دينية، ويجب ألا ننسى أن إسرائيل قد اعتمدت في جرائمها الأخيرة على التاءات الثلاث (الترويع والتجويع والتركيع) متوهمة أن ذلك هو الحل، بينما ما تفعله هو ما يمكن أن يقضي على أمل السلام والاستقرار في المنطقة.

إننا نريد أن نسجل في نهاية هذه السطور أن حل هذا الصراع يكمن في أن تتغير إسرائيل وتتحول إلى دولة تسعى بحق إلى السلام، وتطلب التعايش مع الجيران ولا تصبح دولة عدوان واستيطان وعنصرية، وخلاصة القول إن الجهود المبذولة حالياً لغرس الأمل لدى كل الأطراف في الشرق الأوسط أمر يدعو إلى التفاؤل هذه المرة أكثر من كل المحاولات السابقة، ذلك أن المفاوضات تجري تحت سمع وبصر العالم كله، وبعد سقوط أكثر من 70 ألف قتيل من أهل غزة، منهم نسبة كبيرة من الأطفال والنساء، مما يؤكد أن جرائم الحرب يجب أن تتحول الآن إلى أيقونات للسلام، تؤكد للجميع أن الشعب الفلسطيني دفع من التضحيات الغالية ما يمكن أن نقول إنه نقلة نوعية من الكفاح المسلح إلى التفاوض الجاد، على طريق تسوية سلمية عادلة في ظل حل الدولتين الذي تجمع معظم الأطراف على القبول به وانتظاره.

دونالد ترمب

رجل أم حركة؟

ملخص

يصف الإعلام ترمب بأنه يميني متطرف، لكنَّ كثراً من المحافظين لا يعدونه جمهورياً أو محافظاً أصيلاً، بل دخيلاً أو انتهازياً أو ذئباً في ثوب حمل. لا أحد سيكون أكثر سعادة بانتهاء عصر ترمب من المحافظين التقليديين الذين ينتهجون نهج رونالد ريغان أو من جناح آل بوش في الحزب الجمهوري.

لوك نيكتر

على عكس نيكسون، سيتولى ورثة وخلفاء ترمب تشكيل إرثه وهم من سيحددون من ينوب عنه وما إذا كان الرئيس الجمهوري بداية مرحلة أم نهايتها

شهد العام الأخير من الربع الأول خلال القرن الـ21 حدثاً يكاد لا يصدق في السياسة الأميركية وهو عودة دونالد ترمب إلى السلطة كأول رئيس يتبوأ ولايتين غير متتاليتين منذ غروفر كليفلاند في «العصر المذهب». ولا شك في أن أثر هذا الإنجاز المحير أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى، عندما نأخذ في الحسبان مدى صعوبة إلحاق الهزيمة برئيس يتمتع بقوة منبر الرئاسة، ومن المحير بالقدر نفسه أن يعيد الناخبون أنفسهم شخصاً إلى السلطة بعد أربع سنوات من إطاحتهم له.

عاد ترمب عبر الديمقراطية، وعادت المعارضة لحكمه كذلك، فمنتقدوه يقولون إنه يحكم وكأنه ملك. وبينما قد تمر عقود قبل أن يصبح التقييم العقلاني لترمب ممكناً، فإن التحليل التاريخي الأولي ضروري، وفي صلب هذا التحليل ثمة سؤال محوري: هل دونالد ترمب حركة أم مجرد رجل؟

يقول البعض إن التاريخ يعيد نفسه، ويقول آخرون إن أحداثه تتشابه. لست متأكداً من صحة المقولتين، لكن التاريخ يمكن أن يضيء على مسارات مستقبلية محتملة ولا سيما عندما تظهر أنماط بارزة، وربما لهذا السبب كان المؤرخون في العصور القديمة يؤدون دور العرافين. كمؤرخ يهمني أن أقدم صورة أفضل للتفاعلات السياسية عبر استخدام الماضي للإضاءة على الحاضر، وفهم الاتجاه الذي قد تسلكه الولايات المتحدة، ونظامها السياسي، وأثرها في العالم خلال الأعوام المقبلة، وهذا يستدعي النظر بحياد في أهمية عصر ترمب والإرث الذي قد يخلفه. وبغضّ النظر عن توجهات المرء السياسية، يجب ألا ننسى أن كثيراً مما يحدث في واشنطن لا يجري لأسباب حزبية أو سياسية، بل لدوافع شخصية وأنانية في معظم الأحيان.

لا نعرف الكثير عن التبعات المترتبة على حقبة دونالد ترمب، مثلاً هل سيعود الديمقراطيون إلى الوسط كما فعلوا في عهود جيمي كارتر وبيل كلينتون وجو بايدن، وحتى في معظم عهد باراك أوباما؟ وما الذي يتطلبه تحقيق السلام بين الجناح المعتدل والجناح التقدمي في الحزب؟ من سيبرز من الجيل الجديد من القادة، وهل سيتخلى قادة الحزب المخضرمون عن مواقعهم للجيل الأصغر سناً؟ وهل سيهيمن أوباما في نهاية المطاف على الحزب مع تراجع سلطة المخضرمين؟ أما على الجانب الجمهوري، فهل يستطيع نائب الرئيس جي دي

فانس إشعال الحماسة لدى أنصار ترمب بالطريقة نفسها التي يتبعها ترمب؟ كيف سيبدو الحزب بعد ترمب، إذ من المرجح أن يكون دعمه لخلفه مهماً جداً؟ كيف ستؤثر فترة قصيرة نسبياً [بسبب تقدمه في السن] تلي رئاسته في إرثه؟ لدى كل حزب سردية تتردد على ألسنة أكثر قادته كلاماً.

يرى الديمقراطيون التقدميون في ترمب تهديداً وجودياً للديمقراطية، من دون أن يعترفوا بأن عودته مثلت أكبر انتصار انتخابي للجمهوريين منذ فوز جورج دبليو بوش بولاية ثانية عام 2004. ويرى الجمهوريون المنضوون تحت لواء «حركة جعل أميركا عظيمة مجدداً» في انتصار ترمب تأكيداً لقوته المطلقة، من دون أن يدركوا أن الولايات الرئاسية الثانية نادراً ما ترقى إلى التوقعات، ذلك أن قوته السياسية بدأت تتراجع لأنه لن يواجه الناخبين مرة أخرى. يكشف لنا التاريخ أن كلا الجانبين على خطأ، وهناك أمور يجب مراقبتها حتى عام 2028 موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة وما بعده.

أعظم عودة سياسية أميركية

توصف عودة ترمب إلى الرئاسة بأنها أعظم عودة سياسية في التاريخ الأميركي، أهم حتى من عودة ريتشارد نيكسون عام 1968، بعد خسارته انتخابات 1960 وخسارته انتخابات منصب الحاكم في ولاية كاليفورنيا عام 1962. قال أحد المعلقين إن انتصار ترمب أعظم حتى من انتصار المسيح. تتسم اللحظات السياسية بمبالغات، وسأترك للمؤرخين الحكم على الصفة المناسبة التي تستحق عودة ترمب إلصاقها بها. وبالحديث عن نيكسون، كنت أقول دائماً إنه أكثر سياسي تعرض إلى التحقيق والملاحقات في التاريخ الحديث، على رغم أن هذا القول يصح في آل كلينتون أيضاً، لكنني أعتقد أن ترمب يتصدر الآن القائمة ذات الصلة.

واجه ترمب محاولتين لعزله من منصبه، وجهوداً لتدميره سياسياً وشخصياً ومالياً، إذ وُجهت إليه 93 تهمة، ودهم مكتب التحقيقات الفيدرالي منزله، وحاولت 25 ولاية شطب اسمه من أوراق الاقتراع. كما نجا من محاولتي اغتيال، وأصيب في إحداهما بخدش في أذنه بفعل رصاصة، وحينها رأى بعض الديمقراطيين أن الديمقراطية الأميركية لا يمكن أن تكون في أمان طالما يسمح

للناس بالتصويت له. لكن اسم ترمب بقي في أوراق الاقتراع. بعد انتخاب الأميركيين أوباما، من اللافت أنهم انتخبوا ترمب. ثم بعد إسقاط ترمب، جاء الرد على بايدن بإعادة انتخاب ترمب. هناك شريحة من الناخبين تتألف ربما من بضعة ملايين صوتت لأوباما ثم لترمب ثم لبايدن، ثم لترمب مجدداً. هذه المجموعة عبارة عن مجموعة تركيز انتخابية يجب مراقبتها بحرص.

مثلاً، كيف برز تركيز ترمب على الناخبين من العاملين الصناعيين والطبقة المتوسطة الدنيا خلال جلسات التخطيط الاستراتيجي التي استضافها «برج ترمب» عام 2015؟ هل خطط ترمب للتحول نحو اليمين مثلما فعل نيكسون عام 1968؟ هل مؤيدو ترمب مخلصون حقاً أم يستمر إخلاصهم له طالما تواصل اهتمامه بقضاياهم؟ هل ستتضاءل شعبيته في صفوفهم إذا تبنى منافسوه خطاباً مشابهاً لخطابه؟ وفي نهاية المطاف، هل يمكن للترمبية أن تستمر من دون ترمب؟ لم يترك كليفلاند حركة وراءه. ما الذي يجعل ترمب مختلفاً؟ تفيد دروس التاريخ أن خليفته المفترض فانس قد يصبح عامل تدميره بدلاً من داعمه الأبرز كلما اقترب عام 2028، فهو الجسر الواضح المفضي إلى مرحلة ما بعد ترمب. وعندما تنتقل الأضواء من ترمب إلى المنافسين، قد يحصل الديمقراطيون على عام سحري يصب في مصلحتهم نظراً إلى التقلب المعروف للمزاج الانتخابي الأميركي.

بالرغم من أن الإعلام غالباً ما يصف ترمب بأنه يميني متطرف، فإن كثيراً من المحافظين لا يرونه جمهورياً حقيقياً ولا محافظاً أصيلاً، بل يعتبرونه دخيلاً أو انتهازياً أو ذئباً في ثياب حمل. في «عشاء آل سميث» عام 2024، ذلك الطقس الأميركي غير المألوف الذي يواجه فيه الخصوم بعضهم بعضاً عشية الانتخابات الرئاسية، من خلال مناوشات مضحكة عبر كلمات معدة سلفاً، بدا ترمب وكأنه في مكانه الطبيعي بين أبناء مانهاتن مثل الديمقراطي تشاك شومر. لا أحد سيكون أكثر سعادة بانتهاء عصر ترمب من المحافظين التقليديين الذين ينتهجون نهج رونالد ريغان أو من جناح آل بوش في الحزب، فهم يرون أن ترمب خطر على المؤسسة الأميركية وأعرافها وتحالفاتها. يرى المحافظون التقليديون أن ترمب لا يتراجع عند التحدي، حتى عندما تكون الخسارة حتمية، ويكون في أفضل حال في المواجهات، على عكس صديقه نيكسون، الذي كان أحياناً يرى أن الانسحاب أفضل تكتيك قبل العودة الأقوى

خلال وقت لاحق. هناك طاقة وزخم مختلفان تماماً هذه المرة مقارنة بالحال بعد فوز ترمب عام 2016. كان كثير من الجمهوريين حينئذ غير متأكدين مما أوقعوا أنفسهم فيه.

أثار فوز ترمب بترشيح الحزب الجمهوري في المؤتمر الذي استضافته كليفلاند شعوراً غريباً. أذكر ذلك جيداً، لقد كنت حاضراً. لم يكن فوزه عدوانياً، لكن فريق ترمب بدا غريباً في الغالب في نظر الجمهوريين التقليديين، بيد أن الحزب الجمهوري كان ضعيفاً وغير منظم وغير قادر على مقاومة إغواء ترمب القوي حتى لو رغب في ذلك. وخلال ولايته الأولى، شاع سردٌ حتى بين بعض الجمهوريين مفاده أن الخدمة في الحكومة لم يعد عملاً يتسم بالوطنية. وبوصفي واحداً من قلّة أعرفها شغلت مناصب في إدارتي ترمب وبايدن معاً، فقد مررتُ بفترة شعرتُ فيها بالقلق مما إذا كان ذلك الخيار حكيماً لمساري المهني.

يواجه ترمب مقاومة أقل اليوم، ليس لأن المقاومة تراجعت، بل لأنها لا تعرف كيف تنظم نفسها بفاعلية. اعترف ترمب لمقدم البودكاست الشهير جو روغان بأنه لم يكن يعرف كيف يقوم بمهامه في ولايته الأولى، ولا سيما في ما يخص التعيينات. كان سياسياً فريداً إلى درجة أنه افتقر، على ما أعتقد، إلى من يساعده أو من يريد مساعدته أو من يطلب منه ترمب مساعدته، ناهيك عن غياب الحركة التي تأسست بعدئذ. اليوم هو أكثر نشاطاً في تنفيذ أجندته. الرقابة عليه أضعف حتى الآن نسبياً، على رغم أن نفوذه كان أضعف خلال ولايته الأولى، وسياساته التي كانت تستدعي رقابة كانت أقل وقتئذ. المفارقة أن تعييناته وأجندته اليوم يمكن وصفها بأنها أكثر راديكالية، ومع ذلك يبدو الجمهوريون أكثر استعداداً لتقبل ترمب بحسناته وسيئاته وقباحاته، بهدف عدم تفويت الفرصة، إذ يعتقدون على ما يبدو أن شخصاً مليئاً بالعيوب قابل للاستخدام لأغراض نبيلة.

معركة التاريخ المقبلة

الاختبار البارز المقبل سيكون انتخابات منتصف الولاية الرئاسية خلال نوفمبر (تشرين الثاني) 2026، حين سينتخب الأميركيون أعضاء مجلس النواب الـ435

وثلث مجلس الشيوخ، والتي ستشكل بروفة للانتخابات الرئاسية عام 2028 وما بعدها. دائماً تقريباً يتكبد أي رئيس جديد خسائر كبيرة في أول انتخابات لمنتصف ولاية، لكن ترمب ليس رئيساً جديداً في ضوء الولايتين غير المتتاليتين اللتين تولاهما. من الصعب على حملة معارضة أن تصل للبيت الأبيض وأن تحافظ على الحماسة نفسها بعد عامين حين تصبح هي المؤسسة التي تقاوم حملة معارضة جديدة. بغض النظر عن نجاحات ترمب وقلة أخطائه، يشير التاريخ عادة إلى أن حزبه سيخسر الغالبية في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو ستضيق هوامش الغالبية التي يتمتع بها في أي من المجلسين أو في كليهما معاً. وربما يحطم فانس الرقم القياسي الذي سجلته كامالا هاريس على صعيد كسر تعادل مجلس الشيوخ.

بغض النظر عن نتائج انتخابات عام 2026 وانتخابات عام 2028، يبدو عصر ترمب مرشحاً إلى أن يكون من أكثر العصور أثراً في التاريخ الحديث. مثلاً، شارك نيكسون في كل انتخابات من عام 1952 إلى عام 1972 باستثناء عام 1964 - ووقتئذ حتى، حاول الترشح إلى الرئاسة قبل أن يتراجع، مما جعل تلك الفترة تعرف بحق بعصر نيكسون. وتعرض الأميركيين المستمر لشخصية سياسية واحدة لمدة 20 عاماً جعل من الصعب العثور على أميركي لا يملك رأياً فيها. منذ عام 2016 نعيش في عصر ترمب، باستثناء فشله في نيل الترشح للرئاسة عام 2000. ربما من الصعب أكثر العثور على شخص لا يملك رأياً في ترمب. قضى نيكسون ستة أعوام في الظل خلال ستينيات القرن الـ20، بينما قضى ترمب أربعة مماثلة خلال العقد الثالث من القرن الـ21. ثم عاد كل منهما لينهي مرحلة نسيانه سياسياً، تحديداً لأنه لم يغب عن الصورة حقاً. وعلى رغم اعتبار الأعوام المشار إليها «أعواماً في الظل»، إذ ابتعد الرجلان من الضوء والعمل، يمكن القول إن كلاً منهما خصص جهداً أكبر حتى وهو خارج المناصب السياسية.

سواء دام عصر ترمب أم لم يدم، لقد غير الرجل بالفعل طبيعة الخطاب السياسي داخل الحزب الجمهوري. بتنا نتحدث بصورة مختلفة عن مواضيع مثل التجارة الحرة والمساعدات الخارجية والرسوم الجمركية. وعلى غرار نيكسون، يفضل ترمب الدبلوماسية الثنائية ويشكك في المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف، التي لا تملك الولايات المتحدة حق التصويت

فيها أو يتفوق عليها خصومها فيها عددياً. وعلى غرار نيكسون، ينتقد ترمب الحلفاء ويصفهم بالمتطفلين، ويتوقع من البلدان الأخرى أن تهتم أكثر بشؤونها الخاصة. ما من حديث عاد يدور عن تصدير الديمقراطية الأميركية أو بناء الأمم. استحضر نيكسون غالبية صامتة ضمن خطابه الأكثر شهرة عام 1969، لكن ترمب، الملياردير الشعبوي، بذل مزيداً من الجهد ليبني قاعدة جمهورية حول الناخبين من عاملين صناعيين منتمين إلى الطبقة العاملة - الناخبين الذين كانوا ديمقراطيين تقليديين قبل عقود قليلة من الزمن. يترك ترمب بصمة عميقة في مسائل الهجرة، وأمن الحدود، والتنوع والإنصاف والشمول، والجريمة، والمحكمة العليا، موجهاً البلاد نحو اليمين، ويعيد تشكيل الحزب الجمهوري إلى حزب قومي شعبوي - حاصداً عدداً قياسياً من الأصوات، ليس فقط من البيض، بل من الأقليات العرقية أيضاً. خاض ترمب حملته الانتخابية ضد «الحروب الأبدية»، وعلى رغم تصويره كشخصية عدوانية، يبدو متردداً باستمرار في استخدام القوة العسكرية. ومثل نيكسون، فإن ترمب مهووس بأن يعرف في التاريخ بأنه صانع سلام.

يظهر التاريخ أن نيكسون كان في أقوى حالاته قبل أن يتعثر. فاز في انتخابات ساحقة داخل 49 ولاية عام 1972 قبل أن تنهار شعبيته في استطلاعات الرأي العام خلال صيف عام 1973. استقال نيكسون غارقاً في عار خلال أغسطس (آب) 1974، وكان الرئيس الوحيد الذي استقال من منصبه، وقضى الأعوام الـ20 الأخيرة من حياته يناضل ليصبح رجل دولة محترماً قبل وفاته عام 1994. لن يحظى ترمب بفرصة مماثلة ليُعيد تشكيل صورته التاريخية خلال فترة ما بعد الرئاسة، وهنا تتباعد المقارنات بينه وبين نيكسون. فبينما لا نزال نتجادل حول إرث نيكسون الذي يبدو ليس فقط الأكثر إثارة للجدل، بل الأكثر تأثيراً وصعوبة في التقييم، يُنظر اليوم إلى نيكسون، على الأرجح، باعتباره نهاية حقبة "الصفقة الجديدة"، وربما آخر «الليبراليين» في زمن كان يُنظر فيه إلى الحكومة كحلّ، لا كـ «عدو» كما وصفها الرئيس رونالد ريغان لاحقاً.

كان نيكسون يدرك أن الحملة الأخيرة ليست معركة أصوات بل معركة تاريخ. أما ترمب، فعلى عكس نيكسون، فإن إرثه سيتشكّل أساساً على يد ورثته السياسيين وخلفائه وممثليه. هؤلاء هم من سيحدّدون ما إذا كان ترمب هو الآخر بداية أم نهاية، حركة أم مجرد رجل.

رهانات أميركا الكبرى
في الشرق الأوسط

ملخص

التغاضي عن المحور الروسي - الصيني في الشرق الأوسط يعد مخاطرة حقيقية، وفرص تحقيق السلام والأمن في المنطقة أعلى بكثير متى حافظت الولايات المتحدة على حضورها القوي والفاعل.

جون بولتون

مستشار الأمن القومي الأميركي السابق يكتب لـ"اندبندنت عربية" عن حصيلة السياسة الخارجية لبلاده في المنطقة خلال ربع قرن

في الشرق الأوسط، حمل ربع القرن الأول من القرن الـ21 للولايات المتحدة سلسلة من التهديدات والأخطار المتواصلة، بما في ذلك صدامات عسكرية مباشرة، بدأت بهجمات الـ11 من سبتمبر (أيلول) الإرهابية وانتهت هذا الصيف بالضربات الأميركية – الإسرائيلية على برنامج إيران للأسلحة النووية. وعلى رغم أن أسباب هذا الاضطراب سبقت أحداث الـ11 من سبتمبر واستمرت بعدها، فإن حجم الرهانات والمصالح الحيوية الأميركية في المنطقة خلال الأعوام الـ25 الماضية لم يسبق أن كانت أعظم مما هي عليه.

فالانعزاليون الجدد الذين يقللون من شأن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط باعتبارها محدودة أو بعيدة جداً، يتجاهلون في الواقع حقائق التاريخ، بدءاً بحروب توماس جيفرسون ضد قراصنة البربر مطلع القرن الـ19. أما الانخراط الأميركي الحديث في المنطقة، فيعود للقاء فرانكلين روزفلت بالملك عبدالعزيز آل سعود في الـ14 من فبراير (شباط) عام 1945 على متن السفينة «يو أس أس كوينسي» في قناة السويس، في خضم الحرب. وما لبث أن أعقبت ذلك تحديات جسيمة، بدءاً بالحرب الباردة وقيام دولة إسرائيل الحديثة.

وبطبيعة الحال، تغيرت القضايا التي واجهتها واشنطن في المنطقة على نحو جذري منذ عام 1945، وستواصل التغير في المستقبل، غالباً بطرق لا يمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، تظل الجغرافيا والتجارة والموارد الطبيعية وروابط التاريخ والثقافة والدين، وهي الركائز التقليدية للمصلحة الوطنية، عناصر فاعلة في تحديد المصالح والسياسات. والقضية اليوم ليست في تفسير سبب انخراط الولايات المتحدة العميق في الشرق الأوسط، فهذا أمر يتجادل حوله المؤرخون، بل في سبب اعتقاد بعضهم بأن هذه المصالح تراجعت إلى درجة تسمح لواشنطن بتجاهل ما يجري فيه. وتكرار الانعزاليين الجدد للحجة نفسها في شأن تراجع مصالح أميركا في أوروبا يؤكد ضيق أفق رؤيتهم الدولية.

ومن المغالطات كذلك الادعاء بأن الولايات المتحدة تفتقر إلى الموارد اللازمة لردع التهديدات التي تستهدف مصالحها ومصالح حلفائها وأصدقائها. وهذه القراءة الخاطئة لفكرة وجود قيود على قدرات الولايات المتحدة هي الأساس النظري للدعوة إلى التركيز على التهديد الصيني والتخلي عن الاهتمام الجاد

بمصالحها في بقية العالم. ولا شك في أن النزاعات في أفغانستان والعراق وإيران استنزفت جانباً كبيراً من الموارد الأميركية خلال الربع قرن الماضي، وربما ستواصل ذلك، بيد أن ما يحد من القوة الأميركية ليس نقصاً في الموارد، بل غياب الإرادة والعزم على اتخاذ ما يلزم من خطوات. والأجدى أن تكبح الولايات المتحدة التوسع غير المنضبط في الإنفاق الداخلي، وأن تركز على التهديدات الخارجية التي تستهدف نمط الحياة والاقتصاد اللذين أسهما في ازدهار أميركا والعالم.

يعول كثرٌ على «نظام دولي قائم على القواعد» لضمان الأمن والسلام العالميين، لكن هذا التصور ليس إلا وهماً يمنح تطمينات زائفة ويترك غير الحذرين عرضة للخطر. ولنسأل هنا لماذا يتصرف فلاديمير بوتين وكأنه لم يسمع بهذا النظام أصلاً؟ وهل يبدو أن شي جينبينغ يعترف به، فيما تبقى تايوان وبحر الصين الجنوبي مسرحاً لأخطار متصاعدة؟ وبالتأكيد لم يظهر صدام حسين ولا آيات الله في إيران أية إشارة إلى اعترافهم بهذا النظام. والقائمة تطول.

إن قيام نظام دولي مستقر لا يتحقق بالشعارات أو بالأمنيات الطيبة، بل يستند إلى ركائز صلبة من القوة. فالتحديات التي تواجهها واشنطن على الساحة العالمية تتصاعد، كما أن ضعف الإنفاق الدفاعي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة خلق مشكلات حقيقية للولايات المتحدة وحلفائها. ومع ذلك، لا التهديدات الدولية ولا القدرات الأميركية ثابتة أو نهائية، فحين تتوافر القيادة الواعية والرؤية الاستراتيجية، تستطيع الولايات المتحدة حشد ما يلزم من موارد للتعامل مع جملة من التهديدات في آن واحد.

في ظروف الشرق الأوسط الراهنة، يصبح التغاضي عن المحور الذي يزداد متانة بين بكين وموسكو مخاطرة حقيقية. فهذا التحالف الذي يصفه الطرفان بأنه «شراكة بلا حدود»، لم يعد مقتصراً على تهديدات الصين في شرق آسيا أو تهديدات روسيا في أوروبا، إذ إن للمحور امتدادات فاعلة حول العالم، أبرزها إيران في الشرق الأدنى، وهي لاعب ينبغي التعامل معه عاجلاً لا آجلاً. وهذا بالضبط ما يجعل استمرار الحضور الأميركي القوي في هذه المنطقة أمراً حيوياً للولايات المتحدة ولحلفائها. فعلى امتداد قوس جغرافي واسع

يمتد من أطراف الصين المطلة على المحيطين الهندي والهادئ، مروراً بجنوب غربي آسيا، وصولاً إلى أوروبا، تتشكل علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية تتطلب تعزيزاً وتطويراً بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

من جديد، هناك قضايا كثيرة على المحك، تجمع بين تهديدات جديدة وملفات لم تحسم بعد. فقد فشلت حملة إيران المعروفة بـ«حلقة النار» ضد إسرائيل فشلاً ذريعاً، غير أن طهران ماضية في إعادة بناء وكلائها المسلحين وبرنامجها النووي. أما القبول بعدوان الكرملين غير المبرر على أوكرانيا، فلن يؤدي إلا إلى تشجيع مزيد من العدوان من جانب موسكو وبكين وحلفائهما. ويستمر اندفاع كوريا الشمالية نحو السلاح النووي، فيما يظل مصير نظام مادورو الديكتاتوري في فنزويلا بلا حل.

ولأن الشرق الأوسط لا يزال منطقة محفوفة بالخطر، فإن طبيعة المصالح الأميركية ومصالح حلفائها هناك تبدو أوضح من أي وقت مضى. ففي الخليج ومحيطه، انضمت السعودية أخيراً إلى ستة من الحلفاء الرئيسين للولايات المتحدة من خارج «الناتو» ، وهم البحرين ومصر وإسرائيل والأردن والكويت وقطر، مع إمكان انضمام شركاء آخرين في المستقبل. وعلى أمل أن يكون ربع القرن المقبل أكثر استقراراً من سابقه، تبقى فرص تحقيق السلام والأمن أعلى بكثير متى حافظت الولايات المتحدة على حضورها القوي والفاعل في المنطقة.